وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

# (لقانه والرواياله)

الدكتورعمام العطية





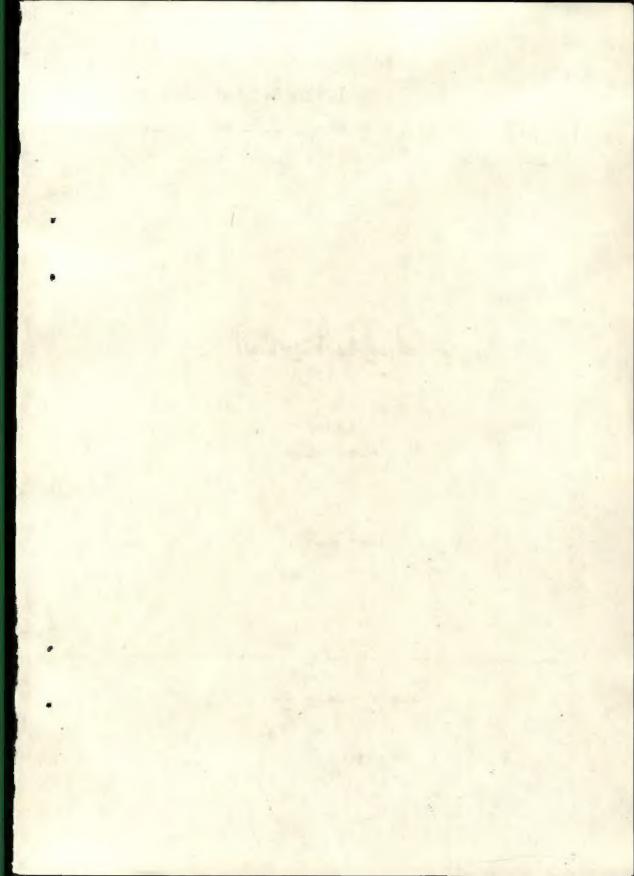
# وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جــــامعة بــــغداد كلية القانون

# القانون الدولي العام

الدكتور عصام المطية

الطبعة الخامسة

طبع على نفقد جامعة مغداد



#### بسم الله الرحمن الرحم

هذا الكتاب الذي اقدمه لطلبتنا في كلية القانون ، استهدفت منه اعطاء

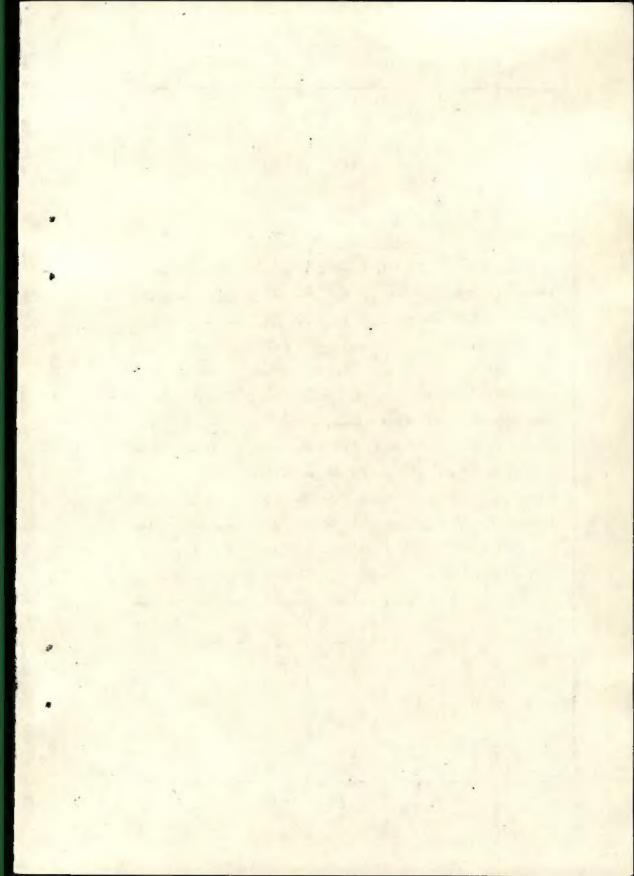
فكرة مبسطة وموجزة عن القواعد الاساسية التي تحكم الدول وغيرها من الاشخاص الدولية في وقت السلم. كما اني تحاشيت فيه تشتيت فكر الطالب بالتفصيلات الثانوية والمناقشات الفقهية دون الاخلال بجوهر البحث.

ان هذا الكتاب ينقسم الى ثلاثة أبواب رئيسة :

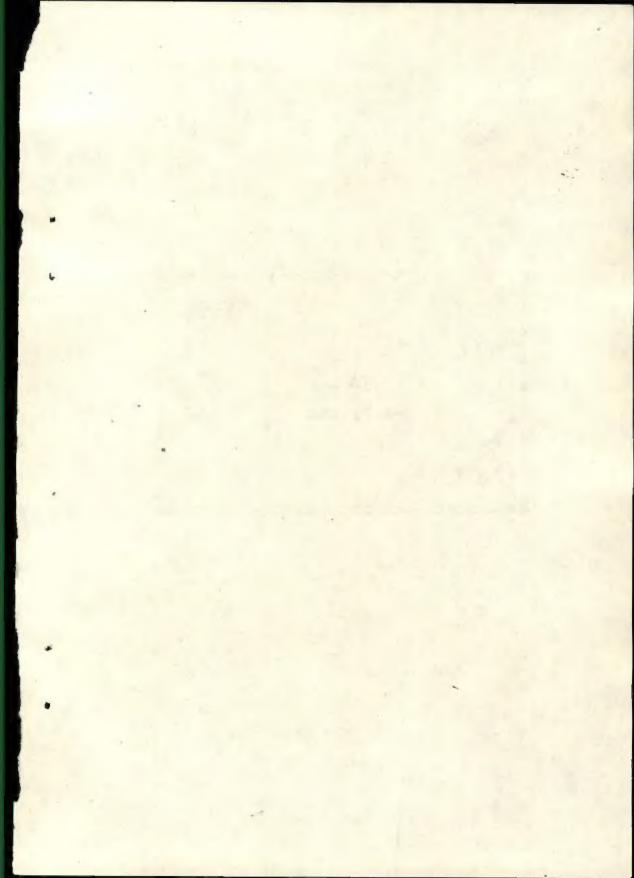
فالباب الاول ، وهو مكرس للمبادئ والاصول ، يتناول التعريف بالقانون الدولي العام ، والطبيعة القانونية لقواعده ، واساسه ، وعلاقته بالقانون الداخلي ، ونطاق تطبيقه ، ومصادره ، وتدوين قواعده ، وتطوره عبر العصور .

والباب الثاني يبحث في اشخاص القانون الدولي العام ، وهو يتألف من قسمين : الاول يتناول الدولة ﴿ التعريف بها ، وبيان عناصرها ، ومعيارها القانوني ، انواعها ، نشأتها ، الاعتراف بها ، التغيرات التي تطرأ عليها، ومسؤوليتها الدولية ، والثاني يبحث في اشخاص القانون الدولي غير الدول : الفاتيكان ، المنظات الدولية ، والفرد .

اما الباب الثالث والاخير فهو مكرس لتناول وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية : الدبلوماسية ، السياسية ، التحكيم ، والقضاء الدولي .









# المبحث الاول الحالاف حول تعريف القانون الدولي العام

لإيزال تعريف القانون الدولي العام يعد من الامور غير المتفق عليها ، إذ يوجد اكثر من ماثة تعريف لهذا القانون (١) . لذلك فأننا نكتني بالاشارة الى الاتجاهات الفقهية المختلفة التى تعرفه باشخاصه (١) ، ويمكن حصرها في ثلاثة :

# اولا ـ المذهب التقليدي: الدولة هي شخص القانون الدولي الوحيد

لقد كان من المتعارف عليه في الفقه التقليدي بالنسبة للقانون اللولي العام ، تعريف هذا القانون بأنه عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين اللول ، اي انه القانون الذي يعني بحقوق وواجبات اللول حسب . وذلك لان المجتمع اللولي عندما نشأ اول مرة بظهور اللول القومية الحديثة في اوربا بداية القرن السابع عشر كان قاصراً على اللول فقط ، وبالتالي فأن اللول وحدها هي التي كانت تملك صفة الشخص القانوني اللولي .

واستمر هذا التعريف شائما اكثر من ثلاثة قرون ، فني سنة ١٩٧٥ عرف جروسيوس (GRoTius) القانون الدولى بأنه والقانون الذي يحكم العلاقات بين الدول.

(١) انظر في هذا الصدد مقال الاستاذ الطوان فتال بعنوان : استحالة تعريف القانون الدولي בimpossible definition du droit international

في مجلة الشرق الادنى دراسات في القانون ، ع ٧٠ سنة ١٩٧١ ، ص٧٤٧ ـ ٧٦٣ . والدكتور محمد طلعت الغنيمي ، الاحكام العامة في قانون الام ، قانون السلام ، الاسكندرية سنة ١٩٧٠ ، ص ١٧ ـ ٣٧ .

(٢) حاول بعض الفقهاء ان يعرفوا القانون الدولي بموضعه او بمصادره او بنطاق سلطانه ، الا ان هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح . راجع انطوان فتال ، المصدر السابق ، ص٧٥٧ ــ ٧٥٩ .

وفي نهاية القرن التاسع عشر عرفه الفقيه الفرنسي لويس رينو (Lours Penault) بأنه محموعة القواعد التي تهدف الى التوفيق بين حرية كل في علاقته بالآخرين، (٣٠) . اي كل دولة في علاقتها مع الدول الاخرى .

وفي بداية القرن العشرين ذهب غالبية الفقهاء الى ان الدولة هي الشيخص الوحيد للقانون الدولي المعام ، وعلى رأسهم بونفيس (1) وفوشي (1) اذ عرفا القانون الدولي بأنه ومجموعة القواعد التي تفدد حقوق الدول وواجباتها في علاقاتها المتبادلة، وقد سار على هذا النبج عدد كبير من الفقهاء مع خلافات لاتمس الجوهر ، صجد اوبنهايم بعرف القانون الدولي العام بأنه ومجموعة القواعد العرفية والاتعاقية التي تعتبرها الدول ملرمة لها في علاقاتها المتبادلة، (1) . ويعرفه تربيل بأنه والقانون الذي ينظم العلاقات مين الدول فقط وبين الدول التامة المساواة، (٧) . اما انزيلوتي فقد آثر الإبحاز وعرف القانون الدولي بأنه والنظام القانوني لجاعة الدول» (٨) .

كما ان محكمة العدل الدولية الدائمة تبنت التعريف التعليدي الدي يعتبر الدول وحدها من أشخاص القانون الدولي. ودلك في الحكم الدي اصدرته في قضية اللوتس سنة ١٩٣٧ حيث عرفت القانون الدولي بأنه والقانون الدي يحكم العلاقات بين الدول المستقلة (٩).

ومانزال نحد في الوقت الحاضر بعض الفقهاء الذين يعتمدون مثل هذا التعريف من ذلك الاستاد ريبه حال دوبوي. اذ يعرف القابول الدولي بأنه «محموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول التي تدعى لنفسها السيادة ولاتعترف بأي سلطة اعلى مهه (١٠٠).

<sup>(</sup>٣) انظر انطوان فتال ، المرجع السابق ، ص٧٤٨\_٧٤٩ .

<sup>(4)</sup> H. Bonfils Manuel de droit international public Paris, 1908,p.1

<sup>(5)</sup> P. Lauchille, Traite de dro ) international public, Paris, 1922, T.T. P.4

<sup>(6)</sup> U Oppenheim International Law 8th, Ed London, 1963, T.J. P. 4

<sup>(7)</sup> H Triepel Les rapports, entre droit interne et le droit international و مجموعة محاضرات لاهاي، ع١، سنة ١٩٢٣، رص ٨١.

<sup>(8)</sup>O Anzilotti Cours de ∂oit international

الترجمة الفرنسية، باريس سنة ١٩٧٩، ج١، ص ه٤.

<sup>(</sup>٩) انظر مطبوعات محكة العدل الدولية الدائمة :

C. P. J. I, Séris A. No. 10, P. 18.

<sup>(10)</sup> René Jean Dupuy Le droit international, Que sais-Je P. U. F. N. 1060, Paris, 1966, P.5.

والفقيه السوفيقي تونكين اذ عرف القانون اللولي العام المعاصر بأنه ومجموعة القواعد التي تنشأ بطريق الاتفاق بين الدول ، فتعبر عن ارادتها المشتركة ، وتحكم علاقاتها في عمليات النضال والتعاون التي تستهدف صيانة التعايش السلمي للول النظامين ويتأكد فيان هذه القواعد ، اذا اقتضى الامر ذلك ، بضروب الضغط والاكراه التي تطبقها اللول فرادى أو جاعات (١١) . ويعرفه الاستاذ علي صادق ابو هيف بأنه ومجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وواجباتهاه (١٦).

ولكن يؤخذ على التعريفات السابقة انها لم تأخذ بنظر الاعتبار التطور الذي طرأ على المجتمع الدولي في العصر الحاضر، فأذا كان التعريف التقليدي يتغنى مع اهداف القانون اللولي العام وحالة المجتمع الدولي منذ ثلاثة قرون ، حيث لم يكن القانون اللولي يهدف الى اكثر من تنظيم العلاقات بين الدول التي كان يتكون منها المجتمع الدولي حينذاك ، فان مثل هذا التعريف لم يعد يساير اهداف هذا القانون والعلاقات التي ينظمها ، وتكوين المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. فالقانون الدولي لم يعد قاصرا على تنظيم العلاقات بين الدول ، كما ان المجتمع الدولي لم يعد يتكون من الدول فقط ، بل اصبح يضم عددا متزايدا من المنطات الدولية والاشخاص الدولية ، كاتحادات الدول ، والمنظات الدولية العالمية والاقليمية والمتخصصة ، والاتحادات الادارية الدولية ، ولجان الانهار الدولية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ومدينة الفاتيكان ، الى غير ذلك من اشخاص القانون الدولي العام (۱۳) .

<sup>(</sup>١١) تونكين (G i. TUNKIN) القانون النولي العام، الترجمة العربية، القاهرة سنة ١٩٧٧، ص٠٤٠.

 <sup>(</sup>١٢) الدكتور على صادق ابوهبف، القانون الدولي العام، الطبعة الحادية
 عشرة، الاسكندرية ١٩٧٥، ص ١٨.

<sup>(</sup>١٣) انظر الاستاذ الدكتور عبد الحسين القطيع ، القانون الدولي العام ، بغداد ١٩٧٠ ج ١ ص ٢٢ . والدكتور عبدالعزيز محمد سرحان ، القانون الدولي العام.، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣١ – ٣٢

#### ثانيا ـ المذهب الموضوعي : الفرد هو شخص القانون الدولي الوحيد

وعلى نقيض المذهب السابق ، ذهب مذهب القانون الموضوعي بأن الفرد هو الشخص الوحيد للقانون اللولي كما في أي قانون آخر . وأول من دعا الى هذا الرأي الفقيه الفرنسي ديكي (Duguit) ، حين انكر الشخصية المعنوية للدولة وانها في رأيه مجرد افتراض لاقيمة له . وعنده ان اللول ليست من اشخاص القانون الدولي بل الافراد وحدهم من اشخاص هذا القانون ، ولهذا فان قواعد القانون الدولي لاتخاطب الدول بل تفاطب الافراد ، ولاسيا الحكام لانهم من الافراد مثل غيرهم (١٥) .

ومن أبرز انصار هذا المذهب الاستاذ جورج سل ، فقد انكر هو ايضا تمتع الدولة بالشخصية المعنوية وانها في نظره مجرد مجاز لايمت الى الحقيقة بصلة . وعنده ان الافراد وحدهم من اشخاص القانون ، وذلك لأن الشخص المعنوي لايمكن أن يكون شخصا قانونيا لانه لايملك ارادة خاصة به . هذه الارادة لايملكها الا الشخص العليمي ، فهو اذن وحده الذي يمكن ان يخاطبه القانون وان يعتبر بالتالي شخصا قانونيا . ويتعلبق ذلك على الجاعتين الدولية والداخلية على حد سواه (١٦٠) . وهكذا فان قواعد القانون الدولي لاتخاطب سوى الافراد لانهم وحدهم ذوي ادراك وارادة .

ولكن يؤخذ على هذا المذهب مغالاته في انكار الشخصية القانونية للدولة ، وهذا ينطوي على مجافاة كبيرة لحقيقة الاوضاع في المجتمع الدولي ، حيث تعد الدولة من الاشخاص الرئيسة فيه ، اما الافراد فلم يصبحوا بعد حسب الرأي الرجح في الفقه من اشخاص القانون الدولي العام . كما ان التعامل الدولي لايبيح للأفراد الاحتجاج مباشرة بمبادئ القانون الدولي لانها لاتنطبق عليهم الا عن طريق دولهم (١٧) .

<sup>(14)</sup> Duguit, Leon : Traité de droit constitutionnel, paris, 1921, T. 1, P. 550.

<sup>(</sup>١٥) أنظر انطوان فتال ، المرجع السابق ، ص٧٥٥.

<sup>(</sup>١٦) انظر الدكتور عبد الحسين القطيني ، ص٢١.

<sup>(17)</sup> Louis Delbez: Droit international public, 3rd Ed. Paris, 1964, P 18.

# ثالثاً - الانجاهات الحديثة : الدولة هي الشخص الرئيس للقانون الدولي -

يدهب خالبية الفقهاء في الوقت الحاضر الى ان الدولة ليست الشخص الوحيد بل الشخص الرئيس للقانون الدولي العام . وينقسم هؤلاء الى ثلاث فتات : اللهنة الاولى :

تعتبر اللولة الشخص الرئيس للقانون اللولي ، ولكن من هم الاشخاص الآخرون للما القانون ؟ انهم يمتعون عن تعريفهم أو تعدادهم . ومن هؤلاء شتروب (Strupp) الذي عرف القانون اللولي بأنه دمجموعة من القواعد القانونية إلتي تتضمن حقوق اللول وواجباتها وحقوق وواجبات غيرها من اشخاص القانون اللولي» (١٨) . والاستاذ شارل روسو الذي يعرف هذا القانون بأنه ويهم بصورة اساسية بتنظيم الملاقات بين اللول او بالاحرى هو ذلك القانون الذي ينظم العلاقات بين اشخاص القانون اللولي» (١١) .

تستبعد الفرد بصورة صريحة من أن يكون من أشخاص القانون الدولي العام ، ومن هؤلاء الاستاذ لويس دلبيز اذ يعرف القانون الدولي بأنه ومجموعة من القواعد القانونية الني تحكم العلاقات بين الدول والكيانات الدولية الاخرى ـ الكنيسة الكاثوليكية ، الثوار المعترف وغير المعترف جم ، والامم المتحدة ... الغ (٢٠) . ويعرفه الاستاذ بادفان (Basdevant) بأنه ومجموعة من القواعد القانونية التي تلزم الدول المستقلة وعنلف المنظات الدولية في حلاقاتها المتبادلة (٢١)

<sup>(18)</sup> K. Strupp: Eléments de droit international public, Paris, 1930, T. I, p. 2.

<sup>(19)</sup> C. Rousseau: Droit international public, Paris, 1953, p. 7.

 <sup>(</sup> ۲۰ ) انظر لویس دلیز Delbez الرجع السابق ، ص۱۳
 ( ۲۱ ) انظر انطوان فتال ، الرجع السابق ، ۲۰۱.

#### : स्थाना स्था

تفسح للفرد مجالا ضيقا متواضعا الى جانب الدولة والمنظات الدولية. تذكر منهم الاستاذة باستيد التي عرفت القانون الدولي بأنه ومجموعة من القواعد القانونية المطبقة في المجتمع الدولي ، سواء اكان ذلك في العلاقات بين الدول ذات السيادة أم بين المنظات المدولية في علاقاتها المتبادلة أو في علاقاتها مع الدول. وبعض القواعد التي تكون جزءا من القانون الدولي وتطبق مباشرة على الافراد ، لاسيا في العلاقات بين هؤلاء وبعض المنظات الدولية و (١٦٠).

ويتضح مما سبق ان هذه التعريفات أخذت بنظر الاعتبار التطور الذي طرأ على المجتمع الدولي ، فوسعت من نطاق القانون الدولي العام ليشمل الى جانب الدول التي تعد من اشخاصه الرئيسية ، المنظات الدولية والفانيكان والاشخاص الدولية الاخرى ، وفي بعض الحالات الافراد ، ولتحكم قواعده مختلف اشخاص القانون الدولي العام .

<sup>(22)</sup> Mme Paul Bastid. Cours de droit intefnational public. Pagis, 1964-1965 P.5

#### والخلاصة :

ان المذهب التقليدي يحصر اشخاص القانون الدولي بالدول وحدها ، والمذهب الموضوعي يجعل الافراد وحدهم من اشخاص انقانون . ويؤخذ عليها كما رأينا ابتعادهما عن واقع بنيان المجتمع الدولي ، فهو ليس مؤلفا من الافراد كما يقول المذهب الموضوعي ، ولا هو مؤلف من الدول كما يقول المذهب التقليدي . بل ان المجتمع الدولي يضم في الوقت الحاضر الى جانب الدول اشخاصا آخرين ، وان قواعد القانون الدولي تنطبق على الدول كما تنطبق على الدول .

وفي ضوء الملاحظات السابقة ، يمكن تعريف القانون الدولي العام بأنه عبارة عن ومجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي العام وتحدد اختصاصات والتزامات كل منهاه (٣٣) .

<sup>(</sup> ٣٣ ) انظر الدكتور عبد الحسين القطيني ، المرجع السابق ، ص ٣٧ . وراجع مؤلف الاستاذ بيير فيلاس ، اذ يعرف القانون الدولي بأنه ، مجموعة القواعد القانونية التي تجكم العلاقات بين اشخاص المجتمع الدولي ، وتحدد حقوق وواجبات الدول والاشخاص الاخرين للمجتمع الدولي ، وتنظم الاختصاصات الدولية ه . فيلاس ، القانون الدولي العام ، باريسس ١٩٦٧ ، ص ١٠ .

# المبحث الثاني تميز القانون الدولي العام عن غيره

يجمل بنا بعد ان عرفنا القانون الدولي العام أن نميز بين قواعده من جهة ، وبين قواعد المجاملات الدولية او قواعد الاخلاق الدولية او القانون العابيعي او القانون الدولي الحناص من جهة اخرى(٢٤) .

اولا ـ تمييزه عن قواعد المجاملات الدولية : La courtoisie internationale

الجاملات الدولية هي عبارة عن مجموعة من العادات تسير عليها الدول على سبيل الجاملة لتيسير العلاقات فيا بينها وذلك من دون أي الزام قانوني أو اخلاقي يقع عليها . ومن امثلة المجاملات الدولية ، اعفاء الممثلين الدبلوماسيين للدول الاجنبية من الفرائب ، والقواعد الخاصة بمراسيم استقبال السفن الحربية ، ورؤساء الدول والسفراء ، والتحية البحرية .

والفرق بين قواعد المجاملات الدولية وقواعد القانون الدولي يكن في أن مخالفة قواعد القانون الدولي تعد عملا غير مشروع تترتب عليه المسؤولية الدولية . في حين ان عدم قيام الدولة بما يعتبر مجاملة دولية لابعد عملا غير مشروع ولا تترتب عليه اية مسؤولية قانونية ، وكل ما يكن ان يترتب على هذه المخالفة ان تقابلها الدول الاخرى بالمثل .

وقد تتحول قواعد المجاملات الدولية في كثير من الاحيان الى قواعد قانونية عندما تكتسب من العرف أو الاتفاق وصف الالزام . مثال ذلك قواعد القانون الدولي الخاصة بالحصافات والامتيازات الدبلوماسية ، فقد كانت في بادئ أمرها مجاملة دولية ثم صارت

<sup>(</sup> ٢٤ ) انظر في هذا الصدد الاستاذ سبير (M. Sibert) في كتابه

Traite de droit international public, Paris, 1951, T. I. p. 18.

وشارل روسو ، المرجع السابق ، ص٧ وما بعدها ، والدكتور عبدالحسين القطيق ، ص ٢٣ وما بعدها والدكتور حامد سلطان القانون الدولي العام في وقت السلم ، القاهرة ص ٢٩٠ ص ٢٠ ومابعدها . والدكتور محمد حافظ غاخ ، مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٢٠ ٤٣ .

من قواعد القانون الدولي الملزمة . كذلك كان عدم التعرض لمراكب صيد رعايا الدول العدو اثناء الحرب مجاملة دولية دعت اليها عوامل الانسانية ثم صارت بعد ذلك قاعدة عرفيه . واخيرا نص عليها في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ فِاصبحت من القواعد القانونية الاتفاقية .

وقد يحدث المكس بأن تتحول قواعد القانون الدولي في بعض الاحيان الى مجرد قاعدة من قواعد المجاملة عندما تفقد وصف الالزام القانوني . ومثل ذلك التحية البحرية فبعد أن كانت قاعدة قانونية ملزمة صارت مجرد مجاملة دولية .

# ثانيا . تمييزه عن قواعد الاخلاق الدولية : La morale internationale

قواعد الاخلاق الدولية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ السامية التي يفرضها الفسمير العالمي على الدول لمراعاتها في سلوكها مع بعضها البعض وذلك من غير الترام قانوني من جانبها . ومن امثلة قواعد الاخلاق الدولية : استعال الرأفة في الحروب ، والقسك بالاخلاص ، وصدى الوعد ، وتجنب الكذب والحداع ، وتقديم المساعدة للدولة بعاني شعبها محنة او وباه او زلزالا او فيضانا الى غير ذلك من الكوارث الطبيعية . وان مخالفة هذه القواعد لاتعد مخالفة دولية ومن ثم فهي لاترتب اية مسؤولية دولية . غير ان عدم مراعاة هذه القواعد قد يثير الرأي العام العالمي ضد الدولة المخلة او المخالفة (٥٠٥) .

وقد تتحول قواعد الاخلاق الدولية الى قواعد قانونية سواء أكان ذلك عن طريق العرف الدولي او الاثقافات الدولية، ومن امثلة ذلك اتصاقية جنيف المتعلقة بماملة عرض وجرحى الحروب المعقودة سنة ١٨٦٤ ، والتي عدلت عدة مرات كان آخرها في ١٢ آب عام ١٩٤٩ ، حيث جعلت من بعض المادئ التي كانت تحتها الاخلاق الدولية فيا يتعلق بمعاملة مرض وجرحى الحروب قانونا ملزما للدول.

( ٧٥ ) اخذت الدول تميل منذ بداية هذا القرن الى التشدد في مراعاة قواعد الاخلاق الدولية . وعلى هذا الاساس وجهت البولة الحليفة في معاهدة صلح فرساي في المواد ٢٢٧ ـ ٢٣٠ الاتهام لغليوم الثاني امبراطور المانيا بانتهاكه قواعد الاخلاق الدولية ... ، وقررت محاكمته ، الا ان ذلك تعذر طبيا يسبب امتناع هولندا ـ التي لجأ البيا ـ عن تسليمه لحاكمته .

وتلعب الاخلاق الدولية دورا رئيسا في صد ثغرات القانون الدولي ، ومثال ذلك مانعست عليه ديباجة اتفاقية لاهاي المعقودة في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٠٧ والمتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية من انه في الحالات التي لم يرد بشأنها نص في الاتفاقية المذكورة ديبقي السكان والمقاتلون في حاية مبادئ قانون الشعوب ... وقوانين الانسانية ومقتضيات الوجدان العام ع. ومن ذلك ايضا مانعست عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من البروتوكول الاول الملحق باتفاقات جنيف لمسنة ١٩٤٩ ، المتعلق بجاية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة ، المرقع في جنيف في ١٠ حزيران عام ١٩٧٧ من الله دفي الحالات التي لايتناولها البروتوكول الحالي والاتفاقات الدولية الاخرى، يبقى المدنيون والمحاربون في حاية مبادئ القانون المدولي ... ومبادئ الانسانية ومما يقضي به الفسمير العام ع ٢٠٠).

#### الثا ـ تمييزه عن القانون الطبيعي : Le droit naturel

لقد عرف الاستاذ لوفور القانون الطبيعي بأنه عبارة عن دمجموعة من القواعد الموضوعية التي يكشفها العقل ، وهي تسبق ارادة الانسان لتفرض حكمها عليها . ويتضح من هذا التعريف ان الفرق بين القانون الدولي الوضعي والقانون الطبيعي هو ان القانون الطبيعي تصوير قانوني نظري يعبر عن العدالة والمثل العليا ، في حين ان القانون الدولي قانون وضعي له قوة يستمدها من التطبيق (٢٧) .

ومن الملاحظ ان القضاء الدولي قد امتنع عن تطبيق قواعد القانون الطبيعي بوصفها القواعد التي يمليها العدل المطلق ، الا اذا وافق الحنصوم على تطبيقها .

وقد اشارت الى ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من النظام الاساس لمحكمة العدل اللمولية الملحق بميثاق الأمم المتحدة حيث نصت على انه ولايترتب على النص المتقدم ذكره أي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والانصاف مثى وافق اطراف الدعوى على ذلك،

<sup>(</sup> ٣٦ ) انظر الوثيقة الحتامية للمؤتمر الدبلوماسي الحناص بتطوير وتثبيت القانون الدولي الانساني المطبق في المنازعات المسلحة ، جنيف ١٠ حزيران عام ١٩٧٧ . ( ٢٧ ) انظر الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص٢٦ .

# 'رابعا عن القانون الدولي الخاص: 'Le droit international prive

القانون الدولي الحاص هو ذلك الفرع من والقانون الداخلي الذي يحدد جنسية الاشخاص التابعين للدولة ومركز الاجأنب فيها ويبين الحلول الواجبة الاتباع في مسائل التنازع الدولي للقوانين والاختصاص القضائي، (٢٨).

وبهذا تختلف قواعد القانون الدوئي الخاص عن قواعد القانون الدوئي العام. فيها تعني قواعد القانون الدوئي العام بالدول والمنظات الدولية وأشخاص القانون الدوئي الاخرى وتحدد اختصاصات والترامات كل منها ، فان قواعد القانون الدوئي الخاص الاشأن لها بالدول او بغيرها من اشخاص القانون الدوئي ، وانحا مدارها افراد الدول الهنتافة فيا يختص بتحديد جنسيتهم وتحديد حالة الاجانب وما يتمتعون به من حقوق ، وتعيين القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص في المنازعات التي يدخل فيها عنصر اجبني : كما لو تنازع عراقي مع فرنسي على تنفيذ عقد حرر بينها في انكلترا ، فأي الهاكم المختص بالفصل في النزاع ، وأي القوانين يكون واجب التطبيق عليه ؟ أهو القانون العراقي أم الفرنسي أم هو القانون الانكليزي باعتباره على العقد ؟ هذه هي المسائل التي ينظمها القانون الدوئي الخاص .

<sup>(</sup> ٢٨ ) انظر الدكتور عز الدين عبدالله ، القانون الدوئي الحاص ، الطبعة الثامنة ، الفاهرة ١٩٦٨ ، ج١ ، ص٩٣ .

#### المبحث الثالث تسمية القانون الموني العام (٢٩)

لقد كان الكتاب المتقدمون امثال دي مارتنس وفاتيل يطلقون على القانون الدولي اسم قانون الشعوب (Droit des gens) ، وقد اخذ بهذه التسمية من الكتاب المعاصرين جورج سل.

ويعود اصل هذه التسمية الى اصطلاح قانون الشعوب في القانون الروماني حيث كان يقصد به القانون الذي يسرى على جميع الاجانب المنتمين الى الشعوب التي كانت خاضعة لسلطان الامبراطورية الرومانية ، في مقابل القانون المدني الذي كان يطبق حصرا على المواطنين الرومانيين .

ثم ظهرت خلال العصور الحديثة تسميات عديدة اخرى ، استعملها بعض الكتاب للدلالة على قواعد القانون الدولي فسياه جروسيوس بقانون الحرب والسلم ، وسياه باسكال فيور قانون الجنس البشري ، وسياه هيكل القانون السياسي الحارجي ، الا ان التسمية التي نالت حظوة كبيرة لدى الكتاب وشاع استعالها في اللغة الدبلوماسية حتى اليوم هي اسم القانون الدولي المنسوب الى الفيلسوف الانكليزي بنتام (Bentham) الذي استعمله لاول مرة في كتابه الذي ظهر عام ١٧٨٩ (٢٠)

( ٢٩ ) انظر الدكترر القطيني ، ص٧٩ ــ ٣٠ .

صفة تقليدية واستقرت في الاذهان.

 <sup>(</sup>٣٠) برى الاستاذ شارل روسو ان التسمية الدقيقة للقانون الدولي العام باعتباره
 منظل للملاقات بين الدول هي : قانون بين الدول

<sup>(</sup>Drost interétatique) ولكنه لايرى بأسا مع ذلك من استعال تسمية (Drost interétatique) القانون الدولي على اساس انها اصبحت ذات



هل تمد قواعد القانون الدولي العام قواعد قانونية بالمعنى الصحيح ؟ هذا ما احتلف فيه الفقهاء (١) ، فنهم من رأى انها قواعد قانونية بالمعيى الصحيح ، تلتزم بها الدول كها يلتزم الافراد بقواعد القانون الداخلي، ومنهم من نفي صفة القواعد القانونية عنها اي صفة الالرام القانوني، وحجتهم في ذلك ان اية قاعدة لكي تصبح قاعدة قانونية ملزمة بجب ان تتوفر فيها ثلاثة شروط:

- ١ . ان توجد سلطة تشريعية تقوم بوضعها .
- ٢. ان توحد سلطة قضائية تتولى تطبيقها .
- ٣. ان يوجد جزاء منظم يطبق على من يخالفها.

وهذه الشروط الثلاثة غير متوفرة في رأيهم بالنسبة لقواعد القانون الدولي العام ، فهي الاتعدو ان تكون مجرد قواعد اخلاقية لايترتب على مخالفتها اية مسؤولية قانونية . ويرى هذا الرأي اوستن (Austin) في انكلترا ، وبيلنك (Jellink) في المانيا ، وفيراندبير (Ferrandiere) في فرنسا ، وآدمون (Edmunde)في الولايات المتحدة الامريكية .

ومن اجل تقدير الحجج التي استند اليها اصحاب هذا الرأي لابد من مناقشتها كل على انفراد .

#### اولاً. عن السلطة التشريعية :

القانون الدولي العام قانون على الرغم من افتقاره الى مشرع اعلى : ان عدم صدور قواعد القانون الدولي العام من سلطة تشريعية عليا لابعد سببا سليا لتجريدها من صفة القواعد القانونية ، ذلك لان التشريع ، ليس هو المصدر الوحيد للقانون ، فهناك مصادر اخرى للقانون وفي مقدمتها العرف الذي لايزال مصدراً لكثير من قواعد القانون الداخلي ، كما ان بعض الانظمة القانونية كالقانون الانكليزي مثلا ، مايزال يقوم على العرف . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأن القواعد التي تنبثى عن العرف لاتحتلف في شيئ عن القواعد التي تنبثى عن التشريع من ناحية مدى توافر صفة الالتزام ، والامر كذلك بالنسبة للقانون الدولي العام الذي استطاع ان يستعين بالعرف والمصادر الاخرى ،

<sup>(</sup>١) انظر سبير (Sibert) صء وما بعدها . ودلبيز ، ص٧٦ ـ ٧٩ . والاستاذ الدكتور حسن الجلبي : القانون الدولي العام ، بغداد ١٩٦٤ ، ج١ ، ص١٣ ومابعدها

ماعدا التشريع لأضفاء صفة القانون على قواعده.

ويتضح من ذلك ان افتقار القانون الدولي العام الى سلطة تشريعية عليا لايصح ان يكون سبيا لتجريده من صفة القانون(٢)

#### ثانيا. عن السلطة القضائية :

فأن انعدام القضاء لايؤثر في وجود القانون ، لان مهمة القاضي تنحصر في تطبيق القوانين لاخلقها ، فالمفروض ان المقانون موجود قبل وجود القاضي . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فأن القانون الدولي العام قد عرف القضاء كأداة لتسوية المنازعات التي تقوم في نطاقه منذ زمن بعيد بأشكال مختلفة ، وكان من اهم صورة الاولى التحكيم ، مُ ظهرت الهيئات القضائية الدائمة . وعلى هذا الاساس انشئت محكة التحكيم الدائمة في لاهاي سنة ١٩٤٩ التي حلت عمل محكة العدل لاهاي سنة ١٩٤٩ التي حلت عمل محكة العدل الدولية الدائمة . وهناك ايضا محاكم العنائم التي تتولى تطبيق قواعد القانون الدولي المتعلقة بالحرب ، وقد قضت هذه الحاكم بمختلف انواعها في كثير من المنازعات الدولية ذات الشأن .

#### الله عن الجزاء :

ان فقدان الجزاء أو حدم كفايته لايؤثر كذلك في وجود القانون وكيانه . وذلك لأن وظيفة الجزاء هي ضيان حسن تطبيق وتنفيذ مايوجد من قواعد قانونية ، أي ان الجزاء يتحرك عندما توجد قواعد قانونية يراد تطبيقها بالفعل . فلا يصبح الخلط اذن بين المصدر الذي ينشئ صفة الالزام في القواعد القانونية وبين الاداة التي تتضمن حسن تطبيقه وتنفيله (٢٠ . فوجود القانون اذن لايتوقف على وجود الجزاء ، فالقانون يوجد ولو لم يصحبه جزاء او كان الجزاء الذي يحميه ضعيفا دون ان يؤثر ذلك في صفته القانونية ، ومع ذلك فان القانون الدولي العام لايخلو من الجزاءات ، التي يمكن تجزئتها الى قسمين : جزاءات خالية من الاكراه ، واخرى تتضمن عنصر الاكراه (١٠) :

<sup>(</sup>٢) انظر الدكتور حسن الجلبي، ص ١٤ ــ ١٥.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق، ص١٦ ــ ١٧.

<sup>(</sup>٤) انظر:

<sup>(4)</sup>L. Cavaré: Le droit international public positif. 3rd Ed. Paris, 1967, T. I; P. 148 - 156

والدكتور القطيني ، ص٤٦ وما يليها . والدكتور حسن الجلبي ص١٨ ـ ٣٣ .

#### اولا ـ الجزاءات الحالية من الاكراه :

وهي تشمل الاشكال التالية:

آ الجزاءات المعنوية: وتأخذ عادة شكل اللوم الذي توجهه المؤتمرات والمنظات الدولية الى الدولة المغالفة . ومن الامثلة على ذلك ماتقرر في بروتوكول لندن سنة ١٨٧١ من ثوجيه اللوم الى الحكومة الروسية التي قامت اثناء الحرب الفرنسية الالمائية سنة ١٨٧٠ سنة ١٨٥٦ التي توجب عليها ابقاءها منزوعة السلاح ، ومن ذلك اللوم الذي وجهته عصبة الام الى المائيا سنة ١٩٣٥ المغالفة السلاح ، ومن ذلك اللوم الذي وجهته عصبة الام الى المائيا سنة ١٩٣٥ المغالفة السوفيقي سنة ١٩٣٩ المجومه على فلندا . بالتسليح . ولوم العصبة الموجهه الى الاتحاد السوفيقي سنة ١٩٣٩ المجومه على فلندا . واللوم الذي وجهته الأم المتحدة الى دول العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ (٥) . واللوم الذي وجهته الأم المتحدة مرات عديدة الى اسرائيل لاعتدائها على الدول وشجب سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا واسرائيل . وقرار الجمعية العامة تلام المدين الفلسطينيين في لبنان من قبل الكبان العمهيوني . وقرار مجلس الامن في ٤ ـ ١٠ - ١٩٨٠ بشجب وادانت قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس من قبل الكبان العمهيوني .

وتأخذ الجزاءات المعنوية اشكالا اخرى محتلفة كالأحتجاج الدبلوماسي (٧) ، والتحذير الذي تقوم به الدول ، واستنكار الرأي العام العالمي ... الخ .

<sup>(</sup>٥) راجع قرارات الجمعية العامة للام المتحدة بتاريخ ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، تشرين الثاني عام ١٩٥٦ :

Rés - 997 (ES. 1), 999 (ES - 1), 998 (ES - 1), 1001 (ES - 1), 1002 (ES - 1)

 <sup>(</sup>٦) راجع بعض هذه القرارات في المجلة المصرية للقانون الدولي ، ع٠٧،
 ١٩٦٩ ، ص٣٢٣ - ٣٧٩ ، ولاسيا القرارات رقم ٣٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، التي اصدرها مجلس الامن عام ١٩٦٩ وادان فيها اسرائيل.

<sup>(</sup>٧) احتجت الدول التسع الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة في ١٩ آب ١٩٧٧ ، لدى السلطات الاسرائيلية على اقامة ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة . العربية لنهر الاردن ، انظر جريدة العراق ، ٧٠ آب ١٩٧٧ ، ع٤٥٢

ب- قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة بقصد توجيه اللوم اليها من قبل دولة اخرى: وقد يشمل قطع العلاقات الدبلوماسية وقف جميع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين. ومن التطبيقات الحديثة لهذا النوع من الجزاء نذكر قطع العلاقات الدبلوماسية الذي اتخذته عشر دول افريقية اثنتان منهيا اعضاء في الكومنولث البريطاني ضد بريطانيا اثر اعلان استقلال روديسيا الجنوبية من طرف واحد عام ١٩٦٥، وقطع العلاقات الدبلوماسية الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية عدا رومانيا ضد اسرائيل عام ١٩٦٧ على اثر عدوانها على الدول العربية ، وقطع العراق علاقته الدبلوماسية مع بريطانيا عام ١٩٧١ بعد احتلال ايران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، وكذلك بريطانيا عام ١٩٧١ بعد احتلال ايران للجزر العربية الثلاث في الخليم العربي ، وكذلك عظم العديد من الدول الافريقية ودول عدم الانجياز علاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وتقرر هذه الجزاءات المالية : وهي التي تكون نتيجة لتقرير مسؤولية الدولة والزامها بالتعويض . وتقرر هذه الجزاءات أما بالطرق الدبلوماسية - بالمفاوضة مثلا - او عن طريق التحكيم أو وتقرر هذه الجزاءات أما بالطرق الدبلوماسية - بالمفاوضة مثلا - او عن طريق التحكيم أو القضاء الدوئي .

د. الجزاءات القانونية : وهي تؤدي الى الغاء او وقف التصرفات القانونية ذات الطبيعة الدولية ، كالمعاهدات . ولهذا النوع من الجزاء صور متنوعة نذكر منها :

الغاء معاهدة لعدم توافر شرط من شروط انعقادها.

٢ . الغاء المعاهدة لتعارضها مع احكام معاهدة اسمى منها او لتعارضها مع القانون الدولي (٨) .

٣. التحلل من أحكام المعاهدة بسبب اخلال احد اطرافها بالتزاماته اخلالا خطيرا<sup>(۱)</sup>.

٤. وقف تنفيذ المعاهدات غير المستكلة للأجراءات اللازمة لنفاذها (١٠٠)

 <sup>(</sup>٨) انظر المادة ١٠٣ من ميثاق الام المتحدة ، والمادة ٣٣ من اتفاقية فينا لقانون
 المعاهدات لسنة ١٩٦٩ .

<sup>(</sup>٩) انظر المادة ٦٠ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

<sup>(</sup>١٠) إنظر المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة.

حرمان الدولة او الدول المخلة بالمعاهدة من مُزاياها (١١١).

هـ الجزاءات التأديبية: وتقرر هذه الجزاءات من قبل المنظات الدولية استنادا الى ميثاق المنظمة ، كطرد الدولة التي لاتقوم بواجبات الميثاق. وقد نصت على ذلك المادة السادسة عشرة من عهد عصبة الأم والمادة السادسة من ميثاق الأم المتحدة التي تقضي بطرد العضو الذي لايحترم المبادئ التي ينظمها ميثاق الأم المتحدة ، او حرمان الدولة مؤقتا من حق التصويت (م - 19) او من ممارسة حقوق العضوية (م - 19) ومن التعليقات الحديثة لهذا النوع من الجزاء القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للأم المتحدة في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ والقاضي بمنع جنوب الهريقيا من المشاركة في دورتها التاسعة والعشرين (١٢) والقرار الذي انخذه مؤتم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٢٠ - ١٩ التاسعة والعشرين رفض وثائق تفويض وفد الكيان الصهيوني الى المؤتمر.

# ثانياً الجزاءات التي تتضمن الاكراه :

وهي تشمل الاشكال التالية :

آ ـ الاعمال اليوليسية : هي من الجزاءات التي أقرها القابون الدولي العرفي قبل قبام الام المتحدة ، ومن امثلتها الحملة التي وجهتها الدول الاوربية الى العسين سنة ١٩٠٠ لحاية سفارتها من الثورة التي نشبت هناك . وكذلك قيام الدول الكبرى اثناء حرب البلقان الاولى عام ١٩٠٣ ، بتظاهرة عسكرية امام ميناء انثيفاري بغية ارغام مونثبنغوو على سحب قواتها من مدينة (Durazzo) .

<sup>(</sup> ١١ ) نص العديد من المعاهدات ـ لاسيا معاهدات منع الحروب ـ على هذا الجزاء من ذلك الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧ ، وميثاق باريس المعقود في ٢٧ آب عام ١٩٧٨ ، فقد نص هذا الميثاق على تحريم الحرب بين الدول الموقعة عليه كاداة لتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء ، ونص ايضا على انه في حالة اخلال احدى الدول الموقعة على المؤتعة على الميثاق يمكن حرمانها من الانتفاع بمبدأ تحريم الحرب الذي تضمنه هذا الميثاق .

<sup>(</sup>١٢) انظر الدكتور صالح جواد الكاظم ، دراسة في المنظات الدولية ، بغداد . ١٩٧٠ ، ص٤١ .

ب - الاقتصاص : وهي الاعال التي تتضمن عنالفة لقواعد القانون الدولي حيث ترد الدولة على عنالفات عماثلة صدرت عن دولة اخرى بقصد حملها على وقف تلك المخالفات او التعويض عنها . ويتخذ الاقتصاص صورا عتلفة منها :

١. الاحتلال العسكري في وقت السلم لاقليم الملولة المخلة بالتزاماتها الملولية او لجزء منها ، مثال ذلك احتلال الولايات المتحدة الامريكية ميناه فيراكروز في المكسيك عام (١٣٠) ، واحتلال فرنسا للرور ـ الالماني ـ سنة ١٩٢٣ بقصد ارغام الحكومة الالمانية على احترام التزاماتها في موضوع التعويض المقرر في معاهدة فرساي. ومن ذلك ايضا احتلال ايطاليا لميناء كورفو في اليونان سنة ١٩٢٣ بقصد حمل الحكومة اليونانية على دفع التعويض عن مقتل جنرال ايطالي كان يعمل في لجنة لتخطيط الحدود هناك .

٧. الحصار السلمي الذي تقيمه الدولة او الدول ضد الدولة او الدول المعدية وذلك بعزلها عن بقية الدول بأقامة المنع المسلم لأي اتصال بين هذه الدول والدول الاخرى. ومن امثلة ذلك الحصار السلمي الذي قامت به سنة ١٩٠٧ المانيا وانكلترا وابطاليا لأرخام فتزويلا على اداء ديون رحايا هذه الدول والوقاء بها ، ولقد اكسب هذا الحصار الدول الثلاث حتى افضلية او اولوية في استيفاء ديونها قبل الدول الاخرى التي لم تشارك في الحصار (١٤٥).

ويلاحظ ان اعال الاقتصاص التي تتضمن استخدام القوة في خير حالة الدفاع الشرعي تتعارض واحكام ميثاق الام المتحدة التي تقضي بأن ديفض جميع اعضاء المنظمة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضه للخطره (م- ٢ ف ٣) وان ديمتنع اعضاء المنظمة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السيامي لاية دولة او على أي وجه آخر لايتفق ومقاصد الام المتجدة، (م٢ ف ٤). ويتضح من هذين النصين انها بحرمان الاقتصاص المتضمن استخدام القوة. ولقد

<sup>(</sup>١٣) قامت الولايات المتحدة الامريكية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين بما يقارب الحمسين عملية اقتصاص في وقت السلم ، من ذلك احتلال البحرية الامريكية مبناء فيراكوز المكسيكي في سنة ١٩١٤ ، بعد ان رفض الجنرال هويرثا الامريكية مبناء فيراكوز المكسيكي في سنة ١٩١٤ ، بعد ان رفض الجنرال هويرثا الاحتلار بسبب اعتقال عدد من البحارة الامريكيين . انظر جيرهارد فان خلان ، القانون بين الام ، الترجمة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، ج ٢ ، ص٢٠٠٠ وما بعدها .

أكد مجلس الامن هذا الوضع القانوني للأقتصاص في القرار الذي اصدره عام ١٩٦٤ ، وادان فيه بريطانيا على اعهال الاقتصاص التي قامت بها ضد مدينة حرايب في اليمن في ٢٨ آذار ١٩٦٤ (١٥٠) . كأجراء يتضمن الانتقام من تأييد اليمن للحركة المناهضة للأستعار البريطاني في عدن ، وقد جاء في هذا القرار دان المجلس يدين اعهال الانتقام بأعتبارها عنائفة لمقاصد واهداف الأمم المتحدة ، وقد اشار المجلس في قراره هذا الى المادة الثانية فقرة ٣ و ٤ من الميثاق . كها ادان مجلس الامن اسرائيل في القرار الذي اصدره بالاجاع في ١٩٦٨ كانون الاول عام ١٩٦٨ بهجومها على مطار بيروت الدولي في ٢٨ كانون الاول عام ١٩٦٨

ج ـ الجزاء الاقتصادي: المقاطعة الاقتصادية:

ويكون باستخدام الوسائل الاقتصادية والمالية لأكراه الدول على احترام القانون.

(١٥) قصفت تماني طائرات مقاتلة بريطانية في ٢٨ آذار عام ١٩٦٤ بالصواريخ والقنابل مدينة حرايب في جمهورية اليمن الشهالية ، عبر اتحاد الجنوب العربي ، وقد المخذت بريطانيا هذا الاجراء انتقاما من تأييد اليمن للحركات المناهضة للاستعار البريطاني في عدن والجنوب العربي .

(١٦) في ٢٨ كانون الاول عام ١٩٦٨ قامت ثماني طائرات هيلوكبتر اسرائيلية عهاجمة مطار بيروت الدولي. حيث تم تدمير جميع الطائرات التجارية اللبنانية التي بلغ عددهاثلاث عشرة طائرة قدرت قيمتها بمبلغ ٨٣٦٨ مليون دولار بالاضافة الى الاضرار الجسيمة التي لحقت منشآت المطار، ولقد دافعت اسرائيل عن تصرفها بالادعاء بانه كان انتقاما للهجوم الذي قام به الفدائيون العرب على طائرة ركاب اسرائيلية في مطار اثينا وعدة هجات اخرى بالقنابل داخل اسرائيل نفسها. وفي ٢٩ كانون الاول طلب لبنان عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر في شكواها ضد اسرائيل، مبينة ان اسرائيل قد قامت بعدوان متعمد ومدبر على مطار بيروت الدولي. وفي ٢٩ كانون الاول وافق بجلس قامن بالاجماع على قرار بدين اسرائيل بهجومها على مطار بيروت. انظر العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي، في المجلة المصرية للقانون الدولي، ع ٢٥٠ ١٩٦٩٠ وما بعدها.

ومن اهم صور هذا الجزاء المقاطعة الاقتصادية (۱۷) التي تفرضها احدى الدول أو المنطات الدولية كعقوبة ضد الدولة المعتدية . ويمكن تطبيقه في وقت السلم و الحرب . أولاً ـ المقاطعة التي تفرضها الدول فوادا : .

ومن امثلة ذلك المقاطعة الصينية ضد اليابان التي أيدت مشروعيته الجمعية العامة لعصبة الأم بتاريخ ٢٤ شباط عام ١٩٣٣ ، ومقاطعة بعض الدول العربية لفرنسا بصدد حرب التحرير الجزائرية من سنة ١٩٥٩ الى ١٩٦٣ (١٨) وقطع الدول العربية البترول عن الدول التي ساندت الكيان الصهيوني في حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، ولاسيا الولايات المتحدة الامريكية وهولندا . ومن امثلة المقاطعة الاقتصادية في وقت الحرب المقاطعة الاقتصادية العربية لأمرائيل .

#### النيا - المقاطعة في نطاق المنظات الدولية : .

تعد المقاطعة الاقتصادية احدى التدابير التي نعبت عليها مواثيق المنظات الدولية كجزاء جاعي يفرض على الدولة التي تنتهك ميثاق المنظمة ، او تمارس اعالا عدوانية تجاه دولة اخرى من شأنها تهديد السلم والامن الدولي . وقد كان هذا الجزاء من ضمن الجزاءات التي تقررت في المادة السادسة عشرة من عهد عصبة الأم . وقد استخدمته هذه العصبة سنة ١٩٣٥ ضد إيطاليا لأعتدائها على المجشة . وقد تضمنت هذه المقاطعة منع استيراد البضائع الايطالية ومنع تصدير مواد معينة الى إيطاليا مع فرض بعض القيود المالية عليها . كما نص عليه كذلك ميثاق الام المتحدة في المادة ٤١ ضمن الجزاءات التي المالية عليها . كما نص عليه كذلك ميثاق الام المتحدة في المادة ٤١ ضمن الجزاءات التي

<sup>(</sup>١٧) انظر مقال الاستاذ شارل روسو ، المقاطعة في العلاقات الدولية . boy في المعلقات الدولي ، cottage dans les rapports internationaux في المجلة العامة للقانون الدولي ، باريس ، ع ١ ، سنة ١٩٥٨ ، من ٥ ـ ٧٥ . ومقال الدكتور عبد الحسين القطيق ، مشروعية المقاطعة الاقتصادية في القانون الدولي ، في مجلة السياسة الدولية ع ٧ ، سنة ١٩٦٧ ، من ٥٤ ـ ٧١ .

<sup>(</sup> ۱۸ ) من الدول العربية التي قاطعت فرنسا ، الاردن من ۱۱ تشرين الثاني ١٩٥٣ حتى ١٤ تموز ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ . انظر روسو حتى ٢٤ تموز ١٩٥٧ ، وسوريا سنة ١٩٥٦ والعراق ١٩٥٩ ــ ١٩٦٣ . انظر روسو المرجع السابق ، ص١٤ .

يمق لمجلس الامن استخدامها لحفظ السلم والامن اللولي (١١). وقد اوصت الجمعية العامة في ١٨ ايار عام ١٩٥١ الدول بفرض حظر جاعي على شحن الاسلحة والعتاد ومهات الحرب والمواد التي تستعمل في انتاجها والنفط ومواد النقل الى المناطق الواقعة تحت حكم السلطات الصينية او سلطات كوريا الشمالية . وقرار الجمعية العامة في عام ١٩٦٧ بمقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا وعدم توفير تسهيلات في المواني والمطارات لسفن تلك الدولة وطائراتها . وقرار بجلس الامن في ٢٩ ايار عام ١٩٦٨ بمقاطعة روديسيا اقتصاديا . وبالاصافة الى ذلك قرر بجلس الامن فرض قيود على السفر (عدم احترام جوازات السفر الروديسية وصنع ربط الخطوط الحديدية والخطوط الجوية للدول جوازات السفر الروديسية ومنع ربط الخطوط الحديدية والخطوط الجوية للدول الاعضاء بجطوط رودسيا (١٩٠٥ على المعاملات المالية ، بما في ذلك فرض حظر على تحويل الاموال الى روديسيا (١٩٠٠ . وقرار الجمعية العامة في ١١ كانون الاول عام ١٩٨٥ بقطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا .

#### ثالثًا - المقاطعة من قبل المنظات الاقليمية :-

لقد مارست المنظات الاقليمية ايضا المقاطعة الاقتصادية كجزاء ضد الدول الاعضاء وغير الاعضاء فيها . كمقاطعة معظم الدول الامريكية لعلاقاتها الاقتصادية مع كوبا . عقتضى القرار الذي اصدره المؤتمر الاستشاري لمنظمة الدول الامريكية في عام ١٩٦٤ والذي استمر حتى عام ١٩٧٥ . والقرارات العديدة التي اصدرتها منظمة الوحدة الافريقية بمقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا منذ عام ١٩٦٣ ، وضد روديسيا منذ عام ١٩٦٥ .

<sup>(</sup> ١٩) نصت المادة ٤١ من الميثاق و لجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لاتتطلب استخدام القوات المسلحة لتتفيذ قراراته ، وله ان يطلب الى اعضاء و الايم المتحدة و تطبيق هذه التدابير ويجوز ، ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والمويدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية » .

<sup>(</sup> ۲۰ ) انظر جیرهارد قان غلان ، المرجع السابق عمج۲ ص۲۵۰ \_ ۲۵۲

#### جامعة الدول العربية: المقاطعة الاقتصادية العربية الأسراليل(١٦)

لقد طبقت جامعة الدول العربية المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل على مرحلتين (۲۲) . المرحلة الاولى : وقد ابتدأت عام ١٩٤٥ عندما قررت جامعة الدول العربية مسائدة شعب فلسطين بمقاطعة المتوجات الصهيونية في فلسطين . وكان الغرض الاساس من تلك المقاطعة حينذاك هو القضاء على خطر توسع المستاعة الصهيونية في فلسطين وذلك للحيلولة دون تحقيق غرض الصهيونيين في انشاء دولة لهم هتاك . وعلى هذا الاساس اصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا في ٢ كانون الاول عام ١٩٤٥ يقضي بأن تتخذ الدول الاعضاء الاجراءات المناسبة لمنع دخول المتوجات والمصنوعات البودية ، سواء جاءتها من فلسطين مباشرة او عن طريق آخر . كما قرد ان تؤلف لجنة من دول الجامعة تكون مهمتها التنسيق والاشراف على تنفيذ هذا القرار ودراسة الاقتراحات المؤدية الى دفع خطر الاقتصاد الصهيوفي عن العرب . وقد ثم تأليف تلك اللجنة و بدأت اعالما في ه كانون الثاني عام ١٩٤٦ . ثم قرر مجلس الجامعة في شهر حزيران من العام نفسه انشاء لجان للمقاطعة في فلسطين من كل دولة من دول الجامعة ، وان تكون هذه اللجان على اتصال دائم باللجنة الدائمة للمقاطعة بالامانة العامة .

الا ان المقاطعة ، بالرخم من الجهود التي بذلتها لجنة المقاطعة ، لم تنجع في تحقيق الاغراض المرجوة منها . ثم توقفت اعمالها ينشوب الحرب الفلسطينية في ١٥ آبار سنة ١٩٤٨ ، فأنتبت بذلك المرحلة الاولى من المقاطعة .

( ٢٦ ) انظر الدكتور عبد الحسين القطيني ، المرجع السابق ، ص ٦٥ وما بعدها وعزيز عبدالمهدي الردام ، المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل . مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ١٩٧٩ . وجوزيف مغيزل : المقاطعة العربية والقانون الدولي ــ دراسات فلسطينية (٢٨) بيروت ١٩٦٨ .

( ٢٢ ) تمود فكرة المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني الى ماقبل قيام جامعة الدول المربية ، عندما قرر ابناء فلسطين العرب مقاطعة السلم الصهيونية المتنجة في فلسطين من سنة ١٩٣٦ . واستمرت حتى عام ١٩٤٥ . راجع ، جوزيف مغيزل ، المرجع السابق ، صهه ،

المرحلة الثانية: وقد بدأت في عام ١٩٥١ عندما اصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا في آيار ١٩٥١ يقضي بأنشاء جهاز خاص بالمقاطعة العربية لاسرائيل، ويتكون من مكتب رئيسي للمقاطعة مركزه دمشق، ويشرف على مكاتب اقليمية تنشأ في كل دولة عربية. ويرأس المكتب الرئيسي مفوض يعينه الامين العام للجامعة ويعاونه مندوب عن كل دولة عربية بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته. ويتولى هذا الجهاز تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة اسرائيل والعمل على تحقيقها.

وقد ثم تعين المفوض العام للمكتب الرئيسي للمقاطعة ، كما تم انشاء المكاتب الاقليمية للمقاطعة في الدول العربية ، وعقد اول اجتماع لضباط اتصال تلك المكاتب بالقاهرة في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥١. وأبتدأت مذلك الاجتماع المرحلة الحالية للمقاطعة.

#### اهداف القاطعة :

ان الهدف الاساس من المقاطعة العربية هو منع التعامل بصورة مباشرة او غير مباشرة بين اللول العربية واسرائيل ، بقصد حرمان الاقتصاد الاسرائيل من فرص الاستفادة من تعامله مع اللول العربية ، ومن ناحية اخرى الى ملاحقة علاقات اسرائيل الاقتصادية مع اللول الاخرى . وعلى هذا الاساس انهى البحث بين المكائب الاقليمية للمقاطفة والمكتب الرئيس الى ان للمقاطعة العربية وجهان : احدهما سلبي ، والآخر ايماني ، يتمم كل منها الاخر ويرتبط به ارتباطا وثبقا . ويتضمن الوجه السلبي من المقاطعة وقف التعامل بطريق مباشر او غير مباشر مع اسرائيل . ولتحقيق ذلك اتحذ المكتب الرئيس الاشتراك مع مكاتب المقاطعة الاقليمية ، جملة توصيات اقرها مجلس جامعة اللول العربية فوضع التنفيذ . كما اقر مجلس الجامعة المعربية في دوراته المختلفة ، ووضعتها اللول العربية موضع التنفيذ . كما اقر مجلس الجامعة

في ١١ كانون الاول عام ١٩٥٤ مشروع قانون موحد لمقاطعة اسرائيل ليعمل بموجبه في جميع الدول العربية ، لكي تتوحد فيها اجراءات المقاطعة وكذلك العقوبات المفروضة على مخالفتها . وقد صدر هذا القانون في معظم الدول العربية .

اما الرجه الايجابي في المقاطعة فهو يهدف:

اولاً ـ الى منع رؤوس الاموال الاجنبية من التدفق على اسرائيل واغراء الموجود على الهرب منها .

ثانيا ـ الى منافسة اسرائيل في اسواق صادراتها .

ثالثاً. الى عرقلة حصول اسرائيل على المواد اللازمة لصناعاتها.

#### د. الجزاءات الجنافية :

ان هذه الجزاءات لم تكن معروفة في القانون اللولي العام ، ولم ثبداً في الظهور الا يعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تحت محاكمة كبار مجرمي الحرب الالمان ومجرمي الحرب في اليابان حيث حوكم الغريق الاول امام عكمة نورمبرغ سنة ١٩٤٥ وحوكم الغريق الثاني امام الهكة اللولية في طوكيو سنة ١٩٤٦ . على ان الجهود اللولية منصرفة منذ قيام الامم المتحدة لاتخاذ هاتين الهكتين اساسا لبناء نظام دولي جنائي دقيق ودائم .

هـ الفيان: يقصد بالفيان تعهد الدولة بمقتضى معاهدة لفيان تنفيذ التزام دولي أو بفيان القضاء على خرق ذلك الالتزام. وقد يكون الفيان من جانب واحدكا قد يكون جاعيا متبادلا. ومن امثلة الفيان الجاعي المادة العاشرة من حهد عصبة الام التي تعهدت بموجيا الدول الاعضاء باحترام وضيان سلامة اقاليم الدول الاعضاء واستقلالها السيامي ضد اي اعتداء خارجي ، والمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة بين دول الجامعة العربية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٠ حيث قررت دول الجامعة بمرجب هذه المادة انها تعتبركل اعتداء مسلح يقع على أية دولة او اكثر او على قواتها اعتداء عليها جميعا ، ولذلك فانها ، عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجاعي عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة او اللمول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ فورا ، متفردة وعتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع مالديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابها . ويتضمن احترام الترامائها الناجمة عن الميثاق ولاسها ضمان سلامة أراضي كل دولة واستقلالها احترام الترامائها الناجمة عن الميثاق ولاسها ضمان سلامة أراضي كل دولة واستقلالها

السياسي (٢٣). كما يتضمن الميثاق وضع قوات مسلحة تحت تصرف مجلس الامن لاستخدامها في المحافظة على السلم والامن الدوليين وتأليف لجنة أركان حرب لمساعدة مجلس الامن في كل مايختص بالوسائل المسكرية التي يحتاج اليها المجلس لحفظ السلم والامن الدولي . وقد اشارت الى ذلك الفقرة الاولى من المادة الثالثة والاربعين من الميثاق حيث نصت على ان ويتعهد جميع اعضاء الام المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقا الاتفاق او اتفاقات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي ومن ذلك حق المروره . واضافة الى ذلك فقد نصت المادة المناصمة والاربعين من الميثاق نفسه على انه ورغبة في تحكين الام المتحدة من انخاذ التدابير الحربية العاحلة يكون الميثركة ، ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والحنط الاعالما المشتركة ، ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والحنطط الاعالما المشتركة وذلك بمساحدة لجنة اركان الحرب ...» .

ولقد اعطى الميثاق لمجلس الامن حق الاستعانة بلجنة اركان حرب مكونة من خبراء مسكريين ملمين بالطرق والاساليب المحدبة لاستعال القوة المسلحة ، وقد عنيت المادة السابعة والاربعون في فقرتها الاولى بتعيين واجبات هذه اللجنة فجاء فيها : وتشكيل لمبنة من اركان الحرب تكون مهمتها ان تسدي المشورة والمعونة الى مجلس الامن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن المدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بقدر المستطاع،

هذه هي الجزاءات المتوفرة في الوقت الحاضر في القانون الدولي ، واذا كانت هذه الجزاءات خير منظمة في وقت مضى بحيث كانت الدول تقوم بتفسها بتوقيع الجزاء ، فان الجماعة الدولية قد شعرت بضرورة ايجاد سلطة دولية تقوم بتوقيع الجزاء . ولهذا الغرض انشئت للنظات الدولية كعصبة الامم وهيئة الامم المتحدة . وقام نظام هذه الاخيرة على فكرة نقل اختصاصات حاية القانون والسلم في العلاقات الدولية عن طريق القسر والقمع

<sup>(</sup> ٧٣ ) انظر المادة الثانية فقرة ٤ و ٥ من الميثاق.

من يد الدول التي كانت تباشرها من تلقاء نفسها الى هيئات مركزية تباشر هذه الاختصاصات باسم الجاعة الدولية. وبدلك يبلغ التنظيم الدولي من الناحية القانونية مستوى من التنظيم يقرب من تنظيم القانون الداخلي ولكنه لم يصل بعد الى مستواه. واهم هذه الهيئات هي مجلس الامن الذي اعطاه الميثاق مهمته حفظ السلم والامن الدولي وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في القصل السابع من الميثاق (٢٠).

ومما سبق يتضح ان قواعد القانون الدولي العام قواعد قانونية بالمعنى الصحيح وقد نشأت بطريقة سليمة وتحتوي على جميع شروط وجود القاعدة القانونية ، ولا أدل على ذلك من ان الدول اعترفت تقواعد القانون الدولي في دساتيرها علاوة على ماورد في الوثائق الرسمية الدولية من تصرفات ثنائية او جهاعية تقر بهذا الاعتراف بشكل لابدع مجالا للشك في تقيد الدولة بقواعد القانون الدولي العام ، والامثلة عديدة على ذلك نذكر منها (٢٥)

### آ ـ الوثائق الدولية :

ـ لقد نص تصريح اكس لاشامل مناريح ١٥ تشريل الثاني ١٨١٨ على ان رؤساء الدول لن بيحبدوا فيا بينهم وفي علاقاتهم مع الدول الاخرى . عل مراعاة مبادئ القانون الدولي بكل دقة .

- وماجاء في المادة السادسة من معاهدة الاحالة على التحكيم بين الولايات المتحدة وانكلترا في قضية (الالباما) عام ١٨٧١ من تقيد هيئة التحكيم بقواعد القانون الدولي . - وماجاء في اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ الحناصة بقواعد الحرب البرية من انه «في الحالات التي لاتشملها نصوص الانفاقية يبقى السكان والمجار بون في حاية مبادئ القانون المعولي العام الناتجة عن العرف .....

ـ وماجاء في ديناجة عهد عصبة الامم سنة ١٩١٩ من أنه «يجب أن تراعي على وجه التشدد قواعد القانون الدولي العام على اعتبار أنها من الآن فصاعدا الناظم الفعلي لسلوك الحكومات».

<sup>(</sup> ۲٤ ) انظر الدكتور حسن الجلبي ، ص١٧ ـ ٢٨

<sup>(</sup> ٢٥ ) انظر الدكتور القطيني ، ص٥١ ــ ٥٣ .

- وجاء مثل هذا التأكيد في ديباحة الام المتحدة سنة ١٩٤٥ ، بأن شعوب الأم المتحدة قد آلت على نفسها ان تبي والاحوال التي يمكن في طلها تحقيق العدالة واحترام الالترامات الناشئة عن المعاهدات وعيرها من مصادر القانون الدولي، كها جاء في المادة الاولى منه ان من اهم اهداف الام المتحدة حفظ السلم والاس الدوليين نوسائل سلمية وقف لمبادئ العدل والقانون الدولي وماحاء في المادة الثالثة عشرة على أن تنشئ الحمعية العامة للأم المتحدة دراسات وتشير نتوصيات يقصد اعاء التعاول الدولي في الميدان السياسي وتشجيم التقدم المطرد للقانون الدولي وتدويم واعالا لهده الوظيمة انشأت الجمعية العامة في سنة ١٩٤٧ لجنة القانون الدولي العام.

#### ب - اللسائير الداخلية :

الى حال الوثائق الدولية هال دساتير كثير من الدول احدت تعترف بضرورة التقيد بقواعد القانون الدولي بشكل عام. ومن امثلة ذلك :

- ماحاء في المادة الرابعة من دستور فايمار الالماني الصادر في 11 آب سنة 1919 ، من ال قواعد القانون الألمانية . وقد ورد ال قواعد القانون الدولي المعترف بها تعتبر جزءا لايتجرأ من القوانين الألمانية . وقد ورد نص مماثل في المادة التاسعة من دستور النمسا الصادر في اول تشرين الاول سنة 1970 . – وماحاء في المادة العاشرة من الدستور الايطالي الصادر في عام 1982 من ان والنظام الايطالي يتقيد بقواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عامه .

- واحال الدستور العرسي لسنة ١٩٥٨ الى مقدمة دستور سنة ١٩٤٦ التي حاء فيها ال الحمهورية الهرسية حرصا منها على تقاليدها تسلك بموجب القانون الدولي العام ، انها لاتشر حربا بقصد الفتح ولن تستعمل قو نها ضد حرية أي شعب ، و تقبل فرنسا ، شرط المعابنة بالمثل ، بالقيود الصرورية على اسبادة من احل تنظيم السلم والدفاع عنه ، وماحاء في المادة الحامسة من دستور المابيا الدعة طبة الصادر في تشرين الاول سنة واحاده في المادة الحامسة من دستور المابيا الدعة طبة الصادر في تشرين الاول سنة والمواطني ، وان واحب السلطات العامة ان تدعم العلاقات الودية مع الشعوب كافة وتحافظ عليها ، وان مامن مواطن يمكم المساهمة في اعال حربية تهدف الى الحاق الظالم بشعب من الشعوب» .

- ونص دستور المانيا الاتحادية الصادر في ٢٣ ايار سنة ١٩٤٩ في المادة الحامسة والعشرين منه على ان اقواعد القانون الدولي تعتبر حرءا لايتجرأ من قوانين الاتحاد ولها الاستقية على القوانين وتنشئ لسكان الاتحاد حقوقا وواحدات مناشرة»

وهكذا فأن جميع هذه الامثلة من المواثيق الدولية والمعاهدات والدساتير الداخلية تتضمن اعترافا صريحا بالقانون الدولي العام .

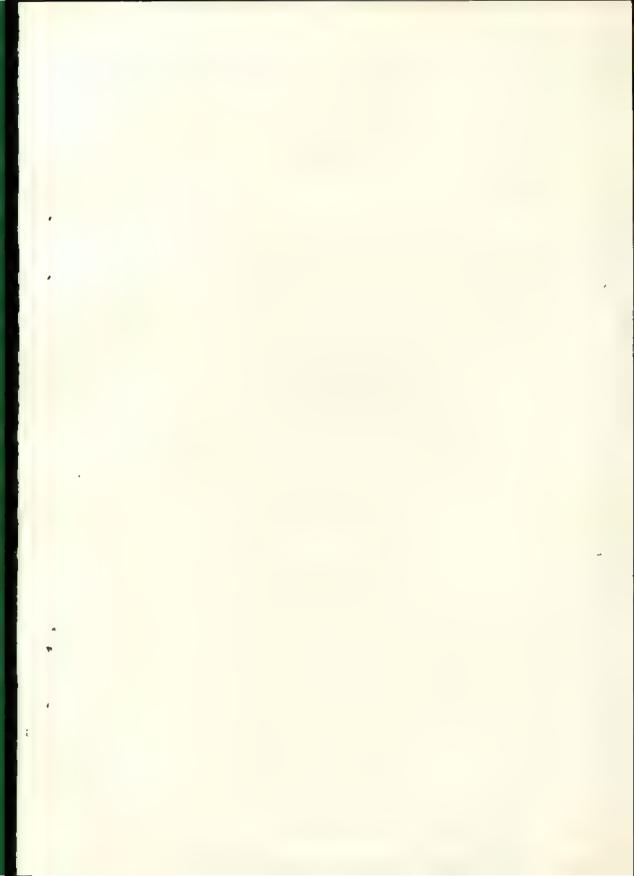
### ج القضاء الدولي:

اما القضاء الدولي فهو الآخر لايرى في القانون الدولي الا تلك المبادئ والقواعد القانونية المطفقة فعلا وحقيقة في المجتمع الدولي ، ويتحلى ذلك في حكم محكمة العدل الدولية الدائمة سنة ١٩٣٧ في قضية اللوتس الذي جاء فيه وبأن مادئ القانون الدولي بمعناها العام ليست سوى القانون الدولي كما هو مطبق فعلا بين الشعوب التي يتألف مها المجتمع المدولي» .

#### الخلاصة:

مما تقدم نخلص الى انه لايمكن انكار وجود القانون الدولي العام او انكار الصفة القانونية لقواعده ، دلك ان حكومات جميع الدول قد التزمت به على مر السنين ، كما اعترف به معظم دساتيرها واشار اليه في نصوصه ، الى حاس الاعتراف به في المواثيق الدولية .





يقصد بأساس القانون الدولي العام الاساس الذي تستمد منه قواعد هذا القانود قوتها الالزامية ، وقد اختلف الفقهاء في تحديد الاساس الذي تستمد منه هذه الصفة قوتها ، وانقسموا في ذلك الى فريقين : فريق يرى في القانون بصورة عامة تعبيرا عن ارادة الدولة ، سواء كانت منفردة او مجتمعة هي التي تصني على القانون الدولي قوته الملزمة . وقد دعى هذا المذهب بالمذهب الارادي .

الما الفريق الثاني فيرى ان اساس القوة الالزامية للقانون الدولي تكن في عوامل موضوعية مادية مستقلة عن الارادة الانسانية ، وهذا هو المذهب الموضوعي .

والى جانب هذير المذهبين السائدين في الفقه الغربي ، هناك اتحاه ثالث يربط بين القواعد القانونية وبين النظام الاقتصادي عند بحثه عن اساس القانون ، وهذا هو مذهب الفقه الماركسي الذي تمثله المدرسة السوفيتية .

# المبحث الاول المذهب الارادي Le Volontarisme

يعمل الصار هذا المدهب من ارادة الدول الصريحة أو الصمنية أساس الالتزام مواعد العانون الدولي العام. فالقانون الداخلي هو وليد الارادة الممودة للدولة ، والقانون الدولي العام هو وليد الارادة الجاعية للدول .

القد تعرعت عن هذا المدهب بطريتان تعرف الاول بأسم بطرية الارادة المفردة او التحديد الذاتي ، والثانية بأسم نظرية الارادة المشتركة .

# الفرع الاول نظرية التحديد الذائي Theorie de L'auto – Limitation

قال بهذه النظرية الفقيه الالمايي جورج يلينك ، ومؤداها ان الدولة ذات السيادة لا يمكن ان تخضع لأرادة اعلى من ارادتها ، لانها تفقد بذلك اعتبارها وكيانها ، غير انه بأمكانها تقييد ارادتها فيا تنشئه من علاقات مع الدول الاخرى ، لان الدولة التي تعيش في الجمع الدولي تتقيد بالقانون الدولي بارادتها دون ان تخضع بهذا لاية سلطة احرى صوى ارادتها ، فالترام الدول بقواعد القانون الدولي مرجعه ادن تقيد هذه الدول بفعل ارادتها بهذه القواعد .

ويؤخذ على هذه النظرية انها تؤدي الى عدم استقرار الاوضاع القانونية في المجتمع المدولي ، وذلك لأن بامكان اية دولة ان لاتلتزم بقواعد القانون الدولي بمجرد اعلانها عزمها على عدم التقيد بها ، اذ انه مادام التزامها بقواعد هذا القانون باشتا عن ارادتها وحدها ، فلها ان لاتلتزم بها في اي وقت تقتضي ارادتها ان لاتلتزم بها ، وفي هذا هدم للقانون من اساسه ، كما يؤخذ عليها كذلك انها تجعل القانون يستمد صفته الالزامية من ارادة الاشخاص الذين يخضعون له بينا مهمته الاساسية هي تقييد هذه الارادة ذاتها (١) .

# الفرع الثاني نظرية الارادة الشتركة للدول Volonte commune des Etats

وضع هذه النظرية الفقيه الالماني تربيل (Triepel) ، وهي تقوم على اعتبار أن أرادة اللمول هي الاساس الذي تستمد منه قواعد القانون الدولي صفة الالزام ، ذلك لعدم وجود سلطة عليا في الجتمع الدولي تقوم بوضع هذه القواعد والزام الدول باتباعها . خير أنه وفقا لهذه النظرية لايمكن الاستناد إلى الارادة المنفردة لكل دولة لاضفاء

<sup>(</sup>۱) انظر روسو(Rousseau) مجها القانون الدولي العام ، باريس ۱۹۷۰ ، ج۱، ه ص۳۵ ـ ۳۱. والدكتور علي صادق ابوهيف ، المرجع السابق ، ص۸۵.

صفة الالرام على قواعد لقانون ادان الارادة المفردة لكل دولة لاتبكن ان تلزم ارادة المدول الاخرى . ولكي يتحقق ارساط الدول تقواعد القانون وحصوعها لها لاند من الجتماع اراداتها المتفرقة على قبول الارتباط والتقيد بها . ولهذا سميت هذه النظرية بنظرية الارادة الجاعية او الارادة المشتركة وهذه الارادة المشتركة هي التي تعلوفي السلطة على الارادات المنفردة التي تساهم في تكويئها .

وعليه فان أتحاد أراده الدول هذا . هو الأساس الذي تستمد منه قواعد القانون الدولي العام قوتها الالزامية

الا ان هذه النطرية لم تنج هي الاخرى من سهام النقد ، قاذا كان مبدأ الالترام بالقانون مبنيا على الارادة المشتركة ، قما الذي يمنع الدول التي ساهمت في تكويل هده الارادة على عام احترامها وعدم النقيد بها متى ارادت ٢ يرد تربيل على دلك بأن شعور الدول بأرتباطها بهذه الارادة الجاعية هو الدي يعرص عليه الاسرام بها

ولحل لمى معرفة الى اي اساس بسائد شعور الارتباط هذا ٢ الامر الدي لاترال هذه النصرية عاجرة عن بالله اصف الى داك ال فكرة لاراده حياعية و المتنتزكة لايمكن ال تفسر البراء الدول التي انضمت حديثا الى الجياعة الدولية تقواعد الدالول بدول الناشئة عن هذه الارادة التي لم تسهم في وجودها (٢)

# المبحث الثاني المدهب الموضوعي L'OBJECT VISME

رحث الصار هذا المدهب عن أساس القانون خارج دائرة الارادة الانسانية. اذ ال اساس القانون عوامل خارجه عن الاردة .
اساس القانون وفقا لهذا المذهب تعينه عوامل خارجه عن الاردة .
عير الهم احتلفوا فيا ينهم في شأن تعيين تلك العوامل ، وانقستو الى فريقين ، فريق المدرسة الفرنسية .

 <sup>(</sup> ۲ ) انظر الدكتور حسن الحلبي ، ص٤٧ ــ ٤٩ ، والدكتور على صادق ابوهيف ،
 ص٨٩ .

# الفرع الاول المدرسة النمساوية (النظرية المحردة للقانون) Theorie pure du droit

قال بهذه النظرية الفقيهان البمساويان كلس وفردروس، وهي تقوم على اعتبار كل تبطيم قانوني يستند الى هرم من القواعد أساس صحة كل قاعدة منها يرجع الى وحود القاعدة القانونية لتي تعلوها في هذا اهرم القانوني وتستمد منها قونها المرمة فحكم القاضي الوطني مثلا يستند الى قاعدة من فوعد القانون المديني وهده عناما و تستند بي دستور الدولة وهد الدستور يستند بدوره الى القانون الدولي وهك بدرج بالمد القانون حتى نصل الى قاعدة أساسية أفترانييه بسود حمله يقوعد الأحرو وكسها قوتها الالرامية وهذه القاعدة الساسية في رأي اصحاب هذه النصرية هي قاعدة فدسية الانقاق والوفاء بالعها (Pacta sunt Servanda)

ويؤحد على هد البطرية الها تقوم سبى محرد افتراض عبر قابل للأناب وفصلا على دلك فأن اصبحاب هذه البطرية لم سيد المصدر الذي تسلمد منه فاعدة الاساسية وجودها وقوتها الالزامية (٢٠) .

# الفرع الثاني المراع الثاني الأجماعي) المدرسة الفرنسية (نظرية التضامن الأجماعي) Théorie de La Solidarité Sociale

يرجع الفضل في ارساء أسس هذه النظرية وتطبيقها في محال القانول الدخلي الى الفقه الفرنسي ليول ديكي (Leon Duguit) . وقد قام الاسناد ل خورج سل وبوليتس المؤمنان بآراء ديكي سقمها الى مجال الدراسات الدولية ويمكن احال هذه النظرية عا يأتي :

<sup>(</sup>٣) انظر الدكتور القطيني، القانون الدولي، ص٧٨ ـ

الكرديكي على الدولة صفة السيادة وصفة الارادة الخلاقة لقواعد القانون وفكرة الشخصية المعوية . كما أن الدولة بالسبة له ليست سوى مجموعة من الافراد الطبيعيين . أما القانون فانه ليسن من أرادة الدولة لأن وجوده سابق على وجود الدولة وأعلى مها . أنه ليس الا القانون الموضوعي المعبر عن ضرورات التضامن الاحتماعي . وأساس القوة الملزمة للقانون عند ديكي هو صرورات التصامن الاجتماعي المجاعات بالتصامن الذي يربط بين ألف مهم محتف الحاعات بالتصامن الذي يربط بين الفراد الذين تربط بين الفراد كل جماعة وكذلك افراد الجماعات المحتلفة (1) .

اما الاستاد جورج سل (\*) فيدهب الى القول بأن القانون ليس الاحدث جهاعي (FaitSocial) قائم على صرور ت الحياة في المحتمع الى تلك القيود التي تفرض نفسها على الافراد حكم قياء علاقات بهم لعيشهم في محتمع واحد هي التي تولد التضامن بين افراده . ان هذه تقيود بني تكون الحدث الاحتماعي تحلق شعورا عاما يجعل مها الاساس الذي يقوه عليه تنصير محتمع وهذه القيود تتحول الى قواعد قانونية متى داع الشعور برحوده. وهي تكتبب وصف الالزام من ضرورة خصوع افراد محتمع معين ها الممحافظة على وحود هذا المحتمع وتموه فأساس القانون اذن هو الحدث الاجتماعي ليس

ولكن يؤحد على هذه النطرية ان الاساس الذي تقدمه للقانون عامص وناقص . اد لايمكن ان يكون اساس القانون في الحدث الاحتماعي وصرورة المحافظة على حياة الجماعة وبقائها ، لان الحماعة الانسانية سنقت القانون في الوحود . لذا قد تصلح نظرية حورج سل لتبرير وحود القانون ، لكها لاتصلح لتفسير اساسه الملزم<sup>(۱)</sup> .

# المبحث الثالث المدرسة السوفيتية

تقيم هذه المدرسة الاساس الملزم للقانون على فكرة الصراع الطبقي. فالقانون ماهو الا تعبير عن ارادة الطبقة المسيطرة في محتمع معين والعكاسا لمصالحها . ويصدق دلك على

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق، ص ٧٠ ــ ٧٦.

<sup>( 0 )</sup> انظر جورج سل (George Scelle) في مجموعة محاضرات لاهاي ، سنة ۲۹۲۳ ، ع ٤٦ ، ص ۳۴۱ ومايعدها .

<sup>(</sup>٦) انظر الذكتور حامد سلطان، المرجع السابق، ص٧١ ـ ٣٣

القانون الدولي المعاصر قوتها الالزامية (١٩

المحتمعات الرأسالية والشيوعية . حيث يعبر القدون في الدول الرأسالية عن مصالح الطلقة الرأسالية المستغلة مستمدا الرامه من سيطرب على وسائل الانتاج . وفي الدول الشيوعية عن مصالح طقة البروليتاريا مستمدا الرامه من سيطرتها بدورها على وسالا الانتاج في هذه الدول .

وقد بقل العقهاء السوفيت هذه العكرة الى بطاق القانون الدولي في صورة الصرح والتعاون القائم بين دول النظامين (الرأسياني والاشتراكي) وان اساس القانون الدولي في رأيهم يكن في التعايش السلمي اي في اتفاق ارادة الدول المختلفة من حيث بركيب الاقتصادي والاحتماعي والمعرة عن مصالح الطبقات السائدة فيها" اد ان الدول المنتعبة الى نظامين متدقصين يربطها الكثير من المصالح الاقتصادية والثقافية وكدلك مصالحها في تعريز السلام والامن الدوليين وليس هاك من وسيلة احرى لحيق وتصوير قواعد القانون الدولي سوى الاتفاق بيها لاجل المحافظة على مصالحها الشنتركة (١١) وعليه فأن التعايش السممي بين دول النظامين هو إلامناس الذي تستمد منه قواعد

( Y ) برى الاستاد (تونكين) ان مبادئ وقواعد الفاول الدولي ، هي نتاج اتفاق ال ول . . وبه ايصا و بصعة خاصة دول الطامين الاجتاعيين المتضادين . هي التعبير على الار د ت المتوافقة لدى الدول و و و و و الصلة بين ارادات الدول المسهمة في انشاء هذه المبادئ و نقواعد وتبين ارادات انشعوب حسب طبيعة كل دولة على حدة . وارادة الدولة السيطرة ، السوفيتية هي ارادة شعباكله : اما ارادة الدولة الرأسالية فانها ارادة الطبقة المسيطرة ، وهي ارادة حددتها محموع الطروف التي تحكم وجود هده الطبقة . وتعكس هذه المبادئ والقواعد عمال وتعاون دول النظامين ... الخ . انظر توبكين ، المرجع السابق ،

( ٨ ) انظر الدكتور حكمت شبر ، القانون الدوني العام ، بغداد ، ١٩٧٥ ص.ه. ( ٩ ) برى الاستاد وتوبكين إن التعايش للسلمي لدى الدول المنتمية الى النظامين الاحتماعيين هو القاعدة الاساسية للقانون الدوني ، فيادته وقواعده هي اللسان المعبر عن الشروط الاساسية للتعايش السلمي ، وتستهدف ضهان تحقيقه . تونكين ، المرجع الساق ، ص٣٠٣ .

ولكن يؤحد على هذه المدرسة انها تقيم الاساس الملزم للقانون على الصراع الطبق. في حين ان القواعد القانونية كثيرا ما تعبر عن المصالح العامة لاعضاء الجاعة كأفة دونما ارتباط بالمصلحة الخاصة لطبقة بعينها ، وان البعض من المجتمعات (البدائية مثلا) قد عرف القانون على الرعم من خلوه من الطبقات المثميزة وبالتائي من ظاهرة الصراع فيا بينها .

ويؤخذ عليها ايضا اهمالها للظروف الاجتماعية غير الاقتصادية كافة عند بحثها عن الساس القانون ، كيا ان فكرة التعايش السلمي لاتصلح ان تكون اساسائلا يتمتع مه القانون اللولي من قوة الالرام . فان هذه الفكرة لاتعدو ان تكون بجرد مؤقف سياسي مؤقت فرضته على كل من الاتحاد السوفيتي والدول الرأسهالية اعتبارات واقعية معية قابلة مطيعتها للتطور والتغير ، ومن ثم لاتصلح كتفسير مقع لظاهرة تمتع القانون الدولي بوصف الالزام(١٠) هذا ومن الملاحظ، ان هذه المدرسة لم يعد من يدافع عنها في الوقت الحاض، وذلك بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١٠

#### الخلاصة :

تلك هي أهم النظريات والمذاهب التي حاولت ايجاد اساس القانون الدولي العام (١١١) . وقد رأينا الها حميعا لم تنح من سهام النقد ، الامر الدي جعل بعص الفقهاء يذهبون الى ان البحث عن الاساس الذي يقوم عليه القانون أمر خارج عن نطاق القانون (١٣) .

(١٠) انظر الدكتور سامي عبد الحميد ، اصول القانون الدولي العام ، الاسكندرية
 ١٩٧٢ . ص ٢١ ـ ٩٠ .

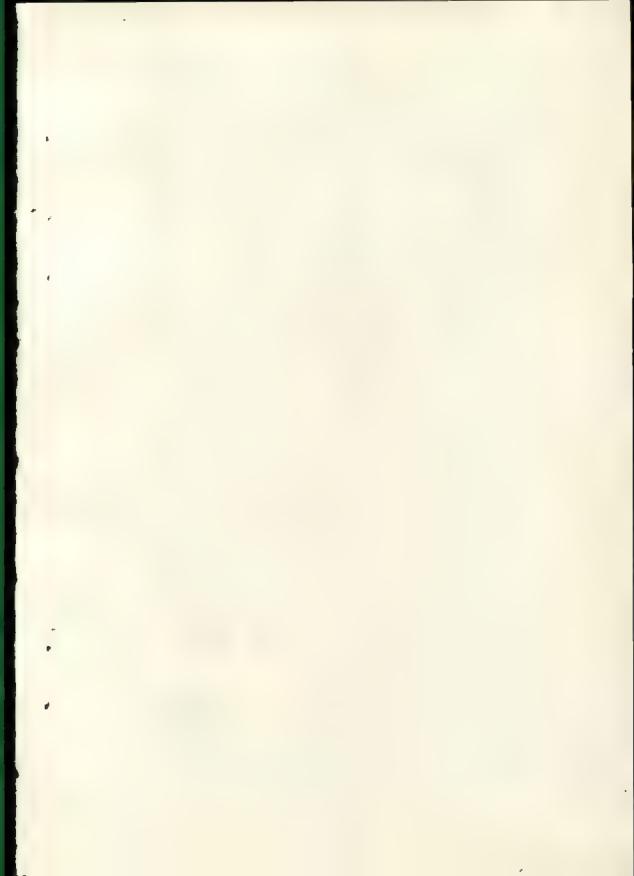
(11) هناك نظريات ومذاهب اخرى كنظرية المصلحة ونظرية التوازن السياسي ومبدأ الجنسيات وسواها لم نتعرض لها لانهاكانت نظريات وقتية بشربها لاسباب سياسية او قومية لم يعد لها في الوقت الحاضر اثر في الفقه اللولي. راجع بشأنها ابوهيف ، المرجع السابق ، ص٧٧-٨٩.

(١٢) انظر الدكتور حامد سلطان ، ص٢٢.

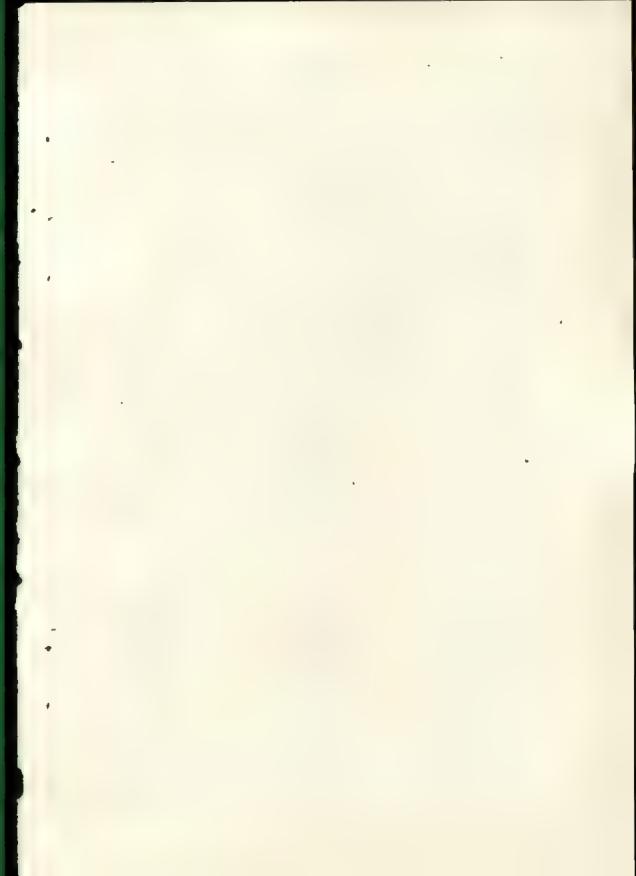
غير أن مالا يمكن انكاره هو أنها مارال في مرحلة من العلاقات الدولية تلعب فيها مسادة الدول دورا هاما ، ولعل من أولى مستدمات دلك أن الدول انما تلتزم برضاها . صحيح أن القانون الدولي كأي فانون آخر هو وليد الحاجة الاحتماعية ، ولكن هذه الحاجة التي هي دافع لا يحاد مبادئ سلوك معينة أنما تحتاج لرضا الدول حتى تشحول المبادئ الى قواعد قانونية ملزمة .

وعليه فأن اساس القانون الدولي في المرحلة الحاضرة ، هو رضا الدول الصريح او الضمني بالخصوع لاحكامه (١٣) . ولما من القضاء الدولي دلمل على ذلك ، فقد جاء في الحكم الدي اصدرته محكمة العدب الدولية الدائمة في ١٧ ايلول عام ١٩٢٧ في قصية اللوتس ال «القانول الدولي ينظم العلاقات بين الدول المستقلة ، وان فواعد الفانول التي تربط الدول اساسها ارادة هذه المدوب . تلك الارادة الحرة المثبتة في الاتفاقات الدولية او في العرف المجمع عليه الذي يقرر مبادئ قانونية ، العرص منها حكم علاقات الحياعات المستقلة المتعايشة ، بقصد التوصل الى تحقيق غايات مشتركة « .

 <sup>(</sup>١٣) انظر الدكتور محمد عزيز شكري ، المدخل الى القانون الدولي العام .
 ١٩٧٣ ، ص٤٧ . وحامد سلطان ، ص٩٣ .







يسود الفقه الدولي في شأن تحديد العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي ، نظريتان مختلفتان ، تقوم احداهما على فكرة ازدواج القانونين التي تنكر اية صلة بين القانونين الدولي والداخلي ، واستندت الاخرى الى فكرة وحدة القانون التي تعترف بوجود صلة وثيقة بين القانونين وتوجب تغليب قواعد احداهما على قواعد الاخر عند التعارض .

# المبحث الأول نظرية ازدواج القانونين Le DUALISME

دافع عن هذه النظرية انصار المدرسة الوضعية الارادية ولا سيا الفقيهان الالمانيان تربيل وشتروب والفقيهةالايطالي انزلوتي (١) .

ويذهب انصار هذه النظرية الى اعتبار القانون الدولي والقانون الداخلي نظامين قانونيين متساويين مستقلين ومنفصلين كل منها عن الاخر، ولا تداخل بينها. وذلك للاسباب التالية:

١ - اختلاف مصادر القانون الداخلي عن مصادر القانون الدولي :

فالقانون الداخلي بصدر عن الارادة المنفردة للدولة ، بينا يصدر القانون الدولي عن الارادة المشتركة لعدة دول .

ولما كان لكل من القانونين مصادره الحناصة به وحيث ان هذه المصادر تختلف في طبيعتها ، فقد انعدمت اية صلة بين القانونين واصبح كل واحد منها مستقلا عن الاخر.

٧ \_ اختلاف أشخاص القانون الداخلي عن أشخاص القانون الدولي :

فيينا تخاطب قواعد القانون الداخلي الافراد في علاقاتهم المتبادلة ، او في علاقاتهم مع الدولة ، تخاطب قواعد القانون الدولي الدول فقط ، واختلاف طبيعة اشخاص كل من القانونين يعدم العملة بينهما ويجعل كل واحد منها مستقلا عن الاخر.

 <sup>( 1 )</sup> انظر تربيل ، الملاقة بين القانون الداخلي والقانون الدولي في مجموعة محاضرات الاهاي ، سنة ۱۹۲۴ ، ع ١ ، ص٧٧ ــ ١٣٦ . وانزلوتي : المرجع السابق ، ص ٤٩ وما يعدها .

٣- اختلاف موضوع القانونين: فالقانون الداخل ينظم علاقات الافراد داخل الدولة بعضهم ببعض ، بينا يقوم القانون الدولي العام بتنظيم العلاقات بين الدول المستقلة في وقت السلا وفي وقت الحرب .

٤ \_ لاختلاف طبيعة البناء القانوني في كل منها: اذ يشمل البناء القانوني الداخلي على عدة هيئات تقوم بفرض احترام القانون كالماكم والسلطات التنفيذية ، اما القانون اللمولي المام فلا نشاهد له مثل هذه الهيئات وان وجد بعضها فانه لايعدو ان يكون بدائيا .

#### نتائج النظرية :

ويترتب على الأخذ بنظرية ازدواج القانوس النتائج التالية (٣) :

١ ـ يستقل كل من القانونين بقواعده من حبث الموضوع ومن حبث الشكل. فن حيث الموضوع ، فالدولة تنشئ القانون الدولي باتفاقها مع غيرها من الدول ، وتذي القانون الداخلي بارادتها المنفردة ، وعلى كل دولة ان تراعي عند ممارستها لعملية انشاء القانون الداخلي احترام ما الترمت به دوليا ، فان لم تفعل ذلك ، كأن تقوم باصدار قانون غالف التراماتها الدولية فلا يترتب على ذلك بطلان القانون ، بل ينفذ القانون داخل الدولة ، وتتحمل الدولة تبعة المسؤولية الدولية لمخالفتها ما الترمت به دوليا .

اما من حيث الشكل: فالقراعد القانونية الدولية لا يمكن ان تكتسب وصف الالزام في دائرة القانون الداخلي الا اذا تحولت الى قواعد قانونية داخلية ، وفقا للاجراءات المتبعة في اصدار القوانين الداخلية ، وكذلك لا يمكن ان تكتسب القوانين الداخلية قوة الالزام الدولي الا اذا تحولت الى قواعد دولية ، وفقا للاجراءات المتبعة في اصدار القواعد القانونية الدولية .

٢ ـ عدم اختصاص المحاكم الوطنية بتطبيق القانون الدولي ، تقوم المحاكم الوطنية بتطبيق وتفسير القانون الداخلي فقط ، وهي لاتملك تطبيق القانون الدولي او تفسيره الا الذا تحولت الى قوانين داخلية .

الفلر روسو: Proit international public approfonds (۲) انظر روسو: وجيز دالوز الطبعة الثانية ، سنة ١٩٦١ ص٣ وما بعدها ، وألدكتور حامد سلطان ، ص

٣\_ اله لابمكن قيام تنازع او تعارض بين القانودين لاختلاف نطاق تطبيق كل مهما ، وذلك لان الشازع بين القوانين لايمكن حصوله الا بين قانونين يشتركان في نطاق تطبيق واحد . فاذا اختلف نطاق تطبيق كل منهما عن نطاق تطبيق الاخر ، امتنع وجود الثنارع ، وحيث ان نطاق تطبيق القانون الدولي مختلف عن نطاق تطبيق القانون الداخلي فلا يتصور \_ طبقا لنظرية ازدواج القانوبين \_ وجود تبارع بين الاثنين . غير ان هذا لا يعني فقدان كل علاقة بين القانونين بل ان العلاقة قد تنشأ بينها بالاحالة (renvoi) او بالاستقبال (Reception) .

فقد يحيل احد القانونين على الآخر لحق مسألة معية وفقا لقواعد القانون المحال عليه ، على اعتبار ان ثلك المسألة تدخل في دائرة سلطان هذا القانون وحده ويحب ان تعالج وفقا لاحكامه وهو داخل نطافه الحناص . ومن امثلة دلك احالة القانون الدولي العام على القانون الداخلي . كأن ينظم القانون الدولي العام الملاحة الاجنبية في مياه الدرلة الاقليمية دون ان يحدد مابعد اجنبيا من المراكب وما بعد وطنيا منها ، فهو بدلك يحيل على قانون الدولي الدولي حقوق الاجانب دون تميينهم فهو بذلك بحيل على القانون الداخلي تعيين من يعد وطنيا ومن يعد اجنبيا .

وقد يحيل القانون الداخلي على القانون الدوئي كأن يعني القانون الداخلي المثلين الدبلوماسيين من العبرانب او من الحصوع للقوانين الداخلية ويحيل على القانون الدولي بيان من يصدق عليه وصف المثل الدبلوماني

وقد تستقبل مواعد القائرن الداحلي قوعد القانون الدولي وتدمجها فيها بنص صريح ، فتكون عندثذ جزءا منها ، كس الماده الرابعة من دستور فا يمار الالماني الصادر عام ١٩١٩ الذي يقرر ان قواعد القانون الدولي المعترف بها بصفة عامة ثعتبر جزءا متمها لقوانين الدولة الالمانية . وكذلك المادة ٦ من دستور الولايات المتحدة الامريكية الذي يقضي بأن ٤ الدست روحيع المعاهدات التي ابرمتها او تبرمها الولايات المتحدة تعد القانون الاعلى للمولة ٤ .

#### هدير نظرية ازدواج القانونين:

انتقدت نظرية ازدواح القانونين وخاصة من قبل انصار وحدة القانون ، واهم الانتقادات التي وجهت اليها هي التالية :

1 ـ ان الحجة المستمدة من الاختلاف في المصادر بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي تخلط، على حد قول جورج سل عبين اصل القاعدة القانونية وبين عوامل التعبير عنها ع. اضف الى ذلك ان القانون سواء اكان دوليا عاما ام قانونا داخليا فليس من خلق الدولة وانحا هو من نتاج الحياة الاجتماعية ، وكل مايوجد من فرق بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي هو في طريقة التعبير عن القانون . (كالماهدات في القانون الدولي والتشريع في القانون الداخلي). والاختلاف في طريقة التعبير لايؤدي الى الفصل بينها بهائيا .

٧ \_ ان الحجة المستمدة من الاختلاف بين القانونين من حيث الاشخاص يرد عليها اكثر من مأخذ . فن ناحية نجد في نطاق كل قانون قواعد قانونية تخاطب اشخاصا عتلفين . وخير مثل على ذلك انقسام القانون الداخلي الى عام وخاص ، حيث تخاطب قواعدة الدولة واشخاص القانون العام الاخرى ، كما تخاطب الافراد وغيرهم من اشخاص القانون الحاص . يضاف الى ذلك انه قد يتطابق من الناحية الفنية اشحاص القانون في النظامين الدولي والداخلي ، فالدولة وهي الشحص القانوني المباشر في النظام القانوني الدولي و الدواج القانونيات ليس لها وجود بدون الافراد ، الحاكمين والمحكومين ، الذين يتألف منهم عنصر السكان المكون للدولة ، ومن ثم كان الحاكمون الحاط : الحقيقين بقواعد القانون في النظامين الداخلي والدولي .

٣- اما الحجة المستمدة من اختلاف طبيعة تركيب كل من النظامين الداخلي والدولي ، فيلاحظ انه لا يوجد بينها اختلاف جذري يتعلق بطبعة كن منها ، وانحا اختلاف شكلي يتعلق بدرجة تنظيم كل منها ، ويعود سبب هذا الاحتلاف الى التفاوت في بين الجاعة الدولية والجاعة الوطنية من حيث مدى الاندماح في الوسط الاجتاعي . وان هذه الحجة فقدت في الوقت الحاضر الشي الكثير من قيمتها خاصة بعد انشاء عكمة العدل الدولية ومجلس الامن فلم تعد الجاعة الدولية الآن مجردة على الاطلاق من هيئات قضائية وتنفيذية دائمة (٣) .

(٣) انظر روسو ص٦. والدكتور القطيني ص٨٥.. ٨٦.

# المبحث الثاني نظرية وحدة القانون LE MONISME

على نقيض النظرية السابقة ، فإن هذه النظرية تجعل من قواعد القانون الدولي العام وقواعد القانون الداخلي كتلة قانونية واحدة ، اي نظاما قانونيا واحدا لا ينفصل عن بعضه . وتقوم هذه النظرية على فكرة التدرج القانوني الذي يقضي بضرورة خضوع القاعدة القانونية الادنى مرتبة في السلم القانوني الى القاعدة التي تعلوها وتستمد قوتها منها ، إلى أن ينتهي التدرج عن القاعدة الاساسية العامة التي تعد أساس القانون كله ودليل الوحدة القائمة بين فروحه .

على ان انصار هذه النظرية قد اختلفوا في تحديد القانون الذي تكن فيه القاعدة الاساسية العامة التي تسود جميع القواعد الاخرى وتكسيها قوتها الالزامية . فذهب فريق من الفقهاء يترعمه كوفان وفيرانديير والفقيه السوفيتي (Kotliarevky) الى القول بأن القاعدة الاساسية العامة التي تعد اساسا للقانون مثبتة في القانون الداخلي ، وفي دستور الدولة بالذات ، وذلك لان الدولة هي التي تحدد بارادتها التزاماتها الدولية حيث لا توجد ملطة عليا فوق الدول تحدد هذه الالتزامات ، وان دستور الدولة هو الذي يحدد السلطات الهنصة في ابرام المعاهدات باسم الدولة وعلى ذلك فان القانون الدولي المام يغرع عن القانون الداخل .

وقد اطلق على هذا الرأي اسم نظرية وحدة القانون مع علوية القانون الداخل (Le وقد اطلق على هذا الرأي انه اذا استطاع ان شسر الاساس الملزم للمعاهدات باعتبارها تستند في قوتها الملزمة هذه الى دستور الدولة ، ظانه عاجز عن تفسير الترام الدولة بغير ذلك من القواعد القانونية الدولية وخاصة العرفية منها . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فلو صح ان الالترامات الدولية تستند الى دستور المدولة لبتي نفاذها خاضعا لنفاذ الدستور بحيث يؤدي كل تعديل او الغاء للدستور الى تعديل او الغاء للدستور الى تعديل او الغاء للدستور الى العديل او الغاء الدولي (۱) .

<sup>( \$</sup> ي انظر روسو ۽ ص ٩ .

لهذه الاسباب ذهب فريق اخر من الفقهاه وعلى رأسه (كونز) و (كلسن) و ( فردروس ) و ( ديكي ) و ( بوليتس ) (ه) الى القول بأن هذه القاعدة الأساسية العامة مثبتة في القانون الدولي العام ، وهذا يعني ان القانون الدولي العام يسمو على كافة نظم القانون . ذلك لان تدرج وسمو القوانين بعضها على بعض ، على مايقرر دعاة هذا الرأي يكون بحسب انساع نطاق تطبيقها . فنظام الأسرة يجب ان يخضع لنظام القرية وهذا يجب أن يخضع بدوره لنظام المدينة وهذا الاخير يجب ان يخضع لنظام الهافظة وهذه الهيئات على اختلافها يجب ان تخضع لقوانين الدولة باعتبارها الهيئة التي تمثل وتوحد مصالح هذه الهيئات كافة . وحيث ان القانون الدولي الدام هو المنظم الوحيد للجاعة الدولية فانه احمى القوانين مرتبة وسلطانا .

وبناء على ذلك فان انصار هذا الرأي يرون ان القانون الدولي العام نفوذا مباشرا في قوانين الدولة الداخلية دون حاجة للنص فيها على ذلك ، وذهب بعضهم الى ابعد من ذلك حيث قال بامكان نسخ القانون الدولي العام لما ينعارض معه من الاحكام في القوانين الداخلية بحكم سيادته على هذه القوانين (١).

وقد اطلق على هذا الرأي اسم نظرية وحدة القانون سع علوية القانون الدولي (Le )

(monisme avec primauté du droit international )

ويؤخذ على هذا الرأي قوله بأن القانون الدولي العام بحكم سيادته على القوانين الداخلية ملزم للسلطات والافراد الذين يخضعون لهذه القوانين دون حاجة للنص فيها على ذلك وقوله ان القانون الدولي ينسخ مايعارضه من قوانين داخلية .

ولاشك ان التسليم بهذا الرأي على هذا الوجه ينطوي على مجافاة كبيرة للواقع في المجالين الدستوري والدوئي، ذلك لأن الدول اذا كانت قد سنمت بسيادة القانون الدولي العام على قوانينها واقاليمها، فانها لم تقبل مع هذا تطبيقه المباشر على سلطاتها ورعاياها، بل علقت ذلك على اقراره في دسائيرها وقوانينها بمقتضى مايعرف بنظام الدمج، فان القانون الدولي العام يحيل على القوانين الداخلية كلما يتعلق بتنظيم السبل والوسائل اللازمة لضهان تطبيق وتنفيذ مابقرره من قواعد واحكام (٧٠). هذا من ناحق،

<sup>/ (</sup>٥) المصدر السابق ، ص١٠،

<sup>(</sup>٦) انظر الذكتور حسن الجلبي ، ص١٢٧ ــ١٢٨ .

<sup>(</sup>٧) نفس الصدر، ص١٣٠.

ومن ناحية اخرى فان هذا الرأي لاينسجم مع المنطق التاريخي لانه انتهى الى القول بأن القانون الداخلي يتفرع عن القانون الدولي .

وهذا غير صحيح وذلك لان القانون الداخلي اسبق في الوجود من القانون الدولي ، حيث ان اللمولة وجدت قبل وجود القانون الدولي بل ان وجود الدول هو الذي ادى الى نشوه الجاعة الدولية ، وهو أمر ادى الى ضرورة تنظيم العلاقات بين الدول .

#### المحث الثالث

# المفاضلة بين النظريتين علو القانون الدولي على القانون الداحلي

في الواقع ان ماسارت عليه الدول لايؤيد بصورة قاطعة وجهة نظر اي من النظريتين وحدة القانون او ازدواج القانونين ، الا ان الاعتبارات العملية هي التي فرضت ضرورة علو القانون الداخلي (٨) ، ويؤكد هذا القول ماسارت عليه الدول سواه على نطاق الصعيد الوطني ام بما جرت عليه في علاقاته الدولية.

#### آ\_ على الصعيد الدولي :

لقد استقر التعامل الدبلوماسي والقضاء الدولي على مبدأ علو القانون الدولي على القانون الداخلي ، وذلك على النحو التالي :

#### اولا \_ التعامل الدبلومامي :

لقد اقرت المعاهدات والمواثيق الدونية مبدأ علو القانون الدوني على القانون الداخلي ، فقد قضت مثلا بروتوكولات التحكيم الفتزويلية لسنة ١٩٠٢ ، بأن يحكم المحكون طبقا لمبادئ القانون الدولي والعدالة ، دون ان يتفيدوا بدقة بأحكام القانون الداخلي .

وفي قضية Cutting حاولت الحكومة المكسيكية ان تعاقب مواطنا امريكيا وفقا للقانون المكسيكي ، وذلك عن جريمة نشر ارتكابها في الولايات المتحدة الامريكية ،

( A ) اكلت لجنة القانون اللمولي مبدأ علو القانون اللمولي على القانون الداخلي ، في المادة 18 من مشروعها عن حقوق وواجبات اللمول الذي اعدته عام 1989 حيث نصت المادة المذكورة على انه : ( يجب على كل دولة ان توجه علاقاتها باللمول الأخرى وفقا للقانون اللمولي ولمبدأ ان صيادة اللمول يعلوها القانون اللمولي )

ولكنها اضطرت لاطلاق سراحه بعد احتجاج وزير الحارجية الامريكية Bayard مستندا على ان مبادئ القانون الدولي وضيانات العدالة تعلو على القانون الداخلي المكسيكي. ويبدو ان الحكومة المكسيكية قد اقتنعت بوجهة النظر هذه ، واطلقت سراح المواطن الامريكي (٩).

ومن المعاهدات الحديثة التي اكدت هدا المبدأ ايضا ، الاتفاقية العامة المعقودة في ٣ حزيران سنة ١٩٥٥ بين تونس وفرنسا حيث نصت المادة ٣ منها على اعتراف الحكومتين و بعلوية الاتفاقات والمعاهدات على القانون الداخلي (١٠٠)

ثانيا \_ القضاء الدولي :

لقد استقر القضاء الدولي منذ زمن بعيد على مايلي (١١):

١ ـ علو القانون الدولي على القانون الداخلي العادي :

لقد اكدت المحاكم الدولية في احكام عديدة لها على مبدأ علو القانون الدولي على القانون الداخلي بمختلف مصادره من عرف ومعاهدات ومبادئ القانون العامة ، فني قضية الالباما بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا التي فصلت فيها في ١٤ ايلول سنة ١٨٧٧ محكمة تحكيم دولية انعقدت في جنيف ، احتج الامريكيون بأن تقص القوانين الانكليزية لايعني السلطات الانكليزية من الالترام باتباع العرف الدولي الثابت الحاص بواجبات المحابدين ، ولقد اخذت المحكمة بهذا الرأي وادانت انكلترا (١٢)

( ٩ ) انظر كافاريه ، المرجع السابق ، ص١٧٨ .

( ١٠) انظر روسو ، المرجع السابق ، ص١٣ .

ِ (١١) انظر في هذا العِبدد كافاريه ، ص١٧٨ ــ ١٨٧. والدكتور القطيقي ، ص١٢٧ ــ١٧٤ .

(١٢) ثار هذا النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في اثناء حرب الانفصال الامريكية ، فلقد انهمت الولايات المتحدة الامريكية بريطانيا بخرق قواعد الحياد لكونها تقدم المساعدة سرا للولايات الجنوبية الثائرة على الشيال ، وتسمع لها ببناء السفن وتموينها في الموانئ البريطانية . ثم استعالها بعد ذلك ضد ولايات الشيال ، وكانت الالباما احدى السفن التي ثم بناؤها في الموانئ البريطانية ثم قامت باغراق عدد من سفن الشيال .

وقد ايلت عكة التحكيم الدائمة في لاهاي هذا الانجاه في حكها الصادر في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩١٠ في النزاع بين الولايات المتجدة الامريكية وفتزويلا ، وحكها الصادر في ١٩٢ تشرين الاول سنة ١٩٧٧ في النزاع بين الولايات المتحدة والنرويج ، بخصوص بعض الشركات البحرية . كما اكدت عكمة العدل الدولية الدائمة في اكثر من قضية مبدأ علو القانون الدولي على القانون الداخلي . ومن ذلك ماقررته هذه الهكمة في تضية مبدأ علو القانون الدولي على القانون الداخلي . ومن ذلك ماقررته هذه الهكمة في من انه ومن المبادئ المسكان بين تركيا واليونان من انه ومن المبادئ المسكان بين تركيا واليونان تشريعها التعديلات التي تكفل تنفيذ هذا الالتزام ٥ . ومن ذلك ايضا القرار الصادر من نفس الهكمة في ٧ حزيران سنة ١٩٣٧ بصدد النزاع بين فرنسا وسويسرا الحناص بالمناطق الحرة من انه ٩ لا يمكن لفرنسا ان تحتج بتشريعها الداخلي لتحد من مدى التزاماتها الدولية (١٠) .

هذا وتسير محكمة العدل المعولية التي خلفت محكمة العدل المعولية الدائمة على المسلك نفسه . ونذكر من احكامها بهذا العدد قرارها الصادر في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٥١ في قضية المصائد بين بريطانيا والنويج والقاضي بأن نفاذ تحديد البحر الاقليمي بالنسبة للغير اتما يعود للقانون المعولي . وقرارها الصادر في ٢٧ آب ١٩٥٧ في قضية رعايا الولايات المتحدة الامريكية في المغرب ، والقاضي بمخالفة المراسم المغربية الصادرة سنة ١٩٤٨ ، للاتفاقات السابقة المعقودة بين الولايات المتحدة والمغرب .

# ٧ ـ عاو القانون الدولي على الدستور الداعلي للدولة :

لقد اقرت الهاكم الدولية كذلك مبدأ علو القانون الدولي على الدستور الداخلي للدولة ، فن ذلك قرار التحكيم الصادر في قضية السفينة (مونتيجر) في ٢٦ تموز سنة ١٨٧٥ بين كولومبيا والولايات المتحدة الامريكية . وقد جاء فيه أن و المعاهدة فوق الدستور . وان على تشريع الجمهورية (تشريع كولومبيا) ان يطابق المعاهدة وليس على المعاهدة ان تطابق القانون الداخلي ، وأن على الدولة ان تصدر القوانين اللازمة لتطبيق المعاهدات ه (١١) .

C. P. J. I. Série A B, N. 46,p 167

(۱۳) انظر مطبوعات المحكة

( 18 ) ثار هذا النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية وكولومبيا ، عندما استولى ثواركولومبيون بالقوة على السفينة مونثيجو المملوكة لمواطنين امريكيين ، واحتجزوها في

وقد اختت محكة العدل الدولية الداعة بهذا المبدأ في الفتوى التي اتخذتها بالاجاع في المساط سنة ١٩٣٧ بخصوص معاملة الرعايا البولونيين في اقليم الدانتزيغ الحر. وقد جاء فيها انه المسلولة ان تحتج بدستورها في مواجهة دولة اخرى لكني تتخلص من الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي او تفرضها المعاهدات النافذة عليها ١٥٠٥ . الالتزامات على الصعيد الوطني :

فان عددا من الدساتير الحديثة الصادرة بعد الحرب العالمية الاولى والثانية يؤكد ايضاً مبدأ خضوع القانون الداخلي للقانون الدولي(١١١) ولكن بدرجات متفاوتة :

١ خبعض الدساتير اكتفت بالاعلان عن مبدأ خضوع الدولة للقانون الدولي بصورة عامة . من ذلك ماجاء في مقدمة الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٩٤٦ من ان
 د الجمهورية الفرنسية حرصا منها على تقاليدها تسلك بموجب القانون الدولي العام ....

اقليم احدى ولايات كولومبيا وهي ولاية بناما , وقد طالبت الولايات المتحدة الامريكية الحكومة القيدرالية الكولومبية بالتعويض ، ولكن هذه الاخيرة احتجت بأن الدستور الفيدرالي لايعطيها الاحقا عدودا في التدخل في الشؤون الداخلية للولايات الأعضاء ، واعتبرت ان المسؤولية تقم على ولاية بناما ، ولم تقبل ان تتحمل عنها تلك المسؤولية . واتفقت الدولتان بعد ذلك على احالة مسألة العلاقة بين القانون الدستوري والقانون الدولي على التحكيم ، وقد شكلت لهذا الغرض لجنة تحكيم مختصة يرأسها محكم اختير من دولة اجنية .

وقد صدر قرأر التحكيم الذي اكد ان الحكومة الفيدرآلية مسؤولة دوليا عن الاعال غير المشروعة للولايات ، ورفض بصراحة دفاع كولومبيا المبني على القصور في دحتورجه. انظر كافاريه ، ص١٨١

( ۱۰ ) انظر : C. P. J. I. Série A B, No. 44. p. 24

(١٦) انظر مقال الاستاذ بول دي فيشر:

paul de Visscher: Les tendances internationales des constitutions Modernes

في مجموعة محاضرات لاهاي سنة ١٩٥٢ ، ع٨٠ ، ص٥١٦ وما بعدها .

٧ - وبعض الدساتير ينص على تبني مبادئ معينة من مبادئ القانون الدولي فقط.
كعدم جواز تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ٣٤) من دستور الجمهورية العراقية المؤقت لسنة ١٩٧٠ ، (المادة ٢١) من دستور الاتحاد السوفيتي لسنة ١٩٧٧ ، (المادة ٢١) من دستور يوغسلافيا . وعلى الترام الدولة بحل منازعاتها الدولية بالطرق السلمية (المادة ٩٠) من المستور الحولندي ، (المادة ٩٠ - ٢) من دستور البرتغال ، (المادة ٧٧) من دستور المبانيا لسنة ١٩٣١ . وعلى عدم دستورية الحرب العدوانية (المادة ٨٨) من دستور البرازيل ، (المادة ١٩٣١) من دستور بورما ، ومقدمة الدستور الفرنسي لسنة دستور البرازيل ، (المادة ٢١١) من دستور بورما ، ومقدمة الدستور الفرنسي لسنة من المستور الإيطالي ، (المادة ٤٠) من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة لسنة من المستور الإيطالي ، (المادة ٤٠) من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٨ .

٣ اما دساتير دول اخرى فانها حطت خطوة اكثر تقدما حيث نصت على دمج
 قواصد القانون الدولي فيها بنص صريح فتكون عندئذ جزءا منها :

آلفنها مانص على دمج قواعد الها بون الدولي المرفي بالقانون الداخلي ، من ذلك ماجاء في للاحة الرابعة من دستور فايمار الالمافي الصادر سنة ١٩١٩ من ان وقواعد القانون اللولي المعترف بها بصفة عامة تعتبر جزءاً متما لقوانين اللولة الالمانية ه . وكذلك المادة التاسعة من دستور النسانيا الصادر سنة من دستور السبانيا الصادر سنة ١٩٣٠ ، والمادة العاشرة من المستور الابطالي الصادر سنة ١٩٤٧ . اضف الى ذلك ماجرى عليه العمل في انكلترا المستور الابطالي الصادر سنة ١٩٤٧ . اضف الى ذلك ماجرى عليه العمل في انكلترا المستور الابطالي العادر سنة ١٩٤٧ . اضف الى ذلك ماجرى عليه العمل في انكلترا المستور الابطالي العادر العرفي جزءا من القانون الانكليزي (١٧) .

ب ـ ومنها مانص على دمج المعدات بالقانون الداخلي ، من ذلك ماجاء في المادة السادسة من دستور الولايات المتحدة الامريكية من ان و الدستور وجميع المعاهدات التي ابرمتها او التي تبرمها الولايات المتحدة تعد القانون الاعلى للدولة و . وكذلك دساتير كثير من دول امريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي والمانيا الديمقراطية والفسا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والجمهورية العربية المتحدة والعراق . تنص على دمج المعاهدات بالقانون الداخلي (١٨) .

<sup>(</sup>۱۷) انظر روسو، ص۱۹.

<sup>(</sup>١٨) انظر الدكتور عبد الحسين القطيني ، ص١٠٩ ــ ١١٣.

٤ ـ وذهبت بعض الدساتير ابعد من ذلك ، فهي لاتكتني بالنص على دمج القانون الدولي بالقانون الداخلي بل تقرر في الوقت نفسه علو قواعد القانون الدولي على القانون الداخلي . من هذا القبيل المادة ٢٥ من دستور المانيا الاتحادية الصادر في ٤ ايار سة الداخلي . تقضي بأن والقواعد العامة للقانون الدولي تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوانين الاتحادية ، وتكون لها الأسبقية على القوانين ( الاتحادية ) وتنشئ لسكان الاتحاد حقوقا وواجبات مباشرة ) وقد خولت الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من الدستور ذاته للقاضي الوطني الالماني وتحت رقابة المحكة الدستورية الفيدرائية برضض تطبيق القوانين المخالفة للقانون الدولي العمومي (١٩٥) . ومن ذلك ايضا المادة ٥٠ من الدستور الفرنسي لسنة للقانون الدولي العمومي بأن و المعاهدات والاتفاقات المصدق او الموافق عليها بوجه صحيح تخلب منذ نشرها على القوانين الفرنسية ... و (٢٠٠) .

<sup>(</sup> ١٩ ) انظر روسو ، ص١٥

 <sup>(</sup> ۲۰ ) انظر بالتفصيل علو القانون الدولي على القانون الداخلي على الصعيد الوطني .

PiermeLardy: Le Force Obligatoire du droit international en droit interne, Paris, 1966 . ۱۳۲ - ۱۳۹ والدکتور القطيق ، ص ۱۳۹ - ۱۳۳



(١) انظر مارسيل سبير (M. Sibert) المرجع السابق ، ص٢١ ـ ٣٠



من الثابت ان القانون الدولي العام نشأ في الاصل بين الدولة المسيحية في حوض البحر المتوسط وغربي اوربا ، وظل سلطانه قاصرا عليا فترة طويلة من الزمن دون يتعداها للى غيرها من الدول . لهذا تعد هذه الدول بمثابة الاعضاء الاصلين للجامة الدولية ، وكلما كانت تنشأ دولة مسيحية جديدة في القارة الاوربية كانت تعتبر اثر نشوئها من الاصفاء الجدد في الجاعة الدولية . قذلك انطبع القانون الدولي منذ نشأته بطابع اقليمي طائني . وهو لم يزل الى الآن يعتبر وليد الحضارة الغربية المسيحية . ولاريب ان من الاصباب التي يسرت ذلك ان العلاقات بين دول اوربا المسيحية والدول الاسلامية كانت علاقات عداء متبادل استمرت فترة طويلة من الزمن . كما ان العلاقات بين الدول الاوربية المسيحية والدول التي تدين بالبوذية كانت مفقودة تماما ، عما صاحد كثيرا على ان يظل المجتمع الاوربي المسيحي مجتمعا مغلقا ، لا يسمح لاية دولة خارجة عن نطاقه ان ينظم لعضوية الجهاعة التي انشأها ، وبالتالي لا يسمح لاية دولة خارجة عن نطاقه ان القانون الدولي الاوربي المسيحي ، الا ان تزايد مصالح الدول الاوربية نتيجة ازدياد المواسلات وتيسير استعال ادواتها ادى بها الى ان تدخل في علاقات مع الدول غير الاوربية .

# المبحث الأول القواعد الدولية العالمية

الساع نطاق القانون الدولي نحو العالمية :

لقد انعد نطاق القانون الدولي يتسع بعدنشأته شيئا فشيئا نحو العالمية . فبعد ان شمل جميع دول القارة الاوربية امتد سلطانه الى امريكا في نهاية القرن الثامن عشر . وفي سنة ١٨٥٦ قبلت تركبا في الجاحة الدولية وقد تم ذلك بمقتضى المادة السابعة من معاهدة صلح باريس ، التي نصت على قبول اسهام الباب العالمي في مزايا (القانون العام الاوربي) واتفاق الدول الاوربية . فير ان تركيا دخلت الجاعة الدولية وهي مثقلة بالامتيازات الاجنية التي كانت تحد من حربتها واصتقلالها ، ولم تتخلص منها الآ في معاهدة لوزان سنة ١٩٧٣ . ثم انضمت الى الجهاعة الدولية بعد ذلك دول اخرى كالبابان وسيام

<sup>(</sup>٢) انظر الدكتور حامد سلطان ، ص ٣٩.

والصين وايران. وشاركت هذه الدول الاربع في مؤتمري السلم المعقودين في لاهاي عامي المعقودين في لاهاي عامي المعلقة الاولى ١٩٠٧، ١٩٠٧ الى جانب الدول الاوربية والامريكية. وبعد الحرب العالمية الاولى قبلت دول جديدة في الجاعة الدولية وخاصة عندما قامت عصمة الام وضمت تحت لوائها عددا كبيرا من الدول الآسيوية والأفريقية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ساهمت في وضع ميثاق الام المتحدة جميع اللول الاسلامية والعربية والافريقية والآسبوية التي كانت قد اعلنت الحرب على المحور الى جانب (الام المتحدة) ، فاصبحت بدلك كالدول الاوربية والامريكية ، من الاعضاء المؤسسير المنظمة الجديدة ثم أنصم الى هذه المنظمة بعد ذلك العديد من الدول الآسبوية والافريقية التي نالت استقلام خلال السوات الاخيرة . حتى وصل عدد الدول المنضة الى الامم المتحدة في عام ١٩٩٢ مائة وتسع وسبعون دولة(٢)

وجما سن يتصح أن نطاق القانون الدوي لم يعد اليوم مقصورا على الدول المسيح، وأغا يشمل جميع دول العالم بغض النفر عن اي اعتبار ديني أو جعرافي . لقد أصبح القانون الدولي أنعام في الوقت الحاضر بالاشك قانونا عالميا ، يحكم الجهاعة الدولية يرمتها وبكل ماتشتمل عليه من دول ومنظات دولية أو أشخاص دولية الحرى ، في أي بقعة كانت من العالم (3) .

 <sup>(</sup>٣) لقد بلغ عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة في ٣١ تموز عام ١٩٩٢ وهـ وتاريخ قبول عضوية جورجيا فيها ـ ١٧٩ دولة.

وكان هذا العدد ٥١ دولة نقط عند قيام الامم المتحدة عام ١٩٤٥ (٤) انظر الدكتور القطيني ، ص١٣٩ وما بعدها .

# المبحث الثاني القواعد القارية

#### Les régles continentales

وبجانب القواعد الدولية العالمية توجد قواعد اخرى قارية التطبيق اي انها تطبق على العلاقات التي تقوم بين اعضاء الجاعة الدولية في القارة الواحدة . والقواعد القارية هذه ، وجدت نتيجة لاختلاف الظروف في كل قارة فاذا مادعت ظروف خاصة في قارة من القارات الى وجود قاعدة تنظم نوعا من العلاقات خاصة بها تكونت هذه القاعدة عندها ، واعتبرت من القواعد الخاصة بها دون غيرها من القارات . وعلى هذا الاساس فهناك القواعد الدولية الاوربية ، وهي ترمي الى تحقيق المصالح الاوربية ، كنظام الحياد الدائم الذي اريد به تجنب المنازعات بين الدول الكبرى في هذه القارة ، ونظام الملاحة في المضايق الدولية الذي اريد به تأمين ازدهار تجارة هذه الدول . ونظم الحاية والانتداب التي قصد بها اضفاء الصفة الشرعية على الاستعار الاوربي (٥) .

وهناك القواعد الدولية الامريكية التي تهدف الى المحافظة على استقلال الدول الامريكية ومنع الدول الاوربية من التدخل في شؤونها ، وتستند هذه القواعد الى التصريح الذي اصدره في هذا الشأن الرئيس الامريكي جيمس مونرو سنة ١٨٣٣ الذي حاء فيه ان (امريكا للامريكيين).

وهناك القواعد الدولية الآسيوية منها مافرض على الدول الآسيوية من قبل الدول الاستمارية وخاصة الدول الاوربية كمبدأ الباب المفتوح الذي يقوم على اكراه دول هذه القارة على فتح موانيها امام التجارة الاوربية ، ونظام الامتيازات القضائية في البلاد الاسلامية والامتيازات الاجنبية في الصين. كما ظهرت قواعد اخرى في اسيا وهي مستوحاة من محاربة الاستمار كمبدأ (اسيا للآسيوبين) الذي ظهر فها بين الحربين العالميتين.

واخيرا هناك قواعد دولية افريقية . فمنها مارمي الى انشاء قواعد لتثبيت اوضاع الاستعار فيها كنظام الحماية الاستعارية ، وتقسيم مناطق النفوذ . ومنها مارمي الى اقرار قواعد تهدف الى تخليص شعوب هذه القارة من السيطرة والنفوذ الاجنبي . ونظرا لتشابه

(٥) انظر الدكتور حسن الجلبي، ص١٧

الارضاع في كل من القارتين الافريقية والاسبوية فقد التقت دولها في حركة التحرر ومقاومة الاستعار ، وشاركت دول افريقيا ودول اسيا في وضع القواعد الدولية ذات الطبيعة المعادية للأستعار والتي من شأنها ايضا دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه اللول . وعلى هذا الاساس ساهمت الدول الافريقية في مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥ ، اذ اعلنت فيه بأمهها وباسم دول آسيا المبادئ التالية :

- ١ ـ احترام حقوق الانسان الاساسية ، واغراض ميثاق الام المتحدة ومبادئه .
  - ٧- احترام استقلال الدول وسلامة اراضيها.
- ٣ ـ الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس وبين جسيع الام كبيرها وصغيرها .
  - إلى الامتناع عن اي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.
- هـ احترام حق كل امة في الدفاع عن نفسها بصورة منفردة او جماعية وفقا لميثاق
   الام المتحدة .
- ٦- الامتناع عن استخدام التنظيات الدفاعية الجاعية لحدمة المصالح الحاصة لاية
   دولة من الدول الكبرى .
  - ٧\_ الامتناع عن ممارسة الضغط على الدول الاخرى.
- ٨ تجنب الاعال او التهديدات العدوانية او استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية
   او الاستقلال السيامي لاي بك من البلاد.
- ٩ ـ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، كالمفاوضات ، والتوفيق والتحكيم
   والتسوية القضائية ، او اية وسيلة سلمية اخرى ، تختارها الاطراف المعنية وفقا لميناق
   الام المتحدة .
- ١٠ العمل على تنمية التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ميادين الاقتصاد
   والثقافة على اختلافها على اساس من التكافؤ ومن احترام السيادة القومية .
  - احترام العدالة والالتزامات الدولية (٦).

(6)Odette-GUITARD-BANDOUNG (QUE SATS-JE) Paris, 1965, No 910, p. 41.

# المبحث الثالث القواعد الاقليمية

#### Les regles régionales.

واخيرا يجب ان تكون القواعد القارية والقواعد الاقليمية منسجمة مع القواعد الدولية العالمية . ولا يحكمها ولا في احكامها ولا في تفسيرها .

(٧) انظر المواد ٣٣، ٥٢، ٥٣، ٥٤. من ميثاق الام المتحدة.
 (٨) انظر الدكتور القطيني، ص١٤٤ ــ ١٤٥.







يسود الفقه اللولي في الوقت الحاضر اتجاهان مختلفان فيا يتعلق بتحديد فكرة مصادر الفقانون اللولي. وهذان الاتجاهان هما الاتجاه الوضعي والاتجاه الموضوعي. فالاتجاه الوضعي الذي تزعمه انزلوتي يرى في اتفاق الارادات ( volonies ) المصدر الوحيد للقانون اللولي ، سواء كان هذا الاتفاق بشكل صريح كما في المعاهدات او بشكل ضعني كما في العرف. فالمصادر التي يمكن ان يستعد القانون اللولي وجوده منها هي المصادر التي تعترف بها اللول صراحة او ضعنا باعتبارها هي التي تنشئها وهي اشخاصها التي تحضع لها.

فصادر القانون الدولي وفقا للمذهب الوضعي هي المعاهدات والعرف فحسب. اما الاتجاه الموضوعي ، الذي تزعمه جورج سل ، وشارل دي فيشر ، و بوركان فيميز بين نوعين من المصادر : المصادر المنشئة ( Sources creatmoes ) فالأولى هي المصادر الشكلية ( Sources formelles ) فالأولى هي المصادر المقيقية للقانون وهي مصادر مادية ( Sources materielles ) ، بينا الثانية (المعاهدات والعرف) فهي لاتخلق القواعد القانونيه وانما تقتصر وظيفتها على تقريرها والتحقق من وجودها .

والواقع ان الناحية الفنية لاصطلاح (المصدر) تفرض علينا ان نعني فقط بالمصادر الشكلية . اما المصادر المادية كالرأي العام ، والفصير الجاعي ، وفكرة العدالة ، والقناعة القانونية ، والتضامن والعوامل الاجتاعية والاقتصادية والسياسية والنفسية فتمثل الاصول الحارجة عن القانون التي تقوم على وقائم مادية ، او افكار مثالية او مبادئ اخلاقية وتعتبر عوامل لقيام المصادر الشكلية والتي تدخل دراستها في باب علم الاجتاع القانوني او فلسفة القانون وليس دراسة القانون الوضعي . اما المصادر الشكلية في التي لها وحدها دون غيرها القيمة الفعلية في حيز التعليق (۱۱) . وقد تحددت المصادر الشكلية او الرسمية كما تسمى في نصين من القانون الوضعي ، اولها المادة السابعة من الشكلية او الرسمية كما تسمى في نصين من القانون الوضعي ، اولها المادة السابعة من الشاقية لاهاي الثانية عشرة لسنة ١٩٠٧ الخاصة بأنشاء محكة الفنائم المولية حيث نصت على ان تطبق الهكة فيا يعرض عليها (مايكون قائما من نصوص اتفاقية تطبق على موضوع على النزاع ... فان لم توجد مثل هذه النصوص ، تعليق المحكة قواعد القانون الدولي . فان لم

<sup>(1)</sup> Rousseau: Droit international public, tome 1, paris, 1970, p. 57 - 58

توجد قواعد معترف بها عوما تقضي الحكة وفقا للمبادئ العامة للقانون والعدالة)، غير ان قية هذا النص بقيت نظرية صرفة وذلك لان اتفاقية لاهاي الثانية عشرة لم تصدق الدول عليها وبالتالي لم تصبح جزءا من القانون الدولي الوضعي،

اما النص الثاني فهو المادة ٣٨ من النظام الاساس لهكة العدل الدولية الدائمة (سنة ١٩٢٠) وقد تبنتها بكاملها المادة ٣٨ من النظام الاساس لهكة العدل الدولية الملحق بميثاقي الامم المتحدة وهي تنص على مايلي :\_

١ ـ وظيفة المحكة ان تفصل في المنازعات التي ترفع اليها وفقا الاحكام القانون الدولي ،
 وهي تطبق في هذا الشأن :

آـ الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب
 الدول المتنازعة .

ب العرف الدولي المقبول بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعال .

ج - مبادئ القانون العامة التي اقرتها الام المتمدنة .

د\_ احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في الفانون العام من محتلف الامم.
 ويحتبر هذا وذاك وسيلة مساعدة لتعيين قواعد القانون وذلك مع مراعاة احكام المادة
 و١٥) .

لايترتب على النص المتقدم ذكره اي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية
 وفقا لمبادئ العدل والانصاف متى وافق اطراف الدعوى عليه .

فصادر القانون الدولي وفقا لنص المادة ٣٨ من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية تنقسم الى قسمين :

أولاً - المصادر الاصلية ، وهي تشمل المعاهدات والعرف الدولي ومبادئ القانون العامة ، وهذه هي المصادر المباشرة لأنشاء القواعد القانونية الدولية .

ثانياً المصادر المساعدة ، وتشمل احكام المحاكم وآراء الققهاء .

وهذه المصادر لاتنشي قواعد دولية ولكن يستمان بها للدلالة على وجود القانون المدولي ومدي تطبيقها . وسنقوم بدراسة هذه المصادر الاصلية والمساعدة بالترتيب الوارد في المادة ٣٨ من النظام الاسآس لمحكمة العدل الدولية .

<sup>(</sup>٧) تنص المادة ٥٩ من النظام الاساس لهكة العدل الدولية على ان (الايكون للحكم قوة الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه).

# المبحث الأول المعاهدات (")

تعريف المعاهدة :

المعاهدة (١) هي عبارة عن اتفاق بين شخصين او اكثر من اشخاص القانون الدولي

والدكتور حامد سلطان ، ص ٢١٠ ـ ٢٩٣ . والدكتور محمد حافظ غانم ، المحاهدات ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦١ ، مبادئ القانون الدولي العام ، ص ١٩٦٨ ـ ٢٧٧ .

(\$) يستعمل الفقه عدة تعبيرات كمرادف لتعبير معاهدة او مشتق عنه اتفاقية (convention) اتفاق (convention)

(Joint declaration) البروتوكول (Joint declaration) ميثاق (Statut) البروتوكول (charte) المترتب المؤقت (charte) وحاول البعض ان يعطي لكل من هذه الاصطلاحات معنى يخالف معنى الاصطلاح الاخر وهي محاولات غير وثبقة لان الواقع من الناحبة الفقهية من الاحكام التي تنظم هذه المسميات المختلفة واحدة وقد اكدت ذلك المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

<sup>(</sup>٣) انظر في هذا الصدد: روسو، المرجع السابق، ص١٦ ـ ٣٠٥. ولويس . بيز، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص٢١٤ ـ ٣٠٠. ورويثير:
Paul Reuter introduction au droit des Traités, Collection U, Paris 1972.

العام ترمي الى احداث آثار قانوينة معينة (٥). ويترتب على هذا التعريف امران: اولا ــ لا يمكن ان يعد من قبيل الاتفاقات الدولية ، الاتفاقات التي تبرم بين طرفين احدهما في الأقل ليس من اشخاص القانون الدولي العام (١) ومن امثلة ذلك:

آ ـ الاتفاقات التي تبرم بين شعوب او قبائل لايصدق عليها وصف الدول في الفانون الدولي العام . مثال ذلك اتفاقات الحاية الاستعارية التي ابرمتها بريطانيا مع المشايخ في شرق وجنوب الجزيرة العربية .

ب \_ عقود الزواج التي تتم بين اعضاء الاسر المالكة ، والتي تأخذ شكل معاهدة فهي عقود تحضع للقانون الداخلي ودلك لان الامراء يوقعونها بصفتهم الشخصية لابصفتهم مثلين لمالكهم .

ج \_ الاتفاقات التي تبرم بين الدول والافراد الاحانب . مثل عقود القرض ، عقود امتياز المرافق العامة ، كالاتفاق المعقود في ٢٩ بيسال ١٩٣٣ بين الحكومة الايرانية وشركة النفط الانكليزية ـ الايرانية . والاتفاقات المعقودة بين الحكومة السورية وشركات النفط

( 0 ) عرفت المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون الماهدات لسنة ١٩٦٩ الماهدة مقدلما ١٩٦٩ تعني اتفاق دولي يعقد بين دولتين او اكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة او اكثر واياكانت التسمية التي تطبق عليه ) هذا ومن الملاحظ ان الاتفاقية الملكورة تنطبق فقط حسيا نصت على ذلك المادة الاولى منها على المعاهدات التي تبرم كتابة بين الدول ، ومن ثم فهي لاتطبق على المعاهدات التي تبرم بين الدول وغيرها من اشخاص القانون الدولي العام . ولكن المادة الثالثة تداركت فقررت : الدول وغيرها من اشخاص الاتفاقية على الاتفاقات التي تعقد بين الدول وبين المخاص القانون الدولي الاتفاقات التي تعقد بين هذه الاشخاص الاخرى او على الاتفاقات التي تعقد بين هذه الاشخاص الاخرى او على الاتفاقات التي تعقد بين هذه الاشخاص الاخرى او على الاتفاقات التي تعقد بين هذه الاشخاص الاخرى او على الاتفاقات التي تعقد بين هذه الاشخاص الاخرى

آ على القوة القانونية لتلك الاتفاقات.

ب في امكان تطبيق اي من القواهد التي تضمئها الاتفاقية الحالية على تلك
 الاتفاقات باعتبارها من قواعد القانون الدولي بغض النظر عن هذه الاتفاقية .

جــ في تطبيق الاتفاقية بالنسبة للاتفاقات المعقودة بين الدول واشخاص القانون الدولي الاخرى).

(٦) انظر شارل روسو، المرجع السابق، ص٦٣ ـ ٦٦.

خصوص مرور الابيب النقط في اراصيها (٧). فهذه الاتفاقات لا يحكمها القانون الدولي العام لان اطرافها ليسوا جميعا من اشخاص القانون الدولي العام ، كما ال موصوعها يعد من الموضوعات التي تدخل في الاحتصاص الداخلي للدولة الطرف فيها ، وعديه فهي عقود من عقود القانون الداخلي وليست من الاتفاقات الدولية (٨) وقد اكدت محكمة العدل الدولية دلك في القرار الدي اصدرته في قضية شركة البترول الانكليزية ـ الايرانية في ٢٣ ثمور سنة ١٩٥٧ من ال الاتفاق المبرم بين الشركة المدكورة والحكومة الايرانية لا يمكن اعتباره معاهدة دولية (٩).

د \_ الاتفاقات التي تدم بين الافراد الاحاس مثال ذلك ، الاتفاق الدي ادم في ٣١ تمور سنة ١٩٢٨ بين شركات البنرول بشأن تحديد مناطق نفوذ كل منها في الشرق الأدنى ، والذي يعرف باسم اتفاق الحط الأحمر ( Red Line Agreement ) واتفاقات الصيد التي تبرم بين المنظات المهنية (Organisations Professionelles) وهي منطات عير حكومية ، مثال ذلك اتفاقات الصيد المعقودة بين الصين واليابان في ١٥ نيسان ١٩٥٥ وبين الاتحاد السوفيتي واليابان في ١٠ حزيران ١٩٦٣.

ثانيا ... تعد من الاتفاقات الدولية حلاما لما تقدم ورغم كونها غير معقودة بين دولتين :

آ ــ الاتفاقات التي تبرم بين الفاتيكان واحدى الدول الكاثوليكية والتي تسمى

كوبكوردا (Concordats) لانها تتم بين شخصين من اشخاص القانون الدولي العام .

ب\_ الاتفاقات التي تبرم بين منظمة دولية واحدى الدول. كالاتفاق المرم بين منظمة ألام المتحدة والولايات المتحدة الامريكية في ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٧ مشأن الوضع القانوني الحاص بمقر هذه المنظمة. والاتفاق المبرم بين اليوسكو والحكومة الفرنسية في ٢ تموز ١٩٥٤ بشأن مقر هذه المنظمة. والاتفاق المبرم بين العراق والامم

<sup>(</sup>٧) الاتفاقات التي تبرم بين الدول والجمعيات الحيرية والعلمية ، فهي ايضا لاتعد من قبيل الاتفاقات الدولية . مثال ذلك الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وجمعية التعاون للمساعدات الامريكية في جميع انحاء العالم (كير) بتاريخ ١٠ـ٨ ـ ١٩٦٤ . انظر محموعة المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية التي تصدرها وزارة الحارجية ، ج ٨ سنة ١٩٦٥ .

<sup>(</sup>٨) انظر الدكتور عبدالعزيز محمد سرحان ، ص٩٦.

 <sup>(</sup>٩) راجع حكم محكة المدل الدولية ، في النزاع الايراني البريطاني ، في الجملة المصرية للقانون الدولي ، صنة ١٩٥٧ ، ص٧٧٨ .

المتحدة تخصوص تنادل خبراء الادارة في ٥ آذار ١٩٦١ والاتماق المعقود بين العراق وصندوق الاطفال الدولي ( اليونسيف) في ٣ كانون الاول ١٩٦٣ أ ١٠ .

ج \_ الاتفاقات التي تبرم بين منظمتين دوليتين كالاتفاقات المعقودة في حبف م. عصبة الامم ومنظمة الامم المتحدة في ١٩ تيسال و١٩ تمور ١٩٤٦ والتي بموحها بم نقل اموال عصبة الامم الى الامم المتحدة . والاتفاقات التي عقدتها الآحم المتحدة مع المسطات المتخصصة (١١) . والاتفاقات المعقودة بين المنظات المخصصة (١١)

الاتعاقات ذات الشكل المسط : Les accords en Forme Simplifiée

يقاس المعاهدات الدولية التي سبق تعريفها ، اتفاقات ذات شكل مسبط تدعى في الاصطلاح الامريكي executive aggreement وهي تعقد نواسطة وزراء الحارجية والممثلين الديلوماسيين ، دون ان يتدخل رئيس الدولة عادة في الرامها .

وتمتار هده الاتفاقات بسرعة عقدها ، اذ لاتمر بحميع المراحل التي تمر بها المعاهدات . وانما تقتصر على المفاوضة والتوقيع وتصبح نافذة بمجرد توقيعها . وكذلك تمتار بتعدد وثائقها ، فقد تكون في صورة تبادل الكتب او تبادل المدكرات ، او بصورة تصريحات

 <sup>(</sup>١٠) راجع مجموعة المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية ،
 ج٨ سنة ١٩٦٥ .

المعلومات ومنح المنظات المتخصصة حق استفتاه محكة العدل الدولية ، والتعارن في المؤتمرات واللجان ، وتبادل المعلومات ومنح المنظات المتخصصة حق استفتاه محكة العدل الدولية ، والتعارن في المجالات الادارية والاحصائية ...النع مثال ذلك الاتفاقات المعقودة مي الام المتحدة ومنظمة العمل الدولية سنة ١٩٤٦ ، وهيئة اليونسكو ١٩٤٦ . راجع محموعة معاهدات ، الام المتحدة ج١ .

<sup>(</sup>١٢) تتناول هذه الاتفاقات مسائل التعاون والمشورة في الامور المتعلقة بالصالح العام ، وتبادل التمثيل في المؤتمرات واللجان ، وتبادل المعلومات والوثائق ، والتعاون في شؤون الاحصاء ... الخ ، مثال ذلك الاتفاق المبرم بين منظمة الصحة العالمية وهيئة الاغلمية والزراعة سنة ١٩٤٨ . راجع مجموعة معاهدات الامم المتحدة ج٧٦ . .

تسجل ماتم الاتفاق عيه من عير حاجة الى اجراء التصديق عليها. (١٣) والاتفاقات دات الشكل المبسط عثل ممارسة امريكية لتنظيم العلاقات مع الدول الاخرى ، والتي لاتحتاج الى عرضها على مجلس الشيوح للحصول على موافقته كها هو الحال بالنسبة للمعاهدات ، وانحا تلتزم بها السلطة التنفيذية بمجرد التوقيع عليها على الساس تفويض مسبق من الكونعرس ، او انها تدخل ضمن السلطات المخولة لمكتب رئيس الجمهورية . (١٤) .

وبالنظر لهذه المرابا التي تنصف به هده الاتفاقات من بساطة وسرعة في عقدها لجات البها العديد من الدول واصبحت شائعة الاستعال في الوقت الحاضر. ولاسها في بادئ الامر في ابرام الاتفاقات ذات الطابع الاداري والفني كالاتفاقات الكركية والبريدية والحوية ، ثم شملت القضايا المهمة كعقد الاحلاف ، واستثناف العلاقات الدلوماسية ، وايجار قواعد عسكرية بحريه او جوية ، او تنظيم الاستعال السبلمي للطاقة الذرية . والاتفاقات العسكرية (اتفاقات الهدنة) . ومن هده الاتفاقات الصالحوريع

(١٣) جاء في التفرير الذي قدمته لجنة القانون الدولي عن اعالها في دورتها (١٨)
 التي عقدت في الفترة من ٨ آيار الى ١٩ تموز سنة ١٩٦٦ مايل :

ا مان استمال الاتفاقات الدولية في الشكل المبسط كثيراً ماتلجاً اليه الدول حاليا و ونلاحظ ان مثل هذه الاتفاقات لاتستلزم مرور الاتفاق الدولي بالادوار التي يتطلبها مقد المقاهدات. ولذلك كثيرا ماتنعقد الاتفاقات الدولية في شكل نبادل خطابات او تبادل مذكرات تسجل ماتم الاتفاق عليه من غير حاجة الى اجراء التصديق عليها او تسجيلها، او للاستغناء عن تدخل رئيس الدولة في ابرامها ه.

٧ - ٥ ان الفرق بين الاتفاقات الدولية في الشكل المسط والمعاهدات التي تأخذ الشكل الرسمي هو فارق يتعلق فقط بطريقة عقد الاتفاق ودخوله دور التنفيذ . غير أن القواعد الخاصة بصحة المعاهدات ونفاذها وآثارها وتطبيقها وتضميرها وانهائها تعليق على كل انواع الاتفاقات الدولية ٥ .

راجع مقال الدكتورة عائشة راتب. على هامش الانفاقية الحاصة بقانون الماهدات، المجلة المصرية للقانون الدولي ج٠٧، ١٩٦٩، ص١٤٥ ـ ١٥٦.

(١٤) انظر جيرهاردفان غلان، المرجع السابق ج٢، ص١٧٠.

المشترك المرنسي - المعربي في ٧ آدار عام ١٩٥٦ الذي بصمى الاعتراف باستقلال المرب والبروتوكول القرنسي - التونسي في ٢٠ آدار عام ١٩٥٦ الذي بص على انهاء الحرية الفرنسية . و لاتفاق البريطاني - المصري حول السودات في ١٢ شباط ١٩٥٣ . وبعص اتفاقات الدفاع والمساعدة المتنادلة من ذلك اتفاقات حيف لعام ١٩٥٤ لوقف الأعرار الحربية في الهند الصينية ، واتفاقات جيف في ٢٣ يتمور عام ١٩٦٢ حول لآوس (١٥) .

وقد يحصل في بعص الاحيان ان الاتفاق الدولي نفسه بكون له صفة مردوجة ، كأن يعتبر معاهدة بالنسبة لأحد اطرافه الذي يلزم اجراء التصديق عليه ، ويكون على عكس دلك بالنسبة لطرفه الآحر ، اي يعد اتفاقا مبسطا لايلزم اجراء التصديق عليه . مثال دلك اتفاق المساعدة المتبادلة المعقود بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية في ٧٧ كابون الثاني عام ١٩٥٠ . اذ اعتبرته فرنسا معاهدة وبالتالي يجب عرضه على البرلمان للحصول على موافقته للتصديق عليه من جانب رئيس الجمهورية . في حين ان الولايات المتحدة الامريكية اعتبرته اتفاقا مبسطا .

واخذت العديد من الدساتير تحدد الحالات التي يسمح بها للسلطة التنفيذية إبرام ٢٠٠٠ الانفاقات ذات الشكل المبسط ضمنها من ذلك الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ والدستور المولىدي . (١٦)

وروسو الوجير؛ للرجع السابوء ص٧٢.

(١٦) يجيز الدستور الهولندي للحكومة ابرام اتفاقات ذات الشكل المبسط في حالات عمس هي :

١ ـ ترخيص مسبق من السلطة التشريعية .

٣ \_ بصورة اتفاق تنفيذي لماهدة سبق التصديق عليها .

٣\_ اذا كان الاتفاق مدته اقل من سئة.

١٠ ان الابتضمن التزامات مالية مهمة.

فروف ساستثنائية تفرض هذا الاجراء.

Philippe MANIN, droit international publication cours de dreit, paris,

<sup>(15)</sup> M me PAul BAstiD, cours de droit internateional public, Les cours de droit, Paris, 1976 - 1977, p. 153.

#### تصنيف الماهدات :

يقسم الشراح المعاهدات الى عدة تقسيات تترتب عليهانتائج مهمة في توضيح دورها كمصدر للقانون الدولي. ومن اهم هذه التقسيات هو تقسيم المعاهدات من الناحية الشكلية الى معاهدات ثنائية ومعاهدات حاعية ، فادا كانت المعاهدة معقودة بين دولتين فهي ثنائية (Bilateral) وان كانت معقودة بين عدد من الدول فهي حاعية (Multilateral)

وهناك تقسيم احريقوم على التقسيم السابق في بعض عناصره. اد انه يمير بين المعاهدات الشارعة ( Traités contrats) وبين المعاهدات الشارعة ( Eois) ومعيار التعرقة بين هذين النوعين من المعاهدات هو الوطيعة القانونية التي تتوخى تحقيقها كل مهيا. وقد اطبقت المادة ٢٨ من النطام الاساس عجكة العدل الدولية على المعاهدات العقدية اسم الاتفاقات الحاصة وعلى المعاهدات الشارعة اسم الاتفاقات العامدة

#### Traités - contrate

#### الماهدات المقدية

المعاهدات العقدية او الحاصة هي التي تعقد بين دولتين او عدد محدود من الدول في شأن خاص بها، وهي لا تلزم الا الدول الموقعة عليها ولا يتعدى اثرها من حيث الالزام دولا ليست طرفا فيها. ومن امثلتها اتفاقات الاحالة على التحكيم ومعاهدات التحالف ومعاهدات الصلح ومعاهدات تعيين الحدود والمعاهدات التجارية. وعلى ذلك فأن المعاهدات الخاصة لايمكن ان نكون بذاتها مصدراً لقواعد القانون الدولي العام لكها قد تكون سببا غير مباشر في ثبوت قاعدة دولية ، وذلك في حالة مايثيت تكرار ابرام معاهدة خاصة تنص على نظام معين في آمر معين من عدة دول . فني هذه الحالة تصبح القاعدة التي اخذت بها الدول في مثل هذه المعاهدة قاعدة قاونية دولية ناشئة لا عن الاتفاق وانحا عن العرف الذي يثبت من تكرار ابرام المعاهدة الخاصة والتزام الدول بالقاعدة المنصوص عليها فيها . ويمكن ان نضرب كمثل على ذلك بقاعدة عدم جواز تسليم اللاجئين السياسيين، فقد نشأت هذه القاعدة نتيجة لتكرار النص عليها في معاهدات تسليم اللاجئين السياسيين، فقد نشأت هذه القاعدة نتيجة لتكرار النص عليها في معاهدات تسليم اللاجئين السياسيين.

المعاهدات الشارعة او العامة هي التي تبرم بين مجموعة كبيرة من الدول تتوافق ارادتها على انشاء قواعد قانونية عامة او انظمة مجردة تهم الدول جميعا . وهي من هذه الناحية تشبه التشريع الداخلي من حيث انها تضع قواعد قانونية بمعنى الكلمة ، لدلك اطلق عليها اسم المعاهدات الشارعة تميزا لها عن المعاهدات العقدية .

ولم كانت هذه المعاهدات تعبر عن قواعد قانونية حقيقية ، فقد اعتبرت دون غيرها من المعاهدات مصدراً من مصادر القانون الدولي(١٧) . ومن امثلة المعاهدات الشارعة معاهدة ماريس لسنة ١٨٥٦ التي نظمت وعدلت القواعد العرفية الخاصة بالحرب البحرية ، واتفاقية جنيف المتعلقة بجرحي الحرب لسنة ١٨٦٤ ، واتفاقيات لاهاي لسني ١٨٩٩ و ١٩٠٩ ، وعهد عصبة الامم سنة ١٩٩٩ ، واتفاقية واشنطن سنة ١٩٩٧ الحاصة بتنظيم حرب العواصات وتحريم حرب الغازات والحرب البكتيريولوجية ، وميثاق الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، واتفاقية فينا للعلاقات والحصانات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١ ، واتفاقية فينا للعلاقات والحصانات القصلية لسنة ١٩٦٦ ، واتفاقية فينا للعلاقات والحصانات

## الفرع الأول ابرام المعاهدات :

نمر المعاهدات قبل ان يتم ابرامها نهائيا بأربع مراحل شكلية ، المفاوضة ، التحرير والتوقيع ، التصديق ، والتسجيل .

négociation

اولات المفاوضة

وهي وسيلة لتبادل وجهات النظر بين ممثلي دولتين او اكثر بقصد توحيد ارائهها ومحاولة الوصول الى حل او تنظيم لمسألة او موضوع معين، ووضع الحلول او التنظيم الذي يتفقون عليه في صورة مواد : تكون مشروع الاتفاق المزمع ابرامه . (١٨٠) .

<sup>(</sup>١٧) انظر الدكتور القطيني ، ص١٦٨.

<sup>(</sup>١٨) انظر الدكتور عبدالعزيز سرحان ، ص١١٠.

وقد تجري المفاوضات في مقابلات شخصية او في اجتاعات رسمية او في مؤتمر دولي يجمع ممثلي الدولتين او الدول المتفاوضة. وقد يقوم باجراء المفاوضات رؤساء الدول مباشرة ، ومي امثلة ذلك ، ميثاق الاطلنطي المعقود في ١٤ اب سنة ١٩٤١ ، ادا كان احد المتفاوضي والموقعين عليمه روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكيسة. وكهذا عليمه المساون والصيماقية

بين المانيا وفرنسا المعقودة في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ ، اذكان احد المتفاوضين في عقده وفي التوقيع عليه الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية . ولكن في الغالب يقوم بالتفاوض ورراء خارجية الدول انفسهم وقد يقوم به ممثلو الدول المتفاوضة الطويشي :

يجب ان يزود من يعهد اليه بمهمة اجراء المفاوضات بوثائق تفويض pleins Pouvoir الا اذا كان رئيسا للبولة ، او رئيسا للبحكومة ، او وزيرا للخارجية ، او رئيسا للبعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى اللولة التي يتم التفاوض مع ممثليها ، او رئيسا للبعثة الداعمة لدى احدى المنظات اللولية بالنسبة للتفاوض مع المنظمة ذاتها .

فني هذه الحالات لايمتاج الامر لوثائق تفويض. اما غير هؤلاء فيجب ان يكونوا مزودين بالتعويض ١٩٩١

وقد عرفت المادة الثانية فقرة (ج) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ التفويض بأنه يعني والوثيقة الصادرة من السلطة المحتصة في الدولة والتي تعين شخصا او اشخاصا لتمثيل الدولة في التفاوض ، او في قبول نص معاهدة او في محفاه الصبعة الرسمية عليه ، او في التعبير عن ارتضائها بمعاهدة ، او في القيام بأي عمل اخر بتعلق بمعاهدة »

وفي العراق يعنى من وثائق التغويض رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة للقيام بجميع الاعال المتعلقة بعقد المعاهدة ، ووزير الحارجية لغرض التفاوض في شأن عقد معاهدة ، وله صلاحية تعين ممثل الجمهورية العراقية لنفس الغرض. اما غير هؤلاء فيجب ان يكونوا مزودين بوثائق تفويض . (٢٠)

<sup>(</sup>١٩) راجع المادة السابعة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

<sup>﴿</sup> ٢٤ ) راجِع المادة الحامسة ، من قانون عقد المعاهدات في العراق رقم (١١١)

لسنة 1979 .

### ثانيا ـ تحرير المعاهدات وتوقيعها :

اذا ادت المفاوضة الى اتفاق وجهات النظر ، تبدأ مرحلة تسجيل ما اتفق عليه في مستند مكتوب ، وذلك بعد ان يتم الاتفاق على تحديد اللغة الواجب استعالها في تحرير المعاهدة ، فاذا كانت الدول المتفاوضة تتكلم لغة واحدة فني هذه الحالة لاتبرز اية صعوبة اذ تستعمل هذه اللغة المشتركة في تحرير المعاهدة (كما هو الحال بالنسبة للمعاهدات التي تعقد بين الدول العربية ) . اما ادا كانت الدول المتفاوضة تتكلم لغات مختلفة فيتبع حيث احد الأساليب التالبة :

آ\_ تحرر المعاهدة بلغة وأحدة تختارها الدول المتفاوضة وقديما كانت اللغه اللاثنية هي سعفة لدىلوماسية ولغة الاتفاقات الدولية ايضا . ثم حلت علها اللعة المرنسية و بعله الحرب معسة الاولى اخذت الانكليزية تنافس المرسية

ب \_ تحرر المعاهدة بمعتبين أو أكثر ، على أن تعطى الأقصابية لأحداهما خبيث تعتبر لمرجع الأولى الذي يعول عليه عند الاختلاف\الأا

ح \_ خرر المعاهدة بلغات حميع الدول المشتركة فيه . وتتمنع حميعها بالقوة عسهه "

(٢١) اشارت المادة (٢١) من اتماقية التماون الاقتصادي والفني الممقودة بين المراق وجمهورية المانيا الديمقراطية في ٢٥ حزيران عام ١٩٦٩ بان هذه الاتفاقية حررت بنسختين اصلبتين كل منها باللغات العربية والالمانية والانكليزية . وفي حالة حدوث خلافات فان النص الانكليزي هو المعول عليه . راجع مجموعة المعاهدات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية التي تصدرها وزارة الخارجية ، ج١٧ ، سنة ١٩٧٠ ، ص٨٧ . (٢٧ ) نصت المادة العاشرة ـ من اتفاق انقاذ ملاحي الفضاء والاجسام المطلقة الى الفضاء الخارجي لسنة ١٩٦٨ ـ على ان (يتم ايداع هذا الاتفاق ، الذي تكون لنصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والفرنسية قوة قانونية واحدة في سجلات الحكومات الوديعة ...الخ) المرجع المسابق ، ص١٧٤ .

وهذا الأسبوب قد يؤدي عملا إلى مشاكل كثيرة في تفسير المعاهدات السواب المعاهدات السواب المعاهدات المعاهدات

( ۲۳ ) لقد تعادى قانون عقد المعاهدات في العراق لسنة ۱۹۷۹ قدر الامكان هذه المشكلة بنصه في المادة السابعة و يجب تحرير المعاهدات الشائية بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى بلعة واحدة و اكثر وهق احدى الصور الآتية :

١ ـ باللمة العربة في حالة عقد المعاهدة مع دولة عربية او اكثر.

٢ ــ بالدعة العربية واللغة التي تعتمدها الدولة المتعاوضة الاخرى على أن يكون للغتين
 ححية قانونية وأحدة .

٣ ماحدى اللمتين الانكليرية او العرسية اذا اقتضت ضرورات المفاوضات اعلاه
 اعتاد احديبيا لغة للمعاهدة.

٤ ـ باللعة العربية واللغة القومية للدول المضاوضة الاخرى وبلغة ثالثة اما الانكليزية او الفرنسية شريطة ال تكون للعات الثلاث حجية قانوبية واحدة على ان يعول على اللغة الثالثة فقط عند حصول حلاف في شأن تفسير احد نصوص المعاهدة ...

( ٣٤ ) ينشأ على تحرير المعاهدات بلغات مختلفة مشاكل عند التفسير، وحتى في ميثاق الام المتحدة ينشأ الاحتلاف في التفسير. من ذلك القرار رقم ( ٣٤٣ ) الدي اصدره مجلس الاس عام ١٩٦٧ ، والدي حرر باللغات الرسمية للام للمتحدة . فظهر فرق بين النص الانكليزي والنص الفرنسي هيا يخص الانسحاب من الاراضي الهتلة . فالنص الفرنسي والروسي والاسبابي يتحدث عن الانسحاب من ( الاراضي الهتلة ) وهذا يعني الانسحاب من جميع الاراضي .

اما النص الانكليزي فجاء بصيغة (الانسحاب من ارض عربية محتلة) وفي اللغة الانكليزية يعتبر هذا النص خامضا يحتمل تفسيرين : الاول الذي يقول بأنه (انسحاب من جميع الاراضي الحتلة) سنة ١٩٦٧ والثاني يعني الانسحاب من بعض الاراضي التي جرى احتلاطا في عام ١٩٦٧.

#### صياغة الماهدات:

تتألف المعاهدة ساده من ثلاثة اقسام : الديباحة ، والمثن و خَائمة ﴿ وَقَدْ تُلْحَقُّ مِهِ يُ معضى الأحيان ملاحق

اولا - الديباجة (٢٠) هي مقدمة المعاهدة وتنضمن عادة بيانا

أَ بِأَسَمَاءَ الدُولَ المُتَعَاقِدَةَ مِن ذَلِكَ اتَفَاقِيةَ جِيفَ للبِحَارِ لَعَامِ ١٩٥٨ . واتفَاقِيةَ عِبَ للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ . والقنصاية لعام ١٩٦٣

ب ــ او بأسماء رؤسائها من ذلك اتفاقات لاهاي لعامي ١٨٩٩ ــ ١٩٠٧ ، وميناق
 بريان كيلوك لسنة ١٩٣٨ ، ومشافى جامعة الدول العربية .

ج - أو تأسماء حكوماتها من دلث اتفاقية موسكو للتجريم الحزني للتجارب التووية لعام ١٩٦٣ ، ميثاق محسن الاوربي لعام ١٩٤٩ واتفاقية لمدن حول الصيد لعام ١٩٦٤ .

د\_ وقد تعقد المعاهدات في حالات نادرة باسم الشعوب (٢٦) كما في ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق الدول الامريكية الموقع في يوعوتا عام ١٩٤٨ .

واضافة لدلك تنضمن الديباحة بيانا بأسماء المدونين المفوضيي عن الدول المتعاقدة ووثائق تفويصهم .

وتشمل الديباحة ايضا بياما بالاسباب الموحبة لعقد المهاهدة وعلى الأعداف التي ترمى الى تحقيقها الدول المتعاقدة.

وتعتبر الديباحة في الرأي الراجح . قدما من اقسام المعاهدة تتمتع بوصف الالزام شأنه في ذلك شأن المتن والملاحق (٢٧)

و ٢٥ ) انظر الدكتور محمدالحاج حمود ، دياجة المعاهدات في القانون الدولي ، مجلة القضاء ٢٤ ، سنة ١٩٧٣ .

( ٢٦ ) من النادر جدا ان تعقد المعاهدات باسم الشعوب ، لان الافراد لايعتبرون من الشخاص القانون الدولي بشكل مباشر ، غير ان يعض المواثيق ومنها ميثاق الام المتحدة عقد بهذا الشكل حيث بدأت دبياجته بـ ( نحن شعوب الامم المتحدة ، وفد الينا على انفستا ، . . ) .

(٢٧) انظر الدكتور محمد الحاج حمود ، المرجع السابق ، ص٧

ثانيا - المتن : يشمل المتن على الاحكام التي تم الاتفاق عليها بين الاطراف المتعاقدة ، فتصاغ هذه الاحكام على سكل مواد متسلسلة ، وتقسم المادة الواحدة الى فقرات متعددة اذ اقتضى ذلك التعبير الدقيق عن مضمون حكم المادة . وكثيراً ماتقسم هذه المواد الى فصول أو الواب اذا ما كان عددها كبيراً . فيثاق الامم المتحدة يتكون من (١١١) مادة قسمت الى تسعة عشر فصلا ، واتعاقية فينا لقانون المعاهدات تتكون من همادة قسمت على ثمانية ابواب .

ثالثا \_ الحاتمة : وتتضمن عدة امور شكلية على جانب من الأهمية وهي : (١٨)

١ ــ الاحراءات التي تدخل بمقتضاها المعاهدة حير التنفيذ.

٣ ــ تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

٣ ــ مدة نفاذ المعاهدة وطريقة تمديدها .

٤ ـ طريقة تعديل المعاهدة او اعادة النظر فيها.

٥ ـ طريقة انهاء المعاهدة.

٦ ـ طريقة تسوية المنازعات التي تنشأ عن تطبيق المعاهدة او نفسيرها .

٧ ـ اللغة المعتمدة.

۸ تاریخ ومکان تبادل وثائق ابرامها.

٩ ـ المكان الذي تودع فيه المعاهدة الاصلية اذا كانت جاعية .

رابعا \_ الملاحق : وقد نضاف الى المعاهدة ملاحق ، تتضمن بعض الاحكام التفصيلية او تنظيم بعض المسائل الفنية . ولهذه الملاحق نفس القوة الملزمة التي يتمتع بها ستن المعاهدة اللسه .

<sup>(</sup>٧٨ ) راجع المادة الحادية عشرة من قانون عقد المعاهدات في العراق لسنة ١٩٧٩ .

التوقيع: La signature

بعد الانتهاء من تحرير المعاهدة يوقع عليها ممثلو الدول المتفاوضة (٢٩) لكي يسجلوا ماتم لاتفاق عليه فيا بينهم ويثبتوه . وقد يتم التوقيع بأسماء المفاوضين كاملة او بالأحرف الاولى للأسماء Le paraphe ويلجأ المفاوضون الى التوقيع بالاحرف الاولى في حالة ما اذا كنوا غير مرودين بالتفويص اللازم للتوقيع او في حالة ترددهم في الموافقة نهائيا على المعاهدة ورعبتهم في الرجوع الى حكومات دولهم للتشاور معها قبل التوقيع النهائي (٢٠٠)

( ٢٩ ) يشترط العرف الدبلوماسي ان يحمل المندوبون المفوضون بالتوقيع وثائق تفويض. وتصدر وثبقة التفويض بتوقيع المعاهدة من السلطات المختصة في كل دولة وهي عادة رئيس الدولة او رئيس الحكومة او وزير الخارجية ، وتنص وثبقة التغويض صراحة على احطاء شخص معين ، يحدد اسمه والقابه في الوثبقة سلطة التوقيع على المعاهدة. ومن الجدير بالملاحظة ان وثبقة التغويض باجراء المفاوضات لاتبيع لمن يحملها التوقيع على المعاهدة الا اذا كان يحمل تفويضا خاصا بالتوقيع ، وذلك لاستقلال مرحلة المفاوضات عن مرحلة قبول المعاهدة . راجع الدكتور محمد حافظ غانم ، المعاهدات ، معهد الدواسات العربية ، القاهرة ١٩٦١ ، ص٨٥ .

ولقد دونت اتفاقية فينا ماجرى عليه العرف الدولي ، واحفت من وثائق التفويض رؤساء الدول ، ورؤساء الحكومات ، ووزراء الخارجية فيا يتعلق بجميع الاعمال الخاصة بابرام معاهدة (ف٢ م٧) . اما قانون حقد المعاهدات في العراق فقد اعنى من وثائق المتفويض عند التوقيع \_ رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة فقط . (م ٥ ف ١)

پر فیلاس (pierre Vellas) فی کتابه (۳۰) Droit international public, paris, 1967,p.114.

ويلاحظ ان التوقيع بالاحرف الاولى لايعد ملزماً للدولة بالتوقيع النهائي على مشروع المعاهدة ، ومن ثم يحق للدول المعنية الامتناع عن التوقيع النهائي (٢١) الا اذا كان هناك اتفاق مسبق على غير ذلك .

ولقد قننت اتفاقية فينا هذا الاسلوب في التوقيع وما قد ينجم عنه من اثار ، فقروت في الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة إنه :

وأ\_ يعتبر التوقيع بالاحرف الاولى على نص معاهدة من قبيل التوقيع على المعاهدة ، اذا ثبت ان الدول المتفاوضة قد اتفقت على ذلك .

ب \_ يعتبر التوقيع بشرط الرجوع الى الدولة على معاهدة من جانب ممثل الدولة من . فيل التوقيع الكامل عليها اذا اجازته الدولة بعد ذلك، (٣٢) .

وبعد اتمام التوقيع تصبح المعاهدة معدة للتصديق ، وعلى الدول الاطراف الالتزام بعدم عنالفة ماسبق الاتفاق عليه وبضرورة اتمام اجراءات التصديق . غير ان ذلك لايعني ان الدولة ملتزمة قانونا بالمعاهدة فهذا لايتحقق الا بالتصديق (٢٢) . ومع هذا فأن اتفاقية فينا قد خلعت على التوقيع اثار قانونية ملزمة لأطراف المعاهدة في احوال ثلائة :

(٣٦) مثال ذلك مشروع الاتفاق المصري البريطاني ، الذي وقع عليه رئيس الحكومة ووزير الحارجية المصرية ووزير الحارجية البريطاني في ٣٥ تشرين الاول عام ١٩٤٦ . وكان الترقيع بالاحرف الاولى من اساتهم . وابلت الحكومة المصرية بعد ذلك رخبتها في التوقيع النهائي على الاتفاق ، توطئة لعرضه على البرلان والتصديق عليه ، فلجاب وزير الحارجية البريطاني في ٦ كانون الاول ، ١٩٤٦ ، انه على غير استعداد للتوقيع النهائي ، الا اذا الحق بالاتفاق المذكور تصريحات معينة تصدر من رئيس الحكومة المصرية تحمل في طباتها تفسيرا معينا لبروتوكول السودان ، عما ادى في النهاية الى عدم التوقيع النهائي على الاتفاق المذكور . (راجع ، الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ٢١٩).

( ٣٢ ) لقد الحد قانون عقد الماهدات في العراق بهذا الاسلوب في المادة السابعة عشرة .

(٣٣) انظر الدكتور محمد السعيد الدقاق ، القانون الدولي ، بيروت ، ١٩٨٣ مس١٢.

أـ اذا نصت المعاهدة على ان يكون للتوقيع هذا الاثر.

ب اذا ثبت بطریقة اخری ان الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على ان یكون
 للتوقیع هذا الأثر.

ج - اذا بدت نية الدولة في اعطاء التوقيع هذا الاثر في وثيقة تفويض ممثلها او تعبرت
 عن ذلك اثناء المفاوضات . و (٣٤)

وهذا ينطبق على الاتفاقات ذات الشكل المبسط الذي تلتزم بها الدول بمجرد التوقيع عليها .

## لاقالة التصديق La Ratification

ان التوقيع على المعاهدة \_ باستثناء الاتفاقات ذات الشكل المبسط \_ لايكي لكي تكتسب احكامها وصف الالزام ، بل لابد من اجراء اخر يتلو التوقيع هو التصديق . والتصديق اجراء بقصد به الحصول على اقرار السلطات المختصة في داخل الدول للمعاهدة التي تم التوقيع عليها . وهذه السلطات هي أما رئيس الدولة منمردا ، واما رئيس الدولة مشتركا مع السلطة التشريعية ، او السلطة التشريعية لوحدها ، وذلك تبعد للنظم الدستورية السائدة في مختلف الدول (۴۵) .

و يكون التصديق اجراء لازما ، اذا مانصت المعاهدة على ذلك ، او اذا ثبت بطريقة اخرى ان الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على اشتراط التصديق ، او ادا كان ممثل الدولة قد وقع على المعاهدة مع التحفظ بشرط التصديق ، او اذا بدت نية الدول المعية في ان يكون التوقيع بشرط التصديق اللاحق من وثيقة تفويض ممثلها او عبرت عن ذلك اثناء المفاوضة (٣٦).

<sup>(</sup>٣٤) راجع المادة ١٧٥ف من اتفاقية فينا . وراجع المادة السادسة عشرة من قانون عقد المعاهدات في العراق التي تختلف عن المادة ١١٥ف من اتفاقية فينا حيث جعلت الالتزام ابتداء بالمعاهدة بمجرد التوقيع عليها . الا ان الالتزام النهائي لايكون الا بالتصديق عليها .

 <sup>(</sup>٣٥) انظر الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص٢١٩ ـ ٢٢٠ .
 (٣٦) راجع المادة الرابعة عشرة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات .

## الحكمة من التصديق هي : (٢٧)

آ ـ اعطاء الفرصة لكل دولة ، قبل الالتزام بهائبا بالمدهدة ، للتمكير في ماتتصمه هذه المعاهدة من حقوق والترامات ، خاصة اذا كان موصوعها يمس المصالح العليا للدولة . فليس من المصلحة ان تتسرع الدول في هذه الحلة في قبولها والارتباط بها قبل التدبر والتقكير .

ب. افساح المجال للسلطة التشريعية لابداء رأيه في المعاهدة في الأنصمة الديمقراطية التي تنص الدساتير فيها على موافقة السلطة التشريعية على كل المعاهدات. وعلى المعاهدات الهامة منها ، قبل تصديق رئيس الدولة عليها .

ولقد أكد القضاء الدولي على أهمية التصديق واعتبره حراء لارما لصبرورة المعاهدة ملزمة ، من ذلك الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في ١٠ ابلول عام ١٩٧٩ بشأن احتصاص اللحنة الدولية العائدة للاودر ، والذي حده فيه « ال من قواعد القانول الدولي العادية ، قاعدة أن الاتفاقات لاتصبح ملزمة ، فيا عدا حالات استثنائية محدودة ، الا بعد التصديق عليها «٢٠٠ ، والحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في أنموز عام ١٩٥٢ بمحصوص آمباتيالوس ، والذي جاء فيه « أن لنصديق على معاهدة في حالة النص عليه ـ يكون شرطا ضروريا لتصبح المعاهدة نافدة » (٢١)

ولقد اكد القضاء الداخلي ايضا على اهمية التصديق من دلك الحكم الذي اصدرته احدى المحاكم الامريكية على احد الرعايا الامريكيين صموثيل آسول والذي استطاع الهرب الى اليوبان. فطالت الولايات المتحدة بتسليمه وفقا لمعاهدة تسبير المجرمين المعقودة بيبها في ٦ ايار عام ١٩٣٩، الا ان اليوبان رفضت دلك ، لأنها لم تكن قد صدقت بعد على المعاهدة المذكورة (١٩)

<sup>(</sup>٣٧) انظر فيليب ، المرجع اليابق ص٣٧ ، والدكتور محمد سامي عبدالحميد ، للرجع السابق ، ص٣١١ .

<sup>(38)</sup> C. P. J. I, série A, No - 23, p. 649. (39) C. I. J. Rec, 1952, p. 43.

<sup>(</sup>٤٠) انظر الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص٢٢١ .

#### تبادل التصفيقات او ابداعها:

ولكي ينتج التصديق آثاره يجب أن تعلم به جميع اطراف المعاهدة ، ويتحقق ذلك عن طريق تبادل التصديقات بالنسبة للمعاهدات الثنائية أو ايداعها لدى احدى الدول الاطراف ، أو (لدى المنظمة الدولية) بالنسبة للمعاهدات الجاعية . (١١) مبدأ حرية التصديق : (١٦)

التصديق اجراء حر ، وللدولة مطلق الحرية في التصديق او عدم التصديق على مربوقع عليه ممثلوها من المعاهدات ويترتب على حربة التصديق نتائج ثلاث : اولا .. عدم تحديد موعد التصديق :

في الماهدات التي لاتحتوي على نص يحدد صراحة موعدا للتصديق ، فان للمولة الموقعة مطلق الحرية في اختيار الوقت المناسب للتصديق ، مها طال الوقت بين التوقيع والتصديق . ومن امثلة التصديقات المتأخرة . تصديق فرنسا عام ١٩٣٤ على المعاهدة الفرنسية ــ السويسرية للتسوية السلمية المعقودة في ٦ نيسان عام ١٩٣٥ . وتصديق فرنسا عام ١٩٥٨ على اتفاقية جنيف حول القضاء على تزوير النقود المعقودة في ٤ نيسان عام ١٩٧٩ .

#### ثانيا التصديق المشروط:

ان الطبيعة التقديرية للتصديق تعطي للدولة حقا في ان تقرن التصديق بشروط معينة. من ذلك مافعلته فرنسا عندما علقت تصديقها على معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بينها وبين ليبيا في ١٠ آب عام ١٩٥٥ ، على شرط سياسي ، هو ان يتم تحديد الحدود الليبية \_ الجزائرية . وقد تم تحديد هذه الحدود في ٢٦ كانون الاول عام ١٩٥٦ ، ومن ثم صدقت فرنسا على المعاهدة .

#### ثالثا \_ رفض التصديق:

لاتسأل الدولة دوليا في حالة رفضها التصديق على معاهدة سبّق لها ان وقعتها . وان كان رفض التصديق بعد عملا غير ودي ، وقد يرتب آثارا سياسية سبئة ، وقد يؤثر على

<sup>(</sup>٤١) راجع المادة السادسة عشرة من اتفاقية فينا.

<sup>(</sup>٤٢) انظر باستيد، المرجع السابق، ص١٩١ ــ ١٩٧، وروسو، المرجع. السابق، ص٣٤ – ٣٠.

معة الدولة ، ولكنه مشروع وجائز ، نظرا للأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، وخضوع ابرام المعاهدات لموافقة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد يحدث ال تختلف كلا السلطتين حول المعاهدة ، الامر الذي يحول دون اتمام التصديق نتيجة لاختلاف وجهني نظرهما في هذا الصدد . والامثلة كثيرة في العصر الحديث لحالات رفض الدول التصدين على ماوقعته من معاهدات ، من ذلك ان فرنسا رفضت التصديق من الاعدقة المتعدة باستخدام الغواصات في الحرب البحرية لعام ١٩٧٢ ، ورفضها في عام ١٩٥٠ سند بن على معاهدة الحياعة الاوربية للدفاع المعقودة عام ١٩٥٧ ، لان الجمعية الوطنية المرسية رفضت الموافقة على تصديقها . ومن السوابق الشهيرة في هذا الصدد ، رفض محلس رفضت الموافقة على تصديقها . ومن السوابق الشهيرة في هذا الصدد ، رفض محلس الشيوخ الامريكي التصديق على اتفاقات الصلح في فرساي لعام ١٩١٩ ، نظرا للخلاف بين المجلس والرئيس الامريكي ولسن ، وقد ادى ذلك الى عدم انضهام الولايات المتحدة الامريكية الى عصبة الأمم . ورفض العراق التصديق على معاهدة التحالف الانكليزية العراقية التي وقعت في بورتسموث في ١٩ كابون الثاني عام ١٩٤٨ .

# السلطة الختصة بالتصديق: (٢١)

ان الدستور الداخلي لكل دولة هو الذي يحدد السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات. فقد يحصر الدستور حق التصديق بالسلطة التنفيذية وحدها. او بالسلطة التنثريعية وحدها، او قد يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد.

## اولا ـ التصديق من اختصاص السلطة التنفيذية :

ان هذا الاسلوب ، هو الذي كان متبعا في ظل الانظمة الملكية المطلقة والدكتاتورية ، فقد عرفته فرنسا عندما كانت خاضعة للنظام الامبراطوري (دستور عام ١٨٨٩ حتى دستور عام ١٨٨٩ حتى دستور عام ١٩٣٧ حتى دستور عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٦ . وعرفته كذلك ايطاليا في ظل الحكم الفاشي من ١٩٣٧ حتى عام

<sup>(</sup>٤٣) انظر روسو، المرجع السابق، ص٣٥-. 2. وباسئيد، المرجع السابق ص١٩٠- ١٩١.

1987 ، والمانيا في عهد الحكم النازي من 1977 حتى عام 1980 ، وحكومة فيشي في فرنسا من عام 1980 حتى 1988 ، وفي كل هذه الانظمة رئيس الدولة يصدق وحده على المعاهدات الدولية . ويعتبر هذه الاسلوب اسلوبا استثنائيا فرضته ظروف تاريخية معينة ، واصبح في الوقت الحاضر وضعا نادرا بالنظر لانتشار النظم الديمقراطية .

# ثانياً التصديق من اختصاص السلطة التشريعية :

ان هذا الاسلوب ، هو استثنائي ايضا ، ويطبق في اللول التي تتبع نظام الحكم الجاعي ، وهو النظام الذي كان متبعا في تركيا منذ دستور عام ١٩٧٤ واستمر حتى عام ١٩٦٠ . حيث كانت الجمعية الوطنية الكبرى ، تتمتع وحدها بحق التصديق على المعاهدات . وكان كذلك منصوصا عليه في الدستور السوفيتي لسنة ١٩٧٣ . ولكن طبقا للهادة ٤٩ من الدستور السوفيتي لعام السوفيتي لسنة ١٩٧٧ ، ولكن طبقا للهادة ١٩٧٧ ، اصبح التصديق من اختصاص هيئة رئاسة السوفيت الاعلى التي ينتخبها مجلس السوفيت الاعلى من اعضائه .

# ثالثًا ـ التصديق من اختصاص السلطتين التنفيذية والتشريعية :

ان توزيع حق التصديق بين السلطتين النشريعية والتنفيذية ، يعتبر القاعدة التي تتبعها غالبية الدول ، غير ان تنظيم هذا التوزيع بين السلطتين يختلف من دولة الى الاخرى .

فأن معظم الدساتير الحديثة تنص على وجوب الحصول على موافقة البرلمان للتصديق على كل المعاهدات تارة او على المعاهدات الهامة تارة اخرى ، وتضع الدّساتير عادة لائحة بالمعاهدات الهامة التي تخضع لموافقة البرلمان ، وهذا الاسلوب الاخير هو الاكثر شيوعا .

فني فرنسا فان رئيس الجمهورية يصدق وحده على المعاهدات الدولية باستثناء المعاهدات الآتية التي تتطلب موافقة البرلمان المسبقة وهي : معاهدات الصلح، والمعاهدات التجارية، والمعاهدات المتعلقة بالمنظات الدولية، والمعاهدات التي تعدل احكاما ذات طبيعة تشريعية، والمعاهدات المتعلقة بالجنسية والاقامة، والمعاهدات المتعلقة بالجنسية والاقامة، والقنصلية، واسترداد المجرمين، وتنفيذ الاحكام، وطبعة الرعايا والمساعدة القضائية). والمعاهدات المتضمنة ادخال تعديل على اقليم البلاد (من تنازل او ضم او تبادل)، ومعاهدات تخطيط الحدود (١٤١). وقد استثني الدستور الفرنسي من موافقة البرلمان بعص المعاهدات الهامة على الصعيد السياسي. كمعاهدات المتحالف والحاية والتحكيم وعدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة.

اما في انكلترا والكومنولث: فأن رئيس الدولة يصدق وحده وبدون ترخيص على المعاهدات، ولكن سلطته هذه يرد عليها قيدان.

آ – ماجرى عليه العمل في انكلترا من عرض جميع المعاهدات الخاضعة للتصديق على البرلمان قبل ثلاثة اسابيع من تاريخ التصديق ، والملكة لاتصدق الا اذا خلال هذه المدة لم يطلب احد اعضاء البرلمان مناقشة المعاهدة .

ب ـ المعاهدات التي تمس حقوق الافراد يجب دمجها ، بمقتضى اجراء تشريعي في القانونةالداخلي للبلد . حتى يمكن تطبيقها من قبل المحاكم قبل التصديق . او بعبارة اخرى ان المعاهدة إلتي تهم حقوق الافراد ، لايمكن تطبيقها من قبل المحاكم الا اذا تدخل قبل التصديق ، القانون الضروري .

ولقد اخذت هولندا بهذا الاسلوب في التعديل الدستوري الجديد ، وهو ايداع في البرلمان وتصديق في غياب الاعتراض (١٥٠) .

<sup>( £2 )</sup> راجع المادة ٥٣ من الدستور الفرنسي لمام ١٩٥٨ .

<sup>(19)</sup> انظر، باستيد، المرجع السابق، ص ١٩٠

اما في منويسرا فأن اختصاص التصديق بمارسه بجلس الوزراء الاتحادي بعد الحصول على اذن من مجلس النواب الاتحادي . ولكن منذ عام ١٩٢١ ، فأن المعاهدات المعقودة لمدة غير محددة او لمدة تزيد على خمسة عشر عاما ، يمكن ان تطرح على الشعب للتصديق عليها في استفتاء شعبي .

وفي جمهورية مصر العربية فأن رئيس الجمهورية يصدق وحده على المعاهدات الدولية باستثناء المعاهدات الاتبة التي تتطلب موافقة مجلس الشعب عليها وهي : معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة ، او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة (٤٦)

وفي الولايات المتحدة الامريكية التي تتبع النظام الرئاسي ، فأن تصديق المعاهدات يكون من اختصاص رئيس الدولة مع تدخل الزامي من قبل مجلس الشيوخ في كل المعاهدات وفقا للهادة الثانية الفقرة الثانية من الدستور الاتحادي لعام ١٧٨٧ التي تنص على و أن الرئيس يتمتع بسلطة عقد المعاهدات بناء على اقتراح مجلس الشيوخ وموافقته على أن تحصل هذه المعاهدات على اغلبية ثلثي اعضاء هذا المجلس الحاضرين ا

ولكن عندما لاتكون الاغلبية في مجلس الشيوخ تنتمي للحزب الذي منه الرئيس، فأن احتال عدم الحصول على اغلبية الثلثين كبيرة، فالعديد من المعاهدات لم يجر تصديفها بعد التوقيع عليها باسم الولايات المتحدة الامريكية. لذا فأن السعي من اجل تسهيل العلاقات الدولية، للبحث عن اجراءات عقد اتفاقات دولية دون حاجة للتصديق عليها. وهذا ماجرى عليه العمل في الولايات المتحدة الامريكية على حق السلطة التنفيذية عقد اتفاقات ذات الشكل المبسط دون التقيد برأي مجلس الشيوخ، وهذا ما يميزها عن الشكل المبسط دون التقيد برأي مجلس الشيوخ، وهذا ما يميزها عن الشكل المبسط دون التقيد برأي مجلس الشيوخ، وهذا ما يميزها عن

المعاهدات (٤٧). ومن هذه الاتفاقات ذات الشكل المبسط الاتفاقات العسكرية (اتفاقات الهدنة) والاتفاقات الموقتة او الممهدة للمعاهدات المهائية ، والاتفاقات المتعلقة بنسوية مطالب الرعايا الامريكيين من الحكومات الاجنبية ، والاتفاقات المتعلقة بالاعتراف بالحكومات والدول الجديدة ، والاتفاقات المعقودة بالاستناد الى قانون صادر عن الكونغرس كالاتفاقات البريدية والكركية والمتعلقة بالاعارة والتأجير والمساعدة العسكرية للدفاع المشترك والاستعال السلمى للطاقة الذرية (٤٨).

ويؤخذ من الاحصاءات انه في عام ١٩٥٦ عقدت الحكومة الامريكية ٥ معاهدات كاملة بعد مشورة وموافقة مجلس الشيوخ و ٢٥٥ اتفاقا بسيطا ، وفي عام ١٩٦٥ ، ٦ معاهدات كاملة و ١٩٦ اتفاقا بسيطا ، وفي عام ١٩٦٧ ، ١٣ معاهدة و ٢٧٥ اتفاقا بسيطا . (٤٩)

اما في العراق فان مجلس قيادة الثورة بأغلبية عدد اعضائه يمارس صلاحية تصديق المعاهدات والاتفاقات الدولية . بعد موافقة رئيس الجمهورية عليها (٥٠٠) .

#### Ratification imparfaite: التصديق الناقص

قد يشترط دستور الدولة للتصديق على معدة ضرورة عرضها على السلطة التشريعية لأحذ موافقتها ، فأن صدرت هذه الموافقة امكن لرئيس الدولة التصديق عليها ، ولكن قد يعمد رئيس الدولة الى التصديق على المعاهدة ، دون الرجوع مسبقا الى السلطة التشريعية ، عنالها بدلك دستور دولته . فا هي القيمة القانونية لمثل هدا التصديق الذي اصطلح الفقه على تسميته بالتصديق الناقص ؟

<sup>(</sup>٤٧) انظر باستيد ، ص ١٩٠.

<sup>(</sup>٤٨) انظر روسو ، ص ٢٧

<sup>(</sup> ٤٩ ) انظر جيرهاد فان غلان ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ١٧٠

<sup>(</sup>٥٠) راجع الفقرة د من المادة ٤٣ من الدستور الموقت لسنة ١٩٧٠.

يسود الفقه بهذا الصدد أربع نظريات:

آ النظرية الأولى: وقد دافع عنها لاباند ، وبيتني، وكاره دوماليغ ، من دعاة ازدواج القانون ، وهي تقر بصحة المعاهدة المصدقة بشكل غير اصوبي ، وذلك حرصا على صيانة العلاقات الدولية ، والحيلولة دون تدحل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . بحجة مراقبة صحة ابرام المعاهدات ومطابقتها للاجراءات المنصوص عليها في الدستور . وقد ايد هذا الاتجاه الاستاذ جورج سل ، منطلقا من نظرية وحدة القانون مع علوية القانون الدولي ، لأن أي حل اخر سيؤدي الى اخضاع القانون الدولي الى القانون الدولي .

ب\_ النظرية الثانية: وقد دافع عنها شتروب ، بوركان ، لابراديل ، وشارل روسو ! وهي تذهب الى بطلان المعاهدة المصدقة بشكل غير صحيح . وهي تستند الى فكرة الاختصاص التي تقضي بعدم تولد أي اثر قانوني الا من العمل الذي يقوم به المختص باجرائه ، أي السلطة المسموح لها بذلك بشكل قانوني ، وعليه فأن رئيس الدولة متى تجاوز اهتصاصه تصبح تصرفاته باطلة ، ومن ثم لاتنج الاثار التي كان من شأنها انتاجها لو تحت صحيحة باتباع احكام الدستور (١٩٥) .

ج. التظرية التائة: وهي خاصة بالمدرسة الوضعية الايطالية ، انزيلوني ، وكافائيري ، وهي تقضي بنفاذ الماهدة المصدقة بشكل غير صحيح وذلك بالاستناد الى فكرة مسؤولية الدولة من الناحية الدولية . فالدولة التي خالف رئيسها احكام التصديق المقررة في دستور دولته تصبح مسؤولة عن اعهال رئيسها مسؤولية دولية ، فالتصديق الناقص عمل خير مشروع ، وبالتالي فان الدولة لاتستطيع الادعاء ببطلان الماهدة ، بدعوى ان التصديق الذي اجراء رئيسها غير مشروع اذ عندئذ لاتلومن الا نفسها . وخير تحويض يكن ان يترتب على مسؤولية الدولة عن اعهال رئيسها هو ابقاء المعاهدة نافذة مستجة الأثارها (٥٣) .

<sup>(</sup>٥١) انظر دليز، الرجع السابق، ص٣٧٧.

<sup>(</sup> ٧٧ ) انظر روسو . ص ١٤ ، والدكتور محمد سامي عبد الحميد ، ص ٢١٧ .

بر ١٩ ) إنظر الدكتور محمد السعيد الدقاق ، المرجع السابق ص١٩

د. النظرية الرابعة : قال بها فردروس ، وهي تستند الى فكرة الفاعلية التي تسود القانون الدولي اللولي ، وهي تقر بصحة المعاهدة المصدقة بشكل غير صحيح . لال القانون الدولي لايستند على حرفية النصوص الدستورية ولكن على ممارستها الفعلية (١٥٠) .

اما ماجرى عليه العمل بين الدول فأنه يقر بصحة المعاهدة المصدقة بشكل غير صحيح . ولقد اكد القضاء الدولي ذلك في العديد من الاحكام التي اصدرها من ذلك الحكم الذي اصدرته عكمة العدل الدولية الدائمة في ٧ حزيران عام ١٩٣٧ في قضية المناطق الحرة ، والحكم الذي اصدرته نفس الحكمة في ٥ نيسان عام ١٩٣٣ في قضية كرينلاند الشرقية (٥٠٠) .

اما اتفاقية فينا فانها لاتجيز الاستناد الى كون التصديق ناقصا لطلب ابطال المدهدة ، الا اذا كان العيب الدستوري الذي شاب التصديق عيبا واضحا . فقد قررت في المادة 33 على انه 10 - لايجوز لدولة ان تتمسك بان التعبير عن ارتضائها الالتزام بمعاهدة قد تم بالحالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بابرام المعاهدات كسبب لابطال رضاها ، الا اذا كان اخلالا واضحا بقاعدة ذات اهمية جوهرية من قواعد قانونها الداخلي . ٧ - يعتبر الاخلال واضحا ، اذا تبين بصورة موضوعية لاية دولة تتصرف في هذا الشأن وفق السلوك العادي وبحسن نية و .

اما المادة ٤٧ فأنها تنص على انه واذا كانت سلطة ممثل الدولة في التعبير عن ارتضائها الالترام بمعاهدة معينة مقيدة بقيد خاص واغفل الممثل مراعاة هذا القيد فلا يجوز التمسك بهذا الاغفال لابطال ماعبر عنه من رضاء الا اذا كانت الدولة المتفاوضة قد ابلغت بهذا القيد قبل تعبيره عن الرضاء».

<sup>(</sup> ٤٤ ) انظر دلييز ، المرجع السابق ، ص٣٢٣.

<sup>( 👛 )</sup> انظر دلبیز ، ص۳۲۶ ، والدکتور حامد سلطان ، ص۲۲۹ .

رابعا: التسجيل: L'Enregistremen

سبت المادة الثامة عشرة من عهد عصبة الامم على ان (كل معاهدة او اتفاق دولي يعقد بين اعضاء عصبة الامم يجب تسجيله في سكرتارية العصبة واعلامه في اقرب فرصة محكنة ولا تكون امثال هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية ملرمة الا بعد هذا النسجيل). وكان الباعث على تضمين عهد عصبة الامم هذا النص، القصاء على الاتفاقات السرية، حصوصا الاتفاقات العسكرية السرية التي تنطوي على تهديد للسلام العالمي. (٥٦)

وقد اختلف الفقهاء في تفسير النص السابق. فدهب البعض كجورج سل الى الا المعاهدة غير المسحلة معاهدة باطلة لان التسجيل شرط من شروط صحة المعاهدات، وذهب العص الاخركانزيلوتي الى ان المعاهدة عير المسجلة معاهدة صحيحة وملزمة، وانما لايمكن الاحتجاح بها امام العصبة او احد فروعها، (٥٠) بما في دلك محكمة العدل الدولية الدائمة . (٥٠) وقد اخد بالتعسير الاخير ميثاق الايم المتحدة في مادته ١٠٧ اذ نص على ان:

وكل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده اي عضو من اعضاء الامم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب ان يستنجل في امانة الهيئة وان تقوم بنشره باسرع مايمكن.

(٥٦) لقد سجلت امانة عصبة الام خلال ٧٥ عاما ، اي من ١٠ كانون الثاني ١٠ عمر ١٠ كانون الثاني من ١٩٠ حتى اول تشرين الاول ١٩٤٠ ، ٤٨٣٤ معاهدة نشرتها في خمس ومائتين من المجلدات .

( ٧٠ ) اخذت احدى عاكم التحكيم المستفلة عن العصبة بهذا التفسير. في تفية ( بابلو ناجيرا ) التي عرضت على اللجنة التحكيمية الفرنسية للكسيكية في عام ١٩٧٨ . ادعت المكسيك التي لم تكن آنذاك عضوا في عصبة الام ، ان ميثاق التعويضات الفرنسي المكسيكي المعقود في ٧٠ ابلول عام ١٩٧٤ ، ليس ملزما لاي من الفريقين ، لان فرنسا لم تسجل الاتفاق لدى الامانة العامة للعصبة . غير ان اللجنة لم تأخذ بهذه الحجة ، وقضت بأن الدولة غير العضو لانستطيع الاستشهاد بعدم التسجيل تأخذ بهذه الحجة ، وأن المادة ١٨ تمنع الاستشهاد باتفاق غير مسجل فقط امام مؤسسات عصبة الام والهاكم المرتبطة بها ، وان هذا المنع لايطبق الاعلى اعضاء عصبة الام. ( راجع فيليب ، المرجع السابق ، ص١٠٧ )

( ۵۸ ) انظر دلبيز ، ص ۳۲۷ وما بعدها .

٧ ـ لا يجوز لاي طرف في معاهدة او اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الاولى من هدر المادة ان يتمسك بتلك المعاهدة او ذلك الاتفاق امام اي فرع من فروع الامم المتحدة (٩٩).

## اجراءات التسجيل والنشر:

وصعت الحمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ كانون الاول عام ١٩٤٦ نفسي يقصي بان يحصل التسحيل : اما ساء على طلب احد اطراف المعاهدة بعد ال تصبح بافدة . والما تنقائيا بواسطة الامانة العامة للامم المتحدة ، وتقوم الامانة بهذه المهمة في ثلاث حالات : عدما تنص المعاهدة بصورة رسمية على انعار هذا التسحيل ، وعدما تكون الامم المتحدة طرفا في المعاهدة ، وعندما تودع المعاهدة لدى الامم المتحدة ، ويتم التسجيل بقيد المعاهدة في سجل خاص يحرر باللعات الحمس الرسمية للامم المتحدة ، وبيين فيه بالنسبة لكل معاهدة الاسم الدي يطلقه اطرافها عليها واسماء هؤلاء الاطراف وتواريخ النفاذ ومدة العمل بها واللغة أو اللغات التي حررت بها ،

ويتم الشربعد التسجيل وفي اقرب وقت ممكن ، ويكون في مجموعة واحدة باللعة او اللغات الاصلية التي حررت بها المعاهدة متبوعة مترجمة الى الفرنسية او الامكليرية ، وتبعت الامانة بهذه المجموعة الى جميع اعضاء الامم المتحدة ، (١٠٠) ، كما تعث اليهم ايضا مقائمة شهرية تتضمن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكون قد سحلت في الشهر السابق (٢٠) ،

<sup>(</sup> ٥٩) لقد ابلت الامانة العامة للام المتحدة مرونة فيا يتعلق بالتسجيل ، فقد وافق الامين العام همرشلد ، على تسجيل الاحمال المدولية التي تصدر من جانب واحد ، والتي ليس لها شكل المعاهدة ، والمثل المشهور بهذا العدد ، هو تسجيل التصريح العمادر من الحكومة المصرية في ٢٤ نيسان عام ١٩٥٧ ، حول حرية الملاحة في قناة السويس . ( ٣٠) تتضمن مجموعة المعاهدات المسجلة في الام المتحدة حاليا اكثر من ٩٠٠ مجلد . ( ٣٠) انظر الدكتور على صادق ابوهيف . المرجع السابق ، ص ٩١٤ .

وقد نصت مواثيق عدة منطات اخرى الى جانب الام المتحدة على تسجيل المعاهدات التي يبرمها اعضاؤها ، فالمادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية تنص (على ان تودع الدول الاعضاء في الجامعة في الامانة العامة بسخا من جميع المعاهدات والاتعاقات التي عقدتها او تعقدها مع اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها) . غير ان ميثاق الجامعة لم ينص على التزام الامانة العامة بنشر المعاهدات كما انه لم يبين جراء عدم الايداع .

وتقصي المواد ٨١ و٨٣ من ميثاق منظمة الطيران المدني الدولية بضرورة تسجيل المعاهدات التي الرمت قبل قبام المنظمة والتي ابرمت بعد قيامها . غير ان الميثاق لايترتب جزاء على عدم التسحيل ، وقد اخدت المادة ٢٧ من ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنص عائل .

بنص محاثل . وتحسك منظمة العمل الدولية سجلا لتسجيل المعاهدات حسيا تراه الدولة مناسبا ولكنه يسجل اتفاقاته مع الامم المتحدة ، كذلك يجرى تسجيل تصديق المعاهدات لدى المدير العام للمنظمة . (٩٢)

أما اتفاقية فينا فقد اشارت في المادة ٨٠ الى تسجيل المعاهدات ونشرها في الام المتحدة ، حيث نصت (١ – تحال المعاهدات بعد دخولها دور النعاذ الى الامامة العامة للام المتحدة ، لتسجيلها أو قيدها أو حفظها وفقا لكل حالة على حدة ونشرها . ٢ ــ تعيين جهة الابداع يخول سلطة القيام بالاعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة » .

التحفظات (٦٣) : R'éservations

يحصل احيانا ان الدولة مع قبولها للمعاهدة تبدي بعض التحفظات اي تصريح برفضها لبعض النصوص او تعطي لها تحديدا معينا . (١٤٠) . وقد عرفت الفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ التحفظ بأنه (يعني اعلان من جانب واحد اياكانت صيغة او تسمية يصدر عن الدولة عند توقيعها أو تصديقها او قبولها او انضهامها الى معاهدة ، وتهدف به استبعاد لو تعديل الاثر القانوني لاحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها على هذه الدولة ) .

Kaye Hollowag: Les réserves dans Les Traites internationaux, Paris 1958.

<sup>(</sup>٦٢) انظر إلدكتور محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص884 .

<sup>(</sup>٦٣) انظر في حدًا الصدد:

#### عَادُج التحفظات :

قد يكون التحفظ في صورة اعفاء من تطبيق بعض نصوص المعاهدة. مثال ذلك التحفظات التي ابدتها بعض الدول على ميثاق جنيف لمنع الحرب سنة ١٩٢٨. فقد احتفظت فرنسا لنفسها بحق شن الحرب دفاعا عن النفس. ومن ذلك ابضا التحفظ الذي ابدته العربية السعودية على المعاهدة الثقافية لدول الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ وقد جاء فيه (ان حكومة العربية السعودية توافق على ماجاء في هذه المعاهدة الا ما تراه يتعارض منها مع الشريعة الاسلامية او لايتفق مع ظروفها وانظمتها المحلية). وقد يكون التحفظ في صورة استبدال نصوص باخرى. مثال ذلك ان كلا من تركيا وايران عند التوقيع على اتفاقية جيف المتعلقة بمرضى وجرحى الحرب لسنة ١٩٦٠ ما استبدلتا بالعمليب الاحمر الملال الاحمر لتركيا والاسد والشمس الحمراء لايران.

كذلك يمكن ان يكون التحفظ عبارة عن اضافة نص في حالة سكوت الماهدة فدستور منظمة الصحة العالمية لايتضمن نصا بشأن الانسحاب. ولذلك تحفظت الولايات المتحدة الامريكية عند انصامها الى المنظمة عقها في ان تنسحب من المنظمة باخطار مسبق لمدة عام دون ان يخل ذلك بما قد يكون على الولايات المتحدة من التزامات مالية حيال المنظمة (٥٠٠).

ويتم ابداء التحفظ باحدى الطرق الآتية :

١ ـ قد تبدي الدولة التحفظ عند توقيعها على المعاهدة ويثبت التحفظ في محضر التوقيع او في بروتوكول خاص.

٢ ـ قد تبدي الدولة التحفظ وقت التصديق على المعاهدة ويتم اثبات التحفظ في وثيقة تبادل التصديقات او في وثيقة ايداع التصديق.

٣- قد تبدي الدولة التحفظ عند انضامها الى معاهدة مفتوحة مع تسجيل التحفظ
 في وثيقة الانضام.

<sup>(</sup>٦٠) انظر الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، ص٤٥٧ وما بعدها .

#### آثار التحفظ:

لمعرفة الآثار القانونية المترتبة على التحفظات يجب النميير بهذا الصدد بين المعاهدات الثنائية والمعاهدات الجاعية :

أ في المعاهدات الثنائية : لا يمكن ابداء التحفظات الاعد التوقيع على المعاهدة او عند التصديق عليها . وفي هذه الحالة يكون التحفظ بمثابة عرص جديد موجه للطرف الآخر الذي له ال يقبل المعاهدة مع التحفظات المصافة اليها ، او ان يرفضها وبالتالي يقصي عليها

ب. أما في المعاهدات الحياعية : فيمكن الداء التحفظات عند التوقيع على المعاهدة او التصديق عليها أو الالصيام اليها ويكون التحفظ مشروعا وجائرا مادام لايتعارض مع موضوع المعاهدة والاعراض التي من اجلها عقدت المعاهدة وذلك مالم ينص في المعاهدة على عدم جواز التحفظ لصفة عامة او على بعض تصوصها (١٦٠).

# الفرع الثاني شروط صحة انعقاد المعاهدات

يشترط لصحة العقاد المعاهدة توافر ثلاثة شروط: آهلية التعاقد، الرضا، ومشروعية موضوع المعاهدة

### اولا \_ آهلية التعاقد : La capacite'

يمك اشخاص القانون الدولي العام أهلية ابرام الاتعاقات الدولية ، ويتمتع بهده الشخصية في الوقب الحاصر الدول والمطات الدولية والعاتبكان

و بشغرط اللسلة للدول ال تكول متمتعة لتام الاهلية الدولية (٦٧) ، اي ال تكون تمة السياده لكي تستطيع الرام المعاهدات أن كان موضوعها . اما اذا كانت اللبولة

( ٦٦ ) راجع المادة التاسعة عشرة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات. والمواد من ٣٤ الى ٣٦ من قانون عقد المعاهدات في العراق لسنة ١٩٧٩ . ( ٦٧ ) راجع المادة السادسة من اتفاقية فينا . ناقصة السيادة (كالدولة المحمية او الموضوعة تحت الوصاية) فأهليتها لأبرام المعاهدات ناقصة او منعدمة وفقا لما تتركه لها علاقة التنمية من الحقوق لذا يحب دائما الرحوع الى الوثيقة التي تحدد مركزها القانوني الدولي ، لمعرفة ما تملك ابرامه من الاتفاقات الدولية وما لا تملكه . كذلك لا يجوز للدولة الموضوعة في حالة حياد دائم ان تبرم من المعاهدات ما متنافي مع حالة الحياد ، كمعاهدات التحالف او الفنهان المتبادل ، اما الدول الاعضاء في الاتحاد الفدرالي فيرجع بالسبة لها الى دستور الاتحاد لمعرفة ما ادا كانت كل منها تملك ابرام المعاهدات على انفراد ام لا (١٨٠٠) . وفي الغالب فان الدساتير الاتحادية لا تجيز للدول الاعضاء ابرام اتفاقات دولية بصورة مباشرة ، من ذلك مثلاً حالة الولايات المتحدة الامريكية او حالة الاتحاد المخدودة وتحت اشراف الاتحادية تمنح الدول الاعضاء ابرام بعض انواع المعاهدات المحدودة وتحت اشراف الاتحاد ، مثال دلك ما يقض به الدستور السويسري في مادته الثامنة من جواز قيام المقاطعات السويسرية بعقد اتفاقات التنظيم شؤون الجوار والحدود .

والمادة ٣٧ من دستور المانيا الاتحادية التي تمح المقاطعات الالمانية حق الرام الاتفاقات مع الدول الاجنبية في حدود اختصاصاتهم التشريعية وتحت رقابة الحكومة الاتحادية. ومن ذلك ايضا مايقضي به الدستور المؤقت للأمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ في المادة ١٩٧١ من جواز قيام الامارات الاعضاء في الاتحاد بعقد واتفاقات محدودة ذات طبيعة ادارية محلية مع الدول والاقطار المجاورة لها على الا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية .....

اما الفائيكان فله اهلية ابرام الاتفاقات الدولية ، كيا ان الكرس النانوي يستطيع ان يكون طرفا في جميع الاتفاقات التي يرغب بها . الا ان الاتفاقات التي يعقدها الكرس

( ٦٨ ) تضمن مشروع اتفاقية قانون المعاهدات الذي اعدته لجنة القانون الدولي ، والذي عرض على مؤتمر فينا عام ١٩٦٨ نصا ( ف٢ م ه ) يتعلق باهلية الدول الاعضاء في اتحاد فدرائي بابرام المعاهدات الدولية في حالة ما اذا نص عليها الدستور الاتحادي ، وفي الحدود المشار اليها في الدستور . وعندما ناقش المؤتمر هذا النص وجهة له انتقادات عديدة خاصة من الدول الاتحادية كالولايات المتحدة الامريكية ، وسويسرا ، فليززيل ، وكندا وغيرهم من الدول الاتحادية . واعلنوا انهم لايؤيدون هذا النص مطلقا . ودافع عنه فقط الاتحاد السوفيتي . وفي النهاية رفض هذا النص ولم يدرج في اتفاقية فينا قانون المعاهدات .

البابوي في الوقت الحاضر لاتبرم باسم دولة الفاتيكان ولكن باسم الكرسي البابوي اي باسم السلطة الروحية التي تمثل الكنيسة الكاتوليكية الرومانية . (١٩) .

كذلك فان المنطات الدولية تملك هي الأخرى اهلية ابرام المعاهدات الدولية ، نتيجة لتمتعها بالشخصية الدولية ، الا ان اهليتها لابرام المعاهدات محدودة بالاغراض التي من اجلها أنشئت كمنظمة دولية (٧٠) .

### ثانيا۔ الرضا:

يشترط لصحة انعقاد المعاهدة ان لا تكون مشوبة بأحد عيوب الرضا مي توافرت الرضا هي الغلط والتدليس والغبن والاكراه ، وهي عيوب تفسد الرضا متى توافرت شرائطها التي بينها القانون الخاص . وتلعب نظرية عيوب الرضا دورا مها في القانون الملي الخاص ، الا انها ليست لها سوى أهمية ضئيلة في نطاق القانون الدولي ، اذ لا يمكن في القانون الدولي العام الاحتجاج بالبطلان بسبب الغلط او التدليس او الغين او الاكراه بالطريقة نفسها المتبعة في القانون المدني ، وذلك لأن المعاهدة لاتعد تامة الا اذا مرت بسلسلة من الاجراءات تفحص خلالها فحصا كافيا وانه من الممكن تبين هذه العيوب قبل ان تصبح المعاهدة تامة . ومع ذلك فان الدولة اذا ما اكتشفت بعد ابرام المعاهدة الهو والم وقعت في غلط او انها كانت ضحية التدليس او الاكراه ، جاز لها ان تطعن في عدم صحة رضاها بأحكام المعاهدة او احكام نص في تلك المعاهدة ، وذلك على النحو صحة رضاها بأحكام المعاهدة او احكام نص في تلك المعاهدة ، وذلك على النحو التالى :

#### L' Erreur Jalah . T

ان اصطلاح الغلط.في الماهدات الدولية له معنيان:

الاول: الغلط في صياغة نص المعاهدة ، فاذا ماظهر بعد اضفاه الصفة الرسمية على

<sup>(</sup> ٦٩ ) انظر فيليب ماتين ، المرجع السابق ، ص ٦٤ . ( ٧٠ ) انظر بالتفصيل اهلية المنظات الدولية الدكتور عبدالعزيز سرحان ، المرجع

المعاهدة ، انها تحتوي على خطأ ، فالاجراء في هذه الحالة هو تصحيح الحطأ (١٧١) . والثاني : الغلط في الرضا : اذا كان الغلط يتصل بواقعة معينة او موقف معين كان من العوامل الاساسية في ارتضاء الاطراف الالتزام بالمعاهدة (٢٧١) . فهذا النوع من الغلط الذي ينصب على عنصر جوهري من عناصر المعاهدة التي قامت موافقة الاطراف على اساسه هو الذي يشكل عيبا من عيوب الارادة ويكون سببا من اسباب يطلان المعاهدة .

ولقد اكدت عكمة العدل الدولية على ذلك في الحكم الذي اصدرته في ٢٠ حزيران عام ١٩٥٩ بخصوص السيادة على بعض مناطق الحدود بين هولندا وبلجيكا ، والذي جاء فيه دان الغلط يجب ان يكون ذا خطورة كافية للتأثير في رضا الدول، والغلط الذي تتوافر فيه هذه الخطورة هو ذلك دالذي ينصب على واقعة تعتبر عنصرا جوهريا في رضا

( ٧١) قد بينت اتفاقية فينا بشكل واضع كيفية تصحيح الاخطاء في نص المعاهدة او في النسخ للمتعدة. اذا ما اتفقت الدول الموقعة او المعاقدة على ذلك ويكون ، باجراء المعصميع المناسب للنص وتوقيعه بالاحرف الاولى من جانب المعطين الخولين باللك ، او بصحير او تبادل وثيقة او وثالق توضع التصحيح اللي اتفق على اجرائه ، او بتحرير نص مصمحع للمعاهدة كلها . اما اذا كانت المعاهدة قد اودهت لدى جهة الابداع فان على علمه الجهة ابلاغ الدول الموقعة والمعاقدة بالخطأ وبما تفترحه لتصحيحه . ( راجع المادة ٧٧ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات في العراق لسنة ١٩٧٩ .

(٧٧) يمنت هذا في معاهدات الحدود (كالحملاً في وصف الحدود اذا كانت البيانات والمترافط غير صحيحة ، كأن يقدم احد الطرفين للآخر خريطة غير صحيحة ، وفي هذه الحالة تكون خريطة خاطئة ، مثال ذلك معاهدة فرساي المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في ٣ ايلول عام ١٧٨٣ بعد انهاء الحرب بينها ، لتحديد المحدد الشهالية الشرقية للولايات المتحدة ، فقد اشارت هذه المعاهدة الى وجود نهر يلحى الصليب المقدس ، والى وجود سلسلة جبال فاصلة . ثم تبين بعد ذلك ان سلسلة المجال كانت في الحقيقة غير موجودة ، كما انه توجد عدة انهار كلها تحمل اسم الصليب المقدس . وازاء هذه الحالة اصبح تنفيذ المعاهدة مستحيلا . وبعد مفاوضات طريلة استمرت عشر سنوات ، اتفق الطرفان في معاهدة جي المعقودة في ١٩ تشرين الثاني استمرت عشر سنوات ، اتفق الطرفان في معاهدة جي المعقودة في ١٩ تشرين الثاني استمرت عشر سنوات ، اتفق الطرفان في معاهدة جي المعقودة في ١٩ تشرين الثاني

المتعاقد، (٧٣) . ثم بينت المحكمة في حكم آخر لها اصدرته في ٢٥ حزيران عام ١٩٦٢ في النزاع بين كمبوديا وتايلند حول معبد بريافيار في ال والدولة لايمكن ان تطالب ببطلان المعاهدة اذا كانت قد اسهمت بسلوكها في وجود حالة الغلط ، او اذا كان بمكها ان تتدارك هدا الغلط بعد وقوعه ، او اذا كان قد تم تنبيهها الى امكانية وقوعها في الغلط، (٧٤) .

ولقد تست اتفاقية فينا هده المبادئ ، بنصها في المادة الثامة والاربعين على ال ١٠ يجوز للدولة الاستناد الى العلط في معاهدة كسبب لابطال ارتضائها الالتزام بها ، ادا تعلق الغلط بواقعة او حالة توهمت هذه الدولة وجودها عند ابرام المعاهدة وكان سببا اساسيا في ارتصائها الالتزام بالمعاهدة ٢ ـ لاتنطبق العقرة (١) اذا كانت الدولة المعنية قد اسهمت بسلوكها في الغلط او كان من شأن طبيعة الظروف تنبيه الدولة الى احتمال العلط».

#### ب ـ التدليس وافساد ممثل الدولة : Le dol et la corruption de L'agent

يقصد بالتدليس استخدام الحداع في المهاوصات ، كأن يعمد احد الاطراف المتفاوضة خداع الطرف الاخر عن طريق ادلائه بمعلومات كادبة او تقديم المستدات على الها صحيحة (٥٠٠) ، او اي طرق خداع اخرى ، دون ان يعلم الطرف الآخر بالامر ولو عرف لم ارتض بالرام المعاهدة . والتدليس امر نادر حصوله (٢١١) ، اذ لا يوحد عمليا

Rec 1959 PP. 222 et 225. ( ۷۳ )

<sup>(</sup> VE ) انظر Rec 1962 P. 26.

<sup>(</sup>٧٥) انظر الدكتور حافظ غانم ، المعاهدات ، المرجع السابق ، ٩٦ .

<sup>(</sup> ٧٦) من الامثلة الحديثة على التدليس ، اتفاق ميونيخ المعقود في ٢٩ ايلول عام ١٩٣٨ بين المانيا من ناحية وفرنسا وبريطانيا من ناحية اخرى . وقد اعتبرت محكة نورمبرغ هذا الاتفاق باطلا ، لانه كان في نية المانيا عند توقيعه عدم تطبيقه . وقد بينت المحكة بعد اطلاعها على الوثائق الدبلوماسية لالمانيا النازية ، ان المانيا لم تكن في نيتها ابدا عرام اتفاق ميونيخ ولم ترضى به الا كوسيلة للحصول على مهلة اضافية من اجل ستمرار في مشروعها بالغزو . وهكذا خدعت المانيا المفاوضين الفرنسيين والبريطانيين متظاهرة بأنها ستحترم الاتفاق ، بينا كانت في نيتها عدم احترامه . ( راجع باستبد ، المرجم السابق ، ص ٢٥١) .

حالات واضحة لتطبيق نطرية التدليس في عقد المعاهدات الدولية . ومع ذلك فان الدولة اذا ماا كتشفت بعد الرام المعاهدة الها كالت صحية التدليس ، حار لها ان تطالب بابطال المعاهدة نتبحة لوقوعها في التدليس . وقد اشارت الى ذلك اتفاقية فينا في المادة 18 د نصت «يحوز للدولة التي يدفعها السلوك التدليس لدولة متعاوضة احرى إلى ابرام معاهدة ، ال تستد الى العش كسبب الابطال ارتصائها الالتزام بالمعاهدة»

كما خصصت اتفاقية فينا نصا خاصا بتعلق نافساد ممثل الدولة ، كعيب من عيوب الارادة لم يكن معروفا من قبل ، وابحا استحدثته هذه الاتفاقية . اذ نصت في المادة • ٥ منها على انه عادا كان تعبير الدولة عن ارتصائها الالترام بمعاهدة قد صدر نتيجة الافساد المباشر او غير المباشر لممثلها بواسطة دولة متفاوصة اخرى ، بحور للدولة ان تستند الى هذا المباشر لابطال ارتصائها الالترام بالمعاهدة » . فلو قامت دولة ما برشوة ممثل الدولة الاخرى لأعرائه على ابرام المعاهدة فان هذا بعتبر افسادا لأرادة هذا الممثل يتبح للدولة المعنية المطالبة بابطال المعاهدة . اما اعمال المحاملات فلا تعني افسادا لأرادة ممثل المولة (٧٧) .

### ج. الاكراه: La Contrainte

اما فيا يتعلق بعيب الاكراه فيجب التميير بين حالتين : حالة وقوع الأكراه على ممثلي المدولة ، وحالة وقوعه على الدولة ذاتها عبى حالة وقوع الاكره على اشخاص ممثلي الدولة ، فقد اتفقت آراء الفقهاء على ال استعال الاكراه مع المفاوضين يعقد المعاهدة قوتها الالزامية ويؤدي بالتالي الى ابطالها . وقد نصت المادة ٥١ من اتفاقية فيد نقانول المعاهدات لسنة ١٩٦٩ على انه (لايكول لتعبير الدولة عن ارتضائها الالترام ععاهدة اي اثر قانولي ، اذا صدر نتيجة اكراه ممثلها بافعال او تهديدات موجهة صده)

وحوادث الاكراه الشحصية كثيرة نذكر منها على سبيل المثاب المعاهدة المعقوده في الله الثاني سنة ١٩٠٥ مين اليانان وكوريا والتي بموجها وصعت كوريا تحت الحاية اليابانية ، وقد تمت هذه المعاهدة ، بعد ان احتلت القوات اليانانية قصر امراطور كوريا ، وسجنت الامبراطور ووزراءه مدة عشر ساعات ، وهددتهم باستعاب لخراءات

<sup>(</sup>٧٧) انظر الدكتور محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص ٩٥.

البدنية ، وقد دمعت الحكومة الكورية بعد ذلك ببطلان المعاهدة . وكذلك المعاهدة المعقودة بين المانيا وتشبكوسلوفاكيا في ١٥ آذار ١٩٣٩ التي بمقتضاها بسطت المانيا حمايتها على بوهيميا ومورافيا ، وقد تم ذلك بعد ان استعمل هتار ورجاله اساليب الصعط المادي مع هاشا رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا (٧٨) .

اما الاكراه الواقع على الدولة ذاتها لأرغامها علىٰ قبول معاهدة لاترغب فيها في الاصل علم تتفق كلمة الفقهاء بشأنه : فذهب البعض وهم الاقلية الي القول (بعدم جواز ارغام اي شعب على قبول معاهدة تفرض عليه اوصاعا واحكاما لايترها ، مجافاة ذلك لمبادئ العدالة والانسانية والقواعد القانونية الاولية من باحية ، ولأنه يؤدي الى عدم استقرار الوثام مين الشعوب من تاحية اخرى . اذ المشاهد أن الشعوب لاترضح دائما لما يفرص عليه رعم ارادتها وانه اذا امكن حملها بعض الوقت على تنميذه بوسائل الصعط والاكراه المادي او المعنوي ، فانها لابد ساعية الى استرداد حريتها في التصرف والاخذ بالثار ادا ماسحت لها المرصة) . وفي رأي غالبية الفقهاء التقليديين انه لا يحوز لدولة ما الاحتجاج بالأكراه للتوصل الي ابطال (معاهدة ابرمتها تحت تأثير ضعط سيامس او عسكري او ظروف لم تترك لها حرية الاختيار في قبولها . لان هذا يؤدى الي عدم استقرار الامور والاوصاع في المحيط الدولي ويقلل من قيمة المعاهدات ويعطى الفرصة لكل دولة تريد التحرر من التزاماتها في معاهدة ما ان تطالب بابطالها بدعوى ابها لم تبرمها الا مكرهة) (٧٩) . وعليه تعد معاهدات الصلح التي تعقب الحروب في رأي هؤلاء العقهاء معاهدات صحيحة رعم ان الدولة المتصرة تملي فيها ارادتها على الدولة المهزومة. وادا كانت قاعدة عدم حوار الاحتجاج بالاكراه لانطال المعاهدات تتمشى مع الحانة البدائية للمجتمع الدولي قبل عصر التنطيم الدولي فأنها اصحت لاتنسجم مع الاوصاع الحديدة التي ظهرت بعد انهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الامم المتحدة . فقد

حرم الميثاق الالتجاء الى الحروب او استعال القوة لتحقيق اعراص تشافى مع ميثاق الامم

( ٧٩ ) انظر الدكتور علي صادق ابوهيف ، ص٣٤ه ومابعدها .

<sup>(</sup>٧٨) اعتبرت محكمة نورمبرغ في القرار الذي اصدرته في ١ تشرين الاول عام ١٩٤٦ ، الاكراه الذي استعمل مع هاشا في ١٥ آذار ١٩٣٩ ، يكون جريمة ضد السلام. انظر دليز، ص٣٢٠.

المتحدة . وعليه تعتبر المعاهدة باطلة يطلانا مطلقا ادا تم ابرامها بتيحة التهديد باستعال القوة او استخدامها بالمخالفة لمادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الامم المتحده الثان

# ثالثاً ـ مشروعية موضوع المعاهدة :

يحب اخيراً لصحة العقاد المعاهدة ان يكون موضوعها مشروعا وحائرا ويكون النوضوع مشروعا اداكان مما يبيحه القانون الدولي وتقره مبادئ الاحلاق ومن الأمثلة على عدم مشروعية موضوع المعاهدة مايلي :

١ – المعاهدات التي يكون موضوعها ماهيا لقاعدة من قواعد القانون الدولي الآمره ، كيا لو اتفقت دولتان على منع السفى التابعة لدولة ثالثة من الملاحة في اعلى المحار او على تنظيم الاتحار بالرقيق او ماشابه ذلك . وقد اشارت الى ذلك . تفاقية فيذ في مادته الثالثة والحمسين على ال (تعد المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا داكانت ، وقت الرامها ، تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام . وتعتبر في مفهوم هذه الاتفاقية . قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام الفاعدة المقبولة والمعترف بها من اجهاعة الدولية كقاعدة لايجوز الاخلال بها ولا يمكن تغييرها الا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها نفس الصفة) . كما نصت المادة ١٤ من الاتفاقية المذكورة على انه (ادا طهرت قاعدة آمره جديدة من قواعد القانون الدولي العام فأن اي معاهدة قائمة تتعارض مع هذه القاعدة تصبح باطلة وينتهى العمل بها) .

لعاهدات التي يكون موضوعها مافيا لحسن الاخلاق ، كاتفاق دولتين على اتحاذ
 تدابير تعسفية ضد الافراد او ضد جنس معين او طائفة معينة (٨١).

<sup>(</sup> ٨٠) راجع المادة ٥٢ من اتفاقية فينا.

<sup>(</sup> ٨١) لقد جاء في الرأي المخالف الذي اصدره القاضي انزيلوتي بحكم محكة العدل الدولية الدائمة في قضية الاتحاد الكركي من ان المحكة لا يمكنها ابدا ان تطبق معاهدة او اتفاقية يكون موضوعها منافيا لحسن الاخلاقboones mocurs وقد اعتبرت محكة نورمبرغ المعاهدة المعقودة بين المانيا وحكومة فيشي (Vichy) باطلة لانها الزمت السجناء الفرنسيين على الممل في المصانع الحربية الالمانية ، وهذا يتنافي مع حسن الاخلاق . واجع دلييز ، المرجع السابق ، ص٣١٨.

٣- المعاهدات المحالفة لميثاق الامم المتحدة ، فقد نصت المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة على انه (اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اي التزام آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق).

# الفرع المثالث تنفيذ المعاهدات

تتضمن المعاهدات عادة نصا يحدد التاريخ والاجراءات التي تصبح معها المعاهدة نافذة المفعول (٨٢). وفي حالة عدم وجود نص ، فالمعاهدة تصبح نافذة المفعول من وقت تبادل التصديقات ، او من وقت ايداع التصديقات في المكان المعين . وتنفيذ المعاهدات يثير مسائل عديدة ، منها ما يتصل آثار المعاهدات قبل التنفيذ ، وما يتصل بتاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الثنائية او الحجاعية ، ومنها ما يتعلق بتنفيذ المعاهدات داخل الدول ، وثنازع المعاهدات مع التشريع الداخلي .

( ٨٧) تقضى المادة ٢٤ من اتفاقية فينا على مايلي :

أ ــ تدخل المعاهدة دور النفاذ بالطريقة وفي التاريخ المنصوص عليه فيها او المتفق،
 عليه بين الدول المتفاوضة.

٧ ـ وفي حالةًا عدم وجود نص او اتفاق ما تدخل الماهدة دور النافذ عندما يتم
 ارتضاء جميع الدول المتفاوضة الالترام بالماهدة

٣ \_ اذا تم ارتضاء الدولة الالتزام بالمعاهدة في تاريخ لاحق للخولها دور النفاذ فان
 المعاهدة تعتبر نافذة في مواجهة هذه الدول منذ هذا التاريخ مالم تنصي المعاهدة على غير
 ذلك .

٤ ــ تسري من تاريخ اقرار نص المعاهدة المواد المتعلقة باعتباد نصوصها وارتضاء
الالترام بها وطريقة وتاريخ دخولها دور النفاذ والتحفظات ووظائف جهة الايداع والمسائل
الاخرى التي تنشأ قبل دخول هذه المعاهدة دور النفاذ).

راجع كذلك المواد ٢١ ـ ٢٢ من قانون حقد المعاهدات في العراق لسنة ١٩٧٩ .

### اولاء آثار المعاهدات قبل التنفيذ:

آ. عدم افساد الغرض من المعاهدة: يفترض بالدولة الالتزام بعدم افساد الغرض من المعاهدة قبل دخولها دور التعاذ. وقد اشارت الى ذلك اتفاقية فينا في المادة ١٨ اذ نصت علترم الدولة بالامتناع عن الاعمال التي تستهدف افساد العرض من المعاهدة وذلك: (آ) اذا وقعت على المعاهدة او تبادلت الوثائق الحناصة بها بشرط التصديقي او القبول او الموافقة الى ان تبدئ نيتها في ان لاتصبح طرفا في المعاهدة.

(ب) او اذا عبرت عن ارتضائها الالتزام بالمعاهدة انتظارا لدخولها دور النفاذ وبشرط ان
 لایتأخر هذا التنفیذ بدون مبرر . . .

ب. تطبيق بعض شروط الماهدة قبل دخوفا دور النفاذ: ويتم ذلك عندما تنضمن الماهدة بعض الشروط التي يجب تحقيقها قبل ان تصبح الماهدة كاملة وقابلة للتنفيذ، فاذا كانت المعاهدة تنص على وجوب التصديق، اضطرت الدول الاطراف الى القيام بهذا الامر قبل مباشرة التنفيذ.

ج. تنفيذ المعاهدة بصورة مؤقة: يمكن تنفيذ المعاهدة او جزه منها بصفة مؤقتة لحين دخولها دور النفاذ (AP). اذا مانصت المعاهدة على ذلك. في حالة ما اذا اتفقت الدول المتفاوضة على تنفيذ المعاهدة بصورة مؤقتة منذ التوقيع عليها وخلال مدة معينة او لحين التصديق عليها. فاذا لم يصدق عليها بعد ذلك توقف مفعولها. وغالباً ما تتبع هذه الطريقة في المعاهدات المنشئة للمنظات الدولية. وتنفيذ المعاهدة بصورة مؤقتة في هذه

<sup>(</sup> ٨٣) نصت اتفاقية فينا في المادة ٢٠ على ما يلي :

١ ــ تفذ الماهدة او جزء منها بصفة مؤقة لحين دخولها دور النفاذ في الحالات الآتية :

أ) اذا نصت الماهدة ذاتها على ذلك.

ب) اذا اتفقت الدول المتفاوضة على ذلك بطريقة اخرى.

٧ ـ مالم تنص المعدة او اتفقت الدول المتفاوضة على خلاف ذلك صوف ينهي النفاذ المؤقت لمعاهدة او جزء منها بالنسبة للدولة اذا ابلغت هذه الدولة الدولة الاخرى التي نفذت المعاهدة فيا بينها بصفة مؤقتة عن نيتها في الا تصبح طرفا في هده المعاهدة ) . راجع كذلك المادة من قانون عقد المعاهدات في العراق لسنة ١٩٧٩ .

الماد . بكون العرض منه السياح بأقامة الاحهزة الضرورية لأدارة وسير المنظمة (١٨٠) . و تطبيق المعاهدة على مواحل : كثيرا ما يحصل ان المعاهدة ، حتى بعد دخولها دور المهاد ، فأم، لانطبق بكاملها ، وعا تحدث بعض الآثار المحدودة ، او بعارة اخرى فان تسيد المعاهدة نجزا الى مراحل متتابعة فلاتدحل المعاهدة نطاق التنفيذ الكامل الا بعد اتمام المرحلة المهائية . ومعى ذلك ان المعاهدة تحتوي على نظام تدريجي للتنفيذ يتم بعد مدة من الرس ، وان التزامات الدول الاطراف لاتصبح كاملة الا بعد مرور هذه المدة . وحير مثال على ذلك هو معاهدة روما المنشئة للجاعة الاقتصادية الاوربية . فقد نصت على فترة انتقال لمدة ١٢ سنة مجزأة الى ثلاث مراحل تصل حتى عام ١٩٧٠ . وفي كل مرحلة تطبق بعص نصوص المعاهدة ، والانتقال من مرحلة الى اخرى يصار اليه بقرار حاص من لاحهرة المحتمد ، فالانتقال مثلا الى المرحلة الثانية تقرر ان يكون في ١٤٠ كانون المحافدة ، من ناحية اخرى ، على امكانية تمديد او اختصار المراحل في بعض الحدود (١٩) .

# ثانيا ـ تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الثنائية :

ان تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة للمعاهدات الثنائية يكون حسب اتفاق الدول الاطراف فيها: اما عند التوقيع على المعاهدة ، او تاريخ استلام كل طرف مدكرة الطرف الآخر ، في حالة تبادل المذكرات ، او تاريخ تبادل التصديقات . وقد يحصل ان تدحل المعاهدة دور النفاذ بعد مدة معينة بمقتضى شرط صريح منصوص عليه في المعاهدة كأن يكون مثلا ستة اشهر بعد تبادل التصديقات .

<sup>(</sup> AE ) يحرم الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ في المادة ٥٣ النفاذ المؤقت للمعاهدات التي تحتاج الى تصديق ، وبصورة خاصة اذا كانت تتعلق بالمعاهدات المنشئة للمنظات. الدولية .

<sup>(</sup>٨٥) انظر باستيد؛ المرجع السابق، ص ١٩٧ – ١٩٩

### ثالثًا. تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الجاعية :

ان دخول المعاهدات الجاعية دور الفاد ، يختلف بأختلاف المعاهدات : 

المعاهدات دات الطابع الشخصي : اي التي تكون شخصية المتعاقدين فيها تعد محلا للأعتبار . فأنه يقتضي في مثل هذه المعاهدات قولها من قبل جميع الدول التي شاركت في المفاوضات والتي وقعت عليها ، حتى تدخل دور الفاذ . من دلك مثلا السوق الاوربية المشتركة ومعاهدات التحالف كمعاهدة حلف شال الاطلسي التي نصت على وجوب إيداع جميع التصديقات قبل المباشرة بالتنفيذ .

ب - المعاهدات الجاعية العامة : هنا يجب التمييز بين اتحاهينين متناقضين الاتجاه الاول يركز على الصفة شبه التشريعية للمعاهدة ، وعلى الخضاع دحول المعاهدة دور المعاذ على قبولها من عدد قليل من الدول ، مثال ذلك ميثاق التحكيم العام نسسة ١٩٢٨ الدي نص على ان الميثاق يدخل دور النفاذ حالما تودع دولتان في الأقل وثائق الصهامها . ومن ذلك ايضا اتفاقية جنيف بشأن معاملة اسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ التي قصت في المدة ١٩٤٨ بأن وتصبح هذه الاتفاقية نافذة ، . من ايداع وثيقتين تصديق على الاقره . الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه السائد في الوقت الحاضر ، بتصمن في اعلى الحالات ، اخضاع دخول المعاهدة دور النفاذ على قبولها من عدد كافي من الدول . لان المعاهدة الجاعية العامة التي لايطبقها عدد كافي من الدول لا يكون لها عادة حدوى حقيقية .

ومن المعلوم ان تحديد عدد الدول التي تعتبركافية لدخول المعاهدة دور الفاد بتوقف على كل معاهدة ، اذ لاتوجد قاعدة عامة سذا الصدد. فمثلا اتفاقية فيما كقابول المعاهدات ، جعلت دخول هذه الاتفاقية دور النفاذ من ايداع الوثيقة الحامسة والثلاثين للتصديق او الانصام (م - ٨٤). بينا اتفاقية فينا لحلافة الدول في المعاهدات لسنة المعدد عدت عدد هذه الاتفاقية من ايداع وثيقة التصديق او الانضام الحامسة عشرة . (م - ٩٤).

ومن الملاحظ في بعض الماذج من المعاهدات ، ان المعيار الدي يسمع بدحول المعاهدة دور النفاد ، ليس فقط معيار الكية اي عدد الدول ، ولكر ايضا معيار النوعية اي اهمية الدول التي قبلت ، وان تنعيد المعاهدة يتوقف على قبول هذه الدول . وخير مثال على ذلك هو مبثاق الامم المتحدة الذي بص في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة بعد المائة ، على أن المبثاق يوضع موضع المتفيد متى اودعت تصديقانها الدول الخمس المائة ، على العضوية في مجلس الامن و واغلبية الدول الاخرى الموقعة عليها على ومن ذلك ايضا

الاتفاقية المنشئة للمؤسسة المالية الدولية التي نصت على أن دخول هذه الاتفاقية دور النفاذ يخضع لتصديق ٣٠ دولة في الاقل وبشرط أن تساهم هذه الدول بتقديم ٧٠٪ من رأس المال.

ومن الملاحظ ايضا في المعاهدات متعددة الاطراف انها تنصر على ان يتفيد المعاهدة يبدأ بعد فترة معينة من ايداع عدد معين من التصديقات ، مثال ذلك اتفاقية فينا لقانون المعاهدات نصت في المادة ٨٤ على ان وتنفيذ هذه المعاهدة بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ ايداع الوثيقة الحنامسة والثلاثين للتصديق او الانضيام، ، واتفاقية جنيف بشأن معاملة اسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ نصت في المادة ١٣٨ بأن وتصبح هذه الاتفاقية نافذة ، بعد مضي سنة شهور من ايداع وثبقتي تصديق على الاقله .

اما بالنسبة للدول التي تنضم الى الماهدة بعد دخولها دور النفاذ ، فأن الماهدة لاتكون نافذة فوراً بمجرد انضامها ، وانحا يكون بعد مرور فترة زمنية معينة ، وقد نصت على ذلك معظم المعاهدات والاتفاقات متعددة الاطراف ، من ذلك اتفاقية فينا لقانون المعاهدات نصت في المادة ٨٤ فقرة ٢ وتنفذ المعاهدة بالنسبة للدول التي اودعت وثيقة انضهامها بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ هذا الانضيام . واتفاقية جنيف بشأن معاملة اسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ جعلت نفاذ المعاهدة بالنسبة للدول المنضمة بعد مضي ستة شهور من ايداعها وثيقة الانضيام . وان الحكة من ذلك هي اعطاء الفرصة للمسؤولين لاعلام بقية الدول الاعضاء بهذا الانضيام (٢٩)

<sup>(</sup> ٨٦) انظر فيليب ماتين ، المرجع السابق ، ص١٠٣ ــ ١٠٦ .

### رابعاً عنفيذ المعاهدات داخل الدول :

هل تعتبر المعاهدة النافذة دوليا ، نافذة بصورة تلقائية داخل الدول ، وتسرئ في مواجهة الافراد والمحاكم ، ام يقتضي لنفاذها اتخاذ اجراء تشريعي داخلي كنشرها او اصدارها في شكل قانون ؟.

في الواقع ان حل هذه المسألة يرجع الى القانون الداخلي لكل دولة. فهناك دول تنص دساتيرها على اعتبار المعاهدات في حكم القانون بنام ابرامها دون حاجة الى تشريع داخلي ب ويكون للمعاهدات قيمة قانونية مازمة في مواجهة الافراد والمحاكم تساوي قيمة التشريع الداخلي. ومن هذه اللول الولايات المتحدة الامريكية التي ينص دمتورها في المادة السادسة على ان وهذا الدستور وجميع المعاهدات التي ابرمتها وسوف تبرمها الولايات المتحدة تعد القانون الاعلى للمولة ، وميكون القضاة مازمين بها ، على الرغم من وجود ما يخالفها في دستور او قوانين اية ولاية و (٨٧) . وبحرجب هذا النص يجري تنفيذ المعاهدات من قبل المحاكم الامريكية دون حاجة الى تشريع خاص ، هذا في حالة ما اذا كانت المعاهدة ذائبة النفاذ (٨٨) اي التي تكون بطبيعتها او بمقتضى نص صريح

( ۸۷ ) وقد سارت على منوال الولايات المتحدة كثير من دول امريكا اللاتينية وضمنت دساتيرها نصوصا مماثلة ، من ذلك دستور فنزويلا مادة ۱۲۰ ، دستور الارجتين المواد ۲۹ و ۱۰۰ و ۱۰۱ ، دستور البرازيل المواد ۵۹ ـ ۱۰ ، دستور شيلي المادة ۷۳ ، اروخواي مادة ۹۱ ، وهندوراس مادة ۱۰۲ .

( ٨٨) كثيرا ما يحصل في الوقت الحاضر ان المعاهدات الدولية تتضمن قواعد ذات طبيعة تخص اشخاص القانون الداخلي ، ونصوص المعاهدة التي من هذا الشكل تدعى في الاصطلاح الانكليزي ecif-executing) وذاتية النفاذه ، وهذه المعاهدات لاتحتاج الى تشريع خاص لجعلها سارية المفعول في الجال الداخلي . ومن الممكن ايضا ان تتضمن المعاهدة في الوقت ذاته نصوص اللاذاتية النفاذ ، اي لاتخص الا اشخاص القانون الدولي ونصوص ذاتية النفاذ ، التي تخصى اشخاص القانون الداخلي . مثال ذلك المادة المن المجونوكول الملحق بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان التي اشارت الى الحريات التي يتمتع بها الافراد من حربة الاجتماع ، وانشاء النقابات والانضام اليها الى غير ذلك من الحريات . وهذا النص يمثل نموذجا (ecif-executing) ويعلق بصورة مباشرة في الجال الداخلي دون حاجة الى تشريع خاص .

فيها ، لاتحتاج الى تشريع لحعلها سارية المفعول في المجال الداحلي . اما اذا كانت المعاهدة لاداتية النفاد ، فلابد لتنفيذها من صدور تشريع خاص ، وان المحاكم الامريكية لاتطبقها حتى يصدر هذا التشريع (٨٩) .

وفي سويسرا تعتبر المعاهدات النافذة دوليا نافذة كذلك في الفانون الداخلي من غير حاجة الى اصدار تشريع (المادتان ١١٣ و ١١٤ من الدستور).

وفي الدول الاشتراكية تنفذ المعاهدات الدولية الصحيحة من حيث شروط انعقادها والتصديق عليها بصورة تلقائية من غير حاجة الى تشريع يصدر عن المجالس التشريعية (٩٠).

وهناك دول خرى تبص دساتيرها على وجوب اتخاذ اجراءات تشريعية داخلية حتى تصبح المعاهدة سارية المععول في المجال الداخلي ، ومن هذه الدول النمسا التي يبص . دستورها في المددة ٥٠ على ان «المعاهدات الدولية السياسية وعير السياسية التي من مقتصاها تغيير قوانين الدولة لاتكون نافذة الا اذا صادق عليها المجلس الوطني وروعيت فيها الاجراءات اللارمة لاصدار تشريع صحيح ، ومن هذه الدول ايضا تشيكوسلوهاكيا ، المادة ٦٣ من الدستور ، وبلحيك في سادة ٦٨ ، وايطاليا في المادة مده ، ويورما في المادة ١٤٣٤ من الدستور ، وبلحيك في سادة ٦٨ ، وايطاليا في المادة

وفي بريطانيا فأن المعاهدات التي تمس الحقوق الخاصة بالأفراد ، او التي تنصم تعديلا في القانون العرفي او التشريعي ، او التي تعرض التزامات مائية جديدة عدى

وبعبارة اخرى ان اي فرد من رعايا الدول الاطراف في هذه الاتفاقية اذا رأى انه حرم من ممارسة احدى هذه الحريات ، يستطيع ان يطالب باحترام حقه في ممارسة هذه الحرية امام القاضي الوطني باسم احترام الاتفاقية . (راجع فيليب ماثين ، المرجع السابل ، ٢٤١ ـ ٢٤٢) . الا انه في الغالب وصف المعاهدة بأنها لاذاتية النفاذ تخص الافراد في يتعلق بحقوقهم والتراماتهم مثال ذلك المواد ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الامم المتحدة الني وضعت لمصلحة الافراد ، اما المعاهدات ذاتية النفاذ فانها تخص اشخاص القانون الدولي . (راجع (Ncuyen) ، المرجع السابق ، ص٧٧٧) .

<sup>(</sup> ٨٩ ) انظر الدكتور عند الحسين القطيقي ، المرجع السابق ص ١١٠ .

<sup>(</sup>٩٠) نظر الدكتور حكمت شير، المرجع السابق. ص١٢٧.

<sup>(</sup>٩١) انظر الدكتور علي صادق الوهيف ، ص٢٦٥ والدكتور حسن الجلبي ، ص١٣٢.

الحكومة البريطانية ، او تلك التي تمنح التاج سلطات اضافية ، والمعاهدات التي ينص فيها صراحة على شرط موافقة البرلمان وكذلك التي تتضمن تنازلا عن اقليم بريطاني . فيقتضي لتنفيذ هذه المعاهدات ، ان يوافق البرلمان على المعاهدة قبل التصديق عليها ، ثم يصدر تشريع خاص يدمج المعاهدة صراحة في القانون الداخلي ، حتى تكون جزءا من قانون البلد وتسرى في مواجهة الافراد والمحاكم . ويحري اصدار هذا التشريع عادة قبل التصديق على المعاهدة .

اما الاتفاقات الادارية ، التي تعقد بشكل مبسط فانها تصبح نافلة المفعول بمجرد التوقيع عليها ولا تحتاج الى التصديق عليها ولا الى تشريع خاص ، شريطة ان لاتتعارض . والقوانين الداخلية . وتسير على هذا المسلك البريطاني ، بعض دول الكومنولث كالهند ، وايرلندا والدول الاسكندنافية (٩٢) .

وفي فرنسا فان المعاهدات الاتصبح نافذة الا بعد نشرها ، وقد نصت على ذلك المادة هم من الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ ، بان والمعاهدات او الاتفاقات المصدق او الموافق عليها بوجه صحيح ، تتغلب منذ نشرها على القوانين الفرنسية على وقد نظم المرسوم الصادر في ١٤ آذار عام ١٩٥٣ اجراءات نشر المعاهدات . وعليه فأن الاجراء الوحيد الذي يقتضيه الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ لتنفيذ المعاهدات هو النشر . كما ان المحاكم الفرنسية ترفض تطبيق المعاهدات غير المنشورة .

اما المعاهدات التي لاتكون معدة للتطبيق من قبل المحاكم الفرنسية ، فأن اجراء النشر في النظام الداخلي لايكون ملزما . من ذلك الاتفاقات العديدة التي عقدتها الحكومة الفرنسية مع الولايات المتحدة الامريكية في اطار معاهدة حلف شال الاطلسي بخصوص وجود القوات الامريكية في الاقلم الفرنسي ، قبل خروج فرنسا من منظمة معاهدة شال الاطلسي (۹۳) .

اما في العراق فان الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ لم يشر الى مسألة نفاذ المعاهدات داخل العراق بأكثر من النص في المادة ٥٧ ف ك يقوم رئيس الجمهورية وباجراء المفاوضات وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، وفي المادة ٤٣ ف د يقوم مجلس قيادة الثورة بأغلبية عدد اعضائه وبالمصادقة على المعاهدات والاتفاقات الدولية .

<sup>(</sup>٩٢) انظر الدكتور القطيق، ص١٠٨.

<sup>(</sup> ۹۳ ) انظر باستید ، ص۲۵۷ ـ ۲۵۸ .

والعمل يجري في العراق على التصديق على كل معاهدة بقانون تصديق ينشر في الجريدة الرسمية وتنشر معه نصوص المعاهدة . وبذلك تصبح المعاهدة نافذة داخل العراق ولها من القوة مالسائر القوانين الداخلية سواء بسواء .

# خامساً - التنازع بين المعاهدة والتشريع الداخلي (٩٤) :

ان تنفيد المعاهدات داخل الدول ، قد يؤدي في بعض الاحيان الى حصول التنازع بين احكام المعاهدة التي ترتبط بها الدولة وبين احكام تشريعها الداحلي . فقد تنظم المعاهدات حالات لم يسبق للقانون الداخلي تنظيمها ، وقد تعني بنبطيم حالات سبق ان نظمها قانون داحلي . وفي هذه الحالة قد تتفق احكام القانون الداخلي واحكام المعاهدة الدولية . وقد يكون بين احكام كل منها تناقض او تعارض . فاي طريق يسلك القاضي الوطي اذا وحد امامه نصا في القانون الداخلي يتعارض مع نص وارد في معاهدة عقدتها دولته ؟ ايطبق القانون ام يطبق احكام المعاهدة ؟ (١٩٥)

في الولقع ان حل مسألة التنازع بين المعاهدة والقانون الداخلي امام المحاكم الوصية يتوقف على وجود نص دستوري يقضي بتغليب المعاهدات على القانوب الداحلي او انعدامه.

#### آ في حالة وجود نص دستوري :

ان دساتير بعص الدول تبص صراحة على تغليب المعاهدات على القوانين الداخلية . في فرنسا تتغلب المعاهدات منذ نشرها طبقا للادة ٥٥ من دستور عام ١٩٥٨ على القوانين الداخلية المرسية . وفي هولندا تتغلب المعاهدات وفقا للادة ٦٣ من الدستور المولندي المعدل في ١٩٥٣ و ١٩٥٦ على التشريع الهولندي سابقا كان ام لاحقا (١٦٠) وكذلك في سويسرا تتغلب المعاهدات على القابون الداخلي حتى لو كان لاحقا .

<sup>(</sup> ٩٤ ــــ) انظر الدكتور عبدالحسين القطيني ، المرجع السابق ، ص١٢٨ ــ ١٣٢ .

<sup>(</sup>٩٠) انظر الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص٧٤٣ ـ ٧٤٠ .

<sup>( 97 )</sup> تنص المادة ٦٢ من الدستور الحولندي المعدل سنتي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ بأن التشريع الساري المفعول داخل المملكة لايطبق اذا تعارض تطبيقه مع احكام الاتفاقات التي تكون ملزمة للمواطنين والتي اصبحت نافذة قبل ذلك التشريع او بعده )

### ب\_ في حالة عدم وجود نص دستوري :

يجب التمييز بين حالتين: الاولى ان يكون التشريع سابقا على المعاهدة ، والثانية ان يكون التشريع لاحقا لها. فني الحالة الاولى ، لابلتي القاضي الوطني اية صعوبة اد يطبق نصوص المعاهدة ويهمل القانون الداخلي ، وذلك بالأستناد الى المبدأ الذي يحكم تنارع القوانين من حيث الزمان ، اي مبدأ نسع القانون السابق بالقانون اللاحق. وبما ان المعاهدة من حيث القوة تعادل القانون فتعتبر في هذه الحالة بمثابة قانون جديد ينسخ ويلغي القانون القديم .

اما الحالة الثانية ، اذا كان التشريع لاحقا للمعاهدة . فأن القاضي الوطني يميز بين حالتين : حالة سكوت او غموض التشريع اللاحق مل حيث موقفه من المعاهدة . وحالة ثبوت نية المشرع بوضوح وصراحة في مخالفة بنود المعاهدة السابقة . في حالة مسكوت التشريع او غموضه يفترض القاضي الوطني دان المشرع لم يقصد مخالفة المعاهدة السابقة ، بل انه اراد ضمنا الاحتفاظ بها وتطبيقها الى جانب تطبيق احكام التشريع اللاحق . ومن ثم يسعى القاضي للتوفيق بين المعاهدة والتشريع اللاحق . ويحقق القاضي ذلك على اساس ان كل تشريع يتنازع مع معاهدة سابقة انما يترك مجالا لأعمالها ، ووسيلة هذا الاعمال هي استثناء الحالة التي يمكن فيها تطبيق المعاهدة من حكم النشريع اللاحق : فالمعاهدة لاتعقد الا فها بين دول معينة ، وعليه يفترض القاضي ان المقصود من التشريع اللاحق الذي يتعارض والمعاهدة هو تطبيقه على الاجانب بمن لاتكون بلادهم طرها في تلك المعاهدة . اما الاجانب الذين ترتبط بلادهم بالمعاهدة فلا يسري عليهم حكم التشريع اللاحق (٢٠) .

اما في حالة وضوح نية المشرع في مخالفة المعاهدة الشابقة ، فيتعذر على القاضي الوطني التوفيق بين المعاهدة والتشريع اللاحق على اساس النية المفترضة للمشرع . لانها غير واردة في هذا الصدد . فيضطر القاضي الوطني ان يطبق التشريع اللاحق ويهمل احكام المعاهدة السابقة . وان ادى ذلك الى ان تتحمل دولته تبعة المسؤولية الدولية المترتبة على الاختلال بالمعاهدة .

<sup>(</sup>٩٧) انظر الدكتور القطيق، المرجع السابق، ص ١٣٠.

# الفرع الرابع الر المعاهدات

#### Effets des Traités

تحدث المعاهدات اثرها اولا بين الدول الاطراف فيها ، وقد يمتد اثرها في بعض الحالات الى دول لم تشارك في ابرامها .

## اولا أثر المعاهدات بالنسبة لاطرافها:

### آ. الالتزام بتنفيذ الماهدة:

المعاهدات لها قوة القانون فيابين اطرافها ، فهي تلزم جميع الدول التي صدقت عليها او انضمت اليها تطبيقا للقاعدة العامة التي تقضي بأن العقد شريعة المتعاقدين . وعلى اطراف المعاهدة ان يتخذوا الاجراءات الكفيلة بتنفيذها ، فأن قصروا في القيام بهذا . الالتزام ترتبت عليهم تبعة المسؤولية الدولية (٩٥٠ . وقد اكدت هذا المبدأ اتفاقية فينا في المادة ٢٦ بقولها وكل معاهدة نافذة تكون ملزمة لاطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نيةه .

وعليه لا يجوز لاحد اطراف المعاهدة ، ان يحتج بقانونه الداخلي لكي يتحلل من الالترامات التي تفرضها المعاهدة عليه . وقد اشارت الى ذلك اتفاقية فينا في المادة ٢٧ من انه دمع عدم الاخلال بنص المادة ٤٦ (المتعلقة بأحكام القانون الداخلي بشأن التصديق) ، لا يجوز لطرف في المعاهدة ان يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم تنفيذ هذه المعاهدة ».

## ب. النطاق الاقليمي لتطبيق المعاهدات الدولية :

القاعدة العامة المقررة في هذا الصدد ، هي ان المعاهدة اذا اصبحت نافذة فانها تصبح واجبة التطبيق على كافة اقالم كل الدول الاطراف فيها ، الا اذا نصت المعاهدة

<sup>(</sup> ٩٨ ) انظر الدكتور محمد حافظ خائم ، ص٦٥٧.

صراحة على خلاف ذلك (<sup>(۹)</sup> . وقد اكدت اتفاقية فينا ذلك في المادة ٢٩ بنصها ومالم يظهر من المعاهدة قصد مغامر ويثبت ذلك بطريقة اخرى ، تعتبر المعاهدة ملرمة لكل طرف فيها بالنسبة لكافة أقليمه، .

الا انه في بعض الاحوال تنص المعاهدة الى عدم سريانها على هذا الحزء او ذلك من اقليم الدولة او على سريانها على مناطق معينة ، ويكون ذلك بمقتضى شرط صريح فيها من ذلك مثلا معاهدات المساعدة ان ادلة التي تحدد الاقاليم التابعة للدول الاطراف التي تستفيد من نظام المساعدة .

وكذلك بالنسبة للمعاهدات التي كانت تبرمها الدول الاستعارية والتي كانت تتضمن شروط تعرف (بشرط المستعمرات) ، وكانت تحدد فيه الدول الاستعارية مدى سريان احكام المعاهدة على مستعمراتها . من ذلك مثلا معاهدة حلف شال الاطلمي ، الذي قررت فيه فرنسا قصر سريان احكام هذه المعاهدة على الاقليم الفرنسي ، دون ان تحتد الى مستعمراتها (١٠٠٠) .

ج. تطبيق المعاهدة من حيث الزمان : عدم رجعية المعاهدات Non - Rétroactivite عدم رجعية المعاهدات Mon - Rétroactivite

الاصل في القانون الدولي العام شأنه في ذلك شأن القانون الداخلي ، هو عدم رجعية القواعد الدولية وخاصة المعاهدات الدولية ، بمعنى ان قواعده لاتسرى الا على الحالات والعلاقات التي تنشأ بمد نفاذها ، دون ان تنسحب على العلاقات والمراكز التي تمت في

<sup>( 99 )</sup> ان الاقلم في هذا الجمال يشمل الاقلم الارضي والبحر الاقليمي ومايعلو كل منها من طبقات الجو. ولكن هل يمتد سريان المعاهدات الى الجرف القاري؟ من حيث المبدأ تسري المعاهدات الى الجرف القاري لانها خاضعة لسبادة الدولة ، وقد جرت مناقشة هذه المسألة مؤخرا بين الدول الاطراف في معاهدة روما المنشئة للسوق الاوربية المشتركة ، لمعرفة فيا اذا كانت هذه المعاهدة، يمتد سريانها الى الجرف القاري للدول الاحضاء ، او بعبارة اخرى اذا كانت السياسة المشتركة القائمة في اطار السوق الاوربية المشتركة يمكن ايضا تطبيقها على موارد الجرف القاري ، وكان الجواب على هذا التساؤل الجابيا . ( راجع فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ) .

<sup>, (</sup> ٩٠٠ ) انظر باستيد ، المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

الماضي . وقد اكدت اتفاقية فينا على مبدأ عدم رجعية المعاهدات في المادة ٢٨ بنصها ومالم يظهر من المعاهدة قصد مغاير او يثبت ذلك بطريقة اخرى ، فأن نصوص المعاهدة لاتلزم طرفا فيها بشأن اي تصرف او واقعة تمت او اي مركز انتهى وجوده قبل تاريخ دخول المعاهدة دور التفاذ في مواجهة هذا العلرف، .

وقد جرى النص على هذا المبدأ في المعاهدات الدولية ولاسيا في معاهدات الاحالة على التحكيم المبرمة بين فرنسا على التحكيم المبرمة بين فرنسا والمانيا في لوكارنو عام ١٩٣٥، اذ قضت بعدم تطبيق نصوصها على الخلافات الناجمة من وقائع تحققت قبل ابرام الاتفاقية ، وكذلك اتفاقية التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية المعقودة بين بلجيكا وبولندا عام ١٩٣٩ والتي قضت بعدم جواز سريانها الاعلى المنازعات التي تنشأ بعد ابرامها .

كما ان المحاكم الدولية قد اكدت على هذا المبدأ في العديد من الاحكام التي اصدرتها من ذلك الحكم الدي اصدرته محكمة العدل الدولية في ١٩ آيار عام ١٩٥٣ في النزاع بين البونان وبريطانيا حول قضية امباتبالوس والذي جاء فيه دان المعاهدة تدحل حيز التنفيذ منذ التصديق عليهاه . الامر الذي يعني في نظر المحكمة انها تسرى على الوقائع المستقبلة دون ان يكون لها اثر ، جعى ينسحب على الماضي (١٠١) .

هذا هو المبدأ ، الآ ان هناك استثناءات نصت عليها العديد من الاتفاقات الحناصة بتقرير التعويض وفقا لقواعد المسؤولية الدولية ، نذكر من ذلك الاتفاقية الالمانية الامريكية المعقودة في برلين عام ١٩٢٧ بصدد انشاء هيئة للفصل في تعويض المانيا للولايات المتحدة الامريكية على مالحقها من اضرار خلال الحرب العالمية الاولى ، وجاء في هذه الاتفاقية وان اختصاص الهيئة بشمل حالات وحوادث سابقة على انشائها كتلك التي تناولتها معاهدة فرسايه . والاتفاقية المعقودة عام ١٩٧٤ بين المكسيك وفرنسا بصدد تعويض رعايا الاخيرة عالجفهم من اصرار في الاراضي المكسيكية في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٧٠ ـ والحكم الذي اصدرته عكمة العدل الدولية الدائمة في عام ١٩٧٤ الذي قضت فيه بتطبيق اختصاصها بأثر رجعي بشأن النزاع بين بريطانيا واليونان حول قضية مافروماتس (١٩٠٠) .

 <sup>(</sup> ۱۰۱ ) انظر الدكتور محمد السعيد الدقاق ، المرجع السابق ، ص ۱۹۷ .
 ( ۱۰۲ ) انظر الدكتور حسن الجلبي ، المرجع السابق ، ص ۸۱ ـ ۸٤ .

### ثانيا ـ أثر المعاهدات بالنسبة للغير:

تقضي القاعدة العامة بأن سعاهدات الدولية لاتلزم الا عاقديها ، ولا يمند اثرها الى دول ليست طرفا فيها . وهدا مايطلق عليه (مبدأ نسبية المعاهدات) عالمعاهدة حسب هذا المبدآ ، لاتكون مصدر حق او التزام للغير.

وقد أكد القضاء الدولي هذا المبدأ في العديد من الاحكام التي اصدرها (١٠٣) ، من دلك القرار الذي اصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في ٢٥ ايار ١٩٢٦ في قصية Chorzow بين الماي وبولونيا من ان «المعاهدة لاتنشي حقوقا الا بين الدول الاطراف» (١٠٤).

وقد تبنت اتفاقية فينا هذا المبدأ منصها في المادة الرابعة والثلاثين على ان والمعاهدة لاتسشي حقوقا او الترامات للدول الغير دون رضاها». هذا هو المبدأ ، غير ان هناك استثناءات ترد على هذا المبدأ ، فقد يحصل ان تستفيد دولة من معاهدة ليست طرفا فيها ، من ذلك :

الدائمة في عام ١٩٣٧ في قضية المناطق الحرة بين فرنسا وسويسرا ، والذي جاء فيه و ان سويسرا لا يمكن ان تعتبر ملتزمة بمعاهدة لم تكن طرفا فيها و . والحكم الصادر من نفس الحكة في قضية الاختصاص الاقليمي للجنة الدولية لنهر الاودر عام ١٩٧٩ ، واللدي انتهت فيه المحكة و الى عدم التزام بولونيا باحكام اتفاقية برشلونة المعقودة عام ١٩٧٩ لانها لم تكن طرفا فيها و . كما ان التحكيم سار في هذا الانجاء من ذلك القرار التحكيمي الذي اصدره الاستاذ ماكس هوبر في و نيسان عام ١٩٧٨ في قضية جزيرة بالماس بين هولندا والولايات المتحدة الامريكية ، وقد جاء فيه و ان معاهدة باريس المعقودة في ١٠ كانون الاول عام ١٩٩٨ لانهاء الحرب بين الولايات المتحدة الامريكية واسبانيا ، والتي تنازلت اسبانيا بموجبها عن جزر الفلبين الى الولايات المتحدة الامريكية ، لا يحتج بها في مواجهة المربانيا بموجبها عن جزر الفلبين الى الولايات المتحدة الامريكية ، لا يحتج بها في مواجهة المراتي لم تكن طرفاً فيها و .

ومن ذلك ايضا رد فرنسا على مذكرة الاتحاد السوفيتي في كانون الأول عام ١٩٥٨ حول برلين وقد جاء فيه و ان فرنسا ليست طرفا في اتفاقات بوتسدام وبالتالي لايمكن ان تلتزم باحكامها ، راجع باستيد ، ص٣٠٧.

C. P. J. I séric A, NO, 7, P. 28. أنظر مطبوعات المحكمة ( ١٠٤ )

للعراق، والحيلولة دون تجميع قواه من أجل جماية كيانه، وتيئيسه من استعادة وضعه المستقل وسيادته كما كان قبل الغزو المغولي وبذا امسى العراق مفتوحا امام الغزاة الاخرين ليدمروا مدنه، ويبيدوا سكانه، ويخربوا ما تبقى من معالم حضارته.

وتعد غزوات تيمورلنك للعراق في السنوات ٩٧٩٥/ ١٩٨٣ و ٩٨٠٨ مؤذجا بينا لعجز سلطة الاحتلال الجلائري عن حماية مدنه من عبث الغزاة المعتدين، فقد تكرر وفود هذا الطاغية على المدن العراقية وتدميره اياها تدميرا واسعا وتقتيله اهلها، وازاء صمود بغداد وثباتها امام جيوشه، في اثناء غزوته الثانبة لها، فقد رأى تيمورلنك ان هذا الموقف من شأنه ان يشكل بادرة جديدة في طريقة تعامل الشعوب معه مستقبلا، وينذر بحدوث تغير خطير في مواقف السكان ضده.

ولاحظ ان رفض البغداديين الحضوع لسلطته الغاشمة لا يمثل حركة عسكرية مجردة، وانما هو موقف سياسي له ابعاده الحضارية ايضا. ومن هنا كان تصميمه على تحطيم ما تبقى من هذه المدينة تحطيما يغقد اهلها، ومن ينضوون تحت سيادتها، اي امل في تحديه مستقبلا، ولذا امر تيمورلنك جنده باجراء مذبحة عامة للسكان شملت الشيوخ والاطفال حتى قدر عدد من استشهد منهم بنحو مئة الف نسمة. وبعد ان فرغ من قتل الناس انتشر قومه في المدينة فاحرقوا الدور وخربوا المدارس والعمارات (١٣).

ولم تقتصر هذه الاعمال التخريبية على بغداد وحدها، وانحا شملت مدن العراق الاخرى، مثل الحلة، وشهرزور، وتكريت، والبصرة التي لاقت مصيرا مشابها نتيجة صمودها البطولي امام عدوانه والحاقها الحسائر الجسيمة بجيشه.

والاريب في أن أخطر ما استهدفه تيمورلنك من أعماله تلك، شل قدرة

العراقيين على الدفاع عن ارضهم، وتحطيم مقاومتهم الذاتية ضده، وتحويلهم الى اتباع اذلاء له. بيد ان المقاومة العنيفة التي واجمه العراقيون بها جيشه في كل مكان، وبخاصة في بغداد، وواسط، والبصرة، وتكريت، ونجاحهم في احراز انتصارات عديدة عليه، وقتلهم غير قليل من قادته، ومن بينهم ابنه ميرانشاه كشفت، بجلاء، مدى نجاحهم في الرد عُلى هذا التحدي، وفداحة الثمن الذي دفعه تيمور وجنده، وما ان انسحب جيش تيمورلنك حتى خرج العراق كله من يديه، ولم يبق من اثاره سوى ذكرى الدماء التي اربقت، واحاديت الكفاح المشترك ضد تسلطه الوحشي.

# ٤- القرة قوينلو والاق قوينلو

لم يشهد العراق، في تاريخه الحديث، عهدا اتسم بالتخلف الشديد والهمجية، مثل ما شهده على ايدي قبيلتي القرة قوينلو والاق قوينلو (من ١٨١ ألى ١٩٩٤م/ ١٤١١-١٥٠٨م). وكانت هاتان القبيلتان تعيشان في بلاد تركستان الغربية، وقارسان الرعي في مراعيها هناك. وشجعتهما حالة الفوضى السياسية والعسكرية التي عمت المشرق الاسلامي، اثر الغزو المغولي، على الانسياح في الهضبة الايرانية وفي نواحي اذربيجان وشرقي الاناضول. وفي اثناء الغزو التيموري، قدم القرة قوينلو مساعدات مهمة للجلائريين في العراق، فاوجدوا بذلك اول ركيرة لهم في القطر، سرعان ما استثمروها في عمليات عسكرية متتالية، انتهت باستقاطهم حكومة الجلائريين في بغداد سنة ١٩٨٤م/ ١٤١٠م واجبار فن تسقى منهم على الانسحاب الى البصرة. وبذا فقد دخلوا العراق ليحتلوا مدنه المهمة قرابة ستين عاما، عاشت هذه المدن خلالها اشد ايامها بؤسا على مر

وتنص المادة ٣٧ في فقرتها الثانية على انه وعندما ينشأ حق للدولة الغير طبقا للمادة ٣٦ ، فلا يجوز للأطراف الغاء او تغيير هذا الحق اذا ثبت انه قصد به الا يكون محلا للألفاء او التغيير بغير موافقة الدولة الغيري .

# ج. الماهدات التي ترتب النزامات على عانق الغير:

القاعدة العامة المقررة في هذا الصدد ، هي ان المعاهدات التي تنشئ التزامات على عائق اللول الغير ، لا يمكن ان تسرى في مواجهتها بدون رضاها . وقد بينت اتفاقية فينا ذلك في المادة ٣٥ بنصها وينشأ التزام على الدولة الغير نتيجة نص في معاهدة ، اذا قصد اطراف المعاهدة بهذا النص ان يكون وسيلة لأنشاء الالتزام وقبلت الدولة الغير صراحة هذا الالتزام كتابة ع .

لابد اذا من اتفاق اضافي بين الدولة التي تلتزم بمعاهدة ليست طرفا فيها وبين مجموعة الدول الاطراف فيها بمثل الاساس الارادي لالتزام الدولة الغير من ناحية ، كما ان الغاء او تغيير هذه الالتزامات لايتم الا برضا الدول الاطراف والدولة الغير من ناحية التحرى (۱۱۰) . وقد اشارت اتفاقية فينا الى ذلك في الفقرة الاولى من المادة ٣٧ بنصها على انه وعمدما ينشأ التزام على الدولة الغير طبقا للمادة ٣٥ ، فأن الغاء او تعيير هذا الالتزام لايتم الا بالرضا المتبادل للأطراف في المعاهدة والدولة الغير ، مالم يثبت انهم اتفقوا على غير ذلك .

# د. المعاهدات المنظمة لاوضاع دائمة :

تلتزم الدول كافة باحترام المبادئ الواردة في المعاهدات الشارعة المنظمة لامور تهم المجتمع الدولي اذا مااستقرت هذه المبادئ في العرف الدولي (۱۱۱). ومن امثلة ذلك المعاهدات المتعلقة بالمواصلات الدولية. فإن هذه المعاهدات تعطي لغير موقعيها حقوقا في المرور والملاحة على قدم المساواة مابين الاطراف في المعاهدة وغير الاطراف: فعاهدة بناما المعقودة بين يريطانها والولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٠٠ والمعاهدة التي تلتها بين باناما والولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٠٠ والمعاهدة التي تلتها بين

<sup>(</sup> ١٩٠ ) انظر، الدقاق، من ١٣٣.

<sup>(</sup> ١١١ ) راجع المادة ٣٨ من اتفاقية فينا .

اوجبت ان تكون القناة حرة ومفتوحة للسفن الحربية والتجارية لجميع الدول. ومعاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المنظمة لقناة السويس قد وقعت من جانب تسع دول فقط، ومع ذلك قان النظام الذي نصت عليه هذه المعاهدة قد فرض احترامه على الدول الموقعة وغير الموقعة على السواء. وهناك حالات الحياد الدائم لبعض الدول ، كمعاهدة فينا لسنة ١٨١٥ التي فرضت حياد صويسرا الدائم. فان نظام الحياد لايفرض نفسه على الدول الموقعة على معاهدة الحياد فحسب ، ولكنه يسري بمواجهة جميع الدول (١١٦٠).

فهذه المعاهدات التي ذكرناها ينصرف اثرها للغير باعتبار انها تتفق مع الصالح العام للجاعة الدولية . وانه في مقدور الدول التي شاركت فيها ان تلزم الغير باحترامها . ومن هذا النوع ايضا المعاهدات التي تنظم الامن الجاعي فهي تورد التزامات على الغير ومثال ذلك مانص عليه عهد عصبة الام في المادة ١٧ فقرة ٣ من جواز تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة ١٦ على غير اعضاء العصبة متى لجأت للحرب . كما نصت المادة الثانية فقرة ٦ من ميثاق الام المتحدة على ان تعمل الهيئة على ان تسير الدول غير الاعصاء فيها على مبادئ الام المتحدة بقدر ماتقتضيه ضرورة حفظ السلم والامن الدولي .

### هـ - الانضام اللاحق:

يفرق الشراح بين المعاهدات المقفلة (Trattés - fermes) والمعاهدات المقتوحة (Trattes - ouvers).

والمعاهدة المقفلة هي التي لاتحتوي على نص يبيح انضهام الدول الاخرى اليها ومن ثم يكون من اللازم لانضهام الغير حصول مفاوضات مع اطراف المعاهدة الاصليين وقبولهم لهذا الانضهام براما المعاهدة المفتوحة فهي التي تحوي نصا يبيّح انصهام الغير اليها او قبولها لها . ويكون من حتى كافة الدول الانضهام للمعاهدات الحهاعية العامة الا اذا نصت المعاهدة على خلاف ذلك (١١٣) .

<sup>(</sup>١١٢) انظر الدكتور محسن الثبيشكلي ، الوسيط في القانون الدولي العام ، بيروت ١٩٧٢ ، ص١٣٢ وما بعدها .

<sup>(</sup>١١٣) راجع المادة الحامسة عشرة من اتفاقية فينا.

# ه- الصفويون

وجاء الصفويون، في مفتتح القرن السادس عشر (القرن ١٠ه) ليمثلوا تحديا جديا اخر للحضارة في العراق، ولم يكن الصفويون في الاصل الااسرة ادعت الولاية الصوفية في مدينة اردبيل (في الشمال الشرقي من ايران) وتسربلت هناك بلباس التقوى والدين، وتظاهرت بالزهد استجلابا للمريدين، وكسبا للاتباع، حتى اذا ما تمكنت من تقوية مركزها الاجتماعي بمن التف حولها من الاعوان كشفت عن حقيقتها، فاذا هي اسرة تطمح للحكم، وتنشد السلطان وتتوسل بكل وسيلة من اجل نشر نفوذها بين الشعوب الايرانية وغيرها، وسرعان ما تحولت الزعامة الدينية الى قوة توسعية غاشمة، تضاف الى سلسلة القوى التوسعية في ايران، ولكنها هذه المرة اخذت تمزج الدين بالسياسة والحرب على نحو يتسم بالمكر والدهاء.

وقد تمكن اسماعيل، وهو احد احفاد الشيخ صفي (الذي نسبت اليه الطريقة الصوفية) من ان يفزو بقواته مناطق عديدة من شرقي ايران وشمالها، منتزعا اياها من سلطة الاق قوينلو المتردية، وفي سبنة ١٩٠٨/١٠٥٠م اعلن نفسه شاها على ايران، واخذ يخطط فور ذلك لاحتلال العراق، جريا على سنن الماضين من قبله من حكام ايران، فغزا بجيشه بغداد سنة ١٩٠٤ه (١٥٠٨) ليبدأ عهد جديد من عهود الاحتلال الاجنبي الغاشم دام حتى بجيء العثمانيين سنة ١٩٤١ه (١٥٣٨).

لقد افاض المؤرخون المعاصرون بوصف فداحة ما ارتكبه الشاه اسماعيل في العراق، فقد خرب بغداد وقتل اعدادا هائلة من السكان، حتى قيل ان دجلة جرت بدمائهم بدل الماء. وبلغ من حقده ان نبش قبور الموتى واحرقها، واحرق المشاهد المحترمة، وسعى الى شق وحدة الشعب بأن اظهر عطفا على بعض المشاهد الدينية، دون بعض، ونكل بهذا العالم،

وقرب ذاك، فكانت تلك اول محاولة صريحة من معتد اجنبي للضرب على وتر الطائفية، والسعي لاستغلالها في ضرب الوحدة الوطنية، ولم يقف في شروره عند المدن وحدها والها اسمه ف معاقل المقاومة العربية المتمثلة في القبائل خارجها فبعث يجيوشه الى تحاربتها ونهبها والتنكيل بها (١٨).

وعلى الرغم من كل اعمال القسوة والبطش التي التسم بهاالاحتلال الصفوي، فان مسروع الدولة الصفوية في السيطرة على العراق بكامله والانطلاق منه الى غيره من البلاد العربية والاسلامية، لم يكتب له النجاح، فقد نبثت البصرة واجراء من العراق الجنوبي مستقلة تحت حكم امارة المنتفق العربية، وكان حوض الفرات الادني تحت سيادة امراء قشعم، وحوض الفرات الاعلى والاوسط تحت زعامة آل فضل الطائيين، فلم تستطع قوات الاحتلال، على كثرة عددها، القضاء على القوى العسكرية لهذه السلطات الوطنية، ولبث الامر كذلك حتى مجيء العثمانيين.

# ٦- السيطرة العثمانية

نشأت الدولة العثمانية في الفسم الغربي من الاناضول، واجتازت البحر ألى اوربا حيث توسعت ممتلكاتها في شرقي القارة ووسطها، وذلك فبل ان تستدير في أوائل القرن السادس عشر، إلى الشرق، حيث اخذت بالتوسع السريع في آسيا ثم في افريقيا. ويرى الباحثون ان ابرز مبررات هذا التغير الحاسم يكمن في ظهور الدولة الصفوية في ايران واحتلالها العراق، وتسلل دعاتها إلى شرقي الاناضول، ومن هنا اصبح العراق، الساحة الاولى للصراع بين الدولتين.

وقد نجح السلطان العثماني سليم الاول في كسر شوكة الصفويين في معركة (جالديران) الشهيرة، قرب تبريز سنة ٩٢٠ (١٥١٤م) واحستلال

ب ـ بواسطة السلطة القضائية : ان معظم الدول لاتسمح لقضائها الداخلي بالتعرض لتفسير المعاهدات الا في حالات الفصل في الدعوى المطروحة امامها والمتعلقة بمصالح الافراد. لئلا يؤدي ذلك الى التدخل في اعال الحكومة او انتقاد الدول الاجنبية ولو بصورة غير مباشرة (١٢٠).

#### ب وسائل التفسير:

" استخلص التحكيم والقضاء الدوليين مجموعة من القواعد في تفسير المعاهدات. ودوسها اتفاقية فينا لقانون المعاهدات في المواد ٣١، ٣٢، ٣٣، وتتعلق المادتان ٣١، ٣٢، بالقواعد الاصلية والمكلة التي تتبع في تفسير المعاهدات. بينا تتعلق المادة ٣٣، بتفسير المعاهدات المحررة بأكثر من لغة. ونعرض فهايني لشرح هذه المواد الثلاث.

### اولاً المبادئ المتبعة في تفسير المعاهدات الدولية :

تضمنت الفقرة الاولى من المادة ٣١ من اتفاقية فينا المبادئ الواحب اتباعها عند تفسير معاهدة ما فقررت دتفسر المعاهدة بحسن نية طبقا للمعنى العادي لالفاط المعاهدة في الاطار الخاص بها وفي ضوء موضوعها والعرض مهاه.

ويتضح من هذا النص ان هناك اسساً ثلاثة بنمي الاستناد اليها في عملية التفسير

(١٢٠) لقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي الى ان المحاكم الوطنية لاتختص بتفسير المعاهدات ، وانها تلتزم في جميع الاحوال بأن تحترم التفسير الذي تصدره الحكومة سواء اكان هذا التفسير قد صدر من الحكومة بمفردها او بناء على اتفاقها مع الدول الاخرى . وذهبت الدوائر المجتمعة لحكمة النقض الفرنسية في ٢٧ نيسان ١٩٥٧ الى التمييز بين فرضين :

١ ــ ان يثير تفسير المعاهدات مسائل متعلقة بالنظام الدولي العام (كمعاهدات تسليم المجرمين والاتفاقات الهدنة). وفي هذه الحالة الاتختص المحكمة بالتفسير ، وتتقيد بالتفسير الذي تصدره الحكومة .

 ٣ ــ ان لايتعلق تفسير المعاهدات بمسائل تمس النظام الدولي العام وفي هذه الحالة تختص المحكمة بالتفسير.

(راجع الدكتور ، محمد حافظ غائم ، ص ٦٦١)

هي : انتهاج حسن النية في التفسير ، وتفسير المعاهدة طبقا للمعنى العادي لألفاظها ، وتفسيرها في حدود الاطار الخاص بها .

# ا ـ تفسير الماهدة وفقا لبدا حسن النية •

من المادئ الاساسية التي تسود تفسير المعاهدات ، هو مبدأ حسن النية الذي يقضي بالبحث عن الامور التي ارادت الاطراف قولها حقيقة . ولقد اكد معهد القانون الدولي ذلك في القرار الدي اتخذه في دورة انعقاده في Grenade في ١٩٥٩ نيسان عام ١٩٥٦ من ان وتفسير نصوص المعاهدة يجب ان يكون بحوجب حسن النية؛ (١٧١) . كما ان القضاء الدولي قد اكد هذا المبدأ ، من ذلك نذكر حكم محكمة العدل الدولية الداعمة الصادر في اير عام ١٩٧٦ في قضية المصالح الالمانية في سليسيا العليا البولونية .

فقد جاء فيه بصدد تفسير المادة ٨٨ من معاهدة فرساي ، انه وليس من حسن النية في شيّ ان يفسر نص هذه المادة على وجه يجرد المانيا من ممتلكاتها في هذه المقاطعة في الفترة الواقعة بين انعقاد معاهدة فرساي وبين انتقال السيادة على هذه المقاطعة من هذه الدولة بحجة تنارلها عن هذه السيادة بمقتضى النص المتقدم الذكره (١٣٢).

### ب تعسير الماهدة طبقا للمعنى المادي لالفائلها ،

ان اغلب المنازعات التي تثار عند تطبيق المعاهدات مشؤها الاختلاف بين الاطراف في تقدير معنى الالفاظ والاصطلاحات التي تتضمنها المعاهدة . ولتوضيح معنى الالفاظ ، فأن اتفاقية فينا تقضي بأن تكون طبقا للمعنى العادي وهذا يعني ان النص اذاكان واضحا ومعناه مألوقا فيجب الوقوف عند هذا المعني دون عاولة التوسع في التفسير عن طريق اعطاء الالعاظ معاني اخرى غير المعتاد عليها ، الا اذا دثبت ان نية الاطراف قد اتجهت الى ذلك الاستفاده في كرياد عليها ، الا الله في دورة انعقاده في كرياد عام ١٩٥٦ . كما أن القضاء الدولي قد اشار في العديد من الاحكام التي اصدرها الى تفسير الالفاظ طبقا للمعنى العادي او الطبيعي (١٢٢) .

<sup>(</sup>۱۲۱) انظر روسو ، ص ۲۲۹ ,

C. P. J. I. serie A B. No 18 P.30. (171)

<sup>(</sup>١٢٣) راجع الفقرة الرابعة من المادة ٣١ من اتفاقية فينا .

<sup>(</sup>١٧٤) من امثلة ذلك الحكم الذي اصدرته اللجنة المختلطة الامريكية ــ الفنزو لية في ٢ ايلول عام ١٨٩٠(dansleur Sens usuel)طبقا للمعنى المألوف والحكم الذي اصدرته محكمة التحكيم الدائمة في ٧ ايلول عام ١٩١٠ في قضية مصايد الاتلانتيك بين

وفي المدن استطاعت اسر عراقية محلية ان تؤسس، حكومات قوية تمتعت بشبه استقلال عن السلطة المركزية العثمانية، ومدت هذه الحكومات نفوذها ليشمل مناطق مهمة حولها، فكانت اسرة آل عبدالجليل في الحلة والتي حكمتها منذ اوائل القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، واسرة الجليليين في الموصل والتي حكمتها خلال الفترة نفسها تقريبا، وغيرهما من الاسر في المدن العراقية المختلفة.

ولقد حاول العثمانيون القضاء على هذه الاسر، بوصفها تمثل الشعب لا المحتلين، وكثيرا ما لجأوا الى تدبير المؤامرات وتجهيز الحملات العسكرية، الا ان تلك الاسر العراقية اثبتت انها قادرة على البقاء في مواقعها، بل انها الاقدر في الدفاع عن العراق نفسه، اذا ماداهم البلاد معتد خارجي.

وعلى سبيل المثال اثبتت حوادث حصار نادر شاه للموصل وبغداد والبصرة سنة ١٧٤٣ مدى قدرة السكان على الصمود في مدنهم، وافشال خطط المعتدين، معتمدين على قدراتهم المحلية وحدها تقريبا، ففي الموصل مثلا نجحت قوى المدينة الشعبية، وقواتها المحلية المسلحة، يزعامة واليها الحاج حسين باشا ألجليلي، في صد نادر شاه الذي حاصر المدينة نحو اربعين يوما، بقوات حسنة التسليح، ناهز عددها مئتي الف جندي (٢٢).

وفي البصرة فشلت قوات هذا المحتل، وقد بلغت زهاء عشرين الف مقاتل، في اختراق دفاعات المدينة رغم ضعفها، وهزالة القوات النظامية فيها، وما كان ذلك الا بسبب مشاركة جميع اهل البصرة، وبضمنهم النساء، في الدفاع عنها دفاعا مستميتا تحدث عنه المؤرخون والرحالون (٢٣).

ولقد اثبت قادة عسكريون عراقيون من الكفاية النادرة في ادارة دفة المعارك والصبر في الحروب ما دفع الدولة العثمانية الى الاستعانة بهم في

حروبها الفاصلة ضد اعدائها، ففي سنة ١٧٦٩ شارك والي الموصل محمد امين باشا الجليلي بجيش معظمه من اهل مدينته في فتح خوتن في بسارابيا، وفي الدفاع عن مدينة بندر في مولدافيا، ضد القوات الروسية، وحاز دون غيره من القادة العثمانيين ارفع وسام ولقبا عسكريا عثمانيا هو (الغازي) الذي كان يخص به غالبا السلاطين انفسهم . وفي سنة ١٧٧١ قاد والي الموصل عبدالفتاح باشا الجليلي جيشا الى بلاد الشام للمشاركة في الحرب الدائرة هناك ضد علي بك الكبير وتولى من اجل ذلك ولاية طرابلس، فاثبتت هذه الاحداث مدى ما بلغته كفاية العراقيين ومقدرتهم العسكرية من ذيوع الشهرة ابان ذلك العصر (٢٤).

وكانت في مدن عراقية اخرى، مثل راوندوز والعمادية والسليمانية، قوات عراقية محلية حسنة التنظيم والتسليح، شاركت غير مرة في الدفاع عن مدنها ومناطقها الوعرة ضد اطماع القوى الاجنبية، وشاركت ولاة بغداد في قتالهم اعداء البلاد.

ان تزايد الاعتماد على القوى العسكرية المحلية في المدن، لم ينه دور المقبائل العراقية في الحياة العسكرية بأية حال، وانحا جعل ممكنا اجراء تنسيق كبير بين الطرفين، باستحداث دائرة رسمية خاصة بهذا الغرض، وكان هذا التنسيق والتعاون يزدادان حجما واهمية كلما داهم الوطن خطر خارجي يهدد امنه وسيادته. فلما بغت الجيوش الايرانية على حدود العراق الشمالية عام ١٧٧٥ اتحدت القبائل الكردية بالقوات النظامية، وتصدت لهذا العدوان، وحالت دون اختراق الايرانيين حدود الوطن، اذ هجموا على المعتدين هجمة رجل واحد، فكانوا - كما وصفهم مؤرخ معاصر - يمرقون من بين صفوفهم مروق السهام.. وملاؤا قلوب اعدائهم رعبًا وخوفا، فكان ان توقف العدوان وتقهقر المعتدون. ولم يمض عامان

التفسير المعروضة عليها (١٣٥) . من ذلك الرأي الاستشاري الذي اصدرته عكمة العدل مدوس منظمة العمل الدولية ، والرأي الاستشاري الصادر من نفس المحكمة في ١٥ كانون الاول عام ١٩٢٣ بشأن اكتساب الجنسية المولونية (١٣٦) .

واضافة لما سبق ذكره ، فأن الاطار الحناص بالمعاهدة لغرض التفسير ، كما نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣١ من اتفاقية فينا ، يشمل الى جانب نص المعاهدة بما في ذلك الديباجة والملخصات مايلي :

دآ ـ اي اتفاق يتعلق بالمعاهدة ويكون قد عقد بين الاطراف جميعا بمناسبة عقد هذه المعاهدة .

ب ـ أية وثيقة صدرت عن طرف او اكثر بمناسبة عقد المعاهدة وقبلتها الاطراف الاخرى كوثيقة لها صلة بالمعاهدة» .

كما قررت الفقرة الثالثة من المادة ٣١ أمن اتفاقية فينا من انه ويؤخذ في الاعتبار الى جانب الاطار الحاص بالمعاهدة :

آ- اي اتفاق لاحق بين الاطراف بشأن تفسير المعاهدة او تطبيق احكامها . ب- اي مسلك لاحق في تطبيق المعاهدة يتفق عليه الاطراف بشأن تفسيرها . ج- اية قواعد في القانون الدولي لها صلة بالموضوع يمكن تطبيقها على العلاقة بين الاطراف. .

## ثانيا ـ الوسائل المكلة في التفسير: الاعمال التحضيرية:

تثير مسألة الرجوع الى الاعهال التحضيرية للاستعانة بها في تفسير المعاهدات الدولية ـ حلاها في الرأي بين فقهاء القانونين الداخلي والدولي :

فعلى الصعيد الداحلي نجد العقه اللاتبي يجيز الرجوع الى الاعال التحضيرية كوسيلة من وسائل التفسير، ينها الفقه الانكلوسكسوني يمنع الاستعانة بها لهذا الغرض. وقد انتقل نفس هذا الحلاف الى نطاق القانون الدولي، فبينها يجيز رأي الرجوع الى الاعمال التحضيرية نظرا لما تؤدي البه تلك الاعمال من امكانية الكشف عن المقاصد الحقيقية

<sup>(</sup>١٣٥) انظر الدكتور عبد الواحد محمد الفار ي المرجع السابق ، ص ٨٦ . / (١٣٦) انظر روسو ، ص ٧٨٧ .

لأطراف التعاقد، وهذا يرجع لما تمثله نلك الاعال من مقدمة طبيعية تسبق تحرير المعاهدة، وما تبينه من جهد في اختيار النصوص وصياغتها بما يتفق ومصالح الاطراف، وبما يتلائم مع اهدافهم، ومن ثم فأن الحكمة تقتضي ضرورة الرجوع اليها للاستفادة منها بما تتضمنه من ايضاحات سبق ان اعرب عنها الاطراف عند تحديد حقوقهم والتزاماتهم (١٣٧). يمنع رأي آخر هذا الرجوع حرصا على عدم الزام الدول الاطراف في هذه الارتباطات القانونية بما لم تساهم به من هذه الاعال (١٣٨).

اما القضاء الدولي فأنه يميل بوجه عام الى الاعتاد على الاعال التحضيرية لتحديد وتعيين المعنى القانوني اذا عجزت الوسائل السابقة الذكر عن تحقيق ذلك(١٣٩).

نذكر من ذلك الرأي الاستشاري الذي اصدرته محكة العدل الدولية الدائمة في 3 شباط عام ١٩٣٧ بشأن معاملة الرعايا البولونين المقيمين في دانتريغ ، والذي جاء فيه دان النص المعروض امامها ليس واضحاكل الوضوح ، وبالتالي فانها تجد من المفيد الرجوع الى عنتلف الوثائق التي سبقت صياغته لكي يتم تحديد معناه بوضوحه (١٤٠٠) . والحكم الذي اصدرته محكة العدل الدولية في ١٨ تموز عام ١٩٦٦ في قضية جنوب غرب افريقيا ، حيث ان المحكمة لم تتردد في اللجوء الى اعمال مؤتمر الصلح لعام ١٩١٩ لتفسير

(١٣٧) انظر الدكتور عبد الواحد الفار ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(١٣٨) انظر الذكتور حسن الجلبي، المرجع السابق، ص ١١٣.

(١٣٩) كان موقف محكمة العدل الدولية الدائمة في بادئ الامر من الاعمال التحضيرية سلبيا ، فكانت تتردد في اللجوء اليها اذ كانت عبارة النص في المعاهدة المراد تفسيرها واضحة تماما بذاتها . وقد عبرت الهكمة عن ذلك في الحكم الذي اصدرته في عام ١٩٧٧ في تفعيد اللوتس ، بقولها وليس هناك داع للجوء الى الاعمال التحضيرية للمعاهدة اذا كانت نصوصها واضحة وضوحا كافياه . مطبوعات المحكمة : Série A , No Io , P 16

ومن ذلك ايضا الرأي الاستشاري الذي اصدرته المحكمة في موضوع اختصاص لجنة الدانوب الاوربية والذي جاء فيه ان المحكمة ولا تجد مبررا للرجوع الى وثائق المؤتمر الذي ناقش الاتفاقية من اجل تفسير نص واضع في ذاته تماماه .

مطبوعات المحكمة : Série B.N. 14, 1927, P 28 : مطبوعات المحكمة : C.P. J. I. Série A B, No 44, P33 (١٤٠)

النسيج الجيد، الذي كانت تشتهر به المدن العراقية، وبخاصة الموصل وبغداد، وصناعة تعدين النحاس، وغير ذلك. فكان هذا بمثابة التخريب المتعمد للقاعدة الاقتصادية التي كان من الممكن ان تكون اساس اي نهوض سياسي مقبل (٢٦).

وفي الواقع، فان تناقضا حقيقيا اخذ يبرز بين ظهور ملائح الوعني القومي في العراق، ابان النصف الاخير من القرن التاسع عشر، وازدياد التسلل الاجنبي وبروز الظاهرة الاستعمارية التي تستهدف ضرب هذا الوعي. وقد ادرك مثقفون عراقيون نابهون، في منتصف القرن المذكور، انه لا قيمة للعروبة مالم تكن تحمل في داخلها روح الشورة والنضال ضد الإجنبي ايا تكن هويته، وهو - بلاشك- ادراك ينم عن وعي عميسق بمنطنبات تلك المرحلة العصيبة من تاريخ الامة.

ولعل ابرز المثقفين الذين طرحوا هذا المفهوم الجديد للعروبة، وعملوا من اجل تأكيده، مفتى بغداد عبدالغني آل جميل، الذي قاد انتفاضة واسعة في بغداد ضد واليها العثماني علي رضا باشا سنة ١٨٣٧، فهو لم يفتخر بقومه الا لانهم مناضلون من امة تأبى الذل وتخوض المنايا، ولا تهتز لحادث الدهر، ولا تخشى الخطوب، وهو عندما يدعو قومه، في شعره، ال طلب المجد يعلم ان المجد لا يبنى بالقول، وانه عنده النضال من اجبل دولة مستقلة (٢٧).

وما المجد الا دولة وحفاظها صليل المواضي البيض والاسمر اللدنا وتشير دلائل مختلفة الى ان افكارا كهذه اخذت تلقى انتشارا واسعا لدى جماهير عراقية خارج المدن ايضا، فلقد طالب زعماء نحو خمس عشرة قبيلة عربية في العراق، وبعض ابناء المدن، في (ظلامة) واحدة رفعوها تضامنا مع انتفاضة عبدالغني آل جميل سسنة ١٨٣٧، السلطة العثمانية بتوجبه (إيالة) بغداد، اي معظم العراق الحالي تقريبا، الى احد ابناء العرب، وذلك قبل ان يخرج هذا القطر من يدها، وفي ذلك تلميح وأضع الى ان عدم منح العرب حقوقهم في حكم العراق قد ينتهي بهم الى الثورة على الحكم العثماني واعلان الاستقلال التام عنه (٢٨).

ومع بدء عهد الجمعيات والاحزاب السياسية في الدولة العثمانية، نشط العراقيون في المساهمة الجدية في تأسيس عدد من التنظيمات القومية الرائدة، التي كان لها دور لهم في تحدي سياسة رجال جمعية الاتحاد والترقي الرامية الى تتريك العناصر المختلفة في الدولة، وفي المطالبة بالحقوق القومية، وابرز تلك التنظيمات، جمعية المنتدى الادبي في استانبول (١٩٠٨) التي تعد من اوليات الجمعيات القومية التي تجاوزت، في نطاق عملها واعضائها، الانتماءات المحلية والقطرية. وكان للعراقيين دور بارز في تأسيسها وتوسيع نشاطاتها ورفد جريدتها (لسان العرب) بالمقالات والقصائد.

وفي مجال العمل السري، شارك عراقيون وطنيون، في تأسيس جمعيات قومية سرية، من ابرزها الجمعية القحطانية في استانبول (سنة ١٩٠٩) التي كانت ترمى الى ان يكون للعرب، في الدولة العثمانية، كيان متميز من النواحي الثقافية والادارية والعسكرية. ومنها جمعية العهد في استانبول (تأسست سنة ١٩١٣) التي غلب عليها الطابع العسكري، ولقد تجاوزت هذه الجمعية مسألة الحوض في ((الحصائص القومية)) للشعب العربي. فعدت وجود القومية العربية امرا محسوما وثابتا، ولا يتغير بتغير الارادات، بينما عدت ((الثورات)) وسيلة لتغيير نوع النظام السياسي السائد بما يوافق مصلحة تلك القومية وخصائصها لالتغيير في انتماء ابنائها اليها، وقد لقيت هذه الافكار الثورية قبولا واسعا لدى الضباط العراقيين الذين كانوا

حكمها الصادر في ٣٠ آب عام ١٩٧٤ في قضية مافروماتس (١٤٠٠) . حيث ذكرت فيه انه الله على حُالة وحود نص قانوني محرر ملغنين مختلفتين لها قوة رسمية متساوية . ويبدو معنى احديبها اوسع من الاخر ، فأنه ينبغي الاخذ بالمعنى الاضيق باعتباره القدر المتيقن الذي يتفق مع النية المشتركة لأطراف المعاهدة (١٤٠١) .

اما اتفاقية فينا لقانون المعاهدات . فقد عالجت مسألة تفسير المعاهدات المحررة بأكثر من لغة في المادة ٣٣ التي نصت على انه :

١ - اذا اعتمدت المعاهدة بلعتبي او اكثر يكون لكل نص من نصوصها نفس الحجية ، مالم تنص المعاهدة او يتعق الاطراف على انه عند الاحتلاف تكون العلمة ليص معين .

٢ - نص المعاهدة الذي يصاغ بلغة عير اللغات التي اعتمد بها لايكون له نفس الحجية الا اذا نصت المعاهدة أو أتفق الاطراف على ذلك.

٣- يفترض أن ، لالفاظ المعاهدة نفس المعنىٰ في كل نص من نصوصها المعتمدة .

٤ - عندما تكشف المقارنة بين النصوص عن اختلاف في المعنى لم يزله تطبيق المادتين الله عند و المعنى الله عنها ويوفق بقدر ٣٢ ، ٣٢ ، يؤخذ بالمعنى الذي يتفق مع موضوع المعاهدة والغرض منها ويوفق بقدر الامكان بين النصوص المختلفة ، فيا عدا حالة مايكون الأحد النصوص الغلبة وفقا للعقرة الاولىء .

<sup>(</sup>١٤٥) نظرت المحكمة في هذه القضية في تفسير عبارة Contrôlالرقابة ذات المعنى الضيق باللغة الفرنسية وتفسيرها ذي المعنى الواسع باللغة الانكليزية ، فقررت المحكمة تأدد المعنى الفرنسي (راجع باستيد ، ص ٢٩٢) . `

(C. P. J. I. Série A No 2, P 19. (187)

# الفرع السادس تعديل المعاهدات (۱۲۷)

# L'Amendement des Traités

ان مشكلة تعديل المعاهدات كانت محل اهتام الجاعة الدولية ، فقد اولى عهد عصبة الام اهتاما بالغا بالمعاهدات التي تغيرت ظروفها فنص في المادة ١٩ على وحق الجمعية العامة في ال تدعو الدول من وقت لآخر الى اعادة النظر في المعاهدات التي اصبيحت غير صالحة للتطبيق.

وتتضمن المعاهدات في الوقت الحاضر نصوصا خاصة بالتعديل. لذلك سنبحث اولا المبادئ العامة ، ومن ثم تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف ، واخيرا النصوص التي تضمنتها اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

# اولا ـ المبادئ ألعامة :

في غياب النص الاتفاقي. اي في حالة عدم وجود نص في المعاهدة يبين طريقة تعديلها ، فأن تعديل المعاهدة يكون باتفاق الاطراف. فاذا كانت المعاهدة ثنائية ، فأن اتفاقا جديدا يبرم ، وبموجبه تتفق الدولتان على استبدال نص معلوم بنص جديد ، او يعقد معاهدة جديدة تحل بكاملها محل المعاهدة السابقة . اما اذا كانت المعاهدة متعددة الاطراف ولا يوجد نص فيها يبين طريقة تعديلها ، فأن التعديل يتم وفقا لقاعدة اغلية الثلثين (١١٨) . وقد بينت اتفاقية فينا ذلك في المادة ٣٩ بنصها ويحوز تعديل المعاهدة باتفاق الاطراف . وتسرى القواعد الواردة في الباب الثاني على مثل هذا الاتفاق مالم بنص المعاهدة على غير ذلك ، وهكذا فان الاتفاق المعدل وفقا لهذه المادة مجضع للقواعد تنص المعاهدة على غير ذلك ، وهكذا فان الاتفاق المعدل وفقا لهذه المادة بخضع للقواعد

(١٤٧) تستعمل المعاهدات الدولية مصطلحات عتلفة للتعبير عن تعديل المعاهدات ، مثل تغيير او اعادة النظر فيها ، او مراجعة المعاهدات ، الا ان لجنة القانون اللحولي ميزت بين تعديل المعاهدات وتغيير او اعادة النظر . فالتعديل يكون محدودا اما اعادة النظر فيكون شاملا . وبعبارة اخرى ان التعديل يتناول بعض النصوص المحددة في المعاهدة ، اما اعادة النظر فيشمل المعاهدة كلها .

(١٤٨) راجع المادة ٩ ف ٢ من اتفاقية فينا .

العامة المتعلقة بأبرام المعاهدات. ومن الملاحظ ايضا ان هذا النص لايلزم جميع الاطراف الاشتراك في تعديل المعاهدة ، وانحا يتحدث عن الاتفاق بين الاطراف وليس الاتفاق بين جميع الاطراف(١٤٩)

### ثانيا ـ تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف :

ان تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف له اهمية خاصة ، لانها تضع قواعد عامة تهم عدداكبيرا من الدول ، ودون ان تحدد في الغالب مدة لسريانها . وان تعديلها يجب ان يكون تبعا للظروف والحاجة .

وتتضمن المعاهدات المتعددة الاطراف عادة نصوصا تبين الاجراءات التي تتبع في تعديلها ، وفي كثير من الحالات تنص هذه المعاهدات على تدخل المنظات الدولية في الجراء التعديل . لذا سدرس تعديل المعاهدات بين اطرافها ومن ثم تدحل المنظات في اجراء التعديل .

# آ. تعديل المعاهدات بين الدول الأطراف (١٥٠٠):

القاعدة العامة هي ان الدول الاطراف في المعاهدة هم الدين يباشرون اجراء التعديل . الا ان الاحكام التي تتضمنها هذه المعاهدات فيا يتعلق بتعديلها تختلف من معاهدة لاخرى .

١ - فبعض المعاهدات تمنع اجراء التعديل الا بعد مضي مدة من تطبيق المعاهدة ، مثال ذلك اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ التي نصت في المادة ٢٩ على عدم جواز اجراء التعديل الا بعد مضي خمس سنوات من تاريح دحول الاتفاقية دور النفاذ.

٢ و يعض المعاهدات تنص على عقد مؤتمرات دورية كل خمس سنوات للنظر في المعاهدة وامكانية تعديلها . من ذلك المادة ٣/٨ من معاهدة حطر انشار الاسلحة النووية المعقودة في ١ تموز عام ١٩٦٨ .

<sup>. (</sup>١٤٩) انظر باستيد، ص ٣٣٥.

<sup>(</sup>۱۵۰) انظر NGUYEN المرجع السابق ، ص ۲۸۵ .

٣ - وبعض المعاهدات تخول جهة الابداع مهمة الدعوة الى عقد مؤتمر للتعذيل ، بناء
 على طلب ثلث عدد الدول الاطراف في المعاهدة . من ذلك المادة الثانية من اتفاقية
 موسكو لعام ١٩٦٣ حول حظر التجارب النووية .

٤ ~ ان اعتماد اتفاق التعديل ودخوله دور النفاذ يكون بالأغلبية . لكن هناك معاهدات تتطلب موافقة دول معينة التعديل من ذلك المادة ٣/٨ من اتفاقية حطر 'انتشار الامملحة النووية . التي اشترطت الأقرار التعديل ودخوله دور النفاذ ان توافق وتصدق عليه اغلبية الدول الاطراف في الاتفاقية .

# ب. تدخل المنطات الدولية في اجراء التعديل:

يجب التمييز بهدا الصدد بين ثلاثة انواع من المعاهدات : المعاهدات التي تبرم تحت اشراف المنظمة الدولية ، والمعاهدات المشئة للمنظات الدولية :

# ١ - المعاهدات التي تبرم تحت اشراف المنظمات العولية :

المعاهدات التي تبرم تحت اشراف المنظمة الدولية تؤدي الى تدخل المنظمة في اجراء التعديل ، من ذلك جميع اتفاقات تدوين القيانون الدولي التي ايرمت تحت اشراف الامم المتحدة . مشال ذلك اتفاقية جنيف الخاصة بالجرف القارى لعام ١٩٥٨ ، والتي نصت في المادة ١٣ على انه « ١- بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية دور التنفيذ يجوزلكل طرف متعاقد أن يطب في أي وقت تعديلها باعلان كتابي يرسله المي سكرتير علم الامم المتحدة الإجراءات عام الامم المتحدة الإجراءات الملازم اتخاذها بالنسبة لمثل هذا الطاب » .

ومن الملاحظ ان هدا النص لايعني ان الامم المتحدة هي التي لها اهلية تعديل المعاهدة ، وانحا الدول لوحدها هي التي تستطيع تقرير ذلك . ولكن الجمعية العامة تختص بتقرير فيا ادا كان مناسبا اولا الاستجابة لطلب التعديل .

وقد تدعو الى مؤتمر ليتولى دراسة مسألة التعديل . وعلى اي حال ، ومما لاشك فيه ان هذا النص جعل المنظمة الدولية تتدحل في احراء تعديل معاهدة التي هي بساطة معقودة بين الدول (١٥١)

<sup>(</sup>١٥١) انظر فيليب ماتين ، المرجع السابق ، حس ١٤٧ ـ ١٤٨ .

# ٧ - المعاهدات التي تبرم في المنظات الدولية :

لتعديل اتفاقات العمل الدولية مثلا ، فان مجلس ادارة منظمة العمل الدولية هو الذي له حق اقتراح التعديل ، ثم يتولى مؤتمر عام منظمة العمل الدولية اعداد واعباد اتفاق التعديل (١٥٣)

# ٣- الماهدات المنشئة للمنظات الدولية :

تنظم المعاهدات المنشئة للمنظات الدولية بدقة جميع النواحي القانونية المتعلقة بتعديلها بما في ذلك آثار التعديل . ويقتضي لتعديل مثل هذه المعاهدات توافر عنصرين هما : اثفاق اجهزة المنظمة الدولية من ناحبة ، واتفاق الدول الاعضاء من ناحية اخوى (۱۹۳) .

وتمر اجراءات التعديل بمرحلتين: الاولى هي مرحلة التصويت على التعديل داخل الهيئة او المؤتمر، «الثانية هي مرحلة التصديق على اتفاق التعديل باعتباره شرطا لدخوله دور النفاذ (١٠٤).

والنصوص التي تتضمنها هذه المعاهدات المتعلقة بتعديلها تختلف من معاهدة لاخرى الامر الذي يقتضي بيان مايلي :

٩ - هناك معاهدات تمييز بين التعديل واعادة النظر بالمعاهدة ككل. مثال ذلك ميثاق
 الامم المتحدة الذي نص في المادة ١٠٨ على تعديل الميثاق ، وفي المادة ١٠٩ على اعادة النظر في الميثاق.

٧ - هناك معاهدات تمنع اجراء تعديلها خلال فترة معينة ، والهدف من ذلك هو تقرير نوع من الاستقرار للمنظمة ، مثال ذلك معاهدة حلف شيال الاطلسي لعام ١٩٤٩ التي قررت في المادة ١٢ عدم السياح بتقديم طلبات لتعديل المعاهدة الا بعد مضي عشر سنوات من دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

### (۱۵۲) انظر NGUYEN ص ۱۹۸۱

(١٥٣) ترجد بعض الحالات النادرة التي تنص فيها الماهدة المنشئة للمنظمة الدولية على ان اجهزة المنظمة هي التي تختص لوحدها بتعديل ميثاق المنظمة ، مثال ذلك المادة ٩٥ من اتفاقية باريس المنشئة للجاعة الاوربية للفحم والصلب .

(١٥٤) انظر الدكتور صالح جواد الكاظم ، دراسة في المنظات الدولية ، بغداد ،

٣ - دخول التعديل دور النفاذ :

آ- التعديل بالأجاع: هناك معاهدات تتطلب اجاع الدول الاعضاء على التعديل حتى يمكن تجنب اعتراض الدول على ماقد يتم من تعديلات لم توافق عليها. واشتراط الاجاع يتعلق عادة بسريان التعديل اذ يتعين تصديق الدول على التعديل حتى يسري في مواجهتها. مثال ذلك المادة ٢٣٦ ـ ٣ من معاهدة الجاعة الاوربية للفحم والصلب. ويظهر اشتراط احاع الاعضاء لدخول التعديل دور النفاذ بجلاء في المعاهدات الحاصة بم بالأحلاف مثل حلف شهال الاطلمي وحلف وارشو. وقد يكون الاجاع قاصرا على تعديل مسائل معينة كما هو الحال في صندوق النقد الدولي (م - ١٧) والبث الدولي للأنشاء والتعمير (م - ١٥) حيث الاجاع مطلوب لادخال اي تعديل يمس بحق الاعضاء من الانسحاب او في تعديل حصته في البنك، وكذلك في بعض المسائل الاخرى (١٥٠٠). بيدالتعديل بأغلية الثانين: تأخذ معظم المعاهدات المنشئة للمنظات الدولية بقاعدة الخلية الثانين لأجراء التعديل ، الا ان هذا التعديل لايصبح نافذا الا ادا صدقت عليه ثلثا الدول الاعضاء. ومن امثلة ذلك مواثيق: منظمة الصحة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة العمل الدولية، البنك الدولي للأنشاء والتعمير، مجلس اوربا، منظمة الوحدة الافرية، وجامعة الدول الموبية.

ج ـ التعديل بأغلبية معينة : مثال ذلك ميثاق الام المتحدة الذي اشترط لنفاذ التعديل تصديق الدول الخمس الكبرى عليه . فقد نصت المادة ١٠٨ على انه والتعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسرى على جميع اعضاء الام المتحدة ، اذا صدرت عوافقة ثلثي اعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا اعضاء الام المتحدة ومن بيهم حميع اعضاء مجلس الامن الدائمين ، وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة .

١٤ - اثر التعديل بالنسبة للدول التي لاتصدق عليه :

تقسم التعديلات من حيث آثارها الى نوعين رئيسين : تعديلات ثلرم جميع الدول الاعضاء ، وتعديلات لاتلزم الا الدول التي قبلته .

آ ـ التعديلات التي تلزم جميع الدولاالاعضاء:

تنص مواثيق بعض المنظات الدولية على سريان التعديلات على حميع الدول

<sup>(</sup>١٥٥) انظر الدكتور ابراهيم احمد شلبي : التنظيم الدولي ، بيروت ، ١٩٨٤ ص ٥٧ .

الاعضاء اذا ماصدقت عليها اغلبية الدول الاعضاء . اي ان التعديلات التي يصدق عليها ثلثا اعضاء المنظمة تصبح ملزمة لجميع الدول الاعضاء بمن فيهم الدول التي لم تصدق على التعديلات . ومن امثلة هذه المنظات ، الام المتحدة (م ـ ١٠٨) ، منظمة الاغذية والزراعة (م ـ ٢٠٨) ، منظمة اليوسكو (م ١٣٠ - ١) منظمة الصحة العالمية (م ـ ٨) ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ينص ميثاقها في المادة ١٨ على ان والتعديلات التي يقرها المؤتمر العام ويصدق عليها ثلثا اعضاء الوكالة تصبح سارية المفعول على جميع الاعضاء على وقد اطلق وعلى هذه التعديلات المتعربات المشرعة بوصفها تشريعات الاستثنى منها الممتعون عن المصادقة عليها (١٥٦) .

ب التعديلات التي لاتلزم الا الدولة التي قبلته :

تنص مواثيق بعض المنظات الدولية على عدم سريان التعديلات الآفي مواحهة الدول التي صدقت عليها ، اي انها لاتلزم الآهذه الدول . كما هو الحال في جامعة الدول العربية ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، التي ينص ميثاقها في المادة ١٠٩٤ على ان والتعديلات التي يوافق عليها ثلثا اعضاء الجمعية ويصدقها مالايقل عن ثلثي اعضاء المنظمة تصبح سارية المفعول بالنسبة للدول الاعضاء التي صدقت على التعديلات فقطه .

ج ـ الانسحاب وسحب العضوية :

وتنص بعض المواثيق على حق الدول التي لاتوافق على التعديل من الانسحاب من المنظمة . مثال ذلك المادة ١٩ من ميثاق جامعة الدول العربية التي تجيز للدولة التي لاتقبل التعديل ان تنسحب عند تنفيذه . كما تقرر بعضها سحب العضوية من الدول التي م توافق على التعديل . مثال ذلك المادة ٩٤٤ - ب من معاهدة شيكاغو لعام ١٩٤٤ الحاصة بأنشاء منظمة الطيران المدني الدولية (١٩٤٠) .

<sup>(</sup>۱۵۹) انظر الدكتور صالح جواد كاظم، المرجع السابق، ص ٦٤، وNGUYEN ص ۲۸۷.

<sup>(</sup>١٥٧) انظر الدكتور ابراهيم احمد شلبي ، المرجع السابق ، ص ٥٤ وباستيد ، ص ٢٣٧ .

### 0 - تطبيق اجراءات التعديل:

لقد جرى تعديل مواثيق العديد من المظات الدولية من ذان منشو مست العليان المدني الدولية ، منظمة الصحة العالمية ومسطمة لعمل الدولية ، كا المشتر الحمعية العالمة في ١٠ كانون الاول ١٩٦٣ التعديلات التي ادخلت على المواد ٢٣ ، ٢١ ، ١٠ من الميثاق والتي اصبحت نافذة في ٣١ آب عام ١٩٦٥ (١٠٥٠) . كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الاول عام ١٩٦٥ التعديلات التي ادخلت على المادة ١٠٩ العامة في ٢٠ كانون الاول عام ١٩٦٥ التعديلات التي ادخلت على المادة ١٠٩ واصبحت نافذة في ٢١ حزيران ١٩٦٨ (١٥٩٠) . كما ان مواثيق الجاعة الاوربية قد عدلت على ايضا في عام ١٩٦٥ (١٠٥٠) .

# ثالثًا ـ نصوص اتفاقية فينا فيا يتعلق بتعديل المعاهدات المتعددة الاطراف:

ان النصوص التي تضمنتها اتفاقية فينا ، هي نصوص مكملة بقصد تطبيقها على المعاهدات المتعددة الاطراف في حالة عدم وجود نص فيها يتعلق بتعديلها او عدم كفايتها .

(١٥٨) يقضي تعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد اعضاء ُ مجلس الامن من احد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا.

وتنص المادة ٧٧ المعدلة على ان تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة اصوات تسعة من اعضائه (صبعة في السابق) وفي كافة المسائل الاخرى بموافقة تسعة من اعضائه (صبعة في السابق) بكون من بينها اصوات اعضاء مجلس الامن الدائميين الخمسة . وبقضي تعديل المادة ٦١ بزيادة عدد اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر عضوا الى صبعة وعشرين عضوا .

(١٥٩) ويقضي تعديل المادة ١١٩ المتعلق بالفقرة الاولى من تلك المادة بجواز عقد مؤتمر عام من اعضاء الامم المتحدة لاعادة النظر في الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي اعضائها وبموافقة تسعة من اعضاء مجلس الأمن (سبعة في السابق)

(١٦٠) انظر باستيد ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩.

ولقد ميزت اتفاقية فينا بين تعديل المعاهدات في ابين الاطراف جميعا وبين تغير المعاهدات بين بعض اطرافها فقط.

آـ تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف:

الهدف من التعديل هو تأمين المساواة للدول الاطراف في المعاهدة ، وقد تضمنت المادة ، ع من الاتفاقية المبادئ التالية :

٢٥ ـ يجب ابلاغ جميع الدول المتعاقدة بأي اقتراح بشأن تعديل معاهدة متعددة الاطراف فيما بين الاطراف جميعا . ويكون لكل طرف الحق في ان يشترك في آــ القرار الحناص بالتصرف الذي يتخذ بشأن هذا الاقتراح .

ب \_ التفاوض وابرام اي اتفاق لتعديل المعاهدة .

٣ كل مدولة من حقها أن تصبح طرفا في المعاهدة ، يكون من حقها أن تصبح طرفا في المعاهدة المعدلة .

٤ ـ لايلزم الاتفاق الحناص بالتعديل أية دولة طرف في المعاهدة اذا لم تصبح طرفا في
 الاتفاق المعدل ، ويسرى بالنسبة لهذه الدولة حكم المادة ٣٠ فقرة ٤ (ب) ١٠.

ثم اشارت الاتفاقية الى مسألة الدولة التي تصبح طرفا في المعاهدة بعد دخول الاتفاق المعدل دور النفاذ. لذ كثيراً ما يحصل في العمل ان ترسل الدولة وثائق تصديقها او انضامها الى المعاهدة ، دون النطرق الى التعديلات التي ادخلت عليها . وقد قدمت الاتفاقية حلا لهذه المسألة في الفقرة الخامسة بنصها واية دولة تصبح طرفا في المعاهدة بعد دخول الاتفاق المعدل دور النفاذ ، ومالم تعبر عن نية مفايرة تعتبر :

(آ) . طرفا في الماهدة المدلة .

(ب) - وطرفا في المعاهدة غير المعدلة في مواجهة اي طرف في المعاهدة لم يلتزم بالاتفاق المعدل.

ب. تغيير المعاهدات المتعددة الاطراف بين بعض اطرافها فقط:

بينت اتفاقية فينا امكانية الانفاق على تغيير المعاهد بين بعض اطرافها فقط ، آخذه بنظر الاعتبار الوضع الخاص ببعض اللول فنصت في المادة ٤١ على انه ١٥ ـ يجوز لطرفين او اكثر في معاهدة متعددة الاطراف الانفاق على تغيير المعاهدة فيا بينهم فقط : آد اذا كانت المعاهدة تنص على امكان هذا التغيير.

ب .. او اذا لم تحرم المعاهدة امكان هذا التغيير وكان :

١١) لايؤثر على تمتع الاطراف الاخرى بمقوقهم طبقا للمعاهدة او على أدائهم

لألتزاماتهم .

(۲) لايتعلق بنص يتعارض الاخلال به مع التنفيذ الفعال لموصوع المعاهدة والعرص .
 ككل .

٢ يجب، في الحالات التي تخضع لحكم الفقرة ١ - (آ) ، على الاطراف الراغبين في التغيير ابلاغ الاطراف الاخرى بيتهم في عقد الاتفاق وبالتغيير الذي ينص عليه الاتفاق ، وذلك مالم تنص المعاهدة على غير ذلك».

# الفرع السابع انتياء المعاهدات (١٦١)

### اولا ــ: انتهاء الماهدة من تلقاء نفسها .

تنتهى المعاهدة من تلقاء نفسها في مثل الحالات التالية :

1- بتنفيد المعاهدة تنعيذا تاما ، وهذه هي الوسيلة الطبيعية لانهاء المعاهدات . هاذا عقدت دولتان معاهدة معينة أنشأت لكليها حقوقا وهرضت عليها التزامات معينة ، وقامت الدولتان بتنفيذ احكامها تنفيذا كليا ، فان المعاهدة تصبح منتهية باتمام هذا التنفيذ . غير ان انهاء المعاهدات بتنفيذها لايحول دون الاستشهاد بها كوثيقة مثبة للالتزام الذي ثم تنفيذه اذا كان هناك مايدعو لذلك .

٧ - بانتهاء الاجل المحدد لسريان المعاهدة اذا كان منصوصا فيها على انها تسرى لأجل معين ، قان حل هذا الاجل ولم يجدد المعاهدة اطرافها زالت المعاهدة ونقضت .
 ٣ - بتحقيق شرط فاسخ منصوص في المعاهدة على ان تحققه يلغيها ، كما لو اتفقت دولتان في معاهدة على ان تتنازل احدهما للأخرى عن اقليم معين ، على ان يستفتي سكان هذا الاقليم في مصيرهم بعد مدة معينة . وتم هذا الاستفتاء بالفعل واختار سكان الاقليم

(١٦٦) انظر في هذا الصدد شارل روسو ، القانون البولي ، ص ٢٠٥ وما بعدها . والدكتور حامد سلطان ، ص ٢٠٠ و ٢٠٣ والدكتور حافظ غانم ، المعاهدات ص ٢٠١ ـ ١٦٨ . وانظر كذلك من ١٠١ ـ ١٦٨ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ .

العودة الى الدولة المتنازلة ، فان احكام المعاهدة التي وضعتهم تحت سيادة الدولة الثانية تزول وتنقضي في مثل هذه الحالة ، وقد حدث هذا بالنسبة لاقليم (السار) اذ وضع تحت اشراف عصبة الام بموجب معاهدة فرساي ، ثم استفتي سكان السار سنة ١٩٣٥ فاختاروا الانفيام لالمانيا .

 ٤ - باستحالة تنفيذ نصوص المعاهدة : كما لو، عقدت معاهدة تحالف بين ثلاث دول أ نشبت الحرب بين اثنين منها كانت الدولة الثالثة في حل من المعاهدة ، لانه يستحيل عليها القيام بتنفيذ نصوص المعاهدة .

فناء الشي محل المعاهدة : كما لو ابرمت دولتان معاهدة لتنظيم حقوق كل منهما على
 جزيرة مثلا ثم اختفت هذه الجزيرة نتيجة حادث طبيعى .

٩٠ بزوال احد اطراف المعاهدة: كما لو عقدت دولتان معاهدة، ثم زالت احدى الدولتين المتعاقدتين وفقدت وصف الشخصية الدولية لضم دولة ثائثة لها او لتقسيم اقليمها بين بعض الدول، فإن المعاهدات التي عقدتها الدولة التي فقدت الشخصية الدولية تزول وتنقضي. هذا بالنسبة للمعاهدات الثناثية (١٦٢٠). اما المعاهدات الجاعية فإن زوال احد اطرافها لا يؤثر على كيانها فهي تبتى مع ذلك قائمة بالنسبة للدول الاخرى المتعاقدة.

### ثانياً . برضا الطرفين :

والرضا اما ان يكون صراحة بأن يتفق الطرفان في المعاهدة على انهائها او ضمنا كأن يعقد الطرفان معاهدة جديدة في نفس موضوع المعاهدة الاولى بحيث تحل المعاهدة الثانية محل الاولى .

### ثالثاً . بارادة احد الطرفين وحده :

لاحد طرفي المعاهدة ان ينهيها ولو لم يرضى الطرف الآخر. وذلك بالتخلي او بالانسحاب او يفسخ المعاهدة في حالات معينة :

١ - الانسحاب: اما الانسحاب فهو جائز في المعاهدات التي تنص على امكان انسحاب احد الطرفين بعد اعلان الطرف الآخر بذلك. فاذا ما اعلن احد طرفي المعاهدة

<sup>(</sup>١٦٢) يتقيد هذا المبدأ بطبيعة الحال بقواعد التوارث الدولي التي سنفصل احكامها في موضوع آخر من هذا الكتاب .

انسحابه عدت المعاهدة منتية ، وذلك بشرط اتباع ماتكون قد نصت عليه المعاهدة من شروط خاصة بذلك . والانسحاب غير جائز اذاكان منصوصا في المعاهدة على انها تنتهي بأنقضاء اجل معين ، فلا يجوز لأحد الطرفين الانسحاب منها قبل فوات الاجل مالم يقبل الطرف الاخر ذلك . وكذلك في المعاهدات التي يراد منها ، او التي ينص فيها صراحة على ان الغرض منها تنظيم حالة دائمة كمعاهدات الحدود فلا يجوز الانسحاب مها ولا يمكل حلها الا يرضا الطرفين .

اما في المعاهدات متعددة الاطراف فتظل المعاهدة نافذة في حق باقي اطرافها . واذا كانت المعاهدة لاتتضمن نصا بشأن انهائها او الغائها او الانسحاب منها ، فأمه لا يمكن لأحد اطرافها الانسحاب منها او الغاؤها بعمل انفرادي الا بعد موافقة الدول الاخرى الاطراف فيها . ولقد اكد بروتوكول لندن لسنة ١٨٧١ هذا المبدأ بنصه على ان امن المبادئ الاساسية في القانون الدولي ان الدولة لا يمكنها التحلل من الالتزامات التي ترتبها المعاهدة عليها الا بعد موافقة الاطراف المتعاقدة عن طريق الاتفاق الودي، (١٦٣).

ولقد اشارت اتفاقية فينا الى ذلك في المادة ٥٦ بنصها ١٥ ـ المعاهدة التي لاتتضمن نصا بشأن انهائها والتي لاتنص على امكان الغائها او الانسحاب منها لاتكون محلا للألعاء او الانسحاب الا:

آ . اذا ثبت اتحاه نية الاطراف فيها الى امكان انهائها او الانسحاب منها .

(١٦٣) ولقد تأكد هذا المبدأ في التعامل الدولي ، فعندما اعلنت المانيا عامي ١٩٣١ - ١٩٣٩ انسحابها من معاهدة فرساي ، اعتبر تصرفها هذا مخالفا لقواعد القانون الدولي ، كذلك عندما اعلن الاتحاد السوفيتي في المذكرة المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ الغاءه للاتفاقات المعقودة بين لحلفاء حول برلين . الا ان الدول الغربية ردت على ذلك في البيان الذي اصدره مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول في ١٢ كانون الاول ١٩٥٨ يز والذي جاء فيه بأنها لاتقبل بالرفض الانفرادي من قبل حكومة الاتحاد السوفيتي لالتراماتها في مواجهة الحكومات الفرنسية ، والبريطانية ، والامريكية . كما ان حلف شهال الاطلسي بحث هذه المسألة واعلن في ١٦ كانون الأول ١٩٥٨ بأنه لا يحق لأية دولة التخلص بصورة انفرادية من التراماتها الدولية ، كما ان معهد القانون الدولي في دورة انعقاده في بروكسل عام ١٩٦٣ قد اكد هذا المبدأ .

راجع باستيد ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧\_ ٣٥٤)

ب ـ او اذا امكن استنباط حق الالغاء او الانسحاب من طبيعة المعاهدة.

 على الطرف الراغب في انهاء المعاهدة او الانسحاب منها طبقا للفقرة (١) ان يخطر الطرف الاخر بنيته في ذلك قبل اثنى عشر شهرا على الاقل.

٧ - فسخ المعاهدة : بجوز لدولة تكون طرفا في معاهدة ان تعلن عدم التزامها بما ورد فيها او وقف تنفيذ احكام المعاهدة كليا او جزئيا وذلك اذا ما أخل الطرف الآخر بألتزاماته المقررة في المعاهدة .

ويشترط ان يكون الاخلال جوهريا لكي يبرر فسخ المعاهدة وتحلل الاطراف المتضررة من احكامها او ايقاف العمل بها . ولقد اكدت اتفاقية فينا ذلك في الفقرة الاولى من المادة ٦٠ فقررت ان والاخلال الجوهري بأحكام معاهدة ثنائية من جانب احد طرفيها يخول للطرف الآخر التحسك بهذا الاخلال كأساس لانهاء المعاهدة او ايقاف العمل بها كليا او حزئباه . ثم قررت الفقرة الثالثة من نفس المادة انه ويعتبر اخلالا جوهريا :

آـ رفض العمل بالمعاهدة فها لاتجيزه هذه المادة.

ب ـ او الاخلال بنص صروري لتحقيق موضوع المعاهدة او الفرض منها».

اما اذا كان الامر يتعلق بمعاهدة متعددة الاطراف فأن الوضع بختلف ذلك ان اتفاقية فينا في الفقرة الثانية من المادة ٦٠ تفتح الباب لاكثر من حل في هذا الشأن فتنص على انه ويترتب على الاخلال الجوهري باحكام معاهدة متعددة الاطراف من جانب أحد اطرافها مايلي :

آ يخول هذا الاخلال للأطراف الأخرى باتفاق جاعي فيا بينهم ايقاف العمل بالمعاهدة كليا او جزئيا او انهامها اما :

أي العلاقة بينهم وبين الدولة التي اخلت بأحكامها.

٧. او في العلاقة بين جميع الاطراف.

ب. ويخول الطرف الذي تأثر بصورة خاصة من هذا الاخلال التمسك به كأساس لايقاف العمل بالمعاهدة كليا أو جزئيا في العلاقة بينه وبين الدولة التي أخلت بالمعاهدة . ح ـ ويحول لأي طرف آخر ماعدا الطرف الذي اخل بالمعاهدة التمسك بهذا الاخلال كأساس لايقاف العمل بها كليا أو جزئيا بالنسبة اليه اذا كانت طبيعة هذه المعاهدة تجعل الاخلال الجوهري بأحكامها من جانب أحد الاطراف يغير بصورة اساسية وضع كل طرف فيا يتعلق بأداء التزاماته المستقبلة طبقا للمعاهدة».

واخيرا فان المادة المذكورة تقرر في فقرتها الخامسة ان هناك نصوصا معينة لا يمكن التحلل منها او ايقاف العمل بها اذا حصل اخلال بها من جانب احد او بعض اطراف المعاهدة الاخرين وهي والاحكام الخاصة بجاية الاشخاص الواردة في معاهدات ذات طابع انساني وخاصة الاحكام المتعلقة بمنع اي نوع من انواع الانتقام ضد الاشخاص الذين يتمتعون بجاية مثل هذه المعاهدات.

ومثالها المعاهدات المتعلقة بحاية حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، والمعاهدات المحرمة لأبادة الجنس البشري ، والمحرمة لتجارة الرقيق (١٦٤) .

### ٣\_ التغيير الجوهري في الظروف:

ان المعاهدات الدولية قد تبرم في ظل ظروف معينة ثم يحدث ان تتغير تلك الطروف بعد ذلك تغييرا جوهريا بحيث تحدث اخلالا بمدى الالتزامات المتادلة بين طرفيها او اطرافها على نحو يجعل الاستمرار بالالتزام بها غير ممكن بالنسبة لأحد او بعض اطرافها . فهل يجوز للدولة ان تنسحب من المعاهدة المرتبطة بها ادا استدعى ذلك تعيير الطروف المحيطة بها تغييرا جوهريا ؟

لقد اقرت اتفاقية فينا في المادة ٦٢ جواز انهاء المعاهدات او الانسحاب منها استنادا الى التغيير الجوهري في الظروف اذا توهر الشرطان التاليان :

هآ\_ اذا كان وجود هذه الظروف قد كون اساسا هاما لارتصاء الاطراف الالترام بالمعاهدة.

 ب ـ واذا ترتب على التغيير تبديل جذري في نطاق الالتزامات التي يجب ان تنفذ مستقبلا طبقا للمعاهدة،

على ان تغيير الظروف لا يمكن الاستناد عليه طبقا للمادة ٣٢ من اتفاقية فينا في الحالتين التاليتين :

آ\_ اذا كانت المعاهدة منشئة لحدود.

ب ـ اذا كان التغيير الجوهري نتيجة اخلال الطرف بالنزام طبقا للمعاهدة او بأي النزام دولي لأي طرف آخر في المعاهدة .

(١٦٤) انظر الدكتور محمد السعيد اللقاق ، المرجع السابق ص ١٤٩ – ١٥٦ .

# رابعا - ظهور قاعدة آموة جديدة من قواعد القانون الدولي العامة :

تنص اتفاقية فيها في المادة ٦٤ على ال وادا ظهرت قاعدة آمرة جديدة من قواعد القانون الدولي العامة فأن اي معاهدة قائمة تتعارض مع هذه القاعدة تصبح باطلة ويسهي العمل بهاء . ومثالها المعاهدات المنظمة لتجارة الرقيق السابقة في ابرامها على نشأة القاعدة العرفية الآمرة التي تحظر الاتجار بالرقيق .

### خامسا ـ الحرب (١٦٥) La guerre

تعد الحرب سببا من اسباب انقضاء المعاهدات التي كانت تربط الدول المتحاربة وقت السلم . غير ان اثر الحرب في المعاهدات يختلف باختلاف انواع المعاهدات ، ولذلك يجب التمييز بينها :

١ ـ المعاهدات التي لاتتأثر بقيام حالة الحرب :

 آ المعاهدات التي يكون موضوعها تبطيم حالة دائمة ، كمعاهدات الحدود ومعاهدات التبارل عن الاقاليم والمعاهدات المرتبة لحقوق ارتفاق دولية .

 المعاهدات التي يكون موصوعها تنظيم حالة الحرب نفسها ، مثل اتفاقات لاهاي لسنة ١٩٠٧ المنظمة للحرب البرية واتفاقات حبيف لسنة ١٩٤٩ الحاصة بمعاملة جرحى ومرضى واسرى الحرب والاشخاص المدنيين وغيرها .

ج - المعاهدات الجاعبة او المتعددة الاطراف ، ودلك في حالة ما ادا نشبت الحرب بين بعض اطرافها فقط ، و بتي الاطراف الآخرون في حالة حياد ، فأن المعاهدة تبقى سارية في علاقات الدول المحادبة ميا بينهم وايضا في علاقات هذه الدول مع الدول المتحاربة ، ولكن يقف العمل بالمعاهدة في علاقات الدول المتحاربة طيلة قيام الحرب بيبها ، ويستأنف العمل بها بعد انتهاء الحرب ، اي ان الحرب تؤدي الى وقف سريال المعاهدة

(١٦٥) لم تبحث لجنة القانون الدولي عند اعدادها لاتفاقبة قانون المعاهدات ، مسألة الحرب على اعتبار ان ميثاق الام المتحدة قد عالج هذا الموضوع بتحريمه استحدام القوة في العلاقات الدولية . ولكن هناك اشارة في اتفاقية فينا الى الحرب في المادة ٣٧ التي تقضي ولن تخل احكام هذه الاتفاقية بأية مسألة قد تثور بالنسبة الى معاهدة نتيجة نشوب قتال بين الدول».

الجاعبة في علاقات الدول المتحاربة فقط (١٦٦) .

٧- المعاهدات التي تنقضي بقيام حالة الحرب: تنقصي نقيام حالة الحرب المعاهدات الثنائية (١٦٧) التي تربط بين الدول المتحاربة كمعاهدات الصداقة وحس الحوار، والمعاهدات التجارية والاقتصادية والمالية، والمعاهدات السياسية كمعاهدات التحالف، والصهان والمساعدة وعدم الاعتداء والتحكيم. والمعاهدات التي تنشئ حقوقا خاصة لرعايا الدول المتحاربة (حق الملكية وحقوق شخصية ...) (١٦٨)

### سادسا. قطع العلاقات الدبلوماسية او القنصلية:

ال قطع العلاقات الدبلوماسية فيا بين الدول المتعاقدة لايترتبي عليه انهاء المعاهدة . ولا وقف العمل بأحكامها ، بل تظل سارية ونافدة بين اطرافها دون لذ يؤثر عليها قطع العلاقات الدبلوماسية بأي وحه من الوحوه وقد اكدت اتفاقية فينا هذه القاعدة في المادة ٢٣ التي نصت على انه ولايؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية او لقنصلية بين اطراف المعاهدة على العلاقات القانونية القائمة بينهم بموجب المعاهدة الا اذا كان قيام العلاقات الدبلوماسية او القنصلية ضروريا لتطبيق المعاهدة» .

(١٦٦) لقد نصت بعض المعاهدات على سريانها اثناء الحرب من دلك المادة ٣٧ من اتفاقية ٩ كانون الاول لعام ١٩٧٣ حول النظام الدولي للسكك الحديدية . والمادة ١٨ من اتفاقية عام ١٩٢٣ حول الموانئ البحرية . والمادة ١٥ من اتفاقية برشلونة لعام ١٩٢١ بخصوص الملاحة دراجع كافاريه ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(١٦٧) لقد نصت المادة ٢٨٩ من معاهدة فرساي للصلح لعام ١٩١٩ على الغاء المعاهدات الثنائية التي كانت تربط بين الدول المتحاربة وكيا قررت محكمة النقض الفرنسية في قرار له يه ٢٧٠ حزيران عام ١٩٤٧ وأيأن الرعايا الايطاليين لا يمكنهم المتع من معاهدة سابقة على عام ١٩٤٤ ، لان هذه الاتفاقية اصبحت ملغاة بفعل دخول ايطاليا الحرب . سابقة على عام ١٩٤٤ ، لان هذه الاتفاقية اصبحت ملغاة بفعل دخول ايطاليا الحرب .

# المبحث الثاني العرف الدولي

### La Coutume internationale

يعد العرف من اهم مصادر القانون الدولي العام ، واغزرها مادة ، اذ ان اغلب قواعد هذا القانون ذات الصفة العالمية قد نشأت واستقرت في المحيط الدولي عن طريق العرف وتحت تأثيره ، حتى ان القواعد الواردة في المعاهدات الشارعة كثيرا ماتكون تعبيراً او صياغة لما استقر عليه العرف قبل ابرامها .

ويشترط لقيام العرف الدولي توافر ركنين : ركن مادي وآخر معنوي .

ا ـ الركن المادي: Le'le'ment materiel

ويقوم هذا الركن على تكرار الاعمال المتماثلة في تصرف الدول في امور معينة (١٦٩) فاذا ماثبت ان الدول تسير على وتيرة واحدة في نوع من التصرفات الدولية فالقاعدة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي قاعدة عرفية دولية .

ويسترط في التصرف المادي ان يصادف القبول من اللولة او اللول التي صدر في مواجهتها ، وان يستمر قبول اللول له اذا تكررت ممارسته في الحالات الجديدة الماثلة المحالة الاولى . ويشترط فيه ايضا ان يكون عاما ، بمعنى ان تمارسه اللول على وجه العموم في جميع الحالات الماثلة التي تحدث في المستقبل . وليس معنى هذه العمومية ان جميع اللول تمارس هذا التصرف في الحالات الماثلة ، بل يكني ان تكون ممارسة التصرف صادرة من اغلية اللول ، لان العمومية ليس معناها الاجاع ، فقد يكون العموم في عرف حوال معينة ، العرب عضاراتها او تشترك في وحدة الجنس والتي تضمها مؤسسات اقليمية ، ومثالها اللول الامريكية حيث يوجد عرف خاص بها وكذلك الدول العربية واللول المربكة ، او ان يكون العرف العربية واللول المربكية ما يكون العرف العربية اللول المربكة ، او ان يكون العرف الدولي عاما وفي هذه الحالة تتواتر اغلية اللول

(١٦٩) لا يشترط في التصرف ان يكون ايجابيا (القيام بعمل) بل انه يجوز ان يكون التصرف سلبيا والامتناع عن القيام بعمل. وقد ايدت ذلك محكة العمل اللولية الدائمة في الحكم الذي اصدرته في قضية اللوتس بتاريخ ٧ ايلول عام ١٩٢٧، اذ قررت فيه ان العرف قد يثرتب على اساس الامتناع عن اتخاذ تصرف في حالة معينة ، متى ما اقتر فذا الامتناع بالركن المعنوي. انظر مطبوعات الحكة rie A B, No. 22P. 16

على التصرف وفقا لاحكامه (١٧٠).

### Y ... الركن المنزي: Echément - psychologique

والى جانب الركن المادي يشترط توافر ركن معنوي لوجود العرف ، ويتمثل هذا الركن باعتقاد الدول بأن التصرفات المادية التي تقوم بها او تطبقها هي ملزمة لها قانونا .

ولقد اشارت المادة ٣٨ من النظام الاساس لهكة العدل الدولية الى الركن المعنوي حينا اشترطت ان يكون العرف مقبولا بمثابة قانون دل عليه نواتر الاستعال ، كما ابدت محكة العدل الدولية ذلك في الحكم الذي اصدرته في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠ والحاص بحق الملجأ (١٧١٠)

وللركن المعنوي اهمية كبرى في تكوين العرف تفوق اهمية تكرار التصرفات المادية . كا ان وجود هذا الركن هو الذي يميز العرف عن العادة وعن المجاملات الدولية . فالعادة والمجاملات الدولية ، لاتنطوي على الاعتقاد بصفتها الالزامية . وان كان تكرار العادة يساعد على اثبات القاعدة العرفية . غير ان العادة مها تكررت فانها لاتكسب قوة القاعدة العرفية الا بعد ان تقابل برد فعل مناسب من جانب الدول او الهاكم الدولية بحيث تتوافر القناعة العامة باعتبار تلك العادة بمثابة قاعدة قانونية الزامية .

فثلا لو اعتادت الحكومات على اعفاء الممثلي الدبلوماسيين المعتمدين لديها من المسرائب والتكاليف المالية الاخرى ، فان هذه العادة الاختيارية لاتصبح قاعدة عرفية الزامية الا اذا اقترن مسلك الحكومات في هذا الشأن بالاعتقاد بالصفة الالزامية لتلك العادة (۱۷۲)

التصرفات التي ينشأ عها العرف الدولي (١٧٢).

اتحه الفقه في تحديد العوامل التي تشترك في تكوين العرف الدولي اتجاهين مختلفين : الاول ذو نزعة وضعية وقد نادى به الفقيه الالماني شنروب (١٧٤) ، وهو يعتبر القواعد القلنونية

<sup>. (</sup>١٧٠) انظر الدكتور حامد سلطان ، ص ٥٠\_١

<sup>(</sup>۱۷۱) انظر مطبوعات المحكة : . G.I.J. Rec. 1950, P. 276 :

<sup>(</sup>١٧٢) انظر الدكتور القطيني ، ص ١٦٠ .

<sup>(</sup>۱۷۳) انظر شارل روسو ، القانون الدولي ، ص ۳۲۸ ـ ۳۶۱ . والوجيز ص ۸۰ وما يعدها ـ «كانفارية» ض۲۹۸ وما بعدها

<sup>(</sup>١٧٤) انظر: K.Strupp كالقراعد العامة لقانون السلم، في مجموعة محاضرات الاهاي سنة ١٩٣٤، ع ٤٧ ص ٣١٣ وما بعدها.

العرفية ناشئة عن تصرفات الجهزة الدولة ذات الاختصاص الدولي ، ويحل العرف الدولي عصورا بالسوابق الجكوبة الداخلية دون السوابق القضائية . غير ان التعامل الدولي لم يقر هذا الاتجاه وذلك لان كثيرا من القواعد الدولية العرفية جامت عن طريق السوابق القضائية .

اما الاتجاه الثاني فقد نادى به بعض انصار المذهب الموضوعي وعلى وأسهم جودج سل (١٧٥) الذي يرى ان التصرفات المنشئة للقواعد العرفية يمكن ان تصدر من أي فرد يدافع عن مصالحه الدولية . غير ان التعامل الدولي لم يقر هذا الاتجاه ايضا . والحقيقة فان التصرفات الوحيدة التي يتولد عنها العرف الدولي هي التصرفات التي تصدر عن الحيثات القانونية المختصة في الشؤون الدولية . صواء كانت داخلية او دولية . على النحو التالي :

١ ـ التصرفات الناتجة عن الهيئات الحكومية والتي ينشأ عنها العرف العولي :

آ المراسلات الدبلوماسية والتعليات الرسمية التي تصدر عن اجهزة الدولة التي تشدف على العلاقات الخارجية (وزارة الخارجية والمبعوثون الدبلوماسيون والقنصليون) التي تكشف عن الخطة التي تسلكها احدى الدول في علاقاتها مع بقية الدول.

ب ـ التعليات والاوامر التي تصدر عن الحكومات في وقت الحرب الى قادتها في القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية . فقد ساهمت هذه التعليات في تكوين قواعد الحرب البرية والبحرية والجوية .

ج ـ القرانين التي تصدر عن السلطة التشريعية في دولة معينة ، قد تُسهم في تكوين العرف الدولي , فالاعراف المتعلقة باعالي البحار والبحر الاقليمي والموانئ البحرية ، تعود كلها في الاصل الى قواعد املاها القانون الداخلي .

د\_احكام المحاكم الداخلية المتعلقة بالمسائل ذات المساس بالعلاقات الدولية ، يمكن ايضا ان تؤدي الى نشوه العرف الدولي . ومن ذلك احكام محاكم الغنائم الوطنية التي ساعدت بقسط كبير في نشوه وتطوير قواعد القانون الدولي الحناصة بالحرب البحرية .

٢ \_ التصرفات الناتجة عن الهيئات الدولية والتي ينشأ 'عنها العرف الدولي :

آ\_ احكام الهاكم الدولية على اختلاف انواعها . لقد ساهمت تلك الاحكام في تكوين القواعد العرفية الدولية . ومن ذلك ان هذه الاحكام هي التي انشأت القاعدة

<sup>(</sup>١٧٥) انظر جورج سل: الوجيز في قانون الشعوب ، ج ٢ ، باريس ١٩٣٤ ، من ٢٠٩ وما بعدها.

القانونية الخاصة بضرورة احترام الحكم من جانب اطراف النزاع ، بل ان هناك انظمة دولية ترجع الى احكام المحاكم الدولية ، خاصة محاكم الدولية التي اليها يرجع الفضل في ارساء قواعدها ، من ذلك قواعد المسؤولية الدولية ، والاعتراف بالدول والحكومات ، وتفسير المعاهدات ، وممارسة الدول لانجتصاصاتها وشروط اكتساب السيادة على الاقاليم غير الخاضعة لسيادة اية دولة .... الغ .

ب ـ المعاهدات الدولية: فالمعاهدات العامة والخاصة تعد سوابق وتسهم بالتالي تكوين قواعد العرف الدولي، اذا كانت تتضمن قواعد وانظمة يجب اتباعها. كاتفاقية فينا لسنة ١٨١٥ الخاصة بالاسبقية بين الممثلين الدبلوماسيين، وتصريح باريس الصادر سنة ١٨٥٩ حول الحرب البحرية. فتل هذه المعاهدات عندما تعقد بيل بعض اللول لتنظيم مسألة معينة قد يتكرر عقد مثيلاتها بين دول اخرى وهكذا حتى ينشأ عرف دولي، موضوعه هو موضوع المعاهدة المعقودة نفسها، وقد تسهم بعض المعاهدات دولي، موضوعه هو موضوع المعاهدة المعقودة نفسها، وقد تسهم بعض المعاهدات الخاصة (كمعاهدات التحكيم والاتعاقات القنصلية ومعاهدات تسليم المجرمين والمعاهدات المتعلقة بالقنوات الدولية) في تكوين قواعد العرف الدولي اذا عقدت بين عدد كبير من الدول وكانت تتضمن احكاما متاثلة تعبر عن مفهوم قانوني مشترك.

ج ـ التصرفات التي تصدر عن المنظات الدولية كعصبة الام ومنظمة الام المتحدة والمنطعات المتخصصة يمكن ان تؤدي الى نشوه قواعد عرفية دولية .

وللعرف كمصدر من مصادر القانون الدولي مزايا وعيوب: فاما مزاياه فهي ان قواعده مرنة قابلة للتقدم المستمر. واما عيوبه فهي ان هذه القواعدليست دائماواضحة الحدود اذ ينقصها الضبط والتعين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية الحرى فانه لايستطيع سد الحاجات الدولية الجديدة نظرا لبطئه .

# المبحث الثالث مبادئ القانون العامة Principes généraux du droit

نصت الفقرة (ج) من المادة ٣٨ من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية على مبادئ القانون العامة التي اقرتها الام المتمدنة كمصدر ثالث للقانون الدولي العام التي تطبقها المحكمة للفصل فيا يعرض عليها من المنازعات الدولية .

الطبيعة القانونية لمبادئ القانون العامة :

اختلف الفقهاء اختلافا كبيرا في تحديد طبيعة مبادئ القان ن العامة وفي تحديد مكانة هذه المبادئ كمصدر من مصادر القانون الدولي :

فقد انكر بعض الفقهاء على مبادئ القانون العامة صفة المصدر المستقل. فنهم من اعتبرها مجرد وسائل تكيلية يلجأ اليها القضاء عند عدم وجود قواعد اتفاقية او عرفية يمكن تطبيقها على النزاع المعروض عليه. ومن هؤلاء موريللي (Morelli) الذي يرى ان الفقرة (ج) من المادة ٣٨ من المظام الاساس لمحكة العدل الدولية لايراد بها المبادئ العامة للقانون الدولي ، وانحا هي في حقيقتها معايير (Criteres) تسترشد بها المحكمة عندما تصدر حكمها بعد ان يثبت لها عدم وجود قاعدة اتفاقية او عرفية يمكن تطبيقها على النزاع المعروض عليها. وفي هذه الحالة يكون حكم المحكمة مؤسسا على مبادئ غير قانونية . المعروض عليها ، وفي هذه الحالة يكون حكم المحكمة مؤسسا على مبادئ غير قانونية . فليست المبادئ العامة هي التي تنشئ القاعدة القانونية المدولية ، انحا هو عمل القاضي الذي يستند الى المبادئ العامة المستخلصة من الانظمة القانونية الداخلية (١٧٦١) . وعلى ذلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص للمحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة دلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص للمحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة دلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص للمحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة دلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص للمحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة دلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص للمحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة دلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص للمحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة دلك فان المادة ٣٨ ، حسب رأي موريللي ، ترخص المحكمة ان تنشئ قواعد قانوينة والمه دولية على اساس الانظمة القانونية الداخلية .

ولكن هذا التفسير مرفوض لانه يتعارض مع نص المادة ٣٨ من النظام الاساس لهكة العدل الدولية ، حيث نصنت صراحة على ان وظيفة المحكمة ان تفصل في المتازعات التي ترفع اليها وفقا لاحكام القانون الدولي ، فالمحكمة لاتنشئ قواعد قانوينة دولية ، وانما هي تطبقه .

ويذهب بعض الفقهاء الآخرين امثال لوفور (Lefur) (۱۷۷) و (Spiropoulos) الى ان الفقرة (ج) من المادة ۳۸ تشير الى قواعد القانون الطبيعي .

وهذا التفسير هو الاخر لايتفق مع نص المادة ٣٨ الذي يتكلم صراحة عن المبادئ الني المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ عند هذه الامم المتمدنة، رأي المبادئ الم

G. نظر مقال الاستاذ موريللي : دراسة عامة في القانون الدولي العام ، . (۱۷۹) انظر مقال الاستاذ موريللي : دراسة عامة في القانون الدولي العام ، Morelli : Cours général de droit international puplic .
لاهاى ، سنة ١٩٥٦ ، ع ٨٩ ص ٤٧٠ ــ ٤٧١ .

<sup>(</sup>۱۷۷) انظر لوفور ، القواعد العامة لقانون السلم ، في مجموعة محاضرات لاهاي سنة ١٩٧٥ ، ع ٥٤ ، ص ٢٠٥ وما يعدها .

<sup>(</sup>١٧٨) انظر دلبيز، المرجع السابق، ص ٤٨ ــ ٤٩.

ويرى فريق اخر من الفقهاء امثال (Makowski) (۱۷۹) ان الفقرة (ج) من المادة ۲۸ تعنى قواعد العدالة .

ولا يمكن ايضا قبول هذا التفسير ، لانه لايتفق مع نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ الذي يتكلم عن سلطة المحكمة في الحكم وفقا لقواعد العدالة والانصاف وذلك في حالة موافقة اطراف الدعوى صراحة ، على تخويل المحكمة هذه السلطة (١٨٠١) . وفي رأي غالبية الفقهاء السوفيت ان الفقرة (ج) من المادة ٣٨ من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية لاتتحدث عن مصدر معين من مصادر القانون الدولي ، او وسيلة خاصة لانشاء قواعده (١٨١)

اما الاستاذ شارل روسو فانه يرى ، ان مبادئ القانون العامة هي مصدر مستقل للقانون الدولي . وهذا الرأي الاخير هو الرأي الراجح الآن في الفقه والقضاء الدوليين (۱۸۲) .

### مضمون مبادئ القانون العامة:

لقد اختلف الفقهاء كذلك في تحديد مضمون مبادئ القانون العامة ، فمنهم من يرى ان ، المقصود بمبادئ القانون العامة هي المبادئ العامة للقانون الداخلي ، وبين هؤلاء ربير

J-M Makowski: Lorganisation actule de Larbitrage (۱۷۹)
. ٣٥٨ م ٢٦٠ ، ع ٢٦٠ ، ص ٣٥٨.
و international, مجموعة محاضرات لاهاي، سنة ١٩٣١ ، ع ٢٦٠ ، ص ١٨٠٠)
انظر مقال الدكتور مفيد محمود شهاب ، المبادئ العامة للقانون بوصفهاا
مصدرا للقانون الدولي ، في الجملة المصرية للقانون الدولي ، ع ٢٣ سنة ١٩٦٧ ،
ص 2 وما بعدها .

(١٨١) انظر تونكين G. Lunkin القانون الدولي العام ، الترجمة العربية ، سنة ١٩٧٧ ، ص ١٥١ .

(۱۸۲) انظر شارل رومو ، القانون الدولي ، ص ۳۷۳ ، وانظر كذلك الدكتور صامي عبدالحميد ، اصول القانون الدولي العام ، الاسكندرية ۱۹۷۷ ، ج ۱ ، ص ۲۹۱ . (۱۸۲۱) (Cavaré) وبادفان (۱۸۲۱) وموريلي (Morelii) (۱۸۲۰) وكافاريه (۱۸۲۱) (۱۸۲۱) وفريق ثان وخاصة معظم الفقهاء السوفيت يذهبون الى ان مبادئ القانون العامة لايمكن ان تكون الا المبادئ العامة للقانون المدولي دون غيرها (۱۸۷۷). اما الفريق الثالث ومنه الاستاذ شارل روسو قانه يرى ان المقصود بمبادئ القانون العامة هي المبادئ المشتركة في النظامين القانونيين الدولي والمبادئي، اي المبادئ العامة للقانون الدولي والمبادئ العامة للقانون الداخلي، ويرى روسو ان هذا التفسير حتمي لان اصطلاح القانون الوارد في الفقرة (ج) من المادة ٦٨ من النظام الاساس محكة العدل المعولية جاء مطلقا. فمن مبادئ القوانين الداخلية التي يمكن ان تسري احكامها على العلاقات الدولية: مبدأ مبادئ القوانين الداخلية التي يمكن ان تسري احكامها على العلاقات الدولية: مبدأ مبادئ التعدن في استعال الحق، ومبدأ تغير الاحكام بتغير الازمان، ومبدأ عدم التعسف في استعال الحق، ومبدأ احترام الحقوق المكتسبة، ونظريتا التقادم عدم التعسف في استعال الحق، ومبدأ احترام الحقوق المكتسبة، ونظريتا التقادم المسقط والفوائد الناشئة عن التأخيرومبدأ احترام المقضية والقواعد المتعلقة بنظام المينات او بدفع النفقات القضائية.

اما المبادئ الخاصة بالعلاقات الدولية فنها : مبدأ استمرارية الدول ، وتفوق المعاهدة اللولية على القانون الداخلي ، وقاعدة استنفاذ المراجع القضائية (١٨٨٠) ، وعريم استخدام القوة في العلاقات الدولية ،وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول .

(١٨٣) انظر ريبر G. Ripertقواعد القانون المدني القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية ، في مجموعة محاضرات لاهاي ، سنة ١٩٢٣ ، ع 22 ، ص ٥٨٠ .

(١٨٤) انظر بادفان G. Badevant القواعد العامة لقانون السلم ، في مجموعة محاضرات لاهاي ، سنة ١٩٣٦ ، ع ٥٨ ، ص ٤٩٩ .

(١٨٥) انظر موريللي ، المرجع السابق ، ض ٤٧٠ .

(١٨٦) انظر كافاريه المرجع السابق ، ص ٧٤١ .

(١٨٧) انظر تونكين، المرجع السابق، ص ١٥١.

(۱۸۸) انظر روسو، الوجيز، ص ۸۷ ــ ۸۸.

### موقف القضاء الدولي من مبادئ القانون العامة :

من استقراء احكام المحاكم الدولية ، يتضح لنا بان مضمون مبادئ القانون العامة يمكن ان يستمد من المبادئ العامة للانظمة القانونية الداخلية او من المبادئ العامة للقانون الدولي (۱۸۹) .

١ مبادئ القانون الدولي العامة : فن المبادئ العامة للقانون الدولي المطبقة في العلاقات الدولية ، نرى ان عكمة العدل الدولية في الحكم الذي اصدرته في قضية الذهب التقدي سنة ١٩٥٤ اخذت بجبداً عدم جواز اكراه اية دولة على التحكيم من غير رضاها (١٩٠٠) . كما اشارت نفس المحكمة في حكم سابق لها اصدرته في قضية مضيق كورفو بتاريخ ٩ نيسان سنة ١٩٤٩ الى بعض المبادئ اللعامة التي ثبت الاقرار بها ، كمبادئ الاعتبارات الانسانية الاولية ، ومبدأ حرية المواصلات البحرية ، والتزام كل دولة بعدم السهاج باستمال اقليمها لغرض القيام باعال منافية لحقوق الدول الاخرى (١٩١١) .

٧ - المبادئ العامة للقانون الداخلي: لقد وجدت مبادئ القانون العامة للقوانين الداخلية لمختلف الام مجالا للتطبيق امام المحاكم الدولية. ومن تلك المبادئ مبدأ احترام الحقوق المكتسبة التي جاء ذكرها في قرار محكمة العدل الدولية الدائمة الصادر بناريخ ٧٥ مايس سنة ١٩٢٦ في قضية المصالح الالمانية في ساليسيا العليا البولونية (١٩٢٠). ومبدأ عدم جواز ان يكون الشخص قاضيا وخصا في نفس الوقت الوارد ذكره في قضية المناطق الموصل (١٩٢٠)، ومبدأ عدم جواز اساءة استعال الحق المذكور في قضية المناطق الحرة (١٩٢١)، وبعض المبادئ العامة في الإجراءات القضائية. كمبدأ قبول القرائن الحرة (١٩١١)،

<sup>(</sup>١٨٩) انظر في هذا الصدد : الاستاذ شارل روسو ، القانون الدولي ، ص ٣٧٩ ــ ٣٨٩ . والدكتور عبد الحسين القطيني ، ص ١٧٤ ــ ١٧٦ . والدكتور مفيد محمود شهاب ، المرجم السابق ، ص ١٣ ــ ٣٠٠ .

<sup>(</sup>١٩٠) مطبوعات عمكمة العدل الدولية : C.I.J. Réc. 1954, P 32

<sup>(</sup>١٩١) مطبوعات عكمة العدل الدولية : C. I . J, Rec. 1949, P. 18

<sup>(</sup>١٩٢) مطبوعات محكمة العدل الدولية الداعة C.P.J.I. Serie A. No. 7, P.42

<sup>(</sup>١٩٣) مطبوعات محكمة العدل الدولية الداغة C.P. J. I. Serie B. No 12, P. 32

<sup>(194)</sup> مطبوعات محكمة العدل الدولية الدائمة : . (194) مطبوعات محكمة العدل الدولية الدائمة :

الواقعية التي جاء ذكرها في قرار محكة العدل الدولية الصادر سنة ١٩٤٩ في قضية مضيق كورفو بين البانيا وبريطانيا (١٩٥٠)، ومداً احترام حجية الامر المقضي الوارد ذكره في قرار محكة العدل الدولية سنة ١٩٥٤ والحناص بآثار قرارات المحكة الادارية للام المتحدة (١٩٠١)، ومبدأ المساواة بين طرفي الدعوى الوارد ذكره في قرار محكمة العدل الدولية الصادر سنة ١٩٥٦ الحناص بقرارات المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية (١٩٧١). وفي الرأي الافتائي الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ٢٨ مايس سنة ١٩٥١ بشأن التحفظات على اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشري جاء فيه مايل:

(ان المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية هي مبادئ اقرتها الامم المتمدنة بوصفها ملزمة للدول دون ان يكون هذا الالزام اتفاقيا ...)

P. 12P. 12 et Série A B, No.46 P, 167.

C. I.J. Rec 1949. P, 18 -: العدل الدولية عكمة العدل (١٩٥)

C. I.J. Rec. 1954, P. 53-, العدل الدولية (١٩٦) مطبوعات محكمة العدل الدولية

<sup>(</sup>١٩٧) مطبوعات محكة العدل الدولية :- C. I.-J. Bec. 1956, P. 85

# المبحث الرابع المصادر المساعدة في القانون الدولي العام Les Sources Subsidi\*ires

بعد ال اشارت المادة ٣٨ من النظام الاساس محكمة العدل الدولية . الى المعاهدات والعرف ومبادئ القانول العامة . قضت بأن هذه المحكمة تستطيع عدد عدم توافر المصادر الاصلية المدكورة ال ترجع الى احكام المحاكم ومذاهب كنار المؤلفين في القانون العام من محتلف الام ، ودلك باعتبارها وسائل تساعد على تعييل القواعد القانونية . فالمصادر المساعدة في القانول الدولي العام هي ادل احكام القضاء ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام . وكذلك تستطيع اعجكمة الرجوع الى مبادئ العدل والانصاف متى وافقت الاطراف المتنازعة على ذلك . وسنستعرض بايجاز هذه المصادر المساعدة :

# الفرع الأول احكام القضاء

تعد احكام القضاء المصدر المساعد الاول للقانون الدولي ، حيث ان مهمة القاضي تقتصر على تطبيق القانون القائم ولا تتعداها الى خلق قواعد جديدة للقانون الدولي . كا ان حكم المحكمة الدولية لايلزم الا اطراف النزاع وذلك بالنسبة للنزاع المحكوم فيه فقط . ويدل على ذلك ماورد في صدر المادة ٣٨ من النظام الاساس من ان مهمة المحكمة هي تطبيق القانون الدولي . ومانضت عليه المادة ٩٥ من النظام الاساس لحكمة العدل الدولية من ان حكمها (لايكون له قوة الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع من ان حكمها (لايكون له قوة الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه) . ومع ان احكام المحاكم الدولية لانعتبر كسوابق قضائية يمكن التمسك بها من قبل الدول الاخرى في القضايا المتاثلة اللاحقة . الا انه من الممكن الرجوع اليها من قبل الدول الاخرى في القضايا المتاثلة اللاحقة . الا انه من الممكن الرجوع اليها للامتدلال على ماهو قائم ومطبق من قواعد القانون الدولي ولتفسير ماغمض منه (١٩٨٥)

(١٩٨) انظر الدكتور حافظ غائم، ص ٨١ وسبير، ص ٣٨ ـ ٣٩.

وكنيرا ما كانت محكمة العدل الدولية الدائمة تشيري احكامها او ارائها الافتائية الى ماسيق لها الدحد به او قالته ي احكامها او ارائها الافتائية السابقة . وذلك على سبيل الاستدلال والاهتداء الى قواعد القانون . وتسير محكمة العدل الدولية ايصا على المسلك مسته من دلك مثلا ، الرأي الافتائي الدي اصدرته محكمة ألعدل الدولية في ١٣ تموز عام ١٩٥٤ في قضية اثر احكام التعويص الصدرة عن المحكمة الادراية للامم المتحدة ، فقد اشارت المحكمة في رأيها السالف الذكر الى رأي سابق لها بشأن التعويض عن الاضرار التي تحدث في اثناء حدمة الامم المتحدة (١٩٩١)

# الفرع الثاني الفقه الدولي

بضاف الي المصدر المساعد السابق مصدر ثان ، هو مذهب كمار المؤلفين في القانون الدولي العام من مختلف الامم ، وقد ذكرت هذا المصدر الفقرة (د) من المادة ٣٨ من النظام الاساسي محكمة العدل الدولية .

ويتمثل دور العقهاء فيا يقدمونه من دراسات وبحوث لشرح وتحليل مبادئ وقواعد القانون الدولي ، مما يساعد في اثبات وتفسير مايتضمنه القانون من احكام وكشف جوانب النقص فيها .

وقد تؤدي اراء الفقهاء المعتبرة احيانا الى تعديل القواعد الموحودة او انشاء قواعد دولية جديدة ، ويتم ذلك عن طريق تبنيها من قبل الدول سواء بالنص عليها في المعاهدات الدولية او باطراد سيرها عليها فتغدو جزءا من العرف الدولي .

ومن الامثلة على ماقام به الفقهاء في تطوير واردهار القانون الدولي النظريات والبحوث التي قام بها فيتوريا وسوارس وجروسيوس الملقب بأبي القانون الدولي ويوفندروف وفاتيل وغيرهم من الفقهاء في مختلف عهود تطور القانون الدولي (٢٠٠)

/(۱۹۹) انظر الدكتور القطيق، ص ۱۸۷. (۲۰۰) انظر الدكتور حسن الجلمي، ص ۲۷ ــ ۲۹ ـ-

# الفرع الثالث مبادئ العدل والانصاف

لقد نصت على هذا المصدر الفقرة الاخيرة من المادة ٣٨ منّ النظام الاساس لمحكمة المعدل الدولية على انه (لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي احلال ما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وهما لمبادئ العدل والانصاف متى وافق اطراف الدعوى عليه).

وان فكرة الحكم بمقتصى مبادئ العدل والانصاف ليست فكرة جديدة ، فقد ورد النص عليها بصيغ مختلفة في عدد من المعاهدات الدولية يرجع بعصها الى القرنين السابع عشر (٢٠١) والتاسع عشر (٢٠٠٠) كما ورد النص عليها ايضا في عدد كبير من المعاهدات المعقودة بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن اهم تلك المعاهدات اتفاقية جنيف العامة لسة المعقودة بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن اهم تلك المعاهدات اتفاقية جنيف العامة للام المتحدة سنة ١٩٢٩ على ما يلى :

(اذا لم يرد حكم في الاتفاق الحناص واذا لم يعقد اتفاق خاص ، تطبق المحكة عكمة التحكيم – فيا يخص موضوع النزاع القواعد التي عددتها المادة ٣٨ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية فان لم يوجد فيها قاعدة تنطبق على النزاع حكمت المحكمة بمقتضى مبادئ العدل والانصاف (٢٠٣)

وهِكن تحديد مفهوم مبادئ العدل والانصاف من استقراء بعض الاحكام القضائية المدولية . فقد جاء في الحكم الذي اصدرتم كمة التحكم الدائمة في لاهاي سنة ١٩٣٧ في قضية البحارة النرويجيين ، ان عبارة (القانون والعدالة) الواردة في الاتفاقية الحناصة لسنة قضية البحارة الانحلوسكسوني . والمستعملتين في القصاء الانكلوسكسوني . وانما بالمعنى الذي انفق عليه اغلب فقهاء القانون الدولي ، اي بمعنى (المبادئ العامة

 <sup>(</sup>٢٠١) من ذلك مثلا التسوية البريطانية الهولندية سنة ١٦٥٤ ، والمعاهدة البرتغالية الهولندية سنة ١٦٦١ .

<sup>(</sup>٢٠٢) نذكر مثلا اتفاقية التحكيم ببن بريطانيا والبرتغال سنة ١٨٦٩ بصدد تسوية المتزاع الذي قام بينها حول جزيرة Bulama فقد دعت الاتفاقية المذكورة المحكين الاصتدار الحكم الذي يبدو لهم محققا للعدالة.

<sup>(</sup>٢٠٣) انظر الدكتور القطيق ، ص ٨٩ ـ ١٩٠ .

للعدالة) بوصفها متميزة عن اي نظام قضائي خاص او عن اي قانون داخلي لدولة ما . كما قضت لجنة تسوية المنارعات بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك في حكم لما صادر في ٢٦ نيسان سنة ٢٩٢٦ ، بأن معنى العدالة ينصرف (الى الشعور الطبيعي بالعدالة ، باعتبارها شعورا مستقلا عن مبادئ القانون وعن السوابق القضائية) (٢٠٤٠ وعندما تطبق المحاكم مبادئ العدل والانصاف يكون غرضها من ذلك تحقيق احد الامور التالية (٢٠٠٠) :

١ ــ التخفيف من صلابة القواعد القانونية ، لاسيا في تحديد المسؤولية الدولية وعندئذ يقال ان القاضي الدولي انزل من شدة القانون لاسباب تخفيفية (Infra Legem)
 ٢ ــ تكلة احكام القانون الوضعي في حالة نقصها او سكوتها وفي هذه الحالة يبتكر القاضي الدولي قاعدة قانونية جديدة Praeter Legem

٣ ـــ اهمال القانون الموجود لما فيه من قسوة او صرامة او عدم ملائمة للظروف الجديدة
 والحكم بما هو عدل وانصاف وان كان ذلك مخالفا للقانون Contra Legem

والقاضي عندما يطبق مبادئ المدل والانصاف تحقيقا للاغراض الثلاثة السالفة الذكر، ولا سيا الغرض الثاني والثالث منهيا، انما يقوم في الواقع بدور المشرع حيث يخلق قاعدة جديدة يكمل بها نقص القانون او يحكم بخلاف القانون وفقا لما يراه عدلا وانصافا (٢٠١١).

الا ان المادة ٣٨ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية اوردت قبودا على سلطة القاضي الدولي عند تطبيقه للعدالة . فلم تجز له الرجوع الى العدالة الا بعد تخويل الطرفين المتنازعين له صراحة بذلك ، حيث يصبح تطبيق مبادئ العدل والانصاف اختياريا له ، فبامكانه ان يحكم بمقتضاها ، او له ان لايحكم بذلك . وبعبارة احرى فان موافقة الطرفين المتنازعين على ان تحكم المحكمة بمقتضى مبادئ العدل والانصاف لاتلزمها منبذ مبادئ القانون اللاولي المستمدة من مصادره الشكلية (المعاهدات ، والعرف ومبادئ القانون العامة) والحكم بمقتضى القواعد التي تخلقها المحكمة بنفسها ، ذلك ان الموافقة المذكورة تهمم للمحكمة ان تفعل ذلك ، كما قد تبيع لهاكذلك الطلب الى احد الطرفين

<sup>(</sup>۲۰٤) انظر كافاريه ، ج ١ ص ٧٤٠.

<sup>(</sup>۲۰۵) انظر روسو، ص ۲۰۵ ـ ۲۰۵.

<sup>(</sup>٢٠٦) انظر الاستاذ القطيني، ص ١٩٠.

ان يتنازل عن حقوقه القانونية (۲۰۷) .

(٢٠٧) انظر كافاريه ، ص ٣٤٩ وما بعدها والاستاذ القطيني ، ص ١٩٤.



### تعريف التدوين وانواعه : (١)

يقصد بتدوين القانون الدولي اولا جمع القواعد العرفية وتنسيقها وصياغتها باصلوب واضح ومحكم لتيسير معرفتها ويطلق على مثل هذا النوع من التدوين بالتدوين الكاشف (Codification declarative) لا بحشف عن قواعد القانون الدولي الموجودة

وقد يقصد بالدوير ثاب ايعاد فواعد جديدة تتفق عليها الدول وتقبل بها لتنظيم علاقاتها في المستقبل ويطلق على هذا الاسلوب في التدوين اصطلاح التدوين المنشي Codification constructive لانه يعمل على تعديل القواعد الموجودة او انشاء قواعد قانونية جديدة ، وهذا الاسلوب هو المتبع في الوقت الحاضر .

ان تدوين قواعد الدولي العام اتخذ له احد طريقين، الطريق الرسمي والطريق غير الرسمي.

فالتدوين الرسمي هو من عمل السلطات ذات الاختصاص ، وهو يهدف الى تحويل القواعد العرفية الى قواعد اتفاقية اي صياغتها في معاهدات جهاعية شارعة تلتزم بها الدول التي تقبل بها .

اما التدوين غير الرسمي فهو التدوين الذي يقوم به المختصون بالقانون الدولي او الجمعيات العلمية القانونية والذي لايكون له قوة قانونية ملزمة للجهاعة الدولية.

<sup>(</sup>١) انظر في هذا الصدد: روسو، القانون الدولي، ص ٣٤٤ ـ ٣٦٣. ودليير. ص ٥٩ ـ ٦٧. والدكتور عبدالحسين القطيني، ص ٣٠١ ـ ٢٢٩٣. والدكتور حسن الجلبي، ص ٧١ ـ ٧٩. والدكتور محمد حافظ غاثم، ص ٧٣ ـ ٧٩. والدكتور على صادق ابوهيف، ص ٥٨ ـ ٧٧.

# المبحث الاول الجهود غير الرسمية لتدوين القانون الدولي وهذه الجهود غير الرسمية تنقسم الى قسمين : أ المجهودات الفردية :

لقانون الدولي وقد كانت اولى هذه المحاولات ما قام به الفيلسوف القانون الدولي وقد كانت اولى هذه المحاولات ما قام به الفيلسوف الانكليزي بنتام سنة ١٧٨٩ حيث وضع اول مشمروع لتقنين دولي ، ثم تتابعت بعد ذلك المحاولات الفردية لتدوين القانون الدولي على شمكل مشروعات نذكر منها مشروع بلنتشلي Bluntschli في سويسرا لسمنة ١٨٦٨ ويفع في ١٨٦٨ مادة ، وم مروع دوداي فيلد Dudley field في امريكا ممنة ١٨٨١ و ومشروع فيوري (Fiore) في ايطاليا سنة ١٨٩٠ ويقع في المهاليا سنة ١٨٩٠ ويقع في المهانيا سنة ١٨٤٦ ويقع في المهانيا سنة ١٨٤٦ ويقع في المهانيا سنة ١٨٤٦ ويقع ويقع في المهان الدولي المدون في ويقع في المهان الدولي المدون في ويقع في المهان الدولي المدون في السلم والحرب سنة ١٩٣٧ ويقع في ٢٠٧٩ مادة .

# ب \_ الجهودات الجاعية :

لقد تشكلت بعض الجمعيات العلمية في نهاية القرن التاسع عشر ، واخذت على عاتقها تدوين قواعد القانون الدولي ومن تلك الجمعيات معهد القانون الدولي الذي انشى سنة ١٨٧٣ في مدينة كان ببلجيكا (١) ، وجمعية القانون الدولي التي انشئت سنة ١٨٩٥ في مدينة بروكسل ، والاتحاد البرلماني الدولي الذي اسس سنة ١٨٩٩ ، والجمعية الامريكية للقانون الدولي التي اسست سنة ١٩٩٦ ، والمعهد الامريكي للقانون الدولي

(٢) لقد نصت المادة الاولى من النظام الاسأس للمعهد على ان اغراضه هي المساهمة في كل محاولة جديدة من اجل تدوين تدريجي مطرد لقواعد القانون الدولي). والمسائل التي عني بوضع مشروعات تقنين لها : الحرب البرية سنة ١٨٨٠ ، والحرب البحرية سنة ١٩٨٠ والحرب البحرية سنة ١٩٨٠ والحرب البحرية سنة واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية والمسؤولية الدولية والتحكيم الدولي.

لدي الشي سنة ١٩٦٢ في والشطى (٣) . والحمعية السوسترية للقانون الدولي المؤسسة سنة ١٩٦٤ . وحامعة هارفرد التي خصصت محموعة كبيرة من الناحثين لتحميع القواعد الخاصة بالمواضيع الدولية المختلفة .

ولفد ادت محهودات هذه الهيئات العلمية الى صياعة عدد كبير من القواعد العرفية على شكل مشروعات لاتفاقيات لها قيمة كبيرة من الوجهة العلمية .

# المبحث الثاني الجهود الرسمية لتدوين القانون الدولي

### أ ـ التدوين الجزئي :

لقد جرى حلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تدوين مجزأ يقتصر على مسائل من موضوعات القانون الدولي بدون خطة منسقة ، وقد اخذ هذا التدوير شكل اتفاقات جاعبة مفنوحة لانضام جميع الدول اليها . ومن تلك الاتفاقات تصريح باريس سنة ١٨٦٤ الحتاف بندوين قواعد الحرب البحرية ، واتفاقية جنيف لسنة ١٨٦٤ المتعلقة بمعاملة مرضى وجرحى الحرب <sup>(1)</sup> . واتفاقات لاهاي الثلاثة سنة ١٨٩٩ بشأن التنبوية السلمية للمنازعات الدولية وقوانين وعادات الحرب البرية وتطبيق مبادئ اتفاقية جنيف

<sup>(</sup>٣) لقد ساهم هذا المعهد بصورة فعالة في مشاريع التدوين التي قامت بها الدول الامريكية . فقد وضع في الاجتاع الذي عقده في ليما عام ١٩٧٤ (٣٠) مشروعا نذكر منها : الحقوق الاساسية للجمهوريات الامريكية الجنسية ، الهجرة ، حقوق وواجبات الاجانب والحاية اللبلوماسية ، مسؤولية الحكومات ، المواصلات البحرية وقت السلم ، المجاد البحري ، الملاحة الجوية ، المحاهدات ، الاعتراف بالدول والحكومات الجديدة ، الحياد البحثات الدبلوماسية ، القناصل ، الابعاد ، تبادل المطبوعات ، تسوية المنازعات البحثات الدبلوماسية ، الملاحة في الانهار الدولية ، راجع بهذا الصدد : ٤٠٠ اللولية بالطرق السلمية ، الملاحة في الانهار الدولية ، راجع بهذا الصدد : ٤٠٠ اللولية بالعرق السلمية ، الملاحة في الانهار الدولية ، راجع بهذا الصدد : ٤٠٠ اللولية بالعرق السلمية ، الملاحة في الانهار الدولية ، راجع بهذا الصدد : ٤٠٠ اللهجات ، سنة ١٩٣٨ ، ع ٢٧ ، ص١٦٣ وما بعدها .

<sup>(</sup>٤) لقد عدلت هذه الاتفاقية عدة مرات كان اخرها في ١٢ اب عام ١٩٤٩.

لسنة ١٨٦٤ علي الحرب البحرية ، ومنها كذلك اتفاقات لاهاي لسنة ١٩٠٧ التي حمعت القواعد المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والقواعد المتعلقة بالحرب والحياد ، يضاف الى ذلك ماقامت به الاتحادات الدولية من جهود في سبيل تدوين المسائل المتعلقة بالقانون الاداري الدولي لاسيا في شؤون المواصلات والترانسيت ، من ذلك اتفاقات بر ن سنة ١٨٩٠ و ١٩٧٤ وجنيف سنة ١٩٧٣ وروما منة ١٩٧٣ و وارشو سنة ١٩٧٩ و وارشو سنة ١٩٧٩ و أنفاقات بر ن سنة ١٩٧٠ و الفاقية باريس سنة ١٩٧٩ ووارشو سنة ١٩٧٩ و وارشو سنة ١٩٧٩ و وارشو سنة ١٨٧٠ و وارشو سنة ١٨٧٠ و وارشاطن سنة ١٨٩٠ و وروما سنة ١٨٧٠ و القاهرة سنة ١٨٩٠ و وروس ابرس سنة ١٨٩٠ الخاصة بتنظيم المواصلات البريدية ، واتفاقات باريس سنة ١٨٩٠ الخاصة بتنظيم المواصلات البريدية ، واتفاقات باريس سنة ١٨٩٠ وواشنطر سنة ١٩٣٧ ومدريد سنة ١٩٣٠ حول تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية (٥) .

# ب ـ جهود الدول الامريكية لتدوين القانون الدولي :

لقد قامت دول القارة الامريكية من جانبها بمحاولات عدة لتجميع قواعد القانون الدولي. فني سنة ١٩٠٩ عهد المؤتمر الامريكي الثالث الذي انعقد في ربودي جانبيو الى لجنة من المشرعين بمهمة تدوين قواعد القانون الدولي. وفي سنة ١٩٢٧ وضعت هذه اللجنة اثني عشر مشروعا من عنتلف مسائل القانون الدولي ومشروعا واحدا من احد موضوعات القانون الدولي الحناص. وقد عرضت هذه المشروعات على المؤتمر السادس لاتحاد الدول الامريكية الذي انعقد في مدينة هافانا سنة ١٩٢٨. وقد اقر هذا المؤتمر الإجانب بعض تلك المشروعات بعد تعديلها، وهي المشروعات الحناصة بمركز الاجانب والمعاهدات والمثلين الدبلوماسيين والممثلين القنصليين والحياد في حالة الحرب البحرية وحتى الالتجاء السياسي والطيران وحقوق وواجبات الدول في حالة الحرب البحرية وقد اكدت المؤتمرات الامريكية التي انعقدت في مونتيفيديو سنة ١٩٣٧ وإنما سنة ١٩٣٨ ومضى هذه المشروعات.

 <sup>(</sup>a) انظر الدكتور حسن الجليه، ص ٧٤ - ٧٠.

<sup>(</sup>١) انظر بالتفصيل جهود الدول الامريكية URRUTIA المرجع السابق ، في مجموعة محاضرات لاهاي ، ١٥٤ - ٢٣٠ .

وفي المؤتمر التاسع الذي عقدته الدول الامريكية في بوغوتا سنة ١٩٤٨ ثم انشاء منظمة الدول الامريكية الذي نص في ميثاقها على الاهتام بتدوين القانون الدولي. واعطى هذا الاختصاص لإحد اجهزتها الثلاثة وهو المجلس الامريكي للمشرعين والذي كان من اهداف الاولى تشجيع تطوير وتدوين القانون الدولي العام والخاص.

# ج - جهود عصبة الأم :

عندما انشئت عصبة الام ، عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩٧٠ ، اخذت على هاتقها مهمة تدوين القانون الدولي ، فقرر مجلس العصبة سنة ١٩٧٤ انشاء لجنة من الخبراء يمثلون الحضارات الكبرى والنظم القانونية المهمة في العالم ، لتقوم باعداد قائمة بموضوعات القانون الدولي التي بلغت درجة من النضوج يكني لتدوينها . وقد اختارت هذه اللجنة سنة موضوعات رأت انها صالحة للتدوين . وهذه الموضوعات هي : الجنسية ، البحر الاقليمي ، مسؤولية الدولة عن الاضرار التي تلحق باشخاص وأموال الاجانب في اقليمها ، القرصنة ، استثار منتجات البحار ، الحصانات والامتيازات الديلوماسية .

وقد عرضت هذه الموضوعات على الجمعية العامة لعصبة الامم في ايلول سنة 197٧ فاختارت الموضوعات الثلاثة الاولى للبدء في تدوينها ، كما قررت دعوة مؤتمر عام للتدوين لغرض تحضير اتفاقات ذات صفة عالمية في الموضوعات الثلاثة الاولى ، وقررت كذلك تأليف لجنة اخرى من خمسة اعضاء مهمتها الاعداد للمؤتمر المذكور.

وقد عقد المؤتمر بمدينة لاهاي في ١٣ اذار سنة ١٩٣٠ وحصره مندوبون عن ٤٧ دولة ودام جنماعة شهرا كاملا . ولكنه مني بفشل كبير اذ لم تتوصل الدول فيه الى اتفاق الا على بمض القواعد الخاصة بالجنسية (٧)

# د\_ جهود منظمة الانم المتحدة :

ولما انشئت الامم المتحدة بمد الحرب العالمية الثانية ، تجدد سعي الدول في سبيل العمل على تدوين قواعد القانون الدولي ، اذ نصت المادة ١٣ فقرة اولى من ميثاق الام

Yuen - Li LIANG: développement : انظر بالتنصيل جهود عصبة الام : ۱۹۶۸ منظر بالتنصيل جهود عصبة الام : ۱۹۶۸ منظر الله ۱۹۹۸ ، ع ۹۲۳ منظرات لاهاي ، سنة ۱۹۹۸ ، ع ۹۲۳ مسلم المعالمة المعالمة

المتحدة على ان (تبشى الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات نقصد انماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المضطرد للقانون الدولي وتدويته).

وتنفيذا لهذا النص الفت الجمعية العامة في دور انعقادها الاول في ١١ كانون الاول و ١٩ كانون الاول و ١٩ كانون الاول و ١٩٤٦ لجنة تحضيرية من ممثلي سبع عشر دولة للنظر في امر هذا التدوين ، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها للجمعية العامة في دور انعقادها الثاني سنة ١٩٤٧ . فقررت الجمعية العامة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ انشاء لجنة تعمل تحت اشرافها تدعى لجنة القانون الدولي مهمتها تدوين وتطوير القانون الدولي العام .

#### لجنة القانون الدولي :

باشرت هذه اللجنة اعالها عام ١٩٤٩ ، وكانت تتكون في اول الامر من خمسة عشر عضوا ، ثم زيد هذا العدد ثلاث مرات بقرار من الجمعية العامة حتى بلغ عدد اعضاء اللجنة في الوقت الحاضر ٣٤ عضوا (^) تختارهم الجمعية العامة للامم المتحدة من قائمة مرشحي حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، (م- $^{*}$ ) على ان لايكون اثنان منهم من جنسية دولة واحدة (م $^{*}$  $^{*}$ ) وعلى ان يراعى في اختيارهم تمثيل المدنيات الكيرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم (م $^{*}$ ) ()

<sup>(</sup>٨) قررت الجمعية العامة للام المتحدة بتاريخ ٨ كانون الاول سنة ١٩٥٦ زيادة عدد اعضاء لمجنة القانون الدولي الى واحد وعشرين عضوا ثم قررت زيادة عدد اعضاء اللجنة الى خمس وعشرين عضوا بتاريخ ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ، وفي ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٨١ قررت الجمعية العامة مرة اخرى زيادة عدد اعضاء اللجنة الى اربع وثلاثين عضوا.

<sup>(</sup>٩) قبل قيام الوحدة بين القطرين السوري والمصري عام ١٩٥٨ ، كان فارس الحوري عضوا في اللجنة وهو من سوريا والدكتور عبدالله العريان من مصر ، وبقيام الجمهورية العربية المتحدة اصبح هنالشعشوان من جنسية دولة واحدة ، فاستقال الدكتور عبد الله العربان من عضوية اللجنة .

<sup>(</sup>١٠) تتألف لجنة القانون الدولي في الوقت الحاضر من ٣٤ عضوا عينتهم الجمعية العامة للام المتحدة لمدة خمس سنوات واصبح لآسيماً بعد زيادة عدد اعضاء لجنة القانون الدولي الى ٣٤ عضوا وفقا لقراني الجمعية العامة للام المتحدة الصادر في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ ــ ثمان مقاعد تبدأ اعتبارا من شهر كانون الثاني عام ١٩٨٧

ويعمل اعضاه اللجنة بصغتهم الشخصية لابصفتهم ممثلين عن الحكومات او الدول ، ومدة العضوية هي خمس سنوات قابلة للتجديد (م-١٠).

وقد توصلت لجنة القانون الدولي منذ إن باشرت اعالها سنة ١٩٤٩ حتى الآن الى تجميع عدد كبير من القواعد العرفية في صورة مشروعات لاتفاقات دولية ، وقد عرضت بعض هذه المشروعات على مؤتمرات دولية دعت الى عقدها الجمعية العامة للام المتحدة ، حيث ثم اقرارها ثم صدقت عليها الدول . وفيا يأتي أهم ماحققته اللجنة المذكورة من نتائج في ميدان .

#### تدوين قواعد القانون الدوقي العام :

١ ـ اعدت مشروع اعلان بحقوق الدول وواجباتها .

٧ ـ هيأت مشروع اتفاقية خاصة بالجنسية وحالات انعدامها .

٣ ـ اعدت اتفاقية حول الجرائم المخلة بسلم البشرية وامنها .

٤ ــ اعدت اتفاقية بشأن جريمة ابادة الجنس البشري التي ثم التصديق عليها من عدد
 من الدول .

اعدت اتفاقات خاصة بالبحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة ، وبالبحار العالية ،
 وبالصيد ، وبالجرف القاري ، وتحت الموافقة عليها في مؤتمر جنيف لسنة ١٩٥٨ ،
 وصدقت عليها مجموعة من الدول .

٦ اعدت مشروع اتفاقية تتعلق بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية وقد تم اقرارها
 في مؤتمر فينا عام ١٩٦١ .

٧ ـ أعدت مشروع اتفاقية خاصة بالعلاقات والحصانات القنصلية وقد تمت الموافقة
 عليها في مؤتمر فينا لسنة ١٩٩٣.

٨ - اعدت مشروع الاتفاقية الخاصة بقانون المعاهدات وقد اقرت في مؤتمري فينا
 لعام ١٩٦٨ و١٩٦٩.

٩ ... اعدت مشروع الاتفاقية الخاصة بالبعثات الدبلوماسية الحاصة وقد اقرته اللجنة السادسة للجمعية العامة في دورتها لعام ١٩٦٩ .

ومن هذه الدول. العراق، لبنان، الهند باكستان، الصين، اليابان، تايلاند، وقبرص.

١٠ اعدت مشروع الاتفاقية الحاصة عنلادة الدول في المعاهدات وقد اقرته الجمعية العامة ، ودعت الى عقد مؤتمر دولي لدراسته واقراره (١١) ، وقد عقد المؤتمر دورته الاولى بمدينة فينا فيا بين ٤ نيسال و ٦ ايار سنة ١٩٧٧ ، وحضره ممثلو تسع وغانين دولة وشاركت منظمة التبحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر بصفة مراقب ، كما حضره بناء على دعوة من الجمعية العامة مراقب عن كل من منظمة الاغذية والزراعة ، منظمة الطيران المدني ، صندوق النقد الدولي ، الوكالة الدولية للطاقة الدرية ، واللجنة القانونية الاستشارية الافريقية الآسيوية ، ومجلس اور با وسكرتارية الكومنولث (١١) .

وفي الدورة الثانية التي عقدت في مدينة فينا عام ١٩٧٨ تمت الموافقة عليها . وصدقت عليها مجموعة من الدول .

١١ ـ اعدت مشروع الاتفاقية الخاصة بخلاقة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتهـ وديوبها
 وقد اقرت في مؤشرفينا ١٩٨٢

١٢ - اعدت مشروع الاتفاقية الخاصة بقانون المعاهدات بين الدول والمنطات الدولية او فيا بين المنظات الدولية، وقد اقرت في مؤتمر فينا عام ١٩٨٦٠

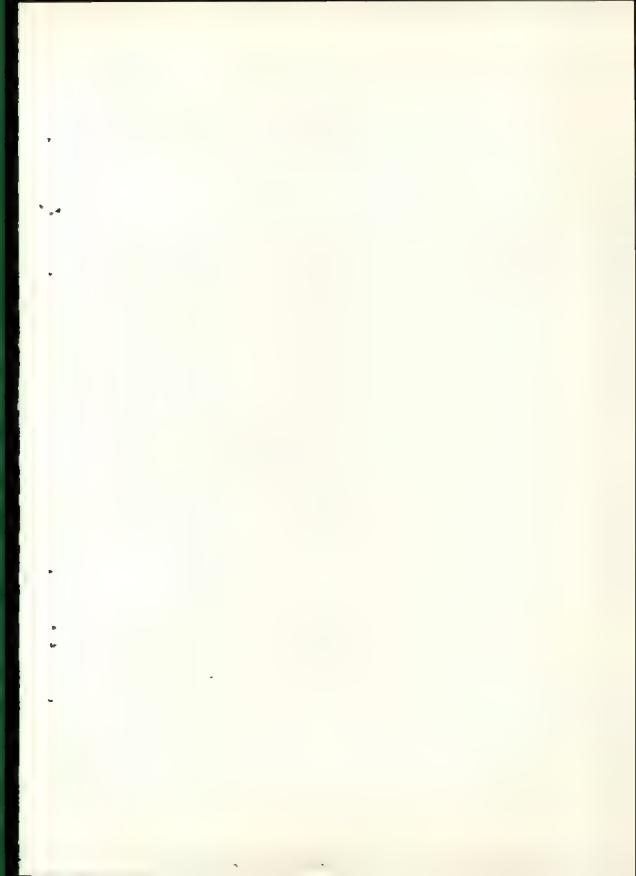
كا تعكف اللجمة في الوقت الحاضر على دراسة واعداد مشاريع معاهدات لمواضع اخرى: كالمسؤولية الدولية، ومركز حامل الحضية الدبلوماسية ومركز حامل الحضية الدبلوماسية التي لايرافقها حامل لها، وقانون استخدام المحارئ المائية الدولي في الاعراض غير الملاحية، وحصامات الدول وممتلكاتها في الولاية، والمسؤولية الدولية عن النتائج الصارة الناجمة عن افعال لايحضرها القانون الدولي، وقد بلغت قدم من هذه المشاريع مرحلة متقدمة من الاعداد والتحضير(١٣)

<sup>(</sup>۱۱) راجع القرار رقم ۳٤٩٦ الذي اصدرته الجمعية العامة بتاريخ ۱۰ كانون الاول Supplement No. 10 A/9610 (Rev.-1) . ۱۹۷۵

<sup>(</sup>٢٢) انظر مؤتمر فينا لتوارث المعاهدات 1977 Mai 1977

١٢ .. انظر اعمال لجنة القانون الدولي، الطبعة الرابعة ، منشورات الامم منحده ٠





من المتفق عليه لدى غالبية كتاب القانون الدولي العام ان اهتمام الدول بتنظيم علاقاتها على اساس من القواعد القانونية الثابئة ، يرجع الى سنة ١٦٤٨ اي الى التاريخ الذي عقدت فيه معاهدة وستفاليا . حيث ان ابرام هذه المعاهدة تعتبر فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية ، اذ انها تضممت مبدأ المساواة بين الدول واستقلالها ، ووجوب قيام العلاقات بينها على هدي هذه المبادئ . فقواعد القانون الدولي بمفهومها الحديث نشأت اعتبارا من هذا التاريخ .

عير ان دلك ليس معناه انه لم تكن هناك علاقات دولية قبل هذا التاريخ ، او ان الدول كانت منعزلة متباعدة ، اذ ان التاريخ القديم يحوي ادلة متعددة على قيام العلاقات الدولية في العصور القديمة .

وعليه فسوف تستعرض في هذا الفصل المراحل المختلفة لتطور القانون الدولي منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، بتقسيمنا الموضوع الى اربع مراحل تاريخية على النحو التالي<sup>(۱)</sup>:

اولاً العصور القديمة التي انتهت بسقوط الامبراطورية الرومانية سنة ٤٧٦م. ثانياً العصور الوسطى حتى معاهدة وستقالياً سنة ١٦٤٨م.

ثالثاً ـ العصور الحديثة التي بدأت بصلح وستفاليا وانتهت بالحرب العالمية الاولى . رابعاً ـ العهد الحاضر من انتهاء الحرب العالمية الاولى حتى الوقت الحاضر.

R. Redslob Histoire des grands، وتطوره (۱) انظر في بشأة القانون الدولي العام وتطوره (۱) principes du droit des gens, Paris, 1922. Colliard: Institutions international Paris, Dalloz. 1956, P. 17 - 60.

والدكتور صحبود سامي جنينة ، القانون الدوني العام ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٧٥ ــ ٧٠ وكافاريه ، ص ١٢ ــ ١٠٩ . وفيلاس ، ص ٤٩ ــ ٨٢ ـ والدكتور حسن الجلبي ، ص ١٣٦ ــ ٣٩٢ . والدكتور علي ص ١٣٠ ــ ٣٩٢ . والدكتور علي صادق ابوهيف ، ص ٤٤ ــ ٦٤ .

## المبحث الاول العصور القديمة

## آ ـ شعوب الشرق:

يدل التاريخ ان الشرق الاوسط كان يتمتع قبل الميلاد بثلاثة آلاف وخمسائة سنة بحصارة واسعة ، وقد نشأت بين شعوبه علاقات تحارية ودولية وثيقة كشفت عنها أثار بابل وآشور ومصر . وكانت شعوب هذه المنطقة تتبادل فيا بينها المواد الاولية والمصوعات وتوقد البعثات الدينية والرسمية ، وتعلن الخروب وتعقد الهدنة والصلح وتوقع المعاهدات وتسجل المهمة منها على جدران المعابد .

فني عام • • ٣٩ قبل الميلاد عقدت اول معاهدة صلح بين دولة مدية لكش ودولة مدينة اوما العراقيتين. وقد كتب هذه المعاهدة باللغة السومرية على نصب حجري تم اكتشافه في العقد الأول من القرن العشرين. وقد نصت المعاهدة على وجوب احترام خندق الحدود وحجر الحد الذي وضع من قبل ملك كيش. واشهد جانب دولة اوما على نفسه بستة من اقوى الآلحة السومريين، كما تضمنت المعاهدة شرط التحكيم لحسم النزاع الذي قد ينشأ بين الطرفين على الحدود (٢٦).

وفي عام ١٧٧٩ قبل الميلاد عقدت معاهدة صلح وتحالف بين رمسيس الثاني ملك مصر وخاتوسيل ملك الحيثيين. وقد كتبت هذه المعاهدة بالأكدية (البابلية) التي كانت اللغة الدبلوماسية في ذلك الزمن. وقد تضمنت هذه المعاهدة احكاما خاصة بالتعاون بين الملكين وبلديها. واحكاما خاصة بتسلم اللاجتين السياسيين. وكان ضمان هذه المعاهدة الفا من آلفة الحيثين والفا من آلفة المصريين.

ولقد عرفت كذلك شعوب الشرق الاخرى كالصين والهند بعض قواعد القانون اللولي وطبقتها. فالصين كانت ترسل البعثات الدبلوماسية للدول المجاورة. وفي الهند

<sup>(</sup>٢) انظر الدكتور القطيني ، ص ٧٣٧ ـ ٢٢٣٠ .

جاءت شريعة مانو التي انتشرت في الهند سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد ــ مثبتة للقواعد التي تتعلق بالعلاقات الدولية من حرب ومعاهدات وسفارات (٣) .

وبالرغم من وجود هذه القواعد الدولية فان شعوب الشرق القديمة لم تفكر في وضع تنظيم قانوني مشترك يحكم بصورة عامة علاقاتها فها بينها .

ب \_ اليونان:

كانت العلاقات بين المدن اليونانية تنميز بالود والتعاون والشعور بالمصلحة المشتركة لما كان يجمع بينها من روابط الجنس واللغة والدين والحضارة الواحدة والتجاور والتبعية المتبادلة في شؤونها الاقتصادية ، وعلى اساس هذه الروابط كانت تدخل الواحدة منها مع المدن الاخرى في علاقات منظمة في وقت السلم ووقت الحرب .

فني وقت السلم كانوا يبرمون المعاهدات ، ويتبادلون السفراء ويعترفون لهم بالامتيازات ، ويعقدون المؤتمرات للتشاور في المسائل التجارية والمدنية وشؤون الملاحة ، ولتسوية المنازعات التي قد تنشأ بينها عن طريق التحكيم .

وفي وقت الحرب كانوا يراعون بعض القواعد المنظمة لها كاعلان الحرب قبل الدخول فيها ، وافتداء اسرى الحرب ، وتسلم الرهائن ، واعلان الهدنة لدفن القتل ، وحرمة بعض الاماكن كمحلات العبادة والاماكن التي تقام فيها الالعاب الرياضية .

اما علاقات المدن اليونانية بغيرها من اللبول الاجنبية فقد كانت قائمة على الحرب والاستماد ، نظرا لما كان يشعر به اليونانيون من تفوق في الحهضارة على سواهم من الشعوب .

<sup>(</sup>٣) كان للمرب علاقات موخلة في القدم مع الشرق الأقصى ، فقد كان الحضارمة القدامي - الذين اسسوا مملكة حضرموت في الالف الثاني قبل الميلاد - الوكلاء الرئيسيين للتجارة بين مصر والهند ، وهم الذين جهزوا معابد مصر وقصورها بالاحجار الكريمة والتوابل والبخور الذي ااحرق على ملابح الالحة للصريين القدامى ، كما كان للعرب علاقات مع الصين ايام الحميريين في عدن وفي بلاد المهرة وعان . راجع الدكتور فيصل السامر ، الاصول التاريخية للحضارة العربية الاسلامية في الشرق الاقصى ، الطبعة اللاولي سنة ١٩٧٧ ، صه وما بعدها .

## ج \_ الرومان :

كان الرومان شأنهم في ذلك شأن اليونانيين بعنقدون بتفوقهم على الشعوب الاخرى ، وبحقهم في السيادة والسيطرة على العالم بالقوة ، لدنث كان الرومان في حالة حرب مستمرة مع الشعوب بقصد الخضاعها . وقد اتاح هذا الوضع نشوء قواعد تتعلق بالحرب يسم معظمها بالطابع الديني . كاعلان الحرب في حفل رسمي استحلاء لرضي اللحرب المسلم الحرب يقواعد الشرف والانسانية ، ولاسيا ادا نشست بين الدول المتمدنة . ومن ذلك أيضا ماكان مقررا في القابون الروماني من ان الحرب لاتعلن الافي الحدى الحالات الاربع التالية :

١ انتهاك حرمة اراضي رومانية .

٢ - الاعتداء على السفراء.

٣\_ الاخلال بماهدة.

٤ ـ مساعدة عدو لروما في حرب معها .

وبالرغم من الطابع الحربي الذي كان يسود علاقات الدولة الرومانية بالدول الاخرى ، فان بعض القواعد القانونية كانت تنظم علاقاتها في حالة الحياد وفي وقت السلم . فن قواعد الحياد التي عرفها الرومان مانصت عليه معاهدات الصداقة التي عقدوها مع الدول المحايدة والتي تضمنت وجوب امتناع الدولة المحايدة من تقديم المال والسلاح والسفن الى احد الطرفين المتحاربين ، وعدم الساح لجيوشها بالمرور عير اراضيها . وكانت الدول المحايدة تشترط لقاء ذلك الاستمرار في صلاتها التجارية مع الدول المتحاربة وسلامة اموال رعاياها .

ومن القواعد التي عرفها الرومان في وقت السلم هي معاهدات الصلح التي كانوا يعقدونها مع الدول الاجنبية استجابة لظروف سياسية وعسكرية معينة كعجزهم عن السيطرة على هذه المدول ، وكذلك معاهدات الصداقة والضيافة او التحالف التي كانوا يبرمونها مع المدول الاخرى والتي بموجبها كان يتمتع رعايا الدول المتعاقدة مع المدولة الرومانية ، بالحياية في حالة انتقالهم ووجودهم في روما . وكان قانون الشعوب Jus الرومانية ، بالحياية في حالة انتقالهم ووجودهم في روما . وكان قانون الشعوب gentium ينظم علاقات الرومان بالاجانب او غير المواطنين والمتمتعين بالحياية . اما افراد الدول الاخرى غير المتمتعين بمثل هذه الحياية ، فان الرومان كانوا يبيحون قتلهم واسترقاقهم والاستيلاء على ممتلكاتهم .

والخلاصة فأن مساهمة الشعوب القديمة في تطوير القانون الدولي كانت ضعيفة نسبيا نظرا لرغبة هذه الشعوب في السيادة والسيطرة على غيرها . في حين ان قواعد القانون الدولي تقوم على اساس الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الدول .

# المبحث الثاني العصور الوسطى حتى معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ أ... النظام الاقطاعي :

تميزت العصور الوسطى بظهور النظام الاقطاعي ، الذي ادى الى تفكك الدول الاوربية الى عدد كبير من الوحدات الاقطاعية ، وكانت السطة في الاقطاعية موزعة بين الملك وبين الامبر والسيد الاقطاعي . وكان سادات الاقطاع يرتبطون بالملوك والامراء باتفاقات تحدد واجبائهم في الولاء والطاعة لحؤلاء (الملوك او الامراء) والترامائهم في القيام باداء المساعدات المالية والشخصية لهم .

وكان الملوك والامراء بدورهم يخضعون لسلطان الامبراطورية الجرمانية ويدينون بالولاء الى رئيس اعلى واحد هو الامبراطور. الا ان هذا الخنضوع بمجموعه لم يكن الا ظاهريا ، اذ استمرت المنازحات والحروب فيا بينهم فسادة الاقطاع كانوا يحاولون التخلص من نفوذ الملوك والامراء ، وهؤلاء يسمون للقضاء على سلطان الامبراطور خارج دويلاتهم وعلى سادة الاقطاع في الداخل.

وهكذا استمرت المنازعات والحروب بين الجميع مما ادى الى عرقلة تطور القانون الدولي ونحوه خلال العصور الوسطى .

#### ب ـ المسحية :

كانت المسيحية في جوهرها قوة مساحدة في انحاء وتطور قواحد القانون الدولي نظرا لما تأمر به من المساواة بين الافراد والشعوب ، ولما تقضي به من التآخي والمسالمة ونبذ المنازهات والحروب بين البشر . فضلا عن ذلك فقد اقامت المسيحية رابطة روحية بين معتنقيها وفرضت عليهم تبادل المساحدة والاحترام . كما انها ساحدت على تلطيف العادات المبرية التي كانت تتبع في الحروب بما كانت تامر به من الرأفة والرفق وبما ادخله رجال الدين من النظم الدينية الخاصة ، كنظرية الحرب العادلة المناع التي ترمي الدين من النظم الدينية الخاصة ، كنظرية الحرب العادلة المناع معينة ، ونظام السلام الى تقيد الالتجاء للحرب وتلطيف اجراءاتها واحاطتها بشكليات معينة ، ونظام الدماكن الالهي paix de Dieu مناه الدي يقضي بتقرير صفة الحياد في الحرب لبعض الاماكن والاشخاص ، ونظام الحدنة الالهية La treve de Dieu الذي يقضي بمنع الحروب في بعض ايام الاصبوع .

الا أن المسيحية كانت من ناحية اخرى عقبة في سبيل نمو القانون الدولي : اولا \_ لان اسناد العلاقات الدولية الى الرابطة الدينية وحدها كان من شأنه ان يقصر ملده العلاقات على الدول المسيحية فيا بينها ويخرج من الجاعة الدولية الدول غير المسيحية .

ثانيا \_ لان روح السيادة العالمية كانت متسلطة على الكنيسة ، فكانت تتدخل في شؤون الدول الداخلية والحارجية ، ومثل هذه السيادة العالمية تتنافى مع استقلال الدول وسيادتها .

ولقد ظلت اوربا حتى نهاية القرن الخامس عشر يمكمها التنظيم الديني متمثلا بالبابا

(٤) لقد نادى بهده النظرية القديس اوغسطين في القرن الخامس ثم تبناها وانحاها من بعده القديس توماس من فقهاء القرن الثالث عشر ، وفيتوريا وسوارس من فقهاء القرن السادس عشر ، وقد وضع القديس اوغسطين للحرب شروطا ، ظلت قائمة في اوروبا المسيحية حتى القرن التاسع عشر ، وهذه الشروط هي :

١ - وجوب النميز بين نوعين من الحروب: الحروب العادلة والحروب الظالمة ، وتعد الحرب عادلة اذا كان الغرض منها الانتقام من الظلم.

٢ \_ يجب ان لا تعلن الحرب الا اذا اقتضتها الضرورة وحدها ، فهي التي تسوغ
 عدالة الحرب .

٣ ــ من بين الحروب التي تعد عادلة : الحروب الدفاعية ، والحروب التي امر بها الله
 والحروب التي يكون الغرض منها حياية الحلفاء .

٤ ـ ومن بين الحروب غير العادلة : حروب المغانم ، والحروب التي تشبع يشعوة السيطرة ، والحروب التي تشبع الرغبة في الابقاء على الروح العسكرية ، والحروب التي تشبع الرغبة في الحصول على المجد العسكري .

راجع بهذا الصدد مقال الاستاذ حامد سلطان : الحرب في نطاق القانون الدولي ، في المجلة المصرية للقانون الدولي ، سنة ١٩٦٩ ، ع ٢٥ ، ص ١٠ وما بعدها . والقانون الكنسي جنبا الى جنب مع التنظيم الزمني المتمثل بالامبراطور والقانون الزمني (٥).

وما ان حل عصر النهضة بعد انحلال الامبراطورية الجرمانية سنة ١٤٩٣ حتى تفرقت اوربا الى دول كثيرة ومستقلة الواحدة عن الاخرى ، بفعل عوامل عديدة اهمها تحول النظام الاقطاعي الى نظام برجوازي ، واكتشاف القارة الامريكية ، وميلال الشعور القومي ، وظهور حركة الاصلاح الديني التي شقت الوحدة الدينية في اوربا وادت بالتالي الى استقلال الدول عن الكنيسة .

ومن المفيد الاشارة الى بعض القواعد التي ظهرت في العصور الوسطى والتي اثرت في نشأة القانون الدولي ، كنشوه قواعد عرفية تنظم التجارة البحرية والبرية ، والغاء الحروب الداخلية ، وتعزيز حرمة السفراء ، وتسوية المنازعات الدولية عن طريق الوساطة والتحكيم ، كما ظهر ايضا في هذه الفئرة النظام القنصلي .

وعلى اثر اكتشاف القارة الامريكية سنة ١٤٩٧ ظهرت قضايا دولية جديدة لم تكن معروفة من قبل كتجارة الرقيق ، وحرية الملاحة في البحار ، وحق الفتح واسبقية الاكتشاف.

كما لمع في هذه الفترة عدد من فقهاء القانون الدولي منهم فيتوبها الاسباني ( ١٤٨٠ - ١٥٥٨ ) استاذ اللاهوت في جامعة سلامانكا. وسوارس ( ١٥٤٨ - ١٦١٧ ) وهو راهب اسباني كان استاذ اللاهوت والفلسفة في باريس ، وجنتيليس ( ١٥٥٧ - ١٦٠٨ ) المولندي ، الايطالي الاستاذ بجامعة اكسفورد ، وجروسيوس ( ١٥٨٣ - ١٦٤٥ ) المولندي ، ويعتبر هذا الاخير منشئ علم القانون اللولي الحديث الذي وضع أساس النظرية الحديث للفانون اللولي والقائمة على فكرة الارادة بعد نشره كتابا اسهاه قانون الحرب والسلم ، عدته اللول لقرنين من الزمن دستورا لعلاقاتها لما تضمنه من احكام ونظم في القانون اللولي .

واذا كان هذا شأن اوربا في العصور الوسطى ، فان هذا العصر قد عرف حضارة اخرى اصلية اكثر تقدما وازدهارا اسهمت يدورها في ارساء الاسس الاولى للكثير من مبادئ القانون الدولي المعاصر ، الا وهي الاسلام .

 <sup>(</sup>٠) في سنة ٨٠٠ اقام شارلمان الامبراطورية الجرمانية المقدمة التي شملت معظم
البلاد الاوربية وتوجه البابا ليون الثالث حاكما زمنيا عليها ، وتولى هو الحكم الديني فيها
وانحلت هذه الامبراطورية بوفاة اخر اباطرتها فردريك الثالث سنة ١٤٩٣.

# ج ـ الاسلام والقانون الدولي :

قواعد القابون الدولي في الاسلام هي قواعد شرعية ، تكون جزء لايتحزأ من الشريعة السمحاء ، مستفاه من كتاب الله وسنة رسوله (ص) . فأول مصادرها الكتاب مم السنة والاجاع والقياس والعقه الذي تندرج تحته الفتاوي والاراء المستنبطة بالاجتهاد (١)

وان هذه القواعد الشرعية التي تحكم العلاقات الدولية هي قواعد ذات صفة عامة اي قواعد عالمية تطبق على جميع الشعوب من عير تمييز بسبب اللغة او الأصل واللون ، لان الناسى في نظر الاسلام امة واحدة (٧)

وان الاسلام اول من وضع نظاما للعلاقات الدولية ، يفرض فيه على المسلمين واحبات كما يقرر لهم حقوقا قائمة على العدالة ، والفضيلة ، والاصلاح بين الناس ، ودفع الفساد في الارض من غير ان تصبيع حقوق للسخالف تكون مستمدة من معاني الانسائية الكريمة . وان هذه العلاقة التي تربط المسلمين بغيرهم ، تبني في اصوها على اساس الود والسلم ، باعتبارها القاعدة في العلاقات الدولية (٨) . اما في الحرب فهي الاستثناء ، اذ

<sup>(</sup>٦) ان مصادر القانون الدولي الاسلامي هي نفس المصادر الشرعية لاي فرع آحر من فروع الفقه ، وهي تنقسم الى قسمين : المصادر الاصلية والمصادر الفرعية ، فالمصادر الاصلية هي المينية على النص أو النقل وتشمل القرآن الكريم والسنة النبوية . والمصادر الفرعية هي المبنية على الراي ، واهمها اثنان : الاجاع والقياس وبالاصافة الى المصادر السالفة الذكر ، قالت بعض المدارس المقهية بادلة اخرى ، كالاستحسان والمسالح المرسلة والاستدلال . انظر الدكتور صبحي محمصاني : القانون والعلاقات الدولية في الاسلام ، بيروت ، سنة ١٩٧٧ ، ص ٢٦ - ٣١ .

 <sup>(</sup>٧) انظر الشيخ محمد ابو رهرة العلاقات الدولية في الاسلام ، القاهرة ، سنة ١٩٦٤ ، ص ٧٠ وما يعدها .

<sup>(</sup>٨) انظر مقال الدكتور عبدالله دراز: القانون الدولي في الاسلام، في المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٤٩، ص ٥ ومقال الاستاذ محمد ابوزهرة: نظرية الحرب في الاستلام، المجلة المصرية، ١٩٥٨، ع ١٤. ومقال الدكتور حامد سلطان: الحرب في نطاق القانون الدولي، المجلة المصرية، ١٩٦٩، ع ٢٥، ص ١٣ - ١٤.

لم يحيز الاسلام الحرب الا في حالات خاصة محدودة ، بحيث تعتبر فيا عداها جريمة (١) وقد تناول فقهاء المسلمين بالدراسة العلاقات التي تربط المسلمين بغيرهم من الامم والافراد . وقد اطلق على مجموعة الاحكام والقواعد التي تنظم علاقات المسلمين بغيرهم في كتب الفقه اسم السير (١٠٠) ، ويمكن تقسيم هذه القواعد الى قواعد تتعلق بالحرب والنتائج المترتبة عليها والى قواعد تنظم العلاقات في حالة السلم نوجزها فها يل :

# . اولا ــ الحرب في الاسلام :

لم يشرع القرآن الكريم الحرب الالحياية الدعوة او للدفاع عن النفس ودفع الاعتداء عن البلاد (١١) بدليل قوله تعالى ( وقاتلوا في سيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ) . ( فان قاتلوكم فاقتلوهم ) . ( وان جنحوا للسلم فاجنع لها ) وقوله تعالى ( فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فا جعل الله لكم عليهم سبيلا ) .

 <sup>(</sup>٩) انظر الدكتور عبد الفتاح حسن : ميثاق الامم والشعوب في الاسلام ، سلسلة نحو قانون اسلامي عادل ع ٤ ، ص ١٦ .

<sup>(</sup>١٠) السبر: هي جمع سيرة ومعناها طريقة معاملة المسلمين لغيرهم سواء اكانوا مسالمين او محاربين افرادا او دولا وفي دار الاسلام كانوا ام خارجها ، مثال ذلك كتاب السير الكبير للامام ابوعبدالله بن حسن الشيباني (٨٥٤ ـ ٩٥٢) الذي عالج فيه مشاكل السلم والحرب .

<sup>(</sup>١١) ومن اوجه مشروعية الحرب في الاسلام ايضا المحالتان الثالبيتان :

اولا \_ ضيان حرية العقيدة ومنع الفتنة في الدين ، قال تعالى : (أَذَنَ للذَّينَ يَقَاتَلُونَ بِانْهِم ظُلْمُوا وَانَ الله على نصرهم لقدير) . (وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين لله ، فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين) .

ثانيا الحرب لنصرة المظلوم فردا او جهاعة : قال تعالى : (وما لكم لاتقاتلون في سبيل الله والمستضحفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ..) . وقد ناصر الرسول (ص) خزاعة على قريش في هدنة الحديبية بعد ان استنصروا به . راجع الدكتور وهية الزحيلي : آثار الحرب في الفقه الاسلامي ، دمشف ١٩٦٢ ، ص ٧٧

فهذه الآيات تحدد سبب الحرب في الاسلام فتحلها للمسلمين عند الاعتداء عليهم، وهي تضع كذلك الوهت الذي يجب ال يركن فيه المسلمون الى السلم ويكون ذلك بتحقيق الغاية من القتال برفع الظلم، ورد الاعتداء.

والحرب في ذاتها سبئة عند المسلمين لان فيها هلاك خلق الله وتخريب مايحتاج اليه الناس في معايشهم من نعمة ، ولكن هذا الشر الكبير بتحمل للغاية الحميدة التي تبتغي من وراثه من اعلاه كلمة الله ورد الاعتداء والقضاء على فساد المشركين وبغيهم . قال الله عز وجل (كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانثم لاتعلمون) . فلوكان القتال امرا طبيعيا في النفوس لما قال القرآن (هو كره لكم) .

وقد فرق المسلمون في المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين ، كما وضعوا نظاما عادلا لمعاملة اسرى الحرب (١٢) والرهائن ، والمدنيين والنساء والشيوخ والاطفال ، فلم يجز الاسلام الانتقام والغدر والمثلى وقتل الاطفال والشيوخ والنساء ، والمرضى ، واصحاب العاهات ، والعجزة عن القتال ، والرهبان والعباد ، او اهلاك الاشجار والمواشي خلال القتال . فقد كان رسول الله (ص) اذا امر اميرا على جيش او سرية اوصاه واوصى من معه قائلا ( اغزو باسم الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الوليد ، ولا اصحاب الصوامع ) .

واوسى ابوبكر (رضي) الجيوش التي خرجت من المدينة قائلا ( لاتخونوا رلاتغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شخياكبيرا ولا امرأة ولا تقصروا نخلا ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا الا لمأكله .. )

<sup>(</sup>١٣) جعل الاسلام من اكبر اعال البر الرفق بالاسير واطعامه ، فقد قال تعالى في اوصاف المؤمنين (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيا واسيرا) . ولقد انزل النبي (ص) اسرى بدر ـ وكانوا اول من اسرهم ـ في بيوت الانصار ، وكأنهم في ضيافته ، لا في الاسر . ويخير الامام بين امرين : اما ان يمن عليهم ويطلق سراحهم ، واما ان يفديهم بمعادلة اسرى او بمال . مصداقا لقوله تعالى في سورة الانفال (حتى اذا انمنتموهم فشدوا الوثاق ، فأما منا وأما فداء ، حتى تضع الحرب اوزارها) .

وقد صارت هذه الوصايا فيا بعد دستورا للمسلمين فيا يباح وما لايباح من اساليب القتال ووسائله (١٣) .

# الصلح في الأسلام:

ان انهاء الحرب بعقد السلم منوط في الاسلام برؤية المصلحة فيه ، مصداقا لقوله تعالى ( فان اعترلوكم فلم يقاتلوكم والقوا البكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا ) . والصلح اما ان يكون مؤقتا كصلح الحديبية حيث كان موقوتا بمدة عشر سنين. واما ان يكون دائميا مستمرا كصلح ايلياء بيت المقدس (١٤) .

ومن بين شروط الصلح في الاسلام ان يحرر في كتاب استنادا الى امر النبي في صلح الحديبية في ان يكتب هذا الصلح بنسختين يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منه .

وعن الامام على (ع) انه قال في الصلح في الكتاب الذي ارسله الى مالك الاشتر النخي (لا تدفين صلحا دعاك اله عدوك ولله فيه رضى ، فان في الصلح دعة لجنودك وراحة من هومك وامنا لبلادك ، ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه أفان العدو ربما قارب ليتمفغل ، فخذ بالحزم واتهم في ذلك حسن الغلن، وان عقدت بينك وبين عدوك عقدة او البنته منك ذمة ، فحط عهدك بالوفاء وارع دمتك بالامانة واجعل نفسك جنة دون ما اعطيت ، فانه ليس من فرائض الله شي ، الناس اشد عليه اجتاعا مع تفرق اهواتهم وتشتت ارائهم من تعظيم الوفاء بالعهود .

ولا تغدرن بدَّمتك ولا تخبس بمهدك ولا تختلن عدوك فانه لايجترئ على الله الا جاهل شتى ، وقد جمل الله عهده وذمته امنا افضاه بين العباد برحمته ، وحريما يسكنون الى منعته ويستفيضون الى جواره ، فلا ادخال ولا مدالسة ولا خداع فيه .

ولا تعقد عقدا تجوز فيه العال ولا تعولن على لحن قول بعد التأكيد والتوثقة ، ولا يدعونك ضيق امر لزمك فيه عهد الله الى طلب انفساخه بغير الحق ، فان صبرك على

 <sup>(</sup>۱۲) انظر الدكتور حسن الجبي، ص ۱٤٦. والدكتور وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص ٤٧١ وما بعدها.

<sup>(</sup>١٤) انظر الدكتور على منصور : الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٩ .

ضيق امر ترجو انفراجه وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته وان تحيط بك من الله فيه طلبته فلا تستقبل فيها دنياك ولا آخرتك).

> ثانيا \_ قواعد السلم في الاسلام : التحكم:

عرف الاسلام التحكم الدولي ، كطريقة لتسوية المنازعات ، سواه كان بين فريقين مسلمين ام بين مسلم وغير مسلم ، ويجري التحكم بالنزول على حكم رجل يسمونه ، فله ان يحكم بما يراه مناسبا . والحكم الذي يصدره المحكم يكون ملزما للطرفين ، وليس لاحد منها الامتناع عن تنفيذه . مثال ذلك : ان بني قريظة والمسلمين حينا قبلوا تحكم سعد بن معاذ في شأن بني قريظة النزم كل من الطرفين بحكه .

#### الوساطة:

لقد اوصى الشرع ، الى جانب التحكيم ، بالوساطة ، ولا سيا بين الجهاعات الاسلامية ، كخطوة سلمية تمهيدية واجبة قبل اللجوه الى اعلان الحرب . ودليل ذلك قوله تمالى في سورة الحجرات ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهها فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهها بالعدل واقسطوا ان الله يجب المقسطين ) .

و يتضع من عبارة هذه الآية ، انها اوجبت الوساطة بين المقاتلين والسعي للاصلاح بينهم (١٥) .

#### الأمان:

تعقد الصلات بين المسلمين وغيرهم في وقت السلم وفقا لما يسمى في الاسلام بنظام الإمان

<sup>(</sup>١٥) انظر الدكتور صبحي محمصاني ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ ــ ١٦٥ .

والامان على نوعين: عام ينعقد بين الملوك والسلاطين او من ينوب عنهم ، فيشمل عندثذ دولتين او امتين فأكثر. وهو يعرف عند المسلمين بالسلام ، ومعنى اخص وذلك عندما يكون من عمل قائد جيش او فرد فلا يتجاوز اثره جيشا او مدينة أو ولاية . وقد يشمل الامان اخيرا اشحاصا معينين بالذات او الوصف .

## حاية الرسل والسفراء:

قرر الشرع للرسل والسفراء حرمة خاصة يضمن لهم فيها الامان والحهاية والرعاية لاشخاصهم واموالهم ولما بحملون من رسائل وامانات ، اذ القاعدة ان الرسل آمنون حتى يؤدوا الرسالة وقد جاء عن البي (ص) انه سمع كلاما لم يرضه من رسولي مسيلمة فقال لها ( لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ) فقضت السنة بان الرسل لاتقتل . وقد طبق المسلمون هذه القاعدة ، فكانوا يكرمون الرسل ويجلونهم ، ولا يقابلون اعداءهم بالمثل في حالة ما اذا قتل رسول للمسلمين .

وقد صنف المسلمود مؤلفات عن الدبلوماسية العملية وعن الصفات والمؤهلات التي ينبغي للمثلين الدبلوماسيين ان يتحلوا بها . من ذلك ما جاء في كتاب السياسة الشرعية الذي وصعه نظام الملك بالفارسية انه ( تجب مراقبة سيرة السفراء وحسن معاملتهم لانهم عثلون الملك الذي اوفدهم ، وتعتبر حرمتهم موجهة اليه ، وقد تعارف الملوك على ان يكرموا الرسل الذين يأتونهم اكراما يعز شأنهم ويرفع ذكرهم ... واذا اراد ملك ان يرسل رسولا فعليه ان يحسن انتخابية من اولي المعارف الواسعة والمدارك الثاقبة وطلاقة اللسان وحسن المنظر والحنبر) .

#### الوقاء بالمعاهدات:

لقد عنى الاسلام عناية بالغة بتعظيم الوفاء بالعهود والمواثيق ، عملا بالآيات الكريمة التالية : (يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود) (واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا) (واوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا). وكان المسلمون يوثقون العهود بالايمان واخذ الرهائن غير انهم لم يقتلوا مافي ايديهم من الرهائن اذا نقض اصحابهم العهد. فقد جاء في الحديث (اد الامانة الى من التمنك ولا تخن من خانك).

ومن خصائص المهود والمواثيق التي يبرمها المسلمون الايجاز بحيث تكون قاصرة على الكلمة التي ينبغي ان تقال ، ومن خصائصها كذلك انه رخم الترام الفريقين بها تبدو وكأنها معطاة من جانب واحد تاكيدا للالترام بها ، وزيادة في هذا التوثيق كان يذكر فيها اسماء الشهود والاعلام الذين حضروا وضعها وعقدها ، مع حلف الايمان لتثبيتها .

ولما ازداد اتصال المسلمين بغيرهم من الدول ، عظم شأن المعاهدات والمواثيق اداة لتأمين وتنظيم هذا الاتصال وعلى ذلك انصرف الفقهاء لوضع ماينيغي من الاحكام والقواعد بشأن صياغتها وتحريرها ونقضها وترتيب وتنسيق احكامها واصول عقدها بين للمسلمين وأهل الأديان الاخرى في وجوب تدوين تاريخها وايداع نسخة منها لدى كل محاقد (١١)

# مراحل أبرام الماهدة : (١٧)

تمر الماهدة في الشريعة الاسلامية عادة قبل ان تصبح نافلة ، بعدة مراحل تقتضيها طبيعة الماهدة ، وهذه المراحل هي :

اولا \_ المفاوضات : قد يقوم باجراء المفاوضات الامام او الحقيفة نفسه او يباشره عنه وبأحمه وباذنه من يغوضه في ذلك (١٨) . ومن الامطة المبكرة على ذلك معاهدة الحديبية فقد طالت المفاوضات فيها بين المسلمين واهل مكة قبل التوصل الى عقدها .

ثانيا \_ تحرير المعاهدة : بعد الاتفاق على الاسس والشروط والإحكام يجري تدوينها في مستند مكتوب ، وذلك بعد الاتفاق على اللغة التي تحرر بها ثم يلي ذلك صياغة نصها , وتبدأ المعاهدة بالبسملة ويلي ذلك اثبات موضوعها واحكامها بعد اثبات اسماء عمثلي الطرفين .

وقد احتنت كتب الفقه والآدب عناية كبيرة في تحرير المعاهدات وكتابتها بانواعها الهنطفة ، من ذلك ماذكره القلقشندي في كتابه صبح الاعشى عن كيفية تحرير المعاهدة

<sup>(</sup>١٦) انظر الدكتور حسن الجلبي ، ص ١٤٩ ــ ١٣٠ .

<sup>(</sup>١٧) انظر امياعيل كاظم لواص الميساوي ، المعاهدات في الشريعة الاسلامية وسالة ماجستير في الدين (كلية الشرجة) في جامعه بنداد ، ١٩٨٥ ، ص ١١٤ - ١٥٦ .

<sup>(</sup>١٨) انظر الدكتور حامد سلطان ، احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠٨ .

وما يلزم الكاتب في كتابتها من امور تقتضيها شكليات المعاهدة ، منها (١١٠) : ١ ــ ان تكتب المعاهدة فيا يناسب الملك الذي تجرى المعاهدة بينه وبين الملك الاخر.

٧ ـ ان يأتي في بداءتها ببراعة الاستهلال.

٣ ـ ان يأتي بعد التصدير بمقدمة يذكر فيها السبب الذي اوجب المعاهدة.

٤ ــ ان يراعي المقام في تبجيل المتعاهدين او احداهما بحسب مايقتضيه الحال ،
 ووصف كل واحد منهيا بما يليق به .

ان يتحفظ من سقط يدخل على الشريعة نقيعتُة ان كانت المعاهدة مع اهل
 الكفر.

٦\_ ان يين مدة الماهدة ان كانت مؤقة .

ان پیین ان المعاهدة وقعت بین الملکین او الرئیسین او بین نائییهها ، او بین احدهما
 ونائب الأخر ، ویستوفی مایجب لکل قسم منها .

٨ ان يتعرض الى مايجري من التحليف في اخرها على الوفاء وعدم النكث ، والاخلال بشيّ من الشروط ، او الخروج عن شيّ من الالترامات ، او محاولة التأويل في شيّ من ذلك ، او السعي في نقضه ، وما في معنى ذلك .

٩ ــ ان يحرر امر التاريخ بالعربي وما يؤرخ به في الدولة المعاهدة الاخرى.
 الثاــ التوقيع:

وتذيل المعاهدة بعد تحريرها بالتوقيع او الحنم . والتوقيع على المعاهدات ثابت بالسنة النبوية ، والدليل على ذلك هو امضاء الرسول ( ص ) على معاهدة الحديبية ، اضافة الى انه حينا اراد ان يكتب الى قيصر وكسرى يدعوهما الى الاسلام قبل له ان العجم لايقبلون كتابا الا ان يكون محتوما ، فاتخذ خاتما من فضة ونقش عليه ( محمد رسول الله ) ، ومن بعده سار الحلفاء على اتفاذ الحاتم في ختم الرسائل والمعاهدات .

<sup>(19)</sup> انظر امهاعيل كاظم العيساوي ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .

وابعا \_ الأشهاد : جرى العمل الاسلامي على اشهاد شهود على المعاهدة وذلك لتوثيقها والتأكد من عدم جواز نقضها . وليس هناك حد معين لعدد الشهود ، فني العهد الذي كتبه الرسول (ص) لنصارى نجران كان عدد الشهود خمسة ، وعندما جدد ابوبكر (رضي) لهم العهد شهد عليه اربعة . كما انه لايقتصر في الشهود على المعاهدة ان يكونوا من الجانب الاسلامي فقط بل لامانع من ان يكونوا من سائر اطراف المعاهدة لم حدث في معاهدة الحديبية حيث اشهد رسول الله (ص) رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين (٢٠٠) .

## الشروط الموضوعية لصحة المعاهدة :

اشترطت الشريعة الاسلامية لصحة المعاهدة من حيث المرضوع شروطا ثلاثة هي : اولا \_ يشترط لصحة المعاهدة من حيث الموضوع الانمس احكامها العابون بالاساس للاسلام وشريعته العامة التي بها قوام الشخصية الاسلامية ، وذلك اعالا لحديث النبي (ص) » كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ه . ومعنى ذلك ان كتاب الله يرفضه ويأباه . ومن هنا لا يعترف الاسلام بصحة المعاهدة او شرعيتها اذا كانت تستباح بها الشخصية الاسلامية ، وتفتع للاعداء بابا يمكنهم من الاغارة على جهات اسلامية او يضعف من شأن المسلمين بتغريق صفوفهم ، وتخزيق وحدثهم .

النيا -- ان تكون مبنية على التراضي من الجانبين

قالثاً يجب ان تكون المعاهدة بينة الاهداف وواصحة المعالم وتحدد الالتزامات والحقوق تحديدا لايدع مجالا التأويل والتخريج ، والقرآن الكريم يحدر من عقد المعاهدات التي تكون احكامها غامضة وملتوية ، فقد قال تعالى في سورة النحل ( ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السؤ بما صددتم عن سبيل الله ).

فاذا انعقدت المعاهدة مستوفية هذه الشروط الموضوعية فالها تكون واجمة الوفاء(٢١)

<sup>(</sup>٧٠) انظر اسهاعيل كاظم العيساوي ، المرجع السابق ، ١٤٥ ـ ١٤٦.

<sup>(</sup>٢١) انظر الدكتور حامد سلطان ، احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية ص

# المبحث الثالث العصور الحديثة من معاهدة وستفاليا حتى الحرب العالمية الاولى

لقد طرأت على القارة الاوربة خلال القريب السادس و بسابع عشر تحولات كبيرة في النواحي الاقتصادية والسياسية والفكرية ، كال لها نتائج بالمعة الاهمية ، من حيث بشأة الدول لاوربية بمفهومها لحديث ، وكان من اهم لاسباب التي دت الم هذه لتحولات ، امهيار النظام الاقطاعي ، وطهور حركة الاصلاح الديني ، حبث ترت على ذلك تحرر المنوك من سلطان الامبراطور والمانا ، بعد ان استطاعوا كبح حاح السادة الاقطاعيين ، والى تركير السلطة كلها في ايديهم عيث اصبحت للملك وحدة السيادة على اقليمه وعلى رعاباه ، وبذلك توافرت اركان الدولة الحديثة من قليم وشعب وسيادة .

#### معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ :

وضعت هذه المعاهدة التي ابرمت بعد انهاء حرب الثلاثين ســـة ، الاسس التي قامت عليها قواعد القانون الدولي الحديث .

ويمكن تلخيص الهم ماجاءت به هذه المعاهدة بما يلي :

اولاً \_ انها وصعت حدا لنعوذ الباب في ترؤسه على الدول . وبدلك قصت على فكرة وجود رئيس اعلى واحد يسيطر على كافة الدول الاوربية .

قانيا \_ اسها اقرت مبدأ المساواة بين الدول حميما سواء الكاثوليكية منها او العروتستانية ، والملكية منها او الحمهورية وذلك ماحتماعها حميما في مؤتمر عام لم يدع اليه الباما مل دعا اليه داعي المصلحة المشتركة بين اللول.

ثالثاً \_ انها اقرت بطام السفارات الدائمة بين الدول لكي يتحقق الاتصال الدائم بعضها بعض .

وابعا \_ انها طبقت مبدأ التوازن الدولي كعامل اساس للمحافطة على السلم في اوربا . ومبدأ التوازن الدولي يعني انه ادا حاولت احدى الدول الاوربية التوسع على حساب الدول الاخرى ، فان سائر الدول تتكتل لتحول بيه و بين الانساع محافظة على التوازن الدولي الذي هو كفيل بمنع الحروب وانتشار السلام . وتطبيقا لحذه الفكرة فقد قررت

استقلال عدد كبير من الدول التي كانت تضمها من قبل الامبراطورية الجرمانية .
وقد نتج عن اقرار معاهدة وستغاليا بجداً المساواة ومبدأ الاستقلال والسيادة قيام
بحتمع دولي بكل معنى الكلمة ولاول مرة في التاريخ : اي وجود جاعة من الدول يعترف
اعضاؤها بعضهم للاخر بالاستقلال والمساواة ، ويشعرون بوجوب العيش سوية بموجب
قواعد ارتضوها بكل حرية .

#### الحركة الفقهية في هذا العهد:

ان القانون الدولي العام مدين بنشأته وتطوره العلمي لدراسات الفقهاء القدماء الذين يذلوا جهدهم لوضع نظام قانوني يحكم علاقات الدول. ومن الممكن تقسيمهم الى ثلاث مدارس مازال نفوذها باقيا حتى الان.

فالمدرسة الاولى هي مدرسة القانون الطبيعي ، التي تعتبر القانون الدولي يرمز للعدالة التي تحكم العلاقات بين الدول والتي يهتدي بها البشر عن طريق العقل ، ومن اهم انصار هذه المدرسة الفقيه الالماني يوفندورف.

اما الدرسة الثانية فهي مدرسة القانون الوضعي ، وهي على العكس من المدرسة السابقة ، تنادي بانكار فكرة القانون الطبيعي وتقرر بأن القانون الدولي العام كأي فرع من فروع القانون مصدره ارادة المرتبطين به ويجب البحث عنه فيا تبرمه الدول من معاهدات فيا يستقر بينها من اعراف. ومن اهم انصار هذه المدرسة الفقهاء موسر وجنتيليس .

اما المدرسة الثالثة فهي المدرسة التوفيقية التي تتوسط بين المدرستين السابقتين ، وتحاول التوفيق بينها وهي ترى ان القانون بما فيه القانون الدولي العام مزيج من قواعد القانون الطبيعي الذي يعتبر مستقلا عن ارادة الانسان الذي يكشف بالعقل السليم ومن قواعد القانون الرضعي الذي تضعه وتعينه ارادات الافراد والدول . ومن اهم انسار هذه المدرسة الفقيه الحولندي جروسيوس ، الملقب بأبي القانون الدولي الحديث ، والفقيه السويسري قاتيل .

## بين معاهدة وستفائيا ومؤتمر فينا ١٨٩٥ :

استقرت الاوضاع الدولية في اوربا على النحو الذي تقرر في معاهدة وستفاليا حتى القرن الثامن عشر حيث وقعت في هذه الفترة وبعدها احداث دولية خطيرة ، كحرب لويس الرابع عشر ، وظهور روسيا كدولة اوربية عظمي على اثر معاهدة نيستات في سنة 1771 ، ودخول بروسيا مصاف الدول العظمي بعد فتوحات فردريك الاكبر سنة

1٧٦٣ ، وظهور دولة جديدة في شهال امريكا وهي جمهورية الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت عضوا في الجهاعة الدولية بعد معاهدة فرساي سنة ١٧٨٣ ، واقتسام بولندا سنة ١٧٩٦ بين روسيا والنمسا ، واخيرا الثورة الفرنسية وما جاءت به من مبادئ وحروب نابليون الكثيرة التي ادت الى تغير الخريطة السياسية لاوربا . وكان من شأن هذه الأحداث ان تغير التوازن الدولي الذي رسمت قواعده في مؤتمر وستغاليا . هؤتمر فينا سنة ١٨٩٥ :

بعدما تم القضاء على نابليون اجتمعت الدول الاوربية في فينا سنة ١٨١٥ لتنظيم شؤون الجهاعة الدولية على اساس اعادة التوازن الاوربي وعدم الاعتراف بغير الملكيات الشرعية . فاعيدت الملكية الى بروسيا والنمسا ، وجعل من دولتي للسويد والنرويج اتحادا حقيقيا ، وضمت بلجيكا الى هولندا لتكون حائلا ضد المطامع الفرنسية ، ووضعت سويسرا في حالة حياد دام .

كما ان مؤتمر فينا اقر بعض القواعد الدولية المهمة ، كحرية الملاحة في الانهار الدولية ، وتحريم الاتجار بالرقيق ، والقواعد الحناصة بترتيب المبعوثين الدبلوماسيين من حيث اسبقيتهم في التقدم والصدارة .

#### التحالف القدس:

لفيان الوضع الجديد التي تمخض عن مؤتمر فينا ، عقدت سلسلة من المحالفات بين دول اوربا الكبرى في ذلك العهد ، كان من اهمها التحالف المقدس سنة ١٨١٥ الذي ابرم بين قيصر روسيا وملكي النمسا وبروسيا بالمشاركة مع انكلترا ، ومعاهدة اكس لاشابل سنة ١٨١٨ التي ابرمت بين الدول الاربع السابقة وانضمت البهم بعد ذلك فرنسا .

وقد نجم عن هاتين المعاهدتين قيام مايشبه الحكومة الدولية مؤلفة من الدول الخمس الكبار (روسيا والنمسا ويروسيا وانكلترا وفرنسا) لادارة شؤون اوربا ، حبث نصبت هذه الدول نفسها حامية لدول هذه القارة ، فغدت تتدخل في شؤونها الداخلية تحت شعار المحافظة على السلم في اوربا ، واستطاعت خلف هذه الواجهة ان تمنع التغيرات الدستورية التي حدثت في نابلي سنة ١٨٧٦ ، واسبانيا سنة ١٨٧٣ ، والبرتغال سنة ١٨٧٣ .

وغالبا ماكان يتخذ هذا التدخل طابعا جاعيا بأن تجتمع الدول بصورة مؤتمرات قيحث فيها شؤون الدول الاخرى وتقرر السياسة الواجبة الاتباع لتوجيه هذه الشؤون، ومن ذلك مؤتمر لندن سنة ١٨٣٠ الذي عقد لبحث المسألة البلجيكية ، وكذلك اجتاع هذه الدول لبحث القضية المصرية سنة ١٨٤٠ ، ومؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ الذي عقد بعد حرب القرم ، ومؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ الذي عقد بعد الحرب التركية الروسية ، ومؤتمر بروكسل في سنة ١٨٧٤ اللذان توليا بحث موضوع المستعمرات الافريقية .

#### تصريح مونور:

ان مبدأ التدخل الذي اقره مؤتمر فينا ، ظهرت له في امريكا ردود فعل عندما استنجدت اسبانيا بالحلف المقدس لقمع الثورة في مستعمراتها الامريكية ، فأصدر رئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمس مونرو تصريحه الشهير سنة ١٨٣٣ الذي اعلن فيه بأن امريكا للامريكيين وانه لايجوز تدخل الدول الاوربية في شؤون الدول الامريكية او استعارها . وقد كان لهذا التصريح اثر كبير في توجيه العلاقات الدولية بين القارتين الاوربية والامريكية .

### الحركة القومية :

على ان المبادئ والقواعد التي اقرها مؤتمر فينا والمحالفات التي عقدت على اثره ، لم تفلح في الوقوف امام سير الاحداث او القضاء على الروح القومية ومبادئ الحرية والمساواة والاستقلال في المجتمع الدولي ، اذ ثار الشعب الفرنسي ثورته الثانية سنة ١٨٣٠ وخلع شارل العاشر عن العرش ، كما استطاعت بلجيكا ان تتحرر من سيطرة هولندا واعلنت انفصالها عنها سنة ١٨٣١ ، ووفقت اليونان في الانفصال عن تركيا سنة ١٨٢٧ ، كما تحققت بعد ذلك الوحدثان الإيطالية والالمانية في حوالي منتصف القرن التاسع عشر على اسس قومية . كما قامت دول اعرى في البلقان على هذا الأساس . وكان من شأن هذه الحركات السياسية ان نادى فريق من علماء القانون الدولي العام وعلى رأسهم الفقيه الإيطالي مانشيني (Mancini) باعتبار الفكرة القومية اساسا للقانون الدولي العام وعلى رأسهم الفقيه الإيطالي مانشيني (Mancini) باعتبار الفكرة القومية اساسا للقانون الدولي العام به ث ، يجب الاعتراف لكل جاعة تنتمي الى عنصر مشترك وتنظمها روابط ثقافية ولغوية

#### مؤتمرا لاهاي :

في عام ١٨٩٩ وجه قيصر روسيا نيقولا الثاني دعوة لعقد مؤتمر في مدينة لاهاي لاقرار السلم في اوربا عن طريق تحديد السلاح ، اذ ان سباق التسلح بلغ حدا ينذر بالخطر الشديد . وقد عقد في هذا السبيل مؤتمران الاول عام ١٨٩٩ والثاني ١٩٠٧ ، اللذان

اسفرا عن ابرام اتفاقات دولية تحمل اسم هذا المؤتمر ، كان لها اعظم واخطر التتاثيج والآثار في تطور القانون اللمولي العام ، حيث اقر لأول مرة في العلاقات اللمولية نظام لمف المنازعات اللمولية بالطرق السلمية ، وانشئت لأول مرة كذلك هيئة قضائية هي عكمة التحكيم اللمولي الدائمة في لاهدي ، كما نظمت ودونت قواعد الحرب والحياد اللمولي . الا ان المؤتمرين فشلا في نزع السلاح وتقرير التحكيم الاجباري الامر الذي ساعد على قيام الحرب العالمية الاولى .

## المبحث الرابع

العهد الحاضر من انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر(٢٢)

عندما انتهت الحرب العالمية الاولى اجتمعت الدول الحليفة المنتصرة في مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩١٩ لتنظيم الملاقات الدولية على اسس جديدة . وقد اسفر هذا المؤتمر عن اتفاق الدول المتحالفة على وضع ميثاق عصبة الامم الذي نص على قيامه في مماهدات الصلح . فجاه هذا الميثاق مقررا لمبدأ نبذ الحرب كوسيلة عامة لفض المنازعات الدولية ، ومبدأ لزوم اقامة العلاقات بين الدول على اسس من الصراحة والعدل والشرف ، ومبدأ احترام الدول لقواعد القانون الدولي .

كما تقرر فيه ايضا نظام لفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضة والوساطة والتحكيم الدولي والالتجاء الى هيئات العصبة المختصة . كما اقرت الدول الموقعة على الميئاق في المادة الثامنة بأن حفظ السلام في العالم يقتضي تخفيض السلاح . وفضلا عن ذلك فقد تضمن عهد عصبة الام مبادئ دولية مهمة لم تكن معروفة من قبل كسيلاً المعونة المتبادلة في حالة الاعتداء على سلامة اقاليم الدول الاعضاء واستقلالها السياسي ، ومبدأ توقيع الجزاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل الاعضاء في حالة خرق احكام العهد المتضمنة تقيد الالتجاء للحرب ، ومبدأ علنية المعاهدات (٢٣) . وانشئت الى جانب عصبة الام هيئة قضائية دولية للفصل في المنازعات ذات الصبغة القانونية هي عكة العدل الدولية الدائمة .

<sup>(</sup>٣٢) انظر الدكتور حسن الجلبي ، ص ١٥٩ ومابعدها . وكوليار ، ص ٥٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٧٣) انظر المواد ١٠، ١٦، ١٨ من عهد عصبة الأم.

وقد اخذت عصبة الام تعمل من وقت انشائها لتدعيم السلم عن طريق تخفيض التسليح في جميع الدول من جهة ، والترامها بالرجوع الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات من جهة اخرى . وقد عقدت الدول لهذا الغرض عدة انفاقات ومؤتمرات نذكر منها : مؤتمر واشنطن سنة ١٩٢٧ لتحديد التسلح البحري ، وبروتوكول جنيف سنة ١٩٧٤ لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى الحرب ، واتفاقات لوكارنو سنة ١٩٧٥ للفيان المتبادل والمساعدة المشتركة والتحكيم ، وميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٧٨ لمنع الحروب ، وتصريح جنيف المشترك الصادر عن عصبة الام سنة ١٩٧٨ لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ومؤثم نزع السلاح في جنيف سنة ١٩٧٨ .

على ان هذه المؤتمرات والاتفاقات لم تذلل العقبات التي قامت امام عصبة الامم في سبيل توطيد السلم. فقد نشبت الحرب بين الصين واليابان سنة ١٩٣١، واعتدت ايطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥، واندلعت الحرب الأهلية في اسبانيا واشتركت فيها عناصر اجنبية اضفت عليها طابعا دوليا ، وهاجمت المانيا النمسا في شهر آذار سنة ١٩٣٨ وضمتها اليها ، واعتدت على تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٩، ثم قامت بالهجوم على بولونيا ، مما ادى الى اشعال نار الحرب العالمية الثانية في ايلول سنة ١٩٣٩. وهكذا فشلت عصبة الامم في تحقيق الإهداف التي انشئت من اجلها وهي حفظ السلم والامن في العالم . ويعود ذلك الى عدة اسباب مردها عيوب في ميثاق العصبة نفسها ، كمجزها عن اتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء تضمن تنفيذها قوة بوليس نفسها ، كمجزها عن اتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء تضمن تنفيذها قوة بوليس يكن الالتجاء اليها لتحقيق الامن والسلام . يضاف الى ذلك عدم استعداد الدول .

الحرب العالمية الثانية وميثاتي الام المتحدة :

الا أن الرغبة في قيام تنظم عالمي ، ووجوب قيام العلاقات بين الدول على اسس المنن واضمن من الاسس السابقة ، لم تؤثر عليها نيران الحرب العالمية الثانية . وعلى هذا الأساس جاء تصريح الاطلمي سنة ١٩٤١ مؤكدا حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتأمين حرية البحار والتجارة الدولية ، والتعاون الاقتصادي وصيانة السلام العالمي والامتناع عن استعال القوة لحل الحلافات الدولية ، وقد جاء تصريح الام المتحدة سنة

وبقيام الحرب العالمية الثانية انهارت عصبة الامم وعشرات المواثيق التي ابرمت في ظلها ،

ولا منها معاهدات نبذ الحرب وعدم الاعتداء وتحديد التسلح.

1927 مقررا المبادئ السابقة نفسها ، وكذلك مؤتموا موسكو وطهران سنة ١٩٤٣ حيث اعلن فيهما ضرورة قيام منظمة دولية جديدة . وقد اجتمعت الدول الكبرى المتحالفة الاربع (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وانكلترا والصين) في دومبارتن اوكس سنة ١٩٤٤ ثم في مؤتمر يالتا سنة ١٩٤٥ حيث وضعت مشروعا للمنظمة الدولية الجديدة . ثم دعت الدول الاربعة الكبرى بعد ذلك الدول التي اعلنت الحرب على المحود الى الاشتراك في مؤتمر دولي لبحث هذا المشروع .

وقد اجتمع هذا المؤتمر الذي ضم ممثلي خمسين دولة بمدينة سان فرنسيسكو في ٢٥ فيسان سنة ١٩٤٥ ، وبعد شهرين من المناقشات ، انهى المؤتمر اعاله في ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٥ حبث وقع ممثلو الدول المشتركة فيه بالاجاع على ميثاق منظمة الامم المتحدة ، واصبح نافذ المقعول في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٥ . وذلك بعد ان ثم تصديق اغلبية الدول الموقعة عليه . فجاء هذا الميثاق مقررا للمقاصد التي انشى من اجلها في حفظ الامن والسلام في العالم وتحقيق التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتاعية والثقافية والانسانية ذات الصبخة الدولية (٢٤) .

كا نص الميثاق على المبادئ والاسس التي ينبغي على الدول الاعضاء السير بموجبها لتحقيق الاغراض التي قامت من اجلها هذه المنظمة ، وقوام هذه المبادئ تقرير المساواة بين الدول ، ولزوم العمل بمبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات التي اخذوها على عائقهم بمقتضى الميثاق ، ووجوب فض المتازعات الدولية بالوسائل السلمية على الوجه الذي لا يعرض السلم والامن والعدل الدولي للخطر ، ووجوب امتناع الاعضاء عن استعال القوة او التهديد بها ضد سلامة الاراضي والاستقلال السيامي لاية دولة او على اي وجه لا يتفق ومقاصد الام المتحدة ، ولزوم تقديم الاعضاء كل مافي وسعهم من عون الى الام المتحدة في اي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق مع الامتناع عن مساحدة اية دولة تتخذ الام المتحدة ازامها عملا من اعالى المنع او القمع ، ولزوم ان تعمل المنظمة على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ماتقتضيه ضرورة حفظ السلم والامن الدولي ، وأن لا تتدخل الام المتحدة في الشؤون الداخلية للدول احتراما لامتقلالها المورة ، وأن لا تتدخل الام المتحدة في الشؤون الداخلية للدول احتراما لامتقلالها وميادتها (٥٠) .

<sup>(</sup>٢٤) انظر ديباجة ميثاق الأم المتحدة والمادة الاولى من الميثاق.

<sup>(</sup>٢٥) انظر المادة الثانية من الميثاق.

وضانا لتنفيذ اغراض الام المتحدة فقد انشئت الهيئات اللازمة للقيام بذلك ، فانشأ مجلس الامن للاشراف على نظام الامن الجاعي ، كما انشئت الى جانبه الجمعية العامة للام المتحدة التي لها حتى الاشراف العام على جميع مايتصل بنشاط الام المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يكون من اختصاصه بحث مسائل التعاون اللولي في الشؤون الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية ، ومجلس الوصاية الذي عهد اليه بالاشراف على شؤون الاقطار المشمولة بالوصاية ، ومحكمة العدل الدولية التي تختص بنظر المنازعات القانونية في المجتمع الدولي .

فترة مابعد الحرب العالمية الثانية :

وقد تميزت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بجملة خصائص يمكن اجالها بما على(٢٦):

1 \_ عاولة اعادة السلم في الجتمع الدولي . وقد تم ذلك بعقد معاهدات الصلح مع الدول التي كانت حليفة الالمانيا (٢٧٠) . الا ان هذه المحاولة لم تكل جميع مراحلها لعدم اتفاق الدول المتصرة حول عقد معاهدة صلح مع المانيا بسبب انقسام الحلفاء الى معسكرين . وهذا يدعونا الى القول بأن السلم لم يعقب الحرب وانحا اعقبتها حربا باردة ، اوبعبارة اخرى ان الحرب العالمية الثانية لم تنته بسلام حقيقي ، بل انتهت بالحرب الباردة .

٧ كما تميزت فترة مابعد الحرب بالصراع بين الشرق والغرب ، لاسيا بين اله لابات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيق الاطراف في الحرب الباردة .

وقد اسفر هذا الوضع عن قيام المحالفات والمنظات العسكرية والسياسية كمنظمة حلف الاطلسي ، ومنظمة حلف وارشو ، وعن قيام التطاحن بين المسكرين كما حدث في كوريا وفيتنام وفي مناطق اخرى من العالم .

 <sup>(</sup>٢٦) انظر بالتفصيل الدكتور القطيقي، ص ٣٤٦ ومابعدها، وكوليار ص ٥٩ –
 ٢٠.

<sup>(</sup>٢٧) ثم عقد معاهدات الصلح هيم. حليفات المانيا ( بلغاريا ، ايطاليا ، فلندا ، المجر ، ورومانيا) في شهر شباط ١٩٤٧ . وعقدت معاهدة الصلح مع اليابان في ايلول سنة ١٩٥١ ولكن من غير ان يشترك في عقدها الاتحاد السوفيتي . وعقدت معاهدة الصلح مع النسا في مايس ١٩٥٥ .

٣ - والظاهرة الثالثة في المجتمع الدولي المعاصر هي حركة عدم الانجياز - سياسة الحياد الانجابي - التي طهرت نتيجة للصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية . وقد وضع مؤتمر بابدونغ البذور الاولى لهذه الفكرة ، ثم تبلورت واصبحت مبدأ لكثير من الدول في المؤتمرات العديدة التي عقدتها دول عدم الانجياز ولاسيا المؤتمرات التالية · بلغراد (٢٨) سنة ١٩٦٦ ، والقاهرة سنة ١٩٦٦ ونيودلمي سنة ١٩٦٦ ، ولوساكا سنة ١٩٧٠ ، والحزائر سنة ١٩٧٣ ، ومؤتمر كولومو سنة ١٩٧٦ (٢١) ومؤتمر هافانا سنة ١٩٧٩ ، ونيودلمي سنة ١٩٧٦ ، ومؤتمر اندونيسيا سنة ١٩٧٦ .

\$ - وينمبر اعتمع الدولي المعاصر ايصا بحركة النحرر من الاستعار في اسيا وافريقيا وامريقيا وامريكا اللاتيبية وقيام الدول الجديدة المستقلة بعد ان كأنت خاضعة للاستعار الاوربي وقد حاء هذا التحرر اعمالا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها التي نصت عليه المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة ، كما كان لمؤتمرات دول عدم الانحبار اكبر الاثر في دفع حركات التحرر والاستقلال لدول العالم الثالث ، وتقرير مادئ حديدة في القانون الدولي .

(٢٨) قبل انعقاد مؤتمر بلغراد ، انعقد في القاهرة فيا بين ٥ و ١٣ حريران مؤتمر تحضيري ، حضره ممثلون الأحدى وعشرين دولة . وقد وضع هذا المؤتمر اول تعريف لمفهوم سياسة عدم الانحياز ، فذكر ان الدولة التي تتبنى تلك السياسة يجب ان تتبع المبادئ الخمسة التالية :-

ا يجب ان تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية
 والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز او ان تظهر اتجاها يؤيد هذه السياسة .

٢ – يحب ان تؤيد دائما حركات الاستقلال القومي .

٣ - يحب ان لاتكون عضوا في حلف عسكري جاعي او في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

٤ - يجب ان الاتكون طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى .

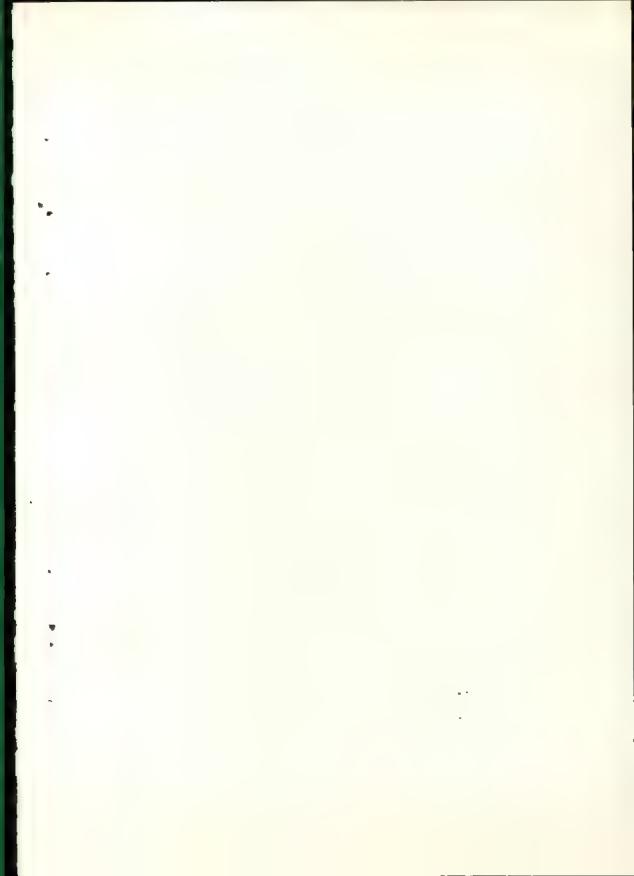
عب ان لاتكون قد مححت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية في اقليمها
 عحض ارادتها . ...

(۲۹) انظر حركة عدم الانحياز من باندونغ الى كولومبو ، في بحوث وتقارير التي
 تصدرها وكالة الانباء العراقية بتاريخ ١٩ آب ١٩٧٦ .

هـ واخيرا فان ما يتميز به المجتمع الدولي هو تعدد وتباين المنظات الدولية وتكاثرها ، مما يدل على حيوية العلاقات الدولية ومحاولة تنظيمها . فانشئت الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ ، ومنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٤٨ ، ومنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٩ كما انشئت العديد من المنظات في القارة الاوربية لتنظيم التعاون في المجالات العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والمالية والتجارية ... الخ .

اما على الصعيد العالمي فقد انشئت ايضا منظات دولية في شتى المبادين ، ومنها ما الحق بالام المتحدة كالوكالات المتخصصة ومنها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الونسكو ... الخ ومنها ما انشئت بين دول معينة كمنظمة الاوبك .





يقصد باصطلاح الشخص في نظام قانوني معين كل من تخاطبه احكام هذا النظام القانوني ، لقل عليه مباشرة الترامات او التنحه حقوقا ، او بعبارة اخرى ان اشخاص اي نظام قانوني (دولي او داخلي) هم الذين تكون حقوقهم وواجباتهم منظمه باحكامه .

ويقوم كل نظام قانوني بتعين الاشخاص التابعين له او الحتاضعين لاحكامه. والقانون الدولي العام، بصفته نظاما قانونيا، هو الذي يعين الاشخاص الدولين الحناضعين لقواعده ورقابته. والشخص الدولي يتمتع بالشخصية الدولية. وهذه الشخصية تتحدد، بصفة عامة، بأمرين:

١ ـ بالقدرة على التعبير عن ارادة ذاتبة خاصة في ميدان العلاقات الدولية .

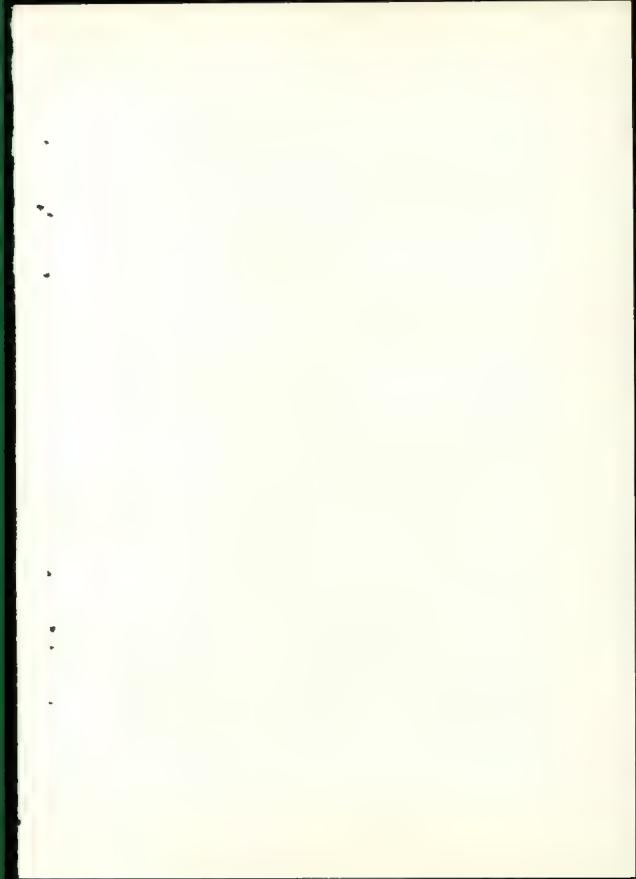
 ٢ - بالقدرة على ممارسة بعض الحقوق او الاختصاصات الدولية وفقا لاحكام القانون الدولي العام.

والدولة هي الشخص الرئيس للقانون الدولي العام ، وهي اوسع الاشخاص الدولين اختصاصا وسلطة . ولكن القانون الدولي العام يخاطب ايضا اشخاصا آخرين غير الدول ، ويمنحهم حقوقا معينة او اختصاصات عمدودة ، كالمنظات الدولية والفاتيكان مثلا .

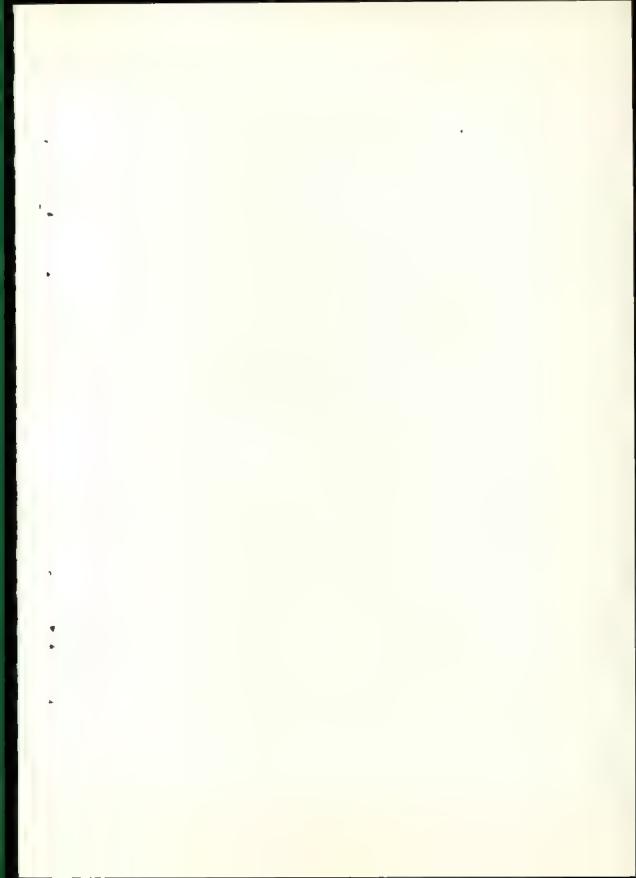
وعليه سيكون موضوع هذا الباب هو دراسة الدولة بصورة خاصة ، وسنفرد لها القسم الثاني المنخصصه لدراسة اشخاص القانون الدولي العام من خير الدول .

## القسم الأول الدولة

نتاول في هذا القدم دراسة الدولة من ناحية القانون الدولي العام في فصول اربعة . فضص القصل الاول للتعريف بالدولة وبيان حناصرها ومعيارها القانوني ، وفي القصل الثاني لدراسة انواع الدول ، وفي الفصل الثالث ستقوم بدراسة حياة الدول بذكر كيفية نشوه الدولة والاعتراف بها والتغيرات التي تطرأ عليها ، اما القصل الرابع فستخصصه للمراسة المسؤولية الدولية .







### التعريف بالدولة :

يثير تعريف الدولة الكثير من الخلافات بين فقهاء القانون الدولي العام وفقهاء القانون الداخلي في عنتلف الانظمة القانونية . وترجع هذه الخلافات الى العموص والالتناس الذي يحبط بالظاهرة موضوع التعريف نفسها فالدولة ، في الواقع ، ظاهرة متعددة الصور والعناصر ، وان اكثر التعاريف التي وضعت للدولة تقتصر على ذكر بعض ضور الدولة وعناصرها دون النعص الآخر ، في الفقهاء من اهتم مثلا بعنصر التنظيم كالعميد برغملي (Berthelemy) وبلنتشلي (Biuntschle) فعرفوا الدولة بأنها عبارة عن شعب منظم . ومنهم من اخذ بنظر الاعتبار العابة التي تسعى له الدولة وهي تحقيق المصالح العامة ومن هؤلاء ماستيول (Maspétiol) ولفور (Lefur) واهتم آحرون بطهرة القوة المادية التي تشعر الاقراد بوجود الدولة ، فعرفوا الدولة بانها هي (القوة) ومن هؤلاء التولة التي تشعر الاقراد بوجود الدولة ، فعرفوا الدولة بانها هي (القوة) ومن هؤلاء (Treitschke) .

ويركز فقهاء القانون الدستوري على العامل الاحتاعي في تعريفهم للدولة. فالعميد هوريو (Hauriou) يرى في الدولة نأجا التنظيم السياسي والاقتصادي والقانوني لمقومات الشعب لجلق نظام احتاعي مدني وحاول جاعة آحرون تعريف الدولة انطلاق من فكرة قانونية ، فهذا اسهان (Esmein) بعرفها نأجا والتشحيص القانوني للشعب، اما العميد بونارد (Bonnard) فيرى في الدولة مجموعة هرمية من المرافق العامة المعلمة (1).

على أن التعريف الصحيح للدولة يحب أن يتصمن حميم العناصر اللازمة لوحود الدولة والمعيار القانوي الذي يميزها عن غيرها من الوحدات السياسية والقانونية دلك لان الدولة هي في الوقت ذاته ظاهرة سياسية احتاعية ، وطاهرة قانونية ، فأد قصره التعريف على بعض من هذه المطاهر كان التعريف ناقصا . لذا يقتصي أن ندرس العناصر الكونة للدولة والمعيار المميز لها .

### عناصر الدولة

يتمق المؤلفون على صرورة احتاع ثلاثة عناصر لتكوين الدولة : الشعب والاقليم

دا) انظر في شرح هذه التعاريف والتعليق عليها ، شارل روسو : Droit international public, Tom II, Les sujets de droit Paris, 1974, P 13 16

والحكومة ، وقد استقر هذا المبدأ في القضاء والقانون الدولي الوضعي ، كا يدل على ذلك القرار الصادر من محكمة التحكيم الالمانية البولونية المختلطة في ١ آب ١٩٧٩ والحاص باحدى شركات العاز الالمانية ، اذ نص على انه لابد لقيام الدولة من تواهر اقليم ، وسكان يتوطنون هذا الاقليم ، وسلطة عمومية تباشر اختصاصاتها تجاه السكان والأقليم الذين يقيمون فيه . ونصت المادة الاولى من الاتماقية الحاصة بحقوق وواجبات الدول الني عقدتها الدول الامريكية في مونتفيديو في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٣ . على انه ديجب لكي تعتبر الدولة شخصا من اشخاص القانون الدولي ان تتوافر فيها الشروط التالية : أد شعب دائم ، ب اقليم معين ، ج حكومة ، د اهلية الدخول في علاقات ، مع الدول الاخرى الاخرى الله المنابع على الهول الاخرى الله المنابع الدول الاخرى الله المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع الدول الاخرى الله المنابع المناب

وسنتولى فيا يلي دراسة هذه العناصر من الناحية الدولية :

## المبحث الاول الشعب

الشعب هو جمع من الافراد من الجنسين معا ، يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين ، ويخضعون لسلطان دولة معينة ، ويتمتعون بجايتها ، ويؤلف الشعب العنصر الاول والاساس في تكوين الدولة ، اذ لايتصور امكان وجودها بمعزل عن العنصر البشري المكون فا .

ولايشترط لقيام الدولة ان يصل عدد افراد شعبها الى قدر معين ، فكما تقوم الدولة بعشرات او مئات الملايين كما في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية والصين والهند ، تقوم ايضا على بضع عشرات او مئات من الالاف كما في جزر القمر وقطر والبحرين وجزر مالديف ومالطة والكويت . فالناحية العددية للشعب تختلف باختلاف الدول ، دون ان يؤثر ذلك في المركز القانوني للدولة وما يتصل به من حقوق وواجبات . وفرتبط سائر افراد الشعب بالدولة برابطة سياسية قانونية تعرف بالجنسية . وقد عرفتها عكمة العدل الدولية في الجكم الذي اصدرته في ٦ نيسان سنة ١٩٥٥ في قضية نوتيبوم

<sup>(</sup>۲) نفس المرجع ، ص ۱۷ .

(Nottebohm) بأنها «الرابطة القانونية لمسة على تضامن المصالح والعواصف» (٢) وقد عرف (Nottebohm) الحسنية تأنها «رابطة سياسية وقانونية تبشئها الدولة بقرار منها تجعل الفرد تابعا لها اي عضوا فيها» (٤) .

وعلى اساس لحسية يمكن النمير . في الدولة بين طائفتين من الاشحاص الطائفة الاولى . تصم الاواد الدين تربطهم بالدولة رابطة الحنسية وهؤلاء هم لوطيوب (Nauonaux) الدين يتمنعون بالحقوق الحاصة والعامة والسياسية . وجصعوب لاشد الالترامات عبثا في مواجهة الدولة التي ينسبون اليها كيان الدولة تملك اراءهم كامل الاحتصاص الاقليمي . وتمارس فصلا عن ذلك في مواجههم احتصاص شحصيا مستقلا عن وجودهم على الاقليم فالوطبي يخصع حتى ولوكان مقيها بالحارج لالترامات اراء دولته كالحدمة العسكرية مثلا وفي مقابل دلك يستقيد من حابه الدولة لتي يتسب اليها (ق) .

اما الطائفة الثانية فتضم الافراد الذين لاتربطهم بالدولة لتي يقيمون في اقليمها رابطة الحسية . واتما تربطهم بها وابطة احرى هي ربطة الاقامة او التوطن وتسمى هذه الطائفة بالاجانب .

هذا وس المتمق عليه ال التشريع في مسائل الحسية بعد من صميم الاحتصاص الداحلي للدولة ، فالدولة هي التي تعدد كيفية اكتساب حسيتها ، واسباب فقدها واصول انتزاعها ، وتعديد من يعترون مواطين لها ومن يعترون احانب عنها ، لال مثل هذه الامور تمس كيان الدولة وقد أبدت هذا المدأ عكمة العدل الدولية الدائمة في رأيها الافتائي الصادر بحصوص النزاع المتعلق عراسيم الحنسية بين فرنسا وبريطانيا في ٧ شباط سنة ١٩٧٣ (١) . كما اكدت هذا المبدأ ايضا عكمة العدل الدولية في الحكم الذي اصدرته في قضية نوتيوم سنة ١٩٥٥ . وعلى هذا الاساس نص الدستور العراقي المؤقت

C. I. J., Rec. 1955, P. 21. (f)

<sup>(</sup>٤) انظر الدكتور عزالدين عبدالله ، القانون الدولي الخاص ، ص ١٠٦

<sup>(</sup>ه) انظر كافاريه ، المرجع السابق ، ص ۲۷۷ . والدكتور الشافعي محمد بشير ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، الاسكندرية ، سنة ۱۹۷۱ ، ص ۵۰ .
(٦) انظر بير فيلاس ، المرجع السابق ، ص ۲۷۶ ـ ۲۷۰ .

لسنة ١٩٧٠ في المادة السادسة منه على ان الجنسية العراقية وأحكامها ينظمها القانون (٧).

# مبدأ القوميات (٨) Le principe des Nationalités

وغالبا مايرتبط الافراد المكونين لشعب دولة ما ، برابطة قوية من التضامن المبني على التشابه في العادات والاهداف والاماني . وعلى الظروف التاريخية والاقتصادبة ، مما يؤدي الى اتحادهم في مجموعة متميزة عن باقي الجاعات الاخرى ، ومن ثم تكوين امة واحدة (Nation) اي جاعة قومية .

ولقد لعبت فكرة الامة دورا مها في الحياة الدولية منذ مطلع القرن التاسع عشر حاصة وحتى هذا اليوم. اذكانت الباعث لعدة محاولات تهدف الى تنظيم المجتمع الدولي على اساس الاماني الوطنية ، وفقا لمبدأ القوميات الذي يمنح كل امة تتوافر فيها خصائص معينة ، كوحدة اللغة والجنس والتاريخ والثقافة والدين والمشاعر النفسية ...الخ حقا طبيعيا في ان تؤلف دولة مستقلة .

الا ان القانون الدولي العام لايشترط في الاشخاص المكونين لشعب دولة ما وجوب التطابق انتهائهم لقومية او امة معينة ، وبعبارة احرى فان القانون الدولي لايشترط وحوب التطابق بين الدولة والأمة ، فقد تشكل الامة الواحدة دولة واحدة . وقد تصم الامة ذاتها دولا عديدة . مل ذلك الأمة العربية التي توزع افرادها في الوقت الحاصر بين دول متعددة . كما

<sup>(</sup>٧) ينظم احكام الجنسية في العراق حاليا القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته .

<sup>(</sup>٨) انظر بصفة اساسية : ردسلوب R Redslob ، مبدأ القوميات ، في مجموعة عاضرات لاهاي ، سنة ١٩٣١ ، ع ٣٧ ، ص ٥ – ٧٨ مشارل روسو ، ص ١٩ – ٢٠٨ مسارل روسو ، ص ٢٠ - ٢٠٩ مسارل روسو ، ص ٢٠٩ مين دوليار . C-A colliard: Institutions . كوليار . ١٩٥٠ مسارك المعانية المعان

الدكتور سموحي فوق العادة ، القانون الدولي العام ١٩٦٠ ، ص ٦٤ ــ ٦٧ .

فد تضم الدولة الواحدة رعايا يشمون الى قوميات او أم مختلفة ، كامبراطورية النمسا والمجر و لامبراطورية العثمانية قبل تحرثتهم، والاتحاد السوفيتي سابف و نصير وسويسر وكندا والعراق<sup>(۱)</sup>.

اما العوامل التي تجعل من جاعة معينة امة ، فقد اختلف الفقهاء حول تحديدها وذهبوا في ذلك الى نظريتين :

الاولى موضوعية (objective) وقد نشأت في المانيا وهي تقييم الامة على اعتبارات موصوعية محددة اهمها ، العنصر واللغة والدين والثقافة والاقليم والعادات . وقد اعتبر المذهب النازي وفلاسفته عنصر الجنس العامل المنشئ للقومية . غير ان هذا العنصر ليس عاملا اساسيا لقيام الامة وانحا هو عامل مساعد في تكوينها ولايكني وجوده ، وحده لقيامها وعدم اضمحلالها .

اما النطرية الثانية فهي شخصية او ارادية او ذاتية (Subjective)وقد نشأت في ايطاليا وفرنسا . وهي تقييم الامة على معيار شخصي قوامه ارادة المعيشة المشتركة ، اي ان الامة توحد بوحود رعية مشتركة وتجانس نفسي وشعور بالتضامن بين افراد الجهاعة من احل العيش سوية لتحقيق غايات مشتركة والاستعداد للتضحية من اجلها عند الحاجة . وقد عبر عن ذلك الفيلسوف الفرنسي ريتان (Renan) بقوله وان الامة روح او مبدأ روحي لها اهداف مشتركة تعمل على تحقيقهاه . والامة ليست ظاهرة ارادية ونفسية حسب وانما هي تاريخية ايضا باعتبارها تعبيرا عن وجدان قومي كونه التاريخ بصورة تدريحية . اي ال والامة هي رسالة ، كما قال الفيلسوف الفرنسي برجسون (Bergson) .

وكان أول من أعلن هذه النظرية الفقيه الأيطالي مانشيني (Mancini) في المحاضرة التي القاها في جامعة تورينو في ٣٣ كانون الثاني عام ١٨٥١ أذ قال وأن الأمة هي جماعة طبيعية من الناس ، تؤدي بهم وحدة الأقليم والمنشأ ، والعادات ، واللعة ألى نوع من الحياة والشعور الاجتماعي المشترك (١٠٠) .

<sup>(</sup>٩) يضم العراق قومبتين رئيسيتين هما العرب والاكراد ، وقد اشارت الى ذلك الفقرة (ب) من المادة الحامسة من الدستور العراقي المؤقت الصادر في ١٦ تموز سنة ١٩٧٠ بقولها (يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين ، هما القومية العربية والقومية الكردية ويقرر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية)

<sup>(</sup>۱۰) انظر روسو، ص۲۰ وما بعدها.

## مبدأ حق الشعوب في تقرير مصبرها :

### Le principe du droit des peuples adisposer deux - memes

ويترقب على قبول مدأ القوميات مرتبطا بالمههوم الشخصي والارادي للأمة. اي (البطرية الفرنسية الايطالية) . ضرورة الاعتراف للشعوب كافة بالحق في تقرير مصيرها بحرية ووفقا لما تريد . وقد اقرت الثورة الفرنسية هذا المبدأ منه ١٧٨٩ ، كما ضمنه الرئيس ولس في نقاطه الاربع عشرة التي اعلمها بعد الحرب العالمية الاولى . ولقد لعب هذا المبدأ في تاريخ القانون الدولي اخطر الادوار ومايزال فعالا حتى الآن . وعلى اساسه بشأت عدة دول اوربية بعد الثورة الفرنسية ، وبعض الدول التي قامت بعد انحلال امراطورية المما والمجر والامبراطورية العثانية بعد الحرب العالمية الاولى ، وبعض الدول الآسيوية والافريقية بعد الحرب العالمية الثانية .

ويتصمن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها معاني عدة :

اولها ٠ حق الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تراه ملائمًا لها.

ثانيهها : حق الشعوب عير المتمتعة بالحكم الذاتي (المستعمرات) بأن تتحرر وتحكم نفسها نفسها .

ثالثها : ان الحاق وضم اي جزء من دولة باقليم دولة اخرى لايجوز ان يتم قبل استفتاء الشعوب الفاطنة في الجزء الذي يراد فصله وضمه لدولة اخرى .

وقد احتل هذا المبدأ مكانه مهمة في معاهدات الصلح التي عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ١٩١٩. الا انه لم يكتسب في ذلك الوقت صفة القاعدة القانونية الالزامية في القانون الدولي بدليل التقرير الذي قدمته لجنة الفقهاء بتاريخ و ايلول سنة ١٩٢٠ بشأن جزر الأند ، حيث جاء فيه دان اقرار هذا المبدأ في عدة معاهدات دولية لايكني لاعتباره من قواعد القانون الدولي الوضعيه (١١).

الا ان تبدلا في النظام الدولي قد حدث بخصوص هذا المبدأ. فقد نص عليه مبثاق الاطلسي المعقود بين الحكومتين الامريكية والانكليزية في ١٤ آب ١٩٤١ (١٣). وانضم

(١١) انظر بير فيلاس ، ص٢٨٨ وما بعدها .

(١٢) نصت المادة الثانية من الميثاق على ان (الحكومتين لاترغبان في اي تعديل القليمي لايتفق مع الرغبة التي يعرب عنها السكان المعنيون بحرية تامة). كما نصت المادة الثالثة (باحترام حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي تريد ان تعيش في ظلما):

اليه الاتحاد السوفيتي في ايلول عام ١٩٤١.

ثم جرى تأكيد هذا المبدأ في تصريح الامم المتحدة الصادر في ١ كانون الثاني ١٩٤٢ ، وتصريح بالتا الصادر في ١١ شباط ١٩٤٥ . كما نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة على ان من اهداف الامم المتحدة وانحاء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن ميكون لكل منها تقرير مصيرها ... » .

وقد تأبد مبدأ حتى الشعوب في تقرير مصيرها ، مصور ثابتة في القرارات العديدة التي اصدرته الجمعية الصافحة الأم المتحدة ، نذكر من ذلك القرار رقم ١٥١٤ الذي اصدرته الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول عام ١٩٦٠ ، بخصوص منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ، وهو القرار المعروف بتصفية الاستعار . وقصى هذا القرار بضرورة وصع حد عاجل وغير مشروط للاستعار في جميع اشكاله ومظاهره . كما اعلن بأن وصع حد عاجل وغير مشروط للاستعار في جميع اشكاله ومظاهره . كما اعلن بأن والجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بجرية الى تحقيق انمائهاالاقتصادي والاجتماعي والثقافي عدد السياسي وتسعى بجرية الى تحقيق انمائهاالاقتصادي والاجتماعي والثقافي عليه السياسي وتسعى بجرية الى تحقيق انمائهاالاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وكذلك القرار رقم ١٨٠٢ الذي اصدرته الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول عام ١٩٦٧ ، بخصوص السيادة الدائمة للدول على مصادرها الطبيعية ، والقرار الذي اصدرته في ١٩٦٥ كانون الاول عام ١٩٧٠ ، وقد اكدت فيه على حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة الاسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة وعلى هشرعية نضال الشعوب الحناضعة للسيطرة الاستمارية والاجنبية المعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولهاه . ونلاحظ في هذا القرار ان الجمعية العامة للأم ١. حدة لم تكتف باقرار حق تقرير المصير والمطالبة بتحققه للشعوب ، بل ايضا ، اكدت على شرعية الكفاح المسلح لشعوب الاقاليم الخاضعة للاستعار من اجل الوصول، الى هذا الحق . كما ورد هذا التأكيد كذلك في القرار رقم ١٩٥٥ الذي اصدرته الجمعية العامة في ١٢ كانون الاول عام ١٩٧٦ .

وعا مبق يتضع ، أن تكرار النص الصريح على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، في العديد من القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة للأم المتحدة بموافقة الإغلبية العظمى الدول العالم ، لدلالة قاطمة على أن هذا المبدأ قد أصبح من المبادئ القانونية الدولية الاسامية في القانون الدولي المعاصر (١٣٦).

## المبحث الثاني الأقلم Le Territoire

الأقليم هو النطاق المادي الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وسلطانها ويقيم النَّسُعب فيه يصورة دائمة .

# ويتميز الاقليم بصفتين :

الاولى: الثبات ، بمعنى ان الجياعة الوطنية ، اي الشعب تقيم عليه على وجه الدوام ، ويترتب على هذا ان القبائل الرحل لا يمكن ان يصدق عليهم وصف الدولة ، وذلك لعدم استقرارهم في اقلم معين على وجه الاستمرار .

الثانية: تنحصر في ضرورة أن تكون له حدود واضحة ثابتة تمارس الدولة نشاطها خسنها وينتهي عندها اختصاص السلطات الحكومية، وعلى ذلك يجب رفض النظريات التي ترمي الى عدم ضبط حدود الدولة ، كنظرية الحدود العائمة السوفيئية (Tboorie du territoire fluide) القائلة بدولة متحركة الحدود ، والنظرية النازية التي دعت لوجود دولة قوية ذات حدود متحركة :Theorie de L. Etat dynamique aux لأنها استثنائيان بالنبة لهذا المبدأ الإساس (16)

# عناصر الاقلم

يشمل اقليم الدولة بصورة رئيسية الاقليم الارضي ، اي الجزء اليابس وكل مايحتويه من معالم طبيعية كالجبال والبحيرات والانهار وكل ماني باطن الارض.

ويشمل الاقلم في الدولة الساحلية ، علاوة على الارض جزءا من البحر الذي يلي سواحل الدولة الى مسافة ١٢ ميلا بحريا باتجاه عرض البحر، ويعرف هذا الجزء من البحر الذي يخضع لسيادة الدولة الساحلية بالبحر الاقليمي . ويشمل اقلم اللولة كذلك طبقات الجو التي تعلو اقلم الدولة الارضي وبحرها الاقليمي الى الحد الذي يبدأ معه الفضاء .

وسوف نتولى فيا يلي دراسة ، الطبيعة القانونية للأقليم ، والأقليم الأرضي ، والأنهار ، والمباه الداخلية ، والممرات البحرية ، والبحار ، والجو .

<sup>(</sup>١٤) انظر: روسو، ص ٤١-٤١.

# الفرع الاول

# الطبيعة القانونية للأقلم

اختلف الشراح في تكييف طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولة واقليمها ، وقد ذهبوا في ذلك الى مذاهب عدة اهمها النظريات الثلاث التالية (١٥٠) :

# اولا ـ نظرية الملكية او المحل : Thé orie du territoire – objet

ترى هذه النطرية ان الدولة تباشر سلطة قانوبية على الاقليم ، وان هذه السلطة القانونية هي حق عبي مصدره القانون العام الذي يعطي الدولة حق الملكية على اقليمها وعلى هذا النحو يشمه انصار هذه النظرية الاقليم بالملكية العقارية التي للأفراد ، وبالتالي فهو موضوع حق عيني للدولة . غير ان هذا التشبيه قياس مع الفارق ، وقد تخليل عنه اكثر انصاره بعد الانتقادات هي :

١. نتمارض ملكية الدولة للأقليم مع ملكية الافراد والاشخاص المعنوية الهنتاخة للأجزاء التي يملكونها في الاقليم ، وذلك لأن حق الملكية هو حق مطلق وقاصر على المالك . اما الدومين العام فهو غير مملوك لأحد وليس للدولة عليه جق الملكية بل لها عليه سلطة الادارة والحراصة والتخصص .

لا الاقليم عنصر من عناصر تكوين الدولة بحيث ينعدم وجودها عند فقدان الاقليم ،
 ولا يصح هذا القول بالنسبة للفرد المالك لانه يبقى عتفظا بشخصيته القانونية و بوجوده ،
 بعد ان يفقد ما يملكه .

٣. يختلف حن الملكبة عن الاختصاص الاقليمي للدولة من حيث ان الاول يرتب للمالك بحمومة اختصاصات تنصب على الاشياء المملوكة. بينا بشمل الاختصاص الاقليمي للمولة السلطات التي تمارسها على كل مافي الاقاليم من اشياء ومن فيه من اشخاص طبيعية ومعنوية ، وعلى كل مايجرى في الاقليم من وقائع وتصرفات. وازاء هذه الانتقادات هجر الفقهاء هذه النظرية التقليدية الى ضيها.

Theorie du: ثانيا للفارية الاقلم باعتباره من العناصر المكونة للدولة territoire élément constitutif de L'Etat.

, ﴿ (١٥) يمكن الرجوع في هذا الصدد الى المراجع التالية :

شارل روسو ، القانون الدولي ، ص 20 ـ 02 . دلبيز ، ص ٧٧ ـ ٧٧ . حامد ملطان ، ص ٤٦٤ ـ ٣١٤ . محمد ملمي ملطان ، ص ٤٦٤ ـ ٣١٤ . محمد ملمي عبدالحميد ، ص ١٩١ ـ ١٩١٣ .

تذهب هذه النظرية التي ينادي بها زعماء مدرسة الجغرافية السياسية وعلى رأسهم راتزل (Ratzel) وبعض فقهاء القانون الداخلي مثل هوريو وكاريه دي مالبرج وبيلنك ، الى اعتبار الاقليم من العناصر اللازمة لتمتع الدولة بشخصية القانون الدولي العام، اي ان الاقليم عنصر مندمج بذات الدولة وباعتباره جزءا لايتجزأ من طبيعتها ، وتمارس فيه سلطاتها العامة .

ويؤخذ على هذه النظرية انها تخلط بين الاقليم وبين الشخصية القانونية للدولة ، وتعجز عن تفسير بقاء هذه الشخصية القانونية بالرغم من التغيرات العديدة التي يمكن ان تطرأ على الاقليم من تنازل ومشاركة في الاختصاصات او تقاسمها .

### ثالثاً. نظرية الاختصاص:

### Théorie de la compétence.

ثرى هذه النظرية إلتي نادى بها عدد كبير من الفقهاء أمثال رادنتيزكي (Radnitzky) وكلسن وفردروس وجورج سل ، وبادفان وموريس بوركان ـ ان الاقليم عبارة عن جزء من الارض يباشر وينفذ فيه نظام قانوني معين . فهو المجال المكاني الذي تمارس فيه الدولة اختصاصاتها والاطار الذي تعتبر فيه تصرفاتها الحكومية مشروعة .

وقد نالت هذه النظرية تأييد غالبية شراح القانون المعولي المعاصر. وذلك لانها من ناحية تنسجم مع مبادئ القانون العام الذي يعد الاختصاصات الحكومية بمثابة سلطات عنولة للحاكمين وللموظفين العموميين من اجل القيام ببعض الوظائف المتصلة بالصالح العام للمجتمع . ثم هي من ناحية القانون اللولي العام تفسر بوضوح ماعجزت النظريات السابقة عن تفسيره من النظم القانونية الدولية . فهي مثلا تفسر تنازل الدولة عن جزء من اقليمها بأنه تقل لأختصاصها الحلي الى دولة اخرى ليمتد اختصاصها المقابل . وهي تفسر امتداد الولاية القضائية للدولة على السفن والطائرات الحاملة لعلمها او جنسيتها في المحار العامة وفي الفضاء العام بأنه امتداد لأختصاصها حيث لايحكها اختصاص آخر ، رذلك بعد ان هجر الفقه الدولي الحديث النظرية التقليدية القاعة على افتراض الامتداد الاقليمي . كما انها تحدد الصفة القانونية لاقليم المستعمرات باعتبار ان المفارق بين اقليم المستعمرة والاقليم المستقل ، ناشئ عن بعض التعديلات في توزيع الاختصاصات الحكومية وعارستها . واخيرا فان مرونة فكرة الاختصاصات تسمح بتطبيق هذه النظرية الحكومية وعارستها . واخيرا فان مرونة فكرة الاختصاصات تسمح بتطبيق هذه النطرية على عنتلف الاوضاع الاقليمية .

# الفرع الثاني الاقلم الأرضي

اولاً المعالم الطبيعية :

الاقليم الارضي هو الجزء اليابس من اقليم الدولة ، وكل مايحتويه هذا الجزء من معالم طبيعية ، كالجبال والتلال والسهول والوديان والصحاري ومجاري المياه . التي تقع بأكملها في الاقليم من انهار وبحيرات وقنوات . وكا مايحتويه باطن الارض من مياه جوفية وثروات طبيعية كالبترول .

ولا يشترط القانون الدولي العام في اقليم الدولة الارضي ان يكون منصل الاجزاء ، فقد يفصل البحر او اقاليم دول اخرى بين اجزاء اقليم الدولة ، كما هو الحال بالنسبة للفلبين واليابان واندنوسيا اذ يتكون اقليم كل منها من العديد من الجزر التي يفصل بينها البحر. وباكستان التي كان اقليمها يتألف من باكستان الشرقية وباكستان الغربية المفصولين عن بعضها بالهند ، والجمهورية العربية المتحدة (من ١٩٥٨ - ١٩٦١) التي كان اقليمها يتألف من القطرين السوري والمصري المفصولين عن بعضها بالبحر الابيض المتوسط وفلسطين الهنة ، وولاية الاسكا التي يفصلها عن الولايات الامريكية الاخرى النسع والاربعين الاقليم الكندي ، وتنزانيا التي يتكون اقليمها من تنجانيقا وزنجبار المفصولين عن بعضها بالبحر.

وكذلك لايشترط القانون الدولي في اقليم الدولة ان يكون على سعة معينة اي ان تكون له مساحة معينة ، فكما تقوم الدولة على مساحات مكانية شامعة كما في الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الامريكية وكندا والبرازيل، فانها تقوم أيضا على اصغر المساحات كما في نور ومالطة ومالديف وقطر والبحرين. وكل مايشترط في الاقليم هو ان يكون ثابتا ومحددا بحدود واضحة الممالم، لكي يتميز عن اقاليم الدول الاخرى(١٦).

(١٦) انظر الدكتور سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٩٠. والدكتور علي صادق ابو هيف، المرجع\*السابق ص ١١٩-١٢٠.

#### ثانيا۔ اخدود(۱۷)

لكل دولة حدود تعين تطاق اقليمها الارضي ، وللحدود اهمية سياسية وقانونية كبرى لأن الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها ، وعند الحدود تنتهي سيادة دولة لتبدأ سيادة دولة اخرى . لذا يهتم القانون الدولي العام العرفي والاتفاقي بتحديد حدود الدولة ، لان عدم وضوح الحدود التي تفصل بين اقاليم الدول يؤدي الى تأزم العلاقات بين المدول ، وقد يجر بالتالي الى الدخول في نزاع مسلح (١٨) .

والحدود التي تمين اقليم الدولة اما ان تكون اصطناعية اقامتها الدول من اجل تخطيط الحدود الفاصلة بينها ، كوضع العلامات والحواجز والاسلاك الشائكة والحتادق أو وهمية تتبع خطوط الطول والعرض او ان تكون طبيعية اوجدتها الطبيعة كسلاسل الجبال والانهار والقنوات .

# آ. الحدود الاصطناعية : وهي على نوعين :

١ . الحدود الفلكية : وهي تتبع خطوط الطول والعرض . كخط عرض ٣٨ اللي يفصل بين كوريا الشهالية وكوريا الجنوبية . وخط العرض ١٧ اللي كان يفصل بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية قبل توحيدهما عام ١٩٧٦.

٧ . الحدود الهندسية : وهي عبارة عن خط مستقم يصل بين نقطتين معروفتين او قوض دائرة كالحدود بين سوريا والاردن وبين مصر وليبيا.

(١٧) انظر في هذا الصدد : روسو. الوجيز ، ١٥٦ - ١٦٠ ، باستيد ، ص ٦٨٦ ـ 799 ، كافاريد ، ص ٦٩٣ ـ ٧٠٣ ، فليب ماتين ، ص ٢٨٣ ـ ١٠ . د . محمد حافظ غام ، ص ٣٧٩-٣٢٩ ، د . عبد العزيز سرحان ، ص ٣٧٦-٣٢٩ ، د . سموحى فوق العادة ، ص ٣٥٧ ـ ٢٥٩ ، والدكتور جابر الراوي ، الحدود الدولية ً ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، يغداد. ١٩٧٠ .

(١٨) مثال ذلك النزاع المسلح الذي قام بين الهند والصين ، والتراع المسلح بين باكستان والهند عام ١٩٦٥ و ١٩٧١ ، والنزاع الذي نشب بين الجزائر والمغرب في نهاية عام ١٩٦٣ ، والنزاع القائم بين اثبوبيا والصومال وفيتنام وكمبوديا ، والصين وفيتنام ، والحرب التي كانت دائرة بين العراق وايران منـذ ٤ ايلـول عـام ١٩٨٠ : حتى آب

#### ن ب. الحدود الطيعية :

وهي التي اوجدتها الطبيعة ، وهناك مجموعة من القواعد تتبع عند تحديد نقاط الحدود بين الدول تبعا لطبيعة الفاصل الحدودي ، واهم هذه القواعد مايلي :- ١ اذا كانت الحدود عبارة عن سلسلة جبال كان خط الحدود بين الدولتين عباره عن : آ ـ أما خط القمم ، اي الحنط الذي يصل بين اعلى رؤوس الجبال في سلسلة جبلية

واحدة ، كالحدود الفرنسية الاسبانية في جبال البيرنية بموجب معاهدات ١٨٥٦ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٦ .

ب. او خط انقسام المياه بين حوضيين مائيين حيث تمر الحدود من طرفي مجرى النهر كالحدود الفرنسية الايطالية المقررة في معاهدة تورينو المعقودة في ٧٤ آذار عام ١٨٦٠. ج. او خط صفح الجبال حيث تمر الحدود من قاعدة سلسلة الجبال.

٢. اذا كانت الحدود عبارة عن بهر يجري بين الدولتين ، وحب التمييز بين حالتين : آداذا كان النهر صالحا للملاحة . فأن حط الحدود يكون في منتصف التيار الرئيسي ، وهو الحنط الممتد في وسط اعمق جزء من النهر ، والذي يسمى بخط التالوك ـ كالحدود بين فرنسا والمانيا في نهر الراين بموجب معاهدة باريس لعام ١٨١٥ .

ب. اذاكان النهر غير صالح للملاحة ، اعتبر منتصف مجرى المهر حدا فاصلا بين الدولتين كالحدود بين فرنسا واسبانيا في جر Bidassoa المقررة في معاهدة بايون المعقودة في ٢ كانون الاول عام ١٨٥٦، والحدود بين العراق وايران في نهر كنجان جم بموجب محضر الجلسة ٢٦ من محاضر تخطيط الحدود لسنتي ١٩١٣ و ١٩١٤.

ويجوز الاتفاق على خلاف هذه القواعد ، بحيث يكون النهر بكامله تابعا لاحدى الدولتين اللتين تطلان على النهر ، وتبدأ حدود الدولة الاخرى من شواطئ هذا النهر . ٣ . اما اذا وجدت بحيرة تفصل بين دولتين فان خط الحدود يمر في متصف البحيرة . اي ان البحيرة تقسم تقسيا متساويا بين الدولتين . كما في الحدود الفاصلة بين فرنسا وسويسرا في بحيرة (ليمان) والحدود بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا في البحيرات الكبرى . الا انه في حالة وجود جزر في البحيرات ، فان هذه الجزر لانتجزأ بحيث تمر الحدود حولها . . ها عند تحديد الحدود البحرية بالنسبة للدول الساحلية ، فان الحد الفاصل بين البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة يعتبر حدا دوليا باعتبار ان البحر الاقليمي يخضع ، السيادة الدولة .

ويتم تعيين الحدود اما بموجب معاهدات ثنائية تحقد بين الدول المتجاورة او بواسطة المعاهدات الجاعية كمعاهدات الصلح او المعاهدات التي تنشئ دولا جديدة إو بموجب قرار تحكيمي او قضائي صادر عن هيئة دولية .

وترفق معاهدات الحدود والقرارات التحكيمية والقضائية عادة بخرائط تبين تفاصيل خط الحدود ، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة تخطيط الحدود على الارض ، ووضع العلامات الدالة عليها . وتقوم بهذه المهمة لجان خاصة تسمى بلجان التحديد ، تؤلف من خبراه ومهندسين ومساحين وموظفين .

وتنص معاهدات الحدود عادة على تسوية منازعات الحدود بالطرق السلمية .

### نظام الجواد :

عندما يتم تعيين الحدود ، فاتها تخضع لنظام قانوني خاص بها يسمى بنظام الجواد . ويتم ذلك بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد بين الدول المتجاورة . تتناول تنظيم شؤون سكان مناطق الحدود والمرافق العامة . فبموجب هذا النظام فان سكان مناطق الحدود يتمتمون بنظام اداري مرن يسهل تنقلات العال البوميين والزعاة الموسمين بدون جوازات سفر او تأشيرة دخول ، ويسهل انتقال الاطباء والقابلات لمارسة اختصاصهم على جانبي الحدود . وكذلك يسهل تنقلات قطمان المواشي ونقل المحاصيل . وفي المناطق الصحراوية فأن القبائل الرحل تنتقل بحرية على جانبي الحدود (١٩) .

كما ان مناطق الحدود تخضع لرقابة شديدة من جانب الدول المتجاورة لمنع المتاجرة غير

<sup>(</sup>١٩) مثال ذلك انتقال القبائل البدوية بين العراق وسوريا والاردن والعربية السعودية والكويت، ويتم ذلك بمقتضى اتفاقات تعقد لهذا الغرض أمن ذلك المادة الاولى من الفاق حسن الجوار بين العراق وسوريا المعقود في ٢٤ نيسان عام ١٩٣٧ التي نصت على (ان العشائر الرحل وشبه الرحل والسكان المتحضرين التابعين للحكومة العراقية من الجهة الواحدة وكذلك التابعين للحكومة السورية من الجهة الاخرى يتمتعون حسب عاداتهم القديمة بحقوق الرعي والماء في اراضي الدولة المجاورة ... ولهم ان يجتازوا الحدود من غير اذن سابق) راجع فؤاد الراوي ، المعجم المفهرس للمعاهدات ج ٣ ، ص ٤١٧ .

المشروعة بالاسلحة والمخدرات وعمليات النهريب (٢٠) , والاشراف على تصدير واستبراد البضائع ، الامر الذي ادى الى انشاء دوائر للكمارك والامن على جانبي الحدود . كما ان نظام الجوار يمنح الدول المتجاورة حقوقا خاصة ، كحق الملإحقة القضائية وكذلك التعاون في مكافحة الاوبئة والتلوث .

## الفرع الثالث الانهسار

تنقسم الانهار من حيث مركزها القانوبي الدولي الى نوعين: انهار وطنية واسار دولية .

آ. الانهار الوطنية: هي التي تقع من منابعها الى مصابها وحميع روافدها في اقليم دولة واحدة ، كنهر النايمز في بريطانيا والسين في فرنسا ويخصع الهر الوطني لسيادة الدولة الني يجري في اقليمها ، ولها وحدها حق تنظيم الاستفادة من مياهه لأعراص الرراعة والصناعة ، ولها ان تقصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها .

<sup>(</sup>٢٠) شمس المادة الخامسة من بروتوكول التعاون في امور الامن بين اعراق وقركيا المعقود عام ١٩٤٧ على ان (يتعاون الفريقان . على منع المتاجرة عبر المشروعة بالاسلحة والعقاقير المحدرة وتهريب الاشخاص والاموال على حدودهما . ،) راجع فؤاد الراوي ، المرجع السابق ص ٤٧١ .

ب. الاجار اللعولية: هي التي تفصل او تجتاز اقاليم دولتين او اكثر (٢١) وتباشركل دولة سيادتها على الجزء من النهر الذي يجري في اقليمها. ولكنها تتقيد بان تراعي مصالح اللمول الاخرى التي يمر بها النهر، وبصفة خاصة فيا يتعلق بالانتفاع المشترك بمياه النهر لاغراض الزراعة والصناعة وبالملاحة النهرية الدولية. ومن امثلة الانهار الدولية: الدانوب، الراين، النيل والفرات.

ويهتم القانون الدولي العام بالانهار الدولية من ناحيتين: الاولى من حيث الملاحة فيه ، والثانية من حيث استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة .

اما الدكتور حامد سلطان فانه يرى ان اصطلاح النهر الدولي قد حل عله الآن اصطلاح آخر، هو نظام المياه الدولية ، الذي ينصرف الى (تلك المياة التي تتصل فيا بينها في حوض طبيعي متى امتد اي جزء من هذه المياه داخل دولتين او اكثر ونظام المياه الدولية بهذا المعنى يشمل (انجرى الرئيسي للمياه ، كما يشمل روافد هذا المجرى سواء اكانت هذه الروافد من الروافد من الروافد الموزعة لها) حامد سلطان ، ص ١٤ وما يعدها .

#### اولاً. الملاحة في ألانبار الدولية : (\*\*)

مرت الملاحة في الانهار الدولية باربع مراحل رئيسية :

#### ١٠ المرحلة الاولى: القرون الوسطى:

#### ٧ ـ المرحلة الثانية: الثورة الفرنسية.

لقد كان لانتصار الثورة الفرنسية والمبادئ التي جاءت بها الاثر الكبير في الحد من القيود المفروضة على الملاحة في الانهار الدولية ، أذ اعلنت وجوب تقرير مبدأ حرية الملاحة في الانهار الدولية ، وطبقته فرنسا من جانبها بالفعل بالنسبة لنهري الموز والايسكو اللذين ينبعان في اقليمها وبجريان تباعا فيه وفي اقليمي بلجيكا وهولندا ، وذلك بموجب القرار الذي اصدره المجلس التنفيذي المؤقت للجمهورية الفرنسية في ۲۰ تشرين الثاني عام ۱۷۹۲ ، والذي عهد الى قائد الجيوش الفرنسية في بلجيكا بتأمين حرية الملاحة والنقل في طول بجري بهري الموزوالايسكو . وبرز القرار ، هذه الحرية على اعتبار ان والنقل في طول بحري بهري الموزوالايسكو . وبرز القرار ، هذه الحرية على اعتبار ان (مجاري الانهار ملكية مشتركة بين كل المناطق التي ترويها وغير قابلة للتنازل ، وانه لايحوز لاية دولة ان تدعي ان لها حقا مطلقا في احتلال جزء من عرى النهر و بالتالي في منع الدول الاخرى المشاركة فيه من الاستفادة منه) .

<sup>(</sup>۲۲) انظر بهذا الصدد: كافاريه، ح٢، ص ١٨٥-١٨٨، باستيد ص ١٣٤٠-١٣٣٤ ، روسو الرحير ص ١٨٩-٢٠٠ ، الدكتور حفظ عام، ص ١٣٤٨-٢٠٨ ، الدكتور حفظ عام، ص ١٣٤٨-٣٥٨ ، الدكتور علي صادق الو هيف ٢٥٩-٣٥٤ .

ويتبن من هذا ان الثورة الفرنسية جاءت بفكرة جديدة هي فكرة الملكبة المشتركة الجميع الدول الشاطئية ، وهذه الفكرة تخالف ماكانت تجرى عليه الدول قبل الثورة الفرنسية (٢٣) .

هذا ومن الملاحظ ان حرية الملاحة التي اقرتها الثورة الفرنسية لاتشمل بواخر جميع الدول وانما تقتصر فقط على بواخر الدول التي يمر النهر الدولي في اقاليمها . ٣- المرحلة الثالثة : مؤتمر فينا .

لقد ادت المحاولات التي بذلت في أوائل القرن التاسع عشر لتعميم وتطبيق مبدأ حرية الملاحة في الانهار الدولية ، التي وضع نظام بالملاحة في الانهار الاوربية ، اقرتها الدول في مؤتمر فينا عام ١٠٨٠ . وقد تضمنت الوثيقة الحتامية لمؤتمر فينا في المواد من ١٠٨ الى ١١٧ ، مبدأ حرية الملاحة في الانهار الدولية لبواخر جميع الدول، وضرورة وضع لواثع متشابهه للملاحة يتم تطبيقها على قدم المساواة بالنسبة لكافة الدول ، وعلى ان لابكون من شأن الرسوم المفروضة على الملاحة اعاقة التجارة الدولية . كما نصت على انشاء لجان مشتركة للأشراف على الملاحة في كل نهر (٢١) .

ان النظام الذي وضعه مؤتمر فينا قابل للتطبيق على جميع الانهار الدولية . وقد تم هذا التطبيق تدريجيا بواسطة اتفاقات خاصة عقدت خلال القرن التاسع عشر وشملت الانهار التائية : الالب ، الراين ، الايسكو ، الموز ، الدانوب ، الامازون ، والابلاتا ، الكونغو ، والنيجر ,

#### لا - المرحلة الرابعة : الفاقية برشلونة .

حصل بعد الحرب العالمية الاولى نوسع كبير في تدويل الانهار. فقد خصصت معاهدة فرساي للصلح لعام ١٩٩٩ المواد (٣٣٧ ـ ٣٣٧) للملاحة النهرية ، وقررت فيه اعتبار كل من انهار الراين ، الالب ، الاودر والنيمين ، الدانوب ، وفروع كل من هذه الانهار ، ونهر المورفا ، التيسى الفستولا ؛ هاليرث ، انهار دولية ، كما دعت الى وضع نظام عام للمادحة قابل للتعليق على كل الانهار الدولية . وقد وضع هذا النظام في مؤتمر برشلونه التي دعت الى عقده عصبة الام، والذي اسفر في ٢٠ نيسان عام ١٩٣١ عن برشلونه التي دعت الى عقده عصبة الام، والذي اسفر في ٢٠ نيسان عام ١٩٣١ عن

<sup>(</sup>۲۲) انظر باستید، المرجع السابق، ص ۱۳۳۱ ـ ۱۳۳۷ ﷺ

<sup>(</sup>٣٤) انظر الذكتور حافظ غانم ، المرجع السابق ، ٣٤٩.

ابرام اتفاقية برشلون من الحناصة بنظام مجاري المياه (الصالحة للملاحة ذات الاهمية الدولية).

وقد نصت هذه الاتفاقية على مبدأ حرية الملاحة لسفن جميع الدول الموقعة على الاتفاقية . والتي تنفم اليها ، وعلى المساواة في المعاملة بين جميع السفن . كما الزمت كل دولة من الدول المتعاقدة بعدم القيام بأي عمل من شأنه عرقلة الملاحة في النهر وان تقوم باجراء مايلزم لصيانته وبقائه صالحا للملاحة . كذلك الزمت الدول التي يمر بها النهر ان لاتفرض رسوما على المرور اكثر مما يقابل نفقات صيانة وتحسين الملاحة النهرية . وقررت ايضا ان لكل دولة ان تخضع الملاحة في الجزء من النهر الذي يمر في اقليمها للوائحها الخاصة بالبوليس والكمارك والصحة العامة .

الا انه يؤخد على اتفاقية برشلونة انها قصرت الانتفاع بالنظام الذي وضعته للأنهار الدولية على الدول المنضمة للأتفاقية فقط . ولهذا السبب لم يحظ بتطبيق واسع المدى .

ما تقدم نخلص الى ان التطور الذي طرأ على الملاحة النهرية عبر المراحل الهنطقة ادى الى تقرير مبدأ حرية الملاحة في الانهار الدولية لسفن جميع الدول. ومرجع الامر بشأن حرية الملاحة الى الاتفاقات التي ابرمت بين الدول النهرية ميا بينها ، او فيا بينها وبين غيرها من الدول (٢٠٠). لذلك فأن الاحكام القانونية التي تنظم الملاحة في الانهار الدولية قد تختلف من نهر لآخر نبعا للأتعاق الذي ينظمه . لذا قد يكون من المفيد الاشارة بايجاز الى اهم الانهار الدولية في القارات المختلفة.

الانهار الاوديية : اشهر الانهار الاودية الراين والدانوب .

<sup>(</sup>٢٥) إنظر الدكتور حامد صلطان ، المرجع السابق ٥٢٨ .

#### ٩ ۽ نهر الراين :

طوله ١٣٢٠ كيلومترا ، ينبع من جبال سويسرا ويصب في بحر الشهال ، خضع لنظام التدويل منذ بداية القرن التاسع عشر . اذ قررت معاهدة باريس لعام ١٨٦٤ حرية الملاحة فيه لجميع الدول ، وقد تأكدت هذه الحرية في الوثيقة الحتامية لمؤتمر فينا لعام ١٨١٥ ، وفي اتفاقية ماينص واتفاقية مانهايم سنة ١٨٨٦ ، والتي قررت انشاء لجنة مركزية لادارة الملاحة في النهر، ومعاهدة فرساي لعام ١٩٦٩ . وفي ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ ادخل تعديل جزئي على اتفاقية مانهايم التي نعمت على انشاء نظام دوري لرئاسة اللجنة المركزية التي نتولى ادارة الملاحة في نهر الراين .

### ٧ . نهر الدانوب :

طوله ٢٨٦٠ كيلومترا، ويمر في اقالم ثماني دول هي: المانيا، الفسا، وتشيكوملوفاكيا، الجر، يوضلافيا، بلغاريا، رومانيا، الاتحاد السوفيتي. عضع الدانوب لنظام التدويل في اتفاقية باريس لعام ١٨٥٦، التي طبقت عليه المبادئ التي تضمنها الوثيقة الحتامية لمؤتمر فينا لعام ١٨١٥. التي تقضي بحرية الملاحة فيه لسفن جميع اللول، ثم انشأت اتفاقية باريس لحنة دولية عرفت باسم اللجنة الاوربية للمانوب، لادارة النهر والاشراف على الملاحة فيه الهرارة

وبعد الحرب العالمية الاولى ، قررت معاهدة فرساي للصلح ، اعادة تنظيم الملاحة في نهر الدانوب ، وقد ثم ذلك في مؤتمر باريس الذي اسفر عنه ابرام اتفاقية باريس في ٧٣ تموز عام ١٩٣١ . التي قررت حرية الملاحة في الدانوب لجميع الدول ، وأنشأت لجمتين للأشراف على الملاحة فيه هما ،.

### آ. اللجة الأورية:

ويشمل اختصاصها ادارة الجزء الممتد من بإيلا الى البحر الاسود. ب. اللجئة الدولة: ويشمل الختصاصها المنطقة الواقعة من برايلا الى اولم. وكان لكل من اللجتين اختصاصبات تشريعية وادارية وقضافية واسعة فيا يتعلق بالملاحة في النهر.

وقد اعيد تنظيم الملاحة في الدانوب بعد الحرب العالمية الثانية ، في اتفاقية بلغراد المعقودة في ١٧ آب عام ١٩٤٨ ، التي تضم كل من الاتحاد السوفيتي ، بلغاريا ، المجر ، رومانيا ، اوكرانيا ، وتشكرسلوفاكيا ، ويوضلافيا ، وانضمت اليها الفسا في ٧ كانون الثاني عام ١٩٦٠ . وقد اكدت اتفاقية بلغراد على مبدأ حرية الملاحة في الدانوب لسفن جميع الدول ، وانشأت لجنة خاصة باسم لجنة الدانوب ، تقتصر عضويتها على الدول النهرية ، تختص بالأشراف على كل مجرى النهر الصالح للملاحة .

### الانهار الافريقية :

اهم الانهار الافريقية الصالحة للملاحة الكونغو (١٥٠٠ كلم ) (والنيجر ١٦٠٤) كلم ) .

لقد تقرر تدويل هذين النهرين بموجب الوثيقة الحتامية لمؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ ، الني قررت حرية الملاحة في النهرين لجميع الدول ، وعلى قدم المساواة ، ولا يجوز فرض رسوم الا مقابل خدمات فعلية للملاحة . كما قررت انشاء لجنة دولية للأشراف على الملاحة في نهر الكونغو ، الا ان هذه اللجنة لم تشكل ابدا . ولقد ادخلت بعض التعديلات على نظام برلين بالنسبة لنهر الكونغو باتفاقية سان جرمان لعام ١٩٦٩ . اما نظام نهر النيجر فقد عدلته الدول الافريقية الشاطئية في اتفاقية نيامي المعقودة في ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٦٠ .

### الانبار الاسبوية:

اهم الانهار الصالحة للملاحة في اسيا الميكونغ وشط العرب. ١. نهر الميكونغ : طوله ١٥٠٠ كيلومترا ، خضعت الملاحة فيه الى اشراف لجنة فرنسية ـ مباسة بموجب المعاهدة المعقودة عام ١٩٠٤ ، ثم اهيد تنظيم الملاحة فيه بموجب اتفاقات عقدتها فرنسا مع كميوديا ، ولاوس ، وفيتنام عام ١٩٥٠.

### ١٠٠٠ شط العرب (٢١) :

هو المنفذ الملاحي الوحيد للعراق الى الحليج العربي ، ويتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة على في جنوبي العراق .

ويبلغ طوله ٢٠٤ كيلومترا ، ويقع نصفه في الاقليم العراقي في كلتا ضفتيه . اما عرضه غأنه يتراوح بين ٢٠٠ متر امام مدينة العشار الى حوالي ١٥٠٠ متر عند مصبه في الحتليج، العربي .

وقد نظمت الملاحة فيه لاول مرة بعد الحرب العالمية الاولى بموجب بيانين صادرين عن القائد العام للقوات المسلحة البريطانية عام ١٩١٩ ، والمتعلقين بميناء البصرة والملاحة النهرية . حيث اعلن بموجيها عن مسؤولية ادارة ميناء البصرة للقيام بكافة الحلمات اللازمة لادارة الملاحة وما يتعلق بها في شط العرب مع بيان صلاحية ادارة الميناء في فرض الرسوم لقاء ماتؤديه من الحلمات . وعند ابرام معاهدة الحدود بين العراق وايران عام البلدين خاصة بالملاحة في شط العرب . الا ان المفاوضات بشأن عقد هذه الاتفاقية بمن المبلدين خاصة بالملاحة في شط العرب . الا ان المفاوضات بشأن عقد هذه الاتفاقية قد المناقية الجزائر عام ١٩٧٥ . وبموجب المادتين الرابعة واحازة الملاحة في الشط حتى توقيع والبروتوكول الملحق بها ، فتح شط العرب للملاحة للسفن التجارية لجميع المول ، وعل والموتوكول الملحق بها ، فتح شط العرب للملاحة المعنف المعربة العائدة للطرفين، اما بالنسبة للسفن الحربية العائدة للطرفين، اما بالنسبة للسفن الحربية العائدة العرفية، اما بالنسبة للسفن الحربية العائدة العرفين، اما بالنسبة للسفن الحربية العامة الأجنبية فلا بحق لها دخول شط العرب الا بموافقة احد الطرفين، الذي تعتبر موافقته وكانها صادرة عنهما معاً. وتكون جميع الموائد المجباة من قبيل اجود تعتبر موافقته وكانها صادرة عنهما معاً. وتكون جميع الموائد المجباة من قبيل اجود تعتبر موافقته وكانها صادرة عنهما معاً. وتكون جميع الموائد المجباة من قبيل اجود تعتبر موافقة وتخصص فقط لأدامة الملاحة وتحسينها.

<sup>(</sup>٢٩) راجع الدكتور عبد الحسين القطيني: بعض الجوانب القانونية نحاولة ايران انهاء معاهدة الحدود المعقودة بينها وبين العراق سنة ١٩٣٧، مجلة العلوم القانونية، بغداد يرجا، ٢٠، ١٩٦٩ ص ٣٩ ومابعدها. وانظر كذلك، السيد حميد جواد حسن مالحنطيب، الحدود العراقية الايرانية والوضع القانوني لشط العرب، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة عام ١٩٧٧. ص ٢٥٤ ومابعدها.

وقد قامت الحكومة العراقية بجميع الخدمات المتعلقة بالصيانة ، كما أصدرت عدة قوانين لتنظيم الملاحة في شط العرب ، اهمها قانون رقم • ٤ لسنة ١٩٥٦ الحناص بمصلحة الموانئ العراقية . وكان تشريع العراق لهذه القوانين مستندا الى ماله من سيادة على شط العرب باعتباره جزءا من اقليمه .

وقد الغت ايران معاهدة الحدود أمام ١٩٣٧ من جانب وحد عام ١٩٦٩. وبعد مفاوضات توسطت الجزائر فيها ، تم ابرام معاهدة جديدة بينهها وقعها الطرفان في بغداد في ١٣ حزيران عام ١٩٧٥ مع ثلاثة بروتوكولات لتحديد الحدود البرية والنهرية والامن على الحدود . وقد كان توقيع هذه المعاهدة مستندا الى الاتفاق الذي ابرم بين الفولتين في الجزائر في ٦ آذار عام ١٩٧٥ (١٣) .

وقد نظمت المادة السابعة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية الملاحة في شط العرب وفق المبادئ التالية :

 ١. تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب.

 ٢ . تتمتع السفن التجارية للدول الاجنبية بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز .

(٢٧) راجع نص المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة ، واتفاق الجزائر ، في الكتاب الذي اصدرته وزارة الحنارجية العراقية : النزاع العراقي الايراني في القانون الدوئي ، الدفاع الشرعي في وجه العدوان ، دار الحرية ، بقداد ١٩٨١ .

٣. يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الاجنبية لزيارة موانيه بشرط ان الاتعود علمه السفن لبلد في حالة المشاركة في حرب او نزاع مسلح ، او حرب مع احد الطرفين المتعاقدين ، وعلى ان يجرى تبليغ سابق الى الطرف الآخر في مدة الاتفل عن (٧٢) ساعة .

غ. يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الاحوال عن الاذن بدخول شط العرب للسفن التجارية العائدة لبلد في حالة المشاركة في حرب او نزاع مسلح او حرب مع احد الطرفين المتعاقدين.

ونعت المادة الثامنة على ضرورة وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة . وقيام لجنة اخرى لوضع القواعد الحاصة بمنع التلوث والسيطرة عليه في الشط .

اما المادة التاسعة فقد نصت صراحة على اعتبار شط العرب طريق للملاحة الدولية ، والزمت الطرفين بالامتناع عن كل استغلال من شأنه ان يعيق الملاحة فيه . الا ان ايران قد اغلقت شط العرب في وجه الملاحة الدولية منذ بداية الحرب في ايلول عام ١٩٨٠ .

# ثانياً الاستغلال الزراعي والصناعي للانهار الدولية :

سبق ان رأينا ان اهيمام الدول بالانهار الدولية كان يقتصر على الملاحة فيها . غير ان التطورات العلمية الحديثة في الانتفاع بمياه الانهار الدولية واقامة المنشآت والمشارع الهنتافة عليها ، اظهرت استغلالات جديدة لمياه هذه الانهار لانقل اهمية عن موضوع الملاحة . وغالبا ماتلجاً الدول التي يجري النهر الدولي في اقاليمها الى الاتفاق على كيفية الانتفاع من مياهه لاغراض الزراعة والصناعة ، وعلى بيان حقوق وواجبات كا منها . وقد ابرمت العديد من الاتفاقات في هذا الحصوص نذكر منها ، الاتفاق المبرم بين يوضلافها والفسا

بشأن نهر درافا عام ١٩٥٦ ، والاتفاقية المرمة بين فرسا والمانيا والكسمبورج في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٥٦ بشأن نهر الموزيل ، والاساقية المحقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ لتنظيم الانتفاع بمياه نهر النيل . والاتفاقية المعقودة بين الهند وباكستان في ١٩ ايلول عام ١٩٦١ بخصوص نهر الهندوس ، والاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٦٦ لتنمية موارد حوض نهر كولومبيا المائية ، والاتفاق المحتود بين الصين والاتحاد السوفيقي في تشرين الاول عام ١٩٨٦ لتنظيم استثار نهري امور وارخون على الحدود بين البلدين .

وقد تولت هذه الاتفاقات تنظيم استغلال الانهار الدولية بحيث لاندع مجالا للذلك او المثلاف حول القواعد القانونية الدولية الواجب أعافاً.

اما في حالة عدم وجود اتفاقات بين الدول التي يجري النهر الدولي في اقاليمها ، فأن المغلاف قام في الفقة فيا يتعلق بتعيين الاحكام القانونية التي تنظم الانضاع بمياه الانهار الدولية لاغراض غير الملاحة .

ويمكن النمييز بهذا الصدد بين ثلاث اتجاهات تسود الفقه الدولي :

ينعب الاتجاه الاول الى الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء النهر اللَّذي يمر في اقليمها بلا قيد ولا شرط . وبحقها في استغلال مياهه دون اي اعتبار لما قد بحدثه هذا الاستغلال من اضرار للدول النهرية الاخرى . وهذا مايسمى بنظرية السيادة الاقليمية المطلقة .

ويرى الاتجاه الثاني ان سيادة الدولة على بجرى النهر ليست مطلقة يل انها حقيدة بوجوب مراعاة الوحدة الطبيعية للنهر من منبعه الى مصبه ، وبالتالي الايجوز المدولة استغلال مياه النهر بالشكل الذي يؤدي الى الاضرار بحقوق ومصالح الدول الاخرى ، وهذا مايسمى بنظرية الوحدة الاقليمية المطلقة .

أما الاتجاه الثالث فيرى أن النهر من منبعه إلى مصبه يعد ملكا مشتركا بين جميع الدول التي يجري النهر في اقاليمها . بحيث لاتستطيع أي منها القيام بأي عمل بعهودة منفردة دون موافقة بقية الدول . وهذا ما يسمى بنظرية الملكية المشتركة (٢٨) .

<sup>(</sup>٢٨) انظر الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٣٦٥ ومابعدها .

وبغض النظر عن هذا الخلاف الفقهي ، فان القانون الدولي الحديث والتعامل الدولي جرى على الاعتراف للدولة بالسيادة على جزء النبر الدولي الذي يمر في اقليمها ، وعلى حقها في ان تستفيد من مياهه لاغراض الزراعة والصناعة ، بشرط عدم الاضرار بمصالح وحقوق الدول الاخرى المشتركة في النبر من الاستفادة منه . وقد اكدت عكة التحكيم الدولية ذلك في الحكم الذي اصدرته في ١٦ نشرين الثاني عام ١٩٥٧ في التزاع بين فرنسا واسبانيا بخصوص بحيرة لانو (Lanaux) (٢١) والذي جاء فيه انه وتمشيا مع مبدأ حسن النبه يجب ان تأخذ الدولة صاحبة الجرى الاعلى في الاعتبار وعلى قدم المساواة جميع مصالح الدول النبرية الاخرى اسوة بمصالحهاه . ثم قررت الحكمة بعد ذلك ، ان جميع مصالح الدول النبرية الاخرى اسوة بمصالحهاه . ثم قررت الحكمة بعد ذلك ، ان فرنسا لها الحق بهارسة حقوقها ، ويجب عليها ايضا ان لانتجاهل او تهمل مصالح اسبانيا (٢٠٠) كما حرص معهد القانون الدولي في القرار الذي اصدره في دورة انعقاده في السبانيا (٢٠٠)

(۲۹) تقع بحيرة لانو في جبال البيرنية الشرقية ، ويزودها رافدان من فرنساه ويخرج من البحيرة نهر الكارول الذي يجري في فرنسا لمسافة ۲۰ كيلو مترا ويصب بعد ذلك في اسبانيا . وبجنبا للمشاكل التي قد محدث بين الدولتين ، عالجت اتفاقات بايون للحدود بين فرنسا واسبانيا للأعوام ۱۸۵۹ ، ۱۸۹۲ ، ۱۸۹۹ ، والوثيقة الاضافية للأتفاقية المعقودة في ۲۷ آيار ۱۸۹۹ ، استعالات المياه المشتركة . وعندما ارادت فرنسا تحويل نهر الكارول الى نهر آريج في فرنسا لتوليد الطاقة الكفربائية على ان تعيد لأسبانيا . بطريق النفق ـ كمية من المياه لسد احتياجاتها الزراعية . ثار الحلاف حول ما اذا كان هذا يتفق مع المعاهدات المبرمة بين اللوئتين . عرض الامر على التحكيم ، فأخذ بوجهة النظر الفرنسية ، اذ مادام ان المشروع سينفذ في فرنسا ، وقد ضمنت فرنسا لاسبانيا احتياجاتها من المياه بحيث لا يتضرر الاقتصاد الاسباني ، فأنه لا يكون هناك مبرد لشكوى اسبانيا . (راجع كافاريه ، ج۲ ، المرجع السابق ، ص ۸۸۳ ـ ۸۸۷) .

سالزيورغ عام ١٩٦١ (٢١) وجمعية الفانون الدولي في دورات انتقادها في نيويورك ١٩٥٨ وهمبورغ ١٩٦٠ وهلسنكي عام ١٩٦٦ (٢٦) على توكيد ذلك .

ويكن ان تستخلص من مراجعة المعاهدات المعقودة بين الدول النهرية ، ومن اعمال معهد القانون الدولي وجمعية القانون الدولي والحكم الذي اصدرته محكمة التحكيم في قضية بحيرة لاتو ، بعض المبادئ الاساسية التي تنظم استغلال مياه الانهار الدولية،، التي

(٣١) ادرجت دراسة موضوع تفنين استغلال مياه الانهار الدولية لاغراض الزراعة والصناعة في جدول اعال معهد القانون الدولي سنة ١٩١٠ . وقد استمرت هذه الدر في فترات متقطعة لمدة نصف قرن . وانتهت سنة ١٩٦١ بقرار اصدره المعهد في سالزيورغ ، يتضمن بعض المبادئ الاساسية التي تنظم الحقوق والواجبات التي يجب ان تحترمها الدول التي يجر في اقاليمها نهر دوني ، ومن اهم هذه المبادئ :

١ . التعاون في الانتفاع بمياه النهر.

٧ . العدالة في توزيع المياه .

٣ . التشاور عند اقامة مشروع على النهر.

إلتمويض عن الإضرار.

ه. تسوية المنازعات.

وقد بنيت هذه المبادئ على اعتبار ان من المبادئ الاساسية التي تحكم علاقات حسن الجوار ، هي عدم الاضرار بالغير . (راجع الدكتوره هزيزة موادحلمي الانهار الدولية والوضع القانوني الدولي لنهر النيل ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ع٣٧ ، سنة 19٨١ ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٣٣) اهتمت جمعية القانون الدولي بدراسة موضوع استغلال مياه الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة منذ سنة ١٩٥٤، وعقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض منها مؤتمر نبويورك عام ١٩٥٨ وهامبورغ ١٩٦٠ و خيرا في مؤتمر هلسنكي عام ١٩٦٦ ووضعت مشروعا نهائيا بتقنين قواعد القانون الد بلي في مجالات استغلال مياه الانهار الدولية ، عرف باحكام هلسنكي والتي يمكن الاسترشاد بها في حالة عدم وجود اتفاق خاص او عرف سائد بين الدول المنتفعة . وتعاليج هذه الاحكام استغلال مياه الانهار الدولية للري والملاحة ونقل الاخشاب والتلوث وقد ختم الجزء الاخير لاحكام هلسنكي بتبادل الرأي بين الدول اذا ارادت احداها القيام بأي مشروع او منشأت على النهر وذلك تفاديا من وقوع اي نزاع . كما بين هذا الجزء ايضا الاجراءات التي تتبع لحل المنازعات .

يجب أن تحترمها الدول المشتركة في نهر دولي. من أهمها : (٢٠٠٠ .

أ- يلزم الاعتداد بالقواعد التي اتفقت عليها من قبل الدول المشتركة في نهر دولي .
 ب- المدالة في توزيع المياه والانتفاع المشترك بمياه النهر .

ج- التعاون في تنمية موارد النهر والانتفاع من النهر كوحدة.

د. يجب مراعاة الحقوق المكتسبة الحناصة بكيات المياه التي كانت تحصل عليها كل دولة في الماضي .

هـ. عدم اجراء اي تحويل في مجرى النهر او اقامة سدود تنقص من كمية المياه التي تصل للدول النهرية الاخرى دون اتفاق سابق .

وهليه يجب على الدولة التي ترغب في انشاء سد او تحويل مجرى النهر ، ان تدخل في مفاوضات مع باقي الدول للحصول على موافقتها ، فاذا لم يتم الاتفاق يحسن هرض الامر على التحكيم .

واذا قامت احدى الدول التي يجري النهر الدولي في اقالِعها بأي مشروع من هذا النوع بدون موافقة الدول الاخرى ، وبدون عرض التراع على التحكيم ، فأنها تكون مسؤولة عن الاضرار التي تفحق بالدول الاخرى .

## الانهار الدولية في العراق :

نوجد في العراق انهار دولية كثيرة اهمها نهرا دجلة والفرات ، والروافد التي تصب في دجله : الحتابور ، الزاب الكبير ، الزاب الصغير ، وديالى . ويكون العراق المجرى الاسفل لجميع هذه الانهار التي تنبع من تركيا باستثناء الزاب الصغير وديالى اللذين ينبعان من ايران . الى جانب وجود العديد من الانهار الصغيرة الحدودية .

ويثير الانتفاع بمياه بعض هذه الانهار المشاكل ، لاسيا فيا يتعلق بنهر الفرات الخدودية . لذا سنعرض لها بأيجاز .

<sup>(</sup>٣٣) راجع باستيد المرجع السابق ، ص١٣٤٤ ـ ١٣٤٥ . والدكتور حافظ غانم ، المرجع السابق على المرجع السابق ص ١٤٧ ـ ١٤٧ .

اولاً \_ نهر الفرات : <sup>(۲۱)</sup>

ينيع فرعانهر الفرات (فرات صو\_ ومراد صو) من المرتفعات الجبلية الوعرة في شرقي تركيا ليكونا نهر الفرات عند مدينة كيبان ، ويستمر النهر في جربانه في الاراضي التركية مسافة ٤٧٠ كيلومترا ، ليدخل القطر السوري عند مدينة جرابلس وليجري فيه مسافة ٩٨٠ كيلومترا وخلال هذه المسافة يصب فيه ثلاثة روافد هي : الساجور ، البليخ ، والخابور . وعند مدينة حصيبة بدخل النهر الاقليم العراقي ليجري فيه مسافة ١٢٠٠ كيلومترا ، اي حوالي ٥٦ ٪ من طول النهر ، حيث يخترق اراضي تقدر مساحتها ٥٩ ٪ من صلحة العراق ويعيش عليها ٣٣٪ ٪ من سكانه .

ولم يثر استغلال مياه الفرات في الماضي اية مشكلة بسبب وقوع النهر من منعه الى مصبه تحت سيادة دولة واحدة . ولكن بعد تفكك الامبراطوية العثانية بفعل الحرب العالمية الاولى ، قسم مجراه بين ثلاث دول هي : تركيا وسوريا والعراق ، وبذلك تغيرت طبيعة نهر الفرات ، اذ اصبح بعد عام ١٩١٨ نهرا دوليا بعد ان كان نهرا وطنيا . فلم يعد استغلال مياهه مخضع لاختصاص دولة واحدة وانحا تنازعت ذلك المصالح الذاتية لاكثر من دولة .

ومن اجل ضان حقوق دولة المجرى الاسفل العراق ، عقدت بريطانيا وفرنسا ــ بوصفها الدولتين المتندبتين على العراق وسوريا ــ اتفاقية في ٢٣ كانون الاول عام ١٩٣٠ قضت مادتها الثالثة على انه و في حالة ما اذا كان تنفيذ اي مشروع من جانب فرسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات وفي دجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين العراق، فانه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع الفرنسي قبل تنفذه ».

كما نصت معاهدة صلح لوزان المعقودة في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ بين تركيا ودول الحلفاء في مادتها ١٠٩ على أنه و اذا لم يوجد نص يخالف ذلك فانه اذا نتيح عن تعيين الحدود الجديدة ان نظام إلياه ( القنوات ، الفيضانات الري ، الصرف ، او ماشابه

<sup>(</sup>٣٤) انظر الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٥٦٧ ومابعدها والدكتور عز الدين على الخيرو ، الفرات والقانون الدولي ، بغداد ١٩٧٦ ، والسيد علي حسين صادق ، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد عام ١٩٧٦ .

ذلك ) في دولة يتوقف على الاعال المنفدة في اقليم دولة احرى او عندما ينتفع باقليم احدى الدول ـ بمقتصى عرف قائم قبل الحرب للباه والطاقات التي يوحد مسعها في اقليم دولة احرى ، فانه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل مها :

وقد قبل العراق وسوريا الاحكام الواردة في هاتين المعاهدتين بعد حصولها على الاستقلال ، اد لم تعرب أي منها عن عدم رعبها في الارتباط بها . كما عقد العراق مع تركبا معاهدة صداقة وحسن حوار في ٢٩ اذار عام ١٩٤٧ - الحق بها ستة بروتوكولات تضمن البروتوكول رقم (١) احكاما تتعلق بتنظيم الانتماع بمياه نهري دحلة والفرات. وقد اعترف البرونوكول في مقدمته بأهمية المشروعات الخاصة بالمحافظة على مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما بصفة متظمة . وبالتفادي من اصرار الفيضان في اوقات ارتفاع مستوى المياه . واتفق الطرفان على ان اقصل مكان لاقامة مثل هذه المشروعات هو اقليم تركيا . ويقضى البروتوكول ايضا بأن يزور تركبا الحبراء العراقيون بقصد الدراسة ، وجمع المعلومات المختلفة ، واختبار المواقع التي تقوم عليها اعال المحافظة على المياه، على ان تقوم السلطات التركية باعداد الخرائط اللارمة لاحراء هذه الدراسات. ويقضى البروتوكول ايضًا بأن توافق تركيا على مبدأ اقامة اي مشروعات تشت ضرورة اقامتها على ال يعقد اتفاق منفصل بشأن كل منها . ويقصى البروتوكول اخيرا بان تقوم تركيا بتزويد العراق بالمعلومات الحناصة بالمشاريع والاعمال التي تنوي تركيا ان تقوم بتنفيذها في المستقبل على نهر دجلة او على نهر الفرات او على روافد هدين النهرين لتكون هذه المشروعات والاعال على نحو يوفق بقدر الامكان بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقها المشترك. ويتضع من هذه المعاهدات ان دولتي المحرى الاعلى تركيا والمجرى الاوسط سوريا قد اعترفتا بمراعاة الحقوق المكتسبة للعراق في مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما ، لذلك لم تظهر اي مشكلة قانوبية بين دول النهر الثلاث، حتى بدأت تركبا بم سوريا في وضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات.

فقد ارسلت السفارة التركية ببغداد في ٧ تشرين الاول عام ١٩٥٧ مدكرة الى الحكومة العراقية تضمنت اشعارها برعبة تركيا ، في تنظيم صرف مياه نهر الفرات وتنمية ، الموارد المعدنية والقوة الكهربائية ،

واشارت المذكرة بان تركيا ستبي سدكيبان ، وسيبلغ حجم البحيرة التي تتكون من هذا السدد ( ١٤ ٩ ) مليار متر مكعب ، اما المحطة الكهربائية التي ستنشأ على هذا السد

فستكور فوتها مليون كيلوواط وتنتج حمسة مليارات كيلوواط ساعة من القوة الكهربائية سنوياً» الا ان تركيا عند الشروع ببناء السند عام ١٩٦٦ ، دخلت تعييرات مهمة في مواصفاته حيث تقرر ان تكون سعة الحزن الكلية ( ٣٠/٥) مليار متر مكعب ، اي اكثر من ثلاثة اضعاف مما جاء بمذكرة السفارة التركية عام ١٩٥٧.

كما قامت الحكومة السورية من جانبها بدراسات طويلة للانتفاع بمباه بهر الفراتٍ ، وقد انتهت هذه الدراسات في مدة الوحدة ( بين القطرين السوري والمصري ) على بناء سدكبير على الفرات في الطبقة سيسمح بتحزين المياه بحجم اجمالي قدره ( ١١١٩ ) مليار متر مكعب من المياه تكبي لري ( ٦٤٠) الف هكتار . اما المحطة الكهربائية التي ستنشأ على هدا السد فستكون قوتها ( ٨٠٠) الف كيلوواط . وفي تمور عام ١٩٦١ عقدت الحمهورية العربية المتحدة اتماقا مع المانيا الاتحادية ، تقوم بمقتصاه هذه الاحيرة بتنعيذ هذا المشروع . وعلى اثر دلك ارسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة الى وزارة حارحية الحمهورية العربية المتحدة فلعرض احراء مفاوضات حول الاعتراف خقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات قبل الله، بتنفيذ مشروع سد الطبقة . الا ان حارجية العربية المتحدة لم ترد على هذه المذكرة. وبعد الانفصال ذهبت سوريا قدما في تنميد هدا المشروع ، فعقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية في ٢٢ نيسان عام ١٩٦٦ لبناء سد الطبقة . وقد بدأ العمل فعلا فيه في اواخر عام ١٩٦٨ . وقد تم اغلاق مجرى الهر وتحويل المياه الى محطة التوليد في عام ١٩٧٣ . وهكدا بدات كل من تركبا وسوريا سَفيذ مشاريعها باستغلال مياه الفرات، دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات ، والتي قدرها الحبراء ــ (١٨) مليار متر مكعب من المياه . لقد سعى العراق الى لقاءات متعددة ، ودحل في مفاوضات مع سوريا وتركبا بهدف الوصول الى عقد اتفاقية تتناول تنظيم الانتفاع بمياه الفرات بين الدول الثلاث ، الا ان جميع الجهود التي بدلها العراق منذ عام ١٩٦٧ لحمل تركيا وسوريا على الاعتراف بحقوقه قد باءت بالفشل. ومضت دولتا اعلى الفرات ووسط الفرات دون تردد بفتح مشاريعها على الفرات في عَلَمَى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وكان لهذا العمل المخالف لقواعد القانون الدولي تأثيره الضار في العراق الذي اصابته اضرار كبيرة الاتقدر. اذ لم يزد مجموع ماتسلمه من مياه سنة ١٩٧٤ ،عن ( ٣٤ر٩ ) مليار متر مكعب وفي سنة ١٩٧٥ عن ( ١٩٨٨ ) مليار متر مكعب. وهذه الكمية هي اقل من حصة العراق بموجب كل الدراسات المقدمة حول تحديد حاجة العراق من مياه الفرات (٢٥) وكان لهذا النقص التأثير البالغ والخطير على الزراعة في حوض الفرات وعلى حياة اربعة ملايين نسمة يقطنون في ثماني محافظات اذ تعرضوا لازمة شديدة بسبب قلة المياه ، واصبح من المتعذر احيانا ايصال حتى مياه الشرب الى بعض المدن والقصبات الواقعة في هذه المحافظات.

وازاء هذه الحالة ، قام العراق في نيسان عام ١٩٧٥ بعرض المشكلة على جامعة وازاء هذه الحالة ، قام العراق في نيسان عام ١٩٧٥ بعرض المشكلة على جامعة الليول العربية ، والتي قامت بعد دراسة الموضوع بتأليف لجنة فنية من الامانة العامة للجامعة ، وتونس ، والجزائر ، والسعودية ، والسودان ، والكويت ، ومصر ، والمغرب ، اضافة الى العراق وسوريا من اجل الوصول الى تسوية عادلة لتقسيم مياه الغرات وتلافي شحة المياه وانهاء الوضع الخطير الذي يواجه العراق ، وقلمت هذه اللجنة عدة توصيات وافق العراق عليها في حين رفضتها سوريا ، فقامت العربية السعودية في نيسان ١٩٧٥ بالتوسط لحل هذه المشكلة . الا ان هذه الوساطة قد باءت بالعشل لرفض سوريا التوقيع على الاتفاق الذي اعدته السعودية والذي وافق العراق عليه .

سوريا التوقيع على الدسل المها وسوريا قد انتهكتا حقوق العراق المكتسبة في مياه نهر ويتضح مما سبق ان تركيا وسوريا قد انتهكتا حقوق العراق الثلاث ، كما انتهكتا الفرات ، وخالفتا احكام المعاهدات المحقودة بين دول الفرات الثلاث ، كما انتهكتا مبادئ القانون اللولي المتعلقة بالانتفاع بمياه الانهار الدولية ، بقيامها باشاء مشاريع استغلال مياه الفرات قبل التوصل الى اتفاق مع العراق رغم كل الجهود التي بناها في هذا السبيل . وهذا مايثير مسؤولية تركيا وسوريا الدولية ويحملها ، كل حسب مساهمتها ، السبيل . وهذا مايثير مسؤولية تركيا وسوريا الدولية ويحملها ، كل حسب مساهمتها ، النتائج الخطيرة التي تعرض لها العراق في الاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٠ .

توحد عدة انهار مشتركة بين العراق وايران معظمها ينبع من الجبال والمرتفعات الايرانية وتصب في العراق لتستي الاراضي العراقية . ومن هذه الانهار : الكنكير في

<sup>(</sup>٣٥) انظر السيد علي حسين صادق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ ومابعدها . (٣٥) انظر السيد علي حسين صادق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ ومابعدها . (٣٦) انظر الدكتور فلاح شاكر اسود ، مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي ، في اضواء على العلاقات العراقية ـ الايرانية ، الايرانية ، اعداد وزارة ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٨٠ ، ص ٢٤٠٠ .

مندني ، وكنجان حم . في زرباطية ، وألوند في خانقين ، والطيب ودوبريج والاعب والكرمة في ميسان ، ولم تتناول المعاهدات المعقودة بين الامبراطوريتين العثانية والفارسية ، يتنظيم الانتماع بمياه هذه الانهار تنظيماً كاملاً ، وانحا تركت ذلك للعرف والعادة والتعامل القديم ، باستثناء نهري كنكير وكنجان جم حيث ورد النص على حصة قصاء مندني في مياه نهر الكنكير في محضر الجلسة ٢٨ من محاضر لحنة تخطيط الحدود لسبتي ١٩١٣ ، مياه نهر العراقية ومنطقة سومار الايرانية . كما ان حق اهالي زرباطية في مياه بهركمجان حم منصوص عليه في محصر الحلسنة ٢٩ من محاضر لجنة تخطيط الحدود ، اذ ورد فيه ان منتصف هذا النهر بشكل حط الحدود بين العراق وايران وان لكلا الطرفين حقا فيه .

وقد انتهكت ايران هذه الحقوق ، ودلك عندما قطعت مياه الككير عن قضاء مندني الما ادى الى هلاك حوالي ٧٠٪ من اشجار الفاكهة في المنطقة وسبب نقصان انتاج النخيل الى نحو ٣٠٪ وانقطاع سكان مندني عن زراعة الحنفروات الصيفية ، وهجرة عدد كبير من سكان المنطقة بعد انقطاع مورد عبشهم . كما قامت السلطات الايرانية باشاء سد على نهركنجان جم قرب منبعه ، واحداث مجربين جديدين في داخل الاراضي الايرانية ، مما سبب سحب معظم المياه ، وحرمان منطقة ررباطية \_ بدره \_ جصان العراقية من حصتها من المياه المقررة ، وانعكس ذلك على تقليص مساحة الساتين والاراضي الزراعية . وقامت ايران ايضا بتحويل معظم مياه نهر الوند عام ١٩٥٨ ، مما الحق اضرارا جسيمة . مخطقة \_ خانقين ، وبهر بناوة سوتا ونهر قره تو ، كما شبدت السدود على البعض الاخر وحولت مياهها الى الاراضي الايرانية مثل نهر العليب ودوبريج والكرمة . ورغم احتجاجات الحكومة العراقية ومطالبتها المستمرة بحقها المكتسب والكرمة . ورغم احتجاجات الحكومة العراقية ومطالبتها المستمرة بحقها المكتسب والقانوني في مياه هذه الانهر ، فان السلطات الايرانية استمرت في تعتها خلافا للاحكام الواردة في محاضر حلسات لجنة تحطيط الحدود التي نصت على حصص العراق في مياه هذه الانهار ، ولمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالانتفاع بمياه الانهار الدولية المشتركة .

## الفرع الرابع المياه الداخلية

عرفت المادة الثامنة من اتعاقية قانون اسحار لعام ١٩٨٢ المياه الداخلية بأنها والمياه الواقعة على الجالب المواجه للمر من خط الاساس للمحر الاقليمي».

وتخضع المياه الداخلية لسيادة الدولة . وهي تشتمل على الموالئ المحرية . المخلطة المخطوبة المخطوبة ، البحوات ، البحار المغلقة وشبه المغلقة . وسنعالج بايجاز الاحكام الحاصة بكارا منها فيا على :

اولاً \_ المواني البحرية (٢٧)

وه معينة من شواطئها لارشاد السفن يقصد بذلك المنشآت التي تقيمها الدولة في مواقع معينة من شواطئها لارشاد السفن واستقبالها ، وهذه المنشآت تعد جزءا من اقليم الدولة . وقد اشارت الى ذلك المادة ١٩ من اتعاقبة قانون البحار بقولها وتعتبر جزءا من الساحل العد المنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءا اصيلا من النظام المرفئي ٥٥٠٠

وقد عرفت اتفاقية جنيف الخاصة بالمرافئ البحرية لعام ١٩٢٣ . الموابئ البحرية بأمها هي والتي تتردد عليها عادة السفن البحرية والتي تكون معدة لخدمة التجارة الحارحية للجاعة الدولية، ويتضح من هذا التعريف انه لاينصرف الا الى الموابئ المهنوحة لمتجارة الخارجية .

وتسمح الدول عادة للسفن الخاصة بدخول موانيها . كما انها تستطيع أن تغلق بعض وتسمح الدول عادة للسفن الخاصة بدخول موانيها . كما أنها موانيها بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة ، ويكون الاغلاق الدائم في حالة ما أذا كان الميناء عنصصا فقط للاغراض العسكرية .

عصصا صد مراس و المنافقة جنيف لعام ١٩٢٣ على حرية دحول السفن الخاصة الموانئ ولقد اكدت اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٣ على حرية دحول السفن الخاصة الموانيا في وجه الأجنبية ، وقضت في المادة الثانية منها على ان الدولة ليس لها ان يغلق موانيها في وجه التجارة الا في حالات استثنائية ناشئة عن التدابير الصحية او مقتضيات النظام العام .

التجاره الدي عند مازمة بالسياح للسفن الحربية بان ترسو في موانيها الا في حالة القوة الا ان الدولة غير مازمة بالسياح للسفن الحيار الايواء اذا عطب أصابها او تعرضت لاعصار القاهرة التي تضطر فيها السفن الى طلب الايواء اذا عطب أصابها او تعرضت لاعصار شديد باعتبار ان مياه الميناء مياها داخلية .

وتخضع السفن الخاصة الاجنية الموجودة في الميناء للوائح الحاصة بالملاحة والصحة والمبحد والمباحلية .

النيا \_ الخلجان :

الخليج هو مساحة من البحر تتغلغل في اقليم الدولة . ويؤدي هذا التغلغل الى نشوء

(٣٧) انظر الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٧٨٧ - ٧٩٧ ، والدكتور حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٣٦٧ - ٣٦٩ .

مساحة من المحر تكاد تكون محصورة بين الارض. وقد عرفت الفقرة الثانية من للادة العاشرة من اتعاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ الحليج بأنه عبارة عن وانبعاج واضح المعالم يكون توعله بالقياس الى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر ويشكل اكثر من مجرد انحناء للساحل. غير ان الانبعاج لايعتبر خليجا الا اذا كانت مساحته تعادل او تفوق مساحة نصف دائرة قطرها خط يرسم عبر مدخل ذلك الانبعاج».

الخليج الوطني هو الذي يقع بأكمله في اقليم دولة واحدة . ولا يزيد اتساع الفتحة التي توصله بالمحر عن ٢٤ ميلا بحريا (٣٨) . ويعد الخليج الوطني حزءا من المياه الداخلية للدولة الساحلية ويخضع لسيادتها .

# ب \_ الحلجان الدولية :

وهي التي تقع في اقليم دولة، واحدة او في اقاليم اكثر من دولة ويزيد اتساع فتحتها على ٢٤ ميلا. واستنادا الى تعريف المادة العاشرة من اتفاقية ١٩٨٧ اعلاه، يعتبر الخليج دوليا اذا رادت مساحته عن مساحة دائرة نصف قطرها يساوي ضعف مدى البحر الاقليمي للدولة.

وتعتبر هذه الخلجال جزءا من المناطق الاقتصادية الخالصة فيا عدا المساحة التي تدخل في البحر الاقليمي للدولة التي يقع في اقليمها الخليج. ولم تتعرض اتفاقية قامول السحار بعام ١٩٨٢ الا لوضع الخلجان التي تعود سواحلها لدولة واحدة (٢٩) جـ الخلجان التاريخية :

حرى العرف الدولي على الاعتراف بسيادة الدولة على بعض الخلجان التي تتجاوز الفتحة التي توصلها بالبحر عن ٢٤ ميلا ، وهده هي الخلجان المعروفة بالخلجان التاريخية

<sup>(</sup>٣٨) راجع الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من اتفاقية قانون البحار (٣٨) راجع الفقرة الاولى من المادة العاشرة من اتفاقية قانون البحار (٤٠) انظر الدكتور حافظ غانم ، المراجع السابقة ص ٣٧٧.

### ثالثا \_ البحيرات :

وهي مساحات واسعة من المياه محاطة بأراضي دولة او اكثر. ولا تكون متصلة بالبحار. واذا كانت البحيرة تقع في اقليم دولة واحدة فانها تخضع لسيادتها الكاملة . مثل بحيرة بالاطون في الجر. وبحيرة كوم في ايطائيا . اما اذا كانت البحيرة محاطة بأراضي دولتين او اكثر فامها تخضع لسيادة كل منها ضمن حدود تعين عادة وفقا لحط وهمي يجر من منتصف البحيرة .

# رابعا \_ البحار المغلقة وشبه المغلقة :

رب الما بحار تحيط بها الارض من جميع الجهات وتسمى بالبحار المفتقة او بحار عندة في اليابسة وتتصل بالبحر وتسمى بالبحار شبه المغلقة.

## أ\_ البحار المغلقة :

وهي التي لا اتصال لها بالبحار ، كالبحر المبت في فلسطين ، وبحر قزوين بين الاتحاد السوفيتي وابران ، وبحر آرال في سيبيريا. وحكم البحر المفلق انه اذا كان يقع بأكمله في السوفيتي وابران ، وبحر آرال في سيبيريا. وحكم البحر المفلق المأنه في ذلك شأن اقليم الراضي دولة واحدة ، فهو يعتبر حزه اس اقليمها ويحصم لسيادتها شأنه في ذلك شأن اقليم المدولة الارضي . اما اداكان البحر المعلق واقعا في اقليم اكثر من دولة فانه يخصم لسيادة الدول المحيطة به . ويتم تنظيم الملاحة والصيد فيه بمقتضى اتفاقات تعقد غذا العرض . الدول المحيطة به . ويتم تنظيم الملاحة والصيد فيه بمقتضى اتفاقات تعقد غذا العرض . مثال ذلك المعاهدة المعقودة بين الاتحاد السوفيتي وابران عام ١٩٢١ بخصوص بحر قزوين حيث نصت على تمتم الطرفين بحرية الملاحة فيه على اساس المساواة ، وتأيد هذا المبدأ بالمعاهدة المعقودة في ٧٧ آب عام ١٩٣٥ التي حصرت الملاحة بالسفن العائدة لرعايا الدولتين المعاهدة المعقودة في ٧٧ آب عام ١٩٣٥ التي حصرت الملاحة بالسفن العائدة لرعايا الدولتين العائدة المعاهدة المعقودة في ٧٧ آب عام ١٩٣٥ التي حصرت الملاحة بالسفن العائدة لرعايا الدولتين العائدة المعاهدة المعقودة في ٧٧ آب عام ١٩٣٥ التي حصرت الملاحة بالسفن العائدة لرعايا الدولتين العاهدة المعقودة في ٧٧ آب عام ١٩٣٥ التي حصرت الملاحة بالسفن العائدة المواتين العاهدة المعقودة في ٧٧ آب عام ١٩٣٥ التي حصرت الملاحة بالسفن العائدة المواتين العاهدة المواتين العاهدة المواتية المواتية

# ب\_ البحار شبه المغلقة :

هي 'آلتي تتصل بالمحار بواسطة بمر او مضيق كبحر ازوف والبحر الأشود وبحر البلطيق . فاذا كان البحر واقعا برمته في اقليم دولة واحدة اعتبر جزءا من اقليمها ويخضع لسيادتها بشرط ان تكون الفتحة التي توصله بالمنطقة الاقتصادية الجنائصة داخله ايضا في اقليم الدولة وان لايتجاور اتساعها ضعف عرض البحر الاقليمي ، او عن المساحة المقررة للخلجان الوطنية مثل بحر آروف . اما اذا تجاوزت الفتحة هذا القدر او كانت تقع في اقليم

<sup>(</sup>٤١) انظر الدكتور سموحي فوق العادة ، المرجع السابق ، ص٤٣٤.

دولة اخرى اعتبر البحر جزءا من المنطقة الاقتصادية الحالصة او اعالي البحار في عدا مايدخل منه في حدود البحر الاقليمي . وكذلك الحال اذاكان البحر واقعا ي اقليم اكثر من دولة .

اما اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ فقد اوردت في المادة ١٣٧ مها تعريفا موحدا للبحار المغلقة والبحار شبه المغلقة بقولها ويعني البحر المغلق او شبه المغلق حليجا او حوصا او بحرا ، تحيط به دولتان او اكثر ويتصل ببحر او بالمحيط بواسطة منفذ ضيق ، او يتألف كليا او اساسا من البحار الاقليمية والمناطق الاقتصادية الحالصة لدولتين ساحليتين او اكثره .

ثم اكدت في المادة ١٢٣ على ضرورة التعاون بين الدول المشاطئة لمحر معلق او شبه مغلق فيا بينها في ممارسة مالها من حقوق واداء ماعليها من واجبات فيا يتعلق بالموارد الحية وحماية البيئة البحرية والبحث العلمي .

# الغرع الحامس المرات البحرية

الممرات البحرية هي تلك الفتحات التي توصل بجرين ، وهي اما صناعية وتشمل القنوات واما طبيعية وتشمل للضايق.

## اولا . اللنوات :

القناة هي بمر مائي صناعي تصل بين بجرين ، بقصد تيسير الملاحة الدولية . وتعد القناة جزءا من اقليم الدولة التي تمر فيها ، وتخضع لسيادتها ، ولما كانت القنوات من طرق المواصلات الدولية وان متفعتها لاتقتصر على الدولة التي تمر في ارضها وانما على التجارة الدولية بأسرها . فقد نظمت شؤون الملاحة فيها بواسطة الاتفاقات الدولية . ويوجد في المالم ثلاث قنوات ذات اهمية دولية ، هي قناة السويس ، وقناة بناما ، وقناة كبيل . وقد نظمت كل قناة منها بمقتضى اتفاقية خاصة (١٦) . وستعالج بايجاز الاحكام الحتاصة بكل منها فيا على :

آ. **گناد ال**سویس : <sup>(۱۲)</sup>

طولها ١٦٠ كيلومترا ، وتصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر ، وتقع بأكملها في الاكليم المصري . وقد حفرتها شركة خاصة يرأسها المهندس الفرنسي فردينا نددى لسبس ، عندما كانت مصر تابعة للسيادة الميانية ، وحصلت على امتياز مدته ٩٩ عاما بموجب القرمان الصاهر هام ١٨٥٤ والمعذل بفرمان ١٨٥٦ ، وينص على وجوب فتح

(٤٣) هناك قناة رابعة اقل اهمية ، هي قناة كورنشيا التي تقع في اقليم اليونان وتربط بحر الادرياتيك ببحر ايحه في البحر الابيض المتوسط ، والتي افتتحت للملاحة البحرية في عام ١٨٩٣ ، ولم تعقد اية اتفاقية دولية بشأنها وانما تتولى اليونان تنظيم الملاحة فيها . (٤٣) انظر الدكتور محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ص ٣٧٧ –٣٩٨ ، والدكتور على صادق ابو هيف ، المرجع السابق ، ص ٤١٦ – ٤٢١ .

القاة لمفن جميع الدول على قدم المساواة . وقد اكدت تركيا هذا المبدأ في الفرمان الصادر عام ١٨٦٩ . وقد افتحت افقتاة للملاحة في ١٧ تشرين الثاني عام ١٨٦٩ . فيم ان احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٩ ، واستعلفا الفتاة لافراض عسكرية ، وامتناعها عن دفع الرسوم المتوجبة عليها ، قد اثار احتجاج الشركة ونبه المدول الاجنية الى وجوب وضع نظام دولي لحماية الفتاة وتأمين حرية الملاحة فيها . وبعد مفاوضات طويلة بين المدول الكبرى ، انتهت بابرام اتفاقية القسطنطينية في ٢٩ تشرين الاول عام ١٨٨٨ بين كل من تركيا وفرنسا وبريطانيا والمانيا واسبانيا وايطاليا وروسيا ودوائدا . وقد وضعت هذه الاتفاقية نظام الملاحة في قناة الدويس . ولم تكن مصر من اطراف هذه الاتفاقية لانها كانت في ذلك الوقت تابعة للأمبراطورية العثانية ، ولكن بعد زوال السيادة العثانية عن عشر بأستقلالها وبتنازل تركيا عن هذه السيادة في معاهدة لوزان لعام ١٩٧٣ ، انتقلت مصر بأستقلالها وبتنازل تركيا عن هذه السيادة في معاهدة لوزان لعام ١٩٧٣ ، انتقلت الى مصر سائر الحقوق والالتزامات التي كانت مقررة لتركيا في اتفاقية عام ١٨٨٨ . وقد اقرت هذه الاتفاقية المباددئ الإساسية التالية :

 حرية الملاحة التجارية لجميع اللول في اي وقت كان ، وفي حالتي السلم والحرب على السواء.

٧. حرية مرور السفن الحربية بشرط عدم التوقف وعدم انزال الجيوش أو العثاد .
 ٣. حياد القناة بحيث لايجوز حصارها أو مهاجمتها اثناء الحرب .

لقد لاقت احكام اتفاقية القسطنطينية بعض الصحوبات في التطبيق كان من اهمها احتلال بريطانيا للقناة والاحتفاظ بقوات عسكرية فيها ، وهذا يتعارض مع نصوص اتفاقية عام ١٩٥٤ ، التي نصت على اتفاقية عام ١٩٥٤ ، التي نصت على جلاء القرات البريطانية من منطقة القناة واعادتها الى وضعها السابق في ظل اتفاقية القسطنطينية . وي ٢٦ تموز عام ١٩٥٦ اعلنت مصر تأمير شركة قناة السويس وعهدت الى ادارة مصرية مهمة الاشراف على الملاحة في القناة . وقد أثار هذا العمل ازمة عالمية وادى الى قيام العنوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر . ولكن تدخل الامم المتحدة بالاضافة الى المقاومة المصرية ادى الى فشل العدوان والى خروج مصر منصره من معركة السويس . واصدرت الحكومة المصرية في ٢٤ نيسان عام ١٩٥٧ تصريما عبرت فيه عن رغبتها في احترام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وعن عزهها

على أن تجعل من قناة السويس عمرا مائيا صالحا يربط شعوب العالم و يخدم فصيه مرا والرخاء . وارسل التصريح الى الامين العام للأمم المتحدة ، وطلب منه أن يقوم بتسجيله في الامم المتحدة باعتباره وثيقة دولية . وتتلخص الاحكام الواردة فيه بما يلي : 1 . احترام اتفاقية القسطنطينية فها يتعلق بحرية الملاحة في القناة .

٢. تتمهد الحكومة المصرية بصيانة القناة وتطويرها وفقا لمقتضيات الملاحة الحديثة.
 ٣٢. تدار القناة بواسطة هيئة قناة السويس المستقلة التي انشأتها الحكومة المصرية يوم التأمير.

٤. تُرفع الشكاوي المتعلقة بالتفرقة في المعاملة أو بالائحة القناة الى هيئة فناة السويس.
 وي حالة عدم التوصل الى حل يمكن عرض المسألة على محكمة للتحكم.

ه. تسوى المازعات التي تنشأ بخصوص اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ طبقا لميثاق الام المتحدة ، وتعرض الخلافات حول تفسير او تطبيق نصوص هذه الاتفاقية على محكة العدل الدولية اذا لم تحل بطريق اخر . وبذلك تكون مصر قد قبلت بالولاية الجبرية لمحكة العدل الدولية .

### ب. قتاة بناما :

طولها ٨١ كيلومترا ، وتصل المحيط الاطلسي بالمحيط الهادي ، وتقع كلها في اقليم جمهورية بناما ، وقد افتتحت للملاحة عام ١٩١٤ .

ولقد حدد نظام الملاحة في قناة بناما في معاهدتين : الاولى بين الولايات المتحدة الامر بكية وبريطانيا عام ١٩٠١، التي نصت على حرية الملاحة التجارية والحرية لجميع الدول ، وان تبق القناة في حالة حياد دائم، وان تخضع للمبادئ الواردة في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٩٠٨. والثانية بين الولايات المتحدة الامريكية وبناما عام ١٩٠٣ التي منجت بموجيا بناما للولايات المتحدة الامريكية مساحة من الارض تشق فيها القناة مقابل عشرة ملايين دولار يضاف اليها مبلغ سنوي قدره ربع مليون دولار ، وكل ذلك بشرط ان تكون الملاحة حرة في القناة وان تبق في حالة حياد . وقد أجرت بناما مساحة الارض التي تمر بها القناة للولايات المتحدة الامريكية لمدة مائة عام . وتباشر الولايات المتحدة جميع اختصاصات الدولة على هذه المنطقة .

وقد ادخلت بعض التعديلات على معاهدة عام ١٩٠٢ في عام ١٩٣٦ ، ثم الغيث . هذه الماهدة بعد مفاوضات طويلة استمرت من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٧ جيث. ار ... معاهدتان في ٧ ايلول عام ١٩٧٧ ، الأولى تتعلق بأدارة القناة والثانية تتعلق بحيادها والدفاع عنها . واهم ماورد فيهها :

 ١ . تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بمركز مرموق في ادرة القناة حتى عام ١٩٩٠.

٢. ينتهى الوجود العسكري الامريكي في منطقة القناة عام ٢٠٠٠.

 ح. يكون من اختصاص الولايات المتحدة ضيان حرية المرور في القناة وحيادها الدائم

ب تقوم الولايات المتحدة بدفع مبلغ يتراوح بين ٤٠ الى ٥٠ مليون دولار سنويا
 حتى عام ١٩٩٩ .

### ج - قناة كيبل

طولها ٩٨ كيلومترا ، وتصل بحر البلطيق ببحر الشيال ، وتقع برمتها في اقليم المانيا ، وقد تم افتتاحها عام ١٨٩٦ . وظلت قناة كييل خاضعة لأختصاص المانيا المطلق حتى انتهاء الحرب العالمية الاولى . حيث قرر الحلفاء اخضاع القناة لنظام دولي حددته المواد

٢٨٦.٢٨٠ من معاهدة فرساي للصبح لعام ١٩١٩ ، التي قررت فتح القناة للسفن التجارية والحربية لجميع الدول التي تكون في حالة سلام مع المدبسا وطل هد النظام معمولا به حتى الغته الحكومة الالمانية في ١٤ تشرين النابي عام ١٩٢٦ لا ان نظام فرساي اعيد تطبيقه مرة اخرى بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية المانية المانية المانيا في الحرب العالمية الثانية المانية الما

لانيا - المعابق<sup>(11)</sup>

المضيق هو مم مائي طبيعي يصل بين بحرين، والايتجاوز اتساعه عن ضعف عرف اليحر الاقليمي.

وقد ميزت اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ بين ثلاثة انواع من المضايق وهي : اولا المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من اعالي البحار او منطقة اقتصادية خالصة وجزءا اخر من اعالي البحار او منطقة اقتصادية خالصة (١٥)

فاتيا المضايق المشكلة عزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وبير هذه الدولة ووجد في المجاد البحر من الجزيرة طريق في منطقة اقتصادية خالصة يكون ملاعًا بقدر مماثل من حيث الحتمائص الملاحية والميدروغرافية (١٠) ثالثا - المضايق الموجودة بين جزه من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر

الاقليمي لدولة أجنبية (٩٧) كما وضعت اتفاقية قانون البحار نظامين للملاحة ، بحكمان هذه الانواع الثلاثة من المضايق ، هما نظام المرور العابر ، ونظام المرور البرئ الذي لايجوز وقفه .

وطبقت نظام المرور العابر على النوع الاول من المضابق التي تربط جزء من اعالي البحار أو منطقة التصادية البحار او منطقة التصادية خالصة . وطبقت المرور البرئ الذي لايجوز وقفه على النوعين الاخيرين (١٨) والمرور العابر

 <sup>(11)</sup> انظر الدكتور محمد الحاج حمود ، النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمرة بجلة معهد البحوث والدراسات العربية بغداد ، ع١١ ، ١٩٨٧ ص ١٩٢١ - ٢٢٤ .

<sup>(10)</sup> انظر المادة ٢٧ من اتفاقية قانون البحار.

<sup>(17)</sup> انظر الفقرة الاولى من المادة ٣٨ من اتفاقية قانون البحار .

<sup>(</sup>٤٧) انظر الفقرة الأولى من المادة ١٥ ب من اتفاقية قانون البحار.

<sup>(</sup>٤٨) انظر المادة على من الاتفاقية .

هو العبور المتواصل السريع (11) . اي مرور جميع الطائرات والسفن بكافة انواعها ودون تمييز بين الدول ، مرورا متوصلا سريعا لغرض عبور المضيق فقط . بمعنى انه لايجوز التوقف لاي سبب كان باستثناء التوقف الذي تفرضه حالات الشدة او القوة القاهرة . والمرور العابر حق وليس رخصه ، لذا لا تتوقف محارسته على ارادة اللولة الساحلية ، بل بالمحكس على تلك الدولة ان تمتنع عن عرقلته وان تقوم بالاعلان عن اي خطر يهدد الملاحة والطيران (٥٠)

وقد الزمت المادة ٣٩ من الاتفاقية جميع السفن والطائرات اثناء محارستها حق المرور العابر، ان تمتنع عن اي تهديد بالقوة او اي استعال لها ضد سيادة اللولة المشاطئة للمضيق او سلامتها الاقليمية او استقلالها السياسي. وان تمتثل للانظمة والاجراءات والمهارسات اللولية المقبولة عموما للسلامة في البحر، بما في ذلك الانظمة اللولية لمنع المصادمات في البحرووان تمتثل ايضا للانظمة والاجراءات والمهارسات اللولية المقبولة عموماً لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه. وعلى الطائرات ان تراعي قواعد الجووالمرص، عدمن قبل منظمة الطيران المدني اللوئية. ه مدمد، المادة ٤٠ والسفن الاجنبية ، بما في ذلك سفن البحث العلمي البحري والمسح الهيدوخوافي ، ان تقوم اثناء مرورها العابر بآية انشطة بحث او مسح دون اذن سابق من اللول المشاطئة للمضايق».

كما الزمت المادة ٤٣ الدول المستخدمة لمضيق والدول المشاطئة له ان تتعاون فيا بينها من اجل اقامة وصيانة مايلزم من وسائل تيسير الملاحة وضيان السلامة او خير ذلك من التحسينات لمعرنة الملاحة الدولية ، والتعاون من اجل منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه .

واجازت المادة ٤٣ للدول المشاطئة للمضايق ان تسن قوانين وانظمة لفيان سلامة الملاحة وتنظم حركة المرور ومنع التلوث ، وتنظم نشاط سفن الصيد والشؤون المحلقة بالضرائب والمجرة والعسحة دون تمييز بين السفن .

اما التومين الاخرين من المضايق فانهما يخضمان وفقا للمادة (٥٥) لتظام المرود البمكا الذي لايموز وقفه .

<sup>(</sup>٤٩) أنظر الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من الاتفاقية".

<sup>(</sup>٥٠) انظر المادة 12 من اتفاقية قانون البحاذ.

ومن المعلوم أن هذا النظام لا يُختلف عن المرور البري الا من حبث عدم جواز وقفه خلال هذه المضايق. ألا أنه يختلف عن المرور العابر من حيث أن المرور العابر يشمل الملاحة البحرية والملاحة الجوية ، في حين يقتصر المرور البرئ على الملاحة البحرية فقط ، كما لا يجوز للدولة المشاطخ وقف أو أعاقة المرور العابر ، في حين أنها تستطيع في حالات المرور البرئ الله يتعقد أنه لا يتصف بالبراءة أو لضرورات أمنية (٥٠) .

الا ان الاحكام الحاصة بالمضايق الواردة في هذه الاتفاقية لاتنطبق وفقا للمادة ٣٥ منها على المضايق التالية :

اولاً ــ المضايق التي لاتصل بين بحرين ، وواقعة في اقليم دولة واحدة التي تعتبر مياهها مياه داخلية ، كالمضايق التي تؤدي الى بجر مغلق .

ثانيا – المضايق العريضة ، التي يزيد اتساعها عن ضعف مساحة البحر الاقليمي . حيث يتوفر فيها جزء من المنطقة الاقتصادية الحالصة وبالتالي لاتخضع لاحكام هذه الاتفاقية وانحا ينطبق عليها نظام البحر العالي .

الله المضايق التي تنظم الملاحة فيها ، كلبا او جزئيا اتفاقات دولية قائمة ونافذة منذ زمن طويل ، كالمضايق التركية ، والدانمركية ، ومضيق ماجلان ومضيق جبل طارق . (٥٠)

<sup>(</sup>٥١) انظر الدكتور محمد لملحاج حمود ، المرجع السابق ، ص ٢١٢.

<sup>(</sup>۵۷) تألف المصابق المركبة من مصيق السفور (طوله ۲۸ كيلومترا وعرضه يتراوح بين ۳ و ٢ كيلومترا) ، ويربط البحر الاسود ببحر مرمرة . ومضيق الدردنيل (طوله ٦٥ كيلومترا) الذي يربط بحر مرمرة بالبحر الابيص المتوسط . وهي اهم المصابق ، وقد نظمت الملاحة فيه من حلال عدة معاهدات عقدت هذا عدد دب ولاها معاهدة كوتشوك كايبارجي المعقودة عام ١٩٧٤ . تلتها معاهدة ... عام ١٨٤١ ثم معاهدة باريس عام ١٨٥٦ ، ومعاهدة لوزان عام ١٩٣٣ ، واخيرا معاهدة مونترو عام ١٩٣٩ . كا نظمت الملاحة في المصابق الداعاركية التي تربط عر اللطيق ببحر الشهال بموجب معاهدة كوسها عن المعاهدة ومسيق ماجلان الذي يبلغ طوله ٢٠٠ كيلومترا وعرضه يتراوح بين ٣ - ٠٠ كيلومترا وهو يربط المحيط المادي بالمحيط الاطلسي وقد نظمت الملاحة فيه بمقتضى المعاهدة المعقودة بين شيلي والارحدتين في ٣٣ تمور عام نظمت الملاحة فيه بمقتضى المعاهدة المعقودة بين شيلي والارحدتين في ٣٣ تمور عام يصل البحر الابيض المتوسط بالمحيط الاطلسي ، فأنه يخضع الى نظام دولي عوجب يصل البحر الابيض المتوسط بالمحيط الاطلسي ، فأنه يخضع الى نظام دولي عوجب ماهدتين عقدت اولاها في عام ١٩٥٤ وثابها عام ١٩٩٢ ولانزالان ساريق المعول ، ماهدتين عقدت اولاها في عام ١٩٥٤ وثابها عام ١٩٩٢ ولانزالان ساريق المعول

ومن المضابق الدولية التي تخضع لاحكام اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ مضيق باب المندب ومضيق هرمز.

يربط مضيق هرمز الخليج العربي بخليج عان . ويقع بين عان في الجنوب وايران في الشيال والشيال الشرقي . ويبلغ عرضه في مدخله من جهة خليج عان (٣٠) ميلا بحريا وعرض اضيق منطقة فيه (٧٠ ـ ٢٠) ميلاً بحرياً وهي المنطقة الواقعة بين النهاية الشيالية الشرقية لجزيرة لاراك الايرانية وجزيرة تجوين العظمى العانية الواقعة على بعد (٥-٨) ميلا بحريا في الاتجاه الشيالي لشبه جزيرة مسندم. وهو ممر صالح للملاحة بجميع اجزائه .

ويعد مضيق هرمز المنفذ البحري الوحيد الذي يفضي الى الحاليج العربي وعن طريقه تتصل الدول العربية الحليجية بأعالي البحار ، وعليه فأن مضيق هرمز، هو مضيق دولي مستخدم للملاحة الدولية، ويربط جرثين من اعالي البحار في الحاليج العربي وخليج عان ، وهو بهذا الوصف بدخل في صنف المضايق التي يتطبق عليها نظام المرود العابر . (٥٣) .

## الفرع السادس البحار

سقسم البحار من حيث نظامها القانوني الى خمسة اجزاء تبعا لمدى قربها من البابسة هي : البحر الاقليمي ، المنطقة المتاحمة ، المنطقة الاقتصادية الحالصة ، الجرف القاري ، واعالي البحار ،

وسنتناول بايجاز دراسة النظام القانوني لهذه الاقسام في ضوه اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ .

## اولاً البحر الأقليمي :

تمتد سيادة الدولة خارج اقليمها البري ومياهها الداخلية الى حزام بحري ملاصق ، لشواطئها يعرف بالبحر الاقليمي .

<sup>(</sup>٩٥) انظر الدكتور محمد الحاج حمود ، المرجع السابق ، ص٢١٥٪ ما يعدها ، ٠

ولقد حددت المادة الثالثة من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ عرض البحر الاقليمي بأثنتي عشر ميلا بحريا (٥١) ، بنصها على ان ولكل دولة الحق في ان تحدد عرض بحرها الاقليمي بحسافة لاتتجاوز ١٢ ميلا بحريا مقيسة من خطوط الاساس المقررة وفقا لهذه الاتفاقية ).

ويتحدد البحر الاقليمي من الداخل بخط وهي يسمى خط الاساس ، وهو الخط الذي يقاس ابتداء منه عرض البحر الاقليمي . ولقد اصبحت قاعدة حد ادنى انحسار الماء عن الساحل وقت الجزر هي القاعدة السائدة لتحديد خط الاساس . وقد اختلت بها اتفاقية قانون البحار في مادتها الحامسة بنصها ( باستثناء الحالات التي تنص فيها هذه الاتفاقية على غير ذلك ، خط الأساس العادي لقياس عرض البحر الاقليمي هو حد ادنى الجزر على امتداد الساحل ...) .

وفي الحالة التي يوجد في الساحل انبعاج عميق وانقطاع ، او توجد سلسلة من الجزر

(١٤) لم يكن تحديد عرض البحر الاقليمي في بادئ الامر خاضما لقاعدة معينة ، واستمر هذا الوضع حتى بداية القرن الثامن عشر ، حيث حدده بنكرشوك وفقا للمدى الذي تصل اليه قذيفة المدمع المنصوب على الشاطئ. ولما كانت اقصى نقطة تصل اليها قذيفة المدمع في ذلك الوقت هي ثلاثة اميال بحرية ، فقد رؤى تحديد عرص البحر الاقليمي بهذا القدر، واستقر هذا التحديد على ممر الزمن، ونصت عليه بعض الاتفاقات الدولية كاتفاقية القسطنطينية الخاصة بقناة السويس لعام ١٨٨٨ ، والاتفاقات التي ابرمتها الولايات المتحدة الامريكية مع الكلترا وهولندا والمانيا عام ١٩٧٤ ، ومع الصبي عام ٠١٩٣٦، ومع اليابان عام ١٩٣٥ . كما نصت عليه القوانين الداخلية لبعض الدول كالولايات المتحدة الامريكية ، وبلجيكا ، واسترائيا ، وبريطانيا ، واليابان . الا ان معظم الدول وجدت ان هذا التحديد ليس كافيا لتحقيق مصالحها وحاية امنها ، فقامت ، بتوسيع بحرها الاقليمي،فن هذه الدول من حدده باربعة او ستة او اثني عشر ميلا بحربا ، ومنها من حدده ١٥٠ او ٢٠٠ ميلا بحربا . ولم يتمكن مؤتمرًا جنيف للبحار في عامي ١٩٥٨ ـ - ١٩٦٠ من الاتفاق على اتساع معين للبحر الاقليمي نظرا لاختلاف الآراء وعدم الاتفاق على قاعدة يمكن ان توفق بين النزعات المختلفة للدول . واخيرا توصلت الدول في المؤتمر الثالث لقانون البحار الى اتفاق حول تحديد البحر الاقليمي باثنتي عشر سلا بجريا.

على امتداد الساحل وعلى مسافة قرية منه مباشرة . فالطريقة التي اعدمدتها اتفاقية قانون البحار في رسم خط الاساس الذي يقاس منه عرض البحر الاتليمي هي (طريقة خطوط الاساس المستقيمة التي تصل بين نقاط مناسبة) . (٥٥)

النظام القانوني للبحر الأقليمي :

يضع البحر الاقليمي لسيادة العتولة الساحلية وقد اكدت ذلك لمنادة الثانية من اتفاقية قانون البحار ، على ان تمارس هذه السيادة في الحدود الواردة في هذه الاتفاقية وفي المقانون الدولي . كما تمتد سيادة الدولة على الحيز الجوي فوق البحر الاقليمي وكذلك الى قاعه وباطن ارضه ، الا ان سيادة الدولة على بحرها الاقليمي يرد عليها قيدان هامان الصلحة الملاحة الدولية ، هما حق المرور البرئ وتقييد الولاية على السفن الاجنية .

أ\_حق المرور البرئة :

تستع سفن جميع الدول ، ساحلية كانت ام غير ساحلية بحق المرود البري خلال البحر الاقليمي لنرض: البحر الاقليمي لنرض: البحر الاقليمي لنرض: أ\_اجتياز علما البحر دون دخول المياه الداخلية او التوقف في مرمي او في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية .

ب \_ او التوجه الى المياه الداخطية او منها او التوقف في احد هذه المراسي او المرافق المينائية او مفاهرته (۱۹۰).

ويشترط في المرور ان يكون متواصلا وصريعا ، ولكن هذا لا يعني عدم جواز التوقف في حالات معينة بينها الفقرة الثانية من المادة ١٨ من اتفاقية قانون البحار بقولها (فان المرور يشتمل على التوقف والرسو ولكن فقط بقدر ما يكون هذا التوقف والرسو من مقتضيات الملاحة العادية ، أو حين تستازمها قوة قاهرة أو شدة ، أو حين يكونان لفرض تقديم المساحدة الى اشخاص أو سفن أو طائرات في حالة خطر أو شدة).

و يكون المرود بريثا مادام لايضر بسلم الفولة الساحلية او بحسن نظامها او بأمنها . ولكن المرود لايعتبر بريثا اذا قامت السفينة اثناء وجودها في البحر الاقليمي بأي من

 <sup>(</sup>٥٥) انظر الفقرة الاولى من المادة السابعة من أتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢.

<sup>(</sup>٥٦) انظر المادة ١٧ من اتفاقية قانون البحار .

<sup>(</sup>٥٧) انظر الفقرة الاولى من المادة ١٨ من اتفاقية قانون البحار.

الانشطة التالية: أي تهديد بالقوة أو اي استمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية ، او أي مناورة او تدريب بأسلحة من اي نوع ، اي عمل يهدف الى جمع معلومات تضر بدفاع الدولة الساحلية او الدولة الساحلية او الدولة الساحلية او امنها ، او اي عمل دعائي يهدف المساس بدفاع الدولة الساحلية او امنها ، او انزالها او تحميلها ، اطلاق اي جهاز عسكري ، تحميل او انزال أي سلعة او عملة او شخص خلافا لقوانين وانظمة الدولة الساحلية ، اي عمل من اغل التلويث المقصود، او من انشطة العبيد ، البحث والمسع (۱۸م) .

ويجب على الدولة الساحلية ان الاتعبق المرور البرئ للسفن الاجنبية عبر بحرها الاقليمي ، وعليها ان تعلن عن أي خطر على الملاحة تعلم بوجوده داخل بحرها الاقليمي (٥٩) ,

ولقد حددت المادة ٣٥ من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، حقوق الحماية للدولة الساحلية بالنسبة لاستعال حق المرور البرئ على النحو الآتي :

١ ــ للدولة الساحلية ان تتخذ في بحرها الاقليمي الحطوات اللازمة لمنع اي مرور
 لايكون بريثا.

٣ ـ يكون للدولة الساحلية بالنسبة للسفن المتوجهة الى المياه الداخلية عبر بحرها الاقليمي ، الحق في اتخاذ الحطوات اللازمة لمنع اي خرق للشروط التي يخضع لها دخول تلك السفن المياه الداخلية او توقفها في المرافق المينائية .

٣ ــ للدولة الساحلية ان توقف مؤقتا ، دون تمييز بين السفن الاجنبية ، العمل بالمرور البرئ للسفن الأجنبية في قطعات عددة من بحرها الاقليمي اذا كان هذا الايقاف ضروريا خياية امن تلك الدولة وبشرط ان تعلن مقدما عن هذا الايقاف .

وتتمتع جميع السفن بما في ذلك السفن والحربية بحق المرود البرئ في البحر الأقليمي ، الا ان المادة ٢٠ من اتفاقية قانون البحار اشترطت بالنسبة للغواصات ان تبحر طافية ورافعة علمها حين تكون في البحر الاقليمي . ويجوز للمولة ان تطلب من السفن الحربية مفادرة البحر الاقليمي في حالة عفالفتها فقوانين وانظمة المولة الساحلية (١٠٠٠)

<sup>(</sup>٥٨) انظر المادة ١٩ من اتفاقية قانون البحار

<sup>(</sup>٥٩) انظر المادة ٢٤ من اتفاقية قانون البحار .

<sup>(</sup>٦٠) انظر المادة ٣٠ من اتفاقية قانون الهجار

### ب\_ قيد الولاية على السفن:

ميزت اتفاقية قانون البحار بين الولاية الجنائية والولاية المدنية على السفن التجارية والسفن الحكومية المستعملة لاغراض تجارية الماره في البحر الاقليمي لدولة اجنبية . ١ ـ الولاية الجنائية على ظهر السفن الأجنبية :

حددت المادة ٧٧ من الاتفاقية ولاية الدولة الساحلية في الامور الجنائية على السفن الاجنبية عند مرورها في البحر الاقليمي بالحالات التالية :

أ\_ اذا امتدت نتائج الجريمة الى الدولة الساحلية .

ب ـ اذا كانت الجريمة من نوع بخل بسلم البلد او بحسن النظام في البحر الاقليمي .
 ج ـ اذا طلب ربان السفينة او الممثل الدبلومامي او موظف قنصلي لدولة العلم
 تدخل الدولة الساحلية .

د\_ اذا كان تدخل الدولة الساحلية ضروريا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات او المواد التي تؤثر على العقل.

### ٧ ـ الولاية المدنية ازاء السفن الاجنبية:

لايحق للدولة الساحلية وفقا للمادة ٧٨ من الاتفاقية ان تمارس الولاية المدنية ازاء السفن الاجنبية المارة ببحرها الاقليمي الا في الحالتين التاليتين ..

أ\_ ترقيع اجراءات التنفيذ لغرض أي دعوى مدنية ، ضد أي سفينة اجنبية راسية في بحرها الأقليمي او مارة خلاله او ان تحتجزها بعد مفادرة المياه الداخلية ، وذلك وفقا لقوانينها .

ب ـ توقيع اجراءات التنفيذ ضد السفينة الاجنيبة او حجزها لمغرض اي دعوى مدنية تتعلق بالالتزامات التي تتحملها السفينة او المسؤوليات التي تقع عليها اثناء رحلتها خلال المياه الداخلية للدولة الساحلية او لغرض تلك الرحلة .

اما بالنسبة للسفن الحربية والتسفن الحكومية الاخرى المستعملة لاغراض خير تجارية فانها تتمتع وفقا للهادة ٣٧ من الاتفاقية بجصانة كاملة تمنع تفخل الدولة الساحلية بشؤونها منعا باتا باستثناء حق تلك الدولة بالطلب الى تلك السفن مغادرة بجرها الاقليمي فورا.

## ثانياً \_ المنطقة المناحمة :

المنطقة المتاخمة هي منطقة من البحار تجاور مباشرة البحر الاقليمي، وتحارس فيها اللحولة الساحلية السيطرة اللازمة من اجل منع خرق انظمتها المتعلقة بالشؤون الكركية والضريبية والصحة والهجرة.

ولقد حددت اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ ، اتساع المنطقة المتاخمة بما لايتجاوز ٢٤ ميلا بحريا ، احتيارا من خط الاساس الذي يقاس منها عرض البحر الاقليمي (١١) . اي ان اتساع هذه المنطقة بعد طرح البحر الاقليمي منها يكون ١٢ ميلا بحريا .

وتعتبر المنطقة المتاخمة جزءا من المنطقة الاقتصادية الحالصة ، فهي لاتخضع لسيادة المدولة الساحلية ، وانما يطبق عليها من حيث الاساس مبدأ حرية البحار ماعدا الاستثناءات التي اوردتها المادة ٥٠ من اتفاقية قانون البحار والمتعلقة بالحقوق السيادية للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الحالصة .

وتمارس الدولة الساحلية في المنطقة المتاخمة وفقا للمادة ٣٣ من هذه الاتفاقية السيطرة اللازمة من اجل :

أ ـ منع خرق قوانينها وانظمتها الكركية او الضريبية او المتعلقة بالهجرة او الصحة داخل الهيمها او بحرها الاقليمي .

ب ـ المعاقبة على اي خرق للقوانين والانظمة المذكورة حصل داخل اقليمها او بحرها الاقليمي . الله الله الماقبة الماقبة الاقليمي . الله الماقبة الم

# والم الملكة الإلسانية المالمة (١١)

المنطقة الاقتصادية الحالصة هي منطقة واقعة وراء البحر الاقليمي وملاصقة له يمكمها النظام القانوني المميز الذي اقرته اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ (١٣).

وقد حددت المادة ٥٧ من اتفاقية قانون البحار ، عرض المنطقة الاقتصادية الحالصة على المنطقة الاقتصادية الحالصة على المنطقة بعد على الإعليمي منها يكون ١٨٨ ميلا الاقليمي . اي ان عرض هذه المنطقة بعد طرح البحر الاقليمي منها يكون ١٨٨ ميلا عريا .

(٩٢) ان فكرة المنطقة الاقتصادية الحالصة لم تكن معروفة في القانون الدولي للبحار . ولقد طهرت هذه المكرة لاول مرة على الصعيد العالمي في الاقتراح الذي قدمه ملدوب كبيا في احتماع العجنة القانونية الاستشارية الافريقية الآسيوية في دورة كونومو عام 1971 . ثم قدمت كبنيا مشروع مواد حول المنطقة الاقتصادية الى لجة الاستحدامات السلمية لقاع البحار في دورة جنيف عام ١٩٧٧ وانحدت منظمة الوحدة الافريقية بهذه المكرة في تصريحها حول قانون البحار والصادر في اديس ابنا في ٢٤ مايس عام ١٩٧٧ والدي اكدته في مقاديشو في ١١ حزيران عام ١٩٧٤ . كما اخذت دول امريكا اللاتينية بهذه الفكرة في التصريح الذي اصدرته في سانتودومنكو في تموز عام ١٩٧٧ (راجع الدكتور محمد الحاج حمود محاصرات في القانون الدولي للمواصلات ، ١٩٧٩ (راجع الدكتور محمد الحاج حمود محاصرات في القانون الدولي للمواصلات ، ١٩٧٩ (راجع ١٩٨٠ ، ص ٤٩ هـ٥٠) .

ولقد ناقش مؤتمر الامم المتحدة الثالث للبحار . مفهوم المنطقة الاقتصادية الحالصة ، وبرزت اثناء مناقشة هذا المفهوم ثلاثة اتجاهات بصدده :

والاتجاه الاول كان ينظر الى المنطقة الاقتصادية الخالصة على انها حزء من اعلى البحار ، في حين كان الانجاه الثاني يرى ان مفهوم المنطقة الاقتصادية يجب ان يرتبط بالحقوق الرقيمية المقررة للدولة الساحلية ، اما الاتحاء الثالث الذي يقف في الوسط فانه ذهب الى القول بان المنطقة الاقتصادية لبست بجرا اقليميا متسعاوفي الوقت ذاته ليست جزءا من اعالي البحار وابها ذات وضع قانولي خاص . وقد طغى هذا الاتجاه على اعال المؤتمر كا ان نصوص الاتفاقية الجديدة قد اخذت به (انظر ، بوشه صالح ، الاستخدام السلمي للبحار في القانون الدولي ، رسالة ماجستير كلية القانون والسياسة ، حامعة بغداد ، عام ١٩٨٠ ، ص ٩٩) .

(٦٣) انظر المادة ٥٥ من اتفاقية قانون البحار .

ولقد قسمت المادة ٥٦ من اتفاقية قانون البحار حقوق الدولة الساحلية على المنطقة الاقتصادية الحالصة الى حقوق سيادية وولاية والى حقوق وواجبات اعرى ."

١ - الحقوق السيادية : هي الحقوق التي تمنح للدولة الساحلية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحبة منها وخير الحية ، للمياه التي تعلو قاع البحر واتناع البحر وباطن أرضه ، وحفظ علمه الموارد وادارتها ، وكفلك فيا يتعلق بالانشطة الاعرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمتطقة ، كاتتاج الساقة من المياه والتيارات والرياح .

٢ ـ الولاية : فيا يتعلق باقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ،
 واجراء البحث العلمي البحري ، وحاية البيخ البحرية والحفاظ عليها .

٣ المقوق والواجبات الاخرى ، في كل ماتنص عليه بقية احكام هذه الاتفاقية .

وعل الدولة الساحلية عند عارسها لحقوقها وادائها لواجبانها ، ان توبل الرعاية الواجبة لحقوق الدول الاخرى وواجبانها ، وتتصرف على نحو يتفق مع احكام هذه الانفاقية .

وقد حددت المادة ٥٨ حقوق وواجبات الدول الاخرى ، فينت ان جميع الدول ، ماحلية كانت او خير ساحلية ، تتمتع بحرية الملاحة والتحليق ووضع الكابلات وخطوط الانابيب المفمورة وغير ذلك مما يتصل بهذه الحريات من اوجم المتخدام البحر المشروعة دوليا كتلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات والكابلات وخطوط الانابيب المغمورة .

كما قضت تطبيق المواد من ٨٨ الى ١١٥ على المنطقة الاقتصادبة الحالصة ، وهي المواد المتعلقة بمارسة الحريات الملكورة في البحر العالي . وعلى الدول الاخرى عند ممارستها لحقوقها وادائها لواجبائها ان تولي الرعاية الواجبة لحقوق الدول الساحلية وواجبائها ، وتمتثل للقوانين والانظمة التي تعتمدها الدولة الساحلية وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

وقد اقرت المادتان ٦٩ و ٧٠ من اتفاقية قانون البحار بحق الدول غير الساحلية والمتضررة جغرافيا في المشاركة على اساس منعمف في استغلال جزء مناسب من فاقض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الاقليمية الاان علما الحق المرخ من عنواه الحقيقي بعد تقيده بالعديد من الاقليمية و الاكليمية على الحق الحكم المادتين ١٦ و ٦٢ المتعلقتين بحفظ القدد ، خاصة المحضاع عمارسة علما الحق الاحكام المادتين ٦١ و ٦٢ المتعلقتين بحفظ

الموارد الحية والانتفاع بها التي تقررها الدول الساحلية .

رابعا ـ الجرف القاري :

بقصد بالجرف القاري قاع وباطن ارض المساحات المغمورة التي تمتد الى ماوراء البحر الاقليمي . ولهذه المنطقة اهمية كبرى بالنسبة لاستغلال الثروات الطبيعية المستفرة في قاع البحر وراء البحر الاقليمي .

ولقد بدأ الاهتام بالجرف القاري بعد الحرب العالمية الثانية عندما اصلازالرئيس الامريكي ترومان تصريحه الخاص بالجرف القاري في ٢٨ ايلول عام ١٩٤٥ ، والذي جاء فيه أن (حكومة الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الموارد الطبيعية لباطن وقاع الجرف القاري تحت البحر العالمي والملاصقة لسواحل الولايات المتحدة تابعة لها وعملا لسلطتها وادارتها) (١٤).

وعقب هذا التصريح اصدرت بعض الدول الاخرى تحت تأثير اكتشاف النفط وغيره من المعادن تحت مناطق الفاع ، تصريحات مماثلة من هذه الدول المكسيك عام ١٩٤٥ ، وشيلي والاكوادور عام ١٩٤٧ ، وكوستاريكا وايسلندا عام ١٩٤٨ والعربية السعودية والبحرين وقطر وابو ظبي وغواتبالا والفلبين عام ١٩٤٥ ، والبرازيل عام ١٩٥٥ (١٠) .

وقد عرفت المادة ٧٦ من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ الجرف القاري كما يلي (يشمل الجرف القاري لاي دولة ساحلية قاع وباطن ارض المساحات المغمورة التي تحتد اللي ما وراه بحرها الاقليمي في جميع انحاء الامتداد الطبيعي لاقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الحارجي للحافة القارية، او الى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الاساس التي

يخ (٦٤) انظر الدكتوره جنان جميل سكر ، تحديد انجالات البحرية للدول الساحلية في الحليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٠ ص ٤١٤.

<sup>(</sup>٦٥) انظر د. حامد سلطان ، المرجع السابق ص ٢٥٢.

يقاس منها عرض البحر الاقليمي اذا لم يكن الطرف الحارجي للحافة القارية يمتد الى تلك المسافة (٦٦)

و يلاحظ على هذه المادة ، انها توسعت في مد الولاية الوطنية على احزاء كبيرة من البحار تصل الى نهاية الحافة القارية ، (١٧٠) التي تمتد لتحتوي الجرف القاري ، والانحدار القاري ، والارتفاع القاري (٦٨) حتى العمق الكبير للمحيطات او الى مسافة ٢٠٠ ميل في الحالات التي لاتصل فيها الحافة القارية الى تلك المسافة (٢٩).

ولقد حددت المادة ٧٧ من اتفاقية قانون البحار حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري على النحو الآتي :

١ \_ تمارس الدولة الساحلية على الجرف القاري حقوقا سيادية لاغراض استكشافه

(٦٦) لقد احذت اتفاقية قانول المحار بمعيار المسافة وتوسعت في تحديد الخرف الفارى منخلية عن معاير القرب والعمق والقابلية على الاستعلال التي احدث بها اتفاقية حنيف للحرف قدى لعام ١٩٥٨ ، والتي عرفت في المادة الاولى الجرف القارى باته (قاع المحر وتحته في المناطق البحرية المجاورة للشاطئ الكائمة حارج منطقة المحر الاقديمي الى حيث يصل عمق المياه الى مائتي مثر ، أو الى مايجاوز هذا العمق حتى الحط الذي بمكن في حدوده استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع .)

(٦٧) تشمل الحافةالقارية الامتداد المعمور من الكتلة البرية للدولة الساحلية ، وتتألف من قاع المحر و باطن الارض للحرف والمحدر والارتفاع ، ولكما لاتشمل القاع العميق للمحيط عما فيه من ارتفاعات متطاولة ولاباطن ارضه (فعم مادة ٧٦) .

(۱۸) يصل عمق الحرف اعتياديا بين ۱۳۰ ـ ۲۰۰ متر . بينا يتراوح عمق الانحدار القارى من ۱۵۰۰ ـ ۹۰۰۰ متر ، اما الارتماع القارى فيتراوح عمقه بين ۱۵۰۰ ـ ۹۰۰۰ متر . المرجع السابق ص ۲۵۲) .

(٦٩) انظر الدكتوره جنان سكر ، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

واستغلال موارده الطبيعية .

٢ - تكون الحقوق المشار اليها في الفقرة (١) خالصة بمعنى انه اذا لم تقم الدولة الساحلية باستكشاف الحرف القاري واستغلال موارده الطبيعية فلا يجوز لاحد ان يقوم بهذه الانشطة بدون مواهقة صريحة من الدولة الساحلية.

٣ - لاتتوقف حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري على احتلال، فعلى او
 حكمي، ولا على اي اعلان صريح.

على ان تقرير تلك الحقوق للدولة الساحلية على الجرف القاري يجب الا يخل بالنظام القانوني للمياه العلوية او للحيز الجوي فوق تلك المياه . كما لا يجب ان تتعدى ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها على الجرف القاري على الملاحة وغيرها من حقوق وحربات الدول الاخرى (٧٠). كما حددت الاتعاقية الموارد الطبيعية التي تنفرد الدولة الساحلية باستغلالها في الجرف القاري باسها الموارد المعدية وعيرها من الموارد غير الحية لقاع البحار وباطن ارضها وبالاضافة الى الكائنات الحية التي تنتمي الى الانواع الآبدة ، اي الكائنات التي تكون ، في المرحلة التي يمكن جيها فيها ، اما غير متحركة وموجودة على الكائنات التي تكون ، في المرحلة التي يمكن جيها فيها ، اما غير متحركة وموجودة على البحر او تحته ، او غير قادرة على الحركة الا وهي على اتصال مادي دائم بقاع البحر اوباطن ارضه (١٧).

ويحق للدولة الساحلية استغلال باطن الارض عن طريق حفر الانماق اياكان ارتفاع الماء فوق باطن الارض (٧٢).

### خامسا \_ اعالي البحار:

### آب لعربقه :

عرفة المادة ٨٦ من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ بالقول وتنطبق احكام هذا الجزء على جميع اجزاء البحر التي لاتشملها المنطقة الاقتصادية الحالصة او البحر الاقليمي او المياه الداخلية لدولة ارخبيلية . ولا يترتب على هذه المادة اي انتقاص للحريات التي تتمتع بها جميع الدول في المنطقة الاقتصادية الحالصة وفقا للهادة ٨٥٨.

<sup>(</sup>٧٠) انظر المادة ٧٨ في اتفاقية قانون البحار .

<sup>(</sup>٧١) انظر الفقرة الرابعة من المادة ٧٧ من اتفاقية قانون السار

<sup>(</sup>٧٧) انظر المادة ٨٥ من اتفاقية قانون البحار.

# ب - الطبيعة القاتونية : مبدأ حربة اعالي البحار :

من المبادئ الأساسية المستقرة في القانون الدولي ان اعالي البحار تكون حرة لاستعال جميع الدول . وهذا يعني ان اعالي البحار لاتخضع لسلطة اية دولة ، انها مفتوحة لجميع الدول بدون تميز ، ولكل الدول ان تنتفع بها على قدم المساواة . وقد اكدت ذلك المادة ٨٧ من اتفاقية قانون البحار بقولها ان واعالي البحار مفتوحة لجميع الدول ، ساحلية كانت او غير ساحليه وانعدلا يجوز لاية دولة شرعا ان تدعي اخضاع اي جزء من اعالي البحار لحسياد تهايم (١٧٧)

ويترتب على مبدأ حرية اعالي البحار بعض النتائج اهمها :

١ - ان لجميع الدوله بما فيها الدول التي ليس لها سواحل بحرية او ماتسمى بالدول الحبيسة او المغلقة ، الحق في استعال احالى البحار .

٣ ـ لايمكن لأية دولة ان تمنع الدول الاخرى من استعال اعالى البحار .

٣ - تمارس حرية اهالي البحار وفقا للشروط التي بينتها اتفاقية قانون البحار وقواعد القانون الدولي الاخرى. (٧١) م

الدول الاخرى في الدول عند استعلقا الأعالي البحار مراعاة مصالح الدول الاخرى في عارصاتها لحرية اعالي البحار (٧٠٠).

٥ - يحب استخدام اهالي البحار للاغراض السلمية (٧٦).

وقد حددت المادة AV من اتفاقية قانون البحار محتوى مبدأ حرية اعالي البحار بستة مناصر اساسية هي :

آ\_ حربة الملاحة .

٢ - حرية التحليق.

٣- حرية وضع الكابلات وخطوط الانابيب المغمورة.

عرية اقامة الجزر الاصطناعية وخيرها من المنشآت.

حرية صيد الاساك.

٦ ـ حرية البحث العلمي .

<sup>(</sup>٧٣) انظر المادة ٨٩ من اتماقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ .

<sup>(</sup>٧٤) انظر الفقرة الاولى من المادة ٨٧ من الاتفاقية .

<sup>(</sup>vo) انظر الفقرة الثانية من المادة AV من الاتفاقية.

<sup>(</sup>٧٦) انظر المادة ٨٨ من الاتفاقية .

### جــ المنطقة الدولية :

ان قاع البحر والمحيطات الواقع خارج حدود الولاية الاقليمية للدول الساحلية ،
 وجميع الموارد الممدنية الموجودة على قاع البحر او تحته، والتي اصبحت تعرف باسم ر
 والمنطقة الدولية ، عتبر تراثا مشتركا للانسانية .

وقد بينت انفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٧ المبادئ التي تحكم المنطقة ونظام استثمار ثروات قيعان البحار عن طريق السلطة الدولية التي تكون جميع الدول اعضاء فيها (٧٧)). حيث تتولى تنظيم طرق وصول الدول والمؤسسات الى قيعان البحار.

واهم هذه المبادئ هي :

١ ــ لا يجوز لأي دولة ان سعى او تمارس السيادة الدولية او الحقوق السيادية على جزء من المنطقة او مواردها (٧٨).

٣ ـ عدم جواز تملك اي جزء من المنطقة وثرواتها .

٣ ـ أن يتم استغلال هذه الثروات لصالح البشرية جمعاء (٧٩)

٤. تخصيص المنطقة للاغراض السلمية الخالصة (٨٠).

اما النظام الذي وضمته الاتفاقية لاستثار هذه المنطقة ، فيتلخص فها يلي :

١ ـ مراقبة استخراج واستغلال ثروات قيمان البحار من قبل السلطة الدولية (م-١٥٧٠).

٢ - اعتاد نظام الاستكشاف والاستثار المتوازي الذي يميز للدول والمؤسسات الحكومية والشركات الحاصة استكشاف واستثار المنطقة بصورة متوازية مع السلطة الدولية (م - ١٥٣ - ٢).

٣ اعتاد نظام المساهمات والتعويضات للدول والشركات التي تستخرج وتستغل ثروات المنطقة (م ١٩٠٠).

<sup>(</sup>٧٧) انظر المادة ١٥٦ من اتفاقية قانون البحار .

<sup>(</sup>٧٨) انظر المادة ١٣٧ من اتفاقية قانون البحار.

<sup>(</sup>٧٩) انظر المادة ١٤٠ من اتفاقية قانون البحار.

<sup>(</sup>٨٠) انظر المادة ١٤١ من اتفاقية قانون البحار .

8 قيام السلطة الدولية بمكافحة الاثار السلبية التي تحدثها عملية استخباج واستخلال ثروات قيمان البحار (م - ١٦٢).

د. الرضع الثانوني السان في احالي البحار : (١١)

١ \_ جنسية السفن :

لكل دولة ، ساحلية او خير ساحلية ، الحق في تسيير سفن ترفع علمها في احاله البحار (م- • ) ويكون لكل سفينة حادة اسم يجيزها من خيرها . ويتولى القانون الدلافي لكل دولة تحديد الشروط التي تلزم لمنح جنسيتها للسفن ، ولتسجيل هذه السفن في اقليمها . وتكون للسفن جنسية اللولة التي يحق لها رفع علمها ، ويجب ان تقوم رابطة حقيقية بين اللولة والسفينة التي تحمل جنسيتها . وتصدر كل دولة للسفن التي منحتها حق رفع علمها الرثائق الدائة على ذلك (م - ٩١). وتبحر السفينة تحت علم دولة واحدة ققط ، ولا يجوز لها ان تفير علمها اثناء الرحلة ، او اثناء وجودها في احد الموانئ الا في خالة حصول نقل حقيق للملكية او تغيير التسجيل (م - ٩٢ - ١) واذا ابحرت السفينة تحت علمي دولتين او اكثر ، فلا يجوز لها ان تدعي لنفسها اي جنسية من هذه الجنسيات امام اي دولة اخرى، بل اب تعامل معاملة السفينة عديمة الجنسية (م - ٩٧ - ٢)

٧ \_ اختصاص دولة العلم :

لا تخضع السفن في اعالي البحار الا لولاية الدولة التي تحمل علمها. وهذه القاعدة مطلقة بالنسبة للسفن الحربية ، فهي لا تخضع الا لقضاء دولتها وذلك لانها تمثل سبادة الدولة بشكل كامل. وقد اكدت ذلك المادة عه من اتفاقية قانون البحار بنصها وللسفن الحربية في اعالي البحار حسانة تامة من ولاية اية دولة غير دولة العلم ع وكذلك الحال بالنسبة للسفن العامة غير الحربية التي تتمتع بمركز عائل لمركز السفن الحربية ، فهي وفقا للهادة ٩٦ تتمتع بحصانة تامة ، في اعالي البحار ، من ولاية اية دولة غير دولة العلم .

<sup>(</sup>٨١) السعن على نوعين: السفن العامة والسفن الخاصة ، وال معيار التمير بين هديل النوعين ، هو الغرض المخصصه له السفينة . فاذا كانت السفينة عنصصه لاغراض حكومية وغير تجارية ، فهي من السفن العامة ، وتتقسم السفى العامة الى سفن حربية وسفن مخصصه لاغراض عامة عير حربية ، اما اذا كانت السغينة مخصصة لاغراض تجارية وغير حكومية فهي من السفن الحاصة .

اما السفن الحناصة ، قانها تخضع بصورة عامة لرلاية الدولة التي تحمل علمها عدا بعض الاستثناءات الاتفاقية او العرفية . وقد نصت على ذلك المادة ٩٣ من اتفاقية قانون البحار بقولها و تبحر السفينة تجت علم دولة واحدة فقط ، وتكون خاضعة أولايتها المخالصة في البحار الا في حالات استثنائية منصوص عليها صراحة في معاهدات دوئية او في هذه الاتفاقية ...

وهذه الحالات الاستثنائية التي اجازت اتفاقية قانون البحار الخضاع السفن الحاصة لغير ولاية الدولة التي تحمل علمها هي : القرصنة ، حق الزيارة ، حق المطاردة الحثيثة ، البث الاذامي غير المصرح به من اعالى البحار ، حظر نقل الرقيق ، والاتجادر غير المشروع بالمشرات (٨٢)

# الدع السابع

يشمل اقليم الدولة ، بالاضافة الى منصري البر والبحر ، منصرا ثالثا ، هو الجو . الذي يعلو هذين العنصرين الخاضعين لسيادة الدولة .

ولم يبدأ الاهتام بالجو الا في مطلع القرن المشرين على اثر نجاح المحاولات الاولى للطيران ، حيث حكف الفقهاء على دراسة الوضع القانوني للجو لتحديد ما للدولة من سلطان عليه . لذا سندرس بايجاز الانجاهات الفقهية والاتفاقات الدولية :

(۸۲) انظر المواد ۹۹ ،۱۹۱۰ ،۱۰۹۰ ،۱۰۹۰ ،۱۰۹۰ ،۱۹۱۰ من اتماقیة قانون البحار لعام ۱۹۸۲ .

(٨٣) انظر بهذا الصدد: الدكتور حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٤٧٠- ٤٧٦ والدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ١٨١- ١٩٣ ، والسيدة فاطمة حسن شبيب ، الطيران المدني العربي والقانون اللمولي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، اذار عام ١٩٨٧ .

## اولا الانجاهات الفضهية

نباينت اراء الفقهاء حول النظام القانوني لطبقات الهواء التي تعلو اقليم الدولة الارضي وبحرها الاقليمي . وينتكن، التميير بهذا الصدد بين ثلاث نظريات تسود هذا الموضوع . آل النظرية الاولى : هبدأ حرية الهواء :

تعتبر هذه النظرية ان الهواء حر لايخضع لسلطان الدولة . ومن ثم تكون الملاحة الجوية حرة لطائرات جميع الدول ، ذلك لان الدولة لايمكنه بمارسة السيادة على الهواء نظرا لعدم امكانية السيطرة الفعلية عليه . وهو بهذا الشأن كأعالي البحار حيث انها حرة ويمكن استخدامها من قبل كافة الدول بدون تفريق بينها .

ولقد انتقد الفقه الانكلوسكسوني هذا الاتجاه واعتبره مبدأ خطرا يهدد سلامة الدولة التي تأخذ به 'لانه يفقدها كل رقابة على الطائرات التي تعبر اقليمها .

ب- نظرية السيادة المالةة للدولة على الهواء

تقر هذه النظرية بسيادة الدولة على مجالها الجوي الذي يعلو اقليمها باعتباره جزءا من هذا الاقليم، وتباشر عليه كافة اختصاصاتها التي تمارسها على اقليمها البري والبحري، ويترتب على ذلك ان يكون من حق كل دولة تنظيم استخدام مجالها الجوي وفقا لما تراه متفقا مع مصالحها، فتسمح او لاتسمح لغيرها من الدول بالمرور فيه حسب ما يتراهى

ولكن, يؤخد على هذه النظرية ، انها قد تؤدي الى استحالة الانتفاع من الطيران لانه بطبيعته وسيلة دولية للنقل فاصطاء الحق للدول بغلق اقاليمها الجوية وفقا لرغباتها لا يؤدي فقط الل حرقة الملاحة الجوية بل الى انهائها .

### عد... نظرية المناطق :

وبموجب هذه النظرية ينقسم الاقليم الجوي الى منطقتين ، فالمنطقة الواقعة على ارتفاع 
جهين من الارض تخضع لسيادة دولة الاقليم ، اما الطبقة العليا فتكون حرة مباحة 
للجميع . وان هذا الاتجاه متأثر بما هو عليه الرضع في البحار ، حيث تمارس الدولة 
سيادتها على البحر الاقليمي وكذلك الحيز الجوي فوقه ، اما مابعلوه فيطبق عليه مابطبق 
على اعالي البحار فيكون حرا مباحا لجميع الدول بالتحليق فوقه .

ومها يكن من امر هذه التظريات ، فإن الاتفاقات الدولية الثنائية والجاعية ، قد احترضت للدولة بالسيادة على طبقات المواء التي تعلو اقليمها الارضي وبحرها الاقليمي .

## الإلفاقات الدولة:

عقلت بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية ، اتفاقيتان دوليتان لتنظيم الملاحة الجرية هما : اتفاقية باريس لعام ١٩١٩ واتفاقية شيكاخو لعام ١٩٤٤.

## آ\_ اظالية باريس:

اهتمت الدول بعد الحرب العالمية الاولى بتنظيم الملاحة الجوية على نطاق دولي ، فأبرمت لهذا الغرض في ١٣ تشرين الاول عام ١٩١٩ اتفاقية باريس للملاحة الجوية . واهم المبادئ التي جاءت بها هي :

١ - السيادة الكاملة للدولة: تبنت اتفاقية باريس بصورة واضحة وصريحة مبدأ سيادة الدولة على طبقات الهواء التي تعلو اقليمها ، فنصت المادة الاولى على ان ولكل دولة السيادة الكاملة على طبقات الهواء التي تعلو اقليمها ».

٢ - حرية المرور: بمقتضى المادة الثانية تلتزم الدول المتعاقدة، بأن تمنح حتى المرود البرئ فوق اقليمها للطافرات التابعة للدول المتعاقدة ، خير ان حتى المرور البرئ الذي قررته هذه المادة ليس على اطلاقه ، وانحا مشروطا بضرورة حصول الطافرات على تصريح مابق ، وفي حالة المصريح لها بالمرور يجب ان يكون مرورها في الممرات الجوية التي تحددها اللولة الاقليمية . ويقتصر حتى المرور البرئ على الطائرات التجارية .

٣ - المساواة في المعاملة : والزمت اتفاقية باريس الدول الاطراف فيها بأن تمتنع عن الشميز في المعاملة المنصحة للطائرات التابعة لاية دولة من الدول المحاقدة بسبب المحسية . فيجب ان تعامل طائرات الدول الاطراف في الاتفاقية معاملة واحدة لا تنطوي على التخريق أو على التميز بيئها .

الملاحة الداخطية : لكل دولة من الدول المعاقدة الحق في ان تحفظ بالملاحة الجوية الداخلية لرعاياها وحدهم .

قضت المادة الحامسة بأن تمتع كل دولة من الدول المتعاقدة من ان تمنع حق الملاحة الجوية البريعة الأبة دولة اخرى الاتكون طرفا في هذه الاتفاقية.

### ب\_ الفالية شيكافر:

لقد اثرت الحرب العالمية الثانية تأثيرا كبيرا في التقدم الفني لصناحة الطيران من حيث مرحة وحجم وكفاءة الطائرات ، وكفلك ازدياد الاتصال الجوي خلال الحرب والفترة التي تلتها بين الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية . وقد ادى هذا الى ان تكون اتفاقية باريس لهام ١٩١٩ قاصرة عن اداء دورها اللي جاءت من اجله ، مما جعل كثيرا

من الدول تفكر في احادة تتثليم الملاحة الجوية ، لذلك بادرت الولايات المتحدة الامريكية الى الدحوة الى حقد مؤتمر دولي عقد في شيكاخو عام ١٩٤٤ ، وادت اعمال المؤتمر الى وضع اتفاقية شبكاغو للعليمان المدني الدولي في ٧ كانون الاول عام ١٩٤٤ .

وقد اعترفت هذه الاتفاقية بسيادة الدولة الكاملة على طبقات الهواء التي تعلو الليمها الارضي وبمرها الاقليمي . كما اسفر مؤتمر شيكا غو عن ابرام اتفاقيتين لتنظيم الملاحة الجوية هما : اتفاقية العبور ، واتفاقية النقل الجوي .

١ - إنفا تبية العبور (الترنزيت)

نظمت هذه الاتفاقية عبور الطائرات المستعملة في خطوط دولية متعظمة وقد متحث هذه الاتفاقية طائرات الدول المتعاقدة الحربتين التاليتين :

آ\_ حرية العليمان فوق اقلم الدولة بدون هبوط.

ب ـ حرية الهبوط فوق الاقليم لاغراض غير تجارية .

كما اوردت الاتفاقية بعض القيود على ممارسة هاتين الحريثين. ولقد صادق العراق على هذه الاتفاقية بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٤٧.

٢ ـ اتفاقية النقل الجوي :

اعترات هذه الاتفاقية للخطوط الجوية الدولية المتطمة بخمس حريات هي : ١ ـ حرية المرور فوق اقلم اية دولة دون التزول فيه .

٧ ـ حرية الهبوط في اقليم اية دولة لاغراض غير تجارية كالتزود بالوقود .

٣ حرية نقل الاشتخاص والبضائع والبريد من اقلم الدولة التابعة لها الطائرة الى
 اقلم دولة اخرى .

٤ حرية نقل الاشخاص والبضائع والبريد من دولة اخرى الى الدولة التابعة لها
 الطائرة .

٠ ـ حرية نقل البضائع والاشخاص والبريد بين دولتين اجنيتين.

# المبحث الثالث التنظيم السياسي والمعيار القانوني

# الفرع الاول التنظيم السياسي

ويلزم اخيرا الى جانب العنصرين السابقين للأعتراف للجاعة بصفة الدولة. ضرورة توافر التنظيم السياسي والقانوني للجاعة اي لابد من وجود هيئات قانونية وسياسية ، اي وجود سلطة عمومية تؤلف تنظيا حكوميا تتولى الاشراف على الرعايا والاقليم وادارة المرافق العامة اللازمة لحفظ كيانها وتحقيق استقرارها ونموها ، بما تملكه من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

والجاعة التي لاتستطيع ان تحظى بحد ادنى من التنظيم السياسي والقانوني كالقبائل ، لا يمكن ان ترقى الى مستوى الدولة وان تدخل في علاقات مع الدول الاخرى التي يتوفر فيها هذا التنظيم لعجزها عن الوفاء بما يقرره القانون الدولي العام من حقوق والترامات .

ولايشترط القانون الدولي في النظام السياسي والقانوفي للدول ان يكون من نوع معين كأن يكون ملكيا او جمهوريا ، ديمقراطيا او دكتاتوريا ، برلمانيا او رئاسيا ، لان مثل هذه المسائل تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة التي تملك الحرية المطلقة في اختيار دستور الحكم الذي يروق لها (٨١) .

# الفرع الثاني المعيار القانوني للدولة

ان اجتاع العناصر الثلاثة ، الشعب والاقليم والتنظيم السياسي ، ليس كافيا بحد ذاته لقيام الدولة . فقد تتوافر هذه العناصر الثلاثة في التقسيات الادارية داخل الدولة البسيطة ، او في الدول او الولايات الاعضاء في الاتحادات الفيدرالية او في المستعمرات

او المحميات ، وفي الاقاليم الدولية كأقليم السار قبل ضمه الى المانيا ومدينة طنجة قبل ضمها الى المغرب ، ومع ذلك ظم يعترف لهذه المناطق بشخصية الدولة (١٥٥).

واذن فلابد ان يكون هناك معار في القانون الدولي يميز الدولة عن غيرها مر الوحدات السياسية والادارية والاقليمية. ان هذا المعيار لايمكن الا ان يكون معيار! قانونيا . وحل هذا الاساس ذهب الفقه التقليدي الى ان هذا المعيار هو السيادة . يينا اتجه الفقه الحديث في القانون العام في بحثه عن المعيار القانوني للدولة نحو تحليل طبيعة الاختصاصات التي تملكها الدولة .

## أ\_ فكرة السيادة :

ان هذه الفكرة حديثة نسبيا ، اذ انها لم تكن معروفة بمعناها الجديث حتى القرن السادس عشر. وحقيقة الامر فان فكرة السيادة المطلقة نشأت في المجتمع الاقطاعي عندما كانت السلطة الملكية تخوض صراعا ضاريا ضد رجال الاقطاع ، وضد البابا والامبراطورية الجرمانية . وكانت الفكرة المذكورة تجسد سيادة الملوك غير المشروطة بشرط . فني الداخل كانت اللول الملكية لاتحد سلطانها اية حدود ولاتتقيد بأي التزام قانوني ، ذلك ان الامبر او الملك كان هو الحاكم المطلق ، وهو الذي تتجمع في يده السلطة العليا وعلى رعاياه ان يخضعوا لسلطته هذه بدون قيد او شرط .

اما في الخارج فان السلطة العليا المتمثلة بالملك او الامير مطلقة التصرف في شؤونها الخارجية ولايحد تصرفها هذا قيد او قانون .

وقد ادخل الفقيه الفرنسي جان بودان (Jean Bodin) نظرية السيادة في الفقه المتهور التقانوني ، حيث وصف ملك فرنسا بالسيادة ، وعرف بودان السيادة في مؤلفه المشهور الكتب الستة للجمهورية الذي نشره سنة ١٥٧٦ بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لاتخضع للقوانين ، وهي سلطة مطلقة مستقلة عن ابة سلطة اخرى ، فلايتقيد سلطان الامير بقيد سوى ان قوانينه لا يمكن ان تغير وتحرف قوائين الخالق والطبيعة . ففهوم السيادة عند بودان اذن هي السلطة الغليا والمطلقة للملك التي لايقيدها الا الق

<sup>(</sup>٨٥) انظر كوليار ، المرجع السابق ، ص ٧٦.

والقانون الطبيعي ، وققد اخذ بتلك النظرية فقهاء القرن السادس عشر ، وفي القرن السابع عشر ذهب الفيلسوف هوبز احد رواد فكرة السيادة الى ابعد من ذلك وقال ان صاحب السيادة لايتقيد بشئ حتى بالدين وان السيادة لاتنجزاً .

وظلت فكرة السيادة متسلطة على كل نظريات القانون العام الداخلي والقانون الدولي العام حتى اوائل القرن العشرين ، حيث تطورت فكرة السيادة عاكانت عليه في ظل القانون الدول التقليدي . فبعد ان كان مفهوم السيادة يعني ان الدولة مطلقة التصرف الانتقيد بأي شي الا بأرادتها ، تلجأ متى ما ارادت الى استخدام القوة لتأكيد سيادتها وارادتها ، اصبحت سيادة الدولة في العصر الحاضر مقيدة بقواعد القانون الدولي العام

### مظاهر السيادة :

وللسيادة في الفقه التقليدي مظهران:

١ مظهر داخل مبناه حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية ، وفي تنظيم مرافقها العامة وفي فرض سلطانها على كافة مايوجد على اقليمها من اشخاص واشياه .
 ٢ ـ مظهر خارجي مبناه استقلال الدولة بادارة علاقاتها الحارجية بدون أن تخضع في ذلك لابة سلطة عليا .

ولقد وجه لنظرية السيادة التقليدية نقد شديد من جانب الفقه الحديث في القانون العام ويشكل خاص من فقهاء المدرسة الموضوعية، امثال كلسن وديكي وجورج سل على اعتبار انها تقف سدا حائلا امام تطور القانون الدولي (١٩٦) . يوى رأى العميد ديكي ان معيار السيادة معيار خاطئ من الناحية القانونية للأسياب التالية :

١٠ داخل الدولة : تعد الدولة هي صاحبة الاختصاص العام وهي بذلك التخضع
 ١٠ داخل ، غير انها الايمكن ان تكون مطلقة التصرف . فالدولة ليست غاية في ذاتها

<sup>(</sup>٨٦) يرى الاستاذ سيرجون فيشير وليامز ان السيادة اصبح لامعنى لها في القانون اللمولي الحالي ، ويذهب الاستاذ كافاريه الى القول بان السيادة اصبحت لاتتفقيهم القانون الدولي القائم الآن ، اما الاستاذ بريرلي Brierly ميرى ان الذي يعرقل الاجهوا في القانون الدولي العام هو التمسك بالفكرة الحاطئة في تمتع الدول بالسيادة . واجع محمد حافظ غائم ، القانون الدولي ، ص١٥٦.

وائما هي وسيلة لتحقيق غاية هي اسعاد رعايها ، ولدلك فان جميع تصرفات الدولة يجب ان تهدف الى هذا الغرض .

ان فكرة السيادة تتعارض مع المكرة السلمية للدولة ومع خضوعها للقانون. ذلك لأن الدولة في جميع تصرفاتها تخضع للرقابة الداخلية ، سواء كانت رقابة سياسية او ادارية او قضائية او شعبية.

وفضلا عن ذلك فان القانون الدولي يستطيع التدخل وفرض سلطته ورقابته على علاقة الدولة برعاياها ، بقصد ضيان حد ادنى من الحقوق للفرد في مواجهة الدولة ، وهذا عما يؤكد أن الدولة ليست مطلقة التصرف في داخل اقليمها .

٧. وفي مجال العلاقات الدولية ، نجد ان الدولة ليست مطلقة التصرف اذ هي نخضع للقانون الدولي العام الذي يورد قيودا كثيرة على اعالها ، ويحكم علاقاتها مع الدول الاخرى ومع الهيئات الدولية .

٣. ان نظرية السيادة لاتتفق مع التطور الحديث للقانون الدولي العام فيا يتعلق بمحاولة الحضاع الدول لسلطة المنظات الدولية ، وفي اقامة نظام للأمن الجاعي وآخر للتضامن الاقتصادي (٨٧٠).

## ب. محاولة الفقه استبدال تظرية السيادة بنظريات اعرى :

وازاء الانتقادات التي وجهت الى نظرية السيادة ، فقد اتجه الفقهاء الذين يرفضون هذه الفكرة الى البحث عن معايير اخرى تميز الدولة عن غيرها من الوحدات السياسية والادارية والاقليمية . ووجدت عدة نظريات في هذا الصدد منها نظرية لاباند (Labend) ، واساسها ان مايميز الدولة عن غيرها هو ماتملكه من قوة للجبر والقهر تباشرها على اشخاص آخرين ، وهذه القوة هي حق خاص للدولة لم تستمده من سلطة اخرى .

وقد انتقلت هذه النظرية ، وقبل انها لاتتمشى مع مقتضيات الجتمع الدولي على وجه الحصوص اذ انها لاتخطف في جوهرها عن نظرية السيادة السابق انتقادها . ونظرية

<sup>(</sup>٨٧) انظر الدكتور محمد حافظ غانم ، ص ١٥٧ ـ ١٩٨ .

يلنك (Jellinek)، وهي ترى ان مايميز اللولة هو كونها تملك اختصاص اعطاء الاختصاص، فهي السلطة الوحيدة في الاقلم التي يمكنها ان نضع دستورها وتنشئ هيئاتها وتحدد اختصاصها واختصاصها الاختصاص سائر الاشخاص والهيئات الموجودين في اقليمها (مم). ونظرية حباشرية الاختصاصات اللولية او المغضوع المباشر للقانون اللولي العام (Verdross) ونظرية حباشرية الاختصاصات اللولي اقترحها فردروس (Verdross) وكونز العام (Kunz) وهي ترقي اللولة عن غيرها، هو خضوعها المباشر للقانون اللولي العام . فهي تسلط قانون اللولة عن غيرها، هو خضوعها المباشر للقانون اللولي العام . فهي تسلط قانون الداخلي وتستمد منه اختصاصاتها بصورة مباشرة ، ومن اللولي بصورة غير مباشرة . وبعبارة اخرى فان القانون الداخلي هو الذي يتولى تنظيم اختصاصاتها بصورة غير مباشرة . وبعبارة اخرى فان القانون الداخلي هو الذي بتولى تنظيم اختصاصاتها بصورة غير مباشرة وكذلك القانون الدولي ولكن بصورة غير مباسرة المنافرة المنافرة ولكن بصورة غير مباشرة وكذلك القانون الدولي ولكن بصورة غير مباشرة وكذلك القانون الدولي ولكن بصورة غير مباشرة المنافرة المنافر

الا ان هذا المعيار لايصلح دائما للتمييز بين الدولة وغيرها من الجهاعات الاقليميخ الا ان القانون الدولي بعني كذلك بتنظيم شؤون اشدخاص آخرين من غير الدول بصورة مباشرة كالأقاليم الموضوعة تحت الموصاية والاقاليم الدولية كأقليم السار وطنجة وقت خضوعها للنظام الدولي (٨١).

ومن اهم المحاولات التي جاء بها الفقه من اجل ايجاد معيار قانوني للدولة ، المعيار المستعد من نظرية الاستقلال Eindependance التي اقترحها الاستاذ شارل روسو ، والتي تفيد بأن الدولة تتمتع بأختصاص مانع في اقليمها ، وهذا الاختصاص يكون حرا وجامعا :

# La compétence exclusive autonome plénière

فخمائص الاستقلال هي التالية (٩٠٠):

١- مانعبة الاختصاصات (L'exclusivité dela compétence) و يراد بالمانعية انه لا يجوز ان قارس السلطة في اقليم ما الا دولة واحدة تحصر بذاتها جميع الاختصاصات. وان تجاح السلطة في ممارسة اختصاصاتها يتوقف على عدم وجود سلطة اخرى تنافسها . فهذا الانفراد بالسلطة بمثل المظهر السلبي للأستقلال .

<sup>(</sup>۸۸) انظر کافاریه ، ص ۲۲۳.

۸۰) انظر کولیار، ص ۷۸.

<sup>(</sup>٩٠) انظر بالتفصيل ، شارل روسو ، القانون الدولي ، ص ٧٧ ـ ٩٣ .

وقد تقررت هذه القاهدة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، فقد جاء في اعرار الذي اصدرته المحكة العليا في الولايات المتحدة الامريكية بخصوص قضية شونير وعده Schooma منة ١٨١٧ بأنه وبعد اختصاص الشعب في اقليمه اختصاصا مانما مطلقا عجم الضرورة،

ويتمثل الاختصاص المانع اي المظهر السلبي للأستقلال في احتكار الدولة اجراءات القسر وممارسة السلطة القضائية وتنظيم المرافق العامة . وان سلطان اجراءات القسر والقمع يكون مطلقا اما في مسائل التشريع والقضاء فهو نسبي .

# L'autonomie de la compétence : تاماها ٢٠٠٠

يراد بحرية الاختصاصات ، ان تباشر الدولة بنفسها وبواسطة سلطاتها الوطنية اختصاصاتها بكل حرية دون ان تفرض عليها اية دولة او سلطة اخرى اوامر او توجيهات خاصة . وهذا مايميز الدولة عن باقي الجهاعات العامة الموجودة داخل الدولة لانها تملك حرية تقرير اختصاصاتها بنفسها .

# La pienitude delacompétence. : حومية الاحصاصات

اي ان الدولة تتمنع بأختصاصات شاملة غير محدودة تسمح لها بالتدخل مني ارادت في سائر مظاهر الحياة البشرية لتنظيمها واقرار ما تراه عدالة وأمنا. فهي تضع دستورا للحكم ، وتصدر قوانين محتلفة ، وتنظم المرافق العامة . وتتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتاعية ... الخ ولايجد من مدى هذا التدخل من الوجهة الدولية سوى الالترامات التي يقضي بها القانون الدولي بشأن احترام حقوق الدول الاخرى وحقوق رعاباها وان عنافقة ذلك يؤدي الى تحريك المسؤولية الدولية .

فعمومية الاختصاصات هي التي تميز الدولة عن بقية الجهاعات والمنظات والهيئات السياسية والدستورية والادارية الموجودة داخل الدولة او خارجها .

ويرى الاستاذ كوليار (Colliard) ان نظرية الاستقلال لايمكنها ان تؤدي الى

استخلاص معيار للدولة ، وانها في الحقيقة لاتحدد الا الدول المستقلة ولا تطبق الا على حالات عاصة ، فضلا عن تأثرها بنظرية السيادة رغم انتقاد روسو لها<sup>(١١)</sup> .

ومن الهاولات الاعرى لأيجاد معار قانوني جديد للدولة ، نظرية الاعتصاصات الدولية ، ويمكن تحديد معالم هذا المعار في نطاق الاوصاف القانونية التالية (١٠٠ . ١ مباشرية الاعتصاصات الدولية : تتميز الدولة عن غيرها من الحيثات السياسية والقانونية بخضوعها المباشر للقانون المدولي العام . فهي تستمد منه اعتصاصاتها بصورة مباشرة .

٧ . حرية الاختصاصات.

٣. عبوبة الاختصاصات.

وقد سبق ان شرحنا هلمين الاختصاصين الاخيرين (١١٠) .

<sup>(</sup>۹۱) انظر کولیار ، ص ۷۸ – ۷۹.

<sup>(</sup>٩٢) انظر بالتفصيل ، الدكتور حسن الجلبي ، القانون الدولي العام ، ص ١٩٦ – ٢١١ .

 <sup>(</sup>٩٣) يرى الاستاذ محمد حافظ غانم ان الدولة تتميز عن غيرها بخصيصتين اساسيتين
 ١ \_ عمومية اختصاص الدولة

٢ ــوالحنضوع المباشر للقانون الدولي العام ، راجع حافط غانم ، القانون الدولي ،
 ص ١٥٩ .

## الملاصة :

تلك هي النظريات المتعلقة بتحديد مايميز الدولة عن غيرها ، ويتضح ان فكرة السيادة المطلقة لايمكن الاخذ بها كمعيار للدولة . وان هذه الفكرة اصبحت نسبية في طريقها الى التحول التدريجي نحو فكرة الاختصاصات تحت تأثير التيارات الحديثة في الفقه والقضاء الدوليين .

والواقع انه على الرغم من التيارات الحديثة التي هاجمت فكرة السيادة ولاتزال تهاجمها ، فان الاتفاقات الدولية العالمية والاقليمية لاتزال تجمل من احترام السيادة الوطنية قاعدة اساسية (١٤) ، فقد نص عهد عصبة الام عليها ، كما نصت عليها المادة الثانية من ميثاق الأم المتحدة بقولها (تقوم الحيثة على مبدأ المساواة في السيادة ، بل انه قام اصفائها) . ويبدو من هذا النص ان التنظيم الدولي لم ينف فكرة السيادة ، بل انه قام على اساس وجودها وعلى اساس المساواة فيا بين جميع الاعضاء في نطاق الحيثة ، عدا مأورده الميثاق لبعض القيود الاستثنائية على هذا المبدأ ، عندما قرر مثلا حتى النقض مأورده الميثاق لبعض القيود الاستثنائية على هذا المبدأ ، عندما قرر مثلا حتى النقض الملول الحدمس الكبرى ، والامتناع عن اللجوء الى الحرب لحل المنازعات ، وماورد ابضا في الفقرة السابعة من المادة الثانية منه بصدد تطبيق تدابير القسر والقمع الواردة في الفصل السابع .

<sup>(</sup>٩٤) ترى الاستاذة باستيد Bastid : ان السيادة تبتى اليوم هي الصفة المميزة للدولة ، وانها تتوافق مع نمو القانون الدولي العام ، ووجود المنظات الدولية . راجع باستيد : , 1957 Paul Bastid : Droit des gens , Les Cours de droit , Paris , 1957 ويرى الاستاذ شوارز نبرجر ، ان السيادة هي حجر الزاوية في نظام القانون الدولي القائم . راجع الغنيمي ، ص ١٩٩

# الفصل الثاني انواع الدول

تنقسم اللبول من حيث تكوينها الى دول بسيطة ودول مركبة ، ومن حيث السيادة الى دول تامة السيادة ودول ناقصة السيادة . وسنبحث في هذا الفصل عن هذه الانواع من اللبول .



## المبحث الاول الدول البسيطة والدول المركبة

الدولة البسيطة هي التي تنفرد بأدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة ، واغلب دول العالم دول بسيطة كالعراق ولبنان وتونس والمغرب وفرنسا وايطاليا وتركيا واليابان وارجواي وشيلي . ولايؤثر في كون الدولة بسيطة اتساع رقعتها ، او كونها مكونة من عدة اقاليم او مقاطعات تخضع للنظام اللامركزي في الادارة ، مادامت هاك حكومة واحدة تنفرد بتصريف شؤون الدولة .

اما الدول المركبة فتتكون من اتحاد اكثر من دولة وارتباطها معا برابطة الخضوع لسلطة مشتركة ، او لرئيس اعلى واحد . وهي تنقسم الى عدة انواع ، كالاتحاد الشخصي ، والاتحاد الحقيق ، والاتحاد الكونفدرالي ، والاتحاد الفدرالي (۱) . ويوجد الى جانب هذه الاتحادات التقليدية ، اتحادات اخرى لها طبيعتها الحاصة التي لايمكن ادراجها ضمنها ، كالاتحاد السوفيتي ورابطة الشعوب البريطانية .

وسندرس في فرعين هذه الانواع من الاتحادات.

## الفرع الاول الاتحادات التقليدية

اولاً الاتحاد الشخص: L'Union personnelle ا

يتكون هذا النوع من الاتحاد من اجتاع دولتين تحت حكم رئيس دولة اعلى واحد ، مع احتفاظ كا منها بكامل سيادتها واختصاصاتها . وينشأ هذا الاتحاد عادة نتيجة حادث عرضي ، لا ارادي . وهو ايلولة عرش دولتين مستقلتين الى شخص واحد ، تطبيقا لنظم توارث العرش في الدولتين . فهو لذلك لايعبر بالضرورة عن وجود تضامن

<sup>(</sup>۱) انظر في الاتحادات الدولية : شارل روسو ، القانون الدولي ، ج۲ ، ص ۱۰۱ وما بعدها ، وسبير ، ص ۱۰۳ ـ والدكتور حافظ ، عم ۱۰۲ ـ والدكتور حافظ ، ص ۱۲۲ ـ ۱۳۸ . والدكتور حامد سلطان، ص ۱۲۱ ـ ۱۳۸ . والدكتور محسن الجلبي ، ص ۲۱۳ ـ ۲۱۳ . والدكتور محسن الجلبي ، ص ۲۱۳ ـ ۲۱۳ .

سياسي بين الدول المنضمة اليه فلا تتعدى الروابط بينهما من ناحية القانون نطاق وحدة الاسرة المالكة الحاكمة.

وقد زال في الوقت الحاضر هذا النوع من الاتحاد ولم يبق له وجود ، الا في التاريخ . والامثلة لهذا النوع من الاتحاد كثيرة نذكر منها الاتحاد بين انكلترا وهانوفر الذي استمر من - ١٧١٤ الى ١٨٣٧ .

# لانيا ـ الانحاد الحقيق : L'Union réelle

يتكون الاتحاد الحقيق من اتحاد دولتين او اكثر نحت حكم رئيس واحد وخضوعها لسلطة مشتركة تتميز بالشخصية الدولية وتمارس عنها شؤونها الخارجية ، كعقد المعاهدات ، ومباشرة التمثل الدبلوماسي ، وانحلان الحرب ، وبعض الاختصاصات المالية مع احتفاظ كا منها باستقلالها الداخلي

وليس لهذا النوع من الاتحاد تطبيعات في الوقت الحاضر. واهم الامثلة التاريخية عليه هي الاتحاد بين الخسا والمجر الذي استمر من ١٨٦٧ الى ١٩١٨ ، والاتحاد بين الدانحارك وآيسلندا من ١٩١٨ لغاية عام ١٩٤٤.

## Confederation d, Etats: الأنعاد الكرنفدرائي

ينشأ هذا الاتحاد بموجب معاهدة دولية تعقد بين عدد من الدول تلتزم بمقتضاها بالعمل على تحقيق اهداف معينة ، كما تنشيّ هذه المعاهدة هيئات مشتركة لتحقيق هذه الاهداف.

وتيق كل دولة عضو في الاتحاد عنفظة بسيادتها الخارجية والداخلية . ولكنها ترتبط مقدما بالتنازل عن قدر معين من حريتها في التصرف للهيئات المشتركة . وتكلف الدول الاعضاء هيئات الاتحاد بالعمل على تحقيق الاهداف المثبتة في المعاهدة المنشئة له . وتتمثل هذه الاهداف عادة في المحافظة على استقلال الدول الاعضاء ، ومنع الحروب بينها ، والدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية ، ولاتعتبر هيئات الاتحاد حكومة عليا يعلو سلطانها وتنفذ كلمتها على جميع الدول الاعضاء وعلى رعاياها ، وانما يقتصر عملها على وضع السياسة العامة للدول الاعضاء في المسائل التي تدخل في اختصاصها .

وهي تصدر قراراتها بالأجماع كقاعدة عامة ، ويتم تنفيذها بواسطة حكومات الدول الاعضاء وموظفيها .

ويترتب على قيام الاتحاد الكونفدرالي النتائج التالية :

١. تمتفظ كل دولة عضو في الاتحاد بشخصيتها الدولية وبحقها في مباشرة اختصاصاتها الحارجية. فهي تملك حق تبادل التمثيل الدبلوماسي، وابرام المعاهدات الدولية، والانضهام للمنظات الدولية. غير انها تتقيد في علاقاتها الحارجية بالسياسة العامة التي يرسمها الاتحاد.

ليس للهيئات المشتركة للأتحاد شخصبة دولية ، كما ليس لها اي سلطان مباشر على
 رعايا الدول الاعضاء في الاتحاد .

 ٣. تملك كل دولة عضوفي الاتحاد حق اللجوء للحرب مع احترام المبادئ العامة للقانون الدولي ، وتعد الحرب التي تقوم بين الدول الاعضاء في الاتحاد حربا دولية وليست حربا اهلية .

٤ . تتحمل كل دولة عضو في الاتحاد تبعة المسؤولية الدولية عن الاعمال غير المشروعة التي تصدر عنها او عن رعاياها وفقا لقواعد المسؤولية المقررة في القانون الدولي .

و يكون الاتحاد الكونفدرالي عادة ضعيف وله صفة مؤقتة ، وان مآله اما الى تقوية الروابط الاتحادية بين اعضائه فيتحول الى اتحاد فدرالي ، كما حصل للولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٨٧ وسويسرا سنة ١٨٤٨ . او على المكس من ذلك تتفكك الروابط الاتحادية وتنفصل الدول الاعضاء عنه ، كما حصل لاتحاد دول امريكا الوسطى عام ١٨٩٨ . الذي كان يضم هندرواس ونيكاراغوا والسلفادور .

ومن الامثلة على هذا الاتحاد ، اتحاد الولايات الامريكية من عام ١٧٧٦ حتى عام ١٧٨٧ . الذي ضم ثلاث عشرة ولاية من اجل توحيد كفاحها ضد بريطانيا . وقد انتهى هذا الاتحاد باقامة اتحاد فدرالي نظمه دستور الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٨٧ .

والاتحاد السويسري (١٨١٥ ـ ١٨٤٨) الذي نشأ بصورة تدريجية في اواخر القرن الثالث عشر حتى ضم سنة ١٨١٥ اثنتين وعشرين مقاطعة ، وأنشأ الاتحاد هيئة مركزية (Diete) مثلت فيه هذه المقاطعات واختصت بابرام المعاهدات وتقرير الحرب والسلام . وقد تحول هذا الاتحاد الى اتحاد فدرائي سنة ١٨٤٨ .

ومن امثلة الاتجاد الكونفدرائي ابضا الاتحاد العربي الهاشمي الذي نشأ بين العراق والاردن بموجب الاتفاق الذي ابرم بينها في ١٤ شباط سنة ١٩٥٨. وقد نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على ان وتحفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة ، وبسيادتها على اراضيها ونظام الحكم القائم فيهاه . كما ان المادة الرابعة منه نصت على انه اعتبار من تاريخ اعلان الاتفاق تتخذ اجراءات الوحدة في امور السياسة الحارجية والتمثيل السياسي ، ووحدة الجيش ، وازالة الحواجز الكركية ، وتوحيد مناهج التعليم . وقضت المادة الثامنة من الاتفاق بأن تنولى شؤون الاتحاد حكومة المحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وصلطة تنفيذية ، على ان ينتخب كل من مجلس الامة الاردني والعراقي اعضاء الجلس التشريعي من بين اعضائها بعدد متساو لكل من المورد الدين وان يعين اعضاء السلطة التنفيذية وفق احكام دستور الاتحاد ، وتنولى الامور التي تدحل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

وقد انتهى هذا الاتحاد على اثر انسحاب العراق منه بعد قيام ثورة ١٤ تموز سنة

واتحاد الدول العربية الذي قام بموجب ميثاق ٨ آذار ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية .

وقد انحل هذا الاتحاد على اثر اعلان حكومة الجمهورية العربية المتحدة انسحابها منه سنة ١٩٦١ ، رغبة منها في تحديد سياستها الوحدوية على اسس جديدة .

#### رابعا ـ اللمول الاتحادية او الاتحاد الفدرالي (٢) L'Etat fédéral.

يتكون هذا الاتحاد من اتفاق عدة دول بمقتضى دستور على اقامة اتحاد دام فيا بينها تمثله حكومة مركزية هي حكومة الاتحاد، تباشر في حدود اختصاصها سلطانها على حكومات الدول الاعضاء، وعلى جميع رعاباها. وتفنى الشخصية الدولية للدول الاعضاء في شخصية الدولة الاتحادية.

ويترتب على قيام الاتحاد الفدرالي بعض النتائج منها مايتعلق بالناحية الداخلية ، ومنها مايتعلق بالناحية الدولية .

١ . فن الناحية الداخلية : تتنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها الاقليمية للدولة

 <sup>(</sup>۲) انظر لویس دافاریه ، المرجع السابق ، ص ۱۱۸ ـ ۲۲۱ . والدکتور محمد
 حافظ تمانم ، ص ۱۲۹ ـ ۱۷۶ .

الاتحادية التي تضم جميع الدول المتحدة والتي تعتبر اعلى منها جميعا. وتنشأ في الدولة الاتحادية سلطتان. الاولى تمثل الحكومة الاتحادية وتكون لها هيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. والثانية هي سلطة الحكومات الهلية التي تحفظ جيئات مشابه للاولى وتكون خاضعة لها. ويتولى دستور الاتحاد توزيع الاختصاصات بين الحكومات الهلية والحكومة الاتحادية التي تتبعها سائر الحكومات. وقرارات الحكومة الاتحادية ننظ مباشرة في اقاليم الدول الاعضاء.

لا . اما من الناحية الدولية : فتعد الدول الاتحادية شخصا من اشخاص القانون الدولي العام ، في حين تنعدم الشخصية الدولية للدول الاعضاء فيه . وتقوم الدولة الاتحادية بادارة العلاقات الحارجية . ويترتب على ذلك النتائج التالية :

أ. تتولى الدولة الاتحادية اختصاص اعلان الحرب وعقد الصلح ، والاشراف على جميع القوات المسلحة في الاتحاد . وقد قضت بذلك جميع دساتير الدول الاتحادية من ذلك المادة ، ١ من الدستور الامريكي التي نصت على اختصاص السلطة الاتحادية المركزية باعلان الحرب وعدم جواز خوض اي ولاية من الولايات الامريكية الحرب دون موافقة الكونغرس الامريكي الا في حالة الاحتلال والحنطر الحال . ومن ذلك ايضا الدستور السويسري المادة ١٥ .

ب. تباشر الدولة الاتحادية اختصاص تبادل التمثيل الدبلوماسي ، والانضام الى المنظات الدولية (٢٠) ، في حين تفقد الدول الاحضاء هذا الحق. ولايكون لها تمثيل مستقل في المنظات الدولية . هذا مانصت عليه المادة ١٠٨ من الدستور السويسري والمادة ١٠٨ من دستور الارجنتين.

ج- تنولى الدولة الاتحادية عقد المعاهدات الدولية وتفقد الدول الاعضاء هذا الحق ، غير ان بعض الدسائير الاتحادية تنص على حق الدول الاعضاء في عقد بعض انواع المعاهدات غير السياسية ، على ان تكون منسجمة مع السياسة العامة للاتحاد ، نقد نصت المادة الثامنة من الدستور السويسري على حق الدول الاعضاء في الاتحاد

<sup>(</sup>٣) اجاز الدبتور المؤقت للامارات العربية المتحدة نمنة ١٩٧١ ، في المادة ١٢٣ منه ، للامارات الاعضاء الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الاوببك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط او الانضهام اليبها.

السويسري بعقد المعاهدات المتعلقة بشؤون الجوار او الحدود او البوليس . كما اجازت المادة ١٩٧٦ من الدستور المؤقت للأمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ ، للأمارات الاعضاء في الاتحاد وعقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة ادارية محلية مع الدول والاقطار المجاورة لها على الا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية ... الخه . د. تتحمل الدولة الاتحادية تبعة المسؤولية الدولية عن سائر التصرفات المخالفة للقانون الدولي العام ، سواء اكانت هذه التصرفات صادرة عن السلطات الاتحادية ام كانت صادرة عن السلطات الاتحادية ام كانت صادرة عن السلطات الاتحادية ام كانت

يوجد اليوم في العالم اكثر من ثلاثين دولة اتحادية من ذلك الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السويسري ، والمكسيك والبرازيل والارجنتين ، والمانيا ، والنمسا ، ويوغسلافيا ، وكندا ، واستراليا والهند ، واندنوسيا ، والامارات العربية المتحدة .

## الفرع الثاني انواع خاصة من الاتحادات SUI GENERIS

يوجد الى جانب الاتحادات التقليدية السابقة ، بعض انواع الاتحادات التي لها طبيعتها الحاصة والصفات المعينة ، التي تأبى ادراجها ضمن الاتحادات السالفة الذكر . واهم هذه الاتحادات هي : رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) ، والاتحاد السوفيتي الذي استرحتي نهاية عام ١٩٩١٠

## اولا ـ رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) : Commonwealth

تضم رابطة الشعوب البريطانية في الوقت الحاضر خسون دولة مورعة على القارات الحنمس ، وذلك على النحو التالي :

١. في اوربا: بريطانيا، مالطة، قبرص.

لا. في امريكا: كندا، جامايكا، ترينداد وتوباكو، غواتا، بار باروس البهاما،
 جريناده، دومينيكا، سانت لوسيا، سانت فينسيت وغريتادين، يليز، وانتيجوا
 وياربودا، سانث كرستوف ونيفس.

٣. في افريقيا: نيجيريا، تنزانيا، كينيا، اوغندا، غانا، مالاوي، زاميبيا،
 سيراليون، ليستو، جزيرة موريس، بشوانا، سيشل، سوازيلاند، جاميبيا،
 زمبابوی٠ ناميبا٠

إلى اسيا: الهند، بنغلاديش، سري لانكا، ماليزيا، سنغافورة، بروني. باكستان
 إلى استرائيا والمحيط: الهترائيا، نيوزيلندا، بابوا عينيا الجديدة، جرر فيجي، ساموا الغربية، تونفا، نورو، تيفالي (Tuvalu)، جزر سليان، غرباطة، وهيريديز الجديدة (Vanuatu)<sup>(a)</sup>

<sup>(</sup>٤) انظر روسو ، ج ۲۷،ص۲۱۶ ـ ۲۲۶ . کولیار ، ص ۱٦٥ ـ ۱۸۰ . الدکتور حسن الجلبي ، ص۲٤۷ ـ ۲۲۰ . باستید ، ص ۹۲ ـ ۱۱۰ .

Henri Crimal: Histoire du Commonwealth Britannique, Que Sais

Je No. 334, P.U. F, Paris, 1971.

<sup>(</sup>٥) حصلت هيريديز الجديدة على استقلالها في ٣٠ تموز عام ١٩٨٠. بعد ان كانت خاضعة للحكم المشترك البريطاني ـ الفرنسي واتخذت بعد استقلالها اسم Vanuatu (انظر جزيدة لوموند ٣١ ـ ٧ - ١٩٨٠).

ويتضع مما سبق انه لاتوجد وحدة جغرافية بين الدول الاعضاء في الرابطة . كما انه لاتوجد وحدة اقتصادية بينها ، فهناك دول متقدمة صناعيا كبريطانية وكندا واستراليا ، ودول فقيرة أو نامية كبنغلاديش ، والهند ، وتنزائيا ... الخ . كما لاتوجد وحدة سياسية بين الدول الاعضاء .

ولكي نستطيع تحديد الخصائص القانونية لرابطة الشعوب البريطانية لابد من استعراض مراحل تطورها.

#### تطور رابطة الشعوب البريطانية:

مرت رابطة الشعوب البريطانية بثلاث مراحل رئيسية : الاولى من سنة ١٧٧٦ ـ ١٨٣٩ ، والثالثة من سنة ١٩١٤ حتى الوقت الحاضر.

## المرحلة الاولى من سنة ١٧٧٦ حتى سنة ١٨٣٩. (فترة السيطرة) :

تتميز هذه المرحلة بظاهرتين ، الاولى انعدام الشخصية الدولية والاستقلال الذاتي لكل الاقطار التي كانت خاضعة للامبراطورية البريطانية ، فكندا ونيوزيلندا واستراليا واتحاد جنوب افريقيا وشبه القارة الهندية ومناطق اخرى من العالم ، كانت تدار جميعها مباشرة من قبل وزارة المستعمرات في لندن .

اما الثانية ، فهي تشديد السيطرة البريطانية على هذه الاقطار خشية ان تسرى اليها عدوى التحرر والاستقلال بعد ان استقلت ولايات امريكا الشهالية عن بريطانها بحرب الانفصال سنة ١٧٧٦ .

#### المرحلة الثانية. من سنة ١٨٣٩ حتى سنة ١٩١٤ (فترة الاستقلال الذاتي) :

قررت بريطانيا اتباع سياسة جديدة تجاه بعض مستعمراتها على اثر التقرير الذي وضعه اللورد دورهام (Durham) سنة ١٨٣٩، الذي ارسلته ملكة بريطانيا الى كندا عقب الثورة التي نشبت فيها سنة ١٨٣٧، نتيجة لتشديد السيطرة البريطانية على مستعمراتها. ومحور هذه السياسة التي نصح باتباعها اللورد دورهام في تقريره، وهو اعطاء المستعمرات استقلالا ذاتيا داخليا واحلال اصطلاح دومنيون (Dominion) على اصطلاح مستعمرة ويتمثل الاستقلال الذاتي الداخلي بتمتع المستعمرة بوزارة مستقلة علية مسؤولة امام برلمان على، يتمتع عادة بصلاحيات عامة الا فيا يخص العلاقات الدولية.

وقد كانت كندا اول من سميت بالمدومنيون واول المدول التي نالت استقلالها الذاتي ، بموجب القانون البريطاني لشهال امريكا الصادر عام ١٨٦٧ . كما نالت استراليا الاستقلال الذاتي واصبحت من الممتلكات الحرة البريطانية في صنة ١٩٠٠ ، ونيوزلندا سنة ١٩٠٧ ، واتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩٠٩ .

وهكذا فيعد انكانت هذه الدول خاضعة خضوعا مباشرا لبريطانيا اصبحت تتمتع بالحكم الذاتي وبمؤسسات سياسية شبيهة بالمؤسسات البريطانية . الا ان استقلالها هذا كانت تحده في هذه المرحلة بعض القيود منها مايتصل بالتنفيذ ، ومنها مايتصل بالتشريع ، ومنها اخيرا مايتصل بالقضاء .

فن الناحية التنفيذية ، كان على رأس الجهاز التنفيذي في كل دولة من دول الدومنيون حاكم عام يمثل التاج البريطاني ، ويكون بمثابة الوسيط بين الحكومتين البريطانية والحلية . ويتمتع بأختصاصات واسعة كتعيين الموظفين واقالتهم وحل البرلمان .

اما من الوجهة التشريعية ، فقد كان هناك قيدان : اولها اقليمي ، ويتمثل بعدم امكان تجاوز آثار التشريعات في دول الدومنيون نطاق الاقاليم التي تصدر فيها . وثانيها موضوعي ، يتعلق بتفضيل القانون البريطائي على قوانين الدومنيون في حالة التنازع بينها .

اما من الوجهة القضائية ، فقد كانت اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص تعتبر مرجعا استثنافيا لاحكام المحاكم العليا الموجودة في كل دولة من دول الدومنيون. اما من الناحية الدولية ، فلم يكن لدول الدومنيون اختصاصات تذكر في هذا الشأن. فكانت بريطانيا هي التي تمثلها في المؤتمرات الدولية ، وتعقد بأسمها ونيابة عنها المعاهدات ، وكذلك كانت تمارس عن هذه الدول التمثيل الدبلوماسي.

## المرحلة الثالثة منذ سنة ١٩١٤ حتى الوقت الحاضر (فترة تقرير المساواة) :

في ٤ آب ١٩١٤ اعلنت الحكومة البريطانية الحرب على المانيا وحليفاتها . ودخلت الممتلكات الحرة البريطانية الحرب ايضا الى جانب بريطانيا وشاركت في العمليات العسكرية وابلت جيوشها في كثير من المواقع بلاء حسنا . وما ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها حتى بدأت بعض مظاهر الشخصية الدولية لدول الدومنيون تظهر على الصعيد الدولي جراء اشتراكها في الحرب . فنالت كل من كندا واستراليا ، ونيوزيلندا ، واعاد جنوب افريقيا ، حق الاشتراك في مؤتمر الصلح سنة ١٩١٨ وتوقيع معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ والدحول في عصبة الام كأعضاء اصليين . ثم حصلت كندا وبعض دول الدومنيون سنة ١٩٧٠ على تبادل المثيل الدبلوماسي مع الدول الاجنبية ، كما اجيز لها مباشرة حق عقد المعاهدات التي تعنيها بصفة مباشرة . فعقدت كندا اول معاهدة دولية مع الولايات المتحدة الامريكية تتعلق بتنظيم صيد الاسماك سنة ١٩٢٣ .

وقد تأكدت مساواة دول الدومنيون من الناحية القانونية في وثبقتين : الاول تقرير بلفور الصادر اثر اجتماع مؤتمر الامبراطورية البريطانية سنة ١٩٢٦ . وقانون وستمنستر سنة ١٩٢٦ .

اما تقرير بلفور فقد اكد على المساواة في الوضع القانوني لدول الدومنيون. وعرف هذه الدول بانها جهاعات مستقلة استقلالا داخليا ضمن اطار الامبراطورية البريطانية ، وذات وضع قانوني متساو ، يجعلها غير خاضمة لبعضها البعض لافي الشؤون الداخلية ولافي الشؤون الحارجية غير انها مرتبطة برابطة ولاه مشترك نحو التاج ، واشتراكها الحركاعضاء ضمن رابطة الشعوب البريطانية .

اما قانون وستمنستر (Westminster) الذي اقره البريان البريطاني سنة ١٩٣١ فقد الغي القيود التي كانت تحد من استقلال دول الدومنيون.

فن الناحية التنفيذية ، اجيز اختيار الحاكم العام للدومنيون من رعاياها . وقد نفذ ذلك فعليا في استرائيا وكندا واتحاد جنوب افريقيا وباكستان وسيلان .

ومن الناحية التشريعية : اصبحت قوانين الدومنيون نافذة المفعول على رعاياها خارج

اراضيها .

اما من الناحية القضائية ، فقد تقرر انشاء محكمة خاصة تنولى الفصل في المنازعات التي تقوم بين دول الدومنيون او بين احدى هذه الدول وبريطانيا .

وقد تجلت الشخصية الدولية لدول الدومنيون واستقلالها في الحرب العالمية الثانية . فقد اعلنت هذه الدول الحرب على المانيا والدول المحالفة لها مصورة مستقلة عن بريطانيا . ثم شاركت هذه الدول في مؤتمر سان فرنسيسكو والتوقيع على ميثاق الامم المتحدة فاصبحت بذلك من الاعضاء الاصليين في هذه المنظمة .

وبعد الحرب العالمية الثانية كان الكرمنولث بضم خمس دول مستقلة هي بريطانيا ، كله ا ، استراليا ، اتحاد جنوب افريقيا ، ونيوزيلندا ، ثم انضم اليها العديد من الدول الآسيوية والافريقية بعد حصولها على الاستقلال ، حتى بلغ عددها في عام ١٩٧٧ ستا وثلاثين دولة . منها احدى عشرة دولة تعتبر الملكة البزابيث رئيسا لها ، وبوجد حاكم عام يمثلها فيها ، اما الحنمس والعشرون دولة المتبقية فبيها احدى وعشرون جمهورية ديمقراطية او دكتاتورية ، واربع ملكية ، الا انها جميعا تعتبر ملكة بريطانيا الرئيس الاعلى للكومنولث (٧) ثم حصلت بعض المستعمرات والحزر على استقلاقا وانضمت الى الكومولث ، حتى بلغ عددها في الوقت الحاصر خسين دولة ، فيها وانضمت الى الكومولث ، حتى بلغ عددها في الوقت الحاصر خسين دولة ، فيها وانضمت الى الكومولث ، حتى بلغ عددها في الوقت الحاصر خسين دولة ، فيها وانضمت الى الكومولث ، حتى بلغ عددها في الوقت الحاصر خسين دولة ، فيها وانضمت الى الكومولث ، حتى بلغ عددها في الوقت الحاصر غسين دولة ، فيها

# نظام رابطة الشعوب البريطانية وطبيعتها القانونية :

لايمكن ادخال رابطة الشعوب البريطانية في اي نوع من انواع الاتحادات التقليدية . فهي لايمكن اعتبارها اتحادا شخصيا ، وان كان كلا النظامين بقوم على مبدأ الولاء المشترك لرئيس دولة «على واحد ، الا ان الرابطة تحتيف عن هذا النوع من الاتحاد عا يقوم بين اعصائها من تعاون تتعهد به هيئات معينة نما لاوحود له في الاتحادات الشخصية . كما

 <sup>(</sup>٦) يبلع عدد سكان الدول الاعضاء في رابطة الشعوب البريطانية في الوقت الحاضر مايزيد عن مليار تسمة ، يشغلون حوالي ربع مساحة العالم .

<sup>(</sup>٧) المار مقال (Bernard Brigouleix )الكومنولث ، في جزيدة اللوموند بثاريخ

لا يمكن اعتبار هذه الرابطة اتحادا حقيقيا لانها لاتعدم الشخصية الدولية للدول الاعضاء، على حين ان الاتحاد الحقيق يعدم مثل هذه الشخصية للدول الداحلة فيه. وكذلك لا يمكن اعتبارها اتحادا كونفدراليا . لانه توجد في الاتحاد الكونفدرالي هيئة عامة مشتركة لها اختصاصات معينة واضحة مما لاوجود له في رابطة الشعوب البريطانية . واخدا لا يمكن اعتبار المالية اتحادا فدرال الله لا يمكن اعتبار المالية اتحادا فدرال الله لا المالية التحاد النارالية المحاد المنارات المحاد المنارات المحاد الم

واخيرا لايمكن اعتبار الرابطة اتحادا فدراليا . لانه توجد في الاتحاد الفدرالي حكومة مركزية عليا يخضع لها الاعضاء الذين ينظمهم الامر الذي لاوحود له في رابطة الشعوب البريطانية .

ويتضع مما يَقدم أن رابطة الشعوب البريطانية لايمكن أدراجها ضمن أحدى الاتحادات التقليدية ، فهي تقوم على نظام خاص بها يتميز بخاصتين أساسيتين هما . الولاء المشترك للتاج البريطاني ، والاشتراك الحر في الرابطة .

# اولاً - الولاء المشترك للتاج البريطاني :

تدين الدول المنتمية الى هذه الرابطة بالولاء الى التاج البريطاني . ويتجلى هذا الولاء في اللقب الذي يحمله ملوك انكلترا والمبين في قانون الالقاب الملكية الصادر عام ١٩٠١ والمعدل في عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٨ مجاراة للتطورات الدستورية . اما نص هذا اللقب كما ورد في التعديل الاخير كما يلى :

«اليزابيث الثانية بفضل الله ملكة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشهالية والممتلكات الحرة فيا وراء البحاره.

وعدلت صيغة اليمين ايضا في عام ١٩٢٧ فبعد ان كانت صيغة اليمين القديمة التي يؤديها الملك منذ سنة ١٨٧٦ تنص على ان الملك ديحكم شعوبه وممتلكاته، اصبحت المحينة الجديدة تنص على ان الملك ديحكم شعوب جميع الممتلكات الحرة وفقا لحقوقها وقوانينها الحناصة، وقد استقر هذا الاتجاه الدستوري الجديد في اليمين الذي قامت بأدائه الملكة اليزابيث الثانية في ٦ شباط سنة ١٩٥٧ حيث وصفت في هذا اليمين بانها الرئيني الاعلى لرابطة الشعوب البريطانية.

#### ثانيا . الاشتراك الحرفي الرابطة (الكومنولث)

يتمتع اعضاء رابطة الشعوب البريطانية بشخصية دولية مستقلة تماما. اي ان الصلات بينهم تقوم على الحرية والمساواة وتتحلى هذه الشخصية الدولية فبايلي: 1 عقد المعاهدات بكل حرية بين الاعصاء او مع الدول الاخرى وابرامها مباشرة وبصورة مستقلة عن بريطانيا.

٧ ـ الأشتراك في المؤتمرات الدولية وارسال مندوبين مستقلين.

٣\_ تبادل النمثيل الدبلوماسي مع الدول الاجنبية .

٤ حق الانسحاب من الرابطة ، وقد مارست هذا الحق كل من اتحاد جنوب افريقيا
 و باكستان (٨) .

وتتولى تنسيق التعاون بين اعضاء رابطة الشعوب البريطانية هيئات خاصة هي :

١ . مؤتمر رؤساء وزراء دول الكومنولث ، الذي كان يسمى قبل سنة ١٩٤٧ عؤتمر الامبراطورية وهو ينعقد عادة كل سنتين . ولايصدر هذا المؤتمر قرارات بالاغلبية او قرارات ملزمة ، وانما تعرض فيه وجهات النظر المختلفة بقصد الوصول الى اتفاق جاعي وتوصيات لها قيمة ادبية وسياسية .

٧. وزارة علاقات الكومنولث التي حلت محل وزارة الدومنيون بفانون سنة ١٩٤٧ ومقرها لندن. وقد ادمجت بوزارة الخارجية البريطانية في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٦٨ .
٣. لجان ومجالس الكومنولث: تتبع الكومنولث عدة لجان ومجالس لدراسة المشكلات الفنية دراسة مشتركة كلجنة الكومنولث الاقتصادية ، ولجنة الكومنولث للزراعة ، ولجنة الكومنولث للزراعة ، ولجنة الكومنولث للبحوث الطيران ولجنة الكومنولث للحوث الطيران ولجنة الكومنولث للتصالات السلكية والملاسلكية ....الخ.

<sup>(</sup>A) كان اتحاد جنوب افريقيا عضوا في الكومنوئث ، ثم انسحب منه في ١٥ آذار عام ١٩٠١ ، نتيجة للخلاف حول سياسة التفرقة العنصرية . وكذلك باكستان التي انسحبت من الكومنوئث في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٧ على اثر اعتراف بريطانيا ببنغلاديش ، ثم عادت الى الكومتوئت في ١٩٨٧/١٠/١

السكرتارية: انشأت في ١٧ آب ١٩٦٥ على اثر القرار الذي اتخذه مؤتمر وؤساء
 الكومنولث في حزيران عام ١٩٦٤ . لكي تتولى الاعال الادارية الكومنولث .

# ثانياً ـ الاتحاد السوفيق (١٠ E. Ų. R. S. Ş

يرتكر هذا الاتحاد على الدستورين السوفيتين الصادرين في ٦ تموز عام ١٩٣٤ و ٥ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، اللذين حل علها الدستور السوفيتي الصادر في ٧ تشرين الاول عام ١٩٧٧ ، وقبل سنة ١٩١٧ كانت روسيا القيصرية دولة بسيطة موحدة تقوم على الحكم المطلق . وبعد قيام النظام الحمهوري والشيوعي فيها شورة عام ١٩١٧ ، تقرر تحويل الدولة الروسية من دولة بسيطة موحدة الى دولة مركبة تقوم على اساس متحد تحت امم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (١٠) .

والنظام السوفيتي من الانظمة المركبة التي تعتبر غاية في التعقيد والتشعب من الوجهة العولية والدستورية.

ولكي نستطيع تحديد طبيعة هذا الاتحاد لابد من دراسة التنظيم الاتحادي فيه ، والسلطات الاتحادية .

التنظيم الاتحادي:

يتألف الاتحاد السوفيتي من خمس عشرة جمهورية (١١) ، وهو قائم على اساس

 <sup>(</sup>٩) انظر شاراً ل روسو ، القانون الدولي ، ج۲ ، ص۲٦٤ ـ ۲٦٨ .
 الدكتور حسن الجلبي ، ص ٧٤٠ ـ ٢٤٦ . باستيد ، ص ١٢٣ ـ ١٢٥ .

Michel Lesage: Les institutions Sovétiques, (Que sais - Je), No. 1590, P. U. F. Paris, 1975.

<sup>(</sup>١٠) يكون الاتحاد السوفيتي دولة شاسعة مساحتها ٢٧ مليون و ٣٠٤ الاف كيلومتر مربع وعدد سكانها بلغ في بداية عام ١٩٨٦ مليون و ٩٠٠ الف نسمة . (١١) الجمهوريات الحنمس عشرة التي يتكون منها الاتحاد السوفيتي هي التالية : روسيا ، اوكرانيا ، يبلوروسيا ، اوزبكستان ، كازاخستان ، جورجيا ، افربيجان ، ليتوانيا ، مولدافيا ، لانقيا ، قرغيريا ، طاجيكستان ، ارمينيا ، تركمانيا ، واسته نبا .

الاتحاد الاختياري بين هده الجمهوريات التي تعتبركلها متساوية في الحقوق (م. ٧٠). وكل جمهورية لها دستور وبرلمان وهيئات تنفرد بها . كما تملك كل منها حق الانفصال ، وحتى التمثيل الدبلوماسي المستقل عن الاتحاد .

والتنظيم الاتحادي في الاتحاد السوفيني ينطوي على شيّ من التعقيد. فهي دولة اشتراكية متعددة القوميات (Multinational) (١٢) ولابد لها من التوفيق بين الاشتراكية وحتى الشعوب في تقرير مصيرها من جهة ، وبين مقتضيات المصالح العامة للأتحاد من جهة اخرى.

وعلى هذا الاساس فابنا نجد الى حانب الحمهوريات الاعضاء ، حمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي (Républiques autonomes وترتبط بواسطة جمهوريات الاتحاد بالمحكم الذاتي (المحتورة عبر مباشرة ، ولها هي أيصا دستورها الحاص وحكومتها الذاتية (۱۳) كما نجد المقاطعات المتمتعة بالحكم الداتي (Regions autonomes) التي يكاد يقتصر

(۱۲) يوجد في الاتحاد السوفيتي مايقارب ۱۳۰ قومية ، ويوجد تفاوت كبير بينها ، واكبر هذه القوميات هي : القومية الروسية حيث يبلغ تعدادها مايزيد على ۱۳۰ مليون نسمة ، ثم ثليها القومية الاوكرانية (٤) مليون ، والقومية الازبكية (٩) مليون ، والقومية البيلوروسية (٩) مليون ، وهناك ثماني عشرة قومية يتراوح تعدادها مابين مليون الى ١٠٠٠٠٠ الف نسمة ، وهناك قوميات اخرى يتراوح تعدادها مابين بضعة ملايين الى مليون او اقل ... الخ , انظر ميشيل ، المرجع السابق ، ص ٢٠.

(١٣) يوجد في الاتحادية ، الجمهوريات ذات الحكم الذاتي التالية : بشكيريا ، جمهورية روسيا الاتحادية ، الجمهوريات ذات الحكم الذاتي التالية : بشكيريا ، بوريائيا ، داغستان ، كباردا ، ملكاريا ، كلميكيا ، كاريليا ، كومي ، ماري ، موردوفيا ، اوسبتيا الشهالية ، تتاريا ، ثوفا ، اودمورثيا ، شاشان ، انغوشيا ، تشوفاشيا ، والقوتيا . وتدخل ضمن جمهورية اوزبكستان الاتحادية ، جمهورية قرة قلباقيا ذات الحكم الذاتي . وتدخل ضمن جمهورية جورجيا الاتحادية ، جمهوريتا المخاديا الاتحادية ، جمهورية اخريبجان الاتحادية ، جمهورية افريبجان الاتحادية ، جمهورية نافتشيفاني ذات الحكم الذاتي .

مركزها على استقلال اداري (١١٤) . وترسل كا من الجمهور بات والمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي مندوبين عنها الى مجلس القوميات .

وبجانب هذه وتلك من الجمهوريات والمقاطعات نوجد ١٠ دواثر ذات هكم ذاتي (Districts Autonomes) واكثر من ١٠٠ منطقة ادارية .(Districts Autonomes)

ويلاحظ من الناحية الواقعية وجود تفاوت كبير بين الجمهوريات الاعضاء في الاتحاد. فالجمهورية الروسية تضم حوالي ٦٠٪ من مجموع سكان الاتحاد، كما تسم ١٦ حمهورية تتمتع بالحكم الذاتي من اصل ٢٠. وخمس مقاطعات متمتعة بالحكم الذاتي من اصل ٢٠. وخمس مقاطعات متمتعة بالحكم الذاتي من اصل ثمان (١٥).

#### السلطات الإنمادية:

اولاء السلطة التشريعية: بتولى السلطة التشريعية في الاتحاد السوفيتي مجلس السوفيت الاعلى (Soviet Suprême) الذي يتكون من مجلسين: احدهما يسمى مجلس الاتحاد (Conseil del union) وهو يقابل مجلس النواب في الدول الاخرى ، ويمثل فيه

<sup>(18)</sup> بوجد في الاتحاد السوفيتي ثماني مقاطعات ذات حكم ذاتي. وتدخل ضمن جمهورية روسيا الاتحادية ، المقاطعات ذات الحكم الذاتي التالية: اديفيا ، الطاي الجبلية ، اليهودية ، كارتشاي ، الشركسية ، وهاكاسيا . وتدخل ضمن جمهورية جورجيا الاتحادية مقاطعة اوسيتيا الجنوبية ذات الحكم الذاتي . وتدخل ضمن جمهورية اذربيجان الاتحادية ، مقاطعة قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي . وتدخل ضمن جمهورية طاجكستان الاتحادية ، مقاطعة باداخشان الجبلية ذات الحكم الذاتي .

Maurice Duverger: Institutions Politiques et droit constitutionnel, Paris, 1963, P. 344.

وروسواء عن ١٦٥٠.

جميع السكان بنسبة نائب واحد عن كل ثلاثمائه الف من السكان. وآخر يسمى مجلس القوميات (Conseil de nationalités) وهو يقابل مجلس الشيوخ ، تمثل فيه جمهوريات الاتحاد السوفيتي بمندوبين يبلغ عددهم في الوقت الحاضر ١٥٠٠ نائبا موزعين على النحو التالي : ٣٧ نائبا عن كل جمهورية متحدة ، ١١ نائبا عن كل جمهورية ذات حكم ذاتي ، ونائب واحد عن كل دائرة ذات حكم ذاتي ، ونائب واحد عن كل دائرة ذات حكم ذاتي .

ثانيا ـ السلطة التنفيذية : تتألف السلطة التنفيذية في الاتحاد السوفيتي من هيئتيم، هيئة رئاسة السوفيت الاعلى ومجلس الوزراء .

## ١ - هيئة رئامة السوفيت الاعلى : Présidium

ينتخبها مجلس السوفيت الاعلى ، ويتألف من تسعة وثلاثين عضوا هم : رئيس ونائب اول للرئيس وخمسة عشر نائبا للرئيس ميل اساس نائب واحد عن كل جمهورية متحدة ، وامين سر هيئة الرئاسة وواحد وعشرون عضوا (١٦) .

ولهيئة رئاسة السوفيت الاعلى اختصاصات مختلفة ، يقابل بعضها الاختصاصات التي عارسها رئيس الدولة في النظام البرلماني الغربي ، كحتى العفو ومنح الاوسمة والالقاب والرتب العسكرية والدرجات المدبلوماسية ، تعيين واستدعاء المثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الاجنبية ، استلام اوراق الاحتاد والاستدعاء المناصة بالمعتلين الدبلوماسيين الاجانب ، تحديد موعد انتخابات السوفيت الاعلى ، دعوة السوفيت الاعلى الى انعقاد . كما له ايضا حتى تعيين وعزل الوزداء بناء على اقتراح رئيس مجلس وزداء الاتحاد وتصديق السوفيت الاعلى ، حتى اعلان الحرب في اثناء عطلة السوفيت الاعلى ، منح حتى اللجوء ، تعيين وعزل القيادة العليا للقوات المسلحة ، حتى الغاء قوارات وأوامر مجلس وزداء الاتحاد وجالس وزداء

<sup>(</sup>١٦) انظر المواد ١١٩ و ١٢٠ من اللمستور السوهيتي لسنة ١٩٧٧ .

الجمهوريات المتحدة اذا كانت غير مطابقة للقانون. كما تمارس هيئة رئاسة السوفيت الاعلى كذلك الرقابة على التقيد بدستور الاتحاد وتؤمن اتفاق دساتير وقوانين الجمهوريات المتحدة مع الدستور وقوانين الاتحاد. تفسير قوانين الاتحاد، ابرام وفسخ المعاهدات، اعلان حالة التأهب الحربي في بعض المناطق او في عموم البلاد لاجل الدفاع عن الاتحاد السوفيتي، واعلان التعبئة العامة او الجزئية (١٧).

#### ٧ : مجلس الوزراء :

وكان يسمى قبل سنة ١٩٤٦ بجلس مفوضي الشعب ، ويمارس هذا المجلس اختصاصات تنفيذية وادارية عامة تتمثل بالنشاط الحكومي الفعلي كتنفيذ القوانين والميزانية والحنطط الاقتصادية ، وحاية مصالح الدولة وصيانة الملكية الاشتراكية وحفظ النظام والامن العام ، وادارة السياسة الحارجية والقوات المسلحة ، وتصديق وتنفيذ المعاهدات (١٨).

ويضم مجلس الوزراء عددا كبيرا من الوزراء لانظير له في النظم الاخرى ، وذلك لقيام الدولة في النظام السوفيتي بالتدخل في معظم اوجه النشاط الاجتاعي والاقتصادي مما يقتضى وجود وزارات متعددة يختص كا منها بفرع من فروع هذا النشاط.

ثالثاً - السلطة القضائية : التي تتمثل في الهكمة العليا للأتحاد وتتولى مراقبة نشاط جميع الهاكم في الاتحاد (١٩) .

# خصائص وطبيعة الاتحاد السوفيني :

يتميز الاتحاد السوفيتي بالحصائص التالية :

١ ـ تعتبر الجمهوريات السوفيتية الداخلة في الاتحاد دولا ذأت سيادة ، وتمارس كا منها

<sup>(</sup>١٧) انظر المواد ١٣١ و ١٣٢ من الدستور السوفيتي.

<sup>(</sup>١٨) انظر المادة ١٣٩ من الدستور السوفيتي .

<sup>(</sup>١٩) انظر المادة ١٥٣ من الدستور السوفيتي.

اختصاصاتها ضمن الحدود المقررة في الدستور الاتحادي (م- ٧٦). ٧ ـ تملك كل جمهورية عضو في الاتحاد حق الانفصال (م- ٧٧).

٣. تعتبر الجمهوريات الاعضاء في الاتحاد متساوية في الحقوق (م- ٧٠).

٤ - تملك كل جمهورية عضو في الاتحاد سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، اضافة الى السلطات الاتحادية (المواد ١٣٧ ، و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٠٩١) .

يعن للجمهوريات الاعضاء في الاتحاد ان تقيم علاقات مع الدول الاجنبية وتعقد معها المعاهدات وتتبادل واياها الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ، وتشارك في نشاطات المنظات الدولية (م. ٨٠).

يتضع مما نقدم ان النظام السوفيتي لا يمكن ادراجه ضمن احدى الاتحادات التقليدية المعروفة ، فهو اتحاد قائم بذاته ودو طابع حاص. اما ما تضمنه هذا النظام من مظاهر الاتحاد الفدرائي فهو في الواقع ليس الا مظاهر نظرية لا تنطبق على واقع الحياة الدستورية والمدولية فيه . ذلك لان الدستور السوفيتي في المادة ٧٣ قد ركز معظم اختصاصات السيادة السوفيتية بيد الاتحاد . على وجه خالف به جميع النظم الفدرائية المعروفة التي تقوم عادة على توزيع هذه الاختصاصات بين الهيئات المركزية والمدول الاعضاء . فقد اناط الدستور السوفيتي بالاتحاد الى جانب اختصاصات ادارة العلاقات الحارجية وادارة شؤون الحرب والسلم الاختصاصات التائية :

قبول جمهوريات جديدة في الاتحاد ، والمصادقة على تشكيل جمهوريات ذات حكم ذاتى مقاطعات ذات حكم ذاتى جديدة ضمن الحمهورية المتحدة تعيين حدود الاتحاد والمصادقة على تعديلي الحدود بين الجمهوريات المتحدة ، اقرار المبادئ العامة لتنظيم وتشاط الهيئات الجمهورية والهلية لسلطة وادارة الدولة ، ضيان وحدة التنظيم التشريعي في كل اراضي الاتحاد واقرار امس التشريع في الاتحاد والجمهوريات المتحدة ، تطبيق سياسة اجتاعية واقتصادية واحدة ، وادارة اقتصاد البلاد ، تعيين الاتجاهات الاساسية للتقدم العلمي والتكنيكي والاجراءات العامة للاستفادة العقلانية من موارد الطبيعة وصيانتها ، وضع خطط الدولة لتطوير الاتحاد على الصعيد الاقتصادي والاجتاعي ، وضع ميزانية واحدة للاتحاد ادارة النظام النقدي والتسليقي الواحد ، اقرار الفرائب والايرادات المخصصة لتشكيل ميزانية الاتحاد ، تعيين السياسة في ميدان الاسعار والاجور ، الاشراف على فروع الاقتصاد الوطني والاتحادات والمؤسسات ذات التبعية والاتحادية ، الاشراف العام على الفروع ذات التبعية الاتحادية ، الجمهورية ، تنظيم شؤون

الدفاع وقيادة القوات المسلحة للأنحاد ، ضيان أمن الدولة ، وضع نظام عام لملاقات ، الجمهوريات للتحدة مع الدول الاجنية والمنظات الدولية وتنسيق هذه العلاقات ، تسيير التجارة الحارجية وغير ذلك من وجوه النشاط الاقتصادي الحارجي على اساس احتكار الدولة ، مراقبة الالتزام بدستور الاتحاد وضيان اتفاق دساتير الجمهوريات الاعضاء مع دستور الاتحاد ، والبت في المسائل الاخرى ذات الاهمية الاتحادية .

وتتمتع الجمهوريات الاعضاء في الاتحاد بجميع الاختصاصات غير الواردة في المادة . ٧٣ . وفي الواقع ان المستور السوفيتي لم يترك للجمهوريات السوفيتية من الاختصاصات المهمة سوى اختصاص واحد فقط يتعلق بأمكان هذه الجمهوريات الانفصال عن الاتحاد ان ارادت ذلك (م ـ ٧٧) . ولكن هذا الحق ظل لحد الآن نظريا لم يتجاوز نطاق التصوص التي تضمته (٢٠٠) .

وعلى ذلك فان الاتحاد السوفيتي بانتزاعه الكثير من الاختصاصات الداخلية التي كان من المفروض ان تمارسها كل جمهورية من الجمهوريات الاعضاء على حدة واسنادها لهيئاته اصبح قريبا جدا من وضع الدول البسيطة الموحدة التي تركز اختصاصات السيادة بيد هيئات مركزية واحدة (٢١).

ومن المظاهر الاخرى التي تدل على انفراد هذا الاتحاد بطابع بميزه عن سائر النظم الفدرالية الاخرى مايلي :

1 - وحدة الجنسية في جميع مناطق الاتحاد وهي الجنسية السوفيتية هذا مانصت عليه المادة ٢٣ من الدستور السوفيق لسنة ١٩٧٧ من ان الرحايا السوفيت ايا كانت الجمهورية التي ينتمون اليا يتمتعون بجنسية واحدة هي الجنسية السوفيئية ، خلافا لما مقرر من مبدأ ازدواج الجنسية في الدول الفدرالية التي تقضي نظمها بوجود جنسيتين واحدة عامة مشتركة لجميع رحايا الاتحاد واخرى علية خاصة بكل دولة من الدول الاعضاء في الاتحاد واخرى علية خاصة بكل دولة من الدول

 ٧ - تتمتع الجمهوريات السوفيتية بموجب المادة ٨٠ من الدستور ، بحق اقامة علاقات مباشرة مع الدول الاجنبية وحقد المعاهدات معها وتبادل المبعوثين الدبلوماسيين

<sup>(</sup>۲۰) انظر روسو، ص ۲۲۵\_ ۲۲۲.

<sup>(</sup>٢١) انظر الدكتور حسن الجلبي، ص ٧٤٠.

القنصليين. ولم تمارس هذه الاختصاصات الدولية من الناحية الفعلية سوى جمهوريقي الوكرانيا وروسيا البيضاء اللتين اصبحتا عضوين اصليين في الام المتحدة. ٩ ـ اقدام الحكومة السوفيتية المركزية اثناء الحرب العالمية الثانية على الغاء الحكم الذاتي لبعض جمهورياتها كجمهورية التولكا ، لبوت عدم اخلاصها للنظام الشبوعي . وهذا دليل آخر بأن الاتحاد السوفيتي اتحاد من نوع خاص ، فليس في دستور اية دولة فدرالية كالولايات المتحدة الامريكية او الاتحاد السويسري مابسمح باتخاذ مثل هذا الاجراء ازاء الولايات والمقاطعات الداخلة في هذه الاتحادات ، اذ أن ذلك من الامور التي يجب أن نساهم به مم الهيئات الاتحادية الدولة أو المقاطعة المراد انهاء حكمها الذاتي .

وقد انتهى هذا الاتحاد من الناحية الدولية والدستورية في نهاية عام ١٩٩١، وقد حل محله مايسمي برابطة الدول المستقلة.

## المبحث الثاني الدول تامة السيادة والدول ناقضة السيادة

الدولة تامة السيادة : هي التي لاتخضع في شؤونها الداخلية او الخارجية لرقابة او هيمة من دولة اخرى ، و بعمارة اخرى هي الدولة المستقلة تماما في ادارة شؤونها الداخلية والخارجية .

وليس معنى تمام سيادة دولة ما انها مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية ، بل الها تخضع دائمًا للقانون الدولي العام ومايعرضه من قيود على حريبها في التصرف. اما الدولة ناقصة السيادة فهي التي تخضع في مباشرة شؤونها الداخلية والحارجية او في بعض هذه الشؤون لسلطان دولة اجنبية.

ولقد عرف القانون الدولي عدة انواع من الدول ناقصة السيادة كالدول التابعة ، والدول المحمية ، والدول الموضوعة تحت الوصاية ، والدول الموضوعة تحت الوصاية ، والدول الموضوعة في حالة حياد دائم .

#### اولا . التبعية La Vassalité

التبعية نظام قانوني تنشأ بموجبه رابطة بين دولتين متبوعة (Suzerain) وتابعة (Vassal) ، بحيث تباشر الدولة المتبوعة عن الدولة التابعة بعض او كل اختصاصاتها الدولية والداخلية .

ولا يوجد في الوقت الحاضر دولة تابعة ومن اهم الامثلة التاريخية على ذلك صريبيا ورومانيا وبلغاريا، وقد كانت جميعها تابع المسيسة للامبراطورية العثانية . كما وضعت مصر ايضا في مركز اللولة التابعة للأمبراطورية العثانية بمقتضى اتفاقية لندن ١٨٤٠ واستمرت حتى عام ١٩٩٤ حيث وضعت تحت الحاية البريطانية .

#### النياء الحالة Le Protectorat

الجاية هي علاقة قانونية تتج عن معاهدة دولية ، بمقتضاها تضع دولة نفسها في حاية وكنف دولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية . وفي مقابل ذلك يعطي لها حق الاشراف على الشؤون الخارجية للدولة المحمية . وفي مقابل ذلك يعطي لها حق الاشراف على الشؤون الخارجية للدولة المحمية والتدخل في ادارة اقليمها .

ويمكن التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الحاية :

#### اولا . اخماية الدولية Protectorat international

يقوم هذا النوع من الحاية لتنظم العلاقة بين دولتين تجمع بينها روابط مشتركة وينتميان الى حضارة واحدة ويربط بينها الجوار وتكون احدهما دولة قوية والاخرى ضعيفة ، فتضع الدولة الضعيفة نفسها في حاية الدولة القوية لتتولى الدفاع عنها ضد اي عدوان اجنبي ، وتقوم برعاية مصالحها من الوجهة الخارجية . وتستند هذه الحاية على معاهدة تفقد بين الدولة الحامية والدولة المحمية .

ومن اهم تطبيقات هذا النوع من الحماية . الحماية المقررة لفرنسا على امارة موناكو . والحماية الايطالية على جمهورية سان مارينو ، والحماية المشتركة بين فرنسا واسبانيا على جمهورية اندور ، والحماية السويسرية على امارة ليخشتشاين . وجميع هذه الحميات دويلات صغيرة متآخمة للدول التي تتولى حايتها بمقتضى معاهدات خاصة ابرمت بينها (٢٢) .

<sup>(</sup>٧٢)انظر الدكتور على صادق ابو هيف، ص ١٤٨ - ١٤٩.

#### ثانيا \_ الحاية الاستعارية Protectorat colonial

اما هذا النوع من الحاية فيفرض عادة فرضا على الدولة المحمية . ويكون الغرض منه عادة تحقيق اغراض استعارية تهدف الى ضم الاقليم الذي يوضع تحت الحاية الى الدولة الحامية . اما الامر الذي يدفع الدول الاستعارية الى فرض حايثها على الدول المحمية بدلا من اعلان ضمها البها مباشرة فهو الحنوف من اثارة روح المقاومة عند الاهالي .

ولما كان فرض الحاية من حانب واحد عمل لايستند الى اساس شرعي طالما ان اللولة التي فرضت عليها لم تقرها بشكل رسمي ، فأن اللولة الحامية تلجأ عادة الى استخلاص موافقة اللولة المحمية على ابرام معاهدة الحاية لتضني على مركزها شيئا من الشرعية يمكنها من مواجهة اللول الاجبية والحصول منها على اقرار بما ينشأ عن قيام الحاية من اوضاع جديدة في العلاقات اللولية .

ومن اهم تطبيقات نظام الحماية الاستعارية الحماية التي اعلنتها بريطانيا في اواخر القرن التاسع عشر على امارات ومشايخ الخليح العربي وامارات شرق جنوبي الحزيرة العربية (عان وقطر والمحرين والساحل المهادن ومحميات عدن). والحماية التي اعلنتها هذه الدولة نفسها على مصر في ١٨ كانون الاول سنة ١٩١٤ والتي استمرت حتى سنة ١٩٢٧، والحماية التي اعلنتها فرنسا على توس عام ١٨٨١ وعلى مراكش عام ١٩١٧ والتي استمرت حتى عام ١٩٥٦.

#### اللاء الانتداب Le Mandat

ظهر نظاء الانتداب الى الوجود بعد الحرب العالمية الاولى ليطبق على الاقاليم والمستعمرات التي انسلخت عن الامر هورمية العثمانية والمانيا بفعل الحرب العالمية الاولى.

وقد قسمت المادة ٢٢ من عهد عصبة الام الانتداب الى ثلاثة انواع: اولا الانتداب من درجة (A):

ويشمل الجاعات التي انفصلت عن الامبراطورية العثانية ، والتي بلغت درجة من التطور بحبث يمكن الاعتراف بها مؤقتا كأم مستقلة ، بشرط ان تسترشد في ادارة شؤونها منصائح ومساغدة الدول المنتدبة حتى تتمكن من الحصول على استقلالها .

وقد طبق هذا النوع من الانتداب على العراق وشرق الاردن وفلسطين حيث وضعت

## ثانياً ـ الانتداب من درجة (B):

وشمل هذا الانتداب شعوب افريقيا الوسطى باعتبارها اقل تقدما من شعوب النوع الاول . ولذلك فقد اخضعت لادارة الدولة المنتدية بصورة مباشرة . وقد طبق هذا الانتداب على الكاميرون وتوغو وتنجانيقا ورواندا اوروندى .

## ثالثاً. الانتداب من درجة (C):

شمل هذا النوع من الانتداب بعض الاقالم الواقعة في جنوب غربي افريقيا وبعض الجزر في الهيط الهادي. ونظرا لقلة سكانها او ضآلة مساحتها ، او بعدها عن مراكز التحضر ، او لجاورتها لأقالم الدولة المنتدية ، فقد تقرر اخضاعها الى قوانين الدولة المنتدبة باعتبارها جزءا من اراضيها . وبهذا يقترب هذا النوع من الانتداب من نظام الضم .

وقد اننهى هذا النظام بنهاية الحرب العالمية الثانية وذلك اما بحصول الشعوب المشمولة به على استقلالها ، او بتخلي الدولة المنتدبة عن الانتداب ، او باستبداله بنظام المتحدة .

وقد انتهت انتدابات النوع الاول ـ اي من الدرجة أ ـ ماعدا الانتداب على فلسطين وفقا للطريقة الاولى ، فقد انتهى الانتداب على العراق بغبوله في عصبة الامم في تشرين , الاول سنة ١٩٣٧ باعتباره دولة قد توافرت لها جميع مقومات الاستقلال .

اما الانتداب على سوريا ولبنان فقد انتهى منة ١٩٤١ على اثر تصريحي الجنرال كاترو

(٢٢٣) لقد سبق وضع هذه الاقائم عمث الانتداب الفرنسي البريطاني ، اند مقدت كل من الدولتين المذكورتين اتفاقية سرية اثناء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٦ وزعت بجوجيا مناطق النفوذ في الشرق العربي بينها . وتعرف هذه الاتفاقية باتفاقية سايكس بيكو.

وفي مؤتمر سان ربمو المعفود عام ١٩٣٠ وافقت الدول الحليفة على وضع هذه الاقالج تحت الانتداب الفرنسي البريطاني . الصادرين في ٢٧ ايلول و٧٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ اللذين اعلن فيهها استقلال كل من الدولتين .

اما الانتداب على شرق الاردن فقد انتهى بموجب المعاهدة المعقودة بينه وبين بريطانيا في ۲۷ آذار سنة ۱۹۱۳.

اما الانتداب على فلسطين نقد انتهى بمقتضى الطريقة الثانية بعد ان اعلنت الحكومة البريطانية في ٢٦ ايلول سنة ١٩٤٧ قراراها بالتخلي عن الانتداب. وبعد القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للأم المتحدة في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين.

اما فيما يتعلق بانتداب (ب) و (ج) فقد انتهى معظمها بادخالها في نظام الوصاية الدولي في عامى ١٩٤٦\_ ١٩٤٧ .

#### رابعا نظام الوصاية الدولي

أُمتنتى حيثاق الام المتحدة من الاقاليم غير المتمنعة بالحكم الذاتي فئة محدودة منها انشأ لادارتها نظاما خاصا اطلق عليه في الفصل الثاني عشر من الميثاق اسم نظام الوصاية الدولي .

وقد حددت المادة السابعة والسبعون من ميثاق الام المتحدة الاقاليم التي يجوز وضمها تحت نظام الوصاية الدولي ، وقسمتها الى ثلاثة فئات :

١. الاقاليم التي كانت موضوعة تحت نظام الانتداب.

٧. الاقاليم التي اقتطعت من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

٣ . الاقاليم التي تضعها تحت نظام الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن ادارتها .
 وقرر الميثاق في الفقرة الثانية من المادة السابعة والسبعين ان تعيين اي من الاقاليم من
 الفئات السائفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية يتم بواسطة اتفاقات لاحقة تعقد برضا

أالدول التي يعنيها الامر.

وقد سارعت الدول بعد توقيع الميثاق الى اعضاع الاقاليم المشمولة بنظام الانتداب (ب) و (ج) لنظام الوصاية الدولي، ماعدا حكومة جنوب افريقيا التي رفضت وضع اقليم جنوب غرب افريقيا تحت نظام الوصاية

وقد انتهت الوصاية على حميع هده الاقاليم فيا عدا جزر المحيط الهادي الموضوعة تحت وصايـة الولايـات المتحدة الامريكيـة. واحيرا حصدت جزر مـارشـال على استقلالها في عام ١٩٩١.

أما الوصاية على المستعمرات التي كانت لايطالبا قبل الحرب العالمية الثانية وهي الصومال ، ليبيا ، ارتبريا . فقد قررت الجمعية العامة وضع ليبيا تحت الوصاية حتى عام ١٩٥٠ ، والصومال حتى عام ١٩٦٠ .

وقد نالت ليبيا الاستقلال في اول كانون الثاني عام ١٩٥٢ ، والصومال حصل على استقلاله في تموز عام ١٩٩٠ ، مد ان الحق به الصومال البريطاني الذي كان موضوعا تحت الحاية البريطانية .

اما ارتبريا فقد قررت الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ ان تلحق بالحبشة في اتحاد يكون لها فيه حق الادارة الذائبة الداخلية . وفي ١٥ ايلول عام ١٩٥٧ دخلت ارتبريا في اتحاد مع اثيوبيا ، وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٣ الغت اثيوبيا (الحبشة سابقا) الاتحاد الفدرالي من جانبها وحولت ارتبريا الى مقاطعة اثيوبية .

اما بالنسبة للفئة الثالثة من الاقاليم التي يمكن شمولها بنظام الوصاية ، فلم يوصع منها تحت نظام الوصاية الدولي اي اقليم .

خامساً ـ الدول الموضوعة في حالة حياد دائم (٢٤)

#### تعريف الحياد وانواعه :

الحياد هو الوضع الذي تمتنع بموجبه دولة ما من المشاركة في الحرب ومن التحيز لأي من الفريقين المتحاربين.

والحياد على نوعين: النوع الأول وهو الحياد المؤقت الذي تعلنه احدى الدول عندما تكون هناك حرب قائمة بين إلى اخرى. وهذا الحياد اختياري ويكون لفترة من الزمن. وقد تبدأ هذه الفترة بقيام الحرب وتنتهي بأنتهائها ، كما فعلت البرتغال وتركبا والسويد خلال الحرب العالمية الثانية ، او قد تنتهي بقرار الدولة بالخروج من الحياد بالتزام جانب أحد الطرفين المتحاربين ، كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية .

<sup>(</sup>٢٤) انظر روسو ، ص ٢٠١ ـ ٣٧٧ . وكوليار ، ص ١٣٧ ـ ١٤١ . والدكتور حسن الجلبي ، ص ٢٥٨ ـ ١٤١ .

و لـوع الثاني . هو الحياد الدائم . (Neutralité permanete) الذي بموحبه تلتزم الدولة بشكل دائمي . واستنادا الى معاهدة دولية . بعدم ممارسة اختصاصات الحرب عند قيامها بين دول اخرى . ذلك مقابل ضهان سلامتها

وقد استحدث نظام الحياد الدائم في اور ما خلال لقرن لتاسع عشر لتحقيق غرصين : الاول ـ حاية الدولة الصعيفة التي يعتبر وحودها صروريا للمحافظة على التوازن الدولي .

الثاني ـ حياية السلم الدولي بايجاد دولة عازلة (Etat tampon) تفصل بين دولتين قويتين او معروفتين بعدائهما الدائم لبعضها .

## صفات الحياد الدائم:

بتميز الحياد الدائم بثلاث خصائص:

١ \_ انه دائم خلافا للحياد الموقت الذي ينتهي بانتهاء القتال .

٧ ـ انه يطبق على الدول لاعلى اقالم او جزء من دولة معينة

٣- انه ينشأ غن معاهدة تعقد بين دولتين او اكثر.

يختلف الحياد الدائم عن الحياد الايجابي او عدم الاعيار الدي اعلمته بعض دول العالم الثالث في سياستها ازاء الحرب الباردة ، بأن الاول معترف به بموجب معاهدة دولية ، بيها الحياد الايجابي يكون وحيد الطرف ويمكن للدولة التي تصرح به ان ترجع عنه متى شاهت دون ان يكون في ذلك خرق للقانون الدولي .

## الالتزامات المترتبة على حالة الحياد الدائم:

وهي على نوعين منها مايخص الدولة التي توضع في حالة حياد دائم ومنها مايحص الدول الاخرى.

## ١ ـ التزامات الدولة الموضوعة في حالة حياد دائم :

وتشمل هذه الالتزامات امتناع الدولة الموضوعة في حالة حياد دائم الاشتراك في اي حرب سواء كانت واقعة فعلا او عنملة الوقوع في المستقبل ، ماعدا الحرب التي تدخلها في حالة الاعتداء عليها استعالا لحق الدفاع الشرعي ولها في سبيل ذلك ان تتخذ ماتراه مناسبا من اجراءات ، كاعداد القوات المسلحة وتحصين الحدود ، اذ لا يعتبر كل ذلا عنلا بحالة الحياد الذائم مادام قد اتخذ في حدود هذا الحق .

كما ويمتنع عليها ايضا السياح لاحدى الدول المتحاربة باستخدام اراضيهااو انشاء قواعد عسكرية عليها او السياح لها بالتدخل في شؤونها الداخلية . وكذلك بحرم عليها عقد معاهدات او اتفاقات عسكرية كمعاهدات التحالف ومعاهدات الضيان والمساعدة المتبادلة ، وذلك لما قد تقود اليه امثال هذه المعاهدات من وضع الدولة المحايدة حيادا داعًا في موقف المتحيز لدولة دون الدول الاخرى مما قد يجرها الى الدخول في حرب تعارض مع هذا الحياد .

#### ٢ ـ التزامات الدول الاخرى :

تلتزم اللول الاخرى إزاء اللولة الموضوعة تحت الحياد الدائم بالامتناع عن كل مايدد او يخل بهذا الحياد ، كاستعال الضغط السياسي او العسكري او الهجوم او اعلان الحرب . وبالاضافة الى ذلك تلتزم اللول التي ضمنت حياد الدولة الموضوعة في حالة حياد دائم ، الدفاع عنها في حالة انتهاك حرمة حيادها . وهذا ما فعلته انكلتزا عام ١٩١٤ عقب اعتداء المانيا على بلجيكا التي كانت موضوعة في حالة حياد دائم وكانت انكلتزا احدى اللول الضامنة لحياد بلجيكا الدائم .

## امثلة الحياد الدائم:

خضعت في الماضي بلجيكا ولوكمسبورغ الى نظام الحياد الدائم.

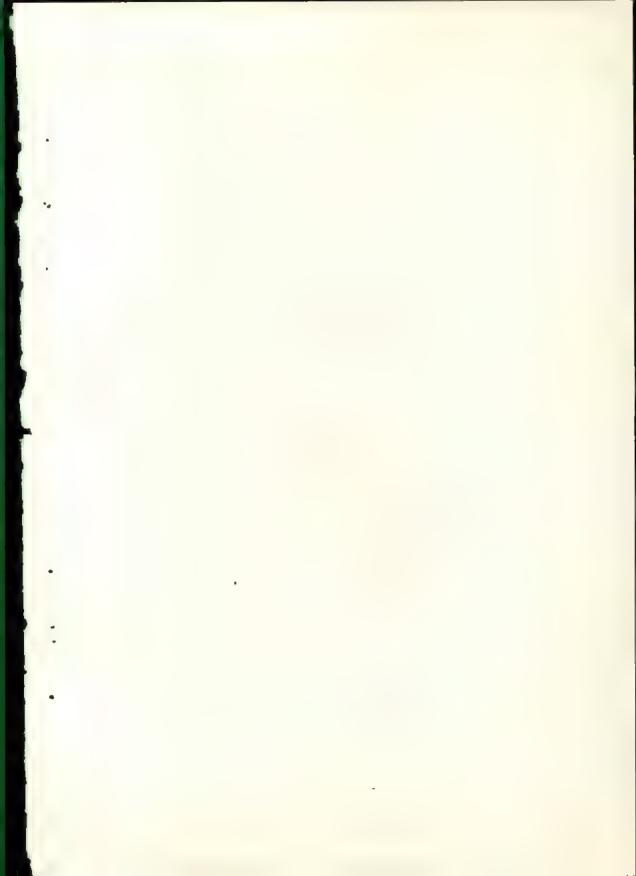
اما اللول الموضوعة في حالة حياد دائم في الوقت الحاضر فهي سويسرا والنمسا. أ ـ سويسرا : تقرر وضع سويسرا في حالة حياد دائم منذ مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ . وتأيد هذا الحياد سنة ١٩١٩ بموجب المادة ٤٣٥ مل معاهدة فرساي والمادة ٣٧٥ من معاهدة سان جرمان . واحترمت الدول المتحاربة حياد سويسرا خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية . ويمكن القول ان وضع سويسرا هذا ، قد دخل في العرف الدولي ، واعترفت به واحترمته الدول كافة .

٧- النمسا: ثم الاتفاق بين المسكرين الشرقي والغربي على وضع النمسا في حالة حياد دائم، وتأكد ذلك في معاهدة الصلح التي ابرمت معها سنة ١٩٥٥. وتمنع المعاهدة المذكورة النمسا من الاتحاد سياسيا او اقتصاديا مع المانيا. وفي ٢٦ تشرين الاول سنة المذكورة النمسا من الاتحاد سياسيا الحياد الدائم للنمسا واستقلالها، وعلى عزم النمسا الدفاع عن هذا الاستقلال يجميع الوسائل حفظا للسلم والنظام، والترامها بعدم الارتباط

بأي حلف عسكري او السياح بأنشاء قواعد عسكرية في اقليمها . وعلى اثر صدور هذا الدستور صدر قانون ينظم تشكيل الجيش الوطني النساوي كوسيلة للدفاع عن هذا الحياد .

وقد ابلغت النمسا هذه القوانين الى الدول الكبرى الاربعة وطلبت منها الاعتراف عيادها. وعلى اثر هذا اعلنت هذه الدول الاعتراف بالمركز الدولي القانوني الجديد للسمسا. ولم يمنع حياد النمسا انضيامها الى الام المتحدة في 12 كانون الاول سنة





تنشأ الدولة بأكيّال عناصرها الاساسية من شعب واقليم وحكومة ، غير ان مجرد قيام الدولة باكيّال عناصرها لا يمكنها من الدخول في علاقات مع الدول الاخرى المكونة للجاعة الدولية ، ما لم تعترف بها هذه الدول ، وهذا الاعتراف هو الذي ينقل الدولة من النطاق الوطني باعتبارها مجرد واقعة سياسية تاريخية ، الى النطاق الدولي بأعتبارها وحدة تملك الاهلية القانونية الدولية .

وقد تطرأ على العناصر المكونة للدولة تغييرات عديدة بحيث تؤدي احيانا الى الانتقاص من شخصية الدولة او الى مايؤدي الى انقضائها.

وعليه فسنتناول في هذا الفصل البحث في نشوه الدولة ، والاعتراف يها ، والتغيرات التي تطرأ عليها .

# المبحث الأول نشوء الدولة (١)

يتفق معظم الفقهاء في ان نشأة الدولة عبارة عن حدث تاريخي سياسي مجرد من الصفة القانونية ، وقد تأكد هذا الرأي في التقرير الذي قدمته لجنة الفقهاء في ه ايلول عام ١٩٢٠ بشأن قضية جزر الآند والذي جاء فيه نأن «تحول الدولة يتم بوسائل واقعية خارجة عن نطاق القانون» (٢)

<sup>(</sup>١) انظر روسو ، القانون الدولي العام ، باريس سنة ١٩٧٧ ، ج٣ ، ص ١٤٥٠

٥١٨ . وسبير، المرجع السابق، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

Erich. La naissance et La reconnaissance des Etats

في مجموعة محاضرات لاهاي ، ع ١٣ ، سنة ١٩٢٦ ، ص ٤٤٢ ـ ٤٥٦

Michel Mouskhely, la naissance des Etats en droit international Public, R.D.I.P.

في الجلة العامة للقانون الدولي ، باريس ، ع ٣ سنة ١٩٦٢ ، ص ٤٦٩ . ٨٥. . (٢) انظر ميشيل ، المرجع السابق ، ص ٤٧٣ .

#### اساليب نشأة الدول:

تشأ الدول بأساليب مختلفة يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

1 ـ الانفصال (Sécession) · كأن تنفصل مستعمرة او مقاطعة او منطقة بالقوة المسلحة عن الدولة التي كانت تابعة لها . وبهذا الأسلوب نشأت العديد من الدول . منها الولايات المتحدة الامريكية عندما انفصلت عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ ، والبرازيل عندما انفصلت عن البرتغال سنة ١٨٢٧ ، وحمهوريات امريكا الوسطى والحنوبية (المكسيك وبيرو وكونا . الغ) التي انفصلت عن اسانيا بين عامي ١٨١٠ و ١٨٧٥ واليونان عندما انفصلت عن تركيا سنة ١٨٧٧ ، وبغلاديش عندما انفصلت عن باكستان سنة ١٩٧١ .

وقد يكون الانفصال بطريقة سلمية كأنفصال البرويح عن السويد سنة ١٩٠٥ بعد ان كانتا في اتحاد حقيقي . وسنغافورة عندما انفصلت عن اتحاد ماليزيا في ١٩ آب سنة ١٩٦٥ .

٧ ـ التفكك : ويكون بتفكك دولة كبيرة الى عدة دول صغيرة على الرحرب ، كما
 حدث للدول البلطيقية (استوانيا ، لاتيفيا ، ليتوانيا) التي نشأت بعد تفكك روسيا
 القيصرية سنة ١٩١٧ ، او النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا التي نشأت بتفكك امبراطورية

النسا والجر بعد الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ ويوعسلافيا التي تفككت منبحة للحرب الاهلمية الى اربع دول في عام ١٩٩١٠

وقد يكون اشمكك بطريقة سلمية كتفكك الاتحاد السوفيتي الى حمس عشرة دولة في نهاية ١٩٩١٠

أ- الاستيلاء: ويكون بأحتلال منطقة خالبة وغير مأهولة بالسكان او مسكونة بقبائل بدائية ، كنشوء جمهورية ليبريا في افريقيا العربية سنة ١٨٢٧ من عدد من الزنزج المحررين بمساعدة جمعية امريكية انسانية ، ونشوء جمهورية الترسفال في حنوب افريقيا سنة ١٨٣٧ من قبل المستوطنين الهولنديين .

٤ وقد تنشأ الدولة نتيجة اتحاد عدة دول صغيرة في دولة واحدة بسيطة او مركبة ، كما حدث بالنسبة لأبطاليا والمانيا والجمهورية العربية المتحدة التي نشأت اثر اتحاد سوريا ومصر في دولة واحدة سنة ١٩٥٨ ، وكما حدث بالنسة لتنزانيا حيث تكونت من زنجبار وتنجأنيقا في ٧٦ نيسان عام ١٩٦٤ .

الاستفتاء: وقد تنشأ الدولة بناء على استفتاء شعبي كما حدث في السودان سنة
 ١٩٥٦، وغانا سنة ١٩٥٦، ومدغشقر سنة ١٩٦٠، والكونغو البلجيكي سنة
 ١٩٥١، وغانا سنة ١٩٥٦، ومدغشقر سنة ١٩٦٠، والكونغو البلجيكي سنة

٣- بعمل قانوني (acte Juridique): وقد تنشأ الدولة بعمل قانوني ، وقد يكون هذا العمل القانوني ، قانونا داخليا ، فالفلبين نشأت بموجب قوانين امريكية صدرت في ٢٤ آذار سنة ١٩٣٤ ، والممتلكات البريطانية (Dominions) نشأت بموجب قوانين صدرت عن البرلمان البريطاني . او ان يكون العمل القانوني المنشي للدولة معاهدة دولية ، كالمعاهدة الانكليزية ـ الايرلندية المعقودة بتاريخ ٦ كانون الاول سنة ١٩٣١ التي نشأت بموجبها ايرلندا الحرة . والانفاقات المولندية ـ الاندونيسية المعقودة بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٤٧ و ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ القاضية بانشاء ولايات اندونيسيا المتحدة (٤) .

والاتفاقات المعقودة بين بريطانيا وامارات الحليج العربي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ والتي يموجبها نشأت دول البحرين وقطر واتحاد الامارات العربية . والاتفاقات التي عقدتها المدول التي تتولى ادارة اقاليم موضوعة تحت حايثها او وصايتها او بخصوص مستعمراتها

 <sup>(</sup>٣) انظر الدكتور فؤاد شباط ، الحقوق الدولية العامة ، سنة ١٩٦٥ ، ص ١٨٠
 (٤) انظر روسو ، ص ١٧٠ .

والتي افت الى ظهور العديد من الدول في افريقيا وآسبا وامريكا اللاتبنية خلال الفترة من • 191- م 1940 .

واخيرا فقد يكون العمل المنفئ للدولة قرارا صادرا من هيئة دولية كقرار مؤتمر لندن المؤرخ في ١٧ كانون الاول ١٩١٧ والقاضي بانشاء البانيا ، وقرار الجمعية العامة للأم المتحدة الصادر في سنة ١٩٤٩ القاضي بأنشاء عملكة ليبيا (٠٠).

 (a) يضيف البعض شكالاً آخر لنشوه الدول . وهو الدول الجزأة او المنقسمة Les Etats dits divisés )سياسيا نتبجة للحرب الباردة التي تلت الحرب المالمية الثانية وعدم تمكن الدول الاربع الكبرى من الاتفاق على التسوية الاقليمية ، الامر الذي ادى الى تقسيم بعض الدول الى شطرين بعد ان كانتا دولة موحدة ، وهذه الدول هي : المانيا وفيتنام وكوريا حيث قسمت الى المانيا الشرقية والمانيا الغربية ، وفيتنام الشهالية وفيتنام الجنوبية ، وكوريا الشهالية وكوريا الجنوبية . واخيرا ثم تسوية المشكلة الالمانية ، فقد اعترفت المانيا الغربية بالمانيا الشرقية وذلك بموجب المعاهدة المعقودة بين الدولتين في ١ كانون الاول عام ١٩٧٧ وفي ١٨ ايلول ١٩٧٣ قبلت كل من الدولتين في الام المتحدة . كما ابرمت المانيا الغربية اتفاقية مع بولونيا في ٧ كانون الاول عام ١٩٧٠ اعترفت بموحبها بالحدود المعروفة بخط اودرنيس ( oder - Neisse ). اما فيتنام ، فقد انتصرت الحكومة المؤقتة لجبهة التحرير على قوات فيتنام الجنوبية والتي كانت ِ تساندها قوات الولايات المتحدة الامريكية . وقد جرت انتخابات عامة في فيتنام في نيسان سنة ١٩٧٦ ، وفي ٢٤ حزيران من السنة نفسها ، ثم الاعلان عن توحيد شطري فيتنام واقامة دولة فيتنامية واحدة تضم الشهال والجنوب بعد حرب دامت ٣٠ عاما . اما في كوريا ، فأن الولايات المتحدة الامريكية تعرقل الجهود المبذولة لتوحيد الشطرين بصورة سلمية ،وتر فش سحب قوائها الموجودة في كوريا الجنوبية تحت علم الام المتحدة رغم القرار الصادر من الجمعية العامة عام ١٩٧٥ والذي دعت فيه الى سحب كافة القوات الاجنبية المعسكرة في كوريا الجنوبية تحت علم الامم المتحدة وابدال اتفاقية الهدنة الكورية الى اتفاقي للسلام.

انظر بالتفصيل (Joe Verhoven) ) الاعتراف الدولي ، باريس سنة ١٩٧٥ ،

# المبحث الثاني الاعتراف

#### La Recounsissance

## الاعتراف بالعولة :

الاعتراف بالدولة الجديدة ، هو التسليم من جانب الدول القائمة ، بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجاعة الدولية . والاعتراف اجراء مستقل عن نشأة الدولة ، فالدولة تنشأ بأجتاع العناصر اللازمة لتكوينها ، واذا مانشأت ثبت لها السيادة على اراضيها وعلى رعاياها ، لكنها لاتتمكن من ممارسة هذه السيادة في الحارج ومباشرة حقوقها في مواجهة الدول الاخرى الا اذا اعترفت هذه الدول بوجودها(١٠) .

وقد عرف معهد القانون الدولي في دورة انعقاده في بروكسل بتاريخ ٢٦ نيسان سنة ١٩٣٦ الاعتراف بالدولة الجديدة على الوجه الآتي :

والأعتراف هو عمل حر تفر بمقتضاه دولة او مجموعة من الدول ، وجود جماعة لها تنظيم سياسي في اقليم معين ، مستقلة عن كل دولة اخرى ، وقادرة على الوفاء بالتزامات القانون الدولي . وتظهر الدول بالأعتراف نيتها في اعتبار هذه الدولة عضوا في الجماعة الدولية هـ .

كما عرفت المادة العاشرة من ميثاق يوغونا الذي وقعته الدول الامريكية في ٣٠ نيسان عام ١٩٤٨ ، الاعتراف على الوجه التالي : ويستلزم الاعتراف ان تقبل الدولة التي منحته ، شخصية الدولة الجديدة ومامنحه القانون الدولي لها من حقوق وواجبات.

ومن التعريفات السابقة يتبين بأن الاعتراف هو الذي يقرر مشاركة الدولة الجديدة في العلاقات الدولية مع الدول المعترفة بها .

<sup>(</sup>٦) انظر سبير، ص ١٩٠ . والدكتور على صادق ابو هيف، ص ١٦٩

## الفرع الاول طبيعة الاعتراف

توجد نظريتان في تكبيف طبيعة الاعتراف بالدولة الجديدة ، هما نظرية الاعتراف المنشئ ونظرية الاعتراف الاقراري او الكاشف .

# اولاً - نظرية الاعتراف المنشئ :

## Théorie de La reconnaissance constitutive ou créatrice

قال بهذه النظرية ودافع عنها فقهاء المذهب الارادي أمثال تربيل ويلينك في المانيا ، وانزلوني ، وكافا كليري في ايطالبا . ومن المنادين بها ايضا الفقيهان الانكليزيان لوثر باخت واوبنهايم . وفي رأي هؤلاء ، ان الدولة تكون وتصبح شخصا دوليا من خلال الاعتراف فقط ولاشئ غير الاعتراف .

وعليه فالاعتراف بموجب هذه النظرية هو الذي يخلق الشخصية القانونية للدولة الجديدة ، وهو الذي يمنحها الوجود القانوني في الجاعة الدولية باعتبارها شخصا من اشخاص القانون الدولي العام . وبدون الاعتراف تبق الدولة مجرد واقعة بسيطة (Fait) .

وثمة فقهاء يميزون بهذا الصدد الدولة من الناحيتين الداخلية والدولية . فمن الناحية الداخلية يمكن ان توجد الدولة وتكون شخصا قانونيا حقيقيا حتى ولو لم يصدر اعتراف بها ، اما من الناحية الدولية ، فأن جميع انصار هذه النظرية يجمعون على ان الاعتراف وحده هو الذي يكسبها الشخصية القانونية (Personnalite Juridique) . وهذه النظرية تتفق مع الاتجاه الوضعي الذي يرى انه لايوجد قانون دولي خارج عن ارادة الدول (۷) .

على ان هذه النظرية منتقدة من ثلاث نواح :

آ ـ فهي قد اسرفت كثيرا في الاعتاد على دور الارادة . فطبقا لهذه النظرية ، فان اتفاق ارادات اللول هو الذي يخلق الدولة الجديدة ويمنحها اهلية اكتساب الحقوق . وبدون

<sup>(</sup>V) انظر کافاریه ، ص ۳٤۹ - ۳٤۱

هذه الارادة الخارجية ، فأن الدولة لاتملك شيئا ، فارادة الاخرين هي التي تبعث فيها روح الحياة القانونية . وواضح مافي هذا من مبالغة في تقرير دور الارادة في نشوء العلاقات القانونية .

ب ـ امها تتعارض مع الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية المتعلقة بتكوين الدول . فنشأة الدولة حدث تاريخي تمليه عليها ظروف اجتماعية وسياسية وتاريحية معينة . ولايمكن جعل وجوده ، أو عدمه وقفا على تقدير ارادات الدول لانه مستقل عنها .

فرفض الاعتراف بالدولة بالرغم من تواهر جميع عاصرها لايزيل وجودها مها طال الامتناع عن الاعتراف بها فقد امتنعت الدول الاوربية لفترة طويلة عن الاعتراف بتركيا ، ثم اضطرت الى الاعتراف بها في معاهدة باريس المعقودة عام ١٨٥٦ . وامتنعت الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى عن الاعتراف بالمانيا الشرقية منذ قيامها ، ولكن عدم الاعتراف هذا لم يؤثر في وجود هذه الدولة ، واضطرت هذه الدول بعد فترة من الاعتراف بها ، وكذلك الحال بالنسبة للصين الشعبية وبنغلادش .

ج- انها تتناقض مع التعامل الدولي: لان القول بأن الاعتراف منشيّ لشخصية الدولة معناه عدم وحودها القانوني ، وبالتالي فلا تستطيع الدولة أن تستند الى قواعد القانون الدولي قبل الاعتراف بها . فتعد اموالها لامالك لها ويجوز الحجز عليها . وتعامل سفنها الحربية معاملة بواخر القرصنة ، ولاتنفذ تصرفاتها القانونية تجاه الدول الاخرى ، ولاتترتب على مخالفتها القواعد الدولية المسؤولية الدولية ، كما لاتستطيع الخسك بالمعاهدات الدولية ، ولا تتمتع الدولة بالحصانة القضائية امام محاكم الدول الاجبية ، كذلك لايتمتع رئيس الدولة ولاممثلوها الدبلوماسيون بالامتيازات والحصانات المقررة في القانون الدولي (٨) . في حين ان التعامل الدولي يؤكد عكس ذلك . فالاتصالات الدبلوماسية بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية كانت قاعة ، بالرغم من عدم اعتراف الدولة الاولي بالدولة الاخيرة . وفي مجال المسؤولية الدولية اعتبرت الولايات المتحدة الامريكة كوريا الشهائية مسؤولة عن بعض الحوادث البحرية رغم انها لم تعترف بها .

 <sup>(</sup>A) المرجع السابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٦.

# فانيا . نظرية الاعتراف الاقراري او الكاشف : Théorie de La reconnaissance déclarative

تعتبر الدولة بموجب هذه النظرية شخصا من اشخاص القانون الدولي العام متى توافرت لها أركانها . وان الاعتراف يقتصر اثره على تمكين الدولة من الدخول في علاقات مع الدول الاخرى .

ومن ثم فان عدم اعتراف دولة او اكثر بالدولة الجديدة لايترتب عليه عدم تمتع الدولة بشخصية القانون الدولي ، كما تدعو لذلك نظرية الاعتراف المنشي ، بل يترتب على ذلك قط عدم قيام علاقات دولية بين الدولة الجديدة والدول التي ترفض الاعتراف بها (١٠) .

وان هذه النظرية تعد اقرب الى للنطق القانوني ومقتضيات المدالة من النظرية السابقة لللك جرى الممل على اعتادها . وقد اخذ بهذه النظرية ميثاق بوغوتا الذي موقعته الدول الامريكية سنة ١٩٤٨ حيث قضت المادة التاسعة منه وبأن وجود الدولة السيامي مستقل عن اعتراف اللول بهاه . كما اكد القرار المسادر عي معهد القانون الدولي في دورة انعقاده في بروكسل سنة ١٩٣٦ هذه النظرية اذ قال وبأن الاعتراف بالدولة المجديدة عمل المحتياري بمقتضاه تشهد دولة او عدة دول بوجود جمع من الناس بقيم في الجديدة عمل المحتياري بمقتضاه تشهد دولة او عدة دول بوجود جمع من الناس بقيم في الخير عدد ويخضع لنظام سيامي مستقل عن جميع الدول وقادر على الالتزام بالواجبات القبي ينص عليه المقانون الدولي ، وبذلك يكون الاعتراف انصراف ارادة الدول الى ادخال الدولة المجديدة عضوا في الجاحة ، فهو اذن عمل كاشف لايجوز إن ينتقص المحديد به من قبل الدولة او الدول عن الآثار القانونية الناشئة عن وجود الدولة الجديدة و.

وقد اتجه القضاء الداخل الى الاخذ بهذه النظرية ، فقد جاء في القرار الذي اصدرته المحكة العليا في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٨٠٨ ان وسيادة الدولة الجديدة تعتبر سابقة على الاعتراف ومستقله عنه و.

<sup>(</sup>٩) انظر الدكتور عبد العزيز عمد سرحان ، ض ٢٩٠.

كإ لترت محاكم التحكيم الهتلطة ايضا هذه النظرية فقد جاء في الحكم الذي اصدرته محكة التحكيم بين المانيا وبولونيا في اول آب سنة ١٩٢٩ بشأن الاعتراف بدولة بولونيا سنة ١٩٢٩ بن الاعتراف كما ترى جمهرة الفقهاء الدوليين بحق ليس عملا منشئاً بل هو مجرد اجراء كاشف ، اذ ان الدولة توجد بذاتها والاعتراف ليس سوى تصريح بهذا الوجود يصدر من الدول المعترفة (١٠٠).

ولقد نادى بهده النظرية اصحاب المذاهب الموضوعية ، باعتبار ان الأعتراف الاقراري هو نتيجة من نتائج منطق هذه المذاهب. ومن ابرز القائلين بها بونفيس (Bonfile) وليوريم (Lorimer) وبيلي (Pillet) من انصار القانون الطبيعي ،وكنسين من انصار مدهب التضامن الاجتماعي ، وقد المحد الفقاء السوفيت ابضا بهذه النظرية .

Rousseau, Principe de droit international public (۱۰) انظر: عصرمة عاضرات لاهاي ؛ ع ۹۳ ، سنة ۱۹۵۸ ، ص ۱۹۵۸ عضرات لاهاي ؛ ع ۹۳ ، سنة ۱۹۵۸ ، ص

## الفرع الثاني اشكال الاعتراف

يصدر الاعتراف بأشكال عتلفة ، فقد يكون الاعتراف جزئيا مؤقتا ويسمى عندئذ بالاعتراف الواقعي ، وقد يكون نهائيا وكاملا ويدعى في هذه الحالة بالأعتراف القانوني . وقد يصدر الاعتراف بصيغة صريحة او بصيغة ضمنية ، واخيرا قد يصدر الاعتراف بصورة فردية او بصورة جاعية .

# اولاً ـ الاعتراف الواقعي (de facto) والاعتراف القانوني (de jure)

عندما تشأ دولة جديدة ، فقد تكون الدول الاخرى غير متأكدة تماما من انها سوف تستفر كدولة نظرا للملابسات التي تحيط بها ، وعندئذ قد لاترغب بعض الدول في اصدار اعتراف سريع او سابق لأوانه بالدولة الجديدة اذ قد يؤدي ذلك بها الى اشكالات دولية هي في غنى عنها . ولكنها في الوقت نفسه لاتريد ان تتجاهل الامر الواقع . من اجل دلك تواجد مايسمى بالاعتراف الواقعي تمييزا له عن الاعتراف القانوني .

والاعتراف الواقعي اعتراف مؤقت بالامكان الغاؤه اذا تغيرت الظروف التي ادت الى اصداره ، وذلك اما بسحبه او بتحويله الى اعتراف قانوني .

وهكذا يعطي هذا الاعتراف للدول فرصة للأنتظار حتى تتضح حقائق الموقف وتستقر، دون ان تتهم بأنها وقفت موقفا غير ودي تجاه دولة الاصل، ودون ان تتهم ايضا بأنها تسرعت في اصدار الاعتراف.

وبمقتضى هذا الاعتراف المؤقت تستطيع الدولة الجديدة ابرام اتفاقات دولية مؤقتة وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بصورة استثنائية مع الدول التي اعترفت بها.

اما الاعتراف القانوني (de Jure)فهو على العكس من الاعتراف الواقعي ، اعتراف نهائي يضع نهاية لفترة الاختبار للنولة الجديدة ، ويمثل نقطة البداية لعلاقات دبلوماسية عادية .

وكثيرا ما تلجأ الدول الى الاعتراف الواقعي قبل قيامها بالاعتراف القانوني ، وبذلك يم الاعتراف بمرحلتين . فقد اعترفت الدول الكبرى باستونيا ولثوانيا ولاتيفيا اعترافا واقعيا في سنة ١٩٢٨ مم اعترفت بها اعترافا قانونيا بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٧ . وقد اعترفت كندا باسرائيل اعترافا واقعيا في ٢٤ كانون الاول عام ١٩٤٨ مم اعترفت بها اعترافا قانونيا في ١٧ ايار عام ١٩٤٩ .

وهكذا فأن التمييز بين الاعتراف الواقعي والاعتراف القانوني يدخل نوعا من المرونة على الدبلوماسية الدولية . ويسمح للدول بندارك الموقف في الوقت المناسب (١١) .

# ثانيا. الاعتراف المريح (expresse) والاعتراف الضمني (Tacite)

الاعتراف الصريح: هو الذي تنصرف ارادة اللولة الى الاعتراف باللولة الجديدة . وهو يتم بمظاهر عدة ، فقد يكون بشكل مذكرة دبلوماسية كاعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالمملكة العربية السعودية سنة ١٩٣١ وبالأتحاد السوفيتي سنة ١٩٣٧ ، الامريكية بالمملكة العربية السعودية سنة ١٩٤٧ . وقلد يتمثل بتبادل البرقيات كاعتراف الولايات المتحدة ببولونيا سنة ١٩١٩ ، واعتراف فرنسا بالأتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٤ . وقد يكون على شكل تصريح او بيان كتصريح اسبانيا بالاعتراف بالأتحاد السوفيتي سنة ١٩٣٠ ، وتصريح حكومة فرنسا الحرة بالاعتراف بسوريا سنة ١٩٤١ ، والبيان الذي اصدرته وزارة الخارجية العراقية في ١٧ نيسان ١٩٨٠ والذي اعلنت فيه اعترافها بعمهورية زمبابوي،كما قد يكون الاعتراف الصريح مثبتا في معاهدة ثنائية كاعتراف مصر بالمملكة العربية السعودية بموجب المادة الاولى من المعاهدة المعمودية المعقودة يم ١٩٣٢ ، واعتراف بريطانيا بالأرون بموجب المادة الاولى من المعاهدة المعقودة المعقودة أذار سنة ١٩٤٦ ، واعتراف فرنسا بالآووس وكمبوديا بموجب معاهدتي ١٩ تموز و ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ، واعتراف اسبانيا بالمغرب بموجب المادة الثانية من التصريح تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ، واعتراف اسبانيا بالمغرب بموجب المادة الثانية من التصريح المشترك الصادر في ٧ نيسان عام ١٩٥٦ . وقد يكون الاعتراف متبادلا كاعتراف كل من المنادي وايطائيا ببعضهها بموجب المادة الاولى من معاهدة الصداقة المعقودة سنة ١٩٣٦ . المنتودة سنة ١٩٣٦ . المنتودة سنة ١٩٣١ . المنتودة سنة ١٩٣٠ . المنتودة ال

<sup>(</sup>١١) انظر كافاريه ، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣ . والدكتور الشافعي محمد بشير ٢٠١٠ -

اما الاعتراف الضمني ، فانه يستخلص من بعض التصرفات التي تأتيها المدولة ، كالترقيع على المعاهدات او الانضام اليها . او تبادل القثيل الدبلوماسي مع المدولة الجديدة . لذلك فقد اعتبر توقيع البابان معاهدة الصلح سنة ١٩٥١ مع كمبوديا واللاوس والفيتنام اعترافا ضمنيا من البابان بهذه الدول . واعتبر توقيع فرنسا لعدة بروتوكولات مع غينيا في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٩ بمثابة اعتراف ضمني من فرنسا بهذه المدولة ، واعتبر كذلك توقيع ايطاليا على بروتوكول مع المانيا الديمقراطية في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٧٣ بمثابة اعتراف ضمني من ايطاليا بهذه المدولة . كما اعتبر ارسال صربيا بعثة دبلوماسية الى بيرانا سنة ١٩٣٣ اعترافا منها بالبانيا (٣) .

اما تبادل التمثيل القنصل او الابقاء عليه فلا يعتبر مظهرا للأعتراف الضمني ، لان مثل هذا الاجراء برمي في الغالب الى حاية ورعاية مصالح المواطنين وليس الدخول في علاقات دولية عامة بين الاطراف التي تتبادل هذا القبيل . لذلك فأنه لم يعتبر اعترافا بالمانيا الديمقراطية ايفاد الهند بعثة قنصلية الى برلين في ۲۸ تموز عام ۱۹۷۰ (۱۳) ، كاكان لكل من كمبوديا ، مصر ، غينيا ، اندتوسيا ، العراق ، واليمن الجنوبية قناصل في برلين قبل اعترافهم بجمهورية المانيا الديمقراطية ، ومع ذلك فان هذا لم يعد اعترافا بهذه الدولة (۱۵) . ولم يعتبر كذلك استقبال الجمهورية العربية المتحدة في ۲۲ ايلول سنة الدولة (۱۵) . ولم يعتبر كذلك استقبال الجمهورية العربية المتحدة في ۲۷ ايلول سنة الدولة (۱۵) .

كذلك لايعتبر الاشتراك في معاهدة جماعية اعترافا من جانب الدولة باحدى الدول التي اشتركت او انضمت الى المعاهدة الجماعية التي لم تعترف بها (١٦) .

١٢٠) انظرَ روسو ، القانون الدولي ، ج ٣ . ص 350 ـ ٥٤٧ .

١١٠) اعترفت الهند بجمهورية المانيا الديمقراطية في ٨ تشرين الاول عام ١٩٧٧.

<sup>(</sup>١٤) انظر روسو، ص ٤٨ه.

<sup>(19)</sup> انظر الدكتور يمي الجعنل ، الاعتراف في القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٢٢٧ .

<sup>(</sup>١٦) مثال ذلك ان الدول العربية عند توقيعها او تصديقها على بعض المعاهدات التي تكون اسرائيل طرفا فيها ، تضع تحفظا ينص على ان توقيعها او تصديقها لايعني الاعتراف السرائيل . من ذلك التحفظ الذي ابدته الدول العربية عند تصديقها على اتفاقية فينا طُمُلاقات والحصانات الدبلوماسية المعقودة في ١٨ نيسان عام ١٩٦١ ، بان ذلك لايعني بأى حال من الاحوال اعترافا باسرائيل .

ولايعتبر من قبيل الاعتراف الضمني ، الحالات التالية :

١ - ابقاء او انشاء علاقات تجارية مع الدولة او الحكومة غير المعترف بها .

٣ - الاتصالات التي تتم بين دولتين حتى اذا كانت على مستوى دبلوماسي عالى ،
 كالاتصالات التي كانت تجرى في وارشو بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية ، والمباحثات التي جرت بين المستشار برانت (Brandt) والرئيس (Stoph) في نيسان وآذار من سنة ١٩٧٠ .

٣ - التوقيع على معاهدة مع تحفظ الدولة او الدول الصريح فها يتعلق بالاعتراف ، ومن
 امثلة ذلك نذكر :

اً ـ اتفاقات الهدنة كاتفاقية رودس لسنة ١٩٤٩ بين بعض الدول العربية واسرائيل (١٧) ، واتفاقية (Pan - Mun - Jon) المعقودة في جنيف سنة ١٩٥٤ .

ب\_ اتفاقات وقف القتال وتبادل الاسرى كالاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية وجبهة التحرير الفيتنامية (. F.L.M.) سنة ۱۹۷۴، والولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية بخصوص قضية (Pueblo).

ج. اتماقات الفصل بين القوات ، كالاتفاقية الممقودة بين مصر واسرائيل وسوريا واسرائيل في عام ١٩٧٤ ، مخصوص الفصل بين القوات في سيناء والجولان.

د. اتفاقات ترحيل المدنيين كالاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية في ١٠ ايلول عام ١٩٥٥ ، ومن ذلك ايضا الاتفاق بين مجلس شيوخ برلين الغربية وحكومة المانيا الديمقراطية بخصوص السهاح بالعبور الى برلين.

٤ - الاشتراك في مؤتمر دوني ، مثال ذلك مؤتمر جنيف لسنة ١٩٥٤ بخصوص الهند الصينية والذي شاركت فيه كل من الصين ، وكوريا الشهالية والجنوبية ، وفيتنام الشهالية والجنوبية ، الى جانب الدول الاربع الكبرى ، واشتراك الدول العربية واسرائيل في المؤتمرات التي عقدتها الام المتحدة كمؤتمر جنيف للبحار في عام ١٩٥٨ وفي عام وهه (١٨)

(١ُ٧ُ) عَقَدَتُ اتفاقات رودس للهدنة بين اسرائيل وكل مَن مصر في ٢٤ شباط ١٩٤٩ ولبنان في ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، والاردن في ٢٣ نيسان ١٩٤٩ ، وسوريا في ٢٠ تموز ١٩٤٩ .

(١٨) انظر:

Jean J. A Salmon - la reconnaissance d' Etat, Collection U, Paris. 1971, P. 27-28

## ثالثاً الاعتراف الفردي (Individualle) والاعتراف الجاعي(Collective)

الاعتراف الفردي ، هو الذي يصدر صراحة او ضمنا من دولة واحدة وغالبا ماتقوم الدول بشكل منفرد بالاعتراف بالدولة الجديدة ، كاعتراف الدول حديثا بدول انغولا ، وموزنبيق، وغينيا الجديدة، وجزر القمر، وجيبوتي، استوانيا، ليتوانيا، لاتميا، وجورجيا،

اما الاعتراف الجهاعي فانه بتم اما عن طريق المعاهدات الجهاعية كالاعتراف بالدول البلقانية:

البلقانية:

البلقانية:

المحرد عام ۱۸۷۸، والاعتراف بجمهورية النمسا بموجب المادة الاولى من معاهدة الصلح المعقودة في ١٥ ابار عام ١٩٥٥، او عن طريق المؤتمرات الدولية كالاعتراف باستقلال بلجيكا في مؤتمر لندن سنة ١٨٣٦، والاعتراف بتونس من قبل جامعة الدول الدربية في ٨ نيسان عام ١٩٥٦ (١٠).

ولكن هل يعتبر قبول الدولة الجديدة في المنظات الدولية بمثابة اعتراف بها من قبل جميع الدول الاعضاء في المنظمة . اي حتى من قبل الدول التي عارضت انضهام هذه الدولة للمنظمة ؟

ان الاتجاهات التي ظهر في التعامل الدولي ايام عصبة الام تختلف عن الاتجاهات السائدة في الوقت الحاضر في ظل الام المتحدة (٢٠) . فقد كان قبول الدولة في عصبة الام يعتبر بمثابة اعتراف جاهي بها من قبل جميع اعضاء العصبة . ويتجلى ذلك عند قبول الاتحاد السوفيتي في عضوية عصبة الام في ١٨ ايلول سنة ١٩٣٤ بموافقة ٢٩ صوتا ومعارضة ثلاثة اصوات وامتناع سبعة اصوآت ، ومع ذلك فقد اعتبر قبول الاتحاد السوفيتي بالاكثرية ملزما للدول المعترضة والممتنعة ، وبالتالي فانها الزمت بالاعتراف به .

وقد تأيد هذا الاتحاه في الفقه واحكام التفضاء في الفترة بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ غصبة فقد ذهب الاستاذ جورج سل ويؤيده عدد من الفقهاء الى ان قبول الدولة في عصبة الام ، يعد بمثابة اعتراف جاعي بها من كل اعضاء العصبة (٢١) . كما قضت عكمة

<sup>(</sup>۱۹) انظر روسو، ص ۱۹۵.

<sup>(</sup>۲۰) انظر:

Jean charpentier, la reconnaissance internationale et L'évolution du droit des gens, Pedone, 1956. P. 330

<sup>(</sup>٢١) انظر الدكتور يحي الجمل ، المرجع السابقي ، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

اللكسمبورغ التجارية في ٢ آذار سنة ١٩٣٥ ، بشأن احدى شركات اللكسمبورغ والسار المساهمة ، بأن قرار العصبة بقبول الاتحاد السوفيتي في عضويتها يعتبر اعتراها بحكومة الاتحاد السوفيتي بالنسبة للكسمبورغ ، ولو انهاكانت ضمن الدول الممتنعة عن التصويت على هذا القرار (٢٣) ,

غير ان هذا الاتجاء قد تبدل في ظل عهد الام المتحدة ، ظم يعد قبول الدولة في المنظمة اللمولية يعني الاعتراف ، وذلك لأن الاعتراف يعتبر من اعال سيادة اللمولة تمنحه لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء . وعليه فأن قبول الكولة الجديدة عضوا في الام المتحدة لايلزم من الاعضاء .

وقد ايد هذا الاتجاه كثير من الفقهاء اذ يرون انه لاصلة بين دخول دولة في منظمة دولية والاعتراف بها من الدول اعضاء المنظمة (٣٣). وقد تأكد هذا الاتجاه ايضا في موقف الدول العربية وبعض الدول الاسلامية واسبانيا ، واليونان ، في عدم اعترافها بأسرائيل بالرغم من قبولها في عضوية الام المتحدة سنة ١٩٤٩. ومن ذلك ايضا عدم اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بمنفوليا التي قبلت عضوا في الام المتحدة في ٧٧ تشرين الاول سنة ١٩٩٩ (٢٤١).

(٢٢) انظر الذكتور حـــنن الجلبي ، ص ٣٠٣.

(۲۳) انظر دي فيشير:

De Visscher C, Théorie et réalités en droit international Public, Paris, 1960. P. 293.

(٢٤) انظر سالمون ، المرجع السابق ، ص ٢٦ . ودبوي ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

# الفرع الثالث انواع الاعتراف

يوجد الى جانب الاعتراف بالدولة ، انواع اخرى من الاعتراف هي أالاعتراف بالثوار ، والاعتراف بالمحاربين ، والاعتراف بحركات التحرر الوطني ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ، والاعتراف بالأمة ، والاعتراف بالحكومة .

## اولا. الاعتراف بالثوار: La reconnaissance comme insurgés

الاعتراف بالثوار يكون عندما تقوم ثورة في دولة ما بقصد انفصال جزء من اقليمها او احدى مستعمراتها . ويقصد بالثورة هنا النضال المسلح الذي يزيد على مجرد الهياج دون ان يصل الى مستوى الحرب الاهلية . والاعتراف بالثورة قد يصدر من دولة الاصل وقد يصدر من دولة اجنبية ، فاذا صدر الاعتراف من دولة الاصل ترتب عليه التاليج التالية :

أ بمامل الثوار في حالة القبض عليهم معاملة اسرى الحرب لاكخونة او مجرمين.
 ب - لا تتحمل دولة الاصل المسؤولية الدولية عن اعال الثوار ، بل يعتبر هؤلاء محلا لمذه المسؤولية من الناحية القانونية .

اما اذا صدر الاعتراف من دولة اجنبية فلايترتب عليه اعطاء الثوار الحقوق المقررة في القانون الدولي العام للمحاربين كحق زيارة وتفتيش السفن التابعة للدول الاخرى ، او اقامة الحصار البحري ، او ايقاف سفن الدول المحايدة المحملة بالاسلحة لدولة الاصل ، كما لا يسفر عنه التزام الدولة المعترفة باتباع واجبات الحياد واهمها الامتناع عن مساعدة دولة الاصل (٢٥) .

لقد ظهر هذا النوع من الاعتراف في القارة الامريكية ، وطبق على بعض ماوقع من

<sup>(</sup>٧٥) انظر صبير، ص ١٩٤. والدكتور محمد حافظ غانم، ص ٢٣٩.

عاولات لتغيير الحكم في بعض دول امريكا الوسطى والجنوبية او ضد الاستعبار الاسهائي في هذه اللهول . نذكر من ذلك الثورة التي نشبت في شيل عام ١٨٩١ ، والول مواحل الحرب الاهلية التي قامت في فتزويلا عام ١٨٩٢ ، والثورة التي قام بها الاميرال (Mello) في البرازيل عامي ١٨٩٣ و ١٨٩٤ ، والثورة التي قامت ضد اسبانيا في كوبا عام ١٨٩٠ وعام ١٨٩٧ (٢٦) ،

فاتياء الاعتراف بالهاريين (٢٧)

## La recognalissance de belligérance

وهو يحصل اذا تطورت الثورة واخذت شكل الحرب الاهلية ، واصبح للثوار حكومة منظمة تباشر سلطاتها على جزء معين من اقليم دولة الاصل ، وجيش منظم يلتزم بقواحد الحرب والحياد في العمليات العسكرية (٢٨).

فاذا توافرت هذه الامور في التوار امكن الاعتراف لهم بصفة الهاربين ، ويترتب طل
 هذا الاعتراف التتائج التالية :

آ. حلول القانون الدولي العام محل القانون الجنائي الداخلي لدولة الاصل في العلاقات التي
تربط هذه الدولة مع الجياعة التي اعترفت لها بصفة المحاربين. وعلى هذا الاساس فيجب
معاملة هؤلاء معاملة اسرى الحرب عند القبض عليهم.

ب ـ يحق للمحاربين اقامة الحصار البحري ، واخذ النَّمَامُ ، وزيارة وتفتيش السفن الحايدة ، وضبط المهربات الحربية ... الخ .

<sup>(</sup>۲۹) انظر روسو، ص ۲۰۹.

<sup>(</sup>۲۷) انظر :

Victor Duculesco, Effet de La reconnaissance de L'etat de belligérance par Les tiers R.D.I.P. No1, 1975, P. 125-157.

<sup>(</sup>٧٨) قررت المادة الثامنة من اللائمة التي وضعها معهد القانون الملولي في دورة انعقاده في نيوشاتل سنة ١٩٠٠ بخصوص حقوق الدول الاجنبية وواجباتها اتجاه الحركات الثورية والانفصائية من انه ولا يتحرّز للدول الاجنبية ان تعترف للجاعات الثائرة بصفة المحاربين اذ لم يكن في حوزة هؤلاء اقليم معين ولم تكن لهم حكومة نظامية وقوات مسلحة منظمة .

ج: يترتب على الدول الاخرى التزام جانب الحياد بالنسبة الى دولة الاصل وبالنسبة. للثائرين ، والامتناع عن تقديم المساعدة لأي منها (٢٩١) .

ويعود ظهور هذا النوع من الاعتراف في العلاقات الدولية الى مطلع القرن التاسع عشر. عندما ثارت شعوب مستعمرات امريكيا الجنوبية في وجه اسبانيا. فبادرت الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٩٨٧، وبريطانيا سنة ١٨٢٧ للاعتراف لهذه الجهاعات بصفة المحاربين تمكينا لها من مباشرة الحقوق التي يقرها القانون الدولي للدول المحاربة ، وتمهيدا للأعتراف لها بصفة الدولة. كما اعترفت بريطانيا ضمنا بصغة المحاربين للثوار اليونانيين سنة ١٨٢١ و ١٨٨٥. كما طبق هذا النوع من الاعتراف اثناء الحرب التي قامت بها الولايات المجنوبية للأنفصال عن الولايات المتحدة الامريكية في ٤ شباط سنة قامت بها الولايات الحنوبية بصفة المحاربين العديد من دول اوربا من بينها بريطانيا التي اعترفت للولايات الحنوبية بصفة المحاربين في ١٣ آيار سنة ١٨٦١ ، وفرنسا في ٩ حزيران ١٨٦١ ، وفرنسا في ٩ حزيران ١٨٦١ .

وقد طبق ايضا الاعتراف بصفة المحاربين اثناء الحرب العالمية الاولى بالنسبة لحركة التحرر العربي التي قامت في الحجاز للأنفصال عن الامبراطورية العثانية ، وحركة الانفصال التي قامت في كل من فلندا ولثوانيا ولاتيفيا واستوانيا للأستقلال عن روسيا (٣٠٠).

الا ان هذا الاعتراف لم يجد له مجالا للتطبيق في مناسبات عديدة حديثة . فذكر منها رفض الاعتراف بصفة المحاربين للطرفين المتنازعين في الحرب الاهلية الاسباسة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . بالرغم من توافر شروط المحاربين فيهم ومطالبة دول اجنبية كالمانيا وايطاليا واورعواي ، منحهم مثل هذا الاعتراف . ويمكن تفسير ذلك بالظروف السياسية التي كانت تحيط هذه الخرب ، ورغبة الدول في منع الطرفين من حق مراقبة الملاحة في البحر العالى .

(٢٩) لقد اكد القضاء الدولي مبدأ التزام جانب الحياد ، فن ذلك قرار التحكيم الصادر في قضية الالباما في ١٤ ايلول عام ١٨٧٧ بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وهو القرار الذي ادان فيه بريطانيا ولمخالفتها قواعد العرف الدولي المتعلقة بواجبات المحايدين . وذلك لمساعدتها الولايات الجنوبية الثائرة على الشيال ، بعد ان اعترفت لها بصفة المحاربين . واجم :

 كما ان الثورة الارتبرية ، لم يتم تطبيق حالة الاعتراف بصفة المحاربين بصددها على الثوار ، ورفض الدول ايضا لاعتراف بصفة المحاربين للحركة الانفصالية التي قادها مورس جومبي لفصل كاتنفا عن الكونغو (١٩٦١ ـ ١٩٦٦) ، وكذلك رفضت الدول الاعتراف بصفة المحاربين للطرفين المتنازعين في الحرب الاهلية التي اندلعت في انغولا خلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٥ لغاية شباط عام ١٩٧٦ . كما ان الدول رفضت الاعتراف بصفة المحاربين للأطراف المتنازعة في الحرب الاهلية اللبنائية ، التي رفضت الاعتراف بصفة المحاربين للأطراف المتنازعة في الحرب الاهلية اللبنائية ، التي اندلعت في ١٣٧ نيسان عام ١٩٧٥ ، ماعدا سوريا التي تدخلت عسكريا في لبنان في شهر آذار عام ١٩٧٦ (٢١) .

## ثالثاً. الاعتراف خركات التحرر الوطني بصفة الحاربين من قبل المطاب والمؤتمرات الدولة:

ان الاحتراف الجهاعي المباشر غركات التحرد الوطني بصفة المحاربين من قبل المؤتمرات والمنظّات الدولية ، لم يكن معروفا من قبل ، وانما ظهر في الآونة الاحيرة بصدد حركات التحرد في افريقيا واسيا . وقد ساعد هذا الاعتراف حركات التحرد في تقوية مركزها القانوني واضفاء الصفة الشرعية على التكفاح المسلح الذي تخوضه ضد الاستجار ، وتحكينها من الختر بالحقوق التي يقرها القانون الدولي العام للمحاربين ، وتلتي المساعدات من الدول ، والتعامل معها في شتى المبادين من اجل الاسراع في تقرير المصير والاستقلال .

وقد وجد هذا النوع من الاعتراف تطبيقا له في مؤتمرات دول عدم الانحياز ، فقد اقر مؤتمر القمة لرؤساء دول عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة في ٥ تشرين الاول عام ١٩٦٤ بشرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعارية وبحقها في تقرير المصير. واكد المؤتمر على ان حركات التحرر الوطني هي الممثل الحقيقي الوحيد لمصالح الشعوب المستعمرة . لذا فان على الدول الاستعارية ان تقوم بأجراء المفاوضات المباشرة مع قيادة " هذه الحركات .

<sup>(</sup>۳۱) انظر روسو ص ۲۰۱. <sup>۱۳</sup>۳.

كها ان مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في ايلول عام ١٩٧٣ . اتخذ جملة قرارات اتسمت بطابع القوة واقترنت بسرعة التنفيذ الجاعي منها : ان دول عدم الانحياز تعهدت وبزيادة مساعداتها العسكرية والمادية والسياسية والمعنوية لحركات التحرر، وبأتخاذ كافة الاجراءات الضرورية بما يتبيح لها التوفيق في معركتها على ان يتم هذا بصفة خاصة على النخو التالي :

ـ انشاء صندوق دعم وتضامن لزيادة فاعلية كماح حركات التحرر الوطني.

.. فتح مكاتب في عواصم البلدان غير المنحازة . أ.

م توفير الوسائل لتسهيل نقل عمثلي حركات التجرر، (٣١) .

ومن امثلة الاعتراف الجهاعي المباشر، القرار رقم ٢٩١٨ (XxvII) الذي اصدرته الجمعية العامة للأم المتحدة في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٣، وفي هذا القرار اعترفت الجمعية العامة لحركات التحرر في المستعمرات البرتغالية بصفة المحاربين وبشرعية الكفاح المسلح الذي تخوضه ضد الاستعار البرتغالي .

كما اكد القرار في نفس الوقت على ان حزب الاستقلال الافريق في غينا بيساو وجزر الرأس الاخضر، هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب غينيا وجزر الرأس الاخضر، وان حركة (Frelmo) و (Mpal) هي الممثل لشعب موزنبيق وانغولا. كما يدعو القرار الدول والوكالات المتخصصة والمنظات الاخرى التابعة للأم المتحدة باشراك حركات التحرر في الاقالم الحاضعة للاستعار البرتغالي في المناقشات التي تتعلق بمصالح هذه الاقالم وذلك بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، كما يدعو القرار ايضا الى معاملة المقاتلين من حركات التحرر في موزنبيق وانغولا وغينيا وجزر الرأس الاخضر في حالة المقاتلين من حركات التحرر في موزنبيق وانغولا وغينيا وجزر الرأس الاخضر في حالة المقبض عليهم اثناء المقتال معاملة اسرى الحرب طبقا لمبادئ اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب وبمقتضى اتفاقية جنيف الحاصة بماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب السنة ١٩٤٩ (٢٣٠). ومن ذلك ايضا القرار رقم ٢٥٨٧ الذي اصدرته المجمعية العامة في ٢ كانون الاول عام ١٩٧١، والذي اكدت فيه على وجوب معاملة المشاركين في حركات

<sup>(</sup>٣٢) انظر قرارات مؤتمرات رؤساء دول عدم الانخياز في (بحوث وتقارير) التي تصدرها وكافة الانباء العراقية تحت عنوان (حركة عدم الانحياز) بتاريخ ٩ آب ١٩٧٦. (٣٣) انظر ( Duculeace )المرجع السابق ص ١٩٣٠ - ١٥٠

المقاومة والمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا وفي الاقاليم الحناضعة للاستعار والسيطرة الاجنبية يوالذين يناضلون في سبيل حريثهم وحقهم في تقرير المصير معاملة اسرى حرب عند القاء القبض عليهم ، وذلك وفقا لمبادئ واتفاقيات لاهاي لسنة ١٩٠٧ وجنيف لسنة ١٩٤٧

كما ان جامعة الدول العربية قد اعترفت للمقاومة الفلسطينية بصفة المحاربين في النزاع المسلح الذي نشب بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية خلال عام ١٩٧٠. حيث عاملت الجامعة المقاومة والحكومة الاردنية على قدم المساواة حتى تمكن المقاومة من اجراء المفاوضات مع الحكومة الاردنية ، وابرام اتفاقية معها لأنهاء القتال (٣٠) من ناحية ، وتجهيدا للأعتراف لهم في المستقبل بصفة الحكومة او الدولة من ناحية اخرى (٣٠) ، لاسها بعد ان قبلت فلسطين عضوا في جامعة الدول العربية (٣٠).

(٣٤) اعتبرت الجمعية العامة في القرار رقم ٣٠ ٣١ الذي اصدرته في ١٢ كانون الاول ١٩٧٣ ، كفاح الشعوب ضد الاستعار والسيطرة الاجنبية والانظمة العنصرية ، من ضمن المنازعات المسلحة الدولية ، كما ان الفقرة الرابعة مز, البروتوكول الاول الملحق باتفاقات جنيف لسنة ١٩٤٩ المتعلق بجاية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة ، الموقع في جنيف في ١٠ حزيران عام ١٩٧٧ ، ادخلت ضمن المنازعات الدولية ، المنازعات المسلحة التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعارية والاحتلال الاجنبي وضد الانظمة العنصرية من اجل محارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها المكرس في ميثاق الام المتحدة ... الخر.

(٣٥) ابرمت المقاومة الفلسطينية اتفاقيتين مع الحكومة الاردنية لانهاء القتال: اتفاقية القاهرة بتاريخ ٢٥ ايلول عام ١٩٧٠، واتفاقية عان في ١٣٠ ـ ١٠ ـ ١٩٧٠.

Joe Verhoeven, la reconnaissance internationale dans la pratique contemporaine Paris, 1975, P. 163 - 167.

(٣٧) وافق مجلس جامعة الدول العربية بالاجاع في دورته العادية السادسة والستين بتاريخ ٧ ايلول عام ١٩٧٦ ، على طلب مصر بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الجامعة . وان منظمة التحرير هي التي تمثلها . وبذلك اصبح لها نفس الحقوق التي تتمتع بها الدول العربية الاخرى .

## وابعاً الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية : المثل الشرعي لشعب فلسطين :

وقد طبق هذا النوع من الاعتراف في الآونة الاخيرة وبصورة جاعية بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، من قبل اربع مؤتمرات دولية هي : مؤتمر القمة العربي السابع (٢٨) ، ومؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول عدم الانحياز ، ومؤتمر القمة الاسلامي الذي انعقد في لامور في ٢٧ شباط عام ١٩٧٤ . كما ان الامم المتحدة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لكل الشعب الفلسطيني ، وذلك في القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ بأغلبية

(٣٨) كان من بين القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي النسايع ، الذي انعقد في الرباط في اواخر تشرين الاول عام ١٩٧٤ ، قراران مهان : اولها يدعو الى وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره ، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها ، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع الجالات وعلى جميع المستويات ... ؛ . وثابهها ذلك الذي يعلن والنزام اللول العربية كلها بتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ثم التأكيد على و عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تسويات جزئية ، انطلاقا من القضية القومية ووحدثها ؛ . انظر عجلة شؤون فلسطينية ع ، ؟ ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢ .

وروع موتا ضد أربعة وامتناع عشرين وتغيب تسعة (٢٩) . والذي دعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية للأشتراك في مناقشتها الخاصة بمشكلة فلسطين في جلساتها العامة ، كا منحت الجمعية العامة في القرار رقم ٣٢٣٧ الصادر في ٢٧ تشرين الثاني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز المراقب ، وقد مكن هدان القراران منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك بصفة مراقب في الاجم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها . كاليونسكو ومنظمة العسحة العالمية ومنظمة العمل . . النح . وفي المؤتمرات التي تدعو اليه الجمعية العامة . كما مكن المنظمة من فتح مكاتب لها في عواصم الدول التي اعترفت بها (١٠٠) ، وتمتع ممثليها ببعص الامتيازات الدبلوماسية وعقد اتفاقيات مع بعض الدول المعترفة بها .

وقد تمكنت المنظمة بعد الاعتراف بها وبمساعدة الدول العربية والدول الاشتراكية ، ودول عدم الانحياز ، حمل الجمعية العامة عام ١٩٧٥ على اصدار ثلاث قرارات في صالح الشعب الفلسطيني . وهذه القرارات هي :

<sup>(</sup>٣٩) عارصت القرار: بوليفيا، اللومنيكان، امرائيل، الولايات المتحدة الامريكية، وامتنعت عن التصويت عليه: استراليا، باربادوس، بلجيكا، بروما، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، الدانجارك، الايكوادور، المانيا الاتحادية، غواتيالا، هاييتي، آيسلندا، نيكاراغوا، لاوس، لوكمسبرغ، هولندا، بارغواي، بربطانيا، اورغواي.

<sup>(</sup>٤٠) اعترف عدد كبير من دول العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية من انها المثل الشرعي لشعب فلسطين ، وسمحت لمنظمة التحرير بفتح مكاتب لها في عواصمها ، ومن بين هذه الدول : الاتحاد السوفيتي ، تشيكوسلوفاكيا ، السويد ، النمسا ، المانيا الديمقراطية ، يوغسلافيا ، كوبا ، المند ، سيرلانكا ، بنغلاديش ، نيجيريا ، السنغال ، المكسيك ، قبرص ، اندونسيا ، فينيا ، ماليزيا ، اوفندا ، تركيا ، باكستان ، اليابان ، ايران ، فرنسا ، سويسرا ، بلجيكا ، ودول اخرى .

- 1. اعتبار الصهيونية شكلا من اشكال المتصرية.
- ٢ . تمكين الشعب العربي الفلسطيني من عمارسة كافة حقوقه الوطنية والقومية على ارض فلسطين المحتلة .
- ٣. اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في كافة مناقشات المنظمة الدولية الخاصة بقضية فلسطين والمنطقة العربية (٤١).

<sup>(</sup>٤١) انظر (بحوث وتقارير) التي تصدرها وكالة الانباء العراقية بعنوان (فلسطين والام المتحدة) بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٧٥ ، ومجلة شؤون فلسطينية ، ع٠٤ ، كانون الاول عام ١٩٧٤ .

#### La reconnaissance comme nation

ظهر هذا النوع من الاعتراف خلال الحرب العالمية الاولى بصدد انشاه دول تشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، ويوغسلافيا ، وقبل انشاء هذه الدول تشكلت في الخارج لجان قومية تعاملت معها بعض الدول الاجنبية كأنها تمثل الأمة التي تنسب اليها . فسمحت فرنسا للجنة التشيكوسلوفاكية ، واللجنة البولونية ، ان تشكل في اراضيها جيشا قوميا ومجلسا حربيا يصدر احكامه باسم الامة ، وبعدئذ اعترفت بعض الدول هذا التشيكوسلوفاكية والأمة البولونية ، وقد سهل هذا الاعتراف لشعوب هذه البلاد الاشتراك الوثيق في نشاط الحلفاء عن طريق الوحدات العسكرية التي انشأتها هذه اللجان .

وقد عاد هذا النوع من الاعتراف الى الظهور مرة اخرى في مطلع الحرب العالمية الثانية عندما قامت كل من فرنسا و بريطانيا بالاعتراف باللجنة التشيكوسلوفاكية في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ بعد ان فرضت المانيا حايثها على منطقة بوهيميا ومورافيا ، وقد تحول هذا الاعتراف الى الاعتراف بالحكومة التشيكوسلوفاكية في تحوز سنة ١٩٤١ من قبل بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية .

والجدير بالملاحظة ، ان الاعتراف بأمة لا يمكن اعتباره اعترافا بدولة لانه لا ينصب على وحدة سياسية قد توافرت لها المقومات اللازمة لهذه الصفة . اذ ان الجهاعة التي حصلت على هذا الاعتراف كانت تقيم في ارض اجنبية وتدعى تمثيل اقاليم كانت تابعة لدول اخرى . وكذلك لا يمكن الاعتراف لها بصفة المحاربين لا نها تقيم في اقليم اجنبي ومثل هذا الاعتراف يقتضي وجود مركز المقاومة والهيئات المشرفة عليه في ذات الاقليم التي تريد الجهاعة الثائرة السيطرة عليه (١٤) .

<sup>(</sup>٤٤) لفظر الدكتور حسن الجلبي ، ص ٢٨٧ .

#### La reconnaissance de gouvernement

تثار مسألة الاعتراف بالحكومة ، كلما تألمت حكومة جديدة بطريقة غير قابوبية او بوسائل العنف او القوة ، سواء سميت انقلابا او ثورة . وفي حميع هذه الاحوال بندو الاعتراف بالحكم الحديد من حاب الدول الاحرى امرا ضروريا حتى تستمر العلاقات بين الدولة التي حدث فيها التغيير والدول المعترفة .

وعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة لايؤثر في شخصيتها الدولية ولافي عضويتها في الجاعة الدولية . اذ ان التعيرات الداخلية لاشأن لها عركز الدولة الخارحي .

ويشترط للاعتراف بالحكومة الحديدة ان تشت انها نقوم فعلا بالسيطرة على ادارة الدولة ، وانها قادرة على القيام بالتراماتها الدولية ، غير ان التعامل الامريكي حاول تقييد الاعتراف بالحكومة الحديدة بشرط يتعلق بتأييد الشعب لها ، وأول من وضع هذا الشرط وزير حارجية الولايات المتحدة الامريكية سيوارد اثناء حرب الانفصال .

## مذهب لوبار:

حاول ثوبار ورير حارجية الاكوادور سنة ١٩٠٧ صياغة هذا الشرط بشكل مبدأ قانوني ، يمنع الدول بمقتضاه عن الاعتراف بالحكومات التي تصل الى السلطة عن طريق العنف اي عن غير الطريق الذي ترسمه القواعد الدستورية . وقد استهدف بهدا الشرط وضع حد للأنقلابات والثورات والحروب الاهلية في دول امريكا اللاتينية (٤١) .

(۱۲) انظر :

J.L. Rraganca de Azevado. aspects généraux de la reconnai sance des gouvernements. Paris, 1953.

وروسو، ص ٩٥٤ ـ ٥٩٦ . والذكتور حسن الجلبي، ص ٢٨٨ ومابعدها. (٤٤) يقابل مذهب ثوبار هذا مذهب اخر معارض له يعرف باسم استيرادا (Estruda) نسبة الى وزير خارجية المكسيك الذي اعلن في سنة ١٩٣٠ انه في وحالة قيام حكومة في اية دولة نتيجة لأنقلاب فان المكسيك ستستمر في علاقتها الدبلوماسية مع الحكومة الجليلة دون بحث في شرعيتهاء. وقد ضمن ثوبار مذهبه هذا في معاهدة واشنطن المعقودة سنة ١٩٠٧ والتي وقعتها خمس دول امريكية (هندراوس ، سلفادور ، غواتيالا ، كوستاريكا ، نيكاراغوا) وجاء في هذه المعاهدة وجوب الامتناع عن الاعتراف بحكومة جاءت عن طريق حركة ثورية وطالما تهتى غير شرعية بموجب القواعد الدستورية التي كانت قائمة وقت انبثاقها .

عير ان مذهب ثوبار قد خاب في تحقيق مااراده من اغراض في تقليل الحركات الانقلابية والثورات. علاوة على ذلك فأن هذا المذهب اقليمي وخاص بدول امريكا اللاتينية ولم ينل قبول المجتمع المدولي ، كما انه يتعارض مع القانون الدولي لتعارضه مع مبدأ المساواة والاستقلال للدول.

ولانه يسمع كذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية والدستورية لها ، اذ ليس للدول ان تنصب نفسها قاضيا لتحديد شرعية الحكومة في دولة ما .

لهذا السبب رفض القضاء الدولي الاخذ به ، كما أنه لم ينل قبول عموم الدول .

## الصفة التقديرية للأعتراف بالحكومة:

ان الاعتراف بالحكومة امر يعود تقديره لكل دولة على حدة وانه ذو صفة اقرارية لان الدولة المعنية هي وحدها صاحبة الاختصاص في تأليف الحكومة التي تلائمها.

وقد عرف معهد القانون الدولي في المادة العاشرة من توصياته الصادرة سنة ١٩٣٦ الاعتراف بالحكومة الجديدة بأنه وعمل ارادي حر تتحقق بموجبه دولة او اكثر بأن شخصا او جاعة من الاشخاص لهم القدرة على تحمل المسؤولية التي نقع على الدولة التي يدعون تمثيلها ، ويعلنون عن ارادتهم في اقامة علاقات مع الدول الاخرى التي صدر عنها الاعتراف.

وبما تقدم يتبين لنا أن الاعتراف بالحكومة الجديدة هو عمل أرادي لايخضع في اصداره من حيث المبدأ ولافي كيفية اصداره لرقابة دولية . وأنما هو عمل كاشف تقديري وسياسي وغير مشروط ، ويؤكد ذلك القضاء الداخلي والدولي . نذكر من ذلك حكم عكمة التحكم المنعقدة في سنة ١٨٦٨ بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك للنظر في قضية ( Joseph cuculia ) أذ جاء فيه بأن والأعتراف بالحكومة دليل على وجودها وليس منشئا لهاه .

# المبحث الثالث المعولة المولة والمبراث الميراث المولي،

تتعرض الدولة اثناء حياتها لتغيرات عدة يكون لها نتائجها على الدولة ، سواء من الناحية الداخلية او من الناحية الدولية . وهذه التغيرات اما ان تتناول عنصرا من عناصر الدولة بالتغيير دون ان يؤثر هذا التغيير في شخصية الدولة ، او ان تتناول هذه التغيرات كل مقاومات الدولة فتؤدي الى زوالها .

وفي هذا المبحث سندرس :

- التغيرات التي لاتؤثر في شخصية الدولة.

ـ والتغيرات التي تتناول كل مقومات اللمولة فتؤدي الى زوالها .

# الفرع الاول التغيرات التي لاتؤثر في شخصية الدولة

ويقصد بهذه التغيرات ، التعديلات التي تطرأ على احد العناصر المكونة للدولة ، السكان او الاقليم او الحكومة . وسنتناول دراسة هذه التغيرات على النحو التالي :

## آ -- التغیرات التي تمس عنصر الحكومة :

القاعدة العامة المقروة بهذا الصدد ، هي ان التغيرات التي تطرأ عل شكل الحكومة لاتؤثر مطلقا على المركز القانوني للدولة في المجتمع الدولي ، سواء حصل هذا التغير بالطرق الدستورية المقررة ، او عن طريق العنف .

الله واساس هذه القاعدة ، هو مبدأ استمرارية الدولة : \*Le principe de La continuité de Letat

اي ان الدولة تبق في ذاتيتها قائمة ومستمرة الوجود رغم مايطراً عليها من تغيرات في الحكم . وعليه فتعتبركل حكومة مسؤولة عن تصرفات الحكومات السابقة عليها ، اذ

يجب ان تحترم المعاهدات التي ابرمنها ، وان نني بالديون التي النزمت بها ، لان تغير المحكومة لايؤثر في الشخصية القانونية للدولة .

ولقد استقر هذا المبدأ منذ زمن طويل في التعامل الدولي (٤٠) ولاسيا فيا يتعلق بالاتفاقات الدولية والالتزامات المائية .

فبالنسبة للاتفاقات الدولية ، فقد نص بروتوكول لندن الصادر في ١٩ شباط سنة ١٨٣١ على ان والمعاهدات لاتفقد صفتها الالزامية مها كانت التغيرات التي تطرأ على التفاام الداخلي للشعوب . كما جاء في ميثاق بوغوتا المعقود بين الدول الامريكية في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ ، ومعاهدة هاقانا المعقودة في ٢٠ شياط ١٩٢٨ ، اللتين نصت كل منها على استمرار المعاهدات في احداث آثارها حتى في حالة مااذا تغير الدستور الداخلي للدول المتعاقدة . كما اعلنت الحكومة الجمهورية في اسبانيا سنة ١٩٣١ عن تحسكها بالاتفاقية التحكيمية الاسبانية الفرنسية التي تم عقدها من قبل الحكومة الدكتاتورية التي سبقتها ، وكذلك الترمت الحكومة الالمانية النازية بالمعاهدات التي عقدتها الحكومات الالمانية التي سبقتها ، سبقتها (حكومة القيصر وحكومة وايمار) . ماعدا بعض المعاهدات التي اعلنت عن رغبتها الانسحاب منها ، وبصفة خاصة انفاقات لوكارنو (١٦) .

الا ان هناك بعض المعاهدات لا يمكن ان تبقى مستمرة في التطبيق ، كالمعاهدات التي تفترض استمرار نظام معين او شكل معين من الحكومات او تبرم لمصلحة الملك او العائلة المالكة (٤٧) . فني حالة تغير نظام الحكم من ملكي الى جمهوري مثلا ، فأن النظام الجديد

<sup>(20)</sup> لقد جرى العمل بين الحكومات وفقا لهذا المبدأ في مناسبات عديدة في التاريخ ، من ذلك ان الشعب الاثني ( A thenicn ) عندما ثار على حكومة الثلاثين ، عد نفسه ملزما بالقروض التي عقدها هؤلاء مع اسبارطة . كما التزمت الحكومات التي انبغت عن التوارث الانكليزية عام ١٦٤٩ وعام ١٦٦٨ بجميع المعاهدات التي تم ابرامها في عهد ملوك آل ستيوارت ، لاسيا في عهد شار ل الاول وجاك الثالث . كما التزم لويس الثامن عشر بالاتفاقات الدولية التي تم ابرامها في عهد نابليون الاول .

<sup>(</sup>٤٦) انظر ( Braganca ) الاعتراف بالحكومات ، المرجع السابق ، ص ٤٧ . ه. وكافاريه ، ص ٢٧٣ .

<sup>(</sup>٤٧) مثال ذلك الاتفاقات المعقودة بين لويس الرابع عشر وجاك الثاني ملك انكلترا ، وبين النمسا وملك نابلي سنة ١٨١٥ ، والحلف المقدس بين ملوك النمسا وبروسيا وروسيا .

لايلتزم بمثل هذه المعاهدات لانها عقدت لمصلحة النظام السابق لا لمصلحة الدولة (١٨٠). اما بالنسبة للالتزامات المالية اي القروض (Dettes) ، فيمكن التمييز في هذا الصدد

بين نوعين من القروض : قروض الدولة(Dettes d'E tat) وقروض النظام (Dettes de (régime

فالنوع الأول يشمل القروض التي تعقد للمصلحة العامة والداعمة للدولة ، فهذه القروض تلتزم بها الحكومات في حالة تغير نظام الحكم . فقد التزمت فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة بالديون التي تعاقدت عليها حكومة الدفاع الوطني التي تألفت في ايلول عام ١٨٧٠ . كما التزمت حكومة المانيا النازية بالدبون التي اقترضتها حكومة وابمار التي سبقتها ، وكذلك فعلت حكومة اسبانيا سنة ١٩٣١ .

اما النوع الثاني ، فيشمل القروض التي تعقد لمصلحة ومنفعة نظام او حكومة معينة . فهذه القروض لاتلرم الا الحكومة التي عقدتها وبالتالي فان الحكومات التي تليها لاتلتزم

وفي حالة مااذا نشبت حرب اهلية في دولة ما ونجح الثوارفي الاستبلاء على السلطة . فأن الحكومة الحديدة تلتزم بألئرامات الحكومات السابقة باستشاء قروض الحرب والقروض الممنوحة من الدول الاجنبية لشراء الاسلحة ، بعد اعتراف هذه الدول للثوار بصفة المحاربين، فان مثل هذه القروض لاتلتزم بها الحكومة الجديدة (٠٠٠).

وقد تأكد هذا المبدأ في القضاء الدولي والداخلي ، فقد جاء في القرار التحكيمي الذي اصدره الرئيس تافت في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٢٣ مخصوص النزاع بين بريطانيا وكوستاريكا حول قضية الجنرال تيبوكو من انه ومن المبادئ العامة المقررة في القابون الدولي أن تغير الحكومة لايؤثر في التزامات الدولة من الناحية الدولية. ومن ذلك ايضًا القرار الذي اصدرته المحكمة المحتلطة في القاهرة في ١١ كانون الثاني عام ١٩٣٣ في ¡ قضية اشكيان ضد بنك اثينا والذي جاء فيه القد اصبح من القواعد المعترف بها عالميا بأن

<sup>(</sup>٤٨) انظر سبير، ص ٢٠٦. ٢٠٧.

<sup>(</sup>٤٩) انظر كافاريه ، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤ .

<sup>(</sup>۵۰) انظر أريك:

Erik J.S. Castren, aspects récents de la Succession d'Etats.

في مجموعة محاضرات لاهاي ، ع٧٨ ، سنة ١٩٥١ ، ص ٣٩٦.

التغيرات التي تصيب المؤسسات الحكومية لشعب ما او شكلها ليس من شأنها التأثير في وحدة الدولة سواء من ناحية سيادتها الداحلية او من زاوية علاقتها الدولية، (٥١).

وصفوة القول أن السلوك الدولي قد انسجم على وجه العموم مع هذا المدأ . أذ صار من المألوف ان تعلن الحكومة الجديدة التي تصل الى السلطة عن عزمها على احترام ما ابرمته الحكومة السابقة من تعهدات او الترامات دولية (٥١) .

غير ان حكومة الاتحاد السوفيتي احتطث لنمسها سياسة تتعارض مع الاتجاهات الدولية في هذا الشأن منذ قيامها في اعقاب ثورة عام ١٩١٧ ، فقد اعلنت الغاء كافة المعاهدات السرية والديون الخارجية التي عقدتها روسيا القيصرية .

وقد اوضحت الحكومة السوفيتية وجهة نظرها هذه ، في المذكرة التي قدمتها في ٢٠ تيسان سنة ١٩٢٧ الى مؤتمر جنوه والدي جاء فيها ، ان الحكومات والنظم السياسية المنبئقة عن الثورة ليست ملزمة باحترام التزامات الحكومات المندثرة (٣٣) وقد سلكت الصين الشعبية بعد نجاح ثورتها عام ١٩٤٩ صس هذا المسلك . حيث رفصت الالتزام بالمعاهدات والقروض التي ابرمثها الحكومة السابقة فها بعد ١٠ كانون الثاني عام (01) 1917

ورعم هذه السياسة ، فقد ظل التعامل الدولي يعمل على التمسك بالقاعدة القائلة ان تغير الحكومة لايؤثر في شخصية الدولة . كما يدل على دلث الاتفاقات التي عقدت بعد

<sup>(</sup>٥١) انظر روسو، ص ٢٣٢- ٣٣٣.

<sup>(</sup>٧٥) اعلن الرئيس الجديد البيردينيه في اعقاب لانقلاب العسكري الذي اطاح بنظام الرئيس السابق جيمس ماتشام ، رئيس جمهورية سيشل في حزيران ١٩٧٧ دبأن الحكومة الجديدة ستلتزم بجميع اتفاقات البلاد الدولية ، وبينها معاهدة تاجير قاعدة تنصيت للأمربكيين فوق اراضي الجزيرة لمدة ١٠ سنوات. راجع قضايا دولية التي تصدرها وكالة الانباء العراقية ع ٢٦ ، بتاريخ ٢٩ ـ ٦ ـ ١٩٧٧ . كما اعلنت الحكومة الباكستانية الجديدة التي تولت السلطة اعقاب الانقلاب العسكري الذي اطاح برئيس الوزراء ذوالفقار على بوتو في تموز عام ١٩٧٧ على النزام باكستان بتنفيذ اتفاقية سيملا التي عقدتها الحكومة السابقة مع الهند ابان الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧٧.

<sup>(</sup>۵۳) انظر الدكتور حسن ألجلي ، ص ۳۰۸ - ۲۰۹ .

<sup>(</sup>٤٥) انظر اريك كاسترين ، مظاهر حديثة للميراث الدولي ، المرجع السابق ، ص . 170

الحرب العالمية الثانية ، كاتفاق لومباردو ـ لوفيت (Lombardo - Lovett) المعقود بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة الايطالية في ١٤ آب سنة ١٩٤٧ ، والذي بموجبه اعترفت الحكومة الايطالية بالديون التي كانت قد اقترضتها من الولايات المتحدة الامريكية في عهد الحكم الفاشي . وكذلك الاتفاق المعقود في ٦ آذار سنة ١٩٥١ بين لجنة الحلفاء العلما وحكومة المانيا الاتحادية ، والذي بموجبه اعترفت الدولة الاخيرة بالديون التي عقدتها حكومة المانيا النازية (٥٠٠) .

## ب ـ العنيرات التي تمس عنصر السكان :

ان التغيرات التي تطرأ على سكان الدولة لاتؤثر في شخصية الدولة ، سواء حصل هذا التغير من الناحية الكية ، كزيادة عدد رعايا الدولة او نقصانهم ، او من الناحية الكيفية ، كاختلاف الجاعة المكونة لعنصر السكان كقدوم مهاجرين من الخارج .

## ج - التغيرات التي نمس عنصر الاقلم :

يقصد بالتغيرات التي تصيب الاقليم ، التعديلات التي تطرأ على مساحة الاقليم بالزيادة او النقصان دون ان تتناوله بأسره . ويكون ذلك عادة عن طريق الحاق جزء من اقليم اللمولة بأقليم دولة اخرى ، او انفصال هذا الجزء واستقلاله عن دولة الاصل . والتغييرات التي تتناول الاقليم لاتؤثر في شخصية الدولة او وجودها ، طالما ان الاقليم المعدل تكوينه مايزال موجودا وقابلا للتعين .

## الآثار المترقبة على التغيرات الاقليمية:

يترتب على انتقال جزء من اقليم دولة من سيادتها الى سيادة دولة اخرى ، اثار قانونية يطلق عليها البعض اسم الميراث اللنولي ، قياسا على مايحدث بين الافراد نتيجة انتقال تركة شخص وما يُتعلق بها من حقوق وواجهات الى ورثته نتيجة لوفاة هذا الشخص ، وقد

<sup>(00)</sup> انظر روسوه ص ۲۲۵- ۲۲۳.

كان اصطلاح الميرات الدولي مقبولا، الا أن لجنة القانون الدولي(٥٦) قد اطلقت عليه اصطلاح خلافة الدول،

وسنبين فيا يلي اثر التغيرات الاقليمية الجزئية في المعاهدات ، الاموال ، الديون ، النظام القانوبي الداخلي ، واخيرا في جنسية السكان .

(٥٦) اهتمت لجنة القانون الدولي منذ أنشائها ، بتوارث الدول والحكومات ، وادرجت هذا الموضوع في جدول اعال دورتها الاولى التي عقدتها عام ١٩٤٩ ، الا انه لم يتسن لها دراسته في ذلك الوقت . وفي عام ١٩٦٦ ، ادرجت لجنة القانون الدولي هذا الموضوع في جدول اعال دورتها الرابعة عشرة لدراسته بناءا على طلب الجمعية العامة للأم المتحدة في قرارها المرقم ١٩٦٦ (XVI) الصادر في ١٨ كانون الاول عام ١٩٦١ ، وقد شكلت لهذا المغرض لجنة فرعية تتألف من عشرة اعضاء لدراسة موضوع التوارث ورض تقرير بشأنه المدخة .

وي عام ١٩٦٧ قررت لجنة القانون الدولي في دورتها التاسعة عشرة ، بعد ان درست تقرير اللجنة الفرعية ، تقسيم موضوع التوارث الى ثلائة اقسام . توارث المعاهدات ، توارث الدولية . توارث الدولية في المنظات الدولية . توارث الدول والعضوية في المنظات الدولية . وعينت مقردين خاصين للموضوعين الاول والثاني ، اما الموضوع الثالث فقد قررت عدم النظر فيه في الوقت الحاضر . وتوصلت لجنة القانون الدولي في دورتها الرابعة والعشرين في وضع مشروع الاتفاقية الحاصة بتوارث المعاهدات . وقد اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ودعت الى عقد مؤتم دولي لدراسته واقراره ، وقد عقد المؤتم دورته الاولى بمدينة فينا بين ٤ نيسان و ٦ ايار سنة ١٩٧٧ ، وحضره ممثلو تسع وثمانين دولة . ثم تمت الموافقة عليها في مؤتم فينا لعام ١٩٧٨ .

انظر مؤتمر فينا لتوارث المعاهدات (A/conf 90/13, mai 1977) وانظر اتفاقية فيشالتوارث او لحلامة الدول في لمعاهدات.

(A/conf 80/31, 22 August 1978)

وانظر كذلك تقرير المقرر الحاص لهذا الموضوع في لجنة القانون الدولي ص ٣- ١١٦. Supplément No. 10 (A/9610/Rev-1)

اما فيا يتعلق بخلافة الدول في غير مواضيع المعاهدات، فان لجنة القانون الدولي قد اعدت اتفاقية خاصة بخلافة الدول في ممتلكاتها ومحفوظاتها وديونها. وهجمت الموافقة عليها في مؤتمر فينا عام ١٩٨٣، وصدقت عليها مجموعة من الدول.

# اولاً - اثر التغيرات الاقليمية الجزاية في المعاهدات :

أ\_حالة القم :

لما كان انفصال جزء من اقلم الدولة عنها لا يؤثر في مركزها الدولي ، فهو لا يؤثر بالتالي في التراماتها الدولية . وعلى ذلك تبقى الدولة مرتبطة وملتزمة بالمعاهدات التي سبق لها ان بالرمتها مع الدولة الضامة للمعاهدات التي عقدتها دولة الاصلى قبل الانفصال ؟

القاعدة العامة المقررة في هذا الشأن ، تقضي بعدم التزام الدولة الضامة بالماهدات التي عقدتها (٧٠) .

والسند الذي تقوم عليه هذه القاعدة ، هو مبدأ عدم مسؤولية الشخص الا عا انعقد بارادته من الالتزامات ، اي ان الاعال القابونية الصادرة عن السلطة في دولة ما لا يمكن ان تتجاوز في آثارها الى اقلم دولة اخرى ، ذلك لأن الدولة لاتسأل الا عن الالتزامات الصادرة عنها .

وبناء على هذه القاعدة فقد امتنعت المانيا عن تطبيق المعاهدات التي عقدتها فرنسا قبل ايلولة مقاطعتي الالزاس واللورين الى المانيا سنة ١٨٧١ . وفعلت فرنسا الشيّ نفسه عندما اعادت الالزاس واللورين اليها سنة ١٩١٩ .

ولكن ترد على مبدأ عدم قابلية انتقال المعاهدات بالتغيرات الاقليمية الجزئية ، استثناء يتعلق بالمعاهدات التي تنصب مباشرة على الاقليم المنفصل ذاته ، كالمعاهدات التي تعين حدود الاقليم ، او المعاهدات التي تقرر حقوق ارتعاق عليه ، او المعاهدات المتعلقة بالملاحة في نهر او مضيق او ماشابه ذلك . فهذه المعاهدات تظل قائمة وتلتزم الدولة التي صمت اليها الاقليم عراعاتها (٥٠٠) . اما المعاهدات التي عقدتها الدولة الضامة ، فانها تسرى على الاقليم المنضم (٥٠١) . ومن امثلة ذلك ، قيام كندا بتطبيق المعاهدات التي عقدتها على الارض الجديدة التي ضمتها اليها عام ١٩٤٨ ، وكذلك فعلت الهند عندما ضمت

 <sup>(</sup>٥٧) قارن الفقرة الاولى من المادة الحنامسة عشرة من اتفاقية فينا لحلافة الدول في المعاهدات.

<sup>(</sup>٥٨) قارن المواد ١١ و ١٢ من التفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات.

<sup>(</sup>٥٩) قارن الفقرة الثانية: من المادة الخامسة عشرة من اتفاقية فينا لحلافة الدول في الماهدات.

المستعمرة الفرنسية شاندر تاغور اليها عام ١٩٥١ ، واندنوسيا عندما ضمت آيريان الغربية (١٠٠ ,

# ب. حالة الاستقلال ونشوه دولة جديدة:

وفي حالة انفصال الاقليم عن دولة الاصل وتكوينه لشخص دولي مستقل ، فالدولة الحديدة نكون في حل من المعاهدات التي ابرمتها اللولة التي كانت تابعة لها (١٦) ، ماعدا المعاهدات التي تنصب على الاقليم ذاته ، كمعاهدات الحدود ، و لمعاهدات التي تقرر حقوق الارتماق ، والمعاهدات المتعلقة بالملاحة في نهر او مضيق ، او بالمواصلات . الح . ههذه المعاهدات نظل قائمة وتلتزم الدولة الناشئة بها لابها تنصب مباشرة على الاقديم الذي اصبح خاضعا لها (١٦) .

## (۲۰) انظر:

Annuaire de la commission du droit international 1970, Vol. II, p. 12, doc, A/cH. 4/225.

(٦١) قارن المادة السادسة عشرة من اتفاقية فيذ لحلاقة الدول في المعاهدات . (٦٢) يفرق بعص الشراح بين نوعين من المعاهدات : المعاهدات العقدية والمعاهدات الشارعة ، فالمعاهدات العقدية كالمعاهدات الاقتصادية والتجارية والملاحة وتسليم المجرمين ، فانها لاتنتقل الى الدولة الناشئة الا اذا هي وافقت عليها ، لان مضمون وخصائص هذه المعاهدات قد تتعارص مع الاستقلال السياسي للدولة الناشئة ، اما المعاهدات الشارعة التي تضع قواعد عامة تهم المجتمع الدولي فانها تنتقل الى الدولة الناشئة ، اي ان الدولة الناشئة تلتزم بها .

انظر بالتفصيل مقال الاستاذ:

Stefan Glaser, décolonisation et Succession aux Traités

في المجلة العامة للقانون الدولي ، ع ٤ سنة ١٩٧٠ ، ص ٩٠٦ - ٩٢١ . ويميز فريق آخر من الشراح بين المعاهدات الشحصية ( Personnels ) من ناحية والمعاهدات العينية ( Réels ) من ناحية اخرى لينتهوا الى القول بانتقال المعاهدات العينية دون الشخصية .

والمعاهدات الشخصية هي المعاهدات التي تقرر حقوقا شخصية وتفرض على المتعاقدين

## ج ـ العمل الدولي :

اما ماجرى عليه العمل بين الدول المستقلة حديثا ، فانه يختلف من دولة الى اخرى . فبعض الدول اعلنت عقب استقلالها التزامها بالمعاهدات التي سبق ان ابرمتها دولة الاصل اي (الدولة المنتدبة او الحامية او المستعمرة) وبكون ذلك اما :

أ- عن طريق النص عليها في المعاهدات التي تعقدها مع دولة الاصل. مثال ذلك المادة الثامنة من المعاهدة المعقودة بين الاردن وبريطانيا والتي بموجبها التزمث الاردن بجميع المعاهدات التي عقدتها بريطانيا والمتعلقة بأقليم الاردن. ومن دلك ايضا المواد ٤و ٥ من المعاهدة المعقودة الاتفاقات المعقودة بين اندونيسيا وهولندا عام ١٩٤٩، والمادة ٨ من المعاهدة المعقودة بين بريطانيا وقبرص في ١٩٦ آب عام ١٩٣٠.

ب ـ او بالنص عليها في دستورها مثال ذلك المادة ٢٧٧ من دستور بورما لسنة ١٩٤٧. وجد او بتبادل المدكرات. من دلك المذكرة التي ارسلتها غانا الى بريطانيا في ٢٠ تشريل الثاني ١٩٥٧ وماليزيا في ١٧ ايلول ١٩٩٧ وسجيريا في ١ تشرين اول ١٩٦٠ وسيراليون في ٥ آيار وجامايكا في ٧ آب ١٩٦٧.

د. او بتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة .

وقد رفضت بعض الدول هذه الطريقة واعتبرتها غير فعالة ، وحلث هذه المشكلة ، بأن وجهت الى الأمم المتحدة تصريحا رسميا بينت فيه المعاهدات التي تلتزم بها خلال فترة معينة ومن هذه الدول : تنجانيقا واوغندا وملاوي وزامبيا وبستوانيا وليستو ونورو .

واخيرا فان بعض الدول رفضت بصورة قاطعة الالتزام بالمعاهدات التي ابرمتها دولة. الاصل قبل استقلالها . ومن هذه الدول الصومال وفولتا العليا وقد بينت هذه الاخيرة وجهة نظرها في الرسالة التي بعث بها الى الامين العام للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٧ ، وقد

النزامات متبادلة ، كمعاهدات التحالف والضهان والتحكيم ... النخ ، اما المعاهدات العينية فهي التي ترتب النزامات عينية تتعلق بالأقليم وتؤثر في مركزه القانوني ، كمعاهدات الحدود . انظر بالتفصيل اريك كاسترين ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ ومابعدها . والدكتور هشام علي صادق ، آثار الاستخلاف اللولي في ضوه الوحدة المصرية الليبية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٣ .

جاء فيها دان حكومة فولتا العليا كدولة مستقلة تعد نفسها غير ملزمة بالأتفاقات التي عقدتها فرنسا قبل حصولها على الاستقلال؛ (١٣) .

## ثانياً . الر التغيرات الاقليمية الجزئية في الاموال :

يجب التمييز هنا بين اموال الدولة العامة واموال الدولة الخاصة :

القاعدة المقررة في هذا الصدد ، تقضي بأنتقال الاموال العامة من الدولة المتنازلة الى الدولة المتنازلة الى الدولة المتنازلة اليها ، أي ان الدولة التي يدخل في سيادتها الاقلم الذي توجد فيه مثل هذه الاموال . ويراد بالأموال العامة الاموال التي تكون مخصصة لمرفق عام او لمنفعة عامة كالسكك الحديدية والجسور والترع والمستشفيات والملاجئ وماشابه ذلك .

وقد اكدت محكمة العدل الدولية الدائمة هذه القاعدة ، في القرار الذي اصدرته بتاريخ ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٣ بخصوص قضية جامعة (Peter Pazmany) بين المجر وتشيكوسلوفاكيا ، والذي جاء فيه انه يعتبر انتقال الاموال العامة التي كانت مملوكة لدولة الى الدولة التي آل اليها الاقليم ، مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام (١٤٠) . وقد طبقت هذه القاعدة بصفة خاصة اثر التغيرات الاقليمية التي جرت سنة ١٩١٩ . نتيجة للحرب العالمية الاولى .

فطبقاً لنصوص معاهدات الصلح (المواد ۲۵۹ من معاهدة فرساي و ۲۰۸ من . معاهدة سان جرمان و ۱٤۲ من معاهدة نبولي و ۱۹۱ من معاهدة تريانو) فقد اكتسبت الدول المتحالفة وهي (بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، ايطاليا ، رومانيا ، اليونان ،

(۹۳) انظر:

Andrea G. Mochi Onory, les aspects rècens du probleme de succession aux Traités

في المجلة العامة للقانون اللبولي ، باريس ، ع ٣ سنة ١٩٦٨ ، ص ٢٠٤-٢٠٤ . وانظر كذلك تقرير لجنة القانون اللبولي عن اعال دورتها السادسة والعشرين عام ١٩٧٤ . Supplément, No 10 (A/9610/Rev.I) p. 29-38.

C.P.J.I, Série (A/B.No 61, P.237-238)

بوغسلافيا) التي ضمنت البها اقاليم كانت تكون جزءاً من المانيا او امبراطورية النمسا والمجر او بلغاريا جميع الاموال الموجودة في هذه الاقالم. وقد نصت على هذه القاعدة ايضا معاهدة الصلح الإبطالية المعقودة سنة ١٩٤٧ ، والمعاهدة المعقودة بين بريطانيا وبورما سنة ١٩٤٧ ، والاتفاقات المقودة بين هولندا واندونيسيا بعد استقلالها في سنة ١٩٤٩ ، والانفاقية المعقودة بين فرنسا وسوريا سنة ١٩٤٩ ، والبروتوكول المعقود بين فرنسا وموريتانيا سنة ١٩٦٧ (١٠٠) .

# ب. الاموال الحاصة : Les biens privés

القاعدة المقررة بشأن هذه الاموال هي حق دولة الاصل في الاحتفاظ بالأموال الخاصة الموجودة في الاقليم الذي تنازلت عنه للمولة اخرى . لانها تشبه في وضعها اموال الافراد الخاصة (٦٦) . وقد يتفق الطرفان على مخالفة هذه القاعدة فعاهدة فرساي لسنة ١٩١٩ الني اعادت الى فرنسا اقليمي الالزاس واللورين ، قررت انتقال جميع الاموال الخاصة التي كانت للتاج الامبراطوري او للولايات الالمانية في هذين الاقليمين الى فرنسا دون مقابل ، ومن ذلك ايضا الاتفاقية الفرنسية اللبنانية المعقودة سنة ١٩٤٨ فقد نصت على انتقال جميع الاموال الخاصة التي كانت لفرنسا في لبنان الى الحكومة اللبنانية . والاتجاه السائد في الوقت الحاصر يميل نحو نقل الاموال العامة والحناصة الى الدولة

الضامة او الناشئة . ومن التطبيقات الحديثة على ذلك المادة ١٩ من التصريح الصادر في ٩ آذار عام ١٩٦٢ المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي بين فرنسا والحزائر ، التي نصت على نقل جميع الاموال التي كانت لفرنسا في الجزائر الى الحكومة الجزائرية (١٧).

<sup>(</sup>۱۵) انظر روسو ، ص ۳۷۷ ـ ۳۷۹ .

<sup>(</sup>٦٦) انظر (Nguyen) القانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص ٤٢٩ . (٦٧) انظر تقرير المقرر الخاص بتوارث الدول في غير مواضيع المعاهدات ، في الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي سنة ١٩٩٨ ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

<sup>(</sup>A/CN.4/Ser. A/1968/Addfll)

وراجع كذلك المواد ١٢ و ١٤ من مسودة المشروع الذي اعده المقرر الخاص لهذا (A/cN 4/292) الموضوع في لجنة القانون الدولي في الوثيقة :

ج. الاموال الساوكة للأفراد :

ي ما البدأ المام المعلم في عالم الصاحد يقضي بوجوب احترام الحقوق الحاصة او المبدأ المعام المعلم المعلم المعام الإلاترامات التي سبق لدولة الاصل ان منحتها لبعض الافراد او الشركات الاجليم باحترام المرعبة قانونية على الاقليم المفصل او المتفسم وذلك تعليها للمبدأ القاضي باحترام المفتوق المحتسبة

و حالة تحول السيادة من دولة الى الحرى .

وقد تأكد هذا الجدأ في الرأي الاستشاري الذي اصدرت عبكة العدل الدولية الدائمة في ١٠ ايلول منة ١٩٢٣ ، بخصوص حقوق الجاليات الالمانية في بولونيا ، والذي جاء فيه . ان الحقوق الخاصة المكتسبة وفقا للقوانين النافذة الاتصبح ملغاة بعد تحول السيادة (٩٨) .

وقد اقرت محكة العدل الدولية اللهائمة هذا المبدأ في عدة قرارات اخرى ، نذكر منها وقد اقرت محكة العدل الدولية السادرة في ٢٥ ايار منة القرار الخاص بقضية المصالح الالمانية في ساليسيا العليا البولونية الصادرة في ٢٥ ايار منة ١٩٧٦ . وتتلخص وقائع هذه القضية في ان يولونيا التي بسطت سيادتها بعد الحرب العالمية الاولى على الاراضي التي كانت خاضعة لالمانيا اصدرت مرسوما حرمت بموجبه الرعايا الالمان الذين كانوا يقيمون في هذه الاراضي من بعض ممتلكاتهم الممنوحة لهم من قبل الدولة الالمانية . ونشب نزاع بين المانيا وبولونيا وعرض على محكة العدل الدولية الدائمة التي توريت بطلان المرسوم البولوني ووجوب احترام الحقوق الخناصة للرعايا الالمان (١٦) . وكذلك الحكم الصادر من نفس هذه المحكمة في ١٧ آذار سنة ١٩٣٤ النزاع بخصوص النزاع بين فرنسا واليونان بشأن انارة الفنارات العثانية ، وملخص هذا النزاع الفنارات العثانية كانت قد منحت لشركة فرنسية بعض الالترامات التي تقضي بانارة الفنارات العثانية المتشرة على شواطئ هذه الدولة ، في البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والمضايق ، وحينا حصلت اليونان على بعض هذه الشواطئ نتيجة للحرب المقانية ارادت ان تتخلص من الامتيازات المذكورة . وقررت الحكة ان عقد الالترام المشركة الفرنسية بواسطة الدولة العثانية يسرى في مواجهة اليونان التي يتعين عليا احترامه (٢٠٠) .

<sup>(68)</sup> C.P.J.I. Série B/No 6 P.38

<sup>(69)</sup> C.P.J.I, Série A/No 7, P. 20-21

<sup>(70)</sup> C.P.J.I, Série A/B, No 62, P.25

كما ان معظم المعاهدات تنص على وجوب احترام الحقوق التي اكتسبها الافراد او الشركات الاجنبية في الاقليم المفصل او المنضم ، نذكر منها معاهدة الصلح الايطالية المعقودة سنة ١٩٤٧ التي اشارت الى احترام الحقوق المكتسبة في الاقاليم التي كانت تحت السيادة الايطالية كليبيا واريتيريا والصومال . كما نص الاعلان الحناص بالغاء النظام الدولي عن مدينة طنجة والصادر سنة ١٩٥٦ في المادة ١٥ منه على احترام الامتيازات التي منحت بصورة قانونية (٢٠١) . كما اشارت اتفاقيات ايفيان المعقودة بين حكومة الثورة الجزائرية وفرنسا سنة ١٩٦٧ الى احترام الحقوق المكتسبة وعدم جواز حرمان احد من حقوقه دون دفع تعويض عادل له .

واهم فئة من الحقوق المكتسبة هي الامتيازات ، والتعامل الدولي قد ايد بصورة عامة الالتزام المفروض على الدولة الضامة او الناشئة باحترام الامتيازات التي منحتها دولة الاحلي مراهية هيها العانون والصالح المصام ، ولكن ذلك لا يمنسع الدولة الضامة او الدولة الناشئة من الغائها او تعديلها اذا كانت تتعارض مع نظامها ومصالحها . وقد اكد القضاء الدولي هذا المبدأ ، من ذلك الحكم الذي اصدرته عمكة العدل الدولية الدائمة في ٢٦ آذار سنة ١٩٢٥ في قضية مافروماتس بين اليونان وبريطانيا الدولية الدائمة في ٢٦ آذار سنة ١٩٢٥ في قضية مافروماتس بعقود الامتياز عدم جواز الذي جاء فيه دليس من مقتضى احترام الحقوق المكتسبة بعقود الامتياز عدم جواز الناءها او تعديلها بما يؤمن الصالح العام في الدولة التي تلقت هذه العقوده (٢٠٠٠) . كما الغاءها الوقمة الرابعة من القرار رقم اكدت الجمعية العامة للأم المتحدة هذا المبدأ ايضا ، في الفقرة الرابعة من القرار رقم اكدت الجمعية العامة للأم المتحدة هذا المبدأ ايضا ، في الفقرة الرابعة من القرار رقم الامتيازات الاجنبية ... لقاء تعويض عادل .

ثالثاً. الر التغيرات الاقليمية الجزئية في الديون:

يجب التفرقة هنا بهن الديون الهلية واليون العامة :

اً الدبون الهلة : Dettes localisées

هي للديون التي التزمت بها دولة الاصل لمصلحة الاقلم الذي انفصل عنها . ومثالها الديون المعقودة الأنشاء وفتح القنوات ومد السكك الحديدية بهذا الاقلم ، فأن هذه

<sup>(</sup>٧١) انظر شارل روسو . مبادئ القانون الدولي العام في مجموعة محاضرات لاهاي ع ٩٣ سنة ١٩٥٨ ، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦ .

C.P.J.I, Série A/No 7, P. 46-47

الديون تنتقل بأكملها الى دمة الدولة التي انتقل اليها الاقليم . وهذا هو الحل الذي تقتضيه المدالة ، وذلك لان الاقليم وحده هو المنتفع من هذه الديون ، وعليه فيبق متحملا لإعبائه بالرخم من تغير السيادة الدولية عليه .

وهذا هو ألحل الذي اخلت به الدول في جميع احوال التعامل بينها ، من ذلك مثلا مانصت عليه معاهدة الصلح الايطالية المعقودة سنة ١٩٤٧ على انتقال الديون المعقودة لمصلحة الاقليم الى الدولة التي دخل في سيادتها (٧٢)

#### ب الديرن العامة : ( Dettes publiques )

اما بالنسبة للديون العامة التي اقترضت لصالح الدولة عامة فيوجد بشأنها رأيان:
الرأي الاول: يستند الى ان التغيرات الاقليمية الجزئية لاتؤثر في الشخصية القانونية
للدولة. ويترتب على ذلك ان الدولة التي انتقل اليها الاقليم لاتلتزم بالديون العامة التي
اقترضتها دولة الاصل ، لأن هذه الاخيرة وان فقدت جزءا من اقليمها الا انها لم تفقد
شخصيتها الدولية وبالتالي تبق وحدها ملزمة بالوفاء بهذه الديون.

وقد تأكد هذا الرأي في القرار التحكيمي الذي اصدره الاستاذ اوجين بورك المعلام المراد المستاذ اوجين بورك الديون المراد المر

اما الرأي الثاني ، فيستند الى اعتبارات المعالة والى ان الدولة عندما استدانت انحا كان ذلك في سبيل الصائح العام او تفائدة كل اقليمها . ولذلك يحب ان توزع هذه الديون بين الدولة المتنازلة والدولة المتنازل اليها .

اما التعامل الدولي فقدم قدم حلولاً تختلف تبعا لوجود اتفاق خاص بنقل الديون او هدم وجوده .

فعند عدم وجود اتفاق دولي يقنضي بانتقال الديون بسبب التغيرات الاقليمية ، يمكن للدول المتنازل اليها ان تقبل او ترفض بأرادتها المتفردة تحمل شي من الديون العامة التي اقترضتها الدولة المتنازلة . فقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٨٣ ان

<sup>(</sup>٧٣) انظركافاريه ، ص ٣٨٧ . وانظركذلك تقرير المقرر الحناص لهذا الموضوع في لجنة القانون الدولي في الوثيقة ( (A/cN. 4/301) )ص ٨٩ . ٨٧ .

تتحمل اي جزء من الديون العامة بعد ان استقلت عن بريطانيا . بينما قبلت دول امريكا المجنوبية ، بعد استقلالها عن اسبانيا ١٨١٠ - ١٨٩٥ بأن تسهم في دفع الديون العامة لهذه الدولة .

وليس هناك اتفاق في الرأي بخصوص الاساس الذي يستخدم لتحديد النصيب الذي يجب ان تتحمله الدولة المتنازل اليها من الديون العامة التي اقترضتها الدولة المتنازلة . ولكن اتخذ البعض مساحة الاقاليم مقياسا ، غير ان هذا المعيار خاطئ لان مساحة الاقليم ليست مقياسا حقيقيا لقيمته الاقتصادية والمالية فهناك اقاليم صغيرة ولكنها غية ، وهناك اقاليم شاسعة ولكنها فقيرة . ومعيار المساحة قد اعتمده مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ لتحديد نصيب دول الملقان التي انفصلت عن الامبراطورية العثالية مى ديون هذه الدولة .

واتحذ البعض الآخر عدد سكان الاقاليم مقياسا . وهذا معيار خاطئ ايضا لأن هناك اقاليم صغيرة آهلة بالسكان ، واخرى واسعة تفتقر الى السكان . ولان تكاثر السكان في جزء من اجزاء الدولة ليست دليلا على ازدهار هذا الجزء .

على ان المعيار السليم الواجب اعتماده لتحديد نصيب الاقليم المنفصل من الديون العامة ، يجب ان يستند الى نسبة الضرائب التي كان يؤديها الاقليم المنفصل الى مجموع

<sup>(</sup>VE) انظر روسو، المرجع السابق، ص 227 ـ £4.

الضرائب العامة في الدولة . لان الضرائب تمثل في الواقع الدخل الحقيقي للأقلم وتعتبر عمير معاهدات الصلح التي تلت الحرب العالمية الاولى كمعاهدة فرساي وسان جرمان بالنسبة للأقاليم التي انتزعت من الامبراطورية الإلمانية وامبراطورية الفسا والجر(٧٠)

## وابعا . أثر التغيرات الاقليمية الجزئية في التظام القانوني الداعلي :

القاعدة العامة المقررة في هذا الصدد في التعامل والقضاء الدولي والداخلي ، هو عدم الترام الدولة المتنازل اليها بالاعال القانونية الصادرة من دولة الاصل قبل التنازل ، سواء ماكان منها متعلقا بالادارة او القضاء او التشريع . فهذه الاعال ثبق اجنبية بالنسبة للدول المتنازل اليها ، ولا يمكن تفاذها دون موافقتها .

وقد تأكدت هذه القاعدة في عدة احكام قضائية دوئية وداخلية . نذكر منها قراري وقد تأكدت هذه القاعدة في عدة احكام قضائية دوئية وداخلية . نذكر منها قراري عكة تمكيم ماليسيا العليا الصادرين في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ و ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ الللهن جاءا مؤيدين لما اتخذته بولونيا من اجراءات بشأن اقصاء الموظفين اللهن عينتهم المانيا في ساليسيا العليا قبل انتقال علما الاتفام الى بولونيا سنة ١٩٣٩ الذي جاء مؤيدا للأجراءات التي إنحذتها السلطات الفرنسية حيال الموظفين الالمان الذين تم مؤيدا للأجراءات التي إنحذتها السلطات الفرنسية حيال الموظفين الالمان الذين تم المؤلفين الالزامر والقورين بعد انتقال هذين الاقليمين من المانيا الى فرنسا سنة ١٩٩٩ ، وكذلك المجكم الصادر من الجكد العليا في الهند في ٢٧ ايلول سنة مواجد ، وكذلك المجراءات التي التخذتها الهند حيال الموظفين الذين عينتهم بريطانيا في الهند ، وتطبيقا للقاعدة الملكورة فقد نصت معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ على عدم تنفيذ الاحكام الصادرة من الهاكورة فقد نصت معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ على واللورين في الفترة الواقعة بين ٣ آب سنة ١٩١٤ و ١١ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ الا واللورين في الفترة الواقعة بين ٣ آب سنة ١٩١٩ و ١١ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ الا بواقفة الهاكم الفرنسية الهنصة في الاقلم.

وقد ترى الدول المزوج من هذه القاعدة باتفاق خاص ينص على نفاذ الاعال

<sup>(</sup>٧٥) انظر الذَّكِيُور على صادَّتي ابر هيف، ص

الادارية او التشريعية او القضائية في الدولة الضامة . كما فعلت مثلا فرنسا عندما اتفقت مع الهند سنة ١٩٥١ على قيام الدولة الاخيرة بدفع تعويض عادل لكل موظف تم تعينه قبل انتقال مقاطعة شاندرناغور ( chander nagor )اليها وتريد اقصاءه قبل الوقت المناسب .

عل ان تطبيق قوانين الدولة الضامة في الاقليم المنضم من حيث الزمان والاجراءات تختلف باختلاف طبيعة موضوعها . فان كانت هله القوانين تخص النظام الدستوري والسياسي جرى تطبيقها فورا وبدون اجراءات خاصة وبمجرد الضم لتعلقها بالاسس العليا لكيان الدولة . اما اذا كانت من القوانين الحناصة التي تنظم مراكز الافراد ، فينبغي اتخاذ اجراء تشريعي قبل تطبيقها على الاقليم حتى يأخذ السكان علما بذلك ، اي يجب ان تتبع بشأنها اجراءات الاصدار والنشر التي تراعي بالنسبة لكل قانون جديد حتى يصبح نافذ وقد جرى العمل على ان تكون هناك فترة انتقال يبقى فيها قانون الدولة المتنازلة ماريا وبعد انقضائها تباشر الدولة الضامة او الناشئة كامل سيادتها التشريعية (٢١) .

## خامساً. الر التغيرات الاقليمية الجزئية في جنسية السكان:

يترتب على التغير الجزئي الذي يصيب اقليم دولة ما ، ان يفقد سكان الاقليم المنفصل جنسيتهم الاصلية ويكتسبوا جنسية الدولة التي آل اليها الاقليم .

ويتم تغير جنسية سكان الاقليم بمجرد ضمه لدولة اخرى او نشؤ دولة جديدة . الا ان العادة جرت على ان يمنح سكان الاقليم المنفصل حق الخيار ( Droit d'option ) وخلال مدة معينة بين البقاء على جنسيتهم القديمة ، وبين اكتساب جنسية الدولة التي انضموا اليها .

ويمنح حق الحيار للسكان استنادا الى معاهدات دولية نذكر منها: معاهدة فرانكفورت المعقودة في ١٠ آيار سنة ١٨٧١ بين فرنسا والمانيا. بخصوص حق اختيار سكان مقاطعتي الالزاس واللودين للجنسية الالمانية او الفرنسية. كما نص على هذا الحق في معاهدات الصلح التي تلت الحرب العالمية الاولى ، والاتفاقية المعقودة بين فرنسا وتركيا منة ١٩٣٩ بالنسبة لسكان لواء الاسكندرونة الذي ضم الى تركيا.

<sup>(</sup>٧٦) انظر الدكتور حسن الجلبي ، ص ٤١١ - ٤١٣ . وروسو ، ص ٤٧٢ ـ ٤٨٢ .

ومن المعاهدات التي اخذت بحق الحنيار بعد الحرب العالمية الثانية ، معاهدة الصلح الايطالية المعقودة في ١٠ شباط سنة ١٩٤٧ التي تركت حق الحنيار لسكان منعلقتي ( Tende ) و ( Tende ) ، والمعاهدة المعقودة بين فرنسا والهند سنة ١٩٥١ بالنسبة لسكان شاندر ناغور التي انصم ، بلى الهند . ونصت على حق الحنيار ايضا اتفاقية ايفيان المعقودة في ١٩ آذار سنة ١٩٦٧ بين الحكومة الفرنسية وحكومة جية التحرير الوطني الجزائرية بالنسبة للفرنسيين من سكان الجزائر ، اذ اعطوا هؤلاء بهذه الاتفاقية حق الحنيار خلال ثلاث سنوات بين الابقاء على جنسيتهم الاصلية او اختيار الجنسية الجزائرية (١٧٠) .

# الفرع الثاني التعيرات التي تتناول كل مقومات الدولة فتؤدي الى زوالها زوال الدولة

يؤدي هذا النوع من التغيرات الى القضاء على استقلال الدولة وسيادتها . ويتم ذلك :

أ- اما عن طريق ضم دولة بالقوة الى دولة او دول اخرى (٧٨) ، فدولة بولونيا قد زالت في نهاية القرن الثامن عشر عندما تقاسمتها روسيا وبروسيا والنمسا ، وزالت دولة صربيا ودولة الجبل الاسود من الوجود سنة ١٩١٨ بانضامها الى يوغسلافيا، وزالت دول البلطيق الثلاث : ليتوانيا استوانيا ، لاتيفيا سنة ١٩٤٠ بضمهم الى الاتحاد السوفيتي .

(۷۷)انظركافاريه ، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٠ . وانظركذلك تقرير المقرر الحاص الاستاذ محمد البجاوي ، في الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي ج ٢ ، سنة ١٩٦٨ ، ص ١١٦ ـ ١١٧ .

(٧٨)لقد كان الضم عن طريق استعال القوة مشروعا في ظل القانون الدولي التقليدي ، وكان يعتبر وسيلة من وسائل اكتساب الاقاليم . اما في الوقت الحاضر ، فإن الضم أي اكتساب الاقليم عن طريق القوة ، اصبح عرما في ظل القانون الدولي المعاصر ، وقد اشار ميثاق الام المتحدة الى ذلك في الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي قضت بأن (يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اي وجم آخر لايتفق ومقاصد الام المتحدة» .

ب ـ أو عن طريق اندماج دولتين او اكثر لتكوين دولة جديدة بسيطة او مركبة . مثال ذلك زوال دولة مصر ودولة سوريا عند اتفاقها على تكوين دولة جديدة تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ ، وكذلك زالت دولة تنجانيقيا ودولة زنجبار وبأتحادهما مع بعضها في ٢٦ نيسان سنة ١٩٦٤ مكونين دولة تنزانيا . وبتكوين هذه الدولة انتهى في الجال الدولي مايسمى بتنجانيقا وزنجبار ، ليفسحا الجال للدولة الجديدة المكونة منها .

وقد يكون زوال الدولة موقتا لانه يتم بفعل غزو او استمار خارجي ، حتى اذا تمكنت الدولة المغلوبة على امرها من استعادة شخصيتها الدولة بوسائل سياسية او عسكرية او بمساعدة الغير ، عادت الى سابق عهدها واحتلت من جديد مركزها الدولي في المحافل العالمية . وهذا ما حصل للحيشة بعد عام ١٩٤٧ والنمسا وتشيكوسلوفاكيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ (٢٥) .

## الآثار المترتبة على زوال الدولة:

ينرتب على زوال الدولة آثار قانونية تقابل تلك التي اشرنا اليها عند الكلام على التغيرات الاقليمية (٨٠٠).

#### اولا - بالنسبة للمعاهدات الدولية :

يهب الخييز هنا بين المعاهدات الشارعة والمعاهدات المتصلة باقلم الدولة الزائلة التصالا مباشرا من جهة ، وبين المعاهدات التي يكون لشخصية عاقديها الاعتبار الاول من جهة اخرى .

فالماهدات الشارعة التي تنعقد باتفاق عدة دول عليها . هي بصفة عامة تنتقل الى الدول الضامة او الجديدة ولاتنقضي بزوال الدولة التي تكون من اطرافه لانها ترمي الى تحقيق مصلحة دولية عامة . مثل اتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ .

<sup>(</sup>٧٩)انظر روسو ، القانون الدولي ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠.

<sup>(</sup>٨٠) انظر كافاريه ، المرجع السابق ، ص ٤٠٧ ومابعدها . وسبير ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ـ ٢١٧ .

اما المعاهدات المتصلة بأقليم الدولة الزائلة اتصالا مباشرا كالمعاهدات التي تنظم الحدود بين الدول ، او المعاهدات التي تنظم المواصلات وشؤون الانهار الدولية ، فانها تتقل الى الدولة الجديدة او الضامة ايضا لتعلقها به ونذكر مثلا على ذلك بالمعاهدة المحقودة سنة ١٨٨٤ بين فرنسا ودولة الكونغو التي تضمنت شرط الاولوية في الرعاية في معاملة فرنسا بالكونغو والذي انتقل الى بلجيكا عندما ضمت اليها هذه الدولة في سنة ١٩٠٨.

المتعاقدة ويدفعهم الى التعاقد فلا تنتقل الى الدولة الخلف، لان زوال الدولة يؤدي الى المتعاقدة ويدفعهم الى التعاقد فلا تنتقل الى الدولة الخلف، لان زوال الدولة يؤدي الى زوال هذا الاعتباروبالتالي تنقضي المعاهدة ولاتنتقل الى الدولة الخلفومن قبيل هذه المعاهدات، المعاهدات السياسية كمعاهدات التحالف والفيان والمعونة المتبادلة والحياد والتحكيم، والمعاهدات العقدية كالمعاهدات الاقتصادية والتجارية ومعاهدات تسليم المجرمين. وقد سارت على هذا المبدأ الولايات المتحدة الامريكية عندما اتحدت ولاية تكساس معها في سنة ١٨٤٥. اما الجمهورية العربية المتحدة فقد سارت على خلاف هذا المبدأ، إذ اعلنت في المذكرة التي ارسلنها الى الامين العام للأم المتحدة في ١ آذار عام ١٩٥٨، الترامها بجميع المعاهدات التي سبق ان عقدتها مصر او سوريا مع الدول عام ١٩٥٨، الترامها بجميع المعاهدات التي سبق ان عقدتها مصر او سوريا مع الدول الاخرى. كما ان الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة في المادة ٦٩ منه قضى باستمرار نفاذ المعاهدات الموقعة من قبل سوريا ومصر قبل الدماجها وذلك في حدود باستمرار نفاذ المعاهدات الموقعة من قبل سوريا ومصر قبل الدماجها وذلك في حدود الاقلم المبرمة فيه (١٩٠١). وقد اخدت لجنة القانون الدولي بهذا الاتجاه الاخبر، واشارت اليه في المادة ٢٠٠ من مشروع الاتفاقية المخاصة متوادث الماهدات (٢٠٠).

ثانيا ـ بالنسبة للأموال والديون :

القاعدة العامة المقررة بهذا الصدد تقضى بانتقال اموال الدولة الزائلة من عامة

<sup>(</sup>٨١) انظر الدكتور حامد سلطان ، ص ٨١٨ ، وراجع كذلك الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي لسنة ١٩٦٧ ، ص ١٣٢ .

<sup>(</sup>٨٧) انظر تقرير المقرر الحناص لهذا الموضوع في الوثيقة ;

Supplement No to (A 9610/REV, IP. 98-106 انظر كذلك المادة ٣١ من اتفاقية فينا لحلافة الدول في المعاهدات

وخاصة الى الدولة التي ضمتها اليها او الدولة الجديدة (AT) ، وذلك مع احترام الحقوق الخاصة التي منحتها الدولة الزائلة لبعض الافراد او الشركات الاجنبية بصورة قانونية على اقلم تلك الدولة .

اما ديون الدولة الزائلة غانها لاتسقط بزوالها ، وانحا تنتقل بكاملها الى ذمة الدولة التي خلفتها (٨٤) . وهذا ما تقتضيه العدالة نظرا لما اصاب اقليم الدولة الزائلة الذي دخل في سيادة الدولة الجديدة ، من منافع نتيجة مثل هذه القروض .

(A/cN. 4/301/Add.I)

<sup>(</sup>٨٢) انظر تقرير المقرر الحناص بتوارث اللَّمول في غير مواضيع المعاهدات في الوثيقة

<sup>( (</sup>A/cN. 4/292) ص ۱۸۹ ومايعدها .

<sup>(</sup>٨٤) انظر تقرير المقرر الحناص لهذا الموضوع ، في الوثيقة :





#### تعريف المسؤولية الدولية :

يمكن تعريف المسؤولية الدولية بأنها عبارة عن نظام قانوبي تلتزم بمقتصاه الدولة التي تأتي عملا غير مشروع ، طبقا للقانون الدولي العام بتعويض الدولة التي لحقها صرر من جراء هذا العمل .

ومن هذا التعريف يتضح أن العنصر الأساس الأول للمسؤولية الدولية هو مشروعية العمل . والعصر الثاني لهذه المسؤولية يرتكز على تقدير عدم المشروعية بالسبة لقواعد القانون الدولي العام .

ويراد بالعمل غير المشروع كل مخالفة لالتزام دولي تفرضه قاعدة من قواعد القانون الدولي . فاذا ما أخلت مثلاً دولة ما بأحكام معاهدة سبق لها ان تقيدت بها . فانها تتحمل المسؤولية الدولية الناشئة عن هذا الاخلال، وتلتزم بالتالي بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من جراء هذا العمل .

وقد اقرت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ في القرار الذي اصدرته في ٢٦ تمور سنة ١٩٢٧ بشأن النزاع بين الهانيا وبولونيا بخصوص مصنعشهورزو(chorzow) . الدي جاء فيه ( من المبادئ المقبولة في القانون الدولي ان خرق الالتزامات الدولية يستوحب تعويضا مناسبا . فالتعويض يعتبر متما لتطبيق الاتفاقات . ولا ضرورة للاشارة اليه في كل اتفاقية على حدة ١٤٠٠ .

والقواعد الكانونية التي تحكم المسؤولية الدولية هي قواعد عرفية ، فقذ فشلت محاولات تدوينها في مؤتمر لاهائ سنة ١٩٣٠ . الا ان لجنة القانون الدولي التابعة للأمم

المتحدة ؛ تقوم في الوقت الحاضر بتدوين قواعد القانون الدولي المتعلقة بالمسؤولية الدولية (٢) .

## المبحث الأول طبيعة المسؤولية الدولية وانواعها وأساسه

الطبيعة القانونية للمسؤولية الدولية:

المسؤولية الدولية هي علاقة بين شحصين او اكثر من اشحاص القانون الدولي العام. وبموجب الرأي السائد في الفقه الدولي ان المسؤولية الدولية لا تكون الا مين

(٢) لقد طلبت الجمعية العامة للأم المتحدة في القرار رقم ٧٧٩ ( VIII ) الصادر في ٧ كانون الاول عام ١٩٥٣ ، من لجنة القانون الدولي التابعة لها ان تقوم بتدوين قواعد القانون الدولي المتعلقة بالمسؤولية الدولية . وتنفيذا لهذا القرار ، قامت لجنة القانون الدولي في عام ١٩٥٥ بتعيين الاستاذ جارسيا امادور الكوبي الجنسية مقررا خاصا لموضوع المسؤولية ، ثم حل عمله في عام ١٩٦٢ الاستاذ اكو الإيطالي الجنسية . وقدم الاستاذ المدور سنة تقارير ومسودة مشروع تتعلق بمسؤولية الدولة عن الاضرار التي تعيب اشخاص واموال الاجانب في اقليمها . كما قدم الاستاذ اكو اربعة تقارير ومسودة مشروع تتعلق بمسؤولية الدول عن الاعمال غير المشروعة دوليا . وتدرس لجنة القانون الدولي حاليا هذا المشروع الاخير . انظر المشروع الذي اعده المقرر الحناص الإستاذ امادور في الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ص ٧٣ ومابعدها . وللشروع الذي اعده الامتاذ اكو المقرر الحناص ، في الوثيقة (A/31/10) سنة ١٩٧٧ ، ص ١٩٠ ومابعدها .

دولتين او اكثر (٣) . وقد استقر القضاء الدولي على ذلك فقد حاء في القرار الذي اصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في ١٤ حزيران سنة ١٩٣٨ في قصية الفوسفات المعربي انه هلاكان الموضوع يتعلق بعمل مسند لاحدى الدول ويتعارض مع احكام الاتفاقية القائمة بينها وبين دولة احرى . فأن المسؤولية الدولية تنشأ مباشرة في مطاق العلاقات القائمة بين هاتين الدولتين » .

وتثار المسؤولية الدولية عندما تدعي دولة بأن ضررا قد اصابها وتطالب بالتعويض . وهذا الضرر يمكن ان يكون :

آ ـ خطأ مباشرا (كالاعتداء على علم الدولة او اهانته). ب ـ اخلالا بالقانون الدولي (كانتهاك احكام معاهدة)

ج ـ ضررا واقعا على أحد رعايا الدولة . اذ من حق هذه الدولة ال تحمي رعاياها الذين تضرروا من جراء الاعمال المخالفة للقانون الدولي التي ترتكبها دولة اخرى . اذا لم يتمكنوا من الحصول على حقوقهم بالطرق العادية .

ذلك ان الاضرار التي تصيب الافراد لاتنشأ عنها مسؤولية دولية مباشرة بين هؤلاء الأفراد والدولة التي يفيمون في اقليمها . بل تكون المسؤولية الدولية بين الدولة التي ينتمي لها الافراد وبين الدولة المسؤولة عن الضرر ، أي الدولة التي يقيم الافراد في اقليمها

(٣) ان المسؤولية اللولية يمكن أن تقع على عاتق المنظات اللولية في حالة عدم تنفيذها مثلا لمعاهدة مبرمة مع احدى اللول او مع منظمة دولية اخرى ، وتستطيع المنظمة الليولية كذلك ان تباشر الحاية الدبلوماسية بالنسبة لموظفيها ، وقد اكدت محكمة العدل الليولية ذلك في الرأي الاستشاري الذي اصدرته في قضية مقتل الكونت برنادوت ، وسبط الامم المتحدة في فلسطين . انظر مسؤولية المنظات اللولية ، اللكتور عبد العزيز مرحان ، القانون اللولي ، المرجع السابق ، ص ١٤١٤ ـ ٤٧٧ .

كما ان المسؤولية الدولية قد تئار في بعض الاحيان حيال الافراد كما حصل في محاكات نورمبرغ وطوكيو ، وان القانون الدولي المعاصر قد اعترف بمبدأ مسؤولية الافراد عن الجرائم التي تقترف ضد السلم ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد البشرية ، بالاضافة الى الجربة التقليدية وهي جربمة القرصنة . انظر فيا يتعلق بمسؤولية الافراد ، الدكتور حافظ خانم ، المسؤولية الدولية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٨ ٢٨ . والدكتور يونس العزاوي ، مشكلة المسؤولية الجنائية الشخصية في القانون الدولي ، بغداد ، منة العزاوي ، مشكلة المسؤولية الجنائية الشخصية في القانون الدولي ، بغداد ، منة

ويدخلون في علاقات قانونية معها<sup>(1)</sup> . اتواع المسؤولية الدولية<sup>(0)</sup> :

تقسم المسؤولية الدولية الى مسؤولية مباشرة ومسؤولية غير مباشرة . آ ـ المسؤولية الدولية المباشرة :

توجد هذه المسؤولية حينا يوجد اخلال مباشر من حانب الدولة بالتراماتها الدولية . ب\_ المسؤولية الدولية غير المباشرة : Responsabilité international indirecte

وتوجد عندما تتحمل دولة ما المسؤولية الدولية المترتبة على دولة اخرى ، بسبب انهاكها قواعد القانون الدولي العام . وهذه المسؤولية تتطلب وجود علاقة قانونية خاصة بين الدولتين المعنيتين ، وتتواجد هذه العلاقة في الحالات التالية :

١ الجابة: اذ ان اللولة الجامية تكون مسؤولة عن التصرفات غير المشروعة المنسوبة للدولة المحمية. وهذه المسؤولية نتيجة طبيعية لنظام الجابة، اذ تتولى اللولة الحامية جميع الاختصاصات اللولية. وقد اكدث عكمة العدل اللولية مسؤولية الدولة الحامية في الحكم الذي اصدرته في ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٧ في القضية الحاصة بمقوق الرجابا الامريكيين في مراكش (٢).

٢ مر الإنتداب: اذ تنحمل الدولة المنتدبة المسؤولية عن التصرفات غير المشروعة دوليا الصادرة عن الدولة المناضعة للانتداب. وقد طبقت محكة العدل الدولية الداعة هذا المبدأ في الحكم الذي اصدرته في ٣٠ آب سنة ١٩٧٤ في قضية مافرمانيس (Mavrommatis)

<sup>(3)</sup> لقد اعطت الانفاقية الاوربية لحقوق الانسان المعقودة في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٥٠ بين الدول الاعضاء في مجلس اوربا الحق للأفراد في بعض الظروف برفع دعاوي المسؤولية الدونية مباشرة ضد الدول الاعضاء الى اللجنة الاوربية لحقوق الانسان. انظر الدكتور عبد العزيز محمد سرحان، الاتفاقية الاوربية لحجابة حقوق الانسان والحريات الاساسية، القاهرة، عام ١٩٦٦.

١٠٥ - ١٠٤ ص ١٠٤ عن القانون الدولي العام ، وجيز دالوز ، ص ١٠٤ من (٥)
 (6) C.I.J. Rec, 1952, P. 185

٣ الوصاية : حيث تكون الدولة القائمة بادارة اقليم خاضع لنظام الوصاية في نفس
 الوضع السابق ذكره بالنسبة للدولة المنتدبة .

## اساس المسؤولية الدولية :

يشترط القضاء الدولي في الوقت الحاضر شرطين لترتيب المسؤولية على الدولة ، وهذان الشرطان هما : الاسناد وعدم مشروعية التصرف .

١ – الاستاد : فالشرط الاول للمسؤولية الدولية ، يتمثل في امكان نسبة او استاد العمل موضوع المسؤولية الى الدولة . والاعمال التي تنسب للدولة هي التصرفات او الامتناع عن التصرف من جانب هيآتها المختلفة ، التشريعية او التنفيذية او القضائية .

٧ - عدم مشروعية التصرف: ومن الفروري كذلك ان تكون الواقعة المنسوبة للدولة غير مشروعة دوليا. والعبرة في تقدير عدم المشروعية الى القانون الدولي العام لا الى القانون الداخلي. فقد يكون الفعل مشروعا في نظر القانون الداخلي وغير مشروع في القانون الدولي.

وفي الواقع فان الأساس الحقيقي للمسؤولية الدولية هو الاخلال بقاعدة من قواعد القانون الدولي العام (٧) .

## المبحث الثاني شروط المسؤولية الدولية

لقيام المسؤولية الدولية لابد من ان يقع فعل ويكون هذا الفعل منسوبا لدولة ، وتُغير مشروع وان يكون قد الحق ضرراً بدولة اخرى . او بعبارة اخرى لايتصور قيام المسؤولية الدولية مالم تتوافر شروط ثلاثة :

١ \_ عجب أن يكون الفعل منسوبا للدولة .

٧ \_ يجب ان يكون الفعل غير مشروع.

٣\_ ان يترتب على الفعل غير المشروع ضرد.

## اولاً ـ شرط نسبة الفعل الى الدولة :

ويعد الفعل منسوبا للدولة ، اذا كان صادرا من احدى سلطاتها او هيآتها العامة اخلالا بقواعد القانون الدولي ، وان كانت هذه الافعال لاتتعارض مع احكام قانونها

<sup>(</sup>٧) انظر الدكتور الشافعي محمد بشير، المرجع السابق، ص ٨٤- ٨٠.

· الوطي . والسلطات والهيئات التي تتحمل الدولة المسؤولية الدولية نتيجة تصرفاتها المخالفة المقانون الدولي الهمي قبل كل شي السلطات الثلاث في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية (^) .

## ١ - مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة التشريعية :

تعد الدولة مسؤولة عن كافة التصرفات غير المشروعة دوليا الصادرة من سلطتها التشريعية ، عابيا التشريعية ، العمل الصادر عن السلطة التشريعية ايجابيا كاصدارها قوانين تتعارض مع الالتزامات الدولية ، او سلبيا كامتناعها عن اصدار القوانين الضرورية لتنفيذ التزامات الدولة دوليا. كما لو امتنع البرلمان عن الموافقة عن تشريع لابد من صدوره لتنفيذ معاهدة معينة ، او امتنع عن الموافقة على اعتادات مالية معينة لابد منها لتنفيذ التزامات الدولة في المجال الدولي .

وقد طبق القضاء الدولي مبدأ مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة التشريعية في حالات عديدة ، نذكر من ذلك مثلا التطبيق غير المشروع لقوانين الضريبة على الاجانب ( القرار التحكيمي الذي اصدره (Gustave Ador) في 10 حزيران ١٩٢٢ ضد فرنسا لانها طبقت على بعض الرعايا الاسبانيين احكام القانون الصادر في اول تموز ١٩١٦، والقاضي بفرض ضريبة استثنائية على ارباح الحرب ، خلافا لاحكام اتفاقية الاقامة المعقودة بين فرنسا واسبانيا سنة ١٨٦٢ ، التي تنص على اعفاء الرعايا الفرنسيين المقيمين في اسبانيا والرعايا الاسانيين المقيمين في فرنسا من الضرائب الاستثنائية). وحالة مصادرة اموال الاجانب دون تعويض ( القرار الذي اصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بصدد مصادرة الولايات المتحدة الامريكية بعض السفن النرويجية المحايدة اثناء الحرب العالمية الاولى . وقد جاء في هذا القرار : على الدولة احترام اموال الاجانب وعدم التصرف بها الا لقاء دفع تعویض عادل تحدده لدی . الايجاب محكمة محايدة). وحالة نزاع الملكية بدون تعويض لاملاك الاجانب ( القرار الذي اصدرته محكمة المدل الدولية الدائمة في ٢٥ مايس سنة ١٩٢٦ ، بشأن النزاع بين المانيا وبولوبيا بخصوص مصنع شورزو (chorzow) الألماني الذي استملكته بولونيا في ساليسيا العليا دون دفع أي تمويض. وقد قضت المحكمة في قرارها بأن حق الاستملاك دون دفع التعويض المتصوص عليه في القانون البولوني الصادر في ١٤ تموز ١٩٢٠

<sup>(</sup>A) قارن المواد هـ و ٦ من مشروع مسؤولية الدول عن الاعال غير المشروعة دوليا ، وتعلق المقرر الحناص لهذا الموضوع الاستاذ اكو. في الوثيقة 10. 10 (A/9610/Rev.I) ص ١٧٤ ـ ١٣٠٠.

يتعارض مع «حكام الاتفاقية الالمانية البولونية المعقودة في جنيف في ١٥ تموز سنة (٩) .

اما القوانين التي تصدرها الدولة بتأميم الامتيازات والمصالح الأجنبية فلا ترتب على الدولة مسؤولية تحاه الدول المتضررة ، اذا كانت هذه القوائين تتضمن نصوصا بدفع تعويضات عادلة وسريعة .

وقد اكد القضاء الدولي حق الدولة في تأميم الامتيازات والمصالح الأجنبية ، من ذلك احكم الذي اصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ تموز عام ١٩٥٧ بشأن النزاع بين بريطانيا وابران بخصوص شركة البترول الانكليزية ـ الايرانية ، التي قامت ايران بتأميمها بموجب القوانين التي اصدرتها في ١٥ و ٢٠ آذار وأول مايس . وقد جاء في هذا الحكم الدي تضمن عدم اختصاص المحكمة في النظر في النزاع \* ال الموضوع يتعلق بتصرف داخلي محض لدولة ذات سيادة \* . وبينت المحكمة \* بأن التأميم حق لكل دولة دات سيادة وانه ينظم بقانون داخلي . ولا يتدخل القانون الدولي فيه الا من حيث كون التأميم في مقابل تعويض عادل وسريع بحيث يكون المرجع في تحديد هذه الشروط القضاء الداخلي للدول بالدرجة الاولى \* (١٠) .

ومن التطبيقات الحديثة للتأميم ، قيام الحكومة العراقية في ١ حزيران عام ١٩٧٧ بتأميم عمليات شركة نفط العراق بموجب القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٧ (١١١) . وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على قيام الحكومة العراقية بتعويص شركة نفط العراق المحدودة عا آلت للدولة العراقية من اموال وحقوق وموجودات . . وقد ثم تحديد مقدار

 <sup>(</sup>٩) انظر روسو ، ص ١١٥ ـ ١١٦ . والدكتور سموحي فوق العادة ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥
 (١٠) انظر الدكتور محمد عزيز شكري ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

<sup>(</sup>١١) قامت الحكومة العراقية في ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ بتأميم حصة الشركتين الامريكيتين في شركة نفط البصرة المحدودة بموجب القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٣ ، وفي ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣ قامت بتأميم حصة هولندا في شركة نفط البصرة بموجب القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٣ . وفي ١٩٧٨/١٢/٨ اصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (٧٠٠) لسنة ١٩٧٥ والقاضي يتأميم ماتبق من الحصص الاجنبية في شركة نفط البصرة .

ونوع التعويض في الاتفاق الذي توصلت البه الحكومة البعراقية مع شركات المنفط في الاول من آذار عام ١٩٧٣ (٩١٦) .

هذا ومن الملاحظ ان مسؤولية الدولة لاتفتصر على القوانين التي تصدرها سلطاتها التشريعية مخالفة لاحكام القانون الدولي ، بل تمتد ايضا الى احكام دستورها ، وقد ابدت عكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ في رأيها الاستشاري الذي اضدرته في ٤ شباط ١٩٣٧ بشأن معاملة الرعايا البولونيين المقيمين في دانتريغ والذي جاء فيه مايلي : د ليس للدولة ان تحتج امام دولة اخرى بأحكام دستورها للتحلل من الالتزامات التي يغرضها عليها القانون الدولي والمعاهدات النافلة ۽ (١٣).

## ٢ ـ مسؤولية الدولة عن اعمال السلطة التنفيذية :

نسأل الدولة عن التصرفات الصادرة عن موظفيها كافة ، سواء أكانت هذه التصرفات قد صدرت من السلطات المركزية او المحلية ، أو قد اتاها كبار الموظفين مثل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء او الوزراء او المحافظين ، او صغار الموظفين مها تواضع شأنهم مثل الجنود أو الشرطة (١٤) .

وفي الماضي كان الفقه يفرق بين الاعمال التي يأتيها الموظفون بأذن من حكومتهم او في حدود احتصاصهم ، فيقرر مسؤولية الدولة اذا نتج عنها اخلال بالالتزامات الدولية ، وبين الاعمال المخلة بالالتزامات الدولية التي يأتيها الموظفون عند تجاورهم لحدود

(١٢) لقد تضمن هذا الاتفاق قيام شركات النفط بدفع مبلغ ١٤١ مليون باون استرليني للحكومة العراقية تسديدا عن الحقوق المالية المعلنة خلال الاعوام السابقة على التأميم، وتعهد العراق في هذا الاتفاق بتزويد الشركات بـ (١٥) مليون طن من النفط الحام تسلم في موانئ البحر الابيض المتوسط خلال عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ تسديدا لكافة التعويضات. ويعتبر ذلك اسقاطا نهائيا لكافة ادعاءاتها عن نفط الشهال والجنوب اضافة الى تنازها عن امتياز شركة نفط الموصل. وتضمن الاتفاق ان تبيع الشركات خط انابيب نقل النفط العراقي عبر الاراضي اللبنانية ومصنى التكرير في طرابلس الى الحكومة العراقية بعد موافقة الحكومة اللبنانية ، على ان يكون ثمن هذا الحفط من ضمن (١٥) مليون طن من النفط الحام التي تم الاتفاق عليها.

(۱۳) انظر مطبوعات محكمة العدل الدولية الدائمة : (۱۶) انظر دلييز ، المرجع السابق ، ص ۳۹۱ . التعتصاصهم ، فينني المسؤولية عن الدولة ويسمح للأشخاص المتضررين برفع الامر الى عاكم الدولة ومقاضاة الموظف المذنب .

اماً اليوم فأن الرأي الراجع في العقه يذهب الى ان الدولة تسأل عن كل الافعال المخلة التي يأتيها الموظف بصفته هذه ، سواء كان يعمل في حدود اختصاصه او كان قد تعدى هذه الحدود ، لانه في كلتا الحالتين يعمل بأسم الدولة ، ومن واجب الدولة ان تحسن اختيار موظفيها وتراقب اعالهم ، فتجاوز الموظف لحدود اختصاصه يعتبر تقصيرا مر اللدولة في القيام بهذا الواجب . وقد احذ بهذا الرأي معهد القانون الدولي في دورة انعماده في لوزان سنة ١٩٢٧ عندما حمل الدولة مسؤولية الاعال التي تقع من موظفيها خارج حدود اختصاصهم و مادام ان هؤلاء الموظفين قد قاموا بها باعتبارهم احدى الهيئات الرسمية للدولة واستخدموا الوسائل التي تحت تصرفهم بصفتهم هذه ) .

وتثار مسؤولية الدولة عن تصرفات سلطتها التنفيذية من الناحية العملية في العروض التالية :

امتناع حكومة دولة من الدول عن تسليم احد المجرمين الى دولة اخرى اذا كان بين الدولتين معاهدة تقضي بذلك ، او قبضها على موظف دبلوماسي يتمتع باخصانات الدبلوماسية (١٥٠ ، او القبض التعسني على الاجانب ، او التمييز المجحف في معاملة الرعايا الاجانب . وتوجد احكام عديدة للتحكيم والقضاء الدوليين بالنسبة لهده المسائل (١٦) .

٣ مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة القضائية:

تسأل الدولة عن الاحكام التي تصدرها محاكمها اذا كانت هذه الاحكام متعارضة مع قواعد القانون الدولي العام. وهنا لا يمكن للدولة الاحتجاج عبداً استقلال القضاء ، لأن هذا المبدأ يشكل قاعدة داخلية تطبق في نطاق علاقة السلطة القضائية بغيرها من سلطات الدولة ولا شأن للدول الأجنبية بهذه العلاقة . ثم لان الدولة في ميدان العلاقات الدولية تواجه الدول الاخرى كوحدة مسؤولة عن تصرفات سلطاتها المختلفة .

<sup>(</sup>١٥) قضت المادة ٢٩ من اتفاقية فينا للملاقات الدبلوماسية بأن وتكون حرمة شخص البموث الدبلوماسي مصوتة. ولا يجوز اخضاعه لأية صورة من صور القبض او الاعتقال. ويجب على الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع اي اعتداء على شخصه او حريته او كرامته».

<sup>(</sup>١٦) انظرِ ( Nquyen ) ، المرجع السابق ، ص ٦٣٧ . وحامد سلطان ص ٣١٠ .

ولماكان الاجنبي يمثل امام المحاكم الوطنيه بسعته مدعيا او مدعى عليه او متهيا ، وفي كل هذه الحالات تسأل الدولة اذاكان في احكام محاكمها اخلال بالنزام دولي ملتى على الدولة . كما لو اخضعت لقضائها ممثلا دبلوماسيا ، اوكما لوكان اختصاص الدولة محددا في اتفاقات دولية وخرجت المحاكم على هذه الاتفاقات ، او اهملت المحاكم في تطبيق القانون الدولي او طبقته تطبيقا خاطئا (١٧) .

كما نسأل الدولة في حالة انكار العدالة (Deni de Justice) ويظهر انكار العدالة في الحالات التائية :

١ - عندما تمتنع محاكم الدولة ، رغم اختصاصها ، عن النظر في دعوى تقدم بها
 احد الأجانب .

٢ - عندما تتباطأ هذه المحاكم في الفصل في الدعوى دون مبرر ، اوبقصد حرمان الاجنبي من الحصول على حقه .

٣ ـ عندما تفصل هذه المحاكم في الدعوى فتصدر ضد الاجنبي حكما ظالما تعسفيا سبه الخضوع لشعور عدائي ضد الاجانب او الرغبة في الاساءة لهم (١٨).

ويعد من قبيل انكار العدالة ايضا:

آ) الاسراع في محاكمة المتهم الاجنبي بشكل غير مألوف.

ب) احالة الأجانب على عكمة استثنائية لحاكمتهم.

ج) عدم تنفيذ الحكم الذي صنر لمصلحة الاجنبي.

د) توقیع العقوبة على اجنبي دون محاكمة ، او عدم محاكمة المسؤولین عن جريمة
 ارتكبت ضد اجنبي ، او تسهل فرارهم من العقاب .

وعلى خلاف انكار العدالة لاتسأل الدولة عن الاحكام الحناطئة التي تصدر من عاكمها بحسن نية (كما لو انطوى الحكم على خطأ في الوقائع او في التقدير). اذ يستطيع

(١٧) انظر محمد حافظ غانم ، المسؤولية الدولية ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(١٨) لقد جاء في المادة السادسة من مقررات معهد القانون الدولي التي اتخذها في اجتماعه في لوزان سنة ١٩٢٧ بأن وتكون الدولة ايضا مسؤولية اذاكان في الاجراءات التي اتبعت امام قضائها او في الحكم الصادر منه اخلال ظاهر بالعدالة وعلى الاخص اذاكان الدافع على هذه الاجراءات او هذا الحكم شعور الكراهية بالنسبة للأجانب بوصفهم كذلك ـ باعتبارهم رعايا دولة معينة بالذات.

الاجنبي في هده الحالة الطعن في الحكم الخاطئ بطرق الطعن المعتادة كالاستئناف والتمييز، شأنه في ذلك شأن المواطنين (١٩) .

وقد اكدت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ في القرار الذي اصدرته في ١٧ المبلول ١٩٢٧ في قضية الباخرة اللوتس بين فرنسا وتركبا ، والذي جاء فبه و خطأ المحكمة في اختيار القاعدة القانونية الوطنية الواجبة التطبيق والتي تتمق مع قواعد القانون الدولي مسألة تتعلق بالقانون الداخلي ولا تهم القانون الدولي الا في حالة انكار العدالة أو الاخلال بالتزام اتفاقي ٤ (٢٠).

## ٤ مسؤولية اللولة عن التصرفات التي تصدر عن رعاياها :

يحدث كثيرا ان يقوم بعض الافراد في اقلم دولة ما باعال عدوانية مخلة بالقواعد الدولية ضد دولة اجنبية ، كالاعتداء على رئيسها او ممثلها الرسمي ، او اهابة عدمها ، او مساعدة حركة ثورية او انفصالية فيها ، او الاعتداء على رعاياها فهل تسأل الدولة صاحبة الاقليم عن هذه التصرفات امام الدول الاجنبية التي تعرضت أو تعرض رعاياها للاعتداء ؟

الرأي السائد هو ان الدولة تتحمل هنا مسؤولية دولية مناشرة لانها اخلت بأحد التزاماتها الأساسية ، وهو المحافظة على الامن والنظام العام في اقليمها .

وهذا الالتزام ذو وجهين : اذ يشمل واجب النع او الحيطة قبل وقوع الصرر ، وواجب القمع بمد وقوعه .

(١٩) لقد جاء في المادة التاسعة من مشروع الاتفاقية التي اعدتها جامعة هارفر في موضوع مسؤولية الدولة عن الاضرار التي تلحق باشخاص واموال الاجانب في اقليمها بأن دبوجد انكار للعدالة اذا وقع من المحكمة تسويف لامبرر له ، او حيل بين الاجنبي وبين الالتجاء للقضاء ، او وجد نقص كبير في اجراءات التقاضي او اذا لم تتوافر الضيانات التي لاغناء عنها لحسن سير العدالة ، او اذا صدر حكم ينطوي على ظلم واضح . اما الحظا الذي تقع فيه المحكمة ، والذي لايستشف منه الظلم الواضح ، فلابعد انكارا للعدالة ) .

(٢٠) انظر روسو ، ص ١١٧ ـ ١١٩ ، وكافاريه ، ص ٣٥٥ ومابعدها .

De Visscher, le déni de Justice en droit international . ق مجموعة محاضرات لاهاي سنة ١٩٣٥ ، ع ٢ ، ص ٣٩٩ .

## Devoir de prévention : النع : آ) واجب المنع

ان من واجب الدولة ان تحول دون وقوع التصرفات الضارة بالاجانب من جانب الأفراد وان تحمي عند الاقتضاء الاجانب المهددين فيها ، وواجب المنع هذا يفرض على الدولة ان تحتاط لكل امر وتتخذ بصورة دائمة التدابير اللازمة لحياية بعض الامكنة (كالسفارات ومناطق الحدود) ، او بعض الأجانب (كرئيس الدولة او وزرائها أو عمليها الدبلوماسين) ، وفي بعض الظروف كحدوث تظاهرات او اضرابات (۱۲) .

لكنه توجد من الناحية العملية صعوبة كبيرة في اثبات ان الدولة لم تقم بواجبها في حاية الأجانب. الا ان هناك بعض التصرفات التي يمكن ان تتخذ كمعيار في هذا الشان ، ومنها :

١ ــ رفض الدولة اتخاذ التدابير اللازمة ، على الرغم من مطالبة الممثلين الدبلوماسيين

(٢١) لقد اكد القضاء الدولي مبدأ مسؤولية الدولة عن التصرفات التي تصدر عن رعايها في حالة مااذا ثبت انها لم تقم بواجبها في حاية الاجانب، فقد جاء في الحكم الذي اصدرته لجنة التحكيم البريطائية - الامريكية المختلطة في قضية ( Horne Missionary ) بأن دمن المبادئ المستقرة في القانون الدولي ان

الحكومات لاتسأل عن افعال المتظاهرين ، مالم يثبت قبلها اي اخلال بواجباتها ، او تقصير في قم الفتنة».

ومن ذلك ايضا التقرير الذي وضعته لجنة الفقهاء التي كلفها مجلس عصبة الام سنة ١٩٢٣ ببحث النزاع بين اليونان وإيطائيا الذي احيل على عصبة الام لتسويته . فقد حدث ان قتل المتظاهرون اليونانيون الجنرال الايطائي ( réels )رئيس اللجنة التي كلفت بتخطيط الحدود بين اليونان والبانيا ، وقد اعتبرت الحكومة الإيطائية الحكومة اليونانية مسؤولة عن الحادث ، ثم قامت بعد ذلك القوات الإيطائية باحتلال جزيرة كورفو اليونانية ، وقد جاء في تقرير لجنة الفقهاء السائفة الذكر وان مسؤولية المدولة لاتئبت نجرد ارتكاب جريمة ضد اشخاص الاجانب في اقليمها ، وانما يلزم ان تكون الدولة قد اهملت في اتخاذ التدابير المعقولة لمنع وقوع الجريمة ، او لتتبع الجناة ، والقبض عليهم وعاكمتهم . ولاشك ان الصفة الرسمية لاحد الرعايا الاجانب والظروف التي تحيط ، بوجوده على اقلم الدولة . تفرض على الدولة المزيد من الحيطة والحفره . راجع الدكتور حامد سلطان ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٠ .

او الأشخاص المعنيين بذلك كرفضها ارسال قوة مسلحة لحاية الأجانب في منطقة خطرة.

٢ ـ اشتراك أحجود او الشرطة او الموظفين في اعمال العنف الموجهة ضد الأجانب.
 ٣ ـ عدم اكتراث الموظفين العموميين بعمل غير مشروع يشاهدونه او تورطهم بالمشاركة فيه.

وبالعكس فهناك تصرفات من شأنها ان تجرد الدولة من كل مسؤولية ، منها :

١ ــ حصول الضرر من عمل اشترك فيه الاجنبي ، او تم يتحريص منه .

٣ ــ رفض الأجني العمل بنصائح دولته التي دعته الى معادرة اقليم الدولة المقيم فيها . وكثيرا ماتعطي هذه النصيحة من جانب الحكومات الاجنبية لمواطنيها في حالة الحرب الأهلية او في حالة التوتر الدولي (٢٢)

Devoir de repression : ب \_ واجب القمع

ويكون بعد وقوع الضرر. وفي هذه الحالة يتمين على الدولة ان تبذل كل جهد لمعاقبة المجرمين وتأمين التعويضات المناسبة للمتضررين ، وتتحمل الدولة مسؤولية دولية اذا صدوت عنها التصرفات التالية :

١ ــ اذا رفضت او اهملت عمدا ملاحقة المجرمين.

۲ اذا رفضت معاقبتهم (۲۳) .

٣ ـ اذا رفضت محاكمتهم.

٤ ـ اذا تهاونت في مراقبتهم مما سهل لهم الفرار.

اذا اصدرت عفوا عاما او خاصا بعد صدور الحكم.

(۲۲) انظر روسو ، ص ۱۱۹ ۱۹۰ .

(٢٣) ان من الاسباب التي كانت وراء قطع الاتحاد السوفيني علاقاته الدبلوماسية مع سويسرا من سنة ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ هو القرار الذي اصدرته محكة لوزان القاضي بتبرته المهاجر الروسي ( Couradi ) الذي اتهم بقتل المندوب السوفيتي ( Vorewsky) في مؤتمر لوزان بتاريخ ١٣ مايس عام ١٩٧٣.

. ٥ ـ مسؤولية الدولة في حالة قيام ثورة او حرب أهلية :

ينبغي التفرقة في مجال مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تلحق بالأجانب خلال
 الثورات والحروب الأهلية بين ثلاث انواع من الاضرار (٢٤)

آ-الاضرار التي تصيب الاجانب بسبب القتال: لا تسأل الدولة عن الاصرار التي تلحق بالاجانب نتيجة لاعال القتال التي تدور بين القوات الحكومية وقوات الثوار، وذلك بناء على فكرة القوة القاهرة (Force majeure) وعلى هذا الأساس لايستطيع الاجنبي الذي تقصف داره اثناء غارة حربية ان يطالب بالتعويض عليه.

وقد اكد القضاء الدولي هذا المدأ من ذلك القرار التحكيمي الذي اصدره الاستاذ ماكس هوبر Max Huber في اول مايس سنة ١٩٧٥ في قضية طلب الحكومة البريطانية التعويص عن الاضرار التي لحقت برعاياها في المنطقة الاسبانية من مراكش ، والذي جاء فيه و لا يمكن ان تعتبرالدولة مسؤولة عن نتائج التدابير التي تتخذها لفرض النظام او مقاتلة العدو بالقوة المسلحة لان عملها هذا يعتبر من واجباتها الاساسية . كذلك ليست الدولة مسؤولة عن الاضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي تقوم بها جيوشها و .

ب\_ الاضرار التي تصيب الاجانب بسبب اعال الحكومة خارج نطاق القتال: تسأل الدولة عن الاضرار التي تلحق بالاجانب بسبب الاعال التي تتخذها الدولة خارج نطاق القتال كما لو استولت على اموال الاجانب، او دمرت ممتلكاتهم بدون ان تكون هناك ضرورة عسكرية، أو قتلتهم خارج ميدان القتال.

ج \_ الاضرار التي تصيب الاجانب بسبب اعال الثوار، وهنا يميز القضاء بين حالتين :

## ا ـ حالة هزيمة الثواد د

لاتعد الدولة مسؤولة عن اعال الثوار اذا اقترنت ثورتهم بالفشل. ويبرر الفقهاء هذا الحل بالفكرة الثالية : ان الحكومة الشرعية التي هزمت الثوار لاتعتبر مسؤولة عن الاضرار التي تسببوا في الحاقها بالاجانب لان الثوار كانوا متمردين وخارجين على القانون ، ولان المسؤولية تزول عندما تختني السلطة الفعلية والدائمة . على ان هذا المبدأ لايخلو من محاذير

<sup>(</sup>۲٤) انظر کافاریه ، ص ٤٧ ه ومایمدها ، وروسو ، ص ۱۲۱ ـ ۱۲۳ . و (Nquyen) ، ص ۱۲۷ ـ ۱۲۳ . و (Nquyen)

لانه يدفع الاجانب المقيمين في اقليم الدولة على التخلي عن حيادهم ازاء الفريقين المتنازعين ومساعدة الثوار على الفوز من أجل تأمين تعويضاتهم.

ولكن ترد على هذا المبدأ استثنائين :

آ \_ تتحمل الدولة المسؤولة الدولية في حالة اثبات تقصيرها في وإجب الحيطة أي اذا لم تتخذ كل مايمكن اتخاذه من تدابير للمحافظة على الأجانب.

ب \_ تتحمل الدولة المسؤولية الدولية كدلك في حالة عفوها عن الثوار (كأن تعطي لزعائهم مثلا وظائف عامة ) ، لان العفو يفترض قبول الدولة بتحمل جميع المسؤوليات التي ولدتها الثورة او الحرب ، ولان العفو يشبه المصادقة اللاحقة على الأفعال التي ارتكيا الثوار .

#### ٢ \_ حالة انتصار الثوار:

اذا نجحت النورة وتسلم النوار مقاليد الحكم ، فان الدولة تتحمل في هده الحالة المسؤولية الدولية عن الاضرار التي لحقت بالاجانب نتيجة لاعال النوار (٢٥) . وذلك على اعتبار ان الشعب قد رضي عن النورة وأقرها فتنسب اعالها للدولة ومنذ قيام النورة . وقد تأكد هذا المبدأ بالقرار الذي اصدرته لجنة الادعاءات الفرنسية \_ المكسبكية في عام 1944 في قضية (Pisson)

وقد جاء فيه و لا يمكن ان تعتبر الدولة التي نشبت فيها حركة ثورية مسؤولة عن تصرفات الثوار القانونية فيها وغير القانونية مالم بكتب لها النجاح و . وتطبيقا لهدا المدأ فقد قروت اللجنة مسؤولية المكسيك عن جميع الأعمال التي ارتكبها الحيش منذ تاريخ سقوط الرئيس مادور في ١٣ شباط سنة ١٩١٣ حتى تاريخ تأليف الحكومة الشرعية الجديدة في أول مايس سنة ١٩١٧ .

#### ثانيا \_ شرط عدم مشروعية الفعل:

يجب ان يكون الفعل المنسوب للدولة غير مشروع دوليا ، ويكون الفعل غير مشروع اذاكان يتضمن مخالفة الاحكام القانون الدولي العام الاتفاقية او العرفية او لمبادئ القانون العامة (٢٧)

(٣٥) قارن المادة الخامسة عشرة من مشروع مسؤولية الدول عن الاعمال غير المشروعة دوليا ، وتعايق المقرر الحناص الاستاذ اكو المرجع السابق ، ص ٥٣ ـ ٥٩ .
 (٣٦) قارن المادة الرابعة من مشروع مسؤولية الدول عن الاعمال غير المشروعة دوليا .

ثالثا \_ شرط أن يترتب على الفعل غير المشروع ضرد :

ويشترط اخيرا لقيام المسؤولية الدولية ان ينتج عن الفعل غير المشروع ضرر يصبب دولة من الدول . سواء اكان ذلك الضرر الذي يصبب الدولة ماديا «كالاعتداء على حدود الدولة او على سفنها او طائراتها) او معنويا (٢٧) (كامتهان كرامتها او عدم احترام انظمتها ورؤساتها او الاعتداء على علمها) . وقد يكون الضرير المعنوي في مجال العلاقات الدولية افدح بكثير من وجهة نظر الدولة التي حل بها الضرر من الكثير من الاضرار المادية (٢٨) .

(٢٧) الفرر المعنوي هو الذي لا يمس المال او المصالح المالية للمضار ، وقد اختلف فقهاء القانون المدني في الفرر المعنوي فنهم من لا يجيز التعويض عنه على اعتبار انه لم يحصل مساس بثروة الشخص . ويجيز القانون المدني العراقي لسنة ١٩٥١ التعويض عن الفرر المعنوي (راجع المادة ٢٠٥ مدني) ، كما ان القضاء المدني والاداري الفرنسي قد اقر التعويض عن الاضرار المعنوية . اما القضاء الدولي . فقد كان الى عهد قريب يعتبر عدم التعويض عن الفرر المعنوي مبدأ من مبادئ القانون الا انه عدل عن ذلك وأقر مبدأ التعويض عن الاضرار المعنوية في العديد من الاحكام التي اصدرها كما في قضية التعويض عن الاضرار المعنوية في العديد من الاحكام التي اصدرها كما في قضية ( Agnés connally ) و ( Lustiania ) و ( Agnés connaly ) وغيرها . انظر بالتفصيل كافاريه ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ ومابعدها . وغيرها . انظر بالتفصيل كافاريه ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ ومابعدها .

## المبحث الثالث الحاية الدبلوماسية Protection Diplomatique

قد يكون الفعل غير المشروع المنسوب لدولة ما قد سبب مجرد اضرار لحقت برعايا دولة اخرى وليس بذات الدولة التابع لها الرعايا . وفي هذه الحالة تستطيع الدولة اذا ما عجز رعاياها عن الحصول على التعويض بالطرق العادية ، ان تتدخل لحايتهم دبلوماسيا وللمطالبة مجقوقهم .

وتبدأ الحاية الدبلوماسية عادة بأن تتدخل الدولة التي ينتمي اليها الافراد الذين لحقتهم الاضرار لدى الدولة المسؤولة لكي تحصل على تعويض ماسب ، ويتم هذا الاتصال بالطرق الدبلوماسية . وقد اكدت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ في القرار الذي اصدرته في ٣٠ آب ١٩٢٤ في النزاع بين بريطانيا واليونان بشأن عقود الامتياز الممنوحة لمامروتس في فلسطين ، والذي جاء فيه و ان من قواعد القانون الدولي ان لكل دولة الحق في ان تحمي رعاياها اذا لحقهم ضرر نتج عن اعال مخالفة للقانون الدولي صدرت من دولة اخرى ، وذلك في حالة اذا لم يستطيع الرعايا الحصول على حقوقهم بالوسائل من دولة اخرى ، وذلك في حالة اذا لم يستطيع الرعايا الحصول على حقوقهم بالوسائل القضائية ، وان الدولة حينا تتبنى دعاوى رعاياها بالطريق الدبلوماسي او امام القضاء الدولي تؤكد حقها في ان يعامل رعاياها وفقا لقواعد القانون الدولي العام (٢٠) .

شروط مباشرة الحاية الدبلوماسية :

يشترط لكي تمارس الدولة حقها في حاية رعاياها ثلاثة شروط:

١ ــ وجود رابطة قانونية او سياسية بين الشخص المتضرر والدولة المدعية (وهي عادة الجنسية)

٢ أـ استنفاذ الاجراءات القانونية الشاخلية .

٣ ـ ملوك المدعى .

(٢٩) انظر عمد حافظ غاخ ، المسؤولية الدولية ، ص ١١٤ - ١١٧ .

اولاً - الجنسية :

فالشرط الاول لمارسة الحاية الدبلوماسية يتمثل في وجود علاقة قانونية سياسية بين الشخص المتضرر والدولة المدعية . وهذه العلاقة هي الجنسية .

وقد اكدت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ صراحة في الحكم الذي اصدرته في مراحة في الحكم الذي اصدرته في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٩ في النزاع بين استوانيا ولتوانيا حول سكة حديد - paneva في الدولة عدم وجود اتفاهات خاصة عان رابطة الجنسية وحدها تمنح الدولة حق الحياية الدبلوماسية ه (٢٠٠).

وشرُ ط الجنسية هذا يثير عدة مسائل نذكر منها مايلي :

آ) حاية رعايا الدولة ناقصة السيادة: تتولى الدولة الحامية والدولة القائمة بالوصاية حاية رعايا الدول والاقالم التي تكون تحت حاينها او تحت وصاينها. ويرجع ذلك الى ان هذه الدول والاقالم لاتملك ممارسة علاقاتها الحارجية، وإن الاشراف على هذه الدلاقات موكول للدولة صاحبة الولاية عليها.

ب ) حالة ازدواج الجنسية /Doube nationalite

يحب الفييز بهذا الصدد بين حالتين :

1 - ان يتمتع الشخص المتضرر بجنسيتين ، جنسية الدولة المسؤولة والدولة المدعية على السواء . فني هذه الحالة لايجوز مباشرة الحياية الدبلوماسية لانه يتعذر على كل من الدولتين التابع لها المتضرر الأتحمي مصالحه لدى الدولة الثانية التي يتمتع ايضا بجنسينها . وقد ايد القضاء الدولي هذا المبدأ خاصة في القرن التاسع عشر ، ثم طبقته بجالس التحكيم الفنزويلية عام ١٩٠٣ ، واوردته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في ١١ نيسان ١٩٤٩ حيث اشارت الى ان والعمل يسير على ان الدولة لاتحارس حاينها لمصلحة احد رعاياها ازاء دولة اخرى ماتزال تعتبره من رعاياها» (٢١) .

٢ ـ ان يتمتع الشخص المتضرر بجنسية دولتين لاتكون من بينها الدولة المسؤولة ،
 فني هذه الحالة اختلفت الأراء حول تحديد الدولة التي يجوز لها ان تباشر الحاية الدبلوماسية .

وذهب البعض الى ان يترك الخيار للشخص المتضرر ، وذهب رأي اخر الى ان الدولة

<sup>(</sup>٣٠) انظر مطبوعات محكمة العدل الدولية الدائمة : Série (A/B, No. 76, P. 16)

<sup>(</sup>۳۱) انظر روسو، ص ۱۰۹ -۱۱۰ -

المسؤولة هي التي تبت في هذا الأمر ، والرأي الراجع في القضاء الدولي ان يكون تفضيل احدى الدولتين متوقفا على اعتبارات توضع الجنسية الفعلية La nationalité effective للشخص المتضرر ، ومن هذه الاعتبارات اداء الحدمة العسكرية لدى احدى الدولتين ، او تولي وظيفة عامة فيها ، او الاقامة العلويلة فيها (٢٢) .

وقد طبقت محكمة التحكيم الدائمة هذا المبدأ في حكمها الصادر في ٣ مايس سنة ١٩١٧ حول قضية كانبفارو (Canevaro)

وتتلخص وقائم هذه القضية ان حكومة بيروكانت تعترض على رغبة ايطاليا في جاية البارون كانيفارو Canevaro الذي كان مواطنا ابطاليا بحكم ولادته ومواطنا بيرونيا بحكم اقامته . وقد اعتمدت الهكة المذكورة الجنسية البيرونية دون الجنسية الايطالية لان المومأ اليه اثبت بتصرفاته السابقة تحسكه بها أذ رشح نفسه للانتخابات في بيرو وطلب من حكومتها الموافقة على أن يكون قنصلا لمولندا لديها . وكها طبقت هذا المبدأ أبضا محكة العدل الدولية ، في الحكم الذي أصدرته في ٦ نيسان عام ١٩٥٥ في قضية محكوما بين لحتشتاين وغواتهالا وقد اشارت فيه الى أن المبرة في مجال الحهاية الدبلوماسية دائما يكون بالجنسية الفعلية (٢٢) .

ج) جنسية الشركات: ان جنسية الشركات التجارية تثير صعوبات جمة ، في حالة ما اذا ارادت دولة ما ان تتدخل لحاية شركة مركزها الرئيسي لدى احدى الدول في حين ان ادارتها الفعلية ومعظم رأسهالها بيد رعاياها . وكان المتبع في الماضي الاخذ بجنسية الشخص المعنوي ، وهي تتحدد عادة بالاقليم الذي يوجد فيه مركز ادارة الشركة ولكن اتجه العرف والقضاء الدولي الى الأخذ بفكرة الرقابة أي بأن تكون العبرة بجنسية الاشخاص الذين بشرفون فعلا على ادارة الشركة والذين يحملون اسهمها . وتطبيقا لهذه الفكرة تدخلت الولايات المتحدة الامريكية لحاية مصالح شركات موجودة في دول امريكا اللاتينية وتتمتع بجنسية هذه الدول ، على اساس وان الاصحاب الحقيقيين لهذه الشركات من رعايا الولايات المتحدة الامريكية (٢٤) .

د) تاريخ المتمتع بالجنسية : اختلف الفقهاء حول الوقت الذي ينظر فيه الى جنسية

<sup>(</sup>٣٢) انظر الدكتور حافظ غائم، المرجع السابق، ص ١١٨.

<sup>(</sup>۱۳۳) انظر روتيم:

Paul Reuter, Droît international public Thémis, Paris,1973,P.196
. ۱۱۸ م م افظ خام ، ص ۱۱۸ (۴٤)

الشخص المتضروء فيأخذ البعض بجنسية الشخص وقت وقوع الضروحيث لايجوز ان تتدخل الدولة لحاية من اكتسب جنسيتها بعد وقوع الضرو. وقد ايدت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا الرأي في القرار الذي اصدرته في عام ١٩٣٩ بشأن الزاع بين استوانيا ولتوانيا والذي جاء فيه ( يشترط لقيام المسؤولية الدولية ان يثبت ان الشركة الاستوانية التي اصابها الضرر كانت متمتعة بالجنسية الاستوانية وقت وقوع الضرو) (٢٥٠). ويرى البعض الاخر ان للدولة أن تباشر حهاية الاستخاص الذين اكتسبوا جنسيتها بعد وقوع الضرر (٢٦٠). ولكن على يشترط ان يظل الشخص المتضرر متمتعا بجنسية الدولة حتى الفصل في دعوى المسؤولية ؟ يذهب الرأي الراحح الى استمرار تمتعه بالجنسية حتى الفصل في التزاع ، فاذا ما غير جنسيته بعد تدخل دولته فقد حقه في حايتها . ولا شك ان الفصل في التزاع ، فاذا ما غير جنسيته بعد تدخل دولته فقد حقه في حايتها . ولا شك ان المنظر المنظر المنظر المنظر المنابة ولا المريكية قررت في الامر الاداري رقم ه الصادر في ٢٦ أن بشرين الاول عام ١٩٧٤ الاكتفاء بان بتمتع المشتكي بالجنسية الامريكية عند وقوع الفير الاداري المريكية عند وقوع الفير النصر الاداري رقم ه الصادر في ٢٦ الفير الفير المريكية عند وقوع الفير الاداري رقم ه الصادر في ٢٠١

### ثانيا ـ استخاذ الاجراءات القانونية الداخلية :

ويشترط ايضا لكي تمارس الدولة حقها في حاية رعاياها ان يكونوا قد استنفلوا الوسائل القضائية التي يقررها تشريع الدولة التي يقيمون فيها ، فان كان الحكم المشكو منه قابلا للاستثناف او التمييز وجب على الاجنبي ان يسلك طرق الطعن هذه قبل ان يلجأ الى حاية دولته . أما اذا تعذر عليه اللجوه للمحاكم او لم تكن هناك محاكم محتصة ، أو ان الحكم الذي صدر في شكواه كان مشوبا بانكار العدالة ، كان لدولته ان تتدخل للمطالبة بحقوقه بطريقة دولية . وقد ايد القضاء الدولي هذا المبدأ (٢٨) ، من ذلك القرار

<sup>(</sup>٣٥) يجوز الاتفاق على عنالفة هذه القاعدة ، فالمادة ٥١ من معاهدة فرساي التي أعادت الالزاس واللورين الى فرنسا اعتبارا من تاريخ الهدنة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، قد منحت فرنسا الحق بالتدخل لحاية سكان الالزاس واللورين دبلوماسا عن الاضرار التي لحقت بهم خلال الحرب العالمية الاولى . راجع كافاريه ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .
(٣٦) انظر حامد سلطان ، ص ٣٣٣ .

<sup>(</sup>٣٧) روسو ، الوجيز ، ص ١٠٩ . والقانون الدولي ، سنة ١٩٥٢ ، ص ٣٦٣. (٣٨) ويجوز الاتفاق بين الدولتين على التغاضي عن شرط استنفاذ الاجراءات القانونية

الذي اصدرته عكمة العدل الدولية الدائمة في عام ١٩٧٤ في قضية مافروماتس السابق ذكرها .

ثالثاً ـ ساوك سلم للمدعي <sup>(٢٩)</sup> :

ويشترط اخيرا ان لايكون الشخص المراد حايته قد تسبب بسلوكه الخالف للقانون الدولي العام ، او لقوانين الدولة التي يقيم فيها في حدوث الضرر الذي يشكو منه ويعرف ذلك في الفقه الغربي بشرط الايدي النظيفه Les maine propres ويترتب على ذلك عدم قبول دعوى المسؤولية في حالتين :

آ \_ حالة انتهاك الفرد الاجنبي لقانون الدولة التي يقيم فيها كأن يشترك مثلا في تمرد ، او حركة ثورية ضد الحكومة الشرعية .

ب في حالة ما اذا ابدى نشاطا يتعارض والقانون الدوني العام كاشتراكه في تجارة الرقيق ، او خرقه حياد دولة اجنبية ، او قيامه بالتجسس عليها .

وكذلك لايمكن حاية الشخص المتضرر في حالة ما اذاكتم كونه مواطنا اجنبيا ، او ارتكب غشا عند تقديم طلبه ، او تأخر تأخيرا شديدا في تقديم طلبه .

## المبحث الرابع آثار المسؤولية الدولية

ان الشيجة الرئيسية للمسؤولية الدولية هي التزام الدولة المسؤولة بتعويض الضرد الذي نشأ عن الفعل غير المشروع (٤٠٠). وقد اكد القضاء الدولي هذا المبدأ في العديد من الاحكام نذكر منها: القرار التحكيمي الذي اصدره الاستاذ ماكس هوبر في اول مايس

الداخلية ، من ذلك مثلا المادة الرابعة من الاتفاهيه المعموده بين بريطانيا وفلندا في ١٣ ـ ١٠ . ١٩٣٠ ، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية المعقودة بين المانيا وسويسرا في ١٥ تموز عام ١٩٣١ . انظر امثلة اخرى في كافاريه ، ج ٢ ، ص ٤٤١ . (٣٩) انظر:

Jean J. A. Salmon, Des (Mains Propres) comme condition de recevabilité des reclamamations intrnationales.

Annuaire Français de droit international, 1964, P. 225-266.

- ۱۲۵ منظر روسو ، الوجیز ، ص ۱۲۲ ـ ۱۲۸ ، والدکتور حافظ غام ، ص ۱۲۵ . ۱۲۸ . ودلیز ، ص ۲۸۶ ـ ۲۸۶ . ودلیز ، ص ۲۸۶ ـ ۲۸۶ .

1970 في القضية الخاصة بالاضرار التي لحقت ببعض الرعايا البريطانيين في مراكش الاسبانية وقد جاء فيه وان النتيجة التي تؤدي اليها المسؤولية هي دفع التعويض والحكمان الصادران من محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية شورزو Chorzow بتاريخ ٢٦ تموز عام ١٩٢٧ و ١٣ ايلول عام ١٩٢٨ ، وقد جاء فيهها من المبادئ المقررة في القانون الدولي ان حرق الالتزامات يستوجب التعويض بشكل ملائم (١١) . ويتخذ التعويض في المسؤولية الدولية الصور التالية :

#### اولا \_ الترضية : (Satisfaction)

تكون الترضية هي التعويض المناسب عندما لايترتب على العمل المسبب للمسؤولية اي ضرر مادي. والترضية تعني قيام الدولة المسؤولة بعدم اقرار التصرفات الصادرة عن سلطانها او موظفيها . ومن صورها تقديم اعتذار دبلوماسي او ابداء الأسف ، او تحية العلم في حالة الاهابة ، او فصل الموظف المسؤول ، او احالته الى المحكة ، ومن امثلة الترضية ماحدث عندما قبض رجال البوليس الامريكي على احد رجال السلك الدبلوماسي الايراني في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٣٤ لقيادته السيارة بسرعة شديدة , فلما احتجت الحكومة الايرانية على عالفة القواعد المتعلقة بحصابات السلك الدبلوماسي قامت ورارة الحارجية الامريكية بالاعتذار عن الحادث ، كما عاقبت رجال البوليس المسؤولين عنه .

## ثانيا ــ التعويض العيني :

ويكون باعادة الامر الى ماكان عليه قبل وقوع الفعل غير المشروع ، كاعادة الأموال التي صودرت بدون وجه حق من الاجانب . وقد اكد القضاء الدولي ذلك في الحكم الدي اصدرته عكمة العدل الدولية الدائمة في ١٣ ايلول عام ١٩٢٨ في قضية مصع شورزو ، والذي جاء فيه « ان الطريقة التي تتبعها المحاكم عادة في احتساب التعويضات هي ان التعويضات تعمل على ازالة جميع آثار العمل غير المشروع واعادة الحالة الى ماكانت عليه قبل وقوع هذا العمل ويتم تسوية ذلك بالتعويض العيني .... ه (٤٢)

<sup>(</sup>٤١) انظر مطبوعات عكمة العدل الدولية الدائمة :

Série A/No. 9 P. 21 et No 17 P. 29

انظر احكام اخرى للقضاء الدولي بخصوص التعويض العبي ، في مقال الدكتور (٤٢) عمر زكي غاشي : الاعتداء الثلاثي ضد مصر والتعويضات عن الاضرار ، في المجلة المصرية للقانون الدولي ، ع ١٣ سنة ١٩٥٧ ، ص ١٧٠ ومابعدها .

#### ثالثاً ـ التعويض المائي :

ويكون بدفع مبلغ من المال لتعويض الضرر الناتج عن المعل غير المشروع . وهذا هو الشكل الشائع للتعويض كما جاء في قرار محكمة التحكيم الدائمة الصادر في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ من انه وليس بين مختلف مسؤوليات الدول فروق اساسية ، ويمكن تسويتها جميعا بدفع مبلغ من المال ٤ .

ويتم تحديد مبلغ التعويض بالاتفاق بين اطراف النزاع أو يمن طريق التحكيم او القضاء (٢٤٠) ، وفي الغالب يتم الاتفاق على التعويض نتيجة لمفاوصات تتم بين الاطراف المعينة يعقبها اتفاق يبين مقدار ونوع التعويض مثال ذلك الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية ومساهمو شركة قناة السويس في ٢٩ نيسان سنة ١٩٥٨ .

وينبغي ان يماثل التعويض الضرر مماثلة حقيقية بحيث لايقل عنه او يزيد ، كما ينبغي ان يشمل مالحق الدولة المتضررة من خسائر كافة ومافاتها من كسب نتيجة الفعل غير المشروع ، فني حالة الاحتجاز غير المشروع لسفينة صيد اجنية ، على سبيل المثال ، ينبغي ان يتضمن التعويض مبلغا موازيا لما كان ستظران تحققه السفينة من ربح الاصحابها خلال مدة الاحتجاز غير المشروع (٤٤) .

<sup>(</sup>٤٢) راجع المادة ٢٣ من ميثاق الام المتحدة.

<sup>(</sup>٤٤) انظر روسو، ص ١٣٦ ـ ١٢٧ . وسامي عبد الحميد، ص 800 .

## القسم الثاني اشخاص القانون الدولي غير الدول

ان قواعد القانون الدولي العام قد اعدت في الاصل لتطبق على الدولة مباشرة ، لان الدولة كانت وما تزال الشخص الرئيس في القانون الدولي العام وأوسع الأشخاص الدوليين اختصاصا . ومازال هذا القانون يكرس لدراسة الدولة القسم الاكبر من ابحائه . ولكن هذا القانون يهتم كذلك بأشخاص اخرين ويمنحهم بعص الاختصاصات المحددة التي تسبغ عليهم صفة دولية وتسمح لهم بمارسة نشاط دولي معترف به . وعلى هذا الأساس يميل اغلب العقهاء الى اخضاع هؤلاء الأشخاص لقواعد القانون الدولي العام والى اعتبارهم من اشخاصه . على الرغم من الاختلاف المين بينهم و بين الدولة من حيث المركز القانوني ، والاختصاصات ، والدور الذي يقوم به كل منهم في نطاق المجتمع الدوني .

وهذه الفئة من اشخاص القانون الدولي تشمل : الفاتيكان والمنظات الدولية . كما يثير مركز الفرد في القانون الدولي اهتماما واسع النطاق ، لذا اتجه القانون الدولي الى تقرير حقوق للمرد ، والى العمل على ضمان تلك الحقوق بطريقة دولية . وستتولى في هذا القسم دراسة الفاتيكان والمنظات الدولية والفرد بشيّ من الايجاز .

# النصل الأول الكرسي البابوي ودولة ملينة الفاتيكان(١) Le Saint - Siège

تتناول في هذا الفصل هراسة الكرسي البابوي<sup>(١)</sup> في مبحثين: نخصص الاول لدراسة التطور التازيخي ، والتاني لنشأة دولة مدينة الفاتيكان .

(١) انظر روسو ، القانون الديلي ، ج٢ ، ص ٢٥٢ ـ ٢٧٧ . وكافاريه ، ج١ ، ص ٤٧٥ ـ ١٨٥ . والذكتور حامد سلطان ، ص ٩٩ ـ ١٠٤ . والدكتور على صادق ابو

هېف، ص ۲۹۹. ۲۹۹ وکلتك:

Henry, Marc-Bonnet : la pepauté contemporaine. (Que Sais-Je). No. 209, Paris, 1971;

ومقال الاستاذ محمد التابعي : الوضع القانوني لدولة مدينة الفاتيكان ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ع ٣٠ سنة ١٩٧٤ ، ص ١٣٣ ـ ١٦٠ .

(٢) ان تعبير الكرس البابوي يحمل معنين:

الاول : ويقصد به مجموعة رجال الدين والحاكم والمكاتب وهو المسمى (curia) ومن طريق هذه الجمومة يقوم البابا بأدارة شؤون الكنيسة.

المنى الثاني: يعني السلطة العليا في الجهاز القانوني للكنيسة اي الهيئة الحاكمة . وقد هزج رجال الكنهمة منذ زمن بعيد على اعتبيار الكرسي البابري شخصية قانونية فاسلطات هولة ، وقد اشارت الى ذلك المادة ١٠٠ من القانون الكتيسي .

ø

۸

٩

.

# المبحث الأول التطور التاريخي

#### اولاً - الدولة البابوية القدعة :

كان البابا حتى عام ١٨٧٠ يجمع بين سلطتين هما : السلطة الروحية والسلطة الزمنية . فبموجب الاولى كان يعتبر رئيسا للكنيسة الكاثوليكية ، وبموجب الثانية كان يعتبر رئيسا للدولة مستقلة لها اقليم وشعب وسيادة (٢٠) ، ويصدق عليها وصف الشخصية الدولية . فكان له بموجب هده الصفة الملاخيرة ممارسة التمثيل الدبلوماسي السلبي والايجابي ، وعقد المعاهدات الدولية ، وعقد المحالفات ، كهاكان له جيش خاص به ، وكثيرا ماكان البابا يستعمل نفوذه الديني في مبيل دعم نفوذه السياسي ، كهاكان يعتمد على نفوذه السياسي في مبيل نشر نفوذه الديني أن مبيل دعم نفوذه السياسي ، كهاكان يعتمد على نفوذه السياسي في مبيل نشر نفوذه الديني أنها .

واستمر البابا يجمع بين هاتين السلطتين الى عام ١٨٧٠ - حين غزت الجيوش الايطالية اقلم الدولة البابوية . واحتلت روما عاصمتها . واصدرت الحكومة الايطالية مرسوما في ٩ تشرين الاول عام ١٨٧٠ بضم روما للملكة الايطالية الجديدة . واجرى بعد ذلك استفتاء في ٢٠ تشرين الاول أيد بأغلبة ساحقة ضم روما للملكة الايطالية حيث اصبحت عاصمة لها . وبذلك زالت الدولة البابوية من الوجود ، وزال تبعا لذلك وصف الشحصية الدولة عنها (٥) . وفقد البابا قانونا ماكان له من اختصاصات في

 <sup>(</sup>٣) كانت الدولة البابوية القديمة تضم مقاطعات روما ، مارس ، أو يرى ، الأنبوم .
 وكانت مساحة هذه الدولة تبلغ حوالي ١٨٠٠ كم ، وعدد سكانه يتجاوز ثلاثة ملايين نسحة .

رع) انظر حامد سلطان ، ص ۱۰۲ .

<sup>(</sup>a) انظر كافاريه ، ص ٤٧٧ .

محارسة الشؤون الدولية (١٠)

الا ان اليابا بق كما كان في الماضي بمارس اختصاص التمثيل الدبلوماسي وعقد المعاهدات التي تتصل بالشؤون الديئية (١٠٠٠).

وقد ابقت ايطاليا للبابا صفته كرئيس للكبيسة الكاثوليكية وان نزعت منه سلطته الزمنية كرئيس لدولة. وتحدد وضع البابا الجديد بعد اصدار الحكومة الايطالية قامول الضهانات في ١٣٠ ايار سنة ١٨٧١.

#### لانيا \_ قانون الفيانات : Loi des garaties

قانون الضمانات هو عبارة عن قانون داخلي صادر من جهة واحدة . وهي ايطاليا . قام بتنظيم العلاقة بين هذه الدولة وبين البايا كما نظم العلاقة ايضا بين البابا والدول الاجنبية . ويمكن ايجازه كما يلي :

اولاً: يعتبر البابا شخصا مقدساً وذاته مصونة لاتمس . ويعتبركل اعتداء يقع عليه او يوجه ضده في حكم الاعتداء الذي يقع على الملك او يوحه ضده (المواد ١ ـ ٢).

ثانيا: يتمتع البابا في جميع انحاء المملكة الابطالية بالمراسم الملكية ويحق الصدارة المعترف له يه من رؤساء اللمول الكاثوليكية (م - ٣).

**ناك؛** تتمتع الامكنة التي يقيم فيها البابا او بوجد فيها بالحصانة ، ولا يجوز لاحد من رجال السلطة العامة دخولها لاي سبب الا باذن منه (المواد ٧ ـ ٨)

وابعا: يحق للبابا ان يتبادل المبعوثين مع الدول الاحبية . ويتمتع مبعوثوه لدى هذه الدول ومبعوثو هذه الدول لديه اثناء وحودهم في ايطالبا نجميع الامتيارات والحصانات التي يقرها القانون الدولي للمثلين الدرلوماسيين (م - ١١).

<sup>(</sup>١) لقد قدمت الحكومة الايطائية عدة مشروعات للبابا قبل قيامها باحتلال روما ، نذكر منها المشروع الذي عرضه كافور في ١٨ ايلول عام ١٨٦١ على البابا الحكومة الفرنسية ومنح فيها البابا السلطة الكاملة في الشؤون الروحية ، وخصه براتب وافر يتقاضاه من جميع الدول الكاثوليكية في العالم ، شريطة ان يتنازل عن سلطته الزمنية ، ولكن البابا رفض هذا المشروع ، كما انه رد مشروعين الحرين عرضا عليه في ١٤ كانون الثاني المبابا رفض هذا المشروع ، كما انه رد مشروعين الحرين عرضا عليه في ١٤ كانون الثاني المبابا رفض هذا المبدوع ، كما انه رد مشروعين المعرين عرضا عليه في ١٤ كانون الثاني المبدوع ، ٢٠ آب ١٨٧٠ .

<sup>(</sup>٧) انظر (Nquyen) ص ٤٩٤..

خامساً : تمنحه ايطاليا ريعا سنويا وتعترف بحقه في أن يكون له أدارة خاصة وموظفون تابعون له . لايجوز للسلطات الايطالية التدخل في شؤونهم .

الا ان هذا القانون لم يعترف للبابا بأية سيادة اقليمية ، حتى بالنسبة لقصر الفاتيكان والقصور والمباني الاخرى التي تركت عمت تصرفه ، وانما كان حقه قاصرا على التمتع بالاقامة فيها واستعالها دون امكان التصرف فيها ، لانها تعتبر وفقا للهادة الحامسة من قانون الضانات من المنافع العامة .

لذًا فان البابا قد رفض هذا القانون . واعتبر نفسه اسيرا في روما . كما اعتبر ملك ايطاليا غاصبا لسلطانه . واتخذ جميع البابوات من يعده نفس الموقف .

#### موقف الدول من البابا :

انقسمت الدول في معاملة البابا بعد صدور قانونا الضَّانات الى فتتين :

الاولى: وتضم غالبية الدول : وقد اعتبرته من اشخاص القانون الدولي العام . وله بموجب هذه الصفة حق تبادل التمثيل الدبلوماسي السلبي والايجابي ، وعقد المعاهدات الدينية ، وعدم تحمل ايطاليا تبعة المسؤولية الدولية عن التصرفات الصادرة عنه ... البغ .

اما الفقة الثانية : فلم تعترف به ولم تقم علاقات رسمية معه ، وقد اعتبرت الشؤون الدينية ذات صفة داخلية صرفة ، وكان من بين هذه الدول فرنسا في الفترة من عام ١٩٠٥ حيث كانت السلطات تمنع رفع العلم البابوي في الاعياد الدينية (٨) .

# المبحث الثاني دولة مدينة الفاتيكان L Etat de la cité du Vatican

ساد الجفاء كما ذكرنا بين البابا وايطاليا على اثر صدور قانون الضهانات. وعندما جاء

<sup>(</sup>٨) إنظر روسو، ص ٣٥٧.

موسوليني الى الحكم شعر سفود الناما الروحي فأراد ان يصع حدا للعلاقة عير الودية مين الطرفين بفتح المفاوصات مع الناما . وفي ١٩ شباط سنة ١٩٧٩ ثم الاتفاق بين الطرفين على اتفاقات اطلق عليها اسم معاهد ت لاتران لامهاء ماسمي مالقصية الرومانية التي بدأت سنة ١١٨٠ .

وقد صمت هذه المعاهدات ثلاثة اتفاقات : الأولى تصمنت الشؤون المالية . والثانية الشؤون الدينية في ايطاليا . والمعاهدة الثالثة ، وهي اهم هذه الاتعاقات ـ تضمنت العلاقة بين ايطاليا والدنا ، و بين النانا والدول الاحسية (١)

وما رالت هذه المعاهدات سارية المفعول ودعمت المادة ٧ من دستور خمهورية الايطالية الصادر عام ١٩٤٧ .

اولا \_ معاهدة لاتران : Traite de latran

تتألف هذه المعاهدة من ٢٧ مادة . وتنص الربعة مها على انشاء دولة مدينة الفاتيكان واحصاعها لسلطة الكرسي النابوي وحده دون ان يكون لايطاليا اي حق ي

 <sup>(</sup>٩) بعد التصديق على معاهدات لاتران اصدر البابا مرسوما بابويا ، تضمنت مجموعة من القوانين المنظمة للحكم في مدينة الفاتيكان وشملت هذه القوانين مايأتي :

١ ـ قانون اساس لمدينة الفاتيكان من اجل تحديد شكلها والمؤسسات العامة فيها .

٧ ـ مصادر القوائين التي تنظم العلاقة بين ايطاليا والفاتيكان.

٣ - قانون خاص بالميثات الادارية .

٤- تشريعات التقاضي بكل اشكاله وتحديد اختصاصات المحاكم.

٥ ـ حق مدينة الفاتيكان في منح صفة المواطن وكذلك منع حق الاقامة .

٦- قوانين الامن وما يرتبط بها واختصاصات سلطات بوليس المدينة وحقه في منح
 تصاريح الدخول .

التدحل بشؤوم (١٠٠

تولت المواد الاحرى تنظيم العلاقة مين يطالبا والنام من حهة ، وعلاقة الناما بالدول الاحسية من حهة احرى .

فن جهة علاقة البابا بايطاليا ، اعترفت المعاهدة مكرسي المابوي بالسيادة في مجال العلاقات الدولية (م - ٢) كر عترفت له ابصا تمكينه مدينة لعانيكان وسيادته عليها (م - ٣). ثم اعترفت الشخص البابا وممثلية وأراضية بالحصالة وتقرر هم اعقاءات حاصة (م - ٨).

ونصت المعاهدة على ان تتولى الحكومة الابطالية قمع الجرائم التي ترتكب في مدينة

(١٠) تبلغ مساحة دولة مدينة الفاتيكان ٤٤ هكتارا ، وهدد سكانه حوالي الف نسفة منهم حوالي ٥٣٠ بتمتعون بالجسية الفاتيكانية والباقون لهم حق الاقامة . ولايقيم في مدينة الفاتيكان نفسها الا البابا وبعض الكرادلة عمن يقتضي العمل ضرورة تواجدهم فيها مثل سكرتير الدولة للشؤون الخارجية ومعاونو البابا وحاشيته .

وللفاتيكان جوازات سفر خاصة بها تمسح للكرادلة وكبار الموظفين ممن يقومون بمهات رسمية . ولها قواتها الحناصة ، وحرس الناما كلهم من المتطوعين ولها بوليسها الحناص من رجال الحرس السويسري وهي مسؤولة عن الاس وتصاريح الدخول للمدينة وهناك مراكز للبريد والتلغراف واذاعة وصحف ولها محطة سكك حديدية .

ويتولى البابا ادارة الدولة اما بنفسه او بواسطة اشخاص اله لجان يفوضهم في هذه الاغراض.

واهم هذه الهبئات التي تتولى الادارة تحت اشراف اليلها هي :

١ - سكرتارية الدولة للشؤون الحارجية ويتولاها كردينال ومعه معاونان بدرجة نائب وزهر
 احدهما للشؤون السياسية والآخر للشؤون المتصلة بالمراسم .

٢ ـ حاكم المدينة بتولى كل السلطات التنفيذية ماعدا مايتصلى بالبابا نفسه ، ومتسب
 الحاكم ظل شاغرا منذ عام ١٩٥٧ حتى الآن .

٣- مستشار الدولة ووظيمته استشارية بحته ، وهي متصلة بالمسائل التي يطلب منه البابا
 رأيه فيها .

 ٤ ـ اللجنة النابوية وتضم خمسة كرادلة وتتولى السلطات التشريعية في حالة غياب حاكم للدينة .

نظر محمد التابعي ، المرجم السابق ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

الفائيكان بناء على تفويض دائم من الكرسي البابوي الذي يتنارل عن حق الايواء التقليدي ويتعهد بأن يسلم الى الحكومة الايطالية المحرمين الذين قد يلجأون الى منطقته (م - ٢٢).

كما تعهدت الحكومة الايطالية بتأمين اعمال المرافق العامة التي تحتاج اليها دولة مدينة الفاتيكان كالسكك الحديدية ودوائر البرق والبريد والهاتف والاذاعة وشبكة المياه والكهرباء... الغ (م - ٣).

اما من ناحية علاقة البابا بالدول الاجنبية . فقد تقرر منحه حق التمثيل الدبلوماسي السلبي والايجابي وتبادل هذا التمثيل مع ايطاليا نفسها (١١) . وحق عقد المعاهدات التي تتصل بالشؤون الدينية والتي يطلق عليها اسم الكوبكوردات (١٢) .

الا ان معاهدة لاتران حظرت على دولة مدينة العاتبكان الدخول طرفا في المنارعات التي تنشب بين الدول , او حصور المؤتمرات الدولية للبطر في مثل هده المنازعات مالم

(11) ازداد تبادل النميل الدبلوماسي بين الكرنسي البابوي والدول الاجنبية بعد أبرام معاهدة لاتران. اذ ارتفع عدد الدول الممثلة اي الدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع البابا ، من ٣٠ عام ١٩٧٩ الى ٣٦ في عام ١٩٤٠ والى ٤٤ في عام ١٩٥٠ ليصل الى ٨٠ في مطلع عام ١٩٧٤ ، منها كثير من الدول خير الكاثوليكية : كبريطانيا ، الصين ، اليابان ، الهند ، تركيا ، الحبشة ، مصر ، صوريا ، لبنان ، العراق ، الكويت ، السودان ، الجزائر ، وتونس .

(١٧) لقد ابرم الكرسي البابوي المديد من للعاهدات : هي الكونكوردات مع الدول الاجنبية بعد ابرام معاهدة لاتران ، منها الكونكوردا مع هولنداً في ١٢ تشرين الاول عام ١٩٣٧ ، ومع المانيافي ٢٠ تحوز ١٩٣٣ ، ومع يوغسلافيا في ٢٥ تموز ١٩٣٣ ، ومع اسبانيا في ٢٧ آب عام ١٩٥٣ ، ومع هنغاريا في ١٩٦٤ .

تدعى اليها . كما اعتبرت هذه المعاهدة مدينة الفائيكان منطقة محايدة وتتمنع بحرمة خاصة (۱۳) .

## · ثانيا \_ الوضع القانوني للفائيكان :

ذهب بعض الفقهاء الى القول بأن مدينة الفاتيكان هي دولة تتوافر فيها جميع عناصر اللنولة ومعيارها القانوني (١٤٠) . واستندوا في قولهم هذا الى وجود سلطة رمنية تتمثل بالبابا . وان هذه السلطة كانت طرفا في معاهدة لاتران الدولية . اضافة الى ان هذه المعاهدة نصت صراحة على ان العاتيكان هي دولة مستقلة ذات سيادة .

(١٣) لقد احترم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، حياد مدينة الفاتيكان . فعندما نزلت الجيوش الانكليزية والامريكية في جزيرة صقلية في عام ١٩٤٣ ، وجه الرئيس روزفلت في ١ تموز من السنة نفسها ، الى البابا بيوس الثاني عشر رسالة اكد فيها رغبة الحلفاء في احترام حياد مدينة الفاتيكان والاملاك البابوية . فيم ان الجيش الالماني انتهك هذا الحياد لدى احتلاله روما في الفترة من ٨ ابلول ١٩٤٣ و ٤ حزيران عام ١٩٤٤ . وانتهكت الشرطة الفاشية حياد مدينة الفاتيكان باقدامها على توقيف ١٤ شخصا كانوا قد لجأوا الى المدور المجاورة لكنيسة القديس بول . وبعد استيلاء الحلفاء على مدينة روما ، اكد البابا على حياده في التصريح الذي اصدره في ٧ حزيران عام ١٩٤٤ .

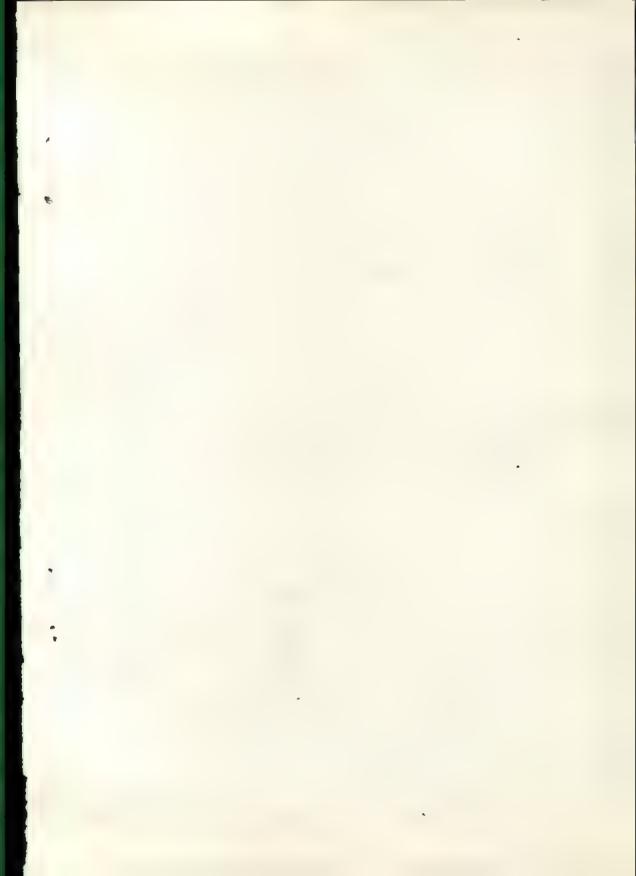
(٤ ) في رأى فقهاء القانون الدولي من رجال الكنيسة او من المتصلين بهم ، ان دولة مدينة الفاتيكان اخلت شكلها الواقبي والقانوني حقب التصديق على معاهدة لاتران . وانها استوفت كل العناصر المكونة للدولة . ارض وسكان وسلطة ، وهي في رأي هؤلاء دولة ملكية منتخبة تحت سيادة البابا الذي له السلطة بأعتباره رئيس الكنيسة ، وان هذه اللولة بتركيبها القانوني لاتختلف عن اي دولة اخرى . واجع مقال الاستاذ محمد التابعي ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

الا ان مثل هذه النصوص والاحكام والمظاهر يجب ان لاتخفى حقيقة عدم كون الفاتيكان دولة لعدم توافر عناصر الدولة فيها (١٠٥ . فاقلم الفاتيكان لايتجاوز مساحته ٤٤ هكتارا اي اقل من نصف كيلومتر مربع . اضافة الى ان عدد سكانه لايتجاوز الف نسمة . وكلهم من الذكور. وبعبارة اخرى لايوجد للفاتيكان شعبا وحدته العائلة . اما جنسية السكان فهي اضافية ووظيفية. فهي تعبر عن رابطة سياسية بين الفرد والفاتيكان . لان اكتسابها بتحقق بمجرد توافر شروط معينة وتُقدانها يقع حالمًا تنعدم مثل هذه الشروط ويبق من يكتسب مثل هذه الجنسية محتفظاً . على كل حال . بجنسيته الأصلية . وهو وضع غريب . اذ لابوجد عند اي دولة حالة ازدواج الجنسية لدى جميع سكانها . اما السلطة السياسية في الفائيكان فلا تمارس بداعًا بمارس بديلا لها وهي السلطة الروحية التي لاتقف عند حدود حاضرة الفاتيكان وَأَنَّمَا تُمتد الى الافراد الذين يدينون بالمذهب الكاثوليكي في اي دولة كانت . واخيرا لانستطيع القول بأن للفاتيكان مرافق ادراية تقوم بتسبيرها . وانما تقوم ابطاليا بهذه المهمة . وزيادة على ذلك فان الفاتيكان لايباشر الاختصاص العام المعترف به للنول والذي يعد معيارها فيجب عليه التزام الحياد في المنازعات السياسية وهو لايختص بالمعاقبة على الجرائم التي ترتكب في مدينة الفاتيكان ، وانما تتولى ذلك الحكومة الايطالية بناء على طلب الفاتيكان. كما تباشر الحكومة الايطالية ادارة المرافق الخاصة بالفاتيكان من سكك حديدية بريد وتلغراف وتليفون ومياه وكهربا ... الخ.

والحقيقة فأن الفاتيكان هي عبارة عن شخص من اشخاص القانون الدولي العام وليست دولة . وجدت بتنازل ايطالبا عن بعض اقليمها ومبانيها لهيئة دينية وهي الكنيسة الكاثوليكية ، واعترف لها بالشخصية الدولية .

<sup>(</sup>۱۰) انظر کولیار ، ص ۱۹۰ ـ ۱۹۲ ـ وکاظریه ، ص ۱۸۲ ـ ودلیز ، ص ۱۲۸ ـ وروسر ، جی ۲۷۷ ـ ۲۷۷ ـ ویهایلاس ، ص ، ۲۱۵ ـ ۲۱۲ .





المنظات الدولية هي عهيئات تنشئها مجموعات من الدول بارادتها للاشراف على شأن من شؤونها المشتركة . وتمنحها اختصاصات ذاتية تباشرها هذه افيئات في المجتمع الدولي . وي مواجهة الدول الاعضاء نفسها . (١) . والمنظات الدولية تشمل : المنظات العالمية كعصبة الايم في الماصي والايم المتحدة في الوقت الحاضر . والمنظات الاقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الاهريقية ... ، والمنطات المتخصصة كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها .

#### الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظات الدولية:

ان الاعتراف المصطت الدولية بالشحصية الدولية . لم يتم الا بعد مناقشات فقهية طويلة في مفهوم الشخصية الدولية . فقد انكر الفقهاء الاولون تمتع المطات الدولية بالشحصية القانونية الدولية ، وأكدوا ان الدولة هي شخص القانون الدولي الوحيد (٢) . اما المنطات الدولية فهي في نظرهم مجرد علاقة قانونية وليست شخصا قانونيا (٣) .

عير انهمند نهاية القرن التاسع عشر . اخد الفقهاء يعيرون موقعهم ويعترفون نوجود جاعات وهيئات عير الدول تتمتع بالشحصية القانونية الدولية وتخضع للقانون الدولي العام .

ولا يوجد اليوم شك في تمتع المظات الدولية بالشخصية القانونية الدولية ، لاسيا بعد ان اعترفت محكمة العدل الدولية بالشخصية القانوبية للامم المتحدة في رأيها الاستشاري الذي اصدرته في 1 1 نيسان عام 1924 بخصوص التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الخدمة في الامم المتحدة (قضية مقتل الكونت برنادوت وسيط الامم المتحدة في فلسطين على ايدي العصابات الاسرائيلية).

. وقد جاء في هذا الرأي الاستشاري و ان خمسين دولة . تمثل الأكثرية الواسعة من <> اعضاء المجتمع الدولي تملك . وفقا للقانون الدولي . صلاحية خلق كيان يتمتع بشخصية

<sup>(</sup>١) أنظر الذكتور محمد حافظ غانم ، القانون الدولي ، ص ٢٠٥.

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۹ ومايليها من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>٣) انظر الدكتور محمد حافظ غام، ص ٥٠٢.

دولية موصوعية . ولبس محرد شحصية معترف به من حامهم فحسب » . واكدت المحكمة « ال تمتع الامم المتحدة سخصية دولية لاعبى عمه لتحقيق مقاصد المبثق ومبادئه ، وال وطائف السطمة وحقوقها لا يكل ال تفسر الاعلى اساس تمتعها لفسط كبير من الشخصية الدولية " ( ) )

كما ان المواليق المسئة لمسطات الدولية تبص صراحة على تمتعها بالشخصية القانولية الدولية فقد بص ميثاق الامم استحدة في الددة ١٠٤ على ال « تتمتع اهيئة في بلاد كل عصو بالاهلية القانولية التي يتطلب قيامها باعباء وطائعها وخفيق مقاصدها » وتنستع المنظمة أيضا في أرض كل عصو من أعصائها بالامتبارات والحصانات الصرورية لتحقيق الهدافها (٥٠ وكدلك يتمتع أعضاء الامم المتحدة وموطفو المنظمة بالامتبارات والحصابات الضرورية لكي يمارسوا باستقلال وظائفهم بالنسبة للمنظمة (١٠)

وبهاء على التفويض الوارد في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ١٠٥ من الميثاق. عقدت الامم المتحدة في ١٣ شباط عاء ١٩٤٩ اتفاقية بشأن مرايا وحصابات الامم المتحدة وقد وافقت عديها الدول الاعصاء. وتبص المادة الاولى من الاتفاقية على ال تتمتع الامم المتحدة بشخصية فانونية ، فلها حق التفاقد والتقاصي وشراء وبيع العقارات والسقولات . كما فصلت البواد الاحرى الامتيارات والحصابات التي تتمتع بها الامم المتحدة وموظفوها في اراضي الدول الاعضاء .

ونص ميثاق حامعة الدول العربية في المادة ١٤ على الله يتمنع اعصاء محلس الحامعة واعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظاء الداخلي بالامسازات والحصابات الديلوماسية اثناء قيامهم بعملهم وتكول مصوبة حرمة المباني التي تشعب هيئات الحامعة و .

ولقد فصلت هذه الامتيارات والحصادات اتفاقية متيارات وحصدات حامعة الدول من العربية . التي صلىق عليها محلس الحامعة في ٩ ابار حاء ١٩٥٣ . وتبص المادة الاولى من الاتفاقية على ال تتمتع حامعة الدول العربية بشحسبة فالولية . فلها هلية تملك الامول الثابتة والمنقولة والتصرف بها . واهلية التعاقد . واهلية التقاصي . كم لبلت الله د الحرى المجامعة وموضعوها

<sup>(</sup>٤) النظر الدكتور صالح جواد الكاظم ، المنظات الدولية ، ص ١٨ .

<sup>(</sup>٥) انظر الفقرة الاولى من المادة ١٠٥ من ميثاق الام المتحدة .

<sup>(</sup>٦) انظر الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من ميثاق الامم المتحدة .

واخيرا. فإن ماذكرناه عن الشخصية القانونية للأم المتحدة وجامعة الدول العربة ينطبق كذلك على المنظات المتخصصة.

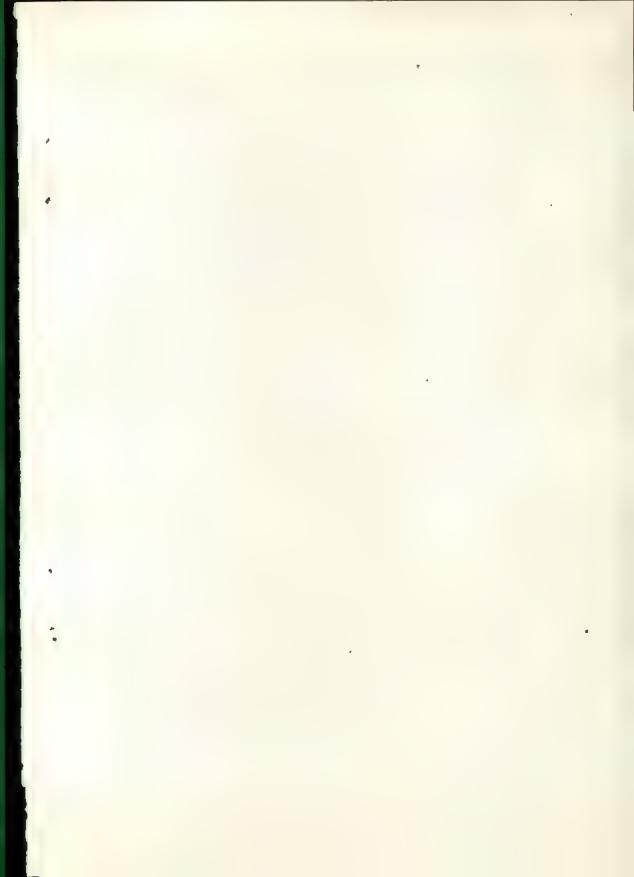
شروط تمتع المنظات الدولية بالشخصية الدولية :

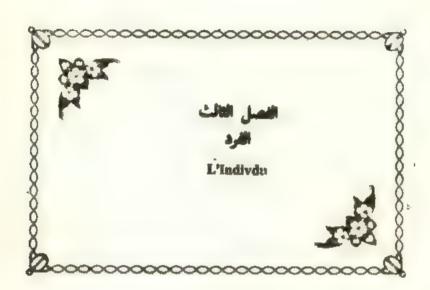
يلزم لتمتع المنظات الدولية والاقليمية بالشخصية الدولية توافر شروط ثلاثة:
١ ــ ان يكون للمنظمة حق تكوين ارادة داتية مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء.
ويكون ذلك عن طريق مجالسها وجمعياتها التي تصدر قراراتها بالاغالبية او بالاجماع.
٢ ــ ان يكون للمنظمة المنشأة اختصاصات محد دة لاتظهر شخصيتها الدولية الافن

حلودها. سر يتجويف بإن الرافي من من المقالم في بالرافي حمية اللمالة المنظمة

٣ ـ ان تعترف الدول الاخرى ، صراحة او ضمنا ، بالشحصية الدولية للمنظمة .
 و يكون ذلك بقبول هذه الدول الدخول معها في علاقات دولية (٧) .

(٧) انظر حافظ غام ، ص ٤٠٥ .







هل يعتبر الفرد من اشخاص القانون الدولي العام ؟ هذا ما اختلف بشأنه فقهاء القانون الدولي . فذهب فريق منهم يمثلون المذهب التقليدي الى القول بان القانون الدولي هو القانون الذي يعني بشؤون الدول فقط ولا مكان للفرد بين قواعد هذا القانون . فيا ذهب فريق اخر يمثل المذهب الواقعي الى عكس ماجاء به المذهب التقليدي ، مؤكدا على ان القانون الدولي دائما يعني بشؤون الافراد ولا يمكن ان يخاطب غير الأفراد . ولهذا سنحاول في هذا الفصل عرض هذين المذهبين بصورة موجزة ثم بعد ذلك نبين ماجرى عليه التعامل الدولي (1) .

<sup>(</sup>۱) انظر بصدد الفرد: روسو، ج ۲، ص ۹۹۰-۷۷۶. وفیلاس، ص ۳۲۷۔ ۳۲۹. وکذلك •

Giuesppe Sperduti:la Personne humaine et le droit international (Annuaire Français de droit international) 1961, P. 141-162. وحافظ غام، ص ۸۰۵ ومابعدها وعمد عزیز شکري ، ص ۱۷۳ ـ ۱۸۵ .

#### المبحث الاول الاتجاهات الفقهية

اولا مرالمذهب التقليدي:

يذهب فقهاء هذا المذهب الى ان القائون الدولي ينظم حلاقات الدول فقط ، ولا شأن له بالافراد . فالدولة في نظرهم هي الشخص الوحيد للقانون الدولي . اما الافراد فلا مكان لهم بين قواعد هذا القانون ، وان ما يتمتع به الفرد من حقوق او مايلتزم به من واجبات يعود الى اختصاص القانون الداخلي . وقد عبر عن هذا المذهب الفقيه الايطالي انزلوتي بقوله و ان الدول فقط هي اشخاص القانون الدولي ، أما الافراد فأنهم أشخاص القانون الداخلي ، (١٠) .

وعلى ذلك فان الفرد - بموجب هذا المذهب - لايتمتع بالشخصية الدولية ، ولا يستطيع الاشتراك بطريقة ما في العلاقات الدولية ، وان قواعد القانون الدولي لايمكن ان تنطبق عليه مباشرة .

النياء للذهب الواقعي :

يذهب فقهاء هذا المذهب الى ان الغرد هو الشخص الوحيد للقانون الدولي كما في اي قانون آخر. وان الدولة ليست من اشخاص القانون الدولي وانما الافراد وحدهم اشخاص هذا القانون.

ولهذا فان قواعد القانون الدولي تخاطب الافراد مباشرة سواء اكانوا حكاما للدولة وهذا هو الوضع الشائع ، كما انها قد تخاطب المحكومين اذا ماتعلق الامر بمصالحهم الحاصة .

وبما أن اللولة تتكون من الافراد المتنمين لمجتمع وطني ، قان المجتمع اللولي يتكون من الافراد المتنمين للمجتمعات الوطنية الهتلفة ، وأن اللولة ماهي الا وسيلة قانونية والادارة المصالح الجاعية لشعب معين ٢٦٠ .

<sup>(</sup>٢) انظر إنزلوتي ، الرجع السابق ، ص ١٣٤ .

<sup>.. (</sup>٣) انظر الدكتور محمد حافظ غانم، ص ٥١٠ ـ ٥١١.

لاشك ان كلا المذهبين لا يخلو من وجاهة ، وان كان كل منها يمثل تصورا معيناً للحقائق اللولية . فاذا كان صحيحا ان الفرد هو المحاطب الحقيقي باحكام القانون اللولي ، وهو بهذا يعتبر - من حيث الواقع - شخص القانون اللولي ، فانه صحيح كذلك ان الفرد لا يتمتع - بوصفه فردا - بالاختصاصات اللولية ، الا على شبيل الاستثناء . ولذا فهو - من الناحية القانونية - في وضع يتدنى عن وضع اللولة او المنطات اللولية أنا

#### المبحث الثاني التعامل الدولي

ان مايجري عليه العمل المعاصر يؤكد المركز المتزايد الذي يختص به الفرد بوصفه قردا مستقلا عن الدولة. ويبدو ذلك في الامور التالية :

اولا - وجود قواعد دولية تخاطب الفرد مباشرة ، فهذه القواعد قد تمس الفرد :

آ - في حياته مثال ذلك الاحكام الحناصة بمنع القرصنة حيث يعتبر مرتكب هذه الجريمة بجرما دوليا ويجوز لكل دولة ان تعاقبه . والقواعد التي تضمنها اتفاقية منع ابادة الجنس البشري التي اقرتها الجمعية العامة للاحم المتحدة بقرارها رقم ٢٦٠ الصادر في ٩ كانون الاول عام ١٩٤٨ ، فقد نصت المادة الرابعة منها على معاقبة كل من يرتكب هذه الجريمة سواء اكانوا حكاما مسؤولين ، او موظفين رسميين او دوليين ، ام افرادا عاديين . كما وتنص المادة السادسة منها على ان مجاكم المتهم المام عجاكم اللولة التي ارتكب على المدولة المتضررة تضع المتهم إفي مركز مماثل للقرصان . فاذا كانت المحاكمة المام عكة المدولة في علاقة مباشرة مع جهاز دولية فان هذا ايضا يحمل من الفرد تسخما دؤليا لانه يدخل في علاقة مباشرة مع جهاز ليطبق عليه القانون الدولي مباشرة (٥) .

ب - او في حريته كتحريم ألرق والاتجار بالرقيق.

ج - او في اخلاقه كحظر الاتجار بالمخدرات واستعالها ومنع النشرات المخالفة للانعلاق العامية ... المخ .

<sup>(</sup>٤) انظر روسو ، ص ٦٩٧ ، والدكتور محمد طلعت الغنيمي ، ص ٧٠٥ .

<sup>(</sup>٥) انظر الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، ص ٧٠٧.

لانيا مسألة الفرد جنائيا: يرتب القانون الدولي المعاصر عددا من القواعد التي تعاقب الفرد مباشرة لارتكابه جرائم ضد الانسانية او ضد السلم العالمي (عاكمات نورمبرغ وطوكيو) (١)

قائدًا حتى الفرد بالتقاضي امام المحاكم الدولية: يسمح القانون الدولي للفرد احيانا ويصفته هذه بالمثول امام المحاكم الدولية. ومن امثلة ذلك مانصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي الثانية عشرة لسنة ١٩٠٧ المتعلقة بانشاء عكمة الغنائم الدولية ، من حق افراد الدول الحايدة او المحاربة ان تتقاضى امام هذه المحكمة. ومعاهدة واشنطن المعقودة في ٢٠٠ كانون الاول عام ١٩٠٧ بين جمهوريات امريكا الوسطى الحنمس التي قضت بأنشاء محكمة عدل الهذه الدول خولت رعاياها حق مقاضاة دولهم امام هذه المحكمة بعد استفاذ طرق التقاضي الداخلية. والمادة ٢٠٠٤ من معاهدة فرساي لسنة ١٩٩٩ التي قضت بانشاء عاكم تحكيية مختلطة ذات اختصاص في النظر بالدعاوي التي يقيمونها على بعضهم بشأن العقود التي سبق لهم عقدها قبل عام ١٩١٤ ثم اصبح الطرفان في تلك على بعضهم بشأن العقود التي سبق لهم عقدها قبل عام ١٩١٤ ثم اصبح الطرفان في تلك المعقود تابعين لدول معادية لبعضها. والاتفاقية الاوربية خاية حقوق الانسان والحريات منحت الفرد في الدول الموقعة عليها حق اللجوء الى اللجنة الاوربية لحقوق الانسان ضد منحت الفرد في الدول الموقعة عليها حق اللجوء الى اللجنة الاوربية التي وثبتها الاتفاقية في هولته اذا ما انتهكت حرياته الاساسية وفشلت الحلول الحبيبية التي وثبتها الاتفاقية في الصاله لحقه (١٠).

وابعا - رتب ميثاق الام المتحدة حقوقا للقرد ، فقد نص الميثاق في مقدمته صراحة على ان تعمل الام المتحدة على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة او الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء ، ثم تكرر النص على ضرورة احترام حقوق الانسان عند الكلام عن مهام المجلس الاقتصادي والاجتامي

<sup>(</sup>٦) انظر بالتفصيل الدكتور يونس العزاوي ، مشكلة المسؤولية الجنائية الشخصية في القانون الدولي ، بغداد ١٩٧٠ ، ص ٦٠ ومايعدها .

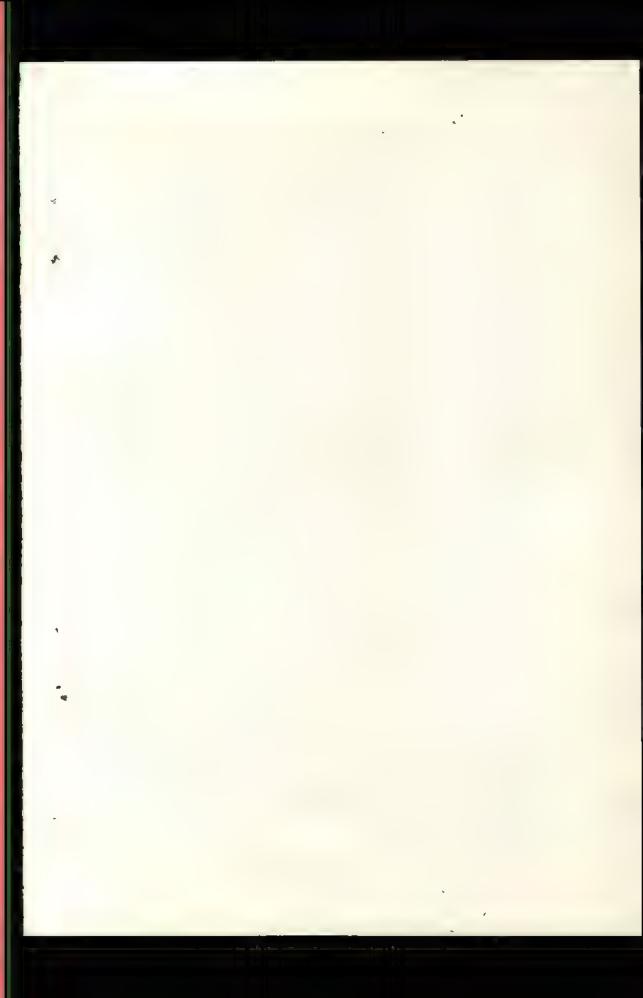
Jaqueline Rochtte, L'individu devant le droit international Paris 196, P.-129-163.

 <sup>(</sup>٧) انظر الدكتور عبد العزيز بحمد سرحان ، الاقتافية الاورية لجاية تحقولي الإنسانة والحريات الاساسية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٤٧ ومابعدها.

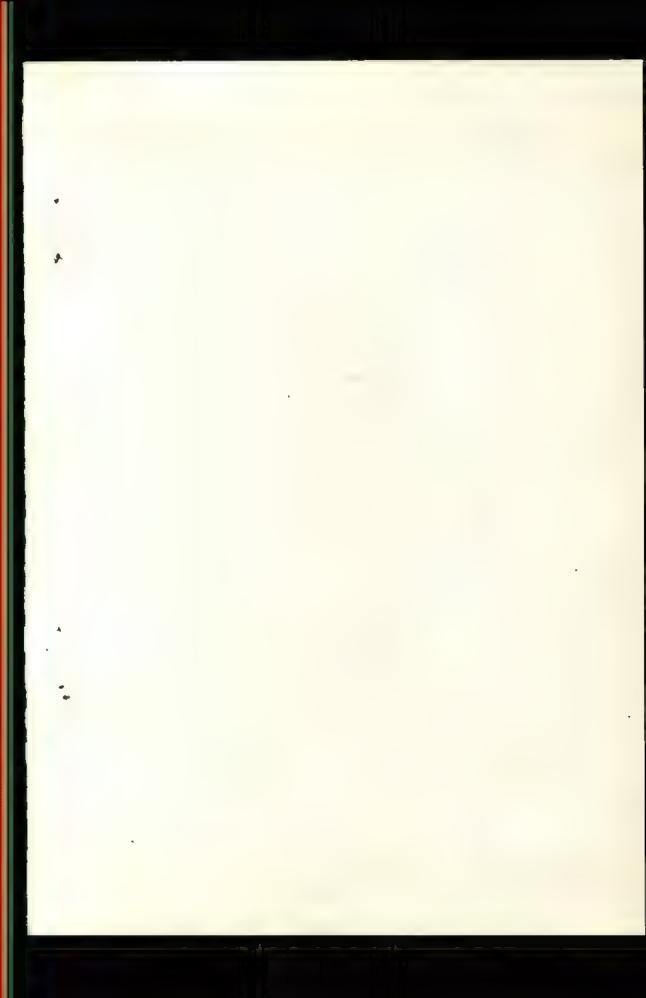
ومن الاقالم غير المتمتعة بالحكم اللماتي ومن نظام الوصاية ، واخيرا في الاحلان العالمي للمقوق الانسان اللي افرته الجمعية العامة للام المتحلة بقرارها رقم ٢١٧ العمادر في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٤٨ ، والانفاقات الملولية الحاصة بحقوق الانسان (الانفاق الحناص بالحقوق للدنية والسياسية والمحقوق الاقتصادية والاجتاعية والتقانية والانفاق الحناص بالحقوق للدنية والسياسية ه التي افرتها الجمعية العامة للام المتحدة في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٦٦ . اضف الى ذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي اصبح واحدا من مبادئ القانون الدولي الوضعي ، والذي يعني بصورة دقيقة حق الافراد بصفتهم الجاعية في اختيار نهج حياتهم السيامي والاقتصادي او الاجتامي .

وهكذا نرى ان المبتاق وهو الوثيقة القانونية الدولية الاكثر اهمية في العلاقات الدولية المعاصرة يرتب حقوقا للفرد كفرد. وكسجموحة بشرية لايشترط ان تكون دول تامة السيادة. فاذا ما اضفتا الى ذلك الالترامات التي يرتبيا القانون الدولي على الفرد في حالة عرق تقواعد هذا القانون واختضاعه للمسؤولية اذا فعل هذا ولوخ بصفة المترد الرسمية (مثال ذلك محاكات مجرمي الحرب : عمكة نورمبرخ وطوكيو) ، لرأينا أن القانون الدولي يحمي الفرد مهاشرة ، ويرتب عليه بلقتابل الترامات وواجهات معينة ، بل ويفتح الجال المامه الحيانا لمراجعة القضاء الدولي .

<sup>(</sup>A) انظر الدكتور عمد حزيز شكري ، غارجع السابق ، من ۱۷۱ .







يقضد بالنزاع الدولي و الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني ، او حادث معين ، او بسبب وجود تعارص في مصالحها الاقتصادية او السياسية او العسكرية وتباين حججها القانوية بشأنها و .

وقد جرى الفقه والتعامل الدولي على التمييز بين نوعين من المنازعات الدولية : المنازعات القانونية Conflits - Politiques والمنازعات السياسية Conflits - Juridiques النوع الاول يصلح لان تنظر فيه محكمة دولية ، محكمة عدل ، تقضي طبقا لقواعد القانون الدولي ، والنوع الثاني لايصلح لان تنظر فيه محكمة دولية ، ويمكن الرجوع بشأنه الى طرق التسوية الاخرى كالوساطة او التوفيق .

اما معيار التفرقة بين هذين النوعين من المنازعات فقد اختلف الشراح حوله وذهبوا في ذلك الى ثلاثة مذاهب :

١ ــ المذهب الأول : يرى ان المنازعات القانونية هي التي يكون من الممكن تسويتها بتطبيق قواعد القانون الدولي الواضحة والمعترف بها ، وعلى العكس من ذلك يكون النزاع سياسيا اذا كان من غير الممكن تسويته على اساس القانون الموجود .

٢ - المذهب الثاني: يرى ان المتازعات القانونية هي المنازعات قليلة الاهمية التي تتصل بحسائل ثانوية او صغيرة ولا تمس مصالح الدولة العليا ، اما النزاع السياسي فهو الذي يمس مصالح الدولة العليا (مثل المصالح الوطنية الحيويه او الاقتصادية ...).

٣ ـ المذهب الثالث: يرى ان المنازعات القانونية هي التي تكون المتصومة فيها على تطبيق او تفسير قانون قائم دون ان يطالب احد الاطراف فيها تعديل القانون، القانون، في حين ان المنازعات السياسية يطالب فيها احد الاطراف تعديل القانون، القائم ، مثال ذلك النزاع الالملني السياسية يطالب فيها احد الاطراف تعديل القانون، القائم ، مثال ذلك النزاع الالملني التشيكوسلوفاكي في سنة ١٩٣٩ في مسألة السوديت، والمتزاع الالماني البولوني بخصوص مح دانتريغ سنة ١٩٣٩ (٢).

<sup>(</sup>١) ظهرت في الاونة الاخيرة فئة ثالثة ، هي للنازعات الفنية ، ويتم تسوية هذا النوع من المنازعات عن طريق الوكالات المتخصصة التي تكون عادة علمة بالمفكلات القنهة

 <sup>(</sup>۲) انظر الدكتور عدد حافظ خاخ ، المتانون الدولي ، من ۱۹۹۰ و ۱۹۹۰ و دوسو
 القانون الدول مصدة ، وجيزدالوز ، حن ۲۹۲، ۲۹۹

اما طريقة تسوية المنازعات فهي تختلف بحسب كل منها. فالمنازعات القانونية تحل عادة بالتحكيم او القضاء الدوليين على أساس قواعد القانون الوضعي (٣) ، في حين ان المنازعات السياسية لا يمكن حلها الا بطرق دبلوماسية او سياسية براعي فيها بالدرجة الاولى التوفيق بين عنلف المصالح المتضاربة.

وعندما ينشب نزاع دولي يكون من الضروري تسويته بالطرق السلمية . وقد ورد النص على هذه الطرق وتنظيمها في المواثيق الدولية الكبرى كاتفاقية لاهاي لمسنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وعهد عصية الأم سنة ١٩١٩ ، وميثاق لوكارنو سنة ١٩٧٥ ، الغ ما ميثاق الاثم المتحدة فقد الزم الدول الاعضاء وميثاق التحكيم العام سنة ١٩٧٨ ... الغ . اما ميثاق الاثم المتحدة فقد الزم الدول الاعضاء جميعها بفض ومنازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايحل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر) (1) . وبالامتناع وفي علاقاتهم الدولية عن التهديد باستمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اي وجه آخر لايتفق ومقاصد الاثم المتحدة و (٥) . ثم تناول الميثاق تعداد تلك الوسائل السلمية ، فنصت المادة ٣٣ منه على انه و يجب على اطراف اي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية ، او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها » .

<sup>(</sup>٣) لقد اورد عهد عصبة الامم في المادة ١٣ فقرة ٢ منه تعداد للمنازعات القانونية التي تصلح لتسويتها عن طريق التحكيم او القضاء . كما ورد تعداد مماثل في المادة ٣٦ فقرة ٢ من النظام الاساس لحكمة العدل الدولية وذلك بصدد اقرار اية دولة بولاية المحكمة الجبرية في نظر وجميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه ، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الاثية :

أ. تفسير معاهدة من المعاهدات.

ب. اية مسألة من مسائل القانون الدولي.

ج ـ تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا ثبئت كانت خرقا لألتزام دولي .

د- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض،

<sup>(</sup>٤) انظر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق إلام المتحدة.

<sup>(</sup>٥) انظر الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الام المتحدة.

ونص الميثاق كذلك في حدة مواضع على اختصاص الجمعية العامة او مجلس الامن باصدار التوصية اللازمة على النزاع سلميا اذا تعذر حله باحدى الوسائل المتقدم ذكرها (١٦) ويكن تصنيف عنتلف طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية الى:

اولا \_ الطرق الدبلوماسية .

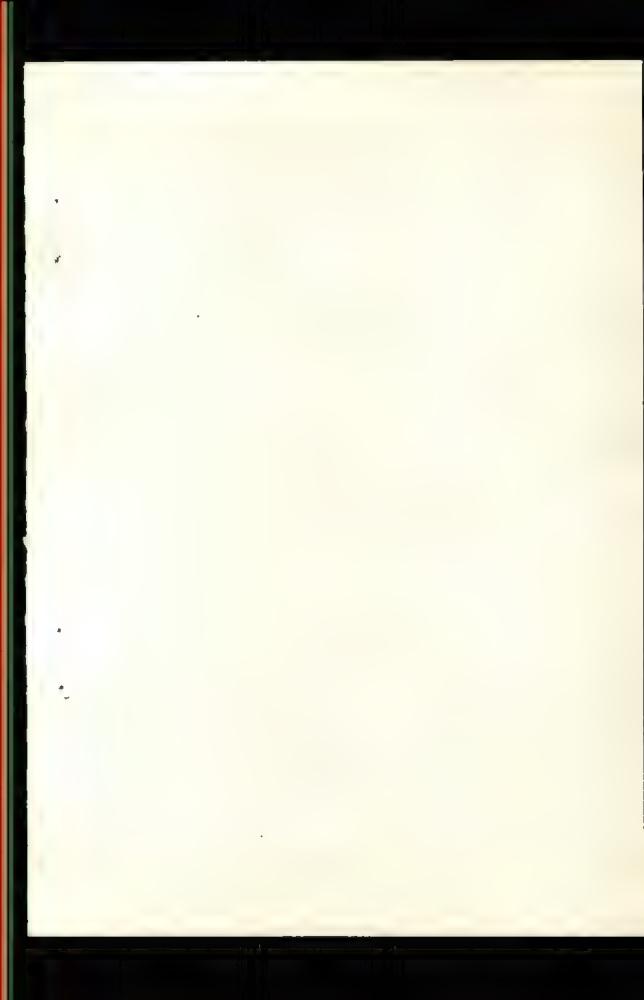
ثانيا \_ الطرق السياسية .

ثالثا\_ التحكيم الدولي.

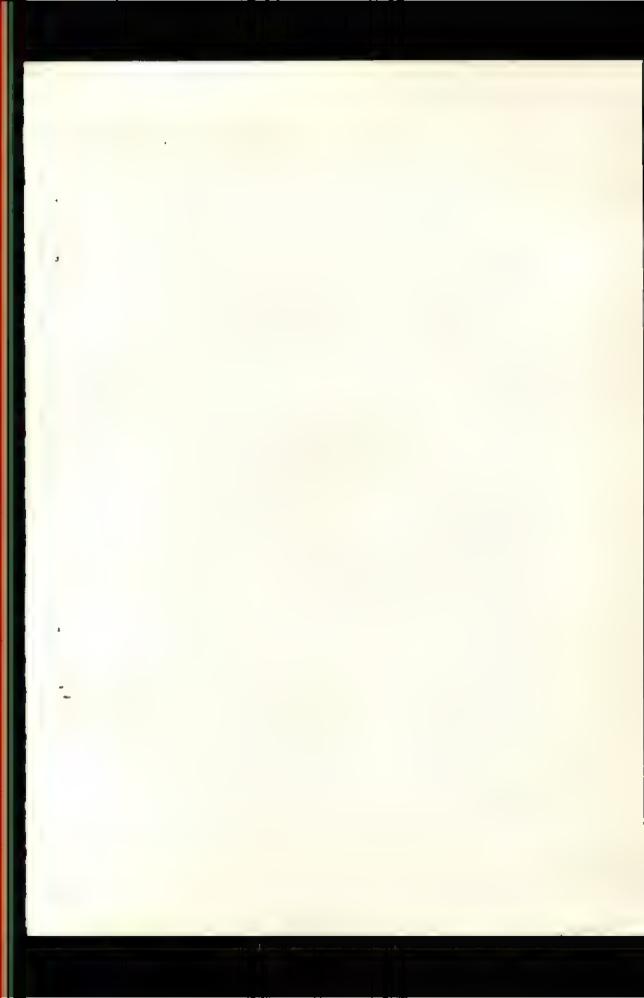
رابعا التسوية القضائية.

وستنولى في فصول اربع دراسة هذه العارق.

<sup>(</sup>٦) انظر المواد ١٤، ٢٤، ٣٨ من ميثاق الام المتحدة.







## المبحث الأول المفاوضات Négociations

تقوم المفاوضات على الاتصالات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين يغية تسوية النزاع القائم بينها عن طريق اتفاق مباشر.

وتجرى المفاوضات عادة بين وزراء خارجية الدول المتنازعة ومطليها الدبلوماسيين ، او من يوكلون اليهم القيام بتلك المهمة . كما قد تجري المفاوضات في مؤتمر دولي او منظمة دولية . وكثيرا ماتشترط المعاهدات وجوب الانتجاء الى المفاوضات الدبلوماسية قبل الانتجاء الى التحكيم او القضاء الدوليين .

وتمتاز المفاوضات الدبلوماسية في الواقع بالمرونة والكتان ولذلك فهي تصلح عملا لتسوية عقلف انواع المنازعات وأغلبها باستثناء المنازعات العسيرة . الا ان ضالية المفاوضات الدبلوماسية تعتمد على توافر حد ادنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين ، والا وقعت الدولة الضعيفة نحت رحمة الدولة القوية في المفاوضات الجارية بينها (١) .

# المبحث الثاني المساعي الحميدة

#### Les Bous Offices

يقصد بالمساعي الحميدة العمل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة صديقة للطرفين بقصد التخفيف من حدة الحلاف بين الدولتين المتنازعتين وايجاد جو أكثر ملائمة لاستثناف المفاوضات والوصول الى تفاهم فيا بينها .

<sup>(</sup>١) انظر الدكتور عبد الحسين القطيني ، دور التحكيم في فض المنازعات الدولية ، مجلة العلوم القانونية ، ع١ ، سنة ١٩٦٩ ، ص ٢٦ ـ٧٧ .

وتهدف المساعي الحميدة الى تفادي نشوب نزاع مسلح وحل النزاع الدولي حلا سلمياً. كتسوية المنازعات الاقليمية بين فرنسا وسيام (تايلاند) عام 1927 بفضل المساعي الحميدة للولايات المتحدة الامريكية. وتسوية النزاع بين الاتحاد السوفيتي والصين الوطنية (بشأن حجز ناقلة بترول سوفيتية من قبل السلطات الصينية في فرموزا) بفضل المساعي الحميدة لفرنسا سنة 1904 - 1900. ومن ذلك ايضا المساعي الحميدة التي بذلتها السويد بواسطة سفيرها في طهران سنة 1977 بين العراق وايران في قضية دلالة السفن في شط العرب.

وقد تهدف المساعي الحميدة الى وضع حد لحرب قائمة . ومن امثلة ذلك قبول هواندا واندونيسيا في آب عام ١٩٤٧ المساعي الحميدة للولايات المتحدة الامريكية لانهاء الحرب التي كانت قائمة بين هاتين الدولتين .

### المبحث الثالث الوساطة La Médiation

الوساطة : هي مسمى ودي تقوم به دولة ثالثة من اجل حل نزاع قام بين دولتين . والفرق بين المساعي الحميدة تكنفي بالتقريب بين المساعي الحميدة تكنفي بالتقريب بين اللولتين المتنازعتين وحبها على استثناف المفاوضات لتسوية النزاع دون ان تشترك هي في ذلك . بينا تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين ، وتقوم ايضا . باقتراح الحل الذي تراه مناسبا للنزاع اذا رأت ان ذلك مما يساعد اطرافه على الوصول الى نهاية مشعرة في اتصالاتهم (٢٠) .

ومن صفات الوساطة انها اختيارية ، اي ان الدولة التي تتوسط في حل النزاع تقوم به متطوعة ، وكذلك تكون الدول المتنازعة حرة في قبول الوساطة ، او رفضها ولا تعد بذلك مخالفة للقانون الدولي ، وان كان الرفض قد يعد عملا غير ودي ، ومن امثلة رفض الوساطة نذكر :

 <sup>(</sup>٣) انظر المادة الخامسة من اتفاقية لاهاي الاول لسنة ١٩٠٧ المتعلقة بتسوية المنازعات الولية بالطرق السلمية .

رفض هولندا سنة ١٩٤٧ وساطة الصين في النزاع بينها وبين اندونيسيا ، ورفض الهند سنة العام المند سنة العام المند وساطة العام المنزاع بينها وبين باكستان حول كشمير ، ورفض المغرب وساطة الجمهورية العربية المتحدة في حل النزاع الذي قام بينها وبين الجزائر في نهاية سنة ١٩٦٣ بخصوص سلاحدود بين هاتين الدولتين . واخيرا فان النتيجة التي تنتهي اليها الوساطة تكون مجردة عن كل قوة ملزمة ولا يمكن فرضها على الاطراف المتنازعة لانها لاتعد حكما واحب التنفيذ (١٤) .

ولكن تقد يكون الالتجاء الى الوساطة اجباريا اذا وجد نص في هذا المعنى يتضمنه اتفاق دولي ومن امثلة ذلك نص المادة الداهنة معاهدة باريس المعقودة في ٣٠ اذار سنة ١٨٥٦، حيث فرضت على الدول الاطراف مبدأ الوساطة لتذليل العقبات التي تنشأ بين تركبا واحدى دول الوفاق الاوربي (٥٠).

#### استخدام الوساطة (١) :

الوساصة كالمساعي الحميدة تستخدم أما لمنع نشوب حرب ، مثل الوساطة البريطانية سنة ١٨٦٧ بين فرنسا وبروسيا بخصوص لكسمبور في إصاطة العربية السعودية في الحلاف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٥٧ ، وواسطة الجزائر في النزاع بين العراق وايران بخصوص شط العرب والتي الدت الى عقد معاهدة الحدود وحسن الجوار في ١٣ حزيران سنة ١٩٧٥ .

وأما لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين ، مثل وساطة الولايات المتحدة الامريكية لانهاء الحرب الروسية اليابانية التي ادت الى عقد معاهدة صلح بورتسموت سنة ١٩٠٥ . ووساطة البابان لانهاء الحرب بين فرنسا وتايلاند ، والتي ادت الى ابرام اتفاقية طوكيو في ١١ آذار نسنة ١٩٤١ . ووساطة الاتحاد السوفيتي لانهاء الاعمال الحربية بين الهند وباكستان في ٧ ايلول سنة ١٩٤٥ والتي ادت الى اجتماع رئيسي الدولتين المتنازعتين في طاشقند بناء على اقتراح الاتحاد السوفيتي واصدروا في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ التصريح المعروف بتصريح طاشقند الذي نص على وجوب اعادة العلاقات الطبيعية بينها.

 <sup>(</sup>٤) انظر المادة السادسة من اتفاقية لاهاي الاول لسنة ١٩٠٧ المتعلقة بتسوية المنازعات الهدولية بالطرق السلمية .

<sup>(</sup>٥) انظر روسو، المرجع السابق، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٠.

<sup>(</sup>٦) انظر كافاريه، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٧٨ ومابعدها.

ومن اجل تجنب الضغط السياسي الذي تمارسه الدول الوسيطة على الطرفين المتنازعين او تحيز الدولة الوسيطة ، ظهرت حديثا عادة الالتجاء الى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط (٧٠) . ومن امثلة ذلك اختيار الوزير البريطاني السابق رانسيان (Runcimán) كوسيط لتسوية النزاع بين المانيا وتشيكوسلوفاكيا حول السوديت سنة ١٩٣٨.

وبلاحظ أن العمل في الامم المتحدة قد جرى على الاخذ بهذا الاتجاه الحديث في اختيار الوسيط ففي عام ١٩٤٨ عين مجلس الامن الكونت برنادوت وسيطافي القضية الفلسطينية ، وبعد اغتياله على يد الاسرائيليين ، هين مجلس الامن الف بانش خلفا لبرنادوت ، وقد تم بوساطته عقد اتفاقات الهدنة بين اسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة ، ومن ذلك ايضا الوساطة التي قام بها بونكر بصفته الممثل السكر نير العام تلامم المتحدة بين هولندا واندونيسيا والتي اسفرت سنة ، الممثل السكر نير العام تلامم المتحدة بين هولندا واندونيسيا والتي اسفرت سنة ، والوساطة التي قام بها إيارنغ بين أسرائيل وبعض الدول العربية بعد حرب ١٩٦٧ ، والوساطة التي قام بها بها لويس ويكمن معينوز بصعته الممثل الخاص للامين الصام للامم المتحدة بين المراق وايران عام ١٩٧٤ و لتي اسفرت عن وقف اطلاق النار، وسحب تحشدات المراق وايران عام ١٩٧٤ و لتي اسفرت عن وقف اطلاق النار، وسحب تحشدات القوات التي تعود لكلا الطرفين على طول الحدود بين البلدين ، والاتفاق على استثناف المفاوضات من اجلوضع تسوية شاملة لجميع المسائل التي تهم الدولتين ،

# المبحث الرابع التحقيق

#### L'Enquéte

التحقيق طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية ، اقترحته روسيا في مؤتمر لاهاي الاول سنة ١٨٩٩ . ثم نظمت القواعد والاجراءات المتصلة به اتفاقية لاهاي المعقودة سنة ١٩٠٧. فني الحالات التي يكون اساس النزاع خلاف على وقائع معينة قد يكون من المفيد والمرغوب فيه ان تعين

<sup>(</sup>٧) نظمت الاتفاقية المعقودة بين الدول الامريكية في ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٣٦ الوساطة عن طريق اختيار شخصية مستقلة من قائمة باسماء اشخاص تنتخبهم الجمهوريات الامريكية بنسبة اثنين لكل منها.

الدولتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية تعهد اليها بفحص وقائع النزاع والتحقيق فيها (الماده ٩). ويكون تكوين لجنة التحقيق بمقتضى اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين ، يبين في هذا الاتفاق ، الوقائع المطلوب تحقيقها والسلطة المخولة للجنة في دلك ومكان اجتماعها والاجراءات التي تتبعها ، كما يبين فيه كيفية تشكيلها (م ١٠). فاذا لم تتفق الدولتان على تشكيل خاص للجنة انتخبت كل دولة عصوين اثنين واختبار الاربعة العضو الحامس (٨).

ونقوم لجنة التحقيق بمهمتها في جلسات غير علنية ، وتتخذ قرارها بالاغلبية وتحرر به تقرير تسلم نسخة منه لكل من ممثلي الطرفين في جلسة علنية (المواد ٣٠ ـ ٣٤). ويقتصر هذا التقرير على سرد الوقائع المطلوب التحقيق فيها وبيان ماظهر للجنة بشأنها وذلك من غير ان يتضمن التقرير اي حكم في المسؤولية بل بترك لطرفي النزاع كامل الحرية في ان يستخلصا من تقرير اللجنة الاثر الذي يريانه (المادة ٣٥). وبعد ايضاح حقيقة الوقائع الهنملف عليها على النحو المدرج في التقرير السالف الذكر يصبح من الميسور على الطرفين تسوية النزاع بالمفاوضات الدبلوماسية او بالتحكيم.

وقد طبقت طريقة التحقيق لأول مرة في النزاع البريطاني الروسي في الحادث المعروف دوغربنك Dogger Bank . وخلاصة الحادث ان الأسطول الروسي الذي كان متجها الى اليابان التقى في لبلة ٢٠ ـ ٢١ تشرين الأول ١٩٠٤ في بحر الشيال ببعض زوارق الصيد البريطانية فظنها زوارق طور ببد بابانية فاطلق عليها النار مما ادى الى غرق زورق وعطب خمسة زوارق وقتل رجلين واصابة اخرين بجروح .

واتفقت روسيا وبريطانيا بناء على اقتراح فرنسا تشكيل لجنة تحقيق من خمسة اشخاص رئاسة الاميرال الفرنسي فورنيه . وقد اجتمعت اللجنة في باريس وبعد ان اصدرت تقريرها في الحادث في ٢٦ شباط سنة ١٩٠٥ (١) ، وافقت روسيا على ان تدفع لبريطانيا مبلغ ٦٣ الف جيه استرليني تعويضا عن الاضرار التي لحقت بزوارق الصيد البريطانية .

واستعملت طريقة التحقيق ابضا في قضية الباخرة توبانسيا Tubantia وهي باخرة هولندية عرقت في خر الشيال سنة ١٩١٦ . وقد ادعت هولندا ان الباخرة هوجمت من قبل غواصة

<sup>(</sup>٨) راجع المواد ١٢ ، ٤٥ ، ٥٧ ، من اتفاقية لاهاي الاولى لسنة ١٩٠٧ .

<sup>(</sup>٩) لقد جاء في هذا التقرير ولم توجد عن يابانية في اي مكان في بحر الشهال وان هجوم الاسطول الروسي لم يكن له مايبروه ابداه .

المانية ، وزعمت المانيا انها اصطدمت بلغم حربي مزروع في البحر . فاتفقت الدولتان على تأليف لجنة تحقيق سنة ١٩٢١ . وقد ثبت لدى طبنة التحقيق ما ادعته هولندا من ان غرق السفينة توبانسيا نشأعن اصابتها بقذيفة طوربيد اطلقت عليها من غواصة المانية . فوافقت المانيا على دفع التعويض اللازم الى هولندا عن غرق السفينة .

الا أن نظام التحقيق المنصوص عليه في اتفاقية لاهاي اخذ عليه أن لجان التحقيق ليست دائمة ، وأن الرجوع اليها غير الزامي . ولمعالجة ذلك عقدت الولايات المتحدة الامريكية ثلاثين التفاقية مع الدول الاوربية وغيرها وذلك خلال المدة مابين ١٩١٣ – ١٩١٥ ، وعرفت هذه الاتفاقات باسم معاهدات بريانBryan نسبة الى الوزير الامريكي الذي دعا الى عقدها . وقد قررت هذه المعاهدات أن يعرض على وجه الالزام أي نزاع تعذر تسويته بالطرق الدبلوماسية على لجان تحقيق دائمة (١٠٠ . ولهذه اللجان فحص النزاع ليس من ناحية الوقائع فحسب بل ومن الناحية القانونية أيضا ، كما أجيز لها أن تتقدم لفحص النزاع من تلقاء نفسها . وحرمت المعاهدات المذكورة على طرفي النزاع أعلان الحرب أو القيام بالإعال العدوانية في اثناء التحقيق الى أن تقدم الملجنة تقريرها (١١٠) .

وقد اعتمدت عصبة الامم كثيرا على طريقة التحقيق في عام ١٩٣٠ عين مجلس العصبة لجنة تحقيق وكلفها دراسة قضية جزر الآند بين السويد وفنندا والتعرف على رغبات سكانها . وفي ٣٠ أيلول ١٩٣٤ و ٢٤ ايلول ١٩٣٥ عين مجلس العصبة لجنتين للتحقيق في قضية ولاية الموصل التي كانت قائمة بين تركيا وبريطانيا ، وكلفها جمع الوقائع التي تسمح بتعيين الحدود بين تركيا أوالعراق . وهذا ما فعله المجلس ايضا بالنسبة الى حادثة الحدود بين اليونان وبلغاريا عام ١٩٣٥ ،

واستخدمت الامم المتحدة كدلك طريقة التحقيق ، فني عام ١٩٤٧ انشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لبحث القضية الفلسطينية . واستندت الجمعية العامة الى تقريرها فأصدرت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرار التقسيم . وطبقت نفس الطريقة في المنازعات التي نشأت في البلقائ

(١٠) تتألف لجنة التحقيق من خمسة اعضاء ، يختاركل فريق عضوين يكون احدهما من جنسيته والثاني من جنسية اخرى العضو الخامس فيختاره الفريقان بالاتفاق على ان لايكون من جنسية اي منهها .

(11) انظر الدكتور القطيني ، المرجع السابق ، ص ٧٧ ـ ٧٤ . وجيرهارد فان غلان ،
 القانون بين الام ، الترجمة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ ـ ٢١١ .

وائدونيسيا والمانيا والمجر.

ومن الجدير بالذكر ان طريقة التحقيق التي اخذت تطبق بعد ظهور عصبة الام تختلف كثيرا عن الطريقة التقليدية القديمة. فالتحقيق قد اصبح وسيلة ايضاح الغرض منه تسهيل مهمة المنظمة الدولية في تسوية المنازعات المعروضة عليها ، كما ان لجان التحقيق لم تعد تكتني بدراسة المشكلة من بعيد ، بل اصبحت تقلد لجان التحقيق في القانون الداخلي فتتوجه الى مكان المشكلة . واصبحت اللجنة تقترح حلا بدلا من الاكتفاء بعرض الوقائع .

### المُبحث الخامس التوفيق La Conclitation

التوفيق طريقة حديثة لتسوية المنازعات الدولية ، دخلت التعامل الدولي بعد الحرب العالمية الاولى ، ولاسيا بعد ان نبهت عليه الجمعية العامة لعصبة الام سنة ١٩٢٧ ، فجاء النص عليه في كثير من المعاهدات الثنائية والجهاعية التي ابرمت لتسوية المنازعات الدولية ومنها ميثاق لوكارنو سنة ١٩٧٥ ، ومعاهدات البلطيق سنة ١٩٧٨ ، وميثاق التنحكم العام سنة ١٩٧٨ .

وتتميز طريقة التوفيق بثلاث خصائص :

١ ـ تنظيم لجان التوفيق فهذه تخضع لمبدأين : مبدأ الجاعية ، ومبدأ الدوام . اي ان كل لجنة تتكون من ثلاث اعضاء او خمسة ، وانها لاتتكون لحل خلاف معين ، وانما تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها .

٧ - صلاحية لجان التوفيق: فالغرض الرئيس من طريقة التوفيق هو تسوية المنازعات المتعلقة بالمصالح المتبادلة للدول ، ولهذا فان مهمة اللجنة تنحصر في دراسة النزاع وتقديم تقرير عنه الى الاطراف المتنازعة يتضمن الاقتراحات التي تراها كفيلة بتسوية النزاع . الإ ان التقرير ليس له صفة الزامية .

٣ ـ الاجراءات التي تتبعها لجان التوفيق: فهذه اللجان تجتمع بصورة سرية. ونشر تقرير لها
 لبس اجباريا. وجميع قراراتها تتخذ بالاغلبية.

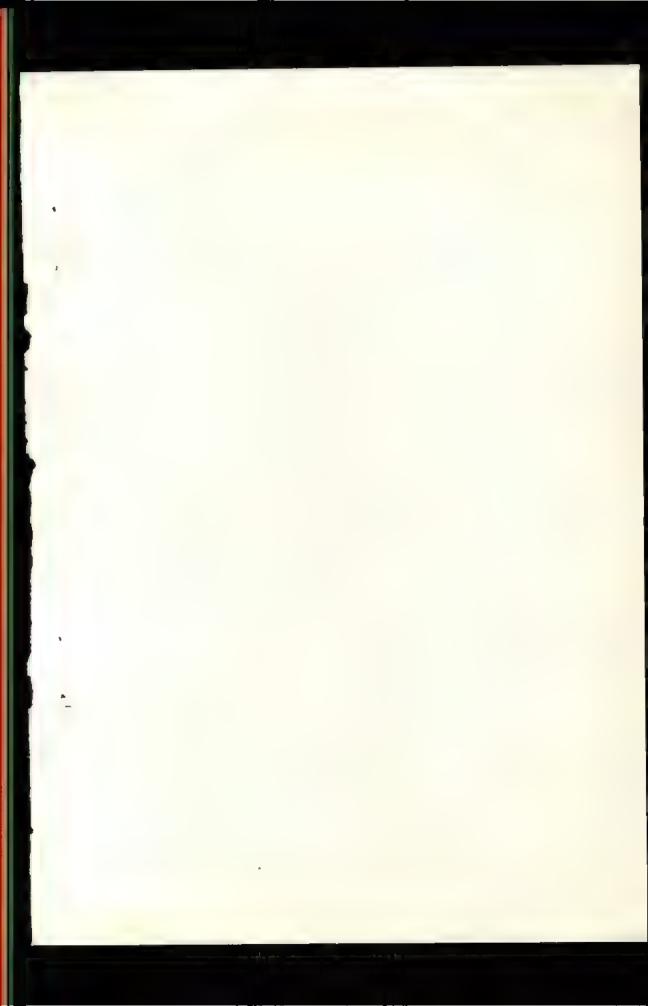
وبالرهم من كثرة المعاهدات التي نصت على التوفيق فيا بين سنتي ١٩١٩ ــ ١٩٣٩ قان هذه . الطريقة لم تستخدم الا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٢) .

كما أن التوفيق أخذ يتحول إلى تحكيم في معاهدات العملح التي عقدت بين الحلفاء وايطاليا عام ١٩٤٧ . فقد نصت هذه المعاهدات على أنشاء لجان للتوفيق تكون قراراتها نهائية والزامية ينظول الاطراف .

(١٢) عقدت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عدة معاهدات متعددة الاطراف تشير الى طريق التوفيق ، منها ميثاقى بوغوتا سنة ١٩٤٨ ، ومعاهدة بروكسل سنة ١٩٤٨ ، وميثاقى منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٤ . ومن تطبيقات التوفيق الحديثة لجنة التوفيق التي سوت في سنة ١٩٥٧ ، ولجنة التوفيق التي سوت في ناعين في سنة ١٩٥٠ بين فرنسا وسويسرا ، ولجنة التوفيق التي سوت في ناعين في سنة ١٩٥٥ بين فرنسا وسويسرا ، ولجنة التوفيق التي سوت في سنة ١٩٥٠ نزاعا بين ايطاليا واليونان نشأ عن غرق سفينة يونانية سنة ١٩٤٠ .

## الفصل الثاني التسوية السياسية Le Réglement Politique

انشت هذه الطريقة بمنتفى مهد عصبة الام سنة ١٩١٩ واستمرت حتى سنة ١٩٢٩ ، اعدت مع ميثاق الام المتحدة في سنة ١٩٤٥ . وسنلتي في هذا الفصل نظرة على التسد السياسية في عهد عصبة الام ، وفي ميثاق الام المتحدة ، ثم عن طريق المنظات الاقليمو



## المبحث الأول تسوية المنازعات الدولية في عهد عصبة الأم والأم المتحدة (١).

اولاً \_ تسوية المنازعات الدولية في عهد عصبة الأمم .

لقد نص عهد عصبة الام في المواد ١٢ ـ ١٥ على ضرورة تسوية جميع المازعات بالطرق السلمية . وفرضت المادة ١٢ على الدول الاعصاء احتيار احدى الطريقتين التاليتين : اما عرض مازعاتهم على التحكيم او القضاء الدولي اي على عكمة العدل الدولية الدائمة ، وأما عرضها على عبس العصبة ، الذي يعمل عند ذلك كوسيط محاولا حمل الطرفين على التفاهم او الوصول الى تسوية ، واعداد تقرير يعرص على التصويت فاذا بال الاحاع ـ باستشاء اصوات الدول المتازعة ـ اما اذا حصل على الاعلية فلا بكتب أية صفة الزامية ، وتصبح الحرب ممكمة من الناحية القانونية .

ثانياً ـ تسوية المنازعات الدولية في ميثاق الامم المتحدة ·

لقد تنى ميثاق الام المتحدة في المادة ٣٣ مه . المبدأ القاصي موجوب اللجوء الى احدى وسائل التسوية السلمية . وترك للدول الاعضاء كما هو الحال بالنسبة لعهد عصبة الام . حرية اختيار وسيلة الحل الماسب ( من معاوصات ووساطة وتحقيق وتوفيق وتحكيم وتسوية قضائية ) . ومنحت المادة ٣٤ من الميثاق مجلس الامن الحق في التدخل الماشر في حالة وجود برع او موقف يهدد السلام العالمي وذلك أما :

آ\_ بناء على قرار يصدره مجلس الامن (م = ٣٤).

ب\_ او بناء على طلب يتقدم به اي عضو من اعصاء الامم المتحدة (م\_ ٣٥) ج\_ او بناء على طلب السكرتير العام للامم المتحدة (م\_٩٩).

وتختلف السلطة التي يتمتع بها محلس الامن في هذا الصدد باحتلاف درحة حساسية المشكلة

 <sup>(</sup>۱) انظر روسو، ص ۲۷۷ ـ ۲۷۸ . وجیرهارد فان غلان، ص ۲۳۳ ـ ۲۳۳ .
 والدکتور عبد العزیز محمد سرحان، القانون الدولي، ص ۲۳۶ ـ ۲۳۵ .

المعروضة عليه وخطورتها ، فاذا كان الامر يتعلق بمجرد تهديد للسلم ، فان مجلس الامن لايملك الا اصدار توصيات Recommandations يدعو فيها اطراف النزاع الى حل خلافهم بالطريقة او الطرق التي تتراءى لها ، او يقوم مجلس الامن نفسه بتحديد الطريقة الواجب عليها اتباعها ، او يقرح عليها الحل المناسب (٢).

ولكن اذا كان النزاع مما يهدد السلم مباشرة ، فان المجلس لايكتني بالتوصية بل يصدر اوامره بفرض تدابير مؤقتة كأيقاف القتال وهذا ماحصل في فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وفي حرب تشرين سنة ١٩٧٣ . أو سحب القوات كسحب قوات كوريا الشمالية لما وراء خط عرض ٣٨ سنة ١٩٥٠ ، وله ايضا ان يأمر بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والعسكرية المنصوص عليهما في الفصل السابع من الميثاق .

وفي حالة عجز مجلس الامن عن القيام بالمسؤولية السابقة ، فأن الجمعية العامة للامم المتحدة هي التي تملك هذه الاختصاصات السابقة ، وذلك بالاستناد الى القرار رقم ٣٧٧ الصادر في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٠ والمعروف باسم قرار ( الاتحاد من اجل السلام ) .

# المبحث الثاني

### تسوية المنازعات عن طريق المنظات الاقليمية (٣)

لقد اشار ميثاق الام المتحدة باللجوء الى المنظات الاقليمية لتسوية المنازعات المولية ، فقررت المادة ٣٣ منه على و اطراف اي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن المدولي للخطر ان يلتمسوا حله بادى ذي بدء بطريق ..... النخ ، او إن يلجأوا الى الوكالات والتنظيات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها و .

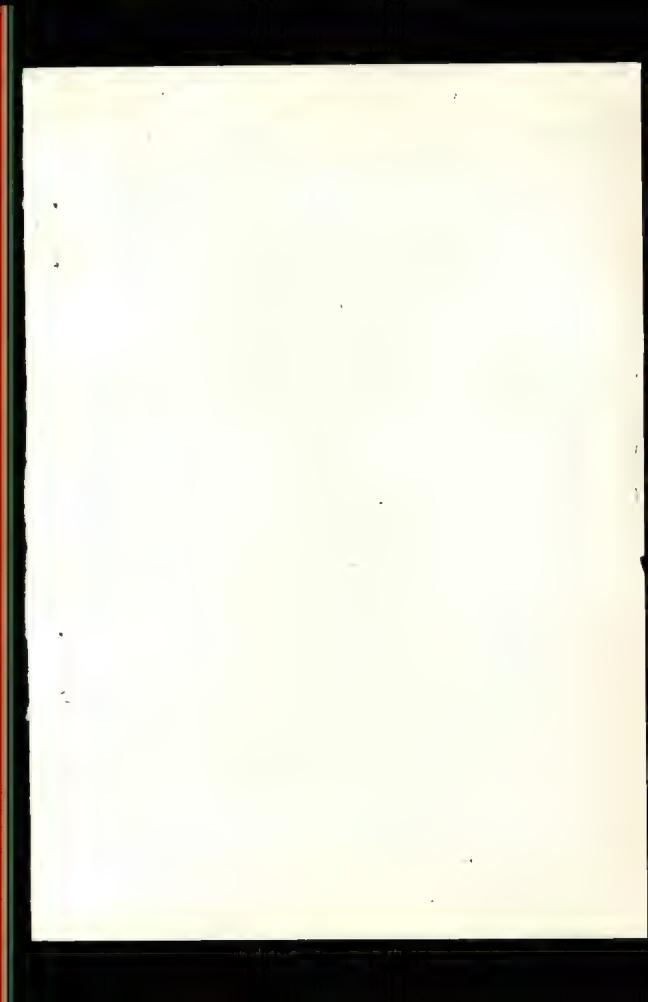
كما اكد الميثاق على وجوب اللجوء الى التنظيات الاقليمية قبل عرض اي نزاع نهائيا على على الامن . وقد اشارت الى ذلك الفقرة ٢ من المادة ٥٦ التي تنص على ان ٥ يبذل اعضاء الام المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيات او الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيات الاقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الاخن٥. وتوجب الفقرة الثالثة من المادة نفسها

<sup>(</sup>٢) راجع المواد ٣٣ ـ ٣٨ من ميثاقي الامم المتحدة.

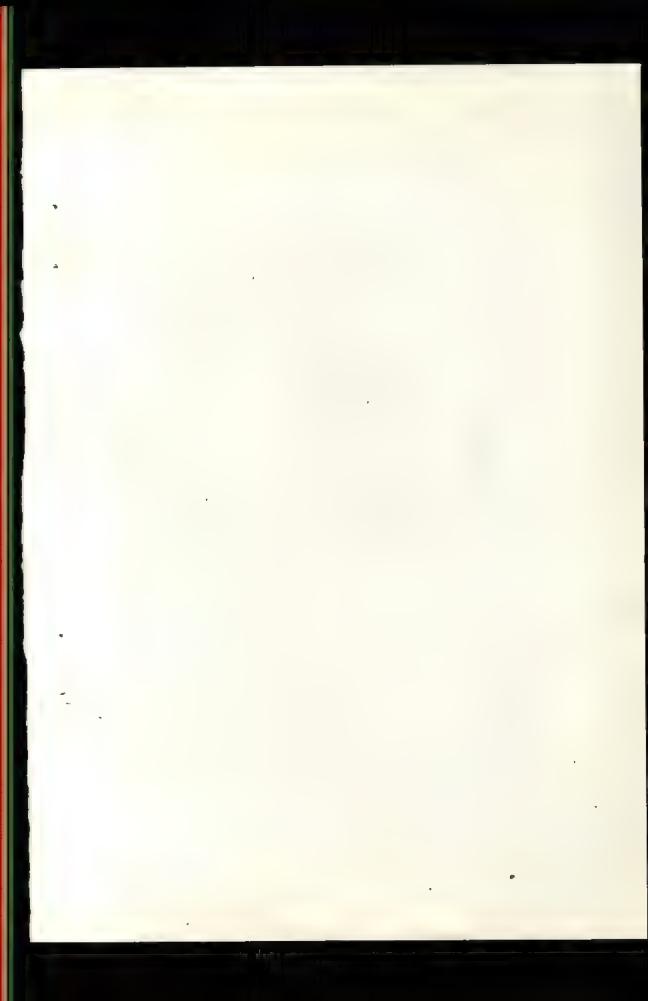
<sup>(</sup>٣) انظر (Nquyen) ، المرجع السابق ، ص ٦٧٨ ـ ٦٨٣ . وجيرهارد ، ص ٧٣٧. ٢٤٣ .

على مجلس الامن أن يشجع على الاستكتار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه المنظات، صواء كان ذلك بناة على طلب الدول المعنية، أو عن طريق الاحالة اليها من مجلس الأمن.

وتوجد في ميثاق كل منظمة اقليمية تقريبا نصوص لتسوية المنازعات التي تقوم بين الدول العربية الاعضاء فيها بالطرق السلمية . من ذلك مثلا ، المادة الحامسة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على انه و لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة . فاذا نشب بينها خلاف لا يتعلق ياستقلال الدولة ، او سيادتها ، او ستلامة اراضيها ، وجاً المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عندئذ نافذا وملزما ، ويتوسط المجلس في الحني يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اي دولة اخرى من دول الجامعة وبين اي دولة اخرى من دول الجامعة وبين اي دولة اخرى من دول الجامعة وبين اي دولة التوفيق بينها ه .







العريف بالعمكم :

لعل احسن تعريف للتحكيم هو التعريف الذي اوردته اتفاقية لاهاي الاولى المعقوده , منة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، حبث نصت في المادة ٣٧ منها على ان والغرض من التحكيم الدولي هو تسوية المنازعات فيا بين الدول بواسطة القضاة اللين تختارهم وعلى اساس احترام القانون الدولي» .

ويتضع من هذا النص ان التحكم كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية لايختلف عن القضاء الدولي بالمعنى الدقيق ، فكلاهما طريقة قانونية لتسوية المنازعات الدولية ، وكلاهما ايضا يستلزم اتفاق الاطراف المتنازعة على عرض منازعاتهم على التحكيم او القضاء الدوليين .

والفرق الوحيد بين التحكم والقضاء في القانون اللولي ، هو في الواقع فرق شكلي يرجع الى ان التحكيم طريق قضائي يعتمد في وجوده وفي تشكيل الهيئة التحكيمية التي تفصل في النزاع على ارادة الاطراف المتنازعة ، فهم الذين مجنارون الحكون الذين يغصلون في النزاع ، وذلك بمقتضى اتفاق خاص لنسوية نزاع معين دون سواه . بينا طريق القضاء اللولي ، فهو وان اعتمد على ارادة اللول الاطراف في النزاع من حيث ولاية القاضي الا ان تشكيل الحكة والاجراءات التي تقتضيها ، يتولى القانون اللولي اللمام ، تحديدها قبل نشوه النزاع وقبل اتفاق كلمة اطرافها على عرضها على الهكة اللولية .

## المبحث الاول التطور التاريخي للتحكم

بعد التحكيم اقدم الطرق القضائية لتسوية المنازعات سواء في القانون الداخلي او القانون الدولي. ولقد مر التحكيم في القانون الدولي العام بمراحل ثلاث:

١. التحكيم بواسطة رئيس دولة .

٧. التحكم بواسطة لجنة مختلطة.

٣. التحكيم بواسطة محكة.

#### 1 ـ التحكم بواسطة رئيس الدولة : Chef d'Etat

ويطلق عليه احيانا التحكيم الملكي او التحكيم بقاضي واحد. ويكون ذلك عن طريق اختيار اطراف النزاع الأحد رؤساء الدول كقاضي وحيد للفصل في النزاع الذي نشأ بينهها. وكان يقوم بهذه الوظيفة في العصور الوسطى اما البابا او الامبراطور وذلك حسب اهمية كل منها.

ولكن ابتداء من القرن السادس عشر وبعد اضمحلال نفوذ البابا ، وزوال الامبراطورية الجرمانية المقدسة ، وظهور الدول القومية التي وطدت دولة الامراء وحملت المعلاقات مبنية على مبدأ المساواة . فأصبح الملوك والامراء هم الذين يقومون بوظيفة القضاء في صورة محكمين .

ويعاب على الطريقة السابقة ان القاضي فيها سواء أكان البابا او الامبراطور او الامبر العرب العرب على الطريقة السابقة ان القاضي فيها سواء أكان البابا او الامبراطور من صالح الملك لم يكن قاضيا فنيا ، وكذلك لم يكن داعًا عايدا ، ولذلك لم يكن من صالح القاضي تطوير احكام القانون الدولي عن طريق الاحكام التي يصدرها ، لانه كان يخشى داعًا ان يأتي اليوم الذي تكون دولته فيه طرفا في نزاع دولي ويستشهد بالاحكام التي اصدرها ضد وجهة النظر التي يدافع عنها (١)

<sup>(</sup>١) انظر روسو، مِن ٧٨٠ ـ ٧٨١ . والذكتور عبد العزيز عمد سرحان ، ص ٤٣٦ ـ ٢٠٠٠ .

### ٢ ـ التحكم بواسطة لجنة مختلطة :

#### Commission Mixte

وقد نشأت هذه الطزيقة ابتداء من القرن الثامن عشر في مطاق العلاقات الانكلو-امريكية ، وفي العلاقات بين الدول الامريكية . واخذت هذه الطريقة شكلين مختلفين :

#### أ. اللجنة اغتلطة الدبلوماسية

#### commission Mixte Diplomatique

تتألف هذه اللجنة من عضوين يمثل كل منها الطرف الدي عبه . ولذلك كان للجنة صفة دبلوماسية محضة ، يتوصل الطرفان عن طريقها الى تسوية ودية للنزاع . وقد طبقت هذه الطريقة لتسوية منازعات الحدود بين انكلترا والولايات المتحدة . مثال ذلك اللجنة المختلطة الانكلو - امريكية التي قامت سنة ١٧٩٤ بتحديد نهر الصليب المقدس (Sainte - Croix) .

### ب. لجنة التحكيم الخططة :

#### Commission Mixte Arbitrale

تتألف هذه اللجنة من ثلاثة او خمس اعضاء ، يمثل عضوا او عضوان كل طرف في النزاع ثم يضاف البهم عضوا اجنبي ثالث او خامس يكون له القول الفصل في حسم النزاع عند اختلاف الاعضاء الوطنيين . ويعود الفضل في نشأة هذا النوع من التحكيم الى معاهدة جي (١٩٤٦) التي ابرمت بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٧٩٤ لتسوية الخلافات المتعلقة بينها . وتنفيذا لذلك الفت ثلاث لجان تحكيم عتلطة بين سنتي ١٧٩٨ ـ ١٨٠٤ قامت بحسم اخلب المنازعات المتعلقة بين تلك الدولتين والناشئة عن حرب الاستقلال الامريكية (١٥) .

Tribunal

٧. المعكم بواسطة عكلة :

يتولى هذا الترخ من التحكم الحاص مستقلون فير معجرين. يعمون بظائق

<sup>(</sup>٢) الظر زومو ۽ ص ٢٨١ - ١٨٦

قانونية ودراية بالملاقات الدولية تمكنهم من الفصل في التراع حسب القانون ، ويتبعون في الفصل في التراع الاجراءات التي يجددها القانون الدولي ويصدرون احكاما مسية . ولقد اتبحت هذه الطريقة في حل التراع المعروف ياسم تراع الالباما اللي كام يون الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . وكان ذلك اول نزاع خطير بين دولتين كبيرتين بن مسمه عن طريق عكة تحكيم . وقد تألفت هذه الهكنة بمقضى معاهدة واشتطن الميرية في ٨ آبار ١٨٧١ من خمسة اعضاء ، عينت كل من اللولتين المتنازعين صفوا واحدا . وعين كل من ملك ابطاليا وامبراطور البرازيل ورئيس الأتحاد السويسري صفوا واحدا . وعدت وتقرر ان تكون مدينة جنيف مقرا للمحكة تحقيقا للمساواة بين الطرفين . وحددت المعاهدة المبادئ القانونية التي يجب عل المحكة أن تتقيد بها في حكها فيا يخس واجهات المايدين في الحرب البحرية . وقد اصدرت الهكة قرارها بتاريخ ١٤ ايلول ١٨٧٧ المايدين في الحرب البحرية . وقد اصدرت الهكة قرارها بتاريخ ١٤ ايلول ١٨٧٧ وذلك تعويضا عن الاضرار المباشرة الناشة عن اخلال بريطانيا بواجهات الهايدين لانها وذلك تعويضا عن الاضرار المباشرة الناشة عن اخلال بريطانيا بواجهات الهايدين لانها وذلك تعويضا عن الاضرار المباشرة الناشة عن اخلال بريطانيا بواجهات الهايدين لانها الولايات المهايدين لانها الولايات المهايدين لانها ولقد ادى كثرة الرجوع الى التحكيم الى نشوه قواعد قانونية دولية مصدوها المرف ولقد ادى كثرة الرجوع الى التحكيم الى نشوه قواعد قانونية دولية مصدوها المرف

ولقد ادى كثرة الرجوع الى التحكيم الى نشوه قواعد قانونية دولية مصدوها العرف الدولي وتتعلق بالتحكيم ، والتي يطلق عليها بعض الشراح اسم القانون العرفي للتحكيم وقد اهتم مؤتمر لاهاي بالتحكيم فلنون اجراءات التحكيم وانشاء عمكة باسم عمكة التحكيم الدائمة . وفي عام ١٩٢٨ وقعت المدول الاعضاء في عصبة الأمم مبادئ ميثاق التحكيم العام . فاضافت بذلك الى مجهود مؤتمر لاهاي مجهودات اخرى يمكن تلخيصها بالأمور التالية :

## ١ ـ مايجوز عرضه على التحكيم :

يمكن للدول ان تعرض على التحكيم اي نزاع يقوم بينها ، (خلاف حول تفسير معاهدة او تطبيق قاعدة دولية ، او نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين او اكثر ...) . ويكون عرض النزاع على التحكيم بناء على اتفاق الدول المتنازعة . وقد يتم ذلك قبل النزاع وبعده او في اثنائه (٣) .

<sup>(</sup>٣) انظر المواد ٣٨ و ٣٩ من اتفاقية لاهاي الاولى لسنة ١٩٠٧.

### ٧ ـ هيئة التحكيم :

للدول المتنازعة مطلق الحرية في اختيار الهيئة التحكيمية ، وهذه الهيئة قد تتكون من حكم واحد أو اثنين أو اكثر. ومن الممكن الاحتكام الى رئيس دولة اجنبية أو الى هيئة قانونية في بلد اجنبي . وفي الغالب تختار الدول المتنازعة لجنة تحكيم خاصة أو أن تلجأ الى محكمة التحكيم المناعة . وقد جرت العددة في لجان التحكيم الحاصة على أن تتكون من خمسة محكمين تعين كل دولة اثنير مهم وينتخب الاربعة خامسا يكون رئيسا للجنة .

## ٣. عكمة التحكيم الداغة :

تقرر انشاء هذه المحكة في مؤتمر لاهاي الاول فيسهل على الدول الالتجاء الى التحكيم في منازعاتها التي لم تتوصل الى تسويتها بالطرق الدبلوماسية . وتتضمن اتفاقية لاهاي الاولى النصوص الحاصة بتنظيم هذه الهحكة وكيفية ادائها لمهمتها . وبالرحوع الى نصوص هذه الاتفاقية يتبين لنا ان محكة التحكيم الدائمة لاتستحق في واقع الامر هذه التسمية وذلك لانها ليست محكة ولادائمة . ، وانما هي مجرد قائمة بأسماء اشخاص معينين صلفا للقيام بأعمال المحكين وتختار من بينهم اللولتان المتنازعتان هيئة التحكيم اذا رخبتا في الالتجاء الى المحكة . ولكل دولة من اللول الموقعة على الاتفاقية ان تعين مالايزيد عن اربعة اشخاص من المشهود لهم بالاختصاص في القانون اللولي والمعروفين بالخلق الرفيع اربعة اسخاص من المشهود لهم بالاختصاص في القانون اللولي والمعروفين بالخلق الرفيع وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد . ولايشترط في هؤلاء ان يكونوا بن رعايا اللولة التي عينهم . ويتراوح عدد اعضاء المحكة ، او بالاحرى عدد الاشخاص الذين تضمهم القائمة الدكر ، بين ١٥٠ و ٢٠٠ عضوا .

وتتألف هيئة التحكم من خمسة اعضاء ، تختار كل من الدولتين طرفي النزاع النين منها . ويختار هؤلاه الاربعة عضوا خامسا تكون له الرئاسة ، وعند اختلاف الاعضاء على اختيار العضو الخامس يجري هذا الاختيار بمعرفة دولة ثالثة تعينها الدولتان المتنازعتان ، فاذا اختلفا على تعيين هذه الدولة الثالثة اختارت كا منها دولة اخرى م يعين الحكم الخامس بمعرفة هاتين الدولتين . هذا وقد ادخلت اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ تعديلا على كيفية تأليف محكمة التحكم الدائمة مؤداة ان يعين كل طرف عضوين يجوز ان يكون احدهما من مواطني ذلك الطرف ، او ان يختار عضوين من بين الاشخاص المعينين من قبل في قائمة اعضاء محكمة التحكم الدائمة ، ثم يختار هؤلاء الاربعة رئيس المحكمة ، من قبل في قائمة اعضاء محكمة التحكم الدائمة ، ثم يختار هؤلاء الاربعة رئيس المحكمة ،

الدولتان المتنارعتان وفي حالة الاختلاف على تعيين تلك الدولة الثالثة تحتار كل دولة متنازعة دولة اخرى . وتقوم هاتان الدولتان بتعيين الرئيس . فاذا تعذر عليهها الوصول الى أتفاق بهذا الشأن خلال شهرين قدم كل منها مرشحين من بين قائمة اعصاء عكمة التحكيم الدائمة على ال لايكونوا من الاعضاء الدين اختارهم طرف النزاع وان لايكونوا من مواطني اي من الطرفين . ثم يجري اختيار الرئيس بالقرعة من بين الاعضاء المرشحين على هذا الوجه .

هذا وقد قضت هذه المحكمة في ٢٢ قضية منذ تأسيسها سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٩٤ (١)

## المبحث الثاني اجراءات وقرار التحكيم

#### ١. اجراءات التحكم:

تقيد هيئة التحكيم بالمسائل التي يطلب اليها الفصل فيها . واذا حدد الطرفان القواعد التي يفصل بمقتصاها في النزاع تقيدت الهيئة بها . وال لم يحدد شيئا صقت هيئة التحكيم القواعد الثابئة والمتعارف عليها في القانون الدولي العام . وهيئة التحكيم لا يحق لها ان تفصل في النزاع وفقا للمبادئ القانونية العامة او لمبادئ العدل والانصاف الاادا احاز لها الطرفان ذلك .

والتحكيم يتضمن اجراءات كتابية واخرى شههية , وتشمل الاجراءات الكتابية تقديم المذكرات والمستدات الى هيئة التحكيم وكل ورقة او وثيقة او مستند يقدم الى هيئة التحكيم ترسل مه سخة الى الخصم , وتأتي بعد ذلك الاجراءات الشههية اي مرافعة ممثلي الحصوم امام الهبئة . ويدير المرافعات رئيس اهيئة . ولكل عضو في الهبئة حق توجيه اي سؤال يريد الى ممثلي الخصوم ولاتكون الجلسة علنية الا بقرار تصدره الهبئة موافقة الخصوم . ويسجل مايدور في الجلسات في محاضر خاصة . وبعد المرافعة تجتمع الهيئة للمداولة في جلسة سرية ، ثم تصدر قرار التحكيم (٥٠) .

<sup>(</sup>٤) انظر الدكتور القطيني ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٤٩ .

<sup>(</sup>٥) انظر المواد ٦٣ ، ٧٠ ، ٧١ من اتفاقية لاهاي الاولى لسنة ١٩٠٧ .

### ٣ ـ قرار التحكيم :

يصدر القرار بالاعلبية ، ويحتوى على الاسباب ، ويذكر فيه اسماء الحكمين ويوقع عليه رئيس الهيئة وامين السر القائم بمهمة كاتب الجلسة ، ويتلى القرار في حلسة علنية بعد المداء على الحنصوم (1) . وقرار التحكيم ملزم للطرفين اي انه يملك قوة الاحكام القضائية . وهو مهائي لايقبل الطعن بطريق الاستثناف ، ولا يجوز طلب اعادة النظر في القرار الا في حالة واحدة فقط هي حدوث ظروف كان من شأنها لو كات معلومة من المحكين قبل صدور الحكم ، ان تجعل الحكم يصدر بشكل آخر . ولكمه يشترط ان ينص على ذلك في اتفاق الاحالة على التحكيم (1) .

<sup>(</sup>٦) راجع المواد ٨٦-٩٠ من اتفاقية لاهاي .

<sup>(</sup>٧) انظر الدكتور علي صادق ابو هيف ، ص ٧٤٦ ـ ٧٤٨



يسود التسوية القضائية مبدأ اساس ، وهو ان التقاضي في الشؤون الدولية منوط بارادة الدول ، اي ان موافقتها تعتبر شرطا مسبقا لتسوية المنارعات عن طريق القصاء الدولي ، وقد اقرت هذا المبدأ محكمة العدل الدولية الدائمة (الحكم الذي اصدرته في قصية أفروماتس في ٣٠ آب عام ١٩٧٤ والحكم الذي اصدرته في قضية الموسفات المغربي في ١٤ حزيران عام ١٩٣٨) . وكدلك محكمة العدل الدولية (الحكم الذي اصدرته في قضية مضيق كورفو في ٢٥ آذار عام ١٩٤٨) . وسنتناول في هذا الفصل دراسة محكمة العدل الدولية (الم

#### محكمة العدل الدولية:

انشئت هذه المحكمة عام ١٩٤٥ لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة التي كانت قائمة ضمن نطاق عصبة الام . وقد اشار ميثاق الام المتحدة المديحكمة العدل الدولية في الفقرة الاولى من المادة السابعة باعتبارها احد الاحهزة الاساسية للمنظمة . ثم خصص لها الفصل الرابع عشر منه ، وتنص المادة الثانية والتسعون من الميثاق ، وهي المادة الاولى من مواد الفصل الرابع عشر ، على ان وعجمة العدل الدولية هي الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الاساس للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لايتجزأ من هذا الميثاق ه .

ويتضح من هذا النص ان المحكمة جهارٌ من اجهزة المنظمة الرئيسة ذو اختصاص قضائي وليست منظمة دولية قائمة بذاتها كهاكانت محكمة العدل الدولية الدائمة ، التي لم تكن جهازا من اجهزة عصبة الامم . بل منظمة دولية مستقلة .

<sup>(</sup>١) انظر روسو ، ص ٧٩٧ - ٣١٣ . و ( Nguygen ) ، ص ٧٠٧ - ٧١٧ والدكتور حامد ملطان ، ص ٧٠٧ - ٢٠١٧ والدكتور سامي عبد الحميد ، قانون المنظات الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٤٣ - ٣٦٠ والدكتور حسن الجلبي ، مبادئ الامم المتحدة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٧٠ . والدكتور صبيح مسكوني ، عكمة العدل الدولية والقانون الداخلي للمنظات الدولية ، بغداد ، سنة ١٩٦٨ .

ويتضح من المادة الثانية والتسعون كذلك ان عكمة العدل البولية عكمة جديدة وليست استرارا المحكمة العدل الدولية الدائمة، وإن بني نظامها على النظام

### المبحث الاول تكوين المحكمة

تتألف المحكمة من خمس عشر قاضيا . لا يحوز ان يكون من بينهم اكثر من عضو واحد من رعايا الدولة الواحدة (المادة ٣ من العناء الاساس) . وعلى كل عضو ان يعسل مستقلا عن حكومته ، وقبل ان يباشر عمله يبين في جلسه علنية انه سيتولى و دائمه خزر او هوى وانه لن يستوحي غير ضميره (م ٢٠) ، ويجرى انتخاب قضاة الحكمة على ساس مقدرتهم وكمائتهم في القانون والقضاء ، ويراعي في اختيارهم تمثيل المدنيات لكيرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم (المواده ٩٠) .

وتقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الامن مستقلا عن الآخر بانتخاب اعضاء المحكمة ، من قائمة يعدها الامنين العام للأم المتحدة خنوي اسماء جميع الاشحاص الدين رشحتهم الشعب الاهلية نحكمة التحكيم الدائمة (<sup>1)</sup> . مرتبة حسب الحروف الاجدية . ويشترط لانتخاب القاضي ان بنال الاكثرية المطلقة لاصوات الجمعية العامة ولاصوات مجلس الامن (<sup>1)</sup>

<sup>(</sup>٢) تتألف هذه الشعب الاهلية من الاشخاص الذين رشحتهم الدول لتدرج اسماؤهم في قائمة محكمة التحكم الدائمة .

 <sup>(</sup>٣) انظر المواد ٤ ،١٠ ، ٨ ، ٧ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية .

ال مدة العضوية لكل حاكم هي تسع سنوات قابلة للتجديد وفي كل ثلاث سنوات تبدل عضوية حمسة منهم (م- ١٣ ف- ١) (أنا . وينتخب الاعضاء رئيسا لهم وبائنا للرئيس لمدة ثلاث سنوات مع امكان تعديد انتخابها (م- ٢١ ف- ١) ولا يمصل عضو من المحكمة قبل انتهاء مدته الا بقرار يصدره زملاؤه بالأجاع بأنه قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة (م- ١٨ ف ١) . ويحرم على القاضي ان يشغل اية وظيفة سياسية او ادارية او ان يشتغل باحدى المهن (م ١٦) . كذلك لا يجوز له ان يعمل كوكيل او عام او مستشار في ية قضية . او ان يفصل في قضية سبق له ان كان وكيلاً عن احد اطرافها او مستشاراً له او عامياً له او سبق عرضها عليه بصفته عضوا في محكة وطنية او دولية او لجنة تحقيق او اية قضية اخرى (م- ١٧) .

ويتناول كل عضو من اعضاء المحكمة راتبا سبويا ويتقاضى الرئيس ونائب الرئيس مكافأة خاصة وتعبى الروائب والمكافآت من الضرائب كافة (م - ٣٧). وتتحمل الأمم المتحدة مصروفات المحكمة على الوجه الذي تقرره الجمعية العامة (م - ٣٣). ويتمتع اعضاء المحكمة عند مباشرتهم وظائفهم بالمزايا والاعفاءات الدبلوماسية (م - ١٩). ومقر المحكمة مدينة لاهاي غير انها تستطيع ان تعقد جلستها في مكان آخر عندمًا ترى ذلك مناسبا (م - ٢٧).

<sup>(</sup>٤) ستنهي مدة قضاء محكة العدل الدولية الحاليين في الحامس من شباط، ووفق والسنة المدرجة بجانب اسماء الدول التي ينتمون اليها، كما هو مبين ادناه: البحيريا، رئيس المحكة (١٩٨٨). البرازيل، نائب الرئيس (١٩٨٨) السنغال الجراء)، فرسد (١٩٩١)، بولونيا (١٩٨٨)، الولايات المتحدة (١٩٨٨)، الاتحاد السوفيتي (١٩٨٨)، بريطانيا (١٩٩١)، الارجتين (١٩٩١)، المانيا الاتحادية السوفيتي (١٩٨٨)، سوريا (١٩٨٨)، اليابان (١٩٨٨)، الهند (١٩٩١)، الجزائر (١٩٨٨)، الطاليا (١٩٨٨)،

### المحث العالم احصاصات الحكة

هُكَة العدل الدولية اختصاصان رئيسيان: اولها القضاء وهو أصدار الاحكام في فلمتزحات التي تقع بين الدول ، وثانيها الافتاء وهو ابداء الرأي في المسائل القانونية التي تعرض عليها من اجهزة ألام المتحدة.

## الفرع الأول الاختماص القضائي للمحكة

#### : 45M 4Y2 - 1

ولاية عكة العدل الدولية في الاصل ولاية اختيارية ، اي قائمة على رضاء جميع المتنازمين بعرض امر الخلاف عليها للنظر والفصل فيه . فاذا فقد التراضي بينهم جميعا استحال عرض النزاع على الهكمة ، وذلك وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٣٦ من النظام الاساس للمحكة .

والمحكة ايضا ولاية جبرية ، وهذه الولاية تقوم على قبول الدول لها ، وبالنسبة الى الدول التي تعلن قبولها لها (ه) . والولاية الجبرية امرها مقصور على المتازعات القانونية التي تقوم في شأن :

أ. تنسير معاهدة من الماهدات.

ب. أية مسألة من مسائل القانون الدولي.

ج \_ تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا ثبتت كانت خرقا لائتزام دولي . \_

د. نوع التمويض المترتب على خرق الترام دولي ومدى هذا التعويض (١٠ .

ولاتكون الولاية جبرية في هذه الحالات الا اذا كان اطراف التراع من الدول التي سبق لها قبول هذه الولاية الجبرية ، بمنى انه لايكنى ان يكون أحد اطراف النزاع من

<sup>(</sup>٥) اوصت اللجنة القانونية (اللجنة السادسة) في اجتماعها في ١٩٧٤/١١/٨ الجمعية العامة بدعوة الدول الاعضاء لدراسة امكانية قبول الولاية الجبرية لحكمة العدل الدولية . (٦) انظر الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من النظام الاساس للمحكمة .

اللمول التي سبق لها قبول هذه الولاية . بل يجب ان يكون جميع اطراف النزاع من الدول أ التي سبق لها قبول هذه الولاية. ولغاية الاول من آب عام ١٩٨٠ اعلنت سبع وأربعون دولة قبول الولاية الجبرية للمحكة (٧)

والاعلان الذي تصدره الدولة بقبول الولاية الجبرية للمحكة قد يكون مطلقا ، وقد يعلق على يعلق على يعلق على يعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول او دول معينة بذائها ، وقد يقيد بحدة معينة وهو يودع قدى الامين العام للأثم المتحدة . وعلى الامين العام ان يرسل صورا من هذه التصريحات الى الدول الاطراف في النظام الاساس للمحكمة ، والى مسجل الهكة (٨) .

#### ٧ ـ الاعصاص الشخص للمحكة :

تقضي الفقرة الاولى من المادة الرابعة والثلاثين من النظام الاساس لهكة العدل المدولية بأن وللدول وحدها الحق في ان تكون اطرافا في الدعاوي التي ترفع للمحكة ، ويتضح من هذا النص ان ولاية الهكة مقصورا على الدول وحدها فهي التي لها دون سائر اشخاص القانون الدولي حتى التقاضي امامها ، وهكذا لا يجوز للأفراد والجاعات والوحدات السياسية من فير الدول طلب التقاضي امام محكة العدل الدولية .

وبناء عليه فقد رفضت محكة العدل الدولية الدائمة في سنة ١٩٣٧ طلبا تقدم به اليها احد زهماء قبائل الهنود الحمر في الولايات المتحدة لمقاضاتها هي وبريطانها امام هذه المحكة بشأن نزاع قام بين قبيلته وبين الولايات المتحدة الامريكية بخصوص حدود كانت قد رسمت في معاهدة وقعت بين الدولتين.

كما رفضت محكمة العدل الدولية الفصل في قضية شركة النفط البريطانية الايرانية بين بريطانيا وايران بقرارها الصادر في ٢٧ تموز سنة ١٩٥٧ القاضي بعدم الاختصاص . على ان توافر وصف الدولية ، بل لابد من توافر شروط اخرى ، هو ان تكون الدول المتقاضية كلها اطرافا في النظام الاساس لهكمة العدل الدولية . وقد بينت المادة الثالثة والتسعون من ميثاقي الامم المتحدة من يعتبر طرفا في النظام

 <sup>(</sup>٧) انظر الدكتور صالح جواد الكاظم ، ولاية محكة العدل الدولية الجبرية ومواقف .
 الدول النامية حيالها ، مجلة المجمع العلمي العراقي ج ١ (المجلد ٣٣ سنة ١٩٨٧ ، ص .
 ٣٤٠) .

<sup>(</sup>٨) انظر الفقرات الثالثة والرابعة من المادة ٣٦ من النظام الاساس للمحكة.

الاساس فنصت في فقرتها الاولى على ان ويعتبر جميع اعضاء الام المتحدة بمكم عضويتهم اطرافا في النظام الاساس لهكة العدل الدولية و . كما نصت في فقرتها الثانية على جواز انضام من ليس عضوا في الام المتحدة من الدول الى والنظام الاساس لهكة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الامن و .

وقد حددت الجمعية العامة شروط انفيام الدول غير الاعضاء في الأم المتحدة الى النظام الاساس للحكة العدل الدولية بمناسبة طلب سويسرا الانفيام للنظام الاساس للحكة العدل في عام ١٩٤٦. وهذه الشروط هي :

١. قبول احكام النظام الاساس للمحكة.

 ٢ . قبول التزامات الدول الاعضاء في الام المتحدة المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الميثاق.

٣. التعهد بالمساهمة في نفقات المحكة وفقا لما تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة(١).

اما سائر الدول الاخرى فلا تستطيع الالتجاء الى الهكمة الا بشروط ترك لمجلس الامن تحديدها . على ان لايكون في هذه الشروط مايخل بالمساواة بين المتفاضين امام الهكمة (م- محدد اصدر مجلس الامن قرارا في الحامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٤٦ حدد فيه هذه الشروط هي :

١ . ضرورة اخطار مسجل المحكة بقبول هذه الدول اختصاص المحكة وفقا لميناق الام
 المتحدة والنظام الاساس للمحكة .

٢. التعهد بتنفيد احكام الهكمة بحسن النية.

قبولم الالتزامات الواردة في المادة ٩٤ من ميثاق الام المتحدة فيا يتعلق باختصاص
 مجلس الامن بتنفيذ احكام الهكمة.

مذه هي طوائف الدول التي يشملها الاختصاص الشخصي للمحكة.

### ٣- الاحصاص النوعي للمحكة :

حُددت هذا الاختصاص الفقرة الاولى من المادة السادسة والثلاثين من النظام الاساس للمحكمة اذ نصت على ان وتشمل ولاية الهكمة جميع القضايا التي يعرضها

<sup>(</sup>٩) لقد قبلت سويسرا هده الشروط واصبحت طرفا في النظام الاساس لمحكمة العدل العولية ، في ٢٨ حزيران عام ١٩٤٨.

عليها المتقاضون كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الام المتحدة او في المعاهدات والاتفاقات المعمول بهاه .

ويتضح من هذا النص ان للمحكة اختصاصا نوعيا واسعا. فكل نزاع يقوم بين اللهول ، ويتغن الاطراف على رفعه الله الهكة للنظر والفصل فيه ، تختص الهكة بالنظر فيه ، مها يكن نوعه او طابعه ، سواء كان النزاع ذا طابع قانوني ام ذا طابع سياسي ، فأن الهكة تختص بنظره والفصل فيه مادام اطرافه قد رفسوا امره الى الهكة . ومع ذلك فن الامور الجديرة بالملاحظة ان المنازعات السياسية يصحب حلها عادة بحرجب القانون ، لذلك فأن المتنازجين ـ اذا صح عزمهم على عرض النزاع ذى الطابع السياسي على الملكة ـ يقرنون هذا العزم بالاتفاق على ان تفصل المحكة فيه وفقا لمبادئ العدل والانصاف ، وقد سبق للمحكة ان أبدت نفورها ايضا في النظر في المنازعات التي والانتظاف على الذي اصدرته عكة العدل الدولية الدائمة في ه و آب عام ١٩٧٥ في قضية المناطق الكركية) (١٠٠) .

## الفرع الثاني الاعتصاص الافتائي للمحكة

له المحكة العدل الدولية الى جانب مهمتها القضائية وظيفة اخرى ، اشار اليها ميثاق الام المتحدة وفصلها النظام الاساس للمحكة ، مؤادها ان تفني في اي مسألة قانونية تطلب اليها الجمعية العامة او مجلس الامن افتائها فيها . وتستطيع الاجهزة الاخرى للأمم المتحدة والمنظات المتخصصة التابعة لها ان تقدم طلبا للمتوى الى الهكة اذا اجازت لها

<sup>(</sup>١٠) انظر الدكتور حامد سلطان، ص ١٠٤١.

ذلك الجسعية العامة (م. ٩٦) من ميثاق الام المتحدة) (١١)

ويقدم طلب الفتوى كتابة ويجب ان يتضمن بيانا دقيقا للمسألة المستفى فيها ، وببلغ المسجل طلب الاستفتاء الى الدول التي يحق لها الحضور امام المحكة ، أو الى أية هيئة دولية ترى المحكة انها تستطيع تقديم معلومات عن الموضوع بصورة شفهية في الجلسة او بصورة كتابية ، وتصدر المحكة فتواها في جلسة علنية بعد انحطار الامين العام ومندوبي الدول (اعضاء الام المتحدة) ومندوبي الدول الاخرى والهيئات الدولية التي يعنيها الامر مباشرة (١٦).

واذا كانت هذه الفتاوي عبارة عن آراء استشارية فللجهة التي تطلبها مطلق الحرية في النباعها او الاعراض عنها . فقد جرت العادة في الام المتحدة ، وفي سائر الوكالات المتحمصة ، على احترام هذه الفتاوي وعلى الالتزام بها كما لو كانت ملزمة ، بحيث الكتسبت ـ في الواقع ـ قوة اكبر مما قد يتبادر الى الذهن ، لانقل عملا عن قوة الاحكام الملاءة (١٢)

. وخلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٦ واول كانون الثناني ١٩٨٣ ، نظرت الهكمة في ١٧ طلب افتاء ، واصدرت فيا يتعلق بهذه القضايا ١٨ فتوى و ٧٥ آمرا .

<sup>(</sup>١١) لقد اذنت الجمعية العامة للأجهزة والمنظات المتحصصة التالية بأن تطلب الافتاء من الهكمة ، الجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية ، منظمة العمل الدولية ، منظمة التعذية والزراعة ، اليونسكو ، منظمة الطيران المدني الدولية ، البنك الدولي للأنشاء والتعمير ، مؤسسة التحويل الدولية ، هيئة التنمية الدولية ، صندوق النقد الإولي ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة الخرصاد الجوية العالمية ، المنظمة الحكومية الاستشارية البحرية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

<sup>(</sup>١٢) انظر المواد ٦٦ و ٦٧ من النظام الاساس للمحكمة .

<sup>(</sup>١٣) انظر الدكتور محمد سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

## المبحث الثالث الاجراءات والفراعد التي تطبقها الهكمة

## ٩ ـ الاجراءات امام الهكلة :

ترفع المدعوى امام محكة المدل الدولية بأن تقدم الى المسجل صورة من اتفاقى السلوفين المتنازمين على احالة المسألة الى الهكة ، هذا في حالة ما اذا كان اعتصاصها اختياريا ، اما اذا كانت ولاية الهكة اجبارية فتستطيع اي من الدولتين المتنازعين الرسال طلب الى الهكة وفي كلتا الحالتين يجب تعيين موضوع التزاع وبيان المتنازعين ، وبيلغ مسجل الهكة هذا الطلب الى المتنازعين ، كما يخطر اعضاء الأمم المتحدة من طريق الامين العام وتخبر الدولة الاخرى ذات الشأن (م - ٠٠).

ويمضر في الهنكة عطون من اطراف التراع ولهم الحق في اصطحاب محامين ومستشارين (م- ٤٧). وتكون الجلسات علنية الا اذا قررت الهنكة خلاف ذلك من تقاه نفسها او بناه على طلب الحصوم (م- ٤٤). وتتم المناقشة بتبادل المذكرات والمرافعات الشغوية وسياع الشهود وآراه الحبراه (م- ٤٣). واللغات الرحمية للمحكة هي الفرنسية والانكليزية (م- ٣٩).

واذا تخلف احد الحصوم عن الحضور ، او عجز عن الدفاع عن وجهة نظره ، فيجوز الطرف الآخر ان يطلب الى الهكة ان تحكم له بدعواه . وعلى الهكة قبل ان تجيب هذا الطلب ان تنتبت عن ان لها ولاية القضاء في النزاع المطروح امامها ومن دعوى الحمم الحاضر تقوم على اساس صحيح عن حيث الواقع والقانون (م- ٥٣).

#### ٧. القواعد القانونية التي تطبقها الحكمة :

تفصل الهكمة في المنازمات التي ترفع اليها ولهمّا لاحكام الفنانون الدولي ، وهي تطبق في هذا الشأن :

 ١٠ الاتفاقات الدولية العامة او الحاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب المدول المتنازعة.

٧. المرف الدولي المقبول بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعال.

٣. مبادئ القانون العامة التي الرئها الام المتمدنة.

٤. احكام الهاكم ومذاهب كبار الوافين في القانون العام من عطف الام.

. ويعتبر هذا او ذاك وسيلة مساعدة لتعيين قواعد الفانون وذلك مع مراعاة احكام المادة ٥٩. على انه يجوز للمحكمة ان تفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والانصاف متى وافق اطراف الدعوى على ذلك (١٤)

#### ٢. حكم الحكة :

اذا ماانتهى الحضوم من عرض قضيتهم واوجه دفاعهم فيعلن رئيس الجلسة ختام المرافعة . ثم يتداول الحكام فيا بينهم في جلسة سرية (م - ٤٥) . ويتلى بعد ذلك الحكم في جلسة علنية (م - ٥٥) . وتصدر المحكمة قرارها بأكثرية الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات رجع الجانب الذي فيه الرئيس (م - ٥٥) . ويجب ان يكون القرار مسببا وان يتضمن اسماء القضاة الذين شاركوا فيه (م - ٥٦) . وللقضاة الذين يخالفون رأي الاغلبية ان يرفعوا به بيانا مستقلا برأيهم الخاص (م - ٥٧) . والحكم الذي تصدره الهكمة له قوة الالزام بالنسبة الأطراف النزاع وبخصوص النزاع الذي فصل فيه وهو حكم واجب الاحترام والنفاذ (م - ٥٩) .

فاذا امتنع احد المتقاضين عن القيام بما يفرضه عليه الحكم كان للطرف الآخر ان يلجأ الى مجلس الامن ، ولهذا المجلس ان يقدم توصياته او يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ الحكم (١٠٠). ويعد حكم عكمة العدل الدولية حكما نهائيا غير قابل للأستتناف او لاي طريق من طرق الطعن العادية (١٠١).

تظرت محكمة العدل الدولية ، من سنة ١٩٤٦ حتى اول كانون الثاني ١٩٨٣ ، في ٤٨ نزاعا قضائيا ، واصدرت ٤٢ حكما و ١٧٤ امرا .

<sup>(</sup>١٤) انظر المادة ٣٨ من النظام الأساس للمعكمة.

<sup>(</sup>١٥) انظر المادة ١٤ من ميثاق الام المتحدة .

<sup>(</sup>١٦) انظر المادة ٦٠ من النظام الاساس للمحكمة.

#### الفهسرس

	4	Do.
440	alle.	all.
-		-

## الباب الاول في المبادئ والاصول

	الفصل الاول : في التعريف بالقانون الدولي العام
1.	المبحث الأولى: الخلاف حول تعريف القانون الدولي العام
1 **	اولا ـ المذهب التقليدي
۱۳	ثانيات المذهب الموضوعي
١٤	ثالثاً الاتجاهات الحديثة
\Y	المحت الثاني : تمييز القانون الدولي العام عن غيره
١٧	اولاً عيره عن قواعد المجاملات الدولية
١٨	ثانياً تمييزه عن قواعد الاخلاق الدولية
14	ثالثاً عَييزه عن القَانون الطبيعي
۲۰	رابعاً عَيِيرَه عن القانون الدولي الخاص
۲۱	المبحث الثالث تسمية القانون الدولي العام
**	الفصل الثاني : طبيعة القانون الدولي العام
* *	
To	اولاً السلطة التشريعية
	اولاً السلطة التشريعية ثانياً السلطة القضائية
70	
70	ثانيا السلطة القضائية
70 77 77	ثانيا السلطة القضائية ثالثا الجزاء
70 77 77 77	ثانيا السلطة القضائية ثالثا الجزاء آ الجزاءات الحالية من الاكراه
70 77 77 77 78	ثانيا السلطة القضائية ثالثا الجزاء آ الجزاءات الحالية من الاكراه ب الجزاءات التي تتضمن الاكراه
70 77 77 74 74	ثانيا السلطة القضائية ثالثا الجزاء آ الجزاءات الحالية من الاكراه ب الجزاءات التي تتضمن الاكراه الفصل الثالث: اساس القانون الدولي العام

13	المبحث الثاني : المذهب الموضوعي
£Y	الفرع الاول ــ النظرية المجردة للقانون
£Y	الفرع الثاني ـ نظرية التضامن الاجتماعي
£A	المبحث الثالث: المدرسة السوفيتية
٥٠	الخلاصة
70	الفصل الرابع : العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي
00	المبحث الاول: نظرية ازدواج القانونين
01	المبحث الثاني إ نظرية وحدة القانون
71	المبحث الثالث: المفاضلة بين النظريتين ــ
11	علو القانون الدولي على القانون الداخلي
7.1	آ۔ علی الصعید الدولی
77	اولا ـــ التجامل الدبلوماسي
74	ثانيا _ القضاء الدولي
77	١ ــ علو القانون الدولي على القانون الداخلي العادي
77	٧ ـ علو القانون الدولي على الدستور الداخلي للدولة
76	. ب ـ على الصعيد الوطني
YF	الفصل الخامس : نطاق القانون الدولي العام
71	المنحث الاول: الفواعد الدولية العالمية
٧١	المبحث الثاني : القواعد القارية
77	المبحث الثالث: القواعد الاقليمية
40	ا <b>لفصل السادس</b> : مصادر القانون الدولي العام
V1	المبحث الاول ـ المعاهدات
<b>Y1</b>	تعريف المعاهدة
AY	الاتفاقات ذات الشكل المبسط
Ao	تصنيف المعاهدات
Ao	١ ــ المعاهدات العقدية
A3	٧ الماهدات الشارعة

٨٦	الفرع الاول ـ ابرام المعاهدات
43	اولا _ المفاوضة
٨٨	ثانيا ــ تحرير المعاهدات وتوقيعها
4.	صياغة المعاهدات
44	التوقيع
9 £	الناء التصديق
47	مبدأ حرية التصديق
44	السلطة الخنصة بالتصديق
1+1	التصديق الناقص
1.5	وابعات التسجيل
1.0	اجراءات التسجيل والنشر
1.7	التحفظات
1-8	الفرع الثاني : شروط صحة انعقاد المعاهدات
1.8	اولا _ اهلية النعاقد
11.	ثانيا ـ الرضا
11-	آ _ الخلط
117	ب التدليس وافساد عمثل الدولة
117	جد الاكراه
110	ثالثات مشروعية موضوع المعاهدة
117	الغرع الثالث : تنغيذ الماهدات
117	أولا ـ آثار الماهدات قبل التنفيذ
114	ثانيات تارينخ البدء بتنفيذ المعاهدات الثنائية
119	ثالثاب تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الجماعية
147	رابعات تنفيذ المعاهدات داخل اللبول
145	خامسا ــ التنازع بين المعاهدة والتشريع الداخلي

147	الفوع الوابع : اثر المعاهدات
1 77	أولات اثر المعاهدات بالنسبة لاطرافها
177	آ۔ الالتزام بتنفیذ المعاهدة
177	ب _ النطاق الاقليمي لتطبيق المعاهدات الدولية
177	جـ _ تطبيق المعاهدات من حيث الرمان
119	ثانياً - اثر المعاهدات بالنسبة للغير
14.	آ ـ شرط الدولة الاكثر رعاية
14.	ُ ب _ الاشتراط لمصلحة الغير
177	جـــ المعاهدات التي ترتب التزامات على عاتق الغير
177	د_ المعاهدات المنظمة لارضاع دائمة
177	هــ الانضام اللاحق
188	الفوع الخامس: تفسير المعاهدات
148	آ ـ السلطة المختصة بالتفسير
188	اولا _ على الصعيد الدولي
100	ثانيا ـ. على الصعيد الداخلي
177	ب _ وسائل التفسير
177	اولاً للبادئ المتبعة في تفسير المعاهدات
	ثانياً الوسائل المكلة في التفسير
12.	الاعمال التتحضيرية
124	ثالثاً عفسير المعاهدات المحورة باكثر من لغة
150	الفرع السادس: تعديل المعاهدات
150	اولا _ المبادئ العامة
127	ثانيات تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف
121	آ۔ تعدیل المعاهدات بین الدول الاطراف
1EV	ب _ تدخل المنظات الدولية في اجراء التعديل
• • •	ثالثا ــ نصوص اتفاقية فينا فيما يتعلق بتعديل
101	المعاهدات متعددة الاطراف

107	الفرع السابع: انتهاء الماهدات
107	اولا _ اتهاء الماهدة من تلقاء نقسها
101	
	العياب برضا الطرفين
101	ثالثا _ بارادة احد الطرقين وحدة.
101	رابما ـ ظهور قاعدة أمرة جديدة من
	قواعد القانون الدواي العام
104	خامسا ـ الحرب.
104	سادساً قطع العلاقات الدبلوماسية
17-	المبحث الثانى المرف الدولي
174	المبحث الثالث مبادئ التانون العامة
175	الطبيعة القانونية لمبادئ القانون العامة
170	مضمون مبادئ القانون العامة
177	موقف القضاء الدولي من مبادئ القانون العامة
174	المبحث الرابع: المسادر المساعدة.
11%%	الفرع الاول _ احكام الفضاء
14.	الفرع الثاني ـ الفقه الدولي
171	الفرع الثالث ـ مبادئ العدل والانصاف
104	الفصل السابع: تدوين قواعد القانون الدولي العام
177	المبحث الاول: الجهود غير الرسمية لتدوين القانون الدولي
144	المبحث الثاني : الجهود الرسمية لتدوين القانون الدولي
1 74	آ۔ التدوین الجزئی
171.	ب ـ جهود الدول الامريكية
14.	ج ـ جهود عصبة الام
14.	د_ جهود منظمة الام المتحدة
140	الغصل الثامن: التطور التاريخي للقانون الدولي العام
144	المبحث الأول : العصور القديمة

\AY	آ۔ شعوب الشرق
144	ب _ اليونان
141	ج _ الرومان
141	المبحث الثاني : العصور الوسطى حتى معاهدة
11.	وستفاليا سنة ١٦٤٨
11.	آ_ النظام الاقطاعي
14.	ب _ المسيحية
197	ج – الاسلام والقانون الدولي
198	اولا _ الحرب في الاسلام
197	ثانيا _ قواعد السلم في الأسلام
199	مراحل ابرام المعاهدة في الشريعة الاسلامية
	المبحث الثالث: العصور الحديثة من معاهدة
4.4	وستفاليا حتى الحرب العالمية الاولى
	المبحث الوابع : العهد الحاضر مين انتهاء
F-7	الحرب العالمية الاولى حتى الوقت الحاضر

## الباب الناني المخاص القانون الدولي العام القسم الاول

4/0	الدولة
TIV	الفصل الاول: عناصر الدولة ومعيارها القانوني
714	التعريف بالدولة
Y14	عناصر الدولة
44-	المبحث الأول: الشعب
444	مبدأ القوميات
***	مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

777	المبحث الثاني : الاقلم
<b>**</b> **	عناصر الاقلم
	1-
444	الفرع الأول ـ الطبيعة القانوينة للاقليم
TTY	اولاً ـ نظرية الملكية او المحل
YYY	ثانيا _ نظرية الاقليم باعتباره من العناصر المكونة للدولة
XYA	ثالثا _ نظرية الاحتصاص
444	الفرع الثاثي ــ الاقليم الارضي
444	اولا _ المعالم الطبيعية
YY-	ثانيا الحدود
777	الفرع الثالث : الانهاو
770	اولاً بالملاحة في الانهار الدولية
7£-	شط انعرب
76.	ثانيا بـ الاستغلال الرراعي والصناعي
YEY	للانهار اللولية:
<b>727</b>	الانهار النولية في العراق
Y£Y	اولات نهر الفرات
Ye	ثانيا _ الانهار الحدودية
701	المفرع الوابع - المياه الداخلية
YeY	اولا _ المواني البحرية
707	ثانيا _ الخلجان
Yot	ثالثا _ البحيرات
307	رابعا البحار المغلقة وشبه المغلقة
707	الفرع الخامس: المرات البحرية
707	اولاً القنوات

17.	ثانيات المضايق
777	الفرع السادس: البحار
Y75	اولا البحر الاقليمي
770	النظام القانوني للبحر الاقليمي
770	٢ _ حق المرور البرئ .
YFT	ب _ قيد الولاية على السفن .
417	ثانياً المنطقة المتآخمة
Y11	ثالثاً المنطقة الاقتصادية الخالصة
YYI	رَابِعاً الجرف القاري
***	خامساً اعالي البحار
777	ا سے تعریفه ،
4A£	ب _ الطبيعة القانونية ،
TVo	ج ـ المنطقة الدولية ،
YYI	د الوضع القانوني للسفن في أعالي البحار.
YVV .	الفرع السابع: الحِو
	اولا _ الانجامات الفقهية م
174	ثانيا _ الاتفاقات الدولية .
	• •
YAY	المبحث الثالث: التنظيم السياسي والمعيار القانوني للدولة.
YAY	المفرع الاول – التنظيم السياسي

YAY	». الفرع الثاني – المعيار القانوني للدول
YAY	آ_ فكرة السيادة
TAE	ا عاولة الفقه التبدال نظرية السيادة بنظريات أخري
YAA	الجنلاصة
PA4	الفصل الثاني _ انواع الدول
441	البحث الاول : الدول البسيطة والدول المركبة
441	الفرع الاول ـ الاتحادات التقليدية .
791	اولا_ الاتحاد الشخصي
747	ثانيا _ الاتحاد الحقيق
744	ثالثا _ الاتحاد الكونفدرائي
495	رابعاً الاتحاد الفدراني "
***	الفرع الثاني ــ انواع خاصة من الاتحادات
717	اولاً رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)
444	تطور رابطة الشعوب البريطانية
4.1	نظام رابطة الشعوب البريطانية وطبيعتها القانونية
7.6	ثانياً _ الاتحاد السوفيتي
T • £	التنظيم الاتحادي
4.2	السلطأت الاتعادية
T•A	خصائص وطبيعة الاتحاد السوفيتي
411	المبحث الثاني : الدول تامة السيادة والدول ناقصة السيادة
414	التيمية التيمية
717	ثانيا _ الحاية
T10	فالثا الانتداب
r17 .	رابعا _ نظام الوصاية الدولي
771	خامساً يـ الدول الموضوعة في حالة حياد دائم
	الفصل الثالث : حياة اللول
TTT	، المبحث الاول: تشأة الدولة
TTY	المبحث الثاني: الاعتراف

	الاعتراف بالدولة
TTV	
<b>ATA</b>	الفرع الاول ـ طبيعة الاعتراف
444	اولاً سه نظرية الاعتراف المنشىء ،
TT+	ثانيا - نظرية الاعتراف الاقراري او الكاشف
TTT	الفرع الثاني ـ اشكال الاعتراف
TTY	اولاً - الاعتراف الواقعي والاعتراف القانوني
TTT	ثانيا الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني
TTT	ثالثاً الاعتراف الفردي والاعتراف الجاعي
YYA	الفرع الثالث انواع الاعتراف
ATA	اولا _ الاعتراف بالثوار
779	ثانيا _ الاعتراف بالمحاربين
721	ثالثا الاعتراف لحركات التحرر الوطني بصفة المحاربين
788	رابعا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية
YEY	خامسا _ الاعتراف بأمة
YEA .	سادسا _ الاعتراف بالحكومة
<b>Yo</b> •	المبحث الثالث: التغييرات التي تطيراً على الدولة
70-	الفرع الاول ـ التغييرات التي لاتؤثر في شخصية الدولة
70.	آ التغييرات التي تمس عنصر الحكومة
TOE	ب ـ التغييرات التي تمس عنصر السكان
207	ج – التغييرات التي تمس عنصر الاقلع
TOE	الآثار المترتبة على التعييرات الاقليمية
707	اولاً التغيرات الاقليمية الجزئية في المعاهدات
F07	آ_ حالة الضم
YoY	ب حالة الاستقلال ونشوه دولة جديدة
YOA	ج- العمل الدولي
707	ثانياً - اثر التغييرات الاقليمية الجزئية في الاموال
	آــ الأموال العامة
701	و الأموال الحناصة - الأموال الحناصة
¥7.	١- ١١ موال ١-١٠ عيامية

177	ج ــ الامواك المملوكة للافراد
444	اثر التغييرات الاقليمية الجزئية في الديون
	ا الديون المحلية
414	ب ـ الديون العامة
770	رابعا _ اثر التعييرات الاقليمية الجزئية في النظام القانوني الداخلي
777	خامسا ـ اثر التغييرات الاقليمية الجزئية في جنسية السكان
Y7Y	الفرع الثاني ــ زوال الدولة
T3.4	الاثار القانوينة المترتبة على زوال الدولة
۴W	اولا_ بالنسبة للمعاهدات الدولية
779	ثانياً — بالنسبة للأموال والديون
771	الفصل الرابع: المسؤولية الدولية
TYT	تعريف المسؤولية الدولية
377	المبحث الاول: طبيعة المسؤولية الدولية وانواعها واساسها
TYE	الطبيعة القانونية للمسؤولية الدولية
1771	انواع المسؤولية الدولية
777	اساس المسؤولية الدولية
***	المبحث الثاني : شروط المسؤولية اللولية
777	اولا _ شرط نسبة الفعل الى الدولة
TYA	١ مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة التشريعية
YA.	٧ _ مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة التنفيذية
TAI	٣_ مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة القضائية
YAY	٤ ـ مسؤولية الدولة عن التصرفات التي تصدر عن رعاياها
TAT	ه _ مسؤولية الدولة في حالة قيام ثورة او حرب اهلية
TAY	ثانيا عدم مشروعية الفعل
444	، ثالثاً ـ شرط أن يترتب على الفعل غير المشروع ضرر
TAS	المبحث الثالث: الحاية الدبلوماسية وشروطها
<b>74.</b>	اولا _ الجنسية _
T97 ,	ثانيا استنفاذ الاجراءات القانونية الداخلية
	- Control of the Cont

797	ثالثا _ سلوك سلم للمدعى
797	المبحث الرابع : آثار المسؤولية الدولية
377	اولا _ الترضية
446	ثانيا ــ التعويض العيني
710	ئالثاً ــ التعويض المالي
( ,-	* 0.5
	القسم الثاني
797	اشخاص القانون الدولي غير الدول
*47	الفصل الأول : الكرسي البابوي ودولة مدينة الفاتيكان
711	المبحث الأول : التطور التاريخي
744	اولا المدولة البابوية القديمة
£	ثانيا _ قانون الضهانات
£+1	المبحث الثاني: دولة مدينة الفاتيكان
£·Y	اولات معاهدة لاتران
L·a	ثانيا الوضع القانوني للفاتيكان
	الفصل الثاني المنظات الدولية
	الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظات الدولية
	شروط تمتع المنظات الدولية بالشخصية الدولية
	الفضل الثالث: الفرد
	*** المُنتخف الأول : الاتجاهات الفقهية
	المبحث الثاني : التعامل المدولي
	الباب الثالث
441	الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية
± YV	العصل الأول _ المطرق الدبلوماسية .
244	المحث الأول المفاوضات
274	المحث الثاني _ المساعي الحميدة
£#*	المنحث الثالث - الوساطة

£TT	e * N
iro -	المبحث الرابع - التحقية.
£PV	المبحث الحنامس التوفيق
	الفصل الثاني - التسوية السياسية
التحدده ٢٦٤	المبحث الاول ـ نسوية المنازعات الدولية في عهد عصبة الامم وميثاق الامم
11.	المبحث الثاني _ تسوية المنازعات الدولية عن طريق المنظات الاقليمية
254	الفصل الثالث _ التحكيم
227	المبحث الاول ـ التعلور التاريخي للتحكيم
EET	ا _ التحكيم بواسطة رئيس دولة
££Y	المالية المالي
11V	٧ ـ التحكيم بواسطة لجنة مختلطة
	٣_ التحكيم بواسطة محكمة
10.	التحكيم الدائمة
107	المبحث الثاني ـ اجراءات وقرار التحكيم
100	الفصل الرابع _ التسوية القضائية
107	محكمة العدل الدولية
	المبحث الاول ـ تكوين المحكمة
EOA	المبحث الثاني _ اختصاصات المحكة
\$3A	الفرع الأول ـ الاختصاص القضائي للمحكمة
104	١ _ ولاية المحكة
204	٢ _ الاختصاص الشخصي .
£4.	٣_ الاختصاص النوعي
£11	الفرع الثاني _ الاختصاص الافتائي للمحكمة
£34	المبحث الثالث ــ الاجراءات والقواعد التي تطبقها المحكمة
£74	
174	١ _ الاجراءات
171	ر ٧ _ القواعد القانونية التي تطبقها الحكة
- 16	٣١٠ عكم الحكمة

P